

معارج السؤول ومدارج المأمول

تأليف :

كمال الدين الحسن بن المولى شمس الدين

محمد بن الحسن الاستر آبادي النجفي

تصحيح وتحقيق :

صاحب علي المحيي

(٢)

مَعَالِي الشُّعُوبِ

مَدِّدِ الْمَأْصُولِ

تَأَلَّفَ

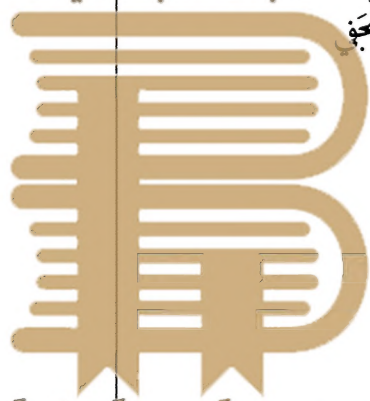
كَمَالُ الدِّينِ الْحَسَنِ بْنِ الْمَوْلَى شَمْسِ الدِّينِ شَبَكَةِ كُتُبِ الشَّيْعَةِ
مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسْتَرَابَادِيِّ النُّجْفِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٩٠٠ هـ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

مُصَحَّحٌ وَتَحْقِيقٌ

صَاحِبُ عَلِيٍّ الْمُحَسِّي



shiaabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

استر آبادی نجفی، حسن بن محمد، قرن ۹ ق.

[معارج السؤل و مدارج المأمول]

معارج السؤل و مدارج المأمول / تألیف کمال الدین الحسن بن المولی شمس الدین محمد بن الحسن الاستر آبادی التجفی، تصحیح و تحقیق صاحب علی محبی، قم: احسن الحديث، ۱۳۷۹ - ج ۴ - (أحسن الحديث)

ISBN 964 - 5738 - 14 - 8 (دوره) - ISBN

964 - 91872 - 6 - x (ج ۴) - ۸۰۰۰ ریال

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

کتابنامه.

ج ۴ (۱۴۲۱ ق. = ۱۳۸۰).

ISBN 964 - 5738 - 21 - 0 - ۸۰۰۰ ریال

۱. تفاسیر فقهی -- شیعه. ۲. قرآن -- احکام و قولین. ۳. تفاسیر شیعه -- قرن ۹ ق. الف. محبی، صاحب علی، مصحح، ب. عنوان، ج. عنوان: معارج السؤل و مدارج المأمول. ۲۹۷ / ۱۷۴

BP ۹۹ / ۶ / الف ۵ م ۶

۱۳۷۹

۷۹ - ۲۵۸۹ م

کتابخانه ملی ایران

محل نگهداری:



مؤسسه احسن الحديث

□ کتاب : معارج السؤل و مدارج المأمول / ج ۴

□ المؤلف : کمال الدین الحسن بن المولی شمس الدین محمد

بن الحسن الاستر آبادی التجفی

□ التصحیح والتحقیق : صاحب علی محبی

□ الناشر : مؤسسة احسن الحديث

□ تنضید الحروف : مؤسسة احسن الحديث

□ الطبعة : الأولى ۱۴۳۰ هـ

□ الجزء : الرابع

□ المطبعة : یاسین

□ الكمیة : ۳۰۰۰

□ السعر : ۸۰۰۰ تومان

ISBN : 964 - 5738 - 23 - 7

شابک: (جلد ۴) ۷ - ۲۳ - ۵۷۳۸ - ۹۶۴

ISBN : 964 - 5738 - 14 - 8

شابک: (جلد دوره) ۸ - ۱۴ - ۵۷۳۸ - ۹۶۴

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة لمؤسسة احسن الحديث

قم - ص. پ ۳۶۹۷ - ۳۷۱۸۵ - هاتف ۰۹۱۹۱۵۱۲۵۳۸ - ۰۲۵-۳۶۶۶۷۹۰۲



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



كِتَابُ الطَّلَاقِ

وَفِيهِ اثْنِي عَشَرَ آيَةً





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الألفاظ الواردة في القرآن لأداء المعنى الذي نحن بصدده ثلاثة:

الطلاق: وهو إسم بمعنى التطليق كـ«السلام» بمعنى «التسليم»، ومنه قوله معنى الطلاق لغة تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾^(١)، وجاء بمعنى المصدر من «طلق» بالضم والفتح وشرعاً كـ«الجمال» و«الفساد» من «جَمَلَ» و«فَسَدَ»، وهذا التركيب يدل على الحل والانحلال يقال: أطلقت الأسير إذا حللت أساره، وانطلقت الناقة من العقال، ورجل طلق اليدين أي سخي، وضده مغلول اليدين وطلاقة الوجه من هذا أيضاً؛ لأنها خلاف التقبض والعبوس نقله الشارع إلى حل عقد النكاح بلافسخ.

و«التسريح»: وهو بمعنى الحل أيضاً، ومنه تسريح الشعر بمعنى حله، وتسريح الماشية وهو حلها وإرسالها إلى الصحراء لترعى وسرحت فلاناً إلى موضع كذا، إذا أرسلته إليه، وتسريح المرأة تطليقها، والإسم السراح مثل التبليغ والبلاغ، وفي المثل: السراح من النجاح؛ أي إذا لم تقدر على قضاء حاجة الرجل فأيسه؛ فإن ذلك عنده بمنزلة الاسعاف^(٢).

و«الفراق»: وهو ضد الوصال إسم وضعه الشارع للصيغة التي تحل عقدة النكاح وإن لم يقع الحل بها.

وينقسم كالنكاح إلى واجب وهو طلاق المولى والمظاهر، فإن أحد الأمرين واجب عليهما، إما الطلاق، وإما الفیء، وأياً ما وقع كان واجباً.

وإلى مندوب، وهو الذي يقع في حالة الشقاق مع تعذر الإتيان لقوله تعالى:

١ - البقرة ٢: ٢٢٩.

٢ - لسان العرب ج ٢، ص ٤٧٩.

﴿فلمسأك بمعروف أو تسرّج بإحسان﴾.

ومكروه، وهو الموقع في حالة الإتياف.

ومحظور وهو الموقع في حالة الحيض.

وكذا طلاق الموطوءة في مدة الإستبراء هكذا قيل. والظاهر أن مثل هذين يوصفان بالبطلان لا بالحرمة.

والفراق جنس يندرج تحته أنواع:

أكلة الطلاق

الأول: الطلاق، ومشروعيته ثابتة بالإجماع، والسنة، والكتاب. أما الإجماع فلعدم نقل مخالفة أحد من علماء الأمة في مشروعيته، وأما السنة فلقولته ﷺ: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله»^(١)، وأما الكتاب فقد ورد فيه إثني عشر آية:

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْضُوا
الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ
إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ تَعَدَّ
حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ
ذَلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾ فَإِذَا بَلَغَ أَحْلَاهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ
أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا
الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُؤْخَذُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ
لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ
أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾

١ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٧٩، ح ٣٢٨٦.

٢ - الطلاق ١: ٦٥ - ٣.

الأولى: قوله تعالى في سورة الطلاق: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ بيان آية «يا أيها الخطاب خاص والحكم عام، وإِنَّمَا خَصَّ الخطاب به لتنزيله منزلة الأمة؛ لكون زمام اختيارهم حقيقة في يده ﷺ، ويجوز أن يكون تعظيماً له ﷺ، فإنه من عادت العرب أن يجمعوا الضمير وإن عاد إلى واحد تنزيلاً له منزلة الجماعة، أو صوناً له عن الخطاب، لاسيما إذا كان في صورة الأمر والنهي، فكان المأمور والمنهي إنما هو حشمه وخدمه.

وقيل: إن التقدير: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ وَالْمُؤْمِنُونَ»^(١)، أو «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ»، ولا يخرج حينئذٍ عن هذا الحكم كما توهمه بعضهم؛ لأنه ﷺ سيد المؤمنين وأولهم، ولا بد حينئذٍ من تقدير القول والإرادة أي قل لهم إذا أردتم الطلاق، يدل عليه قرينة الحال كقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾^(٣)، تنزيلاً للمقبل على الأمر منزلة الشارع فيه.

﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ «اللام» للوقت كقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(٤) أي لوقت يقدرن على التلبس بالعدة عقيب الطلاق، وذلك حالة الطهر بلا خلاف، وقيل: التقدير بطهر إعتدت به من عدتها للطلاق، وهو الطهر الذي لم يجامع فيه^(٥).

ويجوز أن يكون «اللام» بمعنى «في»، فإن اللام يقوم مقامهما لاجتماعهما في المعنى، ألا ترى أنها إذا طلقت للعدة فقد حصلت التطليقة فيها واتصلت بها إتصال الملك بالملك.

١ - تفسير الرازي: ج ٣، ص ٢٧، التبيان: ج ١٠، ص ٢٨.

٢ - المائدة: ٦٥.

٣ - النحل: ٩٨: ١٦.

٤ - الإسراء: ٧٨: ١٧.

٥ - الكشف: ج ٤، ص ٥٥٢.

وهذا الحكم مخصوص بالمدخول بها ممن شأنها أن تحيض، بشرط أن لا يكون بعلمها غائباً عنها شهراً فصاعداً، وأن لا تكون حاملاً بيّنة الحمل، فغير المدخول بها والتي ليس من شأنها أن تحيض لصغير أو كبير، ومن غاب عنها زوجها أكثر من شهر، وقيل: ثلاثة أشهر.

والحاملة تطلق على كلِّ حالة، ولو طلق بعد الدخول وعدم الحمل، وفي الحضور أو حكمه فعل حراماً وكان باطلاً، سواء علم الحكم أم لم يعلم، ولو سافر وهي طاهرة مع عدم مقاربتها في ذلك الطهر صحَّ طلاقها ولو لم يمضي على سفره مدة شهر، ولو صادف الحيض من غير اشتراط الانتقال إلى قرء آخر، وقيل: المعنى فطلقوهنَّ مستقبلات لعدتهنَّ^(١) كقولك: «أتيته لخمسٍ خلون من رمضان» فتكون العدة الحيض، واليه ذهب أبو حنيفة^(٢).

وأحصوا العدة، أي اضبطوها بالعدد، وعدوها ثلاثة قروء؛ لثلاث فوات ما تعلق بها من حق الزوجة وهو النفقة والسكنى، ومن حق الزوج وهو المراجعة ومنعها عن التزوُّج.

تنبيه :

إعلم أنَّ المطلقة الغير المدخول بها لا عدة لها، فإن طلاقها بائن لارجعة للزوج بعده، اللهمَّ إلَّا أن يستأنف عقداً جديداً مقروناً بالايجاب والقبول.

ويحصل الدخول بغيوبة الحشفة، أو ماساوها قبلاً أو دبراً، أنزل أم لم يُنزل، وصحة الأثنين ليس شرطاً في صحة الدخول مع الإيقاب، وفي مقطوع الذكر والأثنين إشكال ينشأ من إمكان الحمل بالمساحقة؛ لأنَّ محلَّ المنى الصلب ومن عدم آلات تكوُّن المنى، وفي مقطوع الذكر فقط قال الشيخ في المبسوط:

١ - الكشف: ج ١، ص ٥٥٢.

٢ - تفسير الكشف: ج ٤، ص ٥٥٣.

فإن حملت منه اعتدت بوضع الحمل وإن لم تكن حاملاً اعتدت بالشهور،
أولا يتصور أن تعتد بالأقراء^(١)؛ لأنَّ عدَّة الأقراء إنما تكون عن طلاق بعد
دخول، والدخول متعذر من جهته^(٢).

وفيه نظر إذ عدَّة الشهور أيضاً مشروطة بالدخول أيضاً كعدَّة الأقراء،
والمدخول بها إما أن تكون حائلاً أو حاملاً.

وعلى كلِّ تقدير فالفراق إما أن يقع بطلاق أو فسخ أو موت، والمطلقة إما
أن تكون من ذوات الحيض أولاً، فالحرَّة الحاملة المطلقة أو المفسوخة إذا كانت
من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة أقراء لقوله تعالى: «والمطلقات يتربصن بأنفسهنَّ
ثلاثة قروء»^(٣)، والمراد بـ«القرء» هاهنا «الطهر» «لا الحيض»؛ لأنَّ إلحاق

تاء التأنيث بـ«الثلاثة» في قوله: «ثلاثة قروء» يدلُّ على تذكير المميِّز فالمذكَّر إنما
هو التطهير لا الحيض.

وما احتجَّ به الخصم من العموم في: «ثلاثة قروء» في قوله
تعالى: «والمطلقات يتربصن بأنفسهنَّ ثلاثة قروء»، فعلى تقدير أن يراد بـ«القرء»
«الطهر» لا «الحيض» يلزم أحد أمرين، إما التخصيص أو الفسخ، وكلُّ منها خلاف
الأصل.

بيان ذلك: أنَّ العموم يفيد وجوب إتمام الأقراء الثلاثة، فلو أريد بـ«القرء»
«الطهر»، وفرضنا أنَّ الطلاق وقع في الطهر ثمَّ حاضت بعد ذلك اليوم بيوم أو
يومين أقيم ذلك اليوم الذي وقع فيه الطلاق مقام القرء عند القائل بالإطهار، فلا
تكون عدتها ثلاثة قروء، فيلزم التخصيص أو الفسخ؛ لأنَّ الآية تقتضي إتمام ثلاثة

١ - ليس في «ب، ج» وأثبتناه من المصدر.

٢ - المبسوط: ج ٥، ص ٢٣٨.

٣ - البقرة: ٢٢٨.

قروء على تقدير القول بأن القراء الحيض ، فلا يلزم شيء من هذين المحذورين ،
مجاب بأن القراء طهر انتهى بالحيض ، فيكون ذلك اليوم قرءاً تاماً لا بعض قرء .

بيان مقادير
العدة

ومن أن «الأشهر» للآيسة إنما هي بدل «الحيض» لا بدل «الطهر» لقوله
تعالى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيَنَّ مِنَ الْمِحْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾^(١) ،
فلما كان علّة الإبدال اليأس من الطهر وجب أن يحمل القراء الذي تعتدّ به الحائض
على الحيض لا على الطهر .

مجاب بأن «القراء» بمعنى «الطهر» مقدّر بالحيض ؛ لآئه ليس مجرد النقاء ،
بل نقاء ، ينتهي إلى الحيض ، فنقلها من طهر مقيس مقدّر بالحيض إلى طهر مقدّر
بالشهور .

وإن لم تكن من ذوات الحيض بأن تكون صغيره وهي التي لم تبلغ تسع
سنين ، أو يائسة وهي التي بلغت ستين إن كانت قرشية أو نبطية ، وخمسين إن
كانت من غيرهما ، فقد اختلف في حكمها فذهب الشيخان^(٢) ، وإينا بابويه^(٣) ،
وأبو الصلاح^(٤) ، وسألار^(٥) ، وإين البراج^(٦) ، وإين إدريس^(٧) ، والعلامة^(٨) ، وإينه^(٩) ،
إلى آنة لاعدّة عليها وإن دخل عليها زوجها طلقها أو فسخ العقد ، وذهب علم
الهدى^(١٠) ، وإين زهرة^(١١) إلى وجوب العدّة عليها بعد الدخول والطلاق أو الفسخ .

١ - الطلاى ٦٥: ٤ .

٢ - المفقة: ٥٣٢ - ٥٣٣ ، المبسوط: ج ٥ ، ص ٢٣٩ .

٣ - المقنع: ص ٣٤٥ ، وانظر الفقه المنسوب لإمام الرضا عليه السلام: ص ٢٤٦ .

٤ - الكافي في الفقه: ص ٣١٢ .

٥ - المراسم: ص ١٦١ .

٦ - المذهب: ج ٢ ، ص ٣١٥ .

٧ - السرائر: ج ٢ ، ص ٧٣٣ .

٨ - مختلف الشيعة: ج ٧ ، ص ٤٦٣ .

٩ - إيضاح الفوائد: ج ٣ ، ص ٣٣٧ .

١٠ - الانتصار: ص ٣٣٤ .

احتج الأولون بما رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الموثق عن الصادق عليه السلام: «ثلاث يتزوجن على كل حال: التي لم تحض ومثلها لا تحيض، قال: قلت: وما حدّها؟ قال: إذا أتى لها أقلّ من تسع سنين والتي لم يدخل بها، والتي قد يئست من الحيض ومثلها لا تحيض» قلت: وما حدّها؟ قال: «إذا كان لها خمسون سنة»^(١٢).

وفي الحسن عن زرارة، عن الصادق عليه السلام في الصبيّة التي لا يحيض مثلها، والتي قد يئست من الحيض قال: «ليس عليهما عدّة وإن دخل بهما»^(١٣).

وزاد الشيخ فخر الدّين رحمته الله على الإحتجاج بالنقل: أن سبب الإعتداد الذي هو استعلام خلوّ الرحم من الحمل منتفٍ فيهما، وكلّما انتفى السبب انتفى المسبّب، وإمّا قلنا أن سبب الإعتداد بالإستعلام، لما رواه محدّبن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «التي لا تحبل مثلها لا عدّة عليها»^(١٤).

واحتج الآخرون بقوله تعالى: ﴿وَاللّٰى يَئْسَنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللّٰى لَمْ يَحْضُنَّ﴾^(١٥).

وأجبت عنه: بأنّ الحكم معلّق بالريبة والشك في اليأس وعدم البلوغ^(١٦)، فمع العلم بتحققهما لا عدّة بالأشهر، وإذا انتفت العدّة بالأشهر فالعدّة بالطهر والحيض منتفية قطعاً، فالعدّة منتفية أصلاً، والحاملة المطلقة أو التي انفسخ عقدها تنقضي عدّتها بوضع الحمل وإن كان بعد الطلاق بلحظة.

وتعتد الحائل الحرّة المتوفى عنها زوجها بأربعة أشهر وعشرة أيّام، صغيرة

١١ - الغنية «ضمن الجوامع الفقهية»: ص ٥٥٤.

١٢ - الوسائل: ج ١٥، ص ٤٠٦، الباب ٢ من أبواب العدد، ح ٤.

١٣ - الوسائل: ج ١٥، ص ٤٠٩، الباب ٣ من أبواب العدد، ح ٣.

١٤ - الوسائل: ج ١٥، ص ٤٠٩، الباب ٣ من أبواب العدد، ح ٢.

١٥ - التحرير ٦٦: ١.

١٦ - إيضاح الفوائد: ح ٣، ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

كانت أو كبيرة، مسلمة أو ذميّة، دخل بها الزوج أو لاصغيراً كان أو كبيراً، حرّاً أو عبداً، سواء كانت من ذوات الأقراء أم لم تكن.

واتقوا الله ربكم أن تضيعوا شيئاً ممّا أمركم بمحافظته فتعرضوا بذلك لإستحقاق العقاب، وفي تقييد الربويّة بالمخاطبين مع عمومها في نفس الأمر حتّى على امتثال الأمر بالتقوى، وشدّة تحذير من مخالفة الأمر *لاتخرجوهنّ من بيوتهنّ* اللاتي لُسكنتموهنّ إيّاهما في حالة وقوع الطلاق قبل انقضاء العدة، والاضافة لأدنى ملابسَة *ولا يخرجنّ* بأنفسهنّ من غير إخراج.

فإن قلت: هل يجوز للرجل أن يجيز لهنّ الخروج؟

قلت: لا؛ لأنّ تجويز الحرام حرام، وكذا لو اتفقا على الإبتقال من مسكن أمثالها إلى مسكن مثله، أو أزيد أو أنقص، أللهمّ إلّا أن يكون ذلك المنزل في موضع مخيف، أو بين جيران فسقة أو خافت انهدام البيت أو كان مستعاراً، أو مستأجراً وقد انقضت المدة، فحينئذٍ جاز الإبتقال، بل الخروج والإخراج إلى آخر خالٍ من شيء من تلك المكاره.

إلّا أن يأتين بفاحشة مبينة قرئ بفتح الياء وكسرها أي ظاهرة أو مظهرة، وهذا استثناء من الأول، و«الفاحشة» الزنا، فتخرج لإقامة الحدّ عليها، وقيل: البذاء بالنسبة إليه وإلى أهله^(١).

و«النشوز» داخل في حكم الفاحشة في إسقاط حقّ السكنى، ويجوز أن يكون من الثاني للمبالغة في النهي والدلالة على أنّ خروجها فاحشة.

عن السدي: من خرجت بفاحشة^(٢)، فعلى هذا يسقط حقّها حينئذٍ على الزوج من السكنى والنفقة أيضاً، فإنّه نشوز والنشوز لما كان مسقطاً لحقّهنّ مع

١ - مجمع البيان: ج ٥، ص ١٣٠٤ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٥٠١.

٢ - تفسير الطبري: ج ١٨، ص ١٠٣.

عدم الطلاق فليسقاطه أولى، وقيل: إنَّ الإستثناء منقطع، والمعنى: لكن إن تفحش فتخرج، ويحتمل أن يكون ولا يخرج نفيًا، ويعلم نهيه عن على سبيل المبالغة *وتلك* أي الأحكام المذكورة *حدود الله* قد حدّها الله وعيّها، ونهى عن التجاوز عنها: *ومن يتعدّ حدود الله* أن يتجاوزها ولا يقف عندها على الامتثال *فقد ظلم نفسه* بتحميلها ما لا طاقة لها به من التعرّض لإستحقاق عذاب الله، وقيل: بتركها مالها من الحقِّ إمّا حقّ النفقة والسكنى، وإمّا حقّ المراجعة والمنع عن التزويج^(١).

وفي هذا تأييد للقول بمنع جواز الإئتفاق على الإبتقال.
لا تدرى، أي النفس أو أنت أيّها النبيّ أو المطلق، *لعلّ الله يُحدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ*، أي الطلاق *أمرًا* وهو الندم على الطلاق والرغبة في الرجعة *فإذا بلغن أجلهنّ*، أي فإذا أشرفن على انقضاء العدة، وإمّا فسرنا البلوغ بالإشراف؛ لأنّ على تقدير انقضاء العدة بتمامها لا يترتب الجزاء على الشرط للإجماع على سقوط حقّ كلّ منها؛ فإنّه بخروج العدة يسقط حقّ الزوجة من النفقة والسكنى، وحقّ الزوج من الرجعة اتّفاقاً.

فأمسكوهنّ بمعروفٍ أو فارقوهنّ بمعروفٍ، أي أنتم حينئذٍ مخيرون بين المراجعة وبين استدامة الطلاق واستمراره، لكن يجب عليكم المعروف في كلّ منهما، والمعروف في الإمساك أن تزيل عنها أسباب الشكوى في أمر المعاشرة، وفي الفراق أن يوفّيها حقّها وأن لا يبخسها منه شيء.

فإن قلت: لِمَ عبّرت عن الإشراف بالبلوغ؟ قلت: للإشارة إلى أنّ حقّه الذي هو التخيير بين أحد الأمرين لا يسقط إلّا

١- راجع: تفسير الماوردي: ج ٦، ص ١٣٠، تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٥٠٢.

بعد بلوغ الأجل حدّه الذي عيّنه الشارع وأنه يجوز له الرجوع في أي وقت من أوقات العدة شاء، ولو كان ذلك الوقت آخرها بحيث لم يبق منها إلا ما يوقع الرجعة فيه قولاً أو فعلاً.

فإن قلت: ما القول وما الفعل اللذان يدلّان على وقوعها؟ قلت: أمّا القول فكأن يقول «راجعتك»، أو «أنت قد أبتِ إلى ما كنت عليه من الزوجية قبل الطلاق بما أوجب الله لي عليك من حق الرجعة في العدة»، وما أشبه ذلك.

وأما الفعل فهو الوطء ومقدماته كالقبيل، والمعانقة، واللمس، وما أشبه ذلك، وإن كان الطلاق داخل في الرجعة القولية.

وجوب الشهادة
على الطلاق

وأشهدوا ذوى عدل منكم الظاهر أنّ الأمر للوجوب وإنّ المشهود عليه هو الطلاق، وهو المروي عن أهل البيت عليهم السلام، والإشهاد عندهم شرط لصحة وقوع الطلاق وركن له، وشرط فيهما الإيمان والعدالة والذكورة، وسماعهما صيغة الطلاق، وقال الشافعي: إنّ الأمر للوجوب، والمشهود عليه الرجعة وأوجب الشهادة فيها^(١).

وأقيموا الشهادة لله، أي أدّوا الشهادة أيّها الشهود عند الإحتياج إلى أدائها خالصاً لوجه الله، وفي هذا حتّ على القيام بها على الوجه الذي تحمّلوها من غير زيادة ولا نقصان *ذلكم*، أي الأحكام المذكورة، أو كون إقامة الشهادة يجب أن يكون خالصاً لوجه الله *يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر*، فإنّه لم يتعظ به من لم يؤمن بهما.

ومن يتق الله فيحتاط فيما أمر به من أمر الطلاق، فتكون الجملة

اعتراضية مؤكدة لأمر الطلاق، أو يكون المعنى يتق الله في جميع ما أمر به، فتكون استطرادية *يجعل له مخرجاً* في جميع أموره من كل ما يشكل عليه، وقيل: من يتق الله في طلاق السنّة يجعل له مخرجاً بالمراجعة^(١). وقيل: إن المعنى: من فارق زوجته بمعروف غير مضار لها رزقه الله غيرها وألهمه صبراً جميلاً عنها^(٢).

ويرزقه من حيث لا يحتسب، أي يأتيه رزقه من أماكن لم تكن مظنونة له، وبسبب لم يكن متوقّعاً منه من غير كد ولا نصب، وقيل: هو البركة في الرزق^(٣)، وقيل: هو الرزق الذي لانفاذ له وهو رزق الآخرة^(٤).

وعن النبي ﷺ أنّه قال: «إني لأعرف آية لو أخذ الناس بها لكفّتهم ومن يتق الله يجعل له مخرجاً»^(٥) يقولها ويعيدها.

وقيل: إن المشركين أسروا ابناً لعوف بن مالك الأشجعي، فجاء إلى النبي ﷺ وشكا إليه الفاقة والجزع، فقال له ﷺ: «أتق الله واصبر وأكثر من قول لاحول ولاقوة إلا بالله»، فلما رجع إلى بيته قال لإمرأته: أمرني رسول الله ﷺ وإياك بالإستكثار من قول: «لا حول ولاقوة إلا بالله»، فقالت: نعم ما أمرنا به، فجعلا يقولانه، ففعل المشركون عن إيناه، فساق غنمهم وجاء بها إلى أبيه، وهي أربعة آلاف شاة فنزلت^(٦).

ومن يتوكل على الله، أي يكلّ «أمره» إلى باريّه *فَهُوَ حَسْبُهُ* *إِنْ اللَّهُ بِالِغِ أَمْرُهُ* القراءة المستفيضة النصب في «أمره» على أنّه مفعول به لـ «بالغ»، وقرأ

١ - تفسير الرازي: ج ٣٠، ص ٣١.

٢ - راجع: تفسير الرازي: ج ٣٠، ص ٣١.

٣ - تفسير الفرطبي: ج ١٨، ص ١٠٦.

٤ - راجع: تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٥٠٢.

٥ - تفسير الفرطبي: ج ١٨، ص ١٠٦.

٦ - تفسير الفرطبي: ج ١٨، ص ١٠٦.

نافع بالجر على الإضافة^(١)، وقرئ «بالغا» على الحال والخبر «حينئذ».
 *قد جعل الله لكل شيء من الطلاق والعدة، والظاهر أنه محمول على العموم ليشمل جميع الأشياء؛ لكونها ليست مقدرة إلا بتقديره *قدراً، أي توقيتاً، وتقديراً، وفي هذا بيان لوجوب التوكّل وحثّ عليه؛ فإنه إذا علم أن كلّ شيء بتقديره وتوقيته لم يبق له إلا التسليم إليه تعالى، وتقرير لما تقدّم من تأقيت الطلاق بزمان العدة، والأمر بإحصائها، وتمهيد لما سيأتي من مقاديرها.

وَالَّتِي يَنْسَنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نَسَاءٍ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعَدَّ هُنَّ
 ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٌ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَرْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ
 يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا *
 ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُم وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ سَبِيلًا
 وَيُعْظِمَ لَهُ أَجْرًا^(٢)

الثالثة: قوله تعالى: في سورة الطلاق: *واللّٰتى ينسن من الحيض من

بيان آية

نساءكم *

واللّٰتى ينسن

من الحيض...

والأحكام

المستفادة منها

فإن قلت: ما فائدة التقييد بقوله *من نساءكم*؟

قلت: مطابقة الجواب السؤال؛ فإنه قد روي عن أبي بن كعب أنه قال: قلت

لرسول الله ﷺ أن ناساً من أهل المدينة قالوا لما نزلت *والمطلقات يتربصن

بأنفسهنّ ثلاثة قروء*^(٣) قد بقي من عدد النساء عدّة لم تذكر في القرآن عدّة

١ - راجع: تفسير القرطبي: ج ١٨، ص ١٠٦، وفيه: «قرأ أعاصم بدل نافع».

٢ - الطلاق ٤: ٦٥ - ٥.

٣ - البقرة ٢: ٢٢٨.

الصغيرة، والآيسة، وذات الحمل فنزلت هذه الآية^(١).

ويجوز أن يكون الحكم مختصاً بنساء المؤمنين.

* إن ارتبتم^(٢)، أي إن شككتكم وجهلتم حالهنّ، فلا تدرون لكبر ارتفع
حيضهنّ أم لعارض^(٣) فعدتنّ ثلاثة أشهر^(٤)، المرأة التي يجب أن تعتدّ عن الطلاق
والفسخ بثلاثة أشهر بخلاف، هي الحرة التي لا تحيض، وهي في سن من
تحيض، إذا دخل بها زوجها.

فإن طلقت في أوّل الشهر اعتدت ثلاثة أشهر هلايّة كملت أو نقصت، وإن
طلقت في أثنائه فللعلماء في هذا محل ثلاثة أقوال:

أحدها: اعتبار الجميع بالأهلة الأوّل وما بعده، فتقضي في الرابع مافات من
الأوّل، فلو كان الأوّل تسعة وعشرين يوماً وطلّقها في عشرين مرضت منه
يحتسب من الأوّل تسعة وتقضي من الرابع عشرين، ولو كان الرابع ثلاثين.

وثانيها: إسقاط اعتبار الهلال في الأوّل، وتكميل ثلاثين من الرابع،
واعتبار ما بين الأوّل والرابع بالأهلة، وهذا مذهب ابن إدريس^(٥)، وقول الشيخ
في المبسوط^(٦) وإن كان قد قوى القول الأوّل في موضع آخر^(٧) وجعل وجه القوة
قوله تعالى: *يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس^(٨)، وما به الإشتراك
بين هذين القولين اعتبار التتميم للشهر الأوّل من الشهر الرابع، وما به الإمتياز
اعتبار الأهلة في الأشهر الثلاثة في القول الأوّل، وعدم اعتبار الهلال في الشهر
الأوّل في القول الثاني.

١ - تفسير القرطبي: ج ١٨، ص ١٠٧.

٢ - السرائر: ج ٢، ص ٧٤٧.

٣ - المبسوط: ج ٥، ص ٢٣٩.

٤ - الخلاف: ج ٥، ص ٥٩، المسألة ٧.

٥ - البقرة: ١٨٩.

وثالثها: سقوط اعتبار الأهلة في الجميع وانكسار الكلّ انكسار الأوّل، فتعتدّ بتسعين يوماً اعتباراً للكمال من الشهور احتياطاً، واختار العلامة في القواعد القول الثاني وأشار إلى الخلاف بقوله: فإن طلّقت في أثناء الشهر اعتدّت بهلالين ثم أخذت من الثالث كمال ثلاثين على رأي^(١)، وقال ابنه^(٢): وهو الأصحّ عندي^(٣)، وهذا بما استدلّ به الشيخ إشتراك الشهر لفظاً وتعذر الهلالي فيبقى العدد وهو ثلاثون.

واللّآني لم يحضن، أي النساء اللّآتي لم يبلغن من المحيض، والتقدير «إن ارتبتم فعّدتهنّ ثلاثة أشهر» فحذف الشرط والخبر لدلالة المذكور عليه، ويعلم من هذا أنّ مع عدم الشك في البلوغ وتيقّن عدمه لا عدّة عليها ولو دخل بها. *وولّات الأحمال أجلهنّ أن يضعن حملهنّ* عن ابن عبّاش^(٤): هي في المطلّقات خاصّة، وهو المروي عن أهل البيت عليهم الصلاة والسلام^(٥)، فأما المتوفّى عنها زوجها، فعّدتها إذا كانت حاملة أبعد الأجلين، فإن مضت عليها أربعة أشهر وعشرة أيّام ولم تضع الحمل انتظرت الوضع، ويجب أن يكون الحمل عن العدّة قطعاً أو احتمالاً له، فلو وضعت حملاً علم يقيناً أنّه ليس منه لم تخرج من عدّته، واعتدّت بما من شأن الحائل مثلها أن تعتدّ به، ويعلم الوضع بوضع ما لم يعلم أو يظنّ أنّه حمل إلّا بما يشكّ فيه، ولا يشترط التماميّة، فلو وضعت العلقه، أو المضغة مخلّقة أو غير مخلّقة انقضت عدّتها ولو كان ذلك عقيب الطلاق بلحظة، أي بأن يكون الولد تامّ الخلقة.

نعم لا تنقضي لخروج بعض الولد، فلو خرج رأسه ثمّ ماتت ورثها البعل،

١- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ١٤٠.

٢- إنباح الفوائد: ج ٣، ص ٣٤٣.

٣- مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٠٧.

وفي البيونة بوضع أحد التوأمين خلاف، قال الشيخ في النهاية^(١)، وابن البراج^(٢) وابن حمزة^(٣)، تبين بوضع الأول، ولكن لم تُنكح إلا بوضع الأخير. وقال الشيخ في الخلاف^(٤)، والمبسوط^(٥)، وابن إدريس^(٦) أنها لا تبين إلا بوضع الجميع. وقال العلامة في القواعد: والأقرب تعلّق البيونة بوضع الجميع^(٧). وقال إيتنه^(٨) في الإشكالات: وهو الأقوى عندي، ثم قال: وجهه قوله تعالى ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وحملها مجموع الحملين، فحال وضع الأول لم يصدق عليها وضع الحمل بتمامه؛ ولأنّ العدة موضوعة لإستبراء الرحم وخلوّه من ولد مظنون، فكيف يصحّ أن ينقضي مع بقاء ولد موجود^(٩).

وثمره الخلاف أنّه على القول الأول لو ماتت قبل وضع الثاني ورثها، وعلى القول الثاني لم يرثها، ولو ادّعت الحمل بعد الطلاق الرجعي أنظرت سنة، وقيل: تسعة أشهر^(١٠).

ومنشأ الخلاف الاختلاف في أنّه بعد انقضاء أقصى مدّة الحمل هل يحتاج إلى اعتداد زائد على تلك المدّة أم لا؟ ذهب ابن إدريس إلى أنّه يحتاج إلى اعتداد زائد؛ لظهور كذب دعواها ومضي عدّتها في ضمن تلك المدّة، وقال الشيخ: تعتدّ بعد التسعة بثلاثة أشهر أخرى^(١١)، لما رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح

١ - النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٤٨٤.

٢ - المهدب: ج ٢، ص ٣١٦.

٣ - الوسيلة: ص ٣٢٥.

٤ - الخلاف: ج ٥، ص ٦٠، المسألة ٨.

٥ - المبسوط: ج ٥، ص ٢٤١.

٦ - السرائر: ج ٢، ص ٦٨٩.

٧ - قواعد الأحكام: ج ٣، ص ١٤٩.

٨ - إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٣٤٥.

٩ - المبسوط: ج ٥، ص ٢٤٢، السرائر: ج ٢، ص ٦٧٥.

١٠ - النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٤٨٤.

قال سمعت أبا إبراهيم عليه السلام: «يقول إذا طلق الرجل زوجته فادعت حبلاً انتظرت تسعة أشهر، فإن ولدت وإلا اعتدت ثلاثة أشهر ثم قد بان منه»^(١).

وأما الخلاف في كمية مدة الحمل كما يظهر من كلام الشيخ فخر الدين عليه السلام حيث قال: الكلام هاهنا في مقامين الأول في كمية أقصى الحمل^(٢) فليس بظاهر كما لا يخفى * ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً *، أي ميسراً عليه أمر دينه ودنياه * ذلك * المذكور * أمر الله *، أي حكم الله * أنزله إليكم ومن يتق الله * في إمتثال أوامره والابتغاء عن نواهيه * يكفر عنه سيئاته *؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات * ويعظم له أجراً * يضاعف له حسناته.

أَسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارَّوهُنَّ
لِتَضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَى حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى
يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَمْرُهُمَا
بَيْنَكُم بِغَيْرِ وَفٍ وَإِنْ تَعَاَسَ رِئْصُكُمْ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى * لِيُنْفِقَ
ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا
ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَنْهَاسٍ جَعَلَ اللَّهُ
بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا^(٣)

الثالثة: في سورة الطلاق: *أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم* هذا

بيان لإسكان المعتذات على الوجه الذي أمر الأزواج به من التقوى، والمعنى
حيث سكنتم...
والأحكام
المستفادة منها

١ - الفقيه: ج ٢، ص ٢٣٠، ح ١٥٩٩.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٣٢٦.

٣ - الطلاق: ٦٥ - ٧.

والوجد الوسع والطاقة، وحاصله: أسكنوهن مسكناً من مساكنكم مما تطيقونه وتمكنوهن من اعداده لهن، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها.

ولاتتضاروهن في السكنى والنفقة *لتضيقوا عليهن* أمر معاشهن فيضطرن إلى الخروج، ولو اضطرت إليه لم يجز لها الخروج نهائياً، بل لا تخرج إلا بعد نصف الليل، ويجب عليها العود قبل طلوع الفجر. وقيل: من المضارة أن يراجعها إذا بقي من عدتها يوماً أو يومان مثلاً ثم يطلقها رجعية بائناً^(١).

والسكنى والنفقة واجبتان للمطلقة رجعية بلاخلاف بالنص والسنة والإجماع، وأما المبتوتة فالحق أنه لانفقة لها إلا أن تكون حاملاً على تقدير القول بأن النفقة للحامل للحمل، وأما المبتوتة فلا سكنى لها ولا نفقة، لما روي عن فاطمة بنت قيس أبى زوجها طلاقها فقال لها رسول الله ﷺ: «لا سكنى لك ولا نفقة»^(٢) *وإن كن*، أي المطلقات *لولات حمل* أو حوامل *فأنفقوا* عليهن حتى يضعن حملهن* سواء كن راجع أو مبتوتات.

وقد اختلف في وجوب النفقة عليهن هل هو بالأصالة أم بتبعية الولد؟ فإن أرضعن هؤلاء المطلقات *لكم* أيها الأزواج ولداً، سواء كان منهن أو من غيرهن *فئاتوهن أجورهن*؛ لأن حق الإرضاع مع إفلاس الولد على المولود له لأعلى الوالدة.

وأتمروا بينكم بعروف، أي وليأمر بعضكم بعضاً بالمعروف يقال: إتممر القوم وتأمروا، إذا أمر بعضهم بعضاً، و«المعروف»: الجميل، وهو هاهنا أن لا يحيف أحدهما على صاحبه *وإن تعاسرتم*، أي سلك أحدكم أيها الأبوين مع الآخر مسلماً وعرأ يصعب على صاحبه القيام بحقه فيه *فسترضع له أخرى*، أي فيجب على الأب أن يسترضع لولده امرأة أخرى، فلا تجبر الأم على

١ - تفسير القرطبي: ج ١٨، ص ١١١.

٢ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٩٣، ح ٣٣٢٤. وفيه «ليس لك نفقة»

إرضاعه، أَللَّهُمَّ إِلَّا فِي الْبَاءِ، وَ أَنْ لَا يَقْبَلْ غَيْرَ ثَدْيِ أُمِّهِ، فَتَجْبِرَ عَلَى إِرْضَاعِهِ بِأُجْرَةِ الْمَثَلِ. *فَلْيَنْفَقْ ذَوْسَعَةً مِنْ سَعْتِهِ* هَذَا بَيَانٌ لِلْإِفْقَاقِ عَلَيْهِنَّ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لَتَعْلِيلِ الْأَمْرِ بِاسْتِرْضَاعِ الْأَجْنَبِيَّةِ عِنْدَ التَّعَاسُرِ، وَ «ذَوْ السَّعَةِ» الْمَوْسِرُ ذَوَا الشَّرْوَةِ *وَمِنْ قَدَرٍ*، أَيِ ضَيْقٍ عَلَيْهِ *فَلْيَنْفَقْ مِمَّا أَتَاهُ اللَّهُ* حَيْثُ قَوِيلُ ذَوْ السَّعَةِ بِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَلْيَحْمِلْ عَلَى الْمَتَوَسِّطِ وَهُوَ الْمَسْكِينُ لَا الْفَقِيرَ الَّذِي لَا يَمْلِكُ شَيْئاً، وَ الْحَكْمُ هُوَ يَنْفَقُ كُلَّ مِنْهُمَا عَلَى قَدَرِ مَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ، *لَا تَمْتَضِرْ وَالِدَةَ بَوْلِدِهَا وَ لَا مَوْلُودَ لَهُ بَوْلِدَهُ*^(١)، وَ هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ وَهُوَ: *مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسَعِ قَدْرَهُ وَ عَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرَهُ*^(٢).

لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا أَتَاهَا، فَلَا يَكْلِفُ الْمَقْتَرُ إِفْقَاقَ الْمَوْسِرِ *سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عَسْرِ يُسْراً* هَذَا عِدَّةٌ لِفُقَرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ وَ تَرْغِيبٌ لِلْمَرْضَعَاتِ فِي إِرْضَاعِ الرُّضِيعِ، وَ تَرْهِيْبٌ لَهُنَّ أَنْ يَلْحَظْنَ فَقْرَ أَبِيهِ فَيَمْتَنِعْنَ عَنْ رِضَاعِهِ، وَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَحْمِلَ التَّنَوُّينُ فِي «عَسْرِ» عَلَى التَّعْلِيلِ أَوْ التَّحْقِيرِ، وَ فِي «يُسْراً» عَلَى التَّكْنِيرِ أَوْ التَّعْظِيمِ.

وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلِّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَغْرُوفٍ
أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَغْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لَتَعْتَدُ وَأَوْ مَن
يَفْعَلُ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا
وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ
الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ
بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^(٣)

١ - البقرة ٢: ٢٣٣.

٢ - البقرة ٢: ٢٣٦.

٣ - البقرة ٢: ٢٣١.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ أَجَلُهُنَّ فَأَمْسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾^١ ببيان آية «وإذا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ أَجَلُهُنَّ...»^٢ كقولك لصاحبك: وقد شارفتما الوصول إلى البلد قد بلغنا البلد، و «الأجل» يطلق على المدة وعلى آخرها، كما يقال لمدة عمر الحيوان أجل، ولوقت الموت أجل قال تعالى ﴿وَلِكُلِّ أَجَلٌ كِتَابٌ﴾^(١)، وقال: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾^(٢).

وحاصل معنى الآية أمر للمطلّقين عند مقاربة المطلقات آخر العدة أن يختاروا على سبيل الوجوب أحد الأمرين، إمّا إمساكهنّ بشرط أن يكون القيام بما يجب عليهم من أمر الزوجية من غير أن يطلبوا بذلك الإمساك إضرارهنّ، وهو أن يطوّلوا عليهنّ عدّتهنّ، وإمّا تسريحهنّ أي تخليتهنّ حتى يبنّ ويملكن عنان أمرهنّ.

﴿وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا﴾، أي ولا ينبغي أن يكون إمساكهنّ لأجل طلب الضرار بهنّ ﴿«ضراراً» منصوب على العلية، ويجوز أن يكون على الحالّة أي ضارين﴾^١، أي لتظلموهنّ أو لتلجوهنّ إلى أن يفدين أنفسهنّ^٢، ومن يفعل ذلك^٣ المنهي عنه الذي هو ظلمهنّ والتعدي عليهنّ^٤ فقد ظلم نفسه^٥؛ فإنّ الظالم لغيره ظالم لنفسه حقيقة؛ فإنّ الظلم ظلمات ولو أنّها بعد حين^٦ ولا تتخذوا آيات الله هزوا^٧؛ فإنّ من ترك أمثالها ولم يجد في القيام بها فقد اتّخذها هزواً ولعباً.

﴿وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ إذ منحكم بأشرف الأنبياء وخصّكم بأكمل الأديان ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ﴾ الذي هو القرآن ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾ التي هي

١ - الرعد ٣٨:١٣.

٢ - النحل ١٦:١٦.

الشريعة الغراء والسنة الشهباء، وشكرها هو القيام بحقها من الأوامر، وأن لا تُنبذ خلف الظهور نسباً منسياً *يعظكم به*، أي واعظاً لكم بما أنزل عليكم، هذا إن جعلت *وما أنزل عليكم* منصوباً عطفاً على *نعمة الله*، وإن رفعته بالإبتداء كان *يعظكم به* خبره *واتقوا الله* في أن تخالفوا شيئاً من أوامره ونواهيه *واعلموا أن الله بكل شيء عليم*، فيعلم نياتكم وأعمالكم فيجازيكم عليها إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

وَالْطَّلَقُ يَرْصَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةً قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ
أَنْ يَكُنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا
إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ
عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(١)

الخامسة: قوله تعالى في سورة البقرة: *والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء* المراد: «المطلقات» هاهنا الحرائر المخليات من ربك عقود البعولة المدخول بهن من ذوات الحيض ما عدا الحوامل، فاللام حينئذٍ للعهد، وإنما حملناها على هذا المعنى وإن كان اللفظ عاماً، لدلالة الآيات والأخبار على أن حكم ما عدهن على خلاف الحكم هاهنا، فتكون الآيات والأحاديث الواردة في أحكام ما عدهن مخصّصة، قيل: وإنما جاز حمل اللفظ على المذكور؛ لأنّه للجنس متناول الكلّ والبعض، فجاز حمله على البعض مجازاً كالإسم المشترك

بيان آية
والمطلقات
يتربصن
بأنفسهن
والأحكام
المستفادة منها

في حمله على بعض معانيه^(١).

وفيه نظر؛ لآته قياس مع الفارق لوجوب حمل المشترك على ذلك البعض بخلاف اسم كالجنس، والعدول عن صيغة الأمر لمطابقته لمقتضى الحال إلى الخبر في قوله: «يترى» قصداً للمبالغة في إرادة إمثالهنّ المأمور، واشعاراً، بأنّه ممّا يجب لظاهر مقتضى الأمر أن يتلقّى بالقبول والمبادرة للقيام به، فكأنهنّ متلبّسات بالترئص والتصرّ المأمور به فهو يخبر به عنهنّ، ووجه هذا المجاز تشبيه ما هو مطلوب الوقوع بما هو متحقّق الوقوع، وهذا يكون في الماضي كما في قولك: «رحمك الله» إخراجاً له في صورة الخبر ثقة بالاستجابة، وقد يكون في المستقبل والحال كما في هذا المثال، ولقصد هذه المبالغة عدل عن الجملة الفعلية إلى الإسمية، لدلالة هذه على الدوام والثبوت وتلك على التجدد والحدوث.

وقيّد التريص بذكر الأنفس؛ لآته لما كان في دلالة على أنّهنّ يلجمن على الميل إلى الرجال، شديداً التوق إلى مضاجعتهم إيّاهنّ، عنيدات الشوق نحو مصاحبتهم إيّاهم، وكأنّ في ذلك تعبير وتوبيخ لهنّ، جواب لما احتمل أن يحملهنّ ذلك التفرّيع والتعبير على أن يلجمن عنان الميل عن الجنوح إلى مواصلتهم، ويلوين شكيمة الإرتياح إلى الصبر عن مناكحتهم، وكأنّ ذلك ادّعي لحصول المقصود.

و «القروء» جمع «قراءة» أو قرءاً بالضمّ أو الفتح، والمراد به هاهنا عندنا الأقوال الواردة في معنى الطهر لغة وشرعاً وقد اختلف أئمة اللغة، فمنهم من ذهب إلى أنّه موضوع للطهر واستعماله في الحيض مجاز، ومنهم من عكس، ومنهم من قال بالإشتراك^(٢)، وهذا أقرب إلى الصواب لورود الإستهمال والمعنيين في اللغة ولسان الشرع.

١ - جوامع الجامع: ج ١، ص ١٢٤.

٢ - راجع لسان العرب: ج ١، ص ١٣٠ - ١٣٢.

فإن قلت : لِمَ اخترت في الآية معنى الطهر وورد الإستعمال في المعنيين ؟
قلت : لإستعمال الشرع واللغة المعنى الذي نحن بصده أعني العدة بمعنى
الطهر. أمّا الشرع ففي الآية والخبر، أمّا الآية: فقلوه تعالى : ﴿فَطْلَقُوهُنَّ
لَعَدَّتِهِنَّ﴾^(١)، أي في عَدَّتِهِنَّ إذ «اللام» بمعنى «في» للتأيت كما في قوله : ﴿ونضع
الموازين بالقسط ليوم القيامة﴾^(٢)، وقوله : ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾^(٣) على
قول والطلاق الشرعي إنما يكون في الطهر لافي الحيض ، والتأويل بمستقبلات
لَعَدَّتِهِنَّ كما في قولك : «لقيته ثلاث خلون من شهر كذا» لا يدفع الإستدلال ، بل
ربما يقويه ؛ إذ الإستقبال على تقدير وقوع الفصل لاعلى وجه الإتصال ليس في
اللفظ عليه دلالة ، على أنه ليس بمشهور في الإستقبال ، وعلى تقدير الإتصال
الفصل بأول الثلاث يلزم اتصال الطلاق بأول العدة ، فيكون الطهر الذي وقع فيه
التطبيق محسوباً من العدة وفيه المطلوب.

وأمّا الخبر: فقولته ﷺ في حديث ابن عمر: «فليطلقها في كل قرء تطليقة»^(٤)
؛ إذ الطلاق الشرعي إنما يكون في الطهر لافي الحيض.

وقوله ﷺ في قصة ابن عمر: «مرّة ليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض
ثم تطهر إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يتامسا فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق
لها النساء»^(٥).

ومما روي عن عائشة أنها قالت: «الأقراء الأطهار»^(٦) وأمّا ما روي عنه ﷺ أنه

١ - الطلاق ١: ٦٥.

٢ - الأنبياء ٤٧: ٢١.

٣ - الإسراء ٧٨: ١٧.

٤ - كنز العرفان: ج ٢، ص ٢٧٥.

٥ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٧٧ ح ٣٢٧٥.

٦ - تفسير القرطبي: ج ٣، ص ٧٧.

قال: «طلاق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان»^(١)، فليس ثابت عند أئمة الحديث. وأما اللغة: فقول الأعشى:

* لما ضاع فيها من قُرْوٍ نسائك *^(٢)

أي من أطهارهن؛ إذ لاجتماع في الحيض، والقول بأنه مجاز عن العدة ليصير كناية عن طول المدة، والمراد به الوقت خلاف الظاهر، وما عليه أئمة اللغة فقد قالوا: إن «القرء» في أصل اللغة الجمع يقال: للحوض والآناء مقراة لاجتماع الماء فيهما، ويقال: قرئت الماء في الحوض أي جمعته، وقرأت القرآن أي لفظت به مجموعاً، «فالقرء» اجتماع الدم في البدن، وذلك إنما يكون في أيام الطهر^(٣). هذا، وأنت خير بأن المراد من العدة الإستبراء وهو إنما يحصل الطهر بالحيض على ما زعم.

فإن قلت: ما تصنع بقوله ﷺ: «دعي الصلاة أيام أقرأك»^(٤)، وبقوله تعالى: *واللآئي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر*^(٥)، فإنه أقام الأشهر مقام الحيض لا الأطهار؛ لأن الأطهار حاصلة لهن.

قلت: أما الحديث فإنه يدل على ورود «القرء» بمعنى الحيض، وليس هذا محل النزاع، وأما النزاع في أنه في الآية بمعناه أم لا؟، وهذا لا يبيته عليه^(٦) كما لا يخفى.

وأما الآية: فلانسلم أن «الأشهر» أقيمت مقام الحيض إلا الأطهار؛ لأن

١ - متشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٨٠، ح ٣٢٨٩.

٢ - تفسير القرطبي: ج ٣، ص ٧٦.

٣ - لسان العرب: ج ١، ص ١٣١.

٤ - سنن الترمذي: ج ١، ص ٨٣، ح ١٢٦.

٥ - الطلاق: ٦٥: ٤.

٦ - زيادة لقضاءها السياق.

الطهر يتعدّد ما لم ينقطع بالدم الذي هو عند الطهر، فلا تتحقّق الأطهار الثلاثة عند اليأس من الحيض من غير فرق، فأقامة «الأشهر» مقام الحيض لا مقام الأطهار ترجيح من غير مرجّح.

فإن قلت: ما الباء في «بأنفسهن»؟

قلت: هي التي المتعدّية؛ إذ المعنى يصبرن أنفسهن عن نكاح الرجال ثلاثة قروء، «ثلاثة» حينئذٍ منصوب على الظرفيّة، وكذلك كلّ عدد أضيف إلى زمان أو مكان، ويجوز أن يكون مفعولاً به أي يترقّبن مضي ثلاثة قروء، وجمع القلّة والكثرة قد يتعارضان، فلذلك استعمل «قروء» مكان أقراء و «الأنفس» مكان النفوس، ويجوز أن يقال: جمع «قرء» على «أقراء» قليل، فنزل القليل منزلة العدم وأوثر عليه الكثير، فكأنّه لم يجمع على «أقراء»، وأن يقال أوثر جمع القلّة إشارة إلى أن التطليق حقيق أن يكون قليل الوقوع من الرجال.

ولا يحلّ لهنّ أن يكتمن «أن يكتمن» في محلّ الرفع على الفاعليّة أي لا يجوز لهنّ كتمان *ما خلق الله في أرحامهنّ* من الولد أو دم الحيض، فأنهنّ قد يكتمنه استعجالاً للتطليق كراهةً للأزواج، أو لإرادة إسقاط ما تكتمنه أرحامهنّ من الأجنّة.

وفي التعبير عمّا *في أرحامهنّ* من الولد، أو الدم «ما خلق الله» تهويل لهم عن الإقدام على ذلك الفعل، ولفظ «الخلق» بالمعنى الأوّل أعني الولد ألقى. *إن كنّ يؤمن بالله واليوم الآخر*، هذا الكلام لا يمكن حمله على ظاهر ما يراد بالشرط، فيلزم من انتفائه انتفاء المشروط حتّى أنهنّ لو لم يؤمنّ حلّ لهنّ ذلك، بل المراد منه تعظيم ذلك الفعل ردعاً لهنّ عن الإقدام عليه، يعني أن مثله ينبغي أن لا يصدر عمّن آمن بالله واليوم الآخر، فيكون حينئذٍ متعلّقاً بـ «يكتمن» لا بـ «يحلّ»، على أنّه قيد للنفي، ويمثل هذا الشرط معنى آخر، وهو التنبيه على أنّه

ينافي الإيمان، وأن المؤمن لا ينبغي أن لا يتجرى على مثله، فلا يدل على انتفاء الشروط عند انتفائه.

ويقولنَّ أحقَّ برِّدْهنَّ، أي برجعتهنَّ، وقرأ أبي: برِّدْتَهُنَّ^(١)، و«البعولة» جمع «بعل» بالحق التاء لتأنيث الجمع ك«الحزونة» و«السهولة»، ويجوز أن يراد بها المعنى المصدري بتقدير مضاف، أي ذوات البعولة أي الرجال أحقَّ بالرجعة في مدّة التبرّص، التي هي العدة من النساء بالإبراء.

وحاصله: أنّه إذا أراد الرجل المراجعة في العدة، وأبت المرأة قدّم قول الرجل، ولا يلزم من هذا أن يكون لها حق فيها.

وقد يقال: إخراج الكلام هاهنا على طريق المشاكلة، أو على طريق قولهم: «الصيف أحر من الشتاء»، أي حرارة الصيف أشدّ من برودة الشتاء، وقد تجعل الباء للملاسة، أي الرجال أحقَّ حال تلبّسهم بالرجعة منهنَّ حال تلبّسهنَّ بها؛ فإن تلبّسهنَّ بها إتاؤها، كما أن تلبّسهم بها إرادتها.

إن أرادوا إصلاحاً، هذا قيد الأحقيّة؛ فإنهم إن أرادوا بالرجعة إضرارهنَّ لإصلاح حالهنَّ فليسوا أحقّاء بها «أحقّاء» جمع «حقيق» ك«رفقاء» و«أصدقاء» جمع «رفيق» و«صديق»، و«أحقّين» جمع «أحقّ» أفعل التفضيل فضلاً عن أن يكونوا أحقّين.

وهنَّ من الحقّ على الرجال *مثل الذي عليهنَّ* من الحقّ للرجال، أو المماثلة في جنس الوجوب، أي كما يجب للرجال على النساء حقّ لا يسعهنَّ أن يخللن بشيء منه، كذلك للنساء على الرجال حقوق لا يسعهنَّ أن يخلّوا بشيء منها *بالمعروف وللرجال عليهنَّ درجة*، أي زيادة في الحقّ، وذكر الزيادة بعد ذكر

المماثل لئلا يجمعن ويطمحن ويرمحن ويمرحن، فإن أكثرهن جامحات طامحات مادحات رامحات، إلا من وقاها الله بلطف وقايتها وكلاءها من متابعة أخيها الشيطان بحسن كلاته * والله عزيز * يعز بعزته من يشاء * حكيم * يرفع بمقتضى الحكمة على من يشاء.

الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْبِيحٍ بِإِخْسَنِ
وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَنْعَةٍ لَيْسَ بِكُمْ عَلَيْهَا حُدُودٌ إِلَّا أَنْ يَخَافَا
أَلَّا يَفْعِلَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْعِلَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا
وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (١)

السادسة: قوله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» مبتدأ وخبر، و«الطلاق» بمعنى التطلق، ك«الكلام» و«السلام» بمعنى «التكليم» و«التسليم»، والمراد ب«مرتان» مطلق التعدد لا العدد، أي الطلاق الشرعي ليس ببدعي، هو أن يفرق ويوقع تطليقة بعد تطليقة دون الجمع والإرسال في مرة واحدة، وقيل: إن المراد الطلاق الرجعي الذي يملك الزوج فيه الرجعة هو طلاقان^(٢)، فإن الثالث إذا وقع بانت الزوجة، فيكون اللام فيه حينئذ للعهد أي الطلاق الذي دل عليه قوله تعالى: «وبعولتهن أحق بردهن» إنما هو مرتان.

ومن ثم علم أنه لا حاجة إلى تقدير وصف كما قيل إن التقدير: الطلاق الذي تملك فيه الرجعة مرتان، اللهم إلا أن يقال: أنه بيان لحاصل المعنى، والظاهر قوله:

بيان آية الطلاق
مرتان...
والأحكام
المستفادة منها

١ - البقرة ٢: ٢٢٩.

٢ - كنز العرفان: ج ٢، ص ٢٦٥.

فإمساك بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسانٍ يرجح هذا القول، وقد يقرر على الوجه الأول، أنه لما علمهم طريق الطلاق أراد أن يعلمهم ما يجب أن يكونا عليه في نفس الأمر، وهو الإمساك بمعروف إن لم يطلقوا الثالثة، والتسريح بطريق الإحسان أنطلقوا، وقيل: المراد بالإمساك بالمعروف نفس المراجعة، وبالتسريح بإحسان التطليق الثالث^(١). قيل: سأل رجل رسول الله ﷺ أين الثالث فقال: «أو تسريح بإحسان»^(٢).

فإن قلت: ما موقع: *فإمساك بمعروف*؟

قلت: الابتداء والخبرية، فإن جعلتها مبتدأ قدرت الخبر، أي إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان واجب عليكم، وإن جعلتها خبر قدرت المبتدأ، أي فالواجب عليكم إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان.

فإن قلت: ما المعروف والإحسان هاهنا؟

قلت: المعروف هو أن لا يخل بشيء مما أمر به من حقوقها بحسب الشرع، والإحسان هو أن لا يرتكب شيئاً مما نهى عنه بالنسبة إليها في حالة التسريح، هذا، والأولى التعميم في كل منهما *ولا يحل لكم* أيها الأزواج *أن تأخذوا* من أزواجكم بعد أن طلقتموهن *مما آتيتوهن* من الأمهار أو غيرها *شيئاً* قل أوكثر، والمراد بحرمة الأخذ الأخذ على سبيل القسر، أما ما سمحت به نفس المرأة من دون تعنت من الزوج فلا بأس به، وكون الخطاب في قوله: *فإن خفتم* للولادة لم يقدح في صحة كون الخطاب في قوله: *لا يحل لكم* للأزواج، على أنه يجوز أن يكون الخطاب فيهما لولادة الأمر، فإنهم قد ينزلون لأمرهم بالأخذ منزلة الأخذ. *إلا أن يخاف أن لا يقيما حدود الله*، هذا استثناء من

١ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ١٢٢.

٢ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ١٢٢.

معنى المعروف
والإحسان في
الآية

تحريم الأخذ، أي لا يحلُّ الأخذ إلا أن يخاف الزوجان ترك إقامة ما يجب عليهما ممّا فرضه الله عليهما من حقوق الزوجية بسبب نشوز المرأة، وسوء معاشرتها، فيتراضيان على أن يختلعا بجعل معين *فإن خفتُم* أيها الناس من الولاية والأولياء *أن لا يقيما حدود الله*، أي عدم القيام بما وجب عليهما من حدود الله، ويجوز أن يكون الخوف هاهنا بمعنى الظن من قولهم: أخاف أن يكون كذا، وأفرق أن يكون كذا، أي أظنّ، ويؤيد قراءة من قرأ «إلا أن يظنّا أن لا يقيما حدود الله».

فلا جناح ولا إثم *عليهما*، أي على الزوجين *فما افتدت به*، أي أن يأخذ أحدهما ما افتدت به الأخرى نفسها من مقدار المهر، أو أكثر على كراهة. وحاصله: أنّه لا إثم على الزوجة أن تفدي نفسها، ولا جناح على الزوج أن يأخذ ممّا افتدت به نفسها.

قيل: نزلت في «جميلة بنت عبد الله بن أبيي»، وقيل: «حبيبة بنت سهل»، و«ثابت بن قيس بن شماس» بعد أن ترافعا إلى رسول الله ﷺ غبّ ما رفعت قصّتها إلى أبيها مراراً فلم يشكها، وأمرها بالإياب إلى خباء زوجها، فأنت رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله لأنّنا ولا هو فقال له رسول الله ﷺ: «مالك ولأهلك» فقال: يا رسول الله والذي بعثك بالحق ما على وجه الأرض أحبّ إليّ منها غيرك فقال لها رسول الله ﷺ: ما «تقولين»، فكرهت أن تكذب رسول الله حين سأها فقالت: صدق يا رسول الله ما كنت أحدثك حديثاً يترك عليك خلاف، هو من أكرم الناس حبّاً لزوجته، ولكنّي أبغضه لايجمع رأسي ورأسه شيء، والله ما أعيب عليه في دين ولا خلق، ولكنّي أكره الكفر في الإسلام ما أطيقه بغضاً إنّي رفعت جانب الخباء فرأيتُه أقبل في عدّة هو أشدّهم سواداً، وأقصرهم قامّة، وأقبحهم وجهاً، فنزلت وكان قد أصدقها حديقة فاختلفت منه بها، وكان أوّل خلع

وقع في الإسلام^(١).

وقرئ بقاء الخطاب في «بخافاً» و «يقيماً» ومبنيّاً للمفعول في «يخافاً».

فإن قلت : ما موقع «أن لا يقيماً»؟

قلت : النصب بالمفعولية على البناء للفاعل ، والرفع على البدلية من الألف على البناء للمفعول ، وهو بدل الإشتغال كقولك : «خيف زيد تركه» وإطلاق لفظ الخلع على إزالة عقد النكاح بعدته ؛ لأنّ كلاً من الزوجين لباس للآخر لقوله تعالى : «هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ هُنَّ»^(٢) فإذا ما هو بمنزلة لباس خلع.

فإن قلت : أهو فسخ أم طلاق؟

قلت : فيه قولان ، فمن قال أنّه فسخ نظر إلى أنّه تعالى ذكر الطلاق مرّتين ثمّ ذكره بعدهما ، ثمّ ذكر الطلقة الثالثة في قوله : «فإن طلقها» ، فلو كان طلاقاً لكانت الطلقات الأربعة ، ومن قال أنّه طلاق نظر إلى أنّ قوله تعالى : «أو تسريح بإحسان» عبارة عن الطلقة الثالثة لا قوله : «فإن طلقها».

تتميم :

هل الخلع فسخ
أو طلاق؟

لأمرأ في وقوع البيونة بالخلع ، وإثماً الخلاف في كونه فسخاً أم طلاقاً.

فذهب المرتضى^(٣) ، وإبن الجنيّد^(٤) ، والعلامة في المختلف^(٥) ، وإبنه في الإشكالات^(٦) إلى أنّه طلاق ، واحتجّوا بأنّها بذلت عوضاً يملكه الزوج ممّا يتعلّق

١ - راجع : تفسير ابن كثير : ج ١ ، ص ٤٢٨ - ٤٣٠ .

٢ - البقرة ١٨٧ : ٢ .

٣ - المسائل الناصرية «ضمن الجوامع الفقهية» : ص ٢٥٠ ، المسألة ١٦٥ .

٤ - نقله عنه في مختلف الشيعة : ج ٧ ، ص ٣٨٧ ، المسألة ٤٠ .

٥ - مختلف الشيعة : ج ٧ ، ص ٣٨٧ ، المسألة ٤٠ .

٦ - إيضاح الفوائد : ج ٣ ، ص ٣٧٥ .

بأمرها، وهو ما اقتضته عقدة النكاح، والعوض إتما بذلته لحل تلك العقدة، وحلها إتما يسمى طلاقاً لافسحاً، وهو إتما يملك الطلاق لا الفسخ؛ لأن النكاح عقد لازم دائم ليس لكل من الزوجين فسخه، وإتما ينفسخ بردة أحدهما؛ ولأن ثابت بن قيس لما خلع زوجته بين يدي رسول الله ﷺ لم يأمره بلفظ الطلاق، بل قال لها «إعتدي» ثم التفت إلى أصحابه فقال: «هي واحدة»^(١).

وقال الشيخ: الأولى أنه فسخ لا طلاق^(٢)، وإلا لكان كناية والطلاق لا يقع بالكناية، واحتج أيضاً بما أشرنا إليه آنفاً من قوله: «الطلاق مرتان» إلى آخره من أنه يلزم أن تكون التطليقات زائدة على الثلاثة، وقد عرفت ما فيه ولأنها فرقة حصلت من غير تصريح بلفظ الطلاق مع نيته، فيكون فسخاً لا طلاقاً. ويقع على هذا الاختلاف اختلافات:

أحدها: أنه هل تقع الفرقة بمجرده من غير اتباع بلفظ الطلاق أم لا؟، فمن قال أنه طلاق أوقع الفرقة بمجرده، وأحل للمرأة أن تنكح زوجاً غيره بمجرده، وإليه ذهب علم الهدى^(٣)، وإبن أبي عقيل^(٤)، والمفيد^(٥)، والصدوق^(٦)، وسأدر^(٧)، وإبن حمزة^(٨)، ومختار العلامة في المختلف^(٩)، وإبنه في الإشكالات^(١٠)، لما رواه محمد بن إسماعيل بن يزيع في الصحيح قال: سألت أبا الحسن الرضا ع عن المرأة

١- أورده السيد مرتضى في المسائل الناصرية (ضمن الجوامع الفقهية): ص ٢٥٠. المسألة ١٦٥.

٢- الخلاف: ج ٣، ص ٤٢٤. المسألة ٣.

٣- المسائل الناصرية (ضمن الجوامع الفقهية): ص ٢٥٠. المسألة ١٦٥.

٤- نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٣٨٤.

٥- المقنعة: ص ٥٢٨.

٦- المقنع: ١١٧.

٧- المرئسم: ١٦٢.

٨- الوسيطة: ص ٣٣١.

٩- مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٣٨٤.

١٠- إضاح الفوائد: ج ٣، ص ٣٧٥.

تباري زوجها أو تختلع منه بشهادة شاهدين على طهر من غير جماع هل تبين منه بذلك أو تكون إمرأته ما لم يتبعها بالطلاق؟ فقال: «تبين منه قال شئت أن يرد إليها ما أخذ منها، فتكون إمرأته فعلت»، فقلت: فإنه قد روي أنها لا تبين منه حتى يتبعها بطلاق قال: «ليس ذلك إذا خلع» فقلت: تبين منه؟ قال: «نعم»^(١).

ومن قال أنه فسخ ذهب إلى أنه لا تقع البينونة بمجرد ولابد لها من الإتيان بطلاق، وإليه ذهب الشيخ في المبسوط^(٢)، وهو مذهب ابن البراج في المهذب^(٣)، وابن إدريس^(٤)، والظاهر من كلام أبي الصلاح^(٥)، واحتجوا بما رواه موسى بن بكير عن أبي الحسن الأول قال: «المطلقة يتبعها الطلاق ما دامت في العدة»^(٦). وقال الشيخ فخر الدين^(٧): موسى بن بكير واقفي وفي الطريق أيضاً علي بن فضال، وفيه قول^(٧).

وثانيها: أنه هل ينتقص به عدد الطلاق أم لا؟ فمن قال أنه فسخ لم ينقص به العدد عنده، ومن قال أنه طلاق انتقص العدد عنده.

وثالثها: أنه هل له حدّ تقف عنده حلّية نكاح المختلع، ويحتاج فيه إلى محلّل أم لا؟ فمن ذهب إلى أنه فسخ قال إنه لا حدّ له، ولا يحتاج في الثالث منه إلى محلّل، ومن ذهب إلى أنه طلاق قال لا بدّ في الثالث منه إلى محلّل.

فإن قلت: هل يشترط في صحته التشاجر أم لا؟

قلت: وكيف لا وقد رتب عدم الجناح على خوف ترك إقامة الحدود، وذلك

١- الوسائل: ج ١٥، ص ٤٩٢، الباب ٣ من أبواب الخلع والمباراة، ح ٩.

٢- المبسوط: ج ٤، ص ٣٤٤.

٣- المهذب: ج ٢، ص ٢٦٧.

٤- السرائر: ج ٢، ص ٧٢٦.

٥- الكافي في الفقه: ص ٣٠٧.

٦- الوسائل: ج ١٥، ص ٤٩٢، الباب ٣ من أبواب الخلع والمباراة، ح ٥.

٧- إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٣٧٦.

إنما يكون في حالة التشاجر.

تلك أي ما حد لكم من النكاح والإيلاء والطلاق والخلع *حدود الله*
 نهايات وغايات لسلوككم طرق المعاش مع أزواجكم حدّها الله لكم
 فلا تعتدوها، أي فلا تتجاوزوا تلك الحدود معتدين على أنفسكم وعليهنّ، فإنّ
 ذلك هو الصراط المستقيم والمنهج العدل القويم الذي حافظه إفراط وتفريط
 ومن يتعدّ حدود الله بمخالفة أو أمره ونواهيه *فأولئك هم الظالمون* الذين
 لا يتعدّاهم الظلم، ولا يتجاوز عنهم إلى غيرهم؛ لشدة تلبّسهم به، فكأنّه ملك
 لا يجوز له أن يحلّ بساحة غيرهم، ذهب صاحب النظم إلى أن قوله: *ولا يحلّ
 لكم* إلى آخر الآية إعتراض بين قوله: *الطلاق مرتان*، وقوله: *فإن
 طلقها*، وعن مجاهد أنّه تفسير لقوله: *تسريح بإحسان*^(١).

فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَبْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ
 فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا
 حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ^(٢)

الشابعة: قوله تعالى: *فإن طلقها* التطلق المذكور الموصوف بال تكرار في

قوله: *الطلاق مرتان*^(٣)، وقيل: إن طلقها بعد تبكك الطلقتين طليقة ثالثة^(٤)
 فلا تحلّ له من بعد، أي من بعد ذلك التطلق *حتى تنكح زوجاً غيره*، أي
 غير الزوج الأوّل.

بيان آية فبان
 طليقة فلا تحلّ له
 من بعد...
 والأحكام
 المستفادة منها

ونسبة النكاح إلى المرأة كنسبته إلى الرجل، فكما جاز أن يقال: لا ينكح

١ - مجمع البيان: ج ١، ص ٣٣٠.

٢ - البقرة ٢: ٢٣٠.

٣ - البقرة ٢: ٢٢٩.

٤ - تفسير التبيان: ج ٢، ص ٢٤٨.

الرجل امرأة، جاز أن يقال: لا تنكح المرأة رجلاً، ولا تحلّ له مجرد العقد، بل لا بدّ من الدخول والمواقعة قبلاً مع بلوغ الزوج؛ لحديث زوجة رفاعة أنها جاءت النبي ﷺ فقالت: إن رفاعة طلقني فبت طلاقاً، وأن عبد الرحمن بن الزبير تزوّجني، وما معه إلا مثل هُدبة^(١) الثوب، فقال لها رسول الله ﷺ: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة قالت: نعم قال: «لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك»^(٢).
وعن رسول الله ﷺ أنه: «لعن المحلل والمحلّ له»^(٣).

فإن طلقها، أي الزوج الثاني *فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظناً أن يقيما حدود الله*، أي لا بأس على كل واحد منهما أن يرجع إلى زوجته، و«أن» في قوله *أن يتراجعا* يجوز أن يكون مجرورة المحلّ، أي فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، ويجوز أن يكون منصوبة المحلّ، بإيصال الفعل بعد حذف الجار. وأما «أن» في *أن يقيما* فمنصوبة المحلّ بالمرء، أي إن ظنّ التمكن من إقامة ما أوجب الله عليهما من أمور الزوجية وأمنّا من أن يجعلا نفسيهما عرضة لضرب مثل «عادت إلى عتريها لميس»^(٤)، وجعل الظنّ هاهنا قائماً مقام العلم لضرورة تدعوا إليه، مع أنه لا يخلو عن تعسف لفظاً ومعنى *وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون*، فإن خلّع بيان الآيات لم يفضل إلا على بانات خدود ذوي العلم والعرفان.

وَالَّذِينَ يُؤَوِّفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّنَ بِأَنْفُسِهِنَّ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ
فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ^(٥)

١ - هدية الثوب: خمله.

٢ - مشکاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٨٢، ح ٣٢٩٥.

٣ - مشکاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٨٢، ح ٣٢٩٦.

٤ - تاج العروس: ج ١٢، ص ٥١٨.

٥ - البقرة ٢: ٢٣٤.

بيان آية
والذين يتوقون
منكم ويزدرون
أزواجهم والأحكام
المستفادة منها

الثامنة: قوله تعالى: ﴿والذين يتوقون منكم ويزدرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾ القراءة المستفيضة في ﴿يتوقون﴾ ضم الياء مبنياً للمفعول، والمعنى تتوقى آجالهم أي تؤخذ آجالهم وافية، والآخذ هو الله تعالى، وقرئ مفتوحاً مبنياً للمفاعل أي الذين يستوفون آجالهم؛ فإن «أوفى» و«استوفى» بمعنى واحد، ونقلت هذه القراءة عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، ويدفعها ما روي أنه لمأسئل أبو الأسود من المتوقى بكسر الفاء فأجاب الله تعالى، وعرض ذلك على علي (عليه السلام) فأمره بوضع علم النحو^(١).

وقد استشكل هذا النظم من حيث إن ﴿الذين يتوقون﴾ مبتدأ و﴿يتربصن﴾ خبره، وليس في الجملة الواقعة خبر رابط يربطها بالمبتدأ وأجيب بأجوبة: أحدها: أن به مضافاً مقدراً ليكون ضمير ﴿يتربصن﴾ راجعاً إليه، أي أزواج الذين يتوقون يتربصن.

وثانيها: تقدير ظرف يتعد الجملة راجع إلى ﴿الذين يتوقون منكم ويزدرون أزواجاً يتربصن﴾ بعدهم، فيكون من قبيل: «السمن منوان بدرهم»، وقيل: لا يحتاج إلى تقدير؛ إذ الربط حاصل بمجرد عود الضمير إلى الأزواج، وهذا قول الفراء، وهو مذهب الكوفيين، وأنشد الفراء للتأني في هذا القول:

لعلّي إن مالت بيّ الريح ميّلة على ابن أبي ديان أن يستندما^(٢)

المعنى لعلّ ابن أبي ديان يتندّم^(٣) ما أن مالت فيّ الريح ميّلة عليه.

﴿وعشراً﴾ عطف على ﴿أربعة أشهر﴾، وإنما أوثرت التأنيث على التذكير وإن كانت العدة بالليالي والأيام تغليباً لليالي على الأيام، نظراً إلى كونها غرة

١ - مجمع البيان: ج ١، ص ٣٣٦.

٢ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٢٨٢.

٣ - تفسير التبيان: ج ٢، ص ٢٦٣.

٤ - تفسير التبيان: ج ٢، ص ٢٦٣.

الشهر عندهم؛ لأنَّ ابتداء الشهر من لدن طلوع الهلال * فيأذا بلغن أجلهنَّ*، أي إذا وصلن إلى نهاية الوقت الذي ضرب لعدتهنَّ، وحاصله: إذا انقضت عدتهنَّ * فلا جناح عليكم* أيها الحكّام والولاة * فيما فعلن في أنفسهنَّ* من التعرّض للخطّاب * بالهروف*، أي متلبّسات بالوجه الذي يعرف في الشرع أو العرف، والمراد به إرتكاب الحدّ الوسط، بأن لا يتجاوزن فيه إلى طرف الإفراط، وإن جوّز فيه التفریط.

فإن قلت: كيف يكن الإثم على الحكّام والولاة لو تعرّضن للخطبة قبل بلوغ الأجل، والتعرّض المحرّم إمّا هو من فعلهنَّ؟

قلت: يجب على الحكّام والولاة منعهنَّ من التعرّض لو تعرّضن، فإذا تركوهنَّ ولم يتعرّضوا المنعهنَّ تعلّق بهن الإثم على ذلك الترك، لا على فعلهنَّ * إنَّ الله بما تعملون خبيرٌ*، أي شديد العلم والمعرفة، قيل: هو مشتقّ من الخبر، وهي الأرض السهلة^(١)، وفيه وعيد للحكّام على تركهنَّ إياهنَّ للنساء على فعلهنَّ.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ
مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَّا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا
فَتَتَوَهُوهنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا^(٢)

التاسعة: قوله تعالى: * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ*، أي تواقعوهنَّ * فمَّا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا*، «العِدَّة» فعلة من «العد» إمّا بمعنى «الإصاء»، فيكون إسنادها إلى بيان آية بها أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن...
تحتّم المؤمنات... والأحكام المستفادة منها

١ - تفسير النبيان: ج ٢، ص ٢٦٤.

٢ - الأحزاب ٤٩: ٣٣.

الرجال إعلماً بأنها حق الزوج استبراء للرحم، وإما بمعنى «الإستيفاء» كما يقال: زانه وإزانه، وكاله واكتاله، وعده واعتده، فيكون إسناده إليهم حينئذ حقيقة؛ لأنهم هم المستوفون لها؛ لأنها حقهم وفائدة، ثم إفائدة ثم أن طول مدة بقاء العقد قائم مقام المساس.

وقرأ ابن كثير: تعتدونها مخففاً على إبدال إحدى الدالين بالياء، أو على أنه من الاعتداء أي تعتدون فيها^(١)، وليس في عدم قيام الخلوة الصحيحة مقام الواقعة خلاف عندنا، للتصريح باللمس وعدم جواز حمله عليها.

فإن قلت: هل تجب العدة بمجرد المساس من دون إيقاب؟ قلت: لا، بل لابد من غيبوبة الحشفة أو مقدارها وإن كان خصباً، ولو كان مقطوع الذكر سليم الخصيتين ففيه قولان، وقد مر تحقيق ذلك.

فتعوهن إذا كان الطلاق رجعيّاً، وإن كان بائناً فلا، هذا إذا حملنا التمتع على معنى النفقة، وإن حمل على المهر فالمأمور به إتياء نصف المفروض قبل المساس وتاممه بعده.

فإن قلت: الأمر إما للوجوب أو للندب، وإلا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، فعلاًم تحمله هاهنا؟

قلت: لا محال إما أن يقع الطلاق قبل المساس أو بعده، فإن كان الثاني وجبت العدة، فإن الآية كما تدل على انتفاء العدة قبله تدل على وجوبها بعده، وإذا وجبت العدة وجب التمتع، أعني النفقة إن كان الطلاق رجعيّاً كما أشرنا إليه آنفاً، فيكون الأمر حينئذ للوجوب، وكذلك إن حملنا المأمور به على المهر، وإن كان الأول، فإن كان قد فرضها لها فريضة، فيجب عليه نصف المفروض، فيكون الأمر

بالنسبة إليه للوجوب، وكان بالنسبة إلى المتعة للندب، وإن لم يفرض لها فريضة كانت المتعة، لكونها قائمة مقام نصف المفروض واجبة، فيكون الأمر بالنسبة إليها للوجوب، ولا يلزم في هذه الصور الجمع بين الحقيقة والمجاز، لعدم اجتماع الصور، واستناد ما ذكرنا من الأحكام إلى خارج صيغة الأمر من السنة والإجماع؛ إذ كلُّ منهما يجوز أن يكون مخصصاً للعام، على أنه يجوز الحمل على عموم المجاز.

«وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً»، أي لا تمنعهنَّ من الخروج من منازلكن بعد الطلاق البائن، وقيل: هو مخصوص بالمطلقات اللواتي لم يمسسن^(١)؛ فإنه لم يكن للأزواج عليهنَّ من عدة يعتدونها، فليس لهنَّ منعهنَّ من الخروج، ولا بأس عليهنَّ إذا أعزمن عليه، ويجوز أن يراد بالسراح الجميل تخلية سبيلهنَّ مع إيتائهنَّ ما لهنَّ من نصف المفروض أو المتعة، من غير إحفاف وبدون تنقيص وتبعيض، وقيل: المراد به الطلاق السني^(٢)، وأورد عليه أنه مرتب على الطلاق والضمير لغير المدخول بهنَّ^(٣).

وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبِغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْيَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ^(٤)

بيان آية «وإذا طلقتم النساء، فلبغن أجلهن» والأحكام المستفادة منها

العاشرة: قوله تعالى: «وإذا طلقتم النساء فلبغن أجلهن» بلوغ الأجل هاهنا

١- وراجع: تفسير الرازي: ج ٢٥، ص ١٨٩، تفسير الماوردي: ج ٤، ص ١٣٤.

٢- تفسير القرطبي: ج ١٤، ص ١٢٢.

٣- تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٢٤٩.

٤- البقرة: ٢٣٢.

تقضي مدّة العدّة *فلا تعضلوهن* العضل، المنع والحبس، والخطاب قد يكون للأزواج، وقد يكون للولادة، والمعنى على الأوّل: ولا تمنعوا أيّها الأزواج مطلقاً لكم عند انقضاء مدّة العدّة من أن يتزوّجن، قيل: نزلت في «معل بن يسار» حين عضل أخته أن ترجع إلى الزوج الأوّل، وقيل: في «جابر بن عبد الله» حين عضل بنت عمّ له^(١) *أن ينكحن أزواجهن* إطلاق «الأزواج» على الوجهين مجاز، فعلى الأوّل باعتبار ما يؤول وعلى الثاني باعتبار ما كان، و *إن ينكحن* مجرور المحلّ أي من أن ينكحن، أو منصوبة على ما عرفت.

إذا تراضوا الخطاب والنساء *بينهم بالمعروف*، أي بما يحسن في الدين والمروّة *ذلك* الخطاب للقبيل، أو للرسول ﷺ. وقيل: إفراده لأنّه دائنهم وكثيراً ما يستعمل معه الكاف فصار بمنزلة شيء واحد^(٢)، واكتفى بأصل الخطاب دون تعيين المخاطبين، وقيل: الخطاب للجماعة^(٣) باعتبار كلّ واحد *يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ذلكم أزكى* أي خير لكم *وأطهر* من دنس الآثام، وقيل: أزكى وأطهر وأفضل وأطلب^(٤) *والله يعلم* حقيقة ما أمركم به من الزكاه والطهر. *وأنتم لا تعلمون*، أي الله يعلم ما يصلحكم من اختلاف الأحكام، بحسب اختلاف الأوقات، ومخالفة الشرائع والأديان، وأنتم من العلم به مقرون.



١ - تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٢٧٧.

٢ - تفسير التبيان: ج ٢، ص ٢٥٤.

٣ - راجع: تفسير التبيان: ج ٢، ص ٢٥٣، تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٢٧٨.

٤ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٥٠٢.



النَّوْعُ الثَّانِي

الْجَلْعُ

وَفِيهِ آيَةٌ وَاحِدَةٌ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الطَّلُقَ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ ۗ وَلَا
يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ
يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا
تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (١)

«ولا يحلّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً» إلى قوله: بيان آية
«فأولئك هم الظالمون»، وقد مرّ تفسيرها قبل هذا في قوله: «الطلاق مرّتان»،
ومما هو مناسب لهذا الباب قوله تعالى: «يا أيّها الذين آمنوا لا يحلّ لكم أن
تأخذوا ما آتيتموهن شيئاً... والأحكام المستفادة منها

ترثوا النساء كرهاً» (٢).

قريء: بضم الكاف وفتحها، فالضم بمعنى الكراهة، والفتح يجوز أن يكون
بمعنى الضم كالضعف والضعف، وأن يكون بمعنى الإكراه وهو منصوب على
الحال، أي كارهات أو مكراهات، والتقيد به للإنزال على وفق الحادثة، فإنهم
كانوا يعتدون عليهن بأنواع العدوان ويقصفون قامات عهودهن قصف الرياح
العاصفة فننّ الأيكة، ويختصمون أموالهن خضم (٣) الإبل السائمة نبت الربيع، فمن

١ - البقرة ٢: ٢٢٩.

٢ - النساء ٤: ١٩.

٣ - الخضم: الأكل عانة، وقيل هو ملء والضم بالمأكل، وقيل: هو الأكل بأقصى الأضراس والضم بأدناها:
لسان العرب: ج ١٢، ص ١٨٢.

أنواع عدوانهم أنّه كان الرجل منهم إدامات له قريب من أب أو أخ أو عمّ أو خال أو حميم عن امرأة ألقى ثوبه عليها، وقال: أنا أحقّ بها وجعلها كسائر ما يثر من قريبه، ويحدث نكاحها بصدّق الميّت، وربما كرهت ذلك ولم تجد لنفسها منه مخلصاً، أللهمّ إلّا أن تذهب إلى أهلها قبل أن يلقي ذلك الثوب.

عن الكلبي: أنّهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهليّة وأوّل الإسلام، حتّى توقّى «أبو قيس بن الأسلت»، وترك إمراة «كُبَيْشَة بنت معن»، فقام ابن له من غيرها يقال له: «حصن»، فطرح حينئذٍ ثوبه عليها فَوَرِثَ نكاحها، ثم تركها فلم يقرها ولم ينفق عليها، ليضارّها بذلك لتفتدي نفسها منه بما لها، وكذلك كانوا يفعلون، فأنت «كُبَيْشَة» النبيّ ﷺ فأخبرته بذلك، فقال لها النبيّ ﷺ: «أتعدي في بيتك حتّى يأتي فيك أمرُ الله»، وسمعت النساء في المدينة ذلك، فقلن ما نحن إلّا «كُبَيْشَة» فأتين النبيّ ﷺ فأخبرنه فنزلت^(١).

وقيل: كان الرجل يمسكها حتّى تموت ويرثها، فقبل: لا يحلّ لكم أن تمسكوهنّ حتّى ترثوهنّ وهنّ كارهات^(٢).

وإنما قيل: «لا يحلّ لكم» ولم يقل: «حرّم عليكم» ردّاً عليهم؛ فإنّهم كانوا يعتقدون حليّته، وايداناً بأنّ ما كانوا يصنعونه لم يكن حلالاً عليهم عقلاً قبل نزول الآية، وإشارة إلى أنّ الشرع مطابق للعقل.

ولا تعضلوهنّ لتذهبا ببعض ما آتيتموهنّ، العضل الحبس والتضييق، ومنه عضلت المرأة بولدها إذا اختنقت رحمها به فخرج بعضه، و*لا تعضلوهنّ* نصب لفظاً رفع محلاً عطفاً على *ترثوا*، و«لا» للتأكيد، ولا يحلّ لكم الإرث ولا الإعضال.

١- راجع: أسباب النزول: ص ١٥١، تفسير ابن كثير: ج ٢، ص ٧٣٢.

٢- تفسير الطبري: ج ٣، ص ٦٤٩، تفسير الكشاف: ج ١، ص ٤٩٠.

وقيل: جزم لفظاً^(١)، و«ذهب» إذا عدّي بالباء كان معناه الأخذ، والإستحباب أي لا تعضلوهم لتأخذوا بعض ما آتيتموهم؛ فإنهم كانوا يسكون النساء ويضيقون عليهن في المعيشة، لتركه المرأة زوجها وتطلب الخلع وتفتدي نفسها بشيء من حقها فنهوا عن ذلك.

* **إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مَبِيتَةٍ** * قري بفتح الياء وكسرهما * **إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ** * استثناء من أعم عام الظرف أو المفعول له؛ كأنه قيل: ولا تعضلوهم في وقت من جميع الأوقات، **إِلَّا** وقت أن يأتين بفاحشة، أو ولا تعضلوهم لعلّة من العلل وسبب من الأسباب، **إِلَّا** بسبب الإتيان بالفاحشة، قيل: هي النشوز وسوء الخلق، والبذاء إيذاء الزوج، أو أهله بالسلطة، والتبرّج وترك الصلاة، والحديث مع غير المحرم^(٢)، وجميع ما ذكر مشروط بالإصرار، والتدرة معفو عنها.

ويؤيد كون «الفاحشة» ما ذكر قراءة أبيي «إِلَّا أَنْ يَفْحَشَ عَلَيْكُمْ»^(٣)، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِلزَّوْجِ لَا غُتْسَلْ لَكَ وَلَا بُرٌّ لَكَ قَسْماً وَأَوْطِئْ فِرَاشَكَ مِنْ تَكْرِهِ، حَلَّ لَهُ خُلْعُهَا»^(٤)، وقيل: «الفاحشة» الزنا^(٥) كما مرّ في غير هذا المقام، وعن أبي قلابة محدّثين سيرين: لا يحلّ الخلع حتّى يوجد رجل على بطنها، وقيل: نسخ ذلك بالحدود وليس بشيء^(٦).

* **وَعَاشَرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ** *، أي متلبّسين بالمعروف، أو معاشرته بالمعروف، وهو ما يستحسن بحسب الشرع والعرف، مثل أن ينفق عليها مقدار ما يجب عليه،

١ - تفسير القرطبي: ج ٥، ص ٦٤.

٢ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٤٩٠.

٣ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٤٩٠.

٤ - الوسائل: ج ١٥، ص ٤٩٨، الباب ١ من أبواب الخلع والمباراة، ح ٩.

٥ - تفسير القرطبي: ج ٥، ص ٦٣.

٦ - راجع: تفسير القرطبي: ج ٥، ص ٦٣ - ٦٤.

ويكسوها ما يليق بحالها، وأن يحمل لها القول والفعل وأن لا يحيف عليها القسَم وأمثال ذلك *فإن كرهتموهن*، أي فإن كرهتم معاشرتهن من حيث عدم ميل الأنفس، فلاتفارقوهن لمجرد تلك الكراهة *فبعسى أن تكرهوا شيئاً* «أن» في موضع رفع «بعسى» وهي تامة هاهنا، وهذه الجملة تعليل للجزاء المحذوف، أعني فلاتفارقوهن لمجرد كراهة الأنفس من دون أن يأتين بما يكرهكم *ويجعل الله فيه*، أي في ذلك، وقيل: في ذلك الكره وليس بشيء^(١) *خيراً كثيراً* «يجعل» نصب عطفاً على «تكرهوا» أي كثيراً تكرهون شيئاً من الأشياء، ويكون قد جعل الله فيما كرهته أنفسكم خيراً جماً يفضل ما تلاقونه وتقاسونه من تلك الكراهة، والخيرة فيما يقضي الله.







النَّوْعُ الثَّالِثُ

الظُّهُنُ

وَفِيهِ آيَاتٌ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الثالث: الظهار

«الظهار» مأخوذ من لفظ الظَّهْر ، فإنَّ صورته الأصليَّة أن تقول لها: «أنتِ كـ صِيفِيَّة صِيفِيَّة عليَّ كظهر أُمِّي» ، وهذا كان في الجاهليَّة طلاق ، فنسخ بالشرعة المصطفويَّة ^{الظهار} الغراء.

وعرّفه بعضهم شرعاً: بتشبيه الزوج المكلف منكوحته ، ولو مطلقته الرجعيَّة في العدة بظهر محرّمة عليه شرعاً^(١) ، فيدخل فيه المنكوحة بالعقد الدائم والمنقطع ، وبعضهم قيّده بالدائم ، ليخرج المنقطع^(٢).

و«النكاح» هاهنا بمعنى العقد ؛ لأنّه حقيقة شرعيّة فيه ، فتخرج الأمة ؛ لأنّها ^{معنى الظهار} ليست منكوحة ، وقيل: تشبيه من يملك نكاحها بظهر محرّمة عليه أبداً بنسب ، أو رضاع ، أو مصاهرة^(٣) ، ومن قال إنّهُ يقع بتشبيه عضو من أعضاء المنكوحة: كاليد والشَّعر وما أشبه ذلك بعضو من أعضاء من يحرم عليه وجب عليه أن يزيد في التعريف ما يدلّ على ذلك ، وكذلك من قال بوقوعه بتشبيهها بما عدا الظَّهر من الأعضاء وجب عليه أن يزيد في التعريف ما يتناولهُ.

والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع.

١- إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤٠٠.

٢- راجع: مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٤٠٨؛ السرائر: ج ٢، ص ٧٠٩.

٣- راجع: مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٤٠٢، المسألة ٦٠ «في الظهار».

وأما الإجماع: فلعدم مخالفة أحد من أهل الحلّ والعقد في ذلك.
 وأما السنة: فلما روي أن «خويلة بنت مالك بن ثعلبة» قال لها زوجها
 «أوس بن الصامت»: أنت عليّ كظهر أمي، فأتت إلى النبي ﷺ لتشكو إليه،
 فطلق ﷺ يجادلها، ويقول لها: «أتق الله» حتى نزلت الآية المتعلقة به في أول
 سورة المجادلة^(١).

ولما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام: أنه سأله عن الظهار كيف؟ فقال:
 «يقول الرجل لزوجته وهي طاهر في غير جماع: أنت عليّ كظهر أمي»^(٢)، أما
 الكتاب: فقد ورد فيه آيات:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّ لَكَ
 فِي رَوْحِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ
 سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ الَّذِينَ يَظْهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا
 هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ
 مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ﴿وَالَّذِينَ
 يَظْهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ
 قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ
 ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ
 فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا
 بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٣)

١- راجع: أسباب النزول: ص ٤٢٨ تفسير الكشاف: ج ٤، ص ٤٨٤.

٢- الوسائل: ج ١٥، ص ٥٠٩، الباب ٢ من أبواب الطهار، ح ٢.

٣- المجادلة ١: ٥٨ - ٤.

قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله ﴿نزلت في خولة وأوس اللذين مر ذكرهما. روي أن أوساً رآها ساجدة، فلما رفعت رأسها أراد منها ما يريد الرجال فأبى، فغضب وكان به خفة فظاهرها، وكان ذلك أول ظهار وقع في الإسلام، فأنت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! أوساً تزوجني وأنا شابة غنية ذات مال وأهل، حتى إذا أكل مالي، وأفنى شبابي، ونقضت له بطني، وتفرق أهلي ظاهري، فقال لها رسول الله ﷺ: «ما أراك إلا حُرِّمت عليه»، فقالت: يا رسول الله! ما ذكر طلاقاً، وأنه أبو ولدي، وأنني أشكوا إلى الله فقري وفاقتي وضعفي ووحدتي ولي منه صبية ضعافاً، إن ضممتهم جاعوا، وإن ضممتهم إليه ضاعوا، فقال لها رسول الله: «ما أراك إلا حُرِّمت عليه» فطفقت تشكو إلى الله حالها، فنزلت^(١). وهذه الرواية كما ترى مخالفة لما رويناها أنفاً، واعتمادي على الأولى أوثق والله أعلم.

﴿والله يسمع تحاوركما﴾، أي تراجعكما للكلام من حال إلى أخرى، من حارٍ إذا رجع، لما عبّر عن سماعه كلامها بالفعل الماضي، أكد ذلك بالفعل المضارع للدلالة على الاستمرار، وعبّر عن المحاورة للدلالة على ما وقع بينها وبين النبي ﷺ من تكرار القول ومراجعتها النبي ﷺ، بما حكم به على من الروائين، والمعنى أنه سمع ما وقع بينكما من التحاور، وسيسمع ما سيقع أيضاً ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ يسمع الجهر وما يخفى، فلا يخفى عليه ما وقع من هذا التحاور ﴿بَصِيرٌ﴾ يبصر كل مبصر، فلا يخفى عليه حالكما.

﴿الذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾^(٢)، القراءة المستفيضة «يظهرون»، وأصله «يتظاهرون»، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: «يَظَاهِرُونَ»^(٣)، وأصله

١ - تفسير الكشاف: ج ٤، ص ٤٨٥.

٢ - المجادلة ٥٨: ٢.

٣ - تفسير القرطبي: ج ١٧، ص ١٧٧.

«يتظاهرون» من المظاهرة المشتقة من الظهر المقابل للبطن، وقيل: من الظهر بمعنى العلو والغلبة كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾^(١).

وفي الإصطلاح ما عرفته سابقاً، وحقيقة معناه، وطؤها عليّ حرام كحرمة وطء أُمّي، وتخصيص المؤمنين بالخطاب في قوله: ﴿مِنْكُمْ﴾ للتوبيخ والتعيير لهم، فإنّ هذا القول كان من شعار الجاهليّة. وقوله: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ﴾ مبتدأ و ﴿مَا هُنَّ أُمّهَاتُهُمْ﴾ خبره أي ليس هنَّ أُمّهات لهم في الحقيقة، ولا في الحكم، كالمرضعات وأزواج النبي ﷺ، فإنّ الشارع جَلَّ ذكره ألحقهنّ بالأُمّهات في الحكم، وإن لم يكن أُمّهات في الحقيقة، وقرأ عاصم: «أُمّهاتهم» بالرفع على لغة تميم^(٢)، والباقون بالنصب على لغة الحجازيين.

﴿إِنْ أُمّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتُهُمْ﴾، فلا يلحقن بهنَّ إلّا من أحلقه الله سبحانه وتعالى، وفي هذا استدلال على نفي الوالدية عنهنّ؛ إذ المعنى أنّه ليست الأُمّهات إلّا من وَلَدَ الولد، والزوجات لم يلدن الأزواج، فلم تكن الزوجات أُمّهات للأزواج ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَنكراً﴾ من القول ﴿لَكُونَهُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ، وَكُلُّ قَوْلٍ مُخَالَفٍ لِلشَّرْعِ فَهُوَ مَنكَرٌ قَوْلِي﴾^(٣) ﴿وَزُوراً﴾، أي كذباً ومقتاً؛ لأنّه غير مطابق للواقع.

ومن هاهنا استدللّ على أنّ هذا القول من الصبي والمجنون ليس بظهار شرعاً؛ إذ المنكر والزور ما خالف الشرع، والمخالفة له فرع التكليف به، والصبي والمجنون غير مكلفين به، فلا يكون قوله منكرًا، فلا يكون قولهما ظهارًا؛ إذ كلّ ظهار منكر وزور ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُؤٌ﴾ عمّا صدر من المؤمنين ممّا لا يهدم بنيان الإيمان، فيجوز أن يرجى منه العفو عمّا صدر من المظاهرين ﴿غَفُورٌ﴾ لهم إذا تابوا عنه، وقد يحمل العفو والمغفرة على الإطلاق، سواء قرنت بالتوبة أم لا. وفي هذا دلالة على حرمة الظهار، وإنه من الكبائر؛ إذ كلّ منكر وزور

١ - القام ١٤: ٦٨، راجع: تفسير الرازي: ج ٢٩، ص ٢١٨.

٢ - تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٤٧٣.

٣ - في ج، د: «قول».

كبيرة، والظهار منكر وزور فيكون كبيرة.

فإن قلت: الكبرى ممنوعة إذ كثير من المنكرات ليس بكبيرة؟

قلت: لما أكد المنكر بالزور، والزور الذي هو أفحش الكذب كبيرة، فيكون

كل منكر مقيد بالزور كبيرة، فلا تنتقض كلفة الكبرى.

*والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا^(١) يجوز أن يكون في

الكلام مقدّر، واللام بمعنى إلى، أي يعودون إلى إصلاح ما أفسدوا بالقول الذي

قالوه، فيكون من قبيل قولهم: عاد الغيث لما أفسد، أي إلى ما أفسد، ويجوز أن

يحمل على الظاهر، فيكون المعنى: ثم يعودون إلى ما كانوا عليه في زمن الجاهلية

من الظهار بعد تركهم إياه في الإسلام، فيكون من قبيل: «عادت لعترها الميس»، أو

إلى ما حرّمه على أنفسهم بلفظ الظهار، تنزيلاً للمقول منزلة القول فيه؛ فإن «ما»

مصدرية؛ والمصدر قد يجيء بمعنى المفعول نحو «ورثه»، و«ما يقول» يعني

يريدون العود إلى التمتع من نسائهم بالوطء ومقدماته من التقبيل واللمس بالشهوة

وما أشبه ذلك.

بعض أحكام

الظهار

*فتحرير رقبة^(٢)، أي فالواجب عليهم تحرير رقبة، وقال أبو علي^(٣): في

الكلام تقديم وتأخير والتقدير. والذين يظاهرون من نسائهم فعليهم تحرير رقبة

لما قالوا، ثم يعودون إلى نسائهم، *من قبل أن يتأسا^(٤) «التماس» محمول على

الوطء هاهنا، وينشأ منه عدم حرمة ماعده على المظاهر، وإليه ذهب ابن

إدريس^(٥)، واختاره العلامة في المختلف^(٦)، محتجّين بأنّه حقيقة شرعية في

الوطء لقوله تعالى *من قبل أن تمسوهن^(٧)، والأصل في الإطلاق الحقيقة، وبأنّ

سبب إباحة التمتع الذي بعقد النكاح ثابت فلا ينهدم مقتضاه إلا بمانع يثبت بالنص،

ولم تثبت مانعية الظهار له بنص.

١ - المجادلة ٥٨: ٣.

٢ - مجمع البيان: ج ٥، ص ٢٤٧.

٣ - السرائر: ج ٢، ص ٧١١.

٤ - مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٤١٣.

وحمله بعضهم على المعنى اللغوي أعني تلاقي الأبدان، وينشأ منه حرمة الإستمعاع عليه كالوطء، وإليه ذهب الشيخ في المبسوط^(١)، وقواه ابن العلامة في الإشكالات^(٢)، واحتجاً بأن كل ذلك مسيس، وكل مسيس حرام قبل التكفير. أمّا الأوّل فظاهر؛ إذ هو حقيقة في تلاقي الأبدان لغة، والأصل عدم النقل والإشتراك.

وأما الثاني فلما دلّ عليه ظاهر النص، وجوب حمل اللفظ على الحقيقة عند الإطلاق.

والإعتراض بأنّ المسيس الوطء لقوله تعالى: ﴿من قبل أن تمسوهن﴾، والأصل في الإطلاق الحقيقة مجاب؛ بأنّه لو كان حقيقة في الوطء لزم الإشتراك أو النقل، بل هو مستعمل في بعض أفراد المتواطء، وهو أولى منهما ومن المجاز أيضاً، ويعضد هذا المذهب قول النجاشي رحمه الله لرجل ظاهر: «لا يقربها حتى يكفر»^(٣)، وفي رواية: «إعتزلها حتى تكفر»^(٤).

﴿ذلكم﴾، أي ما فرض عليكم في الكتاب من الكفارة *توعظون به* لما فيه من الزجر والردع عمّا هو منكر وزور، لا يجوز لكم إرتكابه *والله بما تعملون خبير* لا يخفى عليه شيء من قولكم وفعلكم فاتقوه فهما، واحذروا أن تخالفوا في شيء منهما *فمن لم يجد*، أي من لم يتمكّن من تحرير الرقبة المذكورة بأن لا يجدها أو لا يتمكّن من الوصول إلى شرائها *فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسّا*^(٥)، فلو وجد الرقبة بعد التلبّس بالصيام لم يجب عليه الرجوع إليها وإن كان الرجوع أفضل.

بيان ماهية
التتابع في صوم
كفارة القمار

ويعلم من قوله *متتابعين* وجوب تتابع الصيام، ولم يخالف في وجوب

١- المبسوط: ج ٥، ص ١٥٤-١٥٥.

٢- إنباح الفوائد: ج ٣، ص ٤٠٥.

٣- سنن البيهقي: ج ٧، ص ٣٨٦.

٤- سنن أبي داود: ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٢٢٢١.

٥- المجادلة ٥٨:٤.

التتابع في هذه الكفارة أحد من العلماء، لكن قد اختلف في ماهية التتابع، فذهب بعض إلى أنه بين الأيام، فلو أفطر في خلال الشهرين ولو يوماً سواء صام من الشهر الثاني شيئاً أم لم يصم أدخل به، والأكثر على أنه بين الشهرين، فلو صام الشهر الأول، ومن الثاني يوماً ثم أفطر لم يخل به؛ لصدق التتابع الشهري عليه. لكن بقي هاهنا شيان قد وقع الخلاف فيهما بين الأصحاب، فلا بد من التعرّض لهما:

أحدهما: أنه إذا وطء المظاهر زوجته المظاهرة خلال الشهرين ليلاً هل يبطل التتابع أم لا؟ ذهب الشيخ في المبسوط^(١) والخلاف^(٢) إلى بطلانه، واختاره العلامة وإينه^(٣) لقوله تعالى: «فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يمتسا» ، فإنه قد قيّد الصيام المفيد بالتتابع بعدم المس، فإذا واقعها لم يأت بالمأمور به على الوجه الذي كلف به، فيجب عليه حينئذ استئناف الصوم لكفارة الظهار، وكفارة أخرى للوطء عقوبة، ولا فرق في الوطء بين وقوعه ليلاً أو نهاراً؛ ولاقتضائه مخالفة المأمور به بالإعتكاف.

وذهب ابن إدريس إلى عدم بطلانه^(٤)؛ لأنه عبارة عن اتّباع صوم يوم سابق بيوم لاحق، والمواقعة ليلاً لا تخلّ به.

ويرد عليه أنه كما أنه مقيّد بالتتابع الذي هو اتّباع صوم سابق بصوم لاحق، مقيّد بعدم التماس وقد أدخل به، وعلى تقدير صحة مذهبه لا يلزمه الاستئناف، لكن يلزمه الإتمام وكفارة أخرى عقوبة للوطء، ولو كان الوطء نهاراً ولم يصم من الشهر الثاني شيئاً وجب عليه كفارتان إجماعاً.

وثانيهما: أنه إذا وطء نهاراً قبل أن يمضي من الشهر الثاني شيئاً هل يفرق

١- المبسوط: ج ٥، ص ١٥٥.

٢- الخلاف: ج ٤، ص ٥٤٠، المسألة ٢٤.

٣- مختلف الشريعة: ج ٧، ص ٤٢٧، المسألة ٧٩، إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤١٦.

٤- السرائر: ج ٢، ص ٧١٤.

فيه بين العمد وغيره أم لا؟ ذهب العلامة ووالده وولده إلى عدم الفرق^(١)، وإيجاب الكفارة، سواء كان الوطء عمداً ونسياناً استدلالاً بالآية، وذهب الشيخ في المبسوط إلى إبطاله عمداً وعدم إبطاله سهواً لقوله ﷺ: «رفع عن أمّتي»^(٢) (٣) الحديث.

مقدار كفارة الإطعام *فن لم يستطع* الصوم لعذر كمرض لا يرجى زواله وكبر سن *فإطعام ستين مسكيناً* لكل مسكين مدّ، وقيل: مدّان^(٤) مع القدرة، ومدّ مع العجز، والأوّل قول الصدوق^(٥)، وابن إدريس^(٦)، ومختار العلامة في القواعد والمختلف^(٧)، وقال ابنه: وهو الأقوى عندي^(٨)؛ لأنّ الأصل براءة الذمّة ممّا يزيد على ما يصدق عليه إسم الإطعام الذي يفهم من الآية، ولما رواه عبدالله بن سنان في الصحيح عن الصادق ﷺ: «وإذا قتل خطأ أدّى ديتة إلى أوليائه، ثمّ أعتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً مدّاً مدّاً»^(٩).

والثاني قول الشيخ في النهاية^(١٠)، والمبسوط^(١١)، والخلاف^(١٢)، وأدعى فيه الإجماع، وكونه أحوط.

وأنت خير بأنّ ما أورده عبدالله بن سنان، وما نقل عن الصدوق ينقض بنيان الإجماع، بل الأحوطيّة أيضاً، فإنّ الأحوط في الأحكام أن لا يتجاوز النص. وقال المفيد: لكلّ مسكين شعبة يومه، وأدنى ما يطعم كلّ واحد منهم مدّ

١ - مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٤٢٧، المسألة ٧٩، إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤١٦.

٢ - المبسوط: ج ٥، ص ١٥٥.

٣ - كنز العمال: ج ٤، ص ٢٣٣، ج ١٠٣٠٧.

٤ - المبسوط: ج ١، ص ٢٧١.

٥ - المغن: ص ٦١.

٦ - السرائر: ج ١، ص ٣٧٨.

٧ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٧٨، المختلف: ج ٣، ص ٤٤٣.

٨ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢٣٣.

٩ - الوسائل: ج ١٥، ص ٥٥٩، الباب ١٠ من أبواب الكفارات، ج ١.

١٠ - النهاية ونكته: ج ١، ص ٤٠٠.

١١ - المبسوط: ج ١، ص ٢٧١.

١٢ - الخلاف: ج ٢، ص ١٨٧، ذيل المسألة ٣٣.

من طعام وهو رطلاً وربيع^(١)، واختار سَلَّار هذا القول^(٢).

وهل يجزيه مع العجز عن الجميع الإستغفار ويحل له الوطء أم لا؟ ومدار الإختلاف هاهنا على أنه هل للخصال الثلاث مع العجز بدل أم لا؟، ذهب الشيخ في بعض أقواله^(٣)، والمفيد^(٤)، وابن الجنيد^(٥) إلى أنه لا بدل لها، بل يحرم عليه وطؤها إلى أن يؤدي ما أمر به؛ لورود النص فيها، وذهب كثير من العلماء إلى القول بالبدلية، لكنهم قد اختلفوا في تعيين البدل، فقال الشيخ في النهاية أيضاً: إذا عجز عن طعام ستين مسكيناً صام ثمانية عشر يوماً، فإن عجز عن ذلك أيضاً كان حكمه ما قلّمناه، من أنه محرّم وطؤها عليه إلى أن يكفر^(٦)، وقال ابن بابويه: فإن لم يجد تصدّق بما يطيق^(٧)، وهذا أيضاً قول ابنه في المقنع، ثم قال فيه: وروي في حديث آخر أنه إذا لم يطق إطعام ستين مسكيناً صام ثمانية عشر يوماً^(٨)، وبه قال ابن البراج^(٩)، وقال ابن حمزة: إذا عجز عن الثمانية عشر تصدّق عن كل يوم بمدّين من طعام^(١٠).

واحتج من قال بالثمانية عشر عند العجز عن الإطعام بما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال: سألت عن رجل ظاهر من امرأته فلم يجد ما يعتق ولا ما يتصدّق ولا يقوى على الصيام، قال: «يصوم ثمانية عشر يوماً لكل عشرة مساكين ثلاثة أيام»^(١١)، وقال الشيخ فخر الدّين في الإشكالات: في السند ضعف^(١٢).

١ - المفقعة: ص ٥٦٨.

٢ - العراسم: ص ١٨٦.

٣ - النهاية: ص ٥٢٦ - ٥٢٧.

٤ - المفقعة: ص ٥٢٤.

٥ - نقله عنه في المختلف الشيعية: ج ٧، ص ٤٢١.

٦ - النهاية: ص ٥٢٦ - ٥٢٧.

٧ - عنه في مختلف الشيعية: ج ٧، ص ٤٢٢.

٨ - المقنع: ص ٤٢٣ - ٤٢٤.

٩ - المذهب: ج ٢، ص ٢٩٩.

١٠ - الوسيلة: ص ٣٥٤.

١١ - التهذيب: ج ٨، ص ٢٣، ح ٧٤.

١٢ - إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤١٩.

وبعد أن اختلفوا في البدل اختلفوا في بدليّة الإستغفار أيضاً، فقال الشيخ^(١)، والمفيد^(٢)، وابن البرّاج^(٣)، وابن بابويه^(٤) لا يقوم الإستغفار مقامها، فلا يحلّ له الوطء ما لم يكفّر بما يتمكّن منه. وقال: ابن حمزة^(٥)، وابن إدريس^(٦): يكفيه الإستغفار، ويحلّ له الوطء، ولا يجب عليه قضاء الكفّارة، إذا وجدها بعد الوطء، واختار العلامة هذا القول^(٧)، ونقل ابن إدريس عن الشيخ: أنّه يحلّ له الوطء بالإستغفار مع العجز، ويجب عليه قضاء الكفّارة إن وجدها بعد الوطء^(٨).
احتجّ الأولون بأن إبدال الواجب الذي دلّت عليه الآية نص متأخّر نسخ بها والخبر لا ينسخ الآية.

وأجيب عنه بالمنع، وكونه بياناً أو تخصيصاً لافسحاً، وقال الشيخ فخر الدّين^(٩): والأقوى عندي تحريمها إلى أن يكفّر بإحدى الخصال للآية^(١٠)، ولما رواه أبو بصير عن الصادق أنّه قال: «كلّ من عجز من الكفّارة التي تجب عليه من صوم أو عتق أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك ممّا يجب على صاحبه فيه الكفّارة فالإستغفار له كفّارة، ما خلا يمين الظهار، فإنّه إذا لم يجد ما يكفّر به حرمت عليه أن يجامعها، وفرق بينهما إلّا أن ترضى المرأة أن يكون معها ولا يجامعها»^(١١). واحتجّ الآخرون بأصالة براءة الذمّة، وحليّة المنع والتكليف مع العجز عنها تكليف بما لا يطاق^(١٢)، وهو ممتنع عليه لقوله تعالى: «لا يكلف الله نفساً إلّا

١ - التهذيب: ج ٨، ص ٢٣، ح ٧٤.

٢ - المفيدة: ص ٥٢٤.

٣ - التهذيب: ج ٨، ص ٢٣، ذيل ح ٧٤.

٤ - المفيد: ص ٤٢٤.

٥ - الوسيلة: ص ٣٥٤.

٦ - السرائر: ج ٢، ص ٧١٣.

٧ - مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٤٢٢.

٨ - السرائر: ج ٢، ص ٧١٣.

٩ - إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤١٨.

١٠ - التهذيب: ج ٨، ص ٢٣، ح ٧٤.

١١ - مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٤٢٢.

وسعها»^(١)، وبما رواه إسحاق بن عمار في الموثق عن الصادق عليه السلام: «إنَّ الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر ربّه، وليتوّ أن لا يعود قبل أن يواقع، ثمَّ ليواقع، وقد أجزأ ذلك عنه من الكفارة»^(٢).

وذهب بعض إلى أنّه إن وجد سبيلاً إلى الإطعام لكنّه ذو عيلة أن أطعم غير عياله أضرب بهم، فليخرجها عن نفسه وعن عياله ناوياً بذلك تلك الكفارة، لما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام أنّه قال: جاء إلى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله إنّي ظاهرت من إمراةي فقال: «أعتق رقبة فقال: ليس عندي فقال: فصمّ شهرين متتابعين»، قال لا أقوى، قال: فأطعم ستين مسكيناً، قال: ليس عندي ذلك، قال رسول الله ﷺ: «أنا أتصدّق عنك فاعط؟ ثمن إطعام ستين مسكيناً، وقال إذهب فصدّق بهذا، فقال: والذي بعثك بالحقّ ما أعلم بين لابتيها أحوج إليه منّي ومن عيالي قال: إذهب وكل وأطعم عيالك»^(٣).

قد يناقش في هذا الإستدلال بإحتمال اختصاص هذا الحكم بصاحب تلك الواقعة، وعلى تقدير تعدي الحكم قد يناقش في الدلالة على إباحة الوطء، هذا ومن قال بوجوب القضاء مع التمكن بعد الواقعة نظراً إلى أنّ الكفارة تعلّقت بذمّه، وكان عدم المكنة مانع من أدائه، فلمّا ارتفع المانع عاد الوجوب إلى مكانه، وحيث الأداء متمنع لخروج الوقت فيجب القضاء، ومن لم يقل به نظر إلى أنّ عجزه كان مانعاً من تعلّق الوجوب بذمّه لأدائه إلى تكليف ما لا طاقة له، وكان فرضه حينئذٍ الإستغفار، ونية عدم العود إلى مثلها، وقد قام به فلاقضاء، إذ وجوب القضاء فرع وجوب الأداء، فإذا سقط وجوب الأداء سقط وجوب القضاء، وكل من التعليين حسن والسيف بضاربه.

إذا تمّ ذلك فنقول: حرمة الواقعة على المظاهر قبل التكفير أو ما يقوم

١ - البقرة ٢: ٢٨٦.

٢ - التهذيب: ج ٨، ص ٢٣٠، ح ١١٩٠.

٣ - التهذيب: ج ٨، ص ٦٩، ح ٤٨.

مقامه ثابتة.

بالكتاب لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَّ﴾^(١)، وقوله: ﴿فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَّ﴾^(٢)، وكذا الحكم في صورة الإطعام وإن لم يتعدَّ في الآية بتعليقه التماس حملاً للمطلق على المقيّد لاتحاد الواقعة كما هو مقرّر في الأصول.

وبالسنة والإجماع كما حقّقته ممّا تلوته عليك، وكذلك وجوبهما. أمّا في وجوب كفّارة أخرى بالوطء قبل التكفير ففيه خلاف، فذهب الشيخان^(٣)، وعلم الهدى^(٤)، وابن البرّاج^(٥)، والعلامة^(٦)، وإبنيه^(٧) إلى وجوبها به مطلقاً؛ لما قلناه من حمل المطلق على المقيّد، ولما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «لَا يَمْسُهَا حَتَّى يَكْفُرَ» قلت: فإن فعل فعليه شيء؟ قال: «أَيُّ وَاللهِ إِنَّهُ لَأَثَمٌ ظَالِمٌ» قلت: عليه كفّارة غير الأولى؟ قال: «نَعَمْ يَعْتَقُ أَيْضاً رَقَبَةً»^(٨). وذهب ابن الجنيد إلى أنّه إن كان ممّن يكفّر بالعتق أو بالصيام لقدرته على أحدهما، فعجز عن الأوّلين وهو قادر على الثالثة لكنّه واقع قبل الإطعام، فلا يجب عليه أخرى، لعدم التقييد في الثالثة تقبليّة التماس^(٩)، وأنت خبير فلا أزيدك خبرة.

١ - المجادلة ٥٨: ٣.

٢ - المجادلة ٥٨: ٤.

٣ - المغنّة: ص ٥٢٥، المبسوط: ج ٥، ص ١٥٤.

٤ - الانتصار: ١٤٢.

٥ - المذهب: ج ٢، ص ٢٩٩.

٦ - المختلف: ج ٧، ص ٤٢٤.

٧ - إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤٢٠.

٨ - التهذيب: ج ٨، ص ٧٤، ج ٥٦.

٩ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤١٩، ونظر المختلف: ج ٧، ص ٤٢٤.



النوع الرابع

الآلاء





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الرَّابِع: الإيلاء

«الإيلاء»: وهو في اللغة الحلف^(١)، وشرعاً حلف الزوج على الإمتناع من وطء المنكوحه مطلقاً، أو مدة تزيد على أربعة أشهر، وكان طلاقاً في الجاهلية، وغيّر الشرع حكمه، واحترز بالحلف عن الإمتناع بدونه؛ فإنه ليس بإيلاء، ولا ينعد إلا بإسم من أسماء الله سبحانه وتعالى مع التلفّظ، ولا يشترط في الأسماء الصفات اللفظ العربي، بل ينعد بأيّ لسان كان، ولا ينعد بغير إسم الله، فلو حلف بالعتاق والطلاق والظهار والصدقة والرحم والكعبة والنبيّ، والأئمة عليه وعليهم الصلاة والسلام لم ينعد لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾^(٢)، ثم قال: ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٣)، يعني بالله، ثم قال: ﴿لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾^(٤)، فعطف به على اليمين بالله، فلزم أن لا يكون مولياً إلا إذا حلف بالله؛ ولأنّ اليمين عرفاً وشرعاً لا يطلق إلا على الحلف بالله، ولقول النبيّ ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت»^(٥)، ولأنّ إثم الحنث إنّما يتوجّه إلى الحلف به تعالى وبالزوج عن غيره، فلو قال لأجنبيّة: إن تزوّجتك فوالله لأطوك، فتزوّجها

١ - المصباح المنير: ج ١، ص ٢٠.

٢ - البقرة ٢: ٢٤٤.

٣ - البقرة ٢: ٢٢٥.

٤ - البقرة ٢: ٢٢٦.

٥ - سنن البيهقي: ج ١٠، ص ٢٨.

لا يكون ذلك إيلاء، بل يميناً محضاً.

والأقوى أنه يخرج حلف المتمتع أيضاً لعدم صدق الزوج عليه عرفاً، ويشد أزr القوة قوله تعالى: «وإن عزموا الطلاق»^(١)، والمتمتع بها لا طلاق لها، فيلزم حينئذٍ التخصيص بدون المخصّص، أو الإضمار بأن يكون التقدير: وإن عزموا الطلاق في العقد الدائم، وهو خلاف الأصل، ولا تنفاء لازمه أعني استحقاق الزوجة المطالبة بالوطء وضرب المدة، وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم وبقوله: «من وطء المنكوحة» احترز عن سائر الإستمتاعات.

وفيه خلاف للأصحاب، صرح الشيخ في المبسوط بوقوعه بشيء منها مع قصده إيّاه لا بدون النية والقصد^(٢)؛ لأنّها ألفاظ تصلح أن يكتنى بها عن الوطء، فيعتبر معناها الكنائي مع النية كسائر الألفاظ، والعمدة في هذا ما رواه بريدين معاوية في الحسن عن الصادق عليه السلام قال: سمعته يقول في الإيلاء: «إذا آلى الرجل أن لا يقرب إمرأته ولا يمسّها ولا يجمع رأسه ورأسها فهو في سعة ما لم تمض الأربعة أشهر الحديث»^(٣).

وذهب الأكثرون إلى أنّه لا يقع بشيء منها ما لم يصرّح باللفظ الموضوع للوطء حقيقة، لما رواه أبو بصير في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن الإيلاء ما هو؟ قال: «هو أن يقول الرجل لإمرأته: والله لأجامعكِ»^(٤).

ولا يقال في جواب ما هو إلا نفس الماهية، ولو حملناه على غيرها لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة.

ومشروعيّته ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع فالكتاب.

١ - البقرة ٢: ٢٢٦.

٢ - المبسوط: ج ١، ص ١١٦ - ١١٧.

٣ - التهذيب: ج ٨، ص ٣، ح ٣.

٤ - التهذيب: ج ٨، ص ٣، ح ٤.

لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ
فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ
اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ^(١)

قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ الإيلاء والأقسام والحلف بمعنى، بيان آية تلذين يؤلون من نسائهم... يقال: آليت «إيلاءً وإليّةً وألوةً» بفتح الهمزة وضمها وكسرهما، و «أقسمتُ» و نسائهم... «حلفتُ» على كذا، وعُدّي في الحلف على ترك وطء المنكوحه مطلقاً، أو أزيد والأحكام المستفادة منها من أربعة أشهر بإسم الله أو صفاته المختصة، أو الغالبة المتبادرة عند الإطلاق بـ «من» لتضمينه معنى البعد، فكأنّه قيل: للذين يؤلون عن نسائهم مؤلّين، فـ «من» بمعنى عن، وهكذا القول في قراءة ابن مسعود «آلوا من نسائهم»، وقراءة ابن عباس «يقسمون من نسائهم» ^(٢)، ويجوز أن يكون متعلّقاً بالفعل المذكور، بل بالظرف الواقع خبر المبتدأ أي حاصل لهم من نسائهم، *تربّص أربعة أشهر*، والجار والمجرور حيثنذ حال من الضمير في الظرف، والوجه الأول أوجه وعمومه، والتربّص: هو الانتظار ورفع على الإبتدائية، وخبره *للذين* أو «حاصل» المقدّر أو على الخبريّة، ومبتدأه متعلّق *للذين* المقدّر، ويجوز أن يرتفع بتجوّز المقدّر على الفاعليّة، أي يجوز للذين يؤلون من نسائهم تربّص أربعة أشهر.

وقوله: ﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وإن عزموا الطلاق فإنّ الله سميعٌ عليهم ^(٣)، تفصيل لحكم المولى، وهو أنّه إن لم يف إليها بالوط إن كان قادراً عليه وبالعزم عليه، ورفعت قضيتها إلى الحاكم أمهله مدة أربعة أشهر، وله الخيار بعد

١ - البقرة ٢: ٢٢٦ - ٢٢٧.

٢ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٢٦٨.

٣ - البقرة ٢: ٢٢٦ - ٢٢٧.

انقضاء المدة بين الفيء والطلاق، فإن امتنع عن أحدهما حبس وضيّق عليه حتّى يأتي بأحدهما، فإن جامعها في مدّة الترتبص فعليه الكفّارة وبعدها فلا كفّارة، ولو وطأها ساهياً أو مجنوناً أو مشتبهاً بغيرها بطل الإيلاء ولا كفّارة ولو كان الوطء واقعاً في مدّة الترتبص، ومقابله الفيء بعزم الطلاق، وإدخال الفاء على *فإن فاؤا* أمانة على أن المراد بالفيء هاهنا الفيء بعد انقضاء المدة، لكن قراءة ابن مسعود: فإن فاؤا فيهن^(١)، يؤذن بأن المراد به هو الفيء في المدة، يمكن حمله على المعنى الأعم، بكون دخول الفاء على *إن فاءوا* بإعتبار أنّه تفصيل للإيلاء، وقع بعده في الذكر، أو بحسب الوجود نظراً إلى أحد المعنيين.

وأما إذا حمل على الفيء في أثناء المدة فصحة العطف مشكلة، فضلاً عن التعقيب الذي تقتضيه الفاء فتأمل.

وتعقيب الفيء بوصفه تعالى ذاته بالمغفرة والرحمة، والعزم بكونه سميعاً بصيراً يشعر بأولوية الفيء، وكونه أقرب إلى طلب رضوانه تعالى، لما في الأوّل من الوعد، وفي الثاني من مخائل الوعيد، وذلك لأنّ في الفيء جبراً لما نقصها به بالإيلاء؛ إذ الإيلاء وإن كان قد يقع على رضاّ منهنّ شفاقاً منهنّ على الولد من الغيل^(٢)، أو لغير ذلك ممّا يسدي إليهنّ نفعاً، لكن غالباً إنّما يكون بطلب الإضرار بهنّ، وفي الأغلب إنّما يكون في حالة صدور أمر غير ملائم، وطلباً لتأديبهنّ.

وسؤال إنّ العزم من الأمور القلبية والسمع لم يتعلّق لها، والجواب عنه بما أوجب لا يليق بحال سائل قد خلت راحتاه من دقائق البلاغة، فضلاً ممن امتلأت راحتاه من درر هذه الصناعة واتّسع ما بين جنبيه لإحراز جواهر هذه البضاعة.

١- الكشف: ج ١، ص ٢٦٩.

٢- الغيل: اللين الذي ترضعه المرأة ولدها، وقيل: أن ترضع المرأة ولدها على خبل، راجع لسان العرب: ج

١١، ص ٥١٠ - ٥١١.

النَّوْعُ الْخَامِسُ

الِّلِّعَانُ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الخامس: اللعان:

وهو في اللغة^(١): مصدر كـ«الملاعنة»، يقال: لاعنه ملاءنةً ولعناً ولعنه لعناً، معنن اللعان لعنةً ولعنة إذا أبعدته، وتلاعنوا إذا لعن بعضهم بعضاً، ورجل لعنةٌ بفتح العين يلعن الناس ولعنةً بسكونها يلعنه الناس.

وفي الشرع: ما يدرأ به كل من الزوجين حد الزنا والقذف بعد استقرارهما. وثبوته بالكتاب، والسنة، والإجماع. أمّا الإجماع فلعدم خلاف أحد من الأمة في مشروعيته؛ لأنّ إنكاره إنكار للقرآن وإنكاره خروج عن ربة الإسلام، ولإستحقاق للعقاب الدائم. وأمّا السنة ففيها واقعتين.

الأولى: واقعة هلال بن أمية، فإنه قذف زوجته بأن نسبها إلى الزنا، فقال له النبي ﷺ: «البيّنة أو حدّاً في ظهرك» فقال: والذي بعثك بالحق إنني لصادق، فليُزلن الله في أمري ما يبرئ ظهري من الحدّ^(٢)، فأنزل الله الآيات التي سيجيء تفسيرها.

والثانية: واقعة بكر العجلاني أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقّله فيقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله: «قد

١ - المعصباح المنير: ج ١، ص ٥٤٤؛ لسان العرب: ج ١٣، ص ٣٨٧.

٢ - مشکاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٨٧، ح ٣٣٠٧.

أنزل الله فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها»^(١) فأتى بها فتلاعنا.

وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ
فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ^(٢)

بيان آية
«والذين يرمون
أزواجهم...»
والأحكام
المستفادة منها

وأما الكتاب فقوله تعالى: «والذين يرمون أزواجهم» بالزنا * ولم يكن لهم
شهداء * يشهدون عليهن بما يرمونهن به * «إلا أنفسهم» «الواو» في: * ولم يكن *
للحال، و * أنفسهم * مرفوع على أنه بدل من لیس «يكن» أعني شهداء، أو صفة
على أن * إلا * بمعنى «غير» * فشهادة أحدهم *، أي أحد الذين يرمون الأزواج
* أربع شهادات * «أربع» قرىء مرفوعاً ومنصوباً، فمن رفعه جعله خبر المبتدأ
أعني «فشهادة»، ومن نصبه جعله مفعولاً مطلقاً للمصدر أعني «فشهادة»، أي
فشهادة أحدهم شهادات أربع، يعني فالواجب أن يشهد أحدهم شهادات أربع،
وخبر * فشهادة * حينئذٍ قوله: * إنه لمن الصادقين *، وقيل: إنه خبر مبتدأ
محذوف^(٣)، والتقدير: فحكمه شهادة أحدهم.

* بالله * على تقدير نصب «أربع» يجوز أن يكون متعلقاً بـ «شهادات»،
ويجوز أن يكون متعلقاً بـ «شهادة»، وأما على تقدير الرفع فلا يجوز أن يكون متعلقاً
بـ «شهادة»؛ إذ لا يجوز تعليق شيء بالمصدر بعد الإخبار عنه؛ لأن ذلك يؤدي إلى
الفصل بين الصلة والموصول بالخبر، وكذلك * إنه لمن الصادقين * لا يجوز أن
تكون صلة للمصدر على تقدير الرفع لعين ما ذكرنا آنفاً.

فإن قلت: على تقدير كونها معمول له للمصدر كيف جاز كسرهما؟

١ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٨٦، ح ٣٣٠٤.

٢ - النور ٦: ٢٤.

٣ - كنز العرفان: ج ٢، ص ٢٩٥.

قلت : على عمل المصدر لدخول اللام المؤكدة في خبرها ، فإن الشهادة بمعنى العلم ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾^(١) .

روي عن سعد بن عبادَةَ قال لرسول الله ﷺ حين نزل قوله : ﴿ والذين يرمون المحصنات ﴾^(٢) الآية : أهكذا نزلت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله : « ألا تسمعون يا معشر الأنصار إلى ما يقول سيّدكم ؟ فقالوا : يا رسول الله ، إنه لرجل غيور ، والله ما تزوّج امرأة إلّا بكراً ولا طلق امرأة قطّ فاجترأ رجل منّا على أن يتزوّجها ، من شدة غيرته . فقال سعد : يا رسول الله إني لأعلم إنها حق ، وأنها من عند الله ، وإني لقد تعجّبت أن لو وجدت لكاع قد تفخّذها رجل لم يكن لي أن أهيجها أو لأحرّكه حتّى أتى بأربعة شهداء ، فوالله إني لأتري بهم حتّى يقضي حاجته فمالبثوا إلّا يسيراً حتّى جاء هلال بن أمية من أرضه عشية وكان قد رأى عند أهله رجلاً فقال : يا رسول الله والله إني لقد رأيت بعيني ، وسمعت بأذني ، فشدد عليه رسول الله ﷺ ليلضربه فقال : إني لأرجو أن يجعل الله لي منها مخرجاً فنزل قوله : ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ الآية ، فقال رسول الله ﷺ : « أبشر يا هلال لقد جعل الله لك مخرجاً » ، هكذا نقل والعهد على الراوي^(٣) .

﴿ والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ﴾ القراءة المستفيضة في بيان آية الخامسة
 ﴿ أن ﴾ التشديد ، والنصب في ﴿ لعنة ﴾ ، وقرأ نافع ويعقوب : بالتخفيف والرفع في إن كان من
 الموضوعين^(٤) ، ﴿ الخامسة ﴾ صفة موصوف محذوف أي والشهادة الخامسة ، الكاذبين...
 والأحكام المستفادة منها
 أو العطف على الخبر أعني « أربع شهادات » على قراءة الرفع ، وحرف الجر مقدّر
 على أن التقدير الشهادة الخامسة ، بأن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين .

١ - المنافقون ٦٣ : ١ .

٢ - النور ٤ : ٢ .

٣ - أسباب النزول : ص ٣٢٧ .

٤ - تفسير البضاوي : ج ٢ ، ص ١١٧ .

فإن قلت : بماذا يتعلّق الجار والمجرور؟

قلت : «الخامسة» لأنها بمعنى الشهادة؛ لأنّ الموصوف في هذا الموضع إنّما يحذف بعد قيام الصفة مقامه ، ولا يجوز أن يتعلّق بالموصوف؛ لأنّ المصدر إذا وصفته لا يجوز أن يتعلّق به شيء بعد الوصف.

وذهب بعض إلى تقدير فعل أي ويشهد الخامسة ، وفيه ما فيه.

والقول الأحسن في هذا المحلّ ما نقل عن الفراء أنّ «الخامسة» مرفوعة بالابتداء^(١) ، وما بعدها خبرها .

وهذا المذكور هو لعان الرجل ، وحكمه سقوط حدّ القذف عنه ، وعدم ردّ شهادته ، وجوب التفريق بينهما توجّه الحدّ عليها.

ويدرؤا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنّه لمن الكاذبين^(٢)
«الدرأ» الدفع و*أن تشهد* في محلّ الرفع على أنّه فاعل «يدرء» أي ويدرأ العذاب عنها شهادة أربع شهادات ، و«بالله» يجوز أن يتعلّق بتشهد وشهادات.

والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين^(٣) القراءة المستفيضة في «الخامسة» الرفع ، إمّا أنّها مبتدأ وما بعدها الخبر ، أو أنّها عطف على «أن تشهد» ، ونصبها حفص على أنّها عطف على «أربع» ، وقرأ نافع «غضب» بكسر الضاد ، وفتح الباء ، ورفع «الله» على الفاعلية^(٤).



١ - تفسير الطبري: ج ١٢ ، ص ١٢٢ .

٢ - النور ٨: ٢٤ .

٣ - النور ٩: ٢٤ .

٤ - تفسير البضاوي: ج ٢ ، ص ١١٧ .



كِتَابُ الْعِيقِ

وَفِيهِ أَرْبَعُ آيَاتٍ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العتق والإعتاق جاء^(١) بمعنى، ومنه قوله «مع عتق مولاك إياك»، ولذلك تعريفه العتق عُرِفَ العتق بإزالة الملك عن آدمي.

وهذا القيد إنما يحتاج إليه على تقدير بقاء الملك بعد الموت وفيه بحث لأنَّ الملك إنما يتعلّق بالأموال، والموت أخرجه عن المالِية وإلّا لصَحَّ بيعه وهبته وصدق إطلاق العبد والمملوك عليه مجاز باعتبار ما كان، ومنهم من فرّق بين العتق والاعتاق، وعُرِفَ العتق بالخروج عن المملوكية، والاعتاق بما عُرِفَ به العتق آنفاً فقال عتق العبد عتقاً وعتاقاً، وهو عتيق وهم عتقاء ولإشتماله على الكرم بعد الهوان نقل إلى معنى الكرم، وما يتصل به يقال فرس عتيق، أي كريم على صاحبه وعتاق الخيل والطير كرائمها، وقيل مدار التركيب على التقدّم فإنَّ العتق يقدم من مقام تأخّر الرقيّة إلى مقام تقدّم الحرية، ومنه قولهم عتق الفرس الخيال إذا تلقّمها، والعاتق ما بين المنكب والعنق لتلقّمهما، والعتيق القديم لتقدّمه بالزمان وثبوته شرعاً بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الإجماع فلا يتفّاق جميع العلماء على أنّه من أعظم المبالّات.
الأدلة الشرعية
على ثبوت
العتق

١ - القاموس المحيط: ج ٣، ص ٣٧٨، مادة «عتق».

وأما السنة فالأحاديث الواردة على الحث عليه جمّة.

منها قوله ﷺ «من أعتق مومنًا اعتق الله العزيز الجبار بكل عضو عضوه من النار فإن كانت انثى اعتق الله بكل عضوين منها عضواً من النار لأن المرأة نصف الرجل»^(١).

وفي رواية «اعتق الله بكل عضو منه عضو من النار حتى الفرج بالفرج»^(٢)، وعن أبي ذر رضى الله عنه قال سألت النبي ﷺ أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله وجهاد في سبيله قال فقلت أي الرقاب أفضل؟ قال: أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها قال: فقلت ان لم أفعل؟ قال: تعين صانعاً أو تصنع لأخرق»^(٣) قلت فإن لم أفعل قال تدع الناس من الشرف فأنها صدقة تصدق بها على نفسك»^(٤)، وعن البراء بن عازب قال: جاء اعرابي إلى النبي ﷺ فقال عملني عملاً يدخل الجنة قال: «إن كنت اقصرت الخطبة لقد عرضت المسألة اعتق النسيمة وفك الرقبة قال: أو ليس واحدًا قال لا، عتق النسيمة ان تنفرد بعقتها وفك الرقبة ان تعين في ثمنها المنحة»^(٥) الوكوف والنيء على ذي الرحم الظالم فإن لم يطق ذلك فلطعم الجائع واسق الظمآن وامر بالمعروف ونهى عن المنكر فإن لم تطق ذلك فكف لسانك إلّا من الخير»^(٦)، وعن عمرو بن عتبة ان النبي ﷺ قال: من بنى مسجداً له ليذكر الله فيه بنى الله له بيتاً في الجنة، ومن اعتق نفساً مسلمة كانت فديته من جهنم، ومن شاب شيبه في سبيل الله كانت

ما هي أفضل الأعمال؟

١- إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤٦٢.

٢- صحيح مسلم: ج ١٠، ص ١٥١.

٣- الأخرق: الذي لا يكون في يده صنعة يقال خرّق وخرق بالضم والكسر إذا لم يحسن العمل وحاصل الحديث أفضل الأعمال الإيمان بالله والجهاد في سبيله ثم اعتاق مملوك هو أحب إلى أهله وقيعته لرفع ثمّ معاونته والضعفاء ثم دفع شرك عن الناس فإن عملت فقد تصدقت عن نفسك، «منه».

٤- صحيح البخاري: ج ١١، ص ٧٥، ح ٢٣٥١.

٥- المنحة: من التوق والشيء ما يمنحها صاحبها ثم يردّها. والوكوف: غزيرة الداء، والفيء على ذي الرحم الظالم اللطف عليه والرجوع إليه بالرء والذي.

٦- مجمع البيان: ج ٥، ص ٤٩٥.

له نور يوم القيامة.

وأما الكتاب فقد ورد فيه أربع آيات:

الآيات الواردة
في العتق

وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ
عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ
مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا
قَضَى زَيْنُهَا وظَرَّازَ وَجَنَّتْهَا لَكِنْ لَا يَكُونُ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ
وُظَرَّأَوْ كَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ^(١)

الأولى: قوله تعالى: *وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي لَعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَمْتَ عَلَيْهِ* ، وقد
استوفينا تفسيرها في الباب الذي ذكرنا فيه الآيات المتعلقة بنكاح النبي ﷺ
تقون للذي أنعم
الله عليه
وأنعمت عليه...
والأحكام
المستفادة منها

فتذكر له ^(٢).
الثانية: قوله تعالى: *فتحرير رقبة* ^(٣)، وقد مرّ تفسيرها أيضاً فتذكر له ^(٤).
المستفادة منها

فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكُ
رَبِّهِ * أَوِ اطَّعِمْنِي يَوْمَ ذِي مَسْجَبَةٍ ^(٥)

الثالثة: قوله تعالى: *فلا اقتحم العقبة* ، الاقتحام الدخول بين الشيئين
ببيان آية فلا
اقتحم العقبة...
والأحكام
المستفادة منها

١ - الأحزاب ٣٣: ٣٧.

٢ - تقدم: ص .

٣ - النساء ٩٢: ٥٨ المجادلة ٥٨: ٣. وردت هذه الآية في مائتين السورتين.

٤ - تقدم: ص .

٥ - البلد ٩٠: ١١ - ١٤.

على جهد ومشقهو «العقبه» في اللغة: ^(١) الطريق في الجبل الشاهق الذي لا يقطع إلا بصعوبة وجهد كائد، ومنه ما ورد في الحديث عن أبي ذر رضي الله عنه: هلك أصحاب العقبة هلكوا ورب الكعبة أما والله ما عليهم أسى ولكن على من يضلون من بعدهم ^(٢)، وقول الكاتب: لم ادع عقبه لم ارقائها ولا عين بريئة عليها لم افقاءها، ويقال لها الثنية أيضاً ويجمع على ثنايا.

قال الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضه العمامة تعرفوني ^(٣)

ما المراد بالعقبه؟

والمراد بالعقبه هاهنا: التكاليف الشرعيه من الأوامر والنواهي واقتحامها امتثالها، وإنما عبر بها عنها لما فيها من المشاق، كما في سلوك تلك، أو لأنها سبب للنجاة من عقبة جهنم التي يكلف الكافر في جهنم بصعودها فإذا استوى عليها انهارت به في نار جهنم؛ لأنه لم يقتحم هذه العقبة في هذه الدار، وعن الإمثال بالافتحام لكثرة قطاعها من الشيطان، والنفس، والهوى، وضيق مسلكها لذلك، ولذلك عظم شأنها بقوله: *وما أدريك ما العقبة*، أي أي شيء أدركك حقيقتها أيها الانسان ودركك بائن عنها مراحل للبون البعيد بين المدرك والمدرك، قيل هي عقبة بين الجنة والنار عن ابن عباس رضي الله عنه على جسر جهنم سبع محابس [الأول]: يسأل العبد عن شهادة أن لا إله إلا الله وعمّا لا يقبل إلا به وهي شهادة أن محمد رسول الله وعمّا لا يقبل هذه الاية، وهي معرفه الاثني عشر من الائمه المعصومين والاقرار بوجوب اعتبار امامتهم، وعند الثاني: عن الصلاة، وعند الثالث: عن الزكاة، وعند الرابع: عن الصوم، وعند الخامس: عن الحج، وعند السادس: عن

محابس على جسر جهنم؟

١ - الفاموس المحيط: ج ١، ص ٥٨٠، مادة «العقب».

٢ - لم نعثر عليه.

٣ - جامع التواعد: ج ١، ص ٢٢١.

العمرة فإن جاء بها تامة جاز إلى السابع: فيسأل عن المظالم فإن خرج عنها وإلا يقال انظروا فإن كان له تطوع فردوه إلى أرباب الحقوق فإذا آدا ما عليه من مظالم العباد فانطلقوا به إلى الجنة *فك رقية*، أي فك طوق الرق عنها وإطلاقها من أسره و«الفك» في اللغة: الفض يقال فك ختامه أي فضه وفك العظم أزاله عن مفصله وانفك وتفكك إذا انفرج أو انفصل وفك الرهن، أي أخرجه من يد المرتهن، ومنه فك الرقية، وقد اختلف في أفضلية العتق والصدقة والظاهر تفضيل العتق عليها.

وقيل^(١) ان المراد هاهنا فك المرء رقية نفسه من قيد رق الشهوة فإن عبد ما المراد من فك الرقية؟ الشهوة أدل من عبد الرق.

فكم دقت ورقت واسترقت... حصون الرزق اعناق الرجال.
أو إطعام في يوم ذي مسغبة، أو مجاعه من السغب بمعنى الجوع، ووصف به اليوم للمبالغة كقولهم يوم ناصب، أي ذونصب، وقرى دامسغبة بنصب ذاباطعام، أي أو اطعام دامسغبة في يوم من الأيام و«فك» مرفوع على أنه خبر مبتداء محذوف، أي هو فك رقية، والضمير راجع إلى الاقتحام قيل أنه لابد حينئذ من تقدير مضاف في «ما العقبة»، أي ما ادريك ما اقتحام العقبة؛ لأن الفك تفسير للاقتحام لا العقبة فإن الفك حدث والعقبه عين، ولا يجوز تفسير العين بالحدث، وأنت خبير بأن المعنى منها ليس هو معناها اللغوي حتى يلزم ما ذكر على ان يكون التفسير للاقتحام لا يستلزم تقدير المضاف؛ لأن تعظيم العقبة يستلزم تعظيم الاقتحام على ما لا يخفى، ويجوز أن يقدر الضمير مؤنثاً، أي هي فك رقية كما قدر الزمخشري فالضمير عائد إلى العقبة ولا يلزم منه التقدير نظراً إلى قوله إلا ترى أنه

فَسَرِ اقْتِحَامَ الْعُقْبَةِ بِذَلِكَ.

رأي صاحب
الكشاف في فك
الرقبة
قال صاحب الكشف: أراد أن فك الرقبة تفسير العقبة كما صرح به في وجه
قراءة فك رقبه على المصدر ويلزم منه تفسير الاقتحام؛ لأن قوله: «ما العقبة»
تقديره ما اقتحام العقبة وقرىء فك رقبه أو اطعم على الإبدال من اقتحم.

إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا
وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ
اللَّهِ وَأَنبِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ^(١)
الرابعة: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾.

وقد مر تفسيرها في كتاب الزكاة فلا علينا أن لوينا عنان التعرض لتفسيرها
ها هنا لكن لا بد من التعرض لبيان وجه الدلالة على ما نحن بصده فيقول قوله،
﴿ وفي الرقاب ﴾ معناه، وفي فك الرقاب من قيد الرق وحاصله أن حصته من
الزكاة يجب صرفها في فك رقاب المماليك بأن يشتريها من مال الزكاة فيعتقوا، أو
بأن يعاونوا على مال الكتابة منها لتبرأ ذمتهم من حق المولى ويرتفعوا من
حضيض الرقبه إلى ذروة الحرية.

تحقيق من
المصنف في قوله
تعالى: ﴿ وفي
الرقاب ﴾، وعرض
لاقول العلماء في
ذلك
تحقيق: قوله: ﴿ وفي الرقاب ﴾ يشمل منه ملة ثلاثة اصناف المكاتبين والعبيد
تحت الشدة والعبد يشتري للعتق مع عدم المستحق، وقد اختلف في الثالث هل
هو مشروعاً بكونه تحت الشدة أم لا فذهب المفيد ^(٢)، وابن إدريس ^(٣) إلى
الاطلاق، وقال العلامة في القواعد: والأقرب جواز الاعتاق من الزكاة وشراء
الاب منها ^(٤)، وقال ابنه رحمه الله وجه القرب شمول قوله تعالى: ﴿ وفي الرقاب ﴾ لذلك

١ - التوبة ٩: ٦٠.

٢ - المنفعة: ص ٢٤١.

٣ - السرائر: ج ١، ص ٤٥٧.

٤ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٤٩.

بل هو ظاهر فيه فإن الرقبة إذا اطلقت انصرفت إليه لقوله تعالى: ﴿تحرير رقبة﴾ وتقدير الآية في اعتاق الرقاب ولأنه اعتاق للرقبة فجاز صرف الزكاة فيه كدفعة في الكفاية ثم قتل ﷺ وهو الأقوى عندي^(١)، وقال الشيخ^(٢) يختص بالمكاتب والعبد تحت الشدة، لقول أبي عبد الله ﷺ لما سئل عنه، «إذا بظلم قوماً آخرين إلا أن يكون عبداً مسلماً في ضرورة فيشتريه ويعتقه»^(٣)، وإذا اشتري العبد من مال الزكاة هل يعتق بمجرد الشراء منها أم يحتاج إلى نية الاعتاق يحتمل الاكتفاء بالشراء منه لعدم ترتب التملك على هذا الشراء والعتق فرع التملك، فحجب لا تملك فلا عتق، ولا يلزم من هذا

حصول العتق بمجرد الشراء؛ وإلا لم يسقط التملك ويحتمل عدم الاكتفاء؛ لأن أعمال البر الشراء غير العتق وهو عمل من أعمال البر فيحتاج إلى النية لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(٤) ولقوله ﷺ: «يسريه ويعتقه» والعطف يقتضي التغير.

ويلحق بالباب آيات منها ما يتعلق بالمكاتب، وهي آية واحدة قوله تعالى: ﴿ما يتعلق بالذين يبتغون﴾^(٥)، أي يطلبون ويلتمسون ﴿بالمكاتب﴾، أي المكاتبه، وهي أن يقول المولى لعبده كاتبك على كذا ان اديته في مدة كذا كل يوم أو كل اسبوع أو كل شهر، وما أشبه ذلك تودي كذا، فإذا اديته فأنت حر وقيل لا يقتصر إلى ذكر هذا القيد وإن وجب قصده ولا بد فيه من القبول فإن اقتصر فيها على ذكر العوض والاجل والعقد والنية فهي مطلقة، وإن قال فإن عجزت فأنت رد في الرق فهي مشروط ففي المطلقة يتحرر منه بازاء ما يؤدي من العوض، وفي المشروطة ولا يتحرر منه شيء باداء البعض، ويتحرر مجموعه عند اداء المجموع ﴿بما ملكت أيانكم﴾ ممّا بيان للموصول بما فيه من الإيهام ﴿فكاتبوهم﴾ الأمر للندب ﴿إن

١- إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٩٦.

٢- المسبوط: ج ١، ص ٢٥٠.

٣- الوسائل: ج ٦، ص ٢٠٢، الباب ٤٣ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ١.

٤- الوسائل: ج ١، ص ٣٥، الباب ٥ من أبواب مفعولات العبادات، ح ١٠.

٥- النور ٣٣: ٢٤.

علمتم فيهم خيراً*، أي ان علمتم انهم يقدرّون على تحصيل مبلغ ما كوتبوا به من وجه حلال من غير كدح ومشقة تودي إلى التكليف ما لا يطاق، وقيل^(١): ان علمتم فيهم ديانه وصلاًحاً وقيل^(٢): أريد بالخير المال وزيفه القاضي لفظاً؛ لأن الخير لا يطلق على المال ومعنى لأن العبد لا يملك شيئاً، وفيه نظر أمّا ان الخير لا يطلق على المال فممنوع قال تعالى: *وأنّه حبّ للخير لشديد*^(٣)، وفسره كثير من العلماء بالمال، وأما ان العبد لا يملك شيئاً فليس على إطلاقه فإن المولى إذا ملك عبده شيئاً صحّ تصرف العبد في ذلك الشيء، وصحة التصرف هي آية صحة الملك. نعم يصح للمولى ان ينتزعه من يده، فإنّ العبد وما في يده لمولاه، وقيل: العبد وما في يده لمولاه

في وجه تسميه هذا العقد بالمكاتبه، والكتاب وجهان. أحدهما: ان المولى قد كتب على نفسه أي فرض عليها عتقه، والعبد كتب على نفسه اداء مال الكتابه.

وثانيهما: إنّه قد جرت العاده بين الناس بكتابة صورة عند العقد في سجل والموصول يجوز أن يكون مرفوع المحل على الابتداء «وكاتبوهم» خبره ودخول الفاء لأنّ المبتداء موصولاً صلته فعل، وأن يكون منصوب المحل بفعل يفسره المذكور لأنّه مشتغل عنه بضميره ولوسلط عليه لنصبه: *وآتوهم من مال الله الذي آتاكم*^(٤) قيل الخطاب للموالي فيستحبّ ان يسقطوا شيئاً من مال الكتاب وقدّر بعضهم بالربع وما يقرب منه، قيل^(٥) نزلت في غلام حويطب بن عبد العزّى يدعى صبيحاً طلب من مولاه مكاتبته فأبى فنزلت فكتبه على مائة دينار، ووهبه منها عشرين دينار، وقيل^(٦) الخطاب لولاة بيت المال، والأمر حينئذٍ قد يكون

١ - مجمع البيان: ج ٤، ص ١٤٠.

٢ - التفسير الكبير: ج ٢٣، ص ١٨٩.

٣ - العاديات ١٠٠: ٦.

٤ - النور ٢٤: ٣٣.

٥ - أسباب النزول للواحدي: ص ٣٣٥، رقم الباب [٣٢٤].

٦ - تفسير القرطبي: ج ١٢، ص ١٦٧.

للأغنياء الذين تعلّق مال الزكاة بذممهم للوجوب، وقيل^(١): للأغنياء الذين تعلق مال الزكاة بذممهم، فالأمر حينئذٍ للوجوب قطعاً.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾^(٢)، وقد مرّ تفسيرها فلانكره.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا﴾^(٣)، أي ليس أحد ممّن في السّموات من الملائكة والأرض من الإنس والجن خارجاً عن هاتين الصفتين: أحدهما الاتيان إليه، وثانيهما الإقرار له بالعبودية في حال الاتيان.

والحاصل: ان النسبة بين الرحمن، ومن عداه ليست الانسبة المالك والمملوك والرب والمربوب فلا يصح لاحد منهم أن يكون له نسبة الولديه فإنّ العبد لا يكون ولداً كما ان الولد لا يكون عبداً للمباينة بين الولديه والعبدية؛ لأنّ العبد لا يكون إلا مملوكاً والولد لا يكون مملوكاً.

وهذا تصريح ما تضمنه اسم الرحمن «واتى» اسم فاعل من الاتيان والماتى منه الوجود الحقيقي الذي هو الوجود المطلق والماتى إليه هو الوجود الظلي أعني: وجود المقيد يجوز أن يكون من هذه الدار إلى دار الآخرة، وان يكون الاتيان بمعنى الصيرورة، أي صار عبداً للرحمن وهذا لا يخلو عن شيء.

اللَّهُمَّ إِلَّا أن يقال: المراد الانتقال من مرتبة عدم قابلية العبودية إلى مرتبة قابليتها وقرئ «آتِ الرحمن لقد احصاهم وعدهم عدداً» فلا يخرج أحد منهم عن حكمه ومشيتة، وفي هذا بيان لكونهم عبيداً له داخلين تحت حكمه محتلين لأمره منقادين لمشيئته ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾^(٤) منقطعاً عن الإتياع والخول منسلخاً عن الحشم والخدم راجياً فضله وكرمه محتاجاً إلى رحمته وعفوه

١- تفسير البضاوي: ج ٢، ص ١٢٣.

٢- المؤمنون ٥:٢٣ - ٦.

٣- مريم ٩٩:٩٣.

٤- مريم ٩٩:٩٥.

خاشياً سخطه وعذابه خائفاً غضبه وعقابه فلا يصح لاحد ان يكون له ولدًا، ولا يصلح أحد سواه أن يكون معبوداً وصمدًا.

إشارة لطيفة من
المصنف في ما
ينظوي الحمق
من الضلال

وان هؤلاء الحمقى من النصارى واليهود والمشركين عبدوا المسيح وعزير والملائكة توهماً بأن بعضهم أبناء الله وبعضهم بناته وذلك هو الضلال المبين، فإن الولد يشارك والده فيما هو ملك وحق له الذي هو العبادة فلقد كفر واكفرين فهدم قاعده الكفر الأول بقوله ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾^(١)، والثانية بقوله ﴿لَقَدْ أَحْضَمُّهُمْ وَعَدَّهُمْ عَذَابًا﴾^{*} وكلُّهم آتية يوم القيامة فَرَدًّا^(٢) ويقال أن في قوله ﴿لَقَدْ أَحْضَمُّهُمْ وَعَدَّهُمْ عَذَابًا﴾ إشارة إلى أنهم لا يصلحون للعبادة، فإن المحصى المعدود محدود وكلُّ محدود متناه، وكلُّ متناه حادث وكلُّ حادث لا يصلح للعبادة فهؤلاء لا يصلح أحد منهم للعبادة.

وفي قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ تنبيه على أنهم لا ينفعون للشفاعة أيضاً فإنَّ من كان في ذلك فرداً واحداً محتاجاً في كلِّ شيء إلى رحمة من عنت له الوجوه ووجبت من خشيته القلوب احتياج الطفل عند ولادته، بل اشد احتياج فلا يمكنه ان يأتي بأمر من الأمور ما لم تصدر الاعانة الرحمية بمعونته كما ان الطفل لا يمكنه التلبس بأمر من الأمور في دار الدنيا ولم تصدر الاعانة الرحمانية بمعونة فيه.

جميع أفراد

الموجودات عبيد

لله سبحانه

وتعالى

فإن قلت: ما وجه مناسبه هذه الآية بهذا الباب.
قلت: لنعم ما سألت فإنَّ ذلك الوجه لما اودع الله فيه من دقائق الحسن وبدائع الجمال وحقائق اللطف ونكات الكمال قد احتجب عن الانظار تحت استتار عن الاستتار، فيحب على من تجلى عليه ان يخلوه على منصة الاشهار وذلك فإن صحه العتق لما كانت موقفه على صحه التملك أو شير في هذه الآية إلى أن جميع افراد الموجودات عبيد لربِّ الأرضين والسَّموات، وقد صدر حكمه

١- مريم ٩٣: ٩٢.

٢- مريم ٩٤: ٩٥.

النافذ كما هو معلوم من الكتاب والسنة والإجماع، من لم يتحل بحلية الإسلام ويتزين بزينة الإيمان إذا أسره من تحلى وتزين بهما كان ملكاً له قد أدخل الله رقبة في رقبة طاعته وهو متصرف فيه تصرف من ملكه إياه قد أبيح له استخدامه وهبته وعتقه وبيعه وشراهه من مولى آخر، وإذا تحلى بما يتحلى به مولاه استحَب له عتقه وفك رقبة من قيد الرقيه وجعله مثله في منزلة الحريه، فقد ظهر بما قررناه وجه مناسبه إيراد هذه الآية في هذه الباب والله أعلم بالصواب.

تتميم كل مملوك مسلم لم يتعلق بذمته حق لازم، كقود وقصاص يجوز شروط المعتق عتقه، فلا يجوز عتق مملوك الغير ولو اجازاه المالك لقوله: عليه الصلاة والسلام «لا عتق إلا في ملك»^(١)، ولا تعلق إلا برقاب الحربيين وبرقاب أهل الكتاب والمجوس ان اخلوا بشرائط الذمة ثم يسري الرق في اعقابهم ما تعاقبوا وتناسلوا إلى ان يداركهم العتق ولا يصح عتق الكافر مطلقاً لأنه مال خبيث وعتقه انفاق، وانفاق المال الخبيث حرام لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^(٢)، وقد اختلف أصحاب هذا المذهب في عدم الوقوع وعدم الجواز فقال علم الهدى^(٣)، وسأدر^(٤)، وابن إدريس^(٥)، والعلامة^(٦) في القواعد لا يقع، وقال أبو الصلاح^(٧)، وابن الجنيد^(٨) لا يجوز للمسلم أن يعتق كافراً، وقال الشيخ: في المبسوط^(٩)، والخلاف^(١٠) يجوز مطلقاً، لما رواه الحسن بن صالح عن أبي

هل يجوز عتق
غير المسلم؟

١ - الوسائل: ج ١٦، ص ٨، الباب ٥ من أبواب العتق، ح ٢، وفيه: «بعد بدل في».

٢ - البقرة ٢: ٢٦٧.

٣ - الانتصار: ص ٣٧٢، مسألة [٢١٦].

٤ - المراسم: ص ١٩١.

٥ - الدروس: ج ٣، ص ١٠.

٦ - القواعد: ج ٣، ص ١٩٨.

٧ - الكافي في الفقه: ص ٣١٨.

٨ - نقله عنه في المختلف: ج ٨، ص ٢٩.

٩ - المبسوط: ج ٦، ص ٧٠.

١٠ - الخلاف: ج ٦، ص ٣٧٠، المسألة [١١٨].

عبد الله ﷺ: «إِنْ عَقِيَاً ﷺ اعْتَقَ عَبْدُ اللَّهِ نَصْرَانِيًّا فَاسْلَمْ حِينَ الْعَتَقِ»^(١)، وأُجِيبَ عَنْهُ عَلَى تَقْدِيرِ صَحِّهِ السَّنَدِ بِمَنْعِ الدَّلَالَةِ لَاحْتِمَالِ ﷺ كَانَ قَدْ عَلِمَ ذَلِكَ فَكَانَهُ كَانَ قَدْ وَقَعَ وَأُورِدَ عَلَيْهِ لَزُومُ تَقَدُّمِ الْمَشْرُوطِ عَلَى الشَّرَاطِ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْقُوَّةَ الْقَرِيبَةَ قَدْ تَقُومُ مَقَامَ الْفِعْلِ، وَقَالَ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ أَنَّهُ يَقَعُ مَعَ الْعُذْرِ لَا بِدُونِهِ وَاحْتِجَ عَلَيْهِ بِمَا رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، وَبِمَا رَوَاهُ سَيْفُ بْنُ عَمِيرٍ وَغَنَّهُ ﷺ قَالَ سَأَلْتُهُ يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَعْتَقَ مَمْلُوكًا مُشْتَرَكًا قَالَ: «لَا»^(٢)، وَاجْمَعْ بَيْنَهُمَا لَا يَكُونُ إِلَّا الْحَمْلُ الْأَوَّلُ عَلَى التَّدْبِ وَالثَّانِي عَلَى عَدَمِهِ.

وفي عتق ولد الزنا مع اسلامه خلاف ايضاً ذهب الشيخ^(٣) إلى جوازه واختاره ابن حمزة^(٤)، ومنعه ابن الجنيد^(٥)، وابن إدريس^(٦)، وقال الشيخ فخر الدين ﷺ: الحق الأول لعموم الأمر بالاعتاق، وبما رواه سعد بن يسار عن الصادق ﷺ: «أَنَّهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَعْتَقَ وَلَدَ الزَّانَا».

واحتج المانع بأن ولد الزنا كافر، وكل كافر لا يصح عتقه أمّا الصغرى فلاته لا يجب لقوله ﷺ: «وَلَدُ الزَّانَا لَا يَنْجِبُ وَكُلُّ مُؤْمِنٍ يَنْجِبُ» لقوله تعالى: *قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ*، وأمّا الكبرى فلقوله ﷺ: «لَا عَتَقَ إِلَّا مَنْ أُرِيدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ»، وقد يجاب عنه بمنع الصغرى والكبرى^(٧)، أمّا الصغرى فلانسلم أن ولد الزنا كافر وإلا لما صح تصوير للمسألة بتقيد ولد الزنا بالمسلم وقولك ولد الزنا لا ينجب، وكل مؤمن ينجب لقوله: *قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ*^(٨)، وفي عتق ولد الزنا مع اسلامه خلاف منه لا يستلزم المطلوب.

١- الاستبصار: ج ٤، ص ٢٠٢، ح ٢.

٢- الاستبصار: ج ٤، ص ٢٠٢، ح ١.

٣- النهاية: ص ٥٤٢.

٤- الوسيلة: ص ٣٤١.

٥- نقله عنه في المختلف: ج ٨، ص ٣١.

٦- السرائر: ج ٢، ص ٩-١٠.

٧- إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٣٦٤.

٨- المؤمنون ٢٣: ١.

أما أولاً فلا نسلم أن كل من لا يتجنب كافر فلائته لا ينعت بالكافر إلا من انكر شيئاً من ضروريات الدين، وولد الزنا إذا لم ينكر شيئاً منها لم يطلق عليه اسم الكافر ولو ادعاه أحد به لعوقب عليه دنيا وعقبى.

وأما ثانياً فلا نسلم أن كل مؤمن يتجنب لقوله تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ فإن الجمع المحلى باللام وإن كان من أدوات العموم لكنه قد خص بالوصف ولا يصح العتق إلا من بالغ عاقل غير سفيه مختار قاصد بعثته القرية إلى الله فلا يصح عتق من لم يبلغ الحلم ولا المحجور عليه لسفه أو فلس ولا المكره ولا الغافل ولا الساهي ولا النائم، ولا من لم يقصد بذلك وجه الله.

وفي اشتراط الإيمان خلاف فذهب بعضهم إلى أنه لا يصح عتق الكافر سوى كان المعتق مسلماً أو كافراً؛ لأن العتق عباده شرعيه، وهي مشروطة بالإسلام وهو مشروط بالنية لأنه من أعمال البر وأعمال البر مشروط بالنية لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(١)، وصحة النية مشروطة بالقرية، وهي من الكافر غير صحيحه؛ ولأن الولاء لازم له ولا ولاء للكافر على المسلم أمّا كونه لازماً للمعتق فلقوله ﷺ: «الولاء لمن اعتق»^(٢)، وأمّا أنه لا ولاء للكافر على المسلم فلان الولاء سبيل ولا سبيل للكافر على مسلم لقوله تعالى: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾^(٣)، وإذا انتفى اللازم الذي هو الولاء انتفى الملزوم الذي هو العتق فإن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، وأجيب عنه بأن بالولاء يثبت سبيل الميراث والعتق والميراث هاهنا منتف لكفر المولى كالنسب فإن الوارث وإن كان قريباً يمنع من الميراث بواسطة الكفر، وأمّا العتق فيثبت ولا ينتفى بكفر المولى وهذا معنى قول الشيخ فخر الدين^(٤) في الاشكالات ان الكفر هاهنا مانع من الاث لا من مطلق الولاء كالعتق، وذلك كالنسب، وذهب بعضهم إلى الصحة والجواز وهو

١ - الوسائل: ج ١، ص ٣٥، الباب ٥ من أبواب مقدمة العبادات، ح ١٠.

٢ - الوسائل: ج ١٦، ص ٤٧، الباب ٣٧ من أبواب العتق، ح ١.

٣ - النساء ٤: ١٤١.

٤ - إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤٧٦.

مختار الشيخ في المبسوط^(١)، واستدلّ عليه بأنّه إزالة للملك وفك له وملك الكافر أضعف من ملك المسلم فلما أزال القوي كان إزالته للأضعف أولى، وقال العلامة^(٢): إن كان الكفر باعتبار جهله بالله تعالى وشرطنا في المشروط بنية القرية معرفة الله تعالى بالدليل من غير اكتفاء بالتقليد فالوجه اختيار^(٣) ابن إدريس، أعني عدم الصحة وإن كان الكفر لا بهذا الاعتبار، بل باعتبار جحد النبوة أو بعض أصول الإسلام كالصلاة مثلاً أو قلنا بالاكتفاء في القصد بالتقليد فالوجه ما اختاره الشيخ^(٤)، ونقل الثقات عن الشيخ فخر الدّين^(٥): صحه عتق الكافر مطلقاً يمنع كونه قرية مطلقاً^(٥) بل هو فك تارة وقرية أخرى وصحته من الكافر باعتبار أنّه فك لا باعتبار كونه قرية.

أقسام العتق تقسيم: العتق ينقسم إلى مستقر وغير مستقر، فالمستقر الذي هو بات غير موجب ولا معلق بعوض صيغته أنت حرّ أو عتيق أو معتق قرية إلى الله، وقال العلامة^(٦): ولو قال: يا حرّ أو يامعتق ففي التحرير إشكال نشأ من عدم القطع بكونه انشاء وشرط صحة العتق إيقاعه بصيغه الانشاء والصيغه التي وضعها الشارع لانشاء العتق هي الاخبار كانت أو غير حينئذ، فيكون صيغه الاخبار في انشاء العتق حقيقة وغيرها كناية والعتق لا يقع بالكناية، وقال الشيخ فخر الدّين: رجع شيخنا أبو القاسم بن سعيد عدم الوقوع وهو الأقوى عندي لأن هذه الصورة التركيبه لم يضعها الشارع لانشاء التحرير فلا يصح العتق بها^(٧)، وغير المستقرّ أمّا أن يكون مقابلاً بعوض أو لا والأوّل الكناية وقد سبق تحقيقها وهي مطلقة ومشروطه فالمطلقة ما اقتصر فيها على العقد من غير تقييد بالردّ على تقدير العجز

١- المبسوط: ج ٦، ص ٧٠.

٢- إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤٦٨.

٣- نقله ولده في الإيضاح: ج ٣، ص ٤٦٨.

٤- المبسوط: ج ٦، ص ٧٠.

٥- إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤٦٣.

٦- نقله ولده في الإيضاح: ج ٣، ص ٤٧٦.

٧- إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٤٧٦.

فقد عرف من هذا المشروطه، وهي التي ليست عتقاً مشروطاً بل هي معاملة مستقلة يترتب عليها العتق ولا بد فيها من إيجاب وقبول وعوض.

وفي اشتراط الأجل خلاف ذهب الشيخ^(١) إلى الاشتراط وابن إدريس^(٢) إلى أنها تصح حاله وموجله احتج ابن إدريس بأنها كالبيع فتصح حاله وموجله بأن الأصل الجواز والاشتراط خلاف الأصل واحتج من اشتراط بالإجماع فإنه لم ينقل من زمن النبي ﷺ، ولا في زمن الصحابة مع أنهم كاتبوا ان احداً عقدها حاله واتفاق الصحابة اجماع على أن قيامها على البيع خطأ.

فرع: لو باع السيد عبده نفسه بثمن مؤجل قال الشيخ^(٣) يصح البيع ويعتق العبد ويكون الولاء للإمام واستشكه العلامة في القواعد^(٤)، والتحرير من حيث أن الأصل الجواز ومن حيث أن البيع انتقال عين مملوكة من شخص إلى آخر فلا بد فيها من التغاير بين البائع والمشتري لوجوب التغاير من المنقول منه والمنقول إليه وللزوم الدور فإن تملك العبد يتوقف على حريته وحرите على تملكه وقد اختلف أيضاً في لزومها وجوازها.

وفي تفسير الجواز أما في اللزوم، فذهب أبو القاسم^(٥) بن سعيد والعلامة^(٦) إلى أنها لازمة من الطرفين مطلقاً في المطلقه وفي المشروطة مع قدرة الاداء بمعنى أنه ليس لأحدهما فسخها مطلقاً، وقال الشيخ في الخلاف^(٧) هي لازمة من جهة السيد وجائزة من جهة العبد، وقال ابن حمزة^(٨) إن المشروط عقد جائز من الطرفين والمطلقه عقد لازم من جهة السيد جائز من جهة المكاتب.

١ - المبسوط: ج ٦، ص ٧٣.

٢ - السرائر: ج ٢، ص ٣٠.

٣ - المبسوط: ج ٦، ص ١٢٠.

٤ - نقله ولده في إضاح الفوائد: ج ٣، ص ٥٧٤.

٥ - سرائع الإسلام: ج ٢، ص ٩٦.

٦ - المختلف: ج ٨، ص ١٢٣.

٧ - الخلاف: ج ٦، ص ٣٩٣، المسألة ١٧.

٨ - الوسيلة: ص ٣٤٥.

وقال الشيخ فخر الدّين: ^(١) في المبسوط المطلقة لازمة من الطرفين والمشروطه لازمه من جهة السيّد جائزة من جهة العبد وينبغي أن يحمل قوله في الخلاف على هذا التلا يلزم المخالفة بين القولين والأولى حمل المطلق على المقيد، وقال الشيخ المفيد، وقال الشيخ ^(٢) فخر الدّين والحقّ عندي هو الأوّل لقوله تعالى: ﴿لَوْ فُؤِا بِالْعُقُودِ﴾، والجمع المحلي بلام الجنس تفيد العموم ولا ترد الودعة والعارية وامثالهما وتخصيصها بالنص فيبقى الباقي على الأصل.

وأما في تفسير الجواز، فقد قال الشيخ ^(٣) في الخلاف أن للعبد الإمتناع من أداء ما عليه مع العجز فإذا امتنع من الأداء جاز لسيّده البقاء على العقد والفسخ، وقال في البسوط ^(٤) له الإمتناع مع القدرة على الأوّل فإذا امتنع يجب سيّده وقال فيه أيضاً والذي يقتضيه مذهبنا أن العبد إذا عجز لم يجبر على الإكتساب وإن لم يعجز أو كان معه وامتنع أجبر كما عليه دين وهو موسور، وقال الشيخ ^(٥) فخر الدّين رحمه الله: والحقّ اختيار والدي والده أن العبد إذا قدر على الإكتساب وجب عليه المسارعة إليه وإن امتنع أجبر عليه لأنّه قضاء دين وجب عليه فإن عجز كان للمولى الفسخ ولا ينفسخ لمجرد العجز، وقال العلامة: ^(٦) معنى لزومها بين الطرفين أنّه ليس لواحد منهما بإفتراده فسخها ولو تقايلها معاً انفسخت، والثاني أمّا أن يكون مؤجلاً أو لا الثاني: اعتناق أم الولد بالاستيلاء وهو يتحقّق بوطن السيّد أمّته وحبلها منه في ملكه فلو وطئ أمّته غيره وولدت مملوكاً ثم ملكها لم تصر أمّ ولد سواء كان بزناً أو بعقد صحيح شرط فيه الولد للمولى وسواء ملكها حاملاً فولدت عنده في ملكه أو ملكها بعد وضعها الحمل ولو أولدها حراً بأن يطأ أمّته غيره بشبهة

الأمه متى تكون
أم ولد

١ - المبسوط: ج ٦، ص ٩١.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٥٧٥.

٣ - الخلاف: ج ٦، ص ٣٩٣، المسألة [١٧].

٤ - المبسوط: ج ٦، ص ٩١.

٥ - إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٥٧٥.

٦ - إشارة إليه ولده في إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٥٧٤.

ثم انتقلت إلى ملكه ففي كونها أم ولد خلاف فذهب الشيخ^(١) في الخلاف إلى صيرورتها أم ولد وذلك لأن الاستيلاء عنده دائر على ثلاثة أشياء متى اجتمعت ثبت الاستيلاء نسي لولد منه وحرته وملك امه وقال بعض المحققين إن الولد حاصل من وطئ امه الغير لشبهة ينعقد رقاً ثم ينعتق عليه ويقوم عليه والاستيلاء إنما يثبت بانعتاق الولد حراً لقوله ﷺ: «اعتقها ولدها في حق مارية وولدها إبراهيم ﷺ»، وإنما قلنا أنها معتقه عتقاً غير مستقر لأنه مشروط بموت المولى وقيل تخلو ذمته عن شيء من ثمن رقبته أو وفاء التركة بحبوة الولد فإن كان وارثاً عتق عليه نصيبه وقوم عليه الباقي ويستمر حكم الاستيلاء مادام الولد حياً إلى موت الأب فتنتعق بالشرائط المذكورة، وإطلاق لفظ الوالد والأم بوضعها إياه بعد مرتبة العلقه قد يستعمل في الحقيقة والمجاز، وقيل بل الحق الشارع المجاز بالحقيقة في الأحكام هاهنا، وقيل بل حقيقة شرعية في القدر المشترك، وقد تعارض المجاز والنقل هاهنا والأول التدبر وهو ما يكون مؤجلاً إلى موت المولى أو موت غيره كموت زوج الأمه ومن يجعل له الخدمة على رأى جوزه الشيخ في النهاية^(٢)، وتبعه ابن البراج، وابن حمزة^(٣)، وابن الجنيدي^(٤)، واختاره العلامة^(٥)، وإليه ﷺ^(٦)، لما رواه الشيخ في الصحيح عن يعقوب بن شعيب قال: سألت الصادق ﷺ عن الرجل يكون له خادمة فيقول هي لفلان تخدمه مادام حياً فإذا مات فهي حرة فتأبى الأمه قبل أن يموت الرجل بخمس سنين أو ست سنين ثم يجدها ورثته، لهم يستخدموها بعد ما أبقت فقال: «لا إذا مات الرجل فقد عتقت»^(٧) إذا أصبح العتق مع الأباق والاخلال بالخدمة التي قد يتوهم تعليق العتق

١ - الخلاف: ج ٦، ص ٤٢٣، المسألة ٣.

٢ - النهاية: ص ٥٥٣.

٣ - الوسيلة: ص ٣٤٥.

٤ - المختلف: ج ٨، ص ٩٨.

٥ - المختلف: ج ٨، ص ٩٩.

٦ - قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٢٢٧.

٧ - تهذيب الأحكام: ج ٨، ص ٣٦٩، ح ١٩٦.

عليها فصحته بدونه أولى وإذا صح في المَجْعول له الخدمة صح في الرّوج إذ لا فارق بينهما من الأمّة خلافاً لابن إدريس^(١) فإنّه جوزه في زوح الأمّة ومنعه في المَجْعول له الخدمة واستدلّ بأنّ التدبير عرفاً شرعياً: عتق العبد بعد موت مولاه والمَجْعول له الخدمة غير مولاه، ولو صحّ ما استدلّ به لتعلّق المنع بكلّ منهما فيخصّصه بالجَعول دون الرّوج ترجيح من غير مرجّح ولو عكس لا مكن الاعتذار عنه بملاحظة ظاهر الخبر وذهب الباقرن إلى المنع مطلقاً محتجين بأنّ التدبير وصية وكلّ وصية لا يجوز تعليقها بغير موت الموصى.

ورد بمنع الصغرى فإنّه تعليق للعتق وجوازه هاهنا ثابت بالنص ولا يجوز قياس ما عده عليه رفضاً للقياس وصيغته أنت حرّ أو عيق عند بعد وفاتي أو إذا مت فأنت حي ولا عبره باختلاف أدوات الشرط والفاظ المدبّر ولا يجوز فيه التعليق بشرط أو صفته غير الموت وهو صحيح من كلّ بالغ عاقل قاصد مختار جائز التصرف والقربة وهو كالوصية يعطى من الثلث بعد موت المولى وإبقاء الديون فإن قصر الثلث عن الجميع عتق منه بمقدار ما يطىّ به الثلث ولو كان الميراث منحصراً فيه عتق ثلثه ولو كان على الميت دين مستوعب بطل التدبير ويجوز له إبطاله حياً قولاً بلاخلاف، وفي كون الفعل مبطلاً له كهتبه ووقفه والايضاء به وبيعه خلاف أمّا الهبة فذهب الشيخ في المبسوط^(٢) والخلاف^(٣) إلى أنّها صحيحة وهي مبطلّة للتدبير فإنّ اللفظ الدال على الهبة دال على الرجوع لأنّ ارداة الشيء يستلزم كراهة ضده وسبب وجود سبب بطلان الضده الآخر والالزام اجتماع الضدين أو بطلان أحد السببين وصرح ابن حمزة^(٤) بأنّ الهبة لاتصح لا بعد الرجوع في التدبير لفظاً وإذا بطلت الهبة لم يبطل التدبير وذلك فإن هبته متعلّقه برقبته والتدبير أخرج جواز تصرف المدبّر فيها ما لم يبطله قولاً وهبته ما لا يملكه

صيغة عتق
المدبّر

هل يصح وقف
وهبة المدبّر؟

الأراء في بيع
وهبة ووقف
المدبّر

١- السرائر: ج ٣، ص ٣٣.

٢- المبسوط: ج ٦، ص ١٧١.

٣- الخلاف: ج ٦، ص ٤١٢، المسألة ٦.

٤- الوسيلة: ص ٣٤٦.

غير صحيحه فصحه الهبة موقوفه على الرجوع عن التدبير قولاً وكون اللفظ الدال على الهبة ودال على الرجوع غير مسلم والقول في الوقف والوصية كالقول في الهبة والخلاف بينهما فيه كالخلاف بينهما فيها وأما بيع خدمته فلا خلاف في صحته وإنما الخلاف في بيع رقبته فذهب العلامة^(١) وابنه^(٢) إلى أن البيع لازم فيكون مزيلًا للتدبير واحتجاً بأن التدبير وصية وكل وصية تبطل باخراج الموصى به عن ملك الموصى في حياته فكل بيع مخرج للمبيع عن ملك البائع ثم قال الشيخ فخر الدين: الاولتان اجماعتان والثالثة ظاهرة من مفهوم البيع^(٣)، وقد يناقش في الإجماع بالنسبة إلى الصغرى فإن الظاهر أنها كالوصية من حيث الإشتراك في بعض الأحكام والافهمومه غير مفهومها وإلا لما امتاز عنها باسم خاص وبما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر^(٤): وقد سئل عن رجل دبر مملوكه ثم احتاج إلى ثمنه قال: فقال: «هو مملوكه إن شاء باعه وإن شاء أعتقه وإن شاء لمسه حتى يموت فإذا مات فهو حر من ثلثه»^(٥).

ثم قال في الاشكالات^(٥) شرط التحرير بالتدبير امساكه حتى يموت بموته لأنه أتى بلفظ ان في قوله إن شاء ولفظ إذا في قوله وإذا مات أيضاً وهو حر من ثلثه يدل على أنه على تقدير عدم البيع لأنه على ما زعم الشيخ^(٦) إذا أخذ الثمن لم يعتبر قيمة المدبر من الثلث لأنه أخذ عوضه ولم يتفاوت عليه عتقه وعدمه وهذا القول موافق لقول الشيخ في المبسوط^(٧)، وفي موضع من الخلاف^(٨) وان خالقه في موضع اخر منه فإنه قال فيه إذا دبر عبداً ثم اراد بيعه والتصرف فيه كان له ذلك إذا انقض تدبيره وإذا لم ينقضه لم يكن له بيع رقبته وإنما يجوز له بيع

١- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٢٢٧.

٢- إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٥٥٠.

٣- إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٥٥١.

٤- تهذيب الأحكام: ج ٨، ص ٣٦٣، ح ١٧٥.

٥- إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٥٥١.

٦- المبسوط: ج ٦، ص ١٧٢.

٧- المختلعة: ج ٦، ص ٤١١، المسألة ٥.

خدمته مدة حياته ومثله مذكور في النهاية^(١) فإنه قال فيها: ومتى اراد بيع المذبر من غير أن ينقض تدبيره لم يجز له إلا أن يعلم المبتاع أنه يبيع خدمته، وأنه متى جواز بيع خدمة المذبر مات كان حراً لأسبيل له عليه ولا على بيعه وهذا قول محمد بن بابويه^(٢) وابن أبي عقيل^(٣) وابن الجنيد^(٤) واحتجوا بما رواه السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي بن النقي^(٥): «إنه باع خدمة المذبر ولم يبيع رقبة»^(٥)، وبما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن أحمد بن محمد^(٦) في الرجل يعتق غلامه وجاريته عن دبر منه، ثم يحتاج إلى ثمنه أبيعه؟ قال: «لا إلا أن يشرط على الذي يبيعه إياه أن يعتقه عند موته»^(٦)، وبما رواه القاسم بن محمد عن علي قال: سألت أبا عبد الله^(٧) عن رجل أعتق جارية له عن دبر في حياته، قال: «إن أراد بيعها باع خدمتها في حياته فإذا مات أعتقت الجارية وإن ولدت أولاد أفهم بمنزلتها»^(٧).



١ - النهاية: ص ٥٥٢.

٢ - المفنع: ص ٤٦٤.

٣ - المختلف: ج ٨، ص ٨٩.

٤ - المختلف: ج ٨، ص ٨٩.

٥ - تهذيب الأحكام: ج ٨، ص ٣٦٤، ح ١٧٧.

٦ - تهذيب الأحكام: ج ٨، ص ٣٦٧، ح ١٩١.

٧ - تهذيب الأحكام: ج ٨، ص ٣٦٨، ح ١٩٤.



كِتَابُ الْإِسْمَانِ

وَفِيهِ ثَلَاثُ آيَاتٍ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وحقيقة اليمين: لفظ يقتضي تحقيق ما يمكن فيه الخلاف بذكر اسم الله تعالى، أو صفاته.

ومشروعيته ثابتة بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الإجماع فظاهر.

وأما السنة فلقوله ﷺ: «والله لأغزون قريشاً»^(١).

وأما الكتاب فقد ورد فيه آيات ثلاثة.

وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا

وَتُضْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^(٢)

الأولى: قوله تعالى: *وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ*، العرضة: فعله بمعنى بيان آية
ولا تجعلوا الله
عرضة لأيمانكم...
والأحكام
المستفادة منها
المفعول أما من عرض العود على الإناء بعرضه بالكسر والضم إذا جعل العود
حاجزاً بين الإناء وما فوقه، ومنه قولهم: فلان عرضة بين الأمير والجدود، أي
لامانع من أن تتحلّى بحلية الجدود، وأما بمعنى عرضت الشيء إذا جعلته ونسبته

١ - سنن أبي داود: ج ٣، ص ٢٣١، ح ٣٢٨٥.

٢ - البقرة ٢: ٢٢٤.

للناس ليقصوا فيه كقولك: عرضت فلاناً للحرب فتعرض لها، أي جعلته ونسبته لها فوقع فيها.

والمعنى على الأول لا تجعلوا الله معروضاً بينكم وبين ما تحلفون عليه من أفعال البرّ، فلا تفعلونها فتصيرون حاجزاً بينكم وبين أفعال البرّ، وذلك أنهم كانوا يقسمون بلسمه عزّ وعلا على امتناع من البرّ، فإذا عزّ لهم ذلك البرّ تركوه وعلّوا تركه بالخوف من الحنث في اليمين فنهوا عن ذلك وأمروا أن لا يقسموا على مثل ذلك وإن كانوا قد أقسموا فيخالفوا ويكفّروا و«اللام» في «لأيمانكم» يجوز أن يكون متعلقاً بالفعل، أي ولا تجعلوا الله لأيمانكم حاجزاً ومانعاً، ويجوز أن يتعلّق بـ«عرضة» تعلق المفعولية؛ لأنّه بمعنى المصدر المتعدي، أي لا تجعلوا شيئاً عرضاً للمحلف عليه الذي هو البرّ فاعترضه فصار حاجزاً ومانعاً دون البرّ، وهذا أولى من جعله صفة بـ«عرضة»، ويجوز أن تكون «اللام» أجلياً على تقدير تعلقه بالفعل أو بالمصدر في حلفكم به عرضة لأن تبرّوا أو لا تجعلوه عرضة لأجل إيمانكم، أي لا تجعلوا الله لأجل إيمانكم وحلفكم به عرضة لأنّ «تبرّوا» أو «لا تجعلوا» عرضة لأجل إيمانكم، والأيمان في الوجه الثاني على حقيقتها، وفي الوجه الأول بمعنى المحلف عليه توبيخاً لهم وإشارة إلى أنهم اعتكفوا على المحلف عليه الذي هو ترك البرّ إعتكافاً كالإعتكاف على اليمين وإيماء إلى أن مقصودهم ذلك الترك لإبرار اليمين وتعظيم المقسم به، وقيل: ذلك اظهاراً لشدة الاعتبار بترك البرّ في اليمين والإتيان بأفعال البرّ * أن تبرّوا وتتّقوا وتصلحوا بين الناس * قيل: (١)

تقديره ألا تبرّوا وحذفت «لا» حذفها في القسم كقوله:

* بالله يبق على الأيّام ذو حدة *

واعترض عليه^(١) أنّ وجود «أن» مانع من ذلك؛ لأنّ القسم يقتضي جملة و«أن» مع فعلها مفرد فالأحسن أن يقدر في الكلام مضاف، أي لترك أن تبرؤوا وموضع «أن» عند الكسائي والخليل الجرّ على أنّها عطف بيان على «إيمانكم»، وعند سيبويه وأكثر النحويين نصب بوصل الفعل إليه بعد حذف اللام الجارّة، وقيل: رفع بالإبتداء^(٢) والخبر محذوف، والتقدير إراركم وتقواكم وإصلاحكم بين الناس أمثل، فحذف الخبر بظهور المعنى بدون ذكره.

فإن قلت: كيف جاز الخبر في «أن» بعد حذف اللام مع أنّه لا يجوز في المصدر، فإنّه لا يجوز أن يقال جئتكم طمع في برك، بل يجب أن يقال طمعاً في برك.

قلت: لأنّ الكلام قد طال بالصلة في «أن» فيحسن الحذف معه ما لم يحسن فيما لم تطل، فكان الجار إذا حذف لداعي التخفيف ثابت، وأيضاً «أن» حرف، فإذا حذف اللام فكان حرفاً قد أقيم مقام حرف، ولم يوجد ذلك في المصدر، وقد يقال: أنّ الجرّ في «أن والفعل» حكمي والجرّ في المصدر لفظي في أكثر الأحوال والحكمي ليس كاللفظي؛ لأنّه لا يظهر في اللفظ، فكأنّه ليس بموجود فيحسن تقدير الجرّ في «أن والفعل» ما لا يحسن في المصدر وعلى الثاني المعنى لاتجعلوا الله معرضاً لأيمانكم منصوباً لحلفكم مهيناً لقضاء أوطاركم، فتستبدلوه وتهتكوا حرمة جلالة اسمه بتجرّثكم عليه ساعة فساعة ولحظة فلحظة و«اللام» حينئذ متعلّق بـ«عرضة» والأيمان على حقيقتها و«أن تبرؤا» مقدّر باللام علّة للنهي لالفعل أعني الجعل.

وحاصله: أنهاكم عن ذلك إرادة مني لكم الإبرار والتقوى، فالنهي هاهنا

١ - فقه القرآن: ج ٢، ص ٢٣١.

٢ - فقه القرآن: ج ٢، ص ٢٣١.

معلّل، وفي الأوّل المعلّل منهي عنه، ويجوز أن يكون التعليل للمطلوب الذي هو ترك الفعل والكف عنه، أي إتركوا الجعل لكي تبرّوا وتتّقوا، إذ التعليل بعد النهي يمكن أن يتعلّق بالطلب أو المطلوب الذي هو الترك وبالنهي عنه الذي هو الفعل والحلف بجلالة اسم الله جرأة لا ينبغي أن ترتكب إلّا عند الإضطرار وهو مكروه جدّاً وقد يكون حراماً وكثرة الحلف صفة ذميمة ولذلك ذمّ من اتّصف بها على لسان أصدق القائلين.

بقوله: ﴿فَلَا تَطْعَمْ كُلَّ حَلَاْفٍ مَّهِينٍ﴾^(١) على أن كثرة الحلف مظنة الكذب ومأنة المين ﴿والله سميع﴾ لما يخرج من أيمانكم وغيرها ﴿عليم﴾ بما تنطوي عليه ضمائركم من نيّاتكم وما تكتنه صدوركم ممّ عقدتم عليه عزائمكم.

لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ
بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ^(٢)

الثانية: قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾، اللغو: الساقط من كلّ شيء من لغوت تلغوا لغوا وجاء لغوت تلغي مثل محوت تمحوا ويمحي ويقال أيضاً: لغيت في الكلام تلغي لغياً إن أتى بكلام لا خير فيه أو لا حاجة إليه واللغو من الأيمان فيه أقوال:

بيان آية
لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ
بِاللَّغْوِ فِي
أَيْمَانِكُمْ...
والأحكام
المستفادة منها

قيل: هو اليمين في المعصية^(٣)، وقيل: اليمين في الغضب^(٤)، وقيل: هو دعاء الإنسان على نفسه إن ترك شيئاً أو فعله.

١ - القام ٦٨: ١٠.

٢ - البقرة ٢٢٥: ٢.

٣ - تفسير الماوردي: ج ١، ص ٢٨٧.

٤ - تفسير الماوردي: ج ١، ص ٢٨٦.

كقوله: أعمى الله بصري إن لم أفعل كذا أو إن فعلته^(١)، وقيل: هو أن يعلق الكفر وشبهه بفعل «أن» أو ترك كقولهم: أكون كافراً إن فعلت كذا أو إن أفعل، وقيل: هو الحلف على شيء ظاناً وقوعه وهو لم يقع^(٢)، وقيل: هو اليمين في الهزل والمرء والخصومة والحديث الذي لا يعقد عليه القلب وعن بعض^(٣) هو قول: لا والله وبلى والله من غير أن يعقد عليه قلبه ولا يطلب به اقتطاع مال، أو غيره من حقوق الناس وهذا القول يعرف مما قبله، ويؤيده قوله تعالى: *ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم*، أي بما عقدتم عليه نياتكم ووجهتم إليه قصدكم.

فإن قلت: ما معنى عدم المؤاخذة باليمين اللغو والمؤاخذة في غيرها؟

قلت: قيل^(٤): في عدم المؤاخذة معنيين:

أحدهما: عدم الإثم.

وثانيهما: عدم الكفارة أو يجوز أن يراد به عدم كليهما، وقد عرفت معنى

المؤاخذة من معرفة معنى عدمها.

فإن قلت: ما اليمين هاهنا وبمن وعلى ما ينعقد؟

قلت: هو إدخال حرف القسم على لفظ يطلق على ذات الله أو على صفة من

صفاته المختصة أو المتبادرة إليه عند الإطلاق لتحقيق ما يمكن فيه المخالفة.

وقد عرفت من التعريف من ينعقد فما يدل على ذاته كـ والله والذي برأ

النسمة ولفق الحبة ومقلب القلوب والأبصار ومالك يوم الدين، وكقول النبي ﷺ:

«والذي بعثني بالحق نبياً»^(٥)، وأمثال ذلك والمختص بالرحمن والقديم وواجب

١ - تفسير الماوردي: ج ١، ص ٢٨٧.

٢ - تفسير الماوردي: ج ١، ص ٢٨٦.

٣ - التبيين: ج ٢، ص ٢٢٨.

٤ - الكشف: ج ١، ص ٢٦٨.

٥ - مغايات الجنان: ص ٥٨٩.

الوجود والأزلي والأبدي، والمتبادر عند الإطلاق كالرب والخالق، وأما الذي يتنقذ عليه، أي المقسم عليه أي الذي ينقذ اليمين به هو الفعل الواجب أو المندوب أو المباح المتساوي فيه الفعل والترك في المصالح الدينية، أو الدنيوية أو كان فعله أرجح، أو على ترك الحرام أو المكروه، أو المرجوح في الدين والدنيا من المباح، فإن خالف أثم ولا يتنقذ على فعل حرام أو مكروه أو مرجوع من مباح فيهما، وعلى ترك واجب أو مندوب أو راجح من مباح، ولا يتنقذ على الماضي كان أو متيقناً وهي الغموس أن كذب فيهما.

لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ
بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ
مِنْ أَوْسَطِ مَا تَقْطَعُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتِهِمْ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا
حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ
آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ^(١)

الثالثة: قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ قرأ الكوفيون غير حفص والمفضل^(٢) «عقدتم» بالتخفيف من العقد فقال: عقدت الحبل والعهد واليمين أعده عقدًا إذا أحكمته وأوثقته، وقرأ الباقر غير ابن كثير^(٣) عقدتم من التعقيد، فجاز أن يراد به تكثير الفعل كقوله: ﴿غَلَّقْتُ الْأَبْوَابَ﴾^(٤)، وأن لا يراد به التكثير كضاعف بمعنى ضعف.

بيان آية
«لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ
بِاللَّغْوِ فِي
أَيْمَانِكُمْ»
والأحكام
المستفادة منها

١ - المائدة: ٨٩.

٢ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٣٦.

٣ - التبيان: ج ٤، ص ١٠.

٤ - يوسف: ١٢، ٢٣.

وقرأ ابن ذكوان^(١) عاقدتم، فيجوز أن يكون بمعنى عقدتم مثل: «عاقبت اللص»، ويجوز أن يكون بين اثنين فصاعداً و«ما» يجوز أن تكون مصدرية أي بعقدكم الأيمان، ويجوز أن تكون موصولة، أي بالذي عقدتموه من الأيمان والعائد محذوف والكلام على تقدير مضاف، أي لا يؤاخذكم الله بنكث اللغو من أيمانكم، بل إنما يؤاخذكم بنكث ما عقدتم من الأيمان أو بما عقدتم إذا نكثتم أو حنثتم *فكفّارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم*.^(٢)

قرأ أبو نشيط عن قالون من أوسط بالصاد عن السموتي في بعض رواياته كذا^(٣).

وقرأ أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «أهاليكم» جمع أهل كأراض جمع أرض والليالي جمع ليل وتسكين الباء في حال النصب للتخفيف و«من أوسط» أمّا بدلٌ من «اطعام» أو صفة أي اطعام كائن من أوسط ما تطعمون والضمير في «فكفّارته» راجع إلى ما عقدتم، والمراد بالتعقيد هو الأحكام بالقصد والإرادة وهو اليمين عمداً قال الشاعر:

ولست بما أخوذ بلغو تقولهُ إذا لم تعتمد عاقدات العزائم^(٤)

والكفارة: الفعلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة أي تسترها وهي في الشرع التي تسقط عذاب الآخرة «من أوسط ما تطعمون» أي من أقصده، فإنّ الناس متفاوتون في إطعام أهلهم فمنهم المسرف ومنهم المقتر ومنهم المراعي للحدّ الوسط، وما يجب في الكفارة هو القوام المتوسط بين الإسراف والتقتير فيها غير محرّم الإسراف غير واجب لكنّه ليس بمحظور؛ لأنّه لا إسراف في برٍّ. وهي مُدّان في السعة ومُدّ في الضرورة والمُدّ رطلان وربّع بالعراقي،

١- تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٨١.

٢- لم نعرّ علينها في الكتب المتوفرة لدينا.

٣- تفسير جوامع الجامع: ج ١، ص ٣٥٠.

٤- الكشف: ج ١، ص ٦٧٣.

ويستحب أن يضم إليه إذا ما علاه اللحم وأوسطه الخل وأدناه الملح، ولا يجزي اطعام الصغار منفردين ولو انفردوا احتسب الاثنان بواحد، ولا يجوز إعطاؤها لمادون العدد، ولا يجوز التكرار من الواحدة مع التمكن ويجوز مع التعذر *أو كسوتهم* عطف على «إطعام»، ومن جعله عطفاً على «من أوسط»، فإنما هو باعتبار أن «من أوسط» بدل من اطعام وما قيل وعلى قول أن المعطوف على البدل في حكم البدل وواقع موقعه، فيلزم إيدال كسوتهم من اطعام وهو بدل غلط وبدل الغلط لا يقع في القرآن، مجاب بالمنع، فإنه قد وقع على أنه يجوز أن يكون على طريقة علفتها تبناً وماءً بارداً، أي اطعام من أوسط ما يطعمون أو لباس من كسوتهم، وهذا في الظاهر وإن كان عطفاً على البدل فهو عطف بحسب المعنى على المبدل منه فتأمل.

وقرىء «كسوتهم» بضم الكاف وكسر ها^(١) كقدوة وقدوه وأسوة وإسوه والقراءة المستفيضة الكسر: وهي ثوبان مع القدرة وفي رواية^(٢) يجزي الثوب الواحد وروي أن أدناه ما يجوز فيه الصلاة وقيل: ما يستر به عامة البدن، فلا تجزي السراويل؛ لأن لا بسها يسمى عرياناً.

وقرأ سعيد بن المسيب واليماني: ^(٣) أو كلسوتهم، ومحل الكاف الرفع والتقدير: أو طعامهم كلسوتهم، بمعنى كمثل ما تطعمون أهلكم إن لم تطعموهم الأوسط إسرافاً كان أو تقتيراً لا تنقصونهم عن مقدار نفقتهم ولكن تساوون بينهم *أو تحرير رقبة* مؤمنة هذه الآية إنما تدل على وجوب إعتبار الإسلام في المعتق في الكفارة وإن اعتاق الرقبة الغير المؤمنة غير مجزٍ، نظراً إلى القتل والظهار، خلافاً لأبي حنيفة^(٤).

١- الكشف: ج ١، ص ٦٧٣.

٢- مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٣٨.

٣- الكشف: ج ١، ص ٦٧٣.

٤- الكشف: ج ١، ص ٦٧٣.

وقد اختلف أصحابنا أيضاً في هذه المقام، فذهب علم الهدى^(١)، وابن الجيند^(٢)، وأبو الصلاح^(٣)، وسَلَّار^(٤)، وابن إدريس^(٥)، والشيخ في كتابي الأخبار^(٦)، والعلامة^(٧)، وابنه^(٨) إلى عدم الصحة.

وقال الشيخ في المبسوط^(٩)، والخلاف^(١٠) بالصحة، واتفق الجميع على عدم الصحة في كفارة القتل، واختلفوا في غيرها، وكل من منع من صحة عتق الكافر مطلقاً منع منه في الكفارة، والقائلون بصحة عتقه إلا في الكفارة اختلفوا فيها.

فقال الشيخ في المبسوط^(١١)، والخلاف^(١٢): يصح لكنّه مكروه، وتوقف العلامة في صحة العتق في غير الكفارات، وجزم بعدم الصحة في جميع الكفارات^(١٣)، وقال الشيخ فخر الدين^(١٤) وهو الأصحّ عندي؛ لأنّه بغير المؤمن لا تتيقّن براءة الذمة ممّا هي مشغولة به يقيناً ولا يجزي في رفع ما وجب باليقين إلا اليقين أو ما نزلّه الشارع منزلته، ولأنّه تعالى قيد في كفارة قتل الحظأ بالإيمان، فيحمل المطلق عليها في الباقي وإن اختلف السبب على ما ذهب إليه بعض

١- الإنشطار: ص ١٦٩.

٢- نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٢٩، المسألة ١.

٣- الكافي في الفقه: ص ٣١٨.

٤- العرائس: ص ١٩١.

٥- السرائر: ج ٣، ص ٤.

٦- التهذيب: ج ٨، ص ٢١٨، ح ١٧٨٢، الاستبصار: ج ٤، ص ٢، ح ١.

٧- نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٨٥.

٨- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٨٥.

٩- المبسوط: ج ٦، ص ٧٠.

١٠- الخلاف: ج ٣، ص ٣٦٩، مسألة ١١.

١١- المبسوط: ج ٦، ص ٧٠.

١٢- الخلاف: ج ٦، ص ٣٧٠، مسألة ١١.

١٣- نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٨٥.

١٤- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٨٥.

الأصوليين، فهو مستحبٌ عندهم وعندنا إلزامي، لما رواه سيفبن عميرة عن الصادق عليه السلام قال: سألته أيجوز للمسلم أن يعتق مملوكاً مشركاً؟ قال: «لا».^(١)

فإن قيل: هذا مخصوص بالمشرك أفيجوز اعتاق اليهودي والنصراني قيل الكفر ملّة واحدة، ويدلّ على إشراكهم قوله تعالى: «وقالت اليهود عزيرُ ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله»^(٢) والجمع المعروف باللام يفيد العموم.

والخلاف في إشتراط الإيمان كالخلاف في إشتراط الإسلام، فذهب علم الهدى^(٣)، وابن إدريس^(٤)، والعلامة^(٥)، وابنه^(٦) إلى أنّه لا يصحّ في الكفّارة إلاّ اعتق المؤمن لما تقدّم من الإحتياط ولقوله تعالى: «ولا تيمّموا الخبيث منه تنفقون»^(٧) وقد مرّ بيان وجه الإستدلال بالآية فتذكّر له.

وقال الشيخ في الخلاف^(٨) بالجواز إلاّ في القتل خاصّة، وابن الجنيد^(٩) باستحباب المؤمّنة في غير القتل وبوجوبها فيه ويعلم مما قرّنه ابتداء أثناء الردّ عليها واختيار ما اختاره من عداها ويشترط في صحتّها السلامة من العيوب الموجبة للعتق كالعمى والجذام والإقعاد والتنكيل من مولاة خاصّة سوى الصمم والخرس والجنون والعمور والعرج وما أشبه ذلك وفي اجزاء المدبّر خلاف. قال الشيخ في النهاية^(١٠) لا يعتق إلاّ بعد أن ينقض تدبيره، وتبعه ابن

١ - الوسائل: ج ١٦، ص ٢٤، الباب ١٧ من كتاب العتق، ح ٥.

٢ - التوبة: ٩، ٣٠.

٣ - نقله عنه في السرائر: ج ٣، ص ٧٢.

٤ - السرائر: ج ٣، ص ٧٣.

٥ - مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٢٥١.

٦ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٨٥.

٧ - البقرة: ٢٦٧.

٨ - الخلاف: ج ٤، ص ٥٤٢، المسألة ٢٧.

٩ - نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٢٥٠.

١٠ - النهاية ونكتها: ج ٣، ص ٦٣، باب الكفّارات.

البراج^(١)، وابن الجنيدي^(٢)، وقال العلامة في القواعد^(٣): ولا يجزي عتق المكاتب، وإن كان مشروطاً أو مطلقاً لم يؤدّ، والأقرب فيهما وفي المدبر الإجزاء وإن لم ينقض تدبيره على رأي، وقوله: على رأي متعلق بقوله: وإن لم ينقض، فإنه بعد النقض لا خلاف فيه وفي قوله: «على رأي» إشارة إلى خلاف الشيخ^(٤)، وكلام العلامة في القواعد^(٥) بالنسبة إلى المكاتب سواء كان مطلقاً لم يؤدّ شيئاً أو مشروطاً قبل إيفائه مخالف لقوله في المختلف^(٦) قال: لا يصح؛ لأنه غير تام في الملك وصحة العتق تقتضي تمام الملك، وهذا مخالف لابن إدريس^(٧)، فإنه قال: يجوز؛ لأنه مملوك وكل مملوك يصح عتقه في الكفارة، وأمّا في المدبر فهو جازم فيه بأن الأقرب الإجزاء، وهذا مخالف لقول الشيخ في النهاية^(٨)، فإنه قال فيها: لا يصح إلا أن ينقض تدبيره، وتبعه ابن البراج^(٩)، وقال العلامة وابن إدريس يصح ويكون ذلك إطلائاً لتدبيره، وقد حققنا ذلك سابقاً فلا بأس بالإعراض عنه هاهنا، وقال الشيخ فخر الدين في المكاتب والمدبر: والأصحّ عندي الصحة^(١٠).

وأما الآبق إذا علم المولى بحياته فعتقه مجزٍ فكذلك أم الولد و«أو» هاهنا للتخيير ومعنى أنه لا يجوز الإخلال بالجميع ولا يجب الإتيان به وللمكلف المكفر الإتيان بأيّ شاء * فمن لم يجد^(١١)، أي فمن لم يستطع الإتيان بشيء مما ذكر

١ - المهذب: ج ٢، ص ٣٧٣.

٢ - نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٢٥٠.

٣ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٨٨ - ٨٩.

٤ - الخلاف: ج ٣، ص ١٩، كتاب الظهار، المسألة ٢٩.

٥ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٨٨.

٦ - مختلف الشيعة: ج ٨، ص ١٣٩، المسألة ٩٨.

٧ - السرائر: ج ٣، ص ٧٣.

٨ - النهاية ونكتها: ج ٣، ص ٦٣، باب الكفارات.

٩ - المهذب: ج ٢، ص ٣٧٣.

١٠ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٨٨.

١١ - المائدة ٨٩: ٥.

فصيام ثلاثة أيّام ، أي فكفّارته صيام ثلاثة أيّام ، أي فيجب عليه صيام ثلاثة أيّام متتابعات خلافاً للشافعي^(١).

ويؤيده ما قلناه قراءة ابن مسعود: ^(٢)فصيام ثلاثة أيّام متتابعات ، وفي مثل هذا الأمر في هذه الآية يقتضي وجوب واحدٍ منها من حيث أنّه أحدها لا وجوب معيّن منها ، وإنّما يسقط الوجوب بفعله لإشتماله على الواجب لأنّه بنفسه واجب وذهب إلى أنّ الواجب بمثل هذا الأمر الجميع على التخيير وعند بعضٍ منهم الواجب ما يفعل ومعناه أنّه معيّن عند الله غير معيّن عندنا *ذلك كفّارة أيّمانكم إذا حلقتُمْ* ، أي المذكور من إحدى الأموال الثلاثة في حالة الإختيار والأخرى في الإضطراب هو كفّارة أيّمانكم ، وحنثتم وحذف هذا القيد لظهور العلم به *وأحفظوا أيّمانكم* ، فإنّ حفظ الإيمان في حفظ الأيمان أي راعوها إذا كانت في أمور غير محظورة.

وقيل: المراد به النهي عن الحلف أي إحفظوا أن تحنثوا بها وكونوا أشخاء بها.^(٣)

وقيل: ^(٤)إحفظوها عن الخنث وترك الكفّارة *كذلك* ، أي مثل هذا البيان الواضح ، أو مثل ما بيّن من الأحكام من أوّل السورة إلى ها هنا *يبين لكم ءايتِهِ* ، أي ما جعله دليلاً على أحكامه وعلماً على الشريعة *العلّم تشكرون* ، أي طلباً لشكركم نعمته وشكرها الإتيان بها على الوجه المأمور به.

١ - نقله عنه في مجمع البيان: ج ٢ ، ص ٢٣٨.

٢ - الكشف: ج ١ ، ص ٦٧٣.

٣ - تفسير جوامع الجامع: ج ١ ، ص ٣٥٠.

٤ - تفسير الماوردي: ج ٢ ، ص ٦٣.



كِتَابُ النَّذْرِ

وَفِيهِ ثَلَاثُ آيَاتٍ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معنى النذر لغة
وشرعاً

النذر: وهو لغة: تعليق إيجاب وقوع فعل بشرط.

وشرعاً: عندنا ضربان نذر مجازاة ونذر إيراد.

فالأول: ما عقده المكلف إيجاباً على نفسه من طاعة يفعلها جزاء لشرط

يرجوه من جلب نفع أو دفع ضرر، فالشرط ما طلب والجزاء ما التزم عوضاً
معنى نذر المجازاة؟

لحصول ما طلب وشرط الشرط - أي شرط ما طلب - أن لا يكون معصية

لقوله ﷺ: «لأنذر في معصية الله»^(١)، ولا فعل مكروه إجماعاً والجزاء - أي

وشرط الجزاء - كونه طاعة لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: بينما النبي ﷺ يخطب

إذا هو برجل قائم في الشمس فسأل عنه فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد

ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم، فقال ﷺ: «مرّوه فليتكلم وليستظل وليقعد وليتمّ

صومه»^(٢)، فأنه كما ترى نهى ﷺ عما لا طاعته فيه وأمر بما فيه طاعة ومقدوراً

لقوله ﷺ: «لأنذر فيما لا يملك ابن آدم»^(٣)، ولأن المنذور تكليف، وهو في غير

المقدور غير واقع منه تعالى، بل غير جائز لقوله تعالى: «لا يكلف الله نفساً إلا

وسعها»^(٤)، ولكونه مفضياً إلى الوقوع في العنت.

١ - سنن أبي داود: ج ٣، ص ٢٣٢، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية، ح ٣٢٩٠.

٢ - سنن أبي داود: ج ٣، ص ٢٣٥، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية، ح ٣٣٠٠.

٣ - سنن أبي داود: ج ٣، ص ٢٤٠، باب في النذر فيما لا يملك، ح ٣٣١٦.

٤ - البقرة ٢: ٢٨٦.

والثاني: أن يتبدأ بالنذر من غير شرط وجزاء، وهو صحيح لازم لمعوم الأدلة ولقوله تعالى مخبراً عن أم مريم * إني نذرت لك ما في بطني محرراً فتقبل ما هو نذر الإبراء؟ منى^(١)، وما أورد علينا من لزوم النقل وهو خلاف الأصل مجاب بأنه لاجبة فيه مع عموم النص ومشروعيته ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الإجماع فظاهر لأنه لم يخالف أحد من العلماء. وأما السنة فنذر علي وفاطمة عليهما السلام بمحضر من رسول الله ﷺ وقوله ﷺ: «لا نذر في معصية»^(٢)، فإنه يدل بالمفهوم المخالف على جواز النذر في غير المعصية.

بشكل وجوابه
في النعي عن
النذر
فإن قلت: قد روي عنه ﷺ أنه قال: «لا تنذروا فإن النذر لا يغني من القدر شيئاً وإنما يستخرج به من البخيل»^(٣).

قلت: أراد بهذا النهي تأكيد أمر النذر وتحذيراً عن التهاون به بعد لزومه، فإنه لو لم يكن كذلك لما وجب على الناذر الوفاء بنذره، فإنه لو كان منهياً عنه لكان الإتيان به معصية وترك المعصية واجب، فلا يكون الوفاء به واجباً ولا يلزم حينئذ على ترك الوفاء إثم يجب إزالته بالكفارة، ووجوب الوفاء ولزوم الكفارة بترك الوفاء مجمع عليه يشهد به الكتاب والسنة، قتال ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٤)، وقاتل ﷺ: «كفارة النذر كفارة اليمين»^(٥)، ويمكن أن يقال أن النبي ﷺ متوجه إلى النذر مع اعتقاده رد القدر ورد القضاء الأزليين وأما الكتاب فقد ورد فيه ثلاث آيات.

١- آل عمران ٣: ٣٥.

٢- سنن أبي داود: ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٣٢٩٠.

٣- سنن أبي داود: ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٣٢٨٧.

٤- سنن أبي داود: ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٣٢٨٩.

٥- سنن أبي داود: ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٣٢٩٠.

وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ
وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ^(١)

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾ قليلة أو كثيرة خالصة أو مشوبة ببيان آية وما
خفية أو ظاهرة في حق أو باطل ﴿أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾ مطلق أو مقيد في معصية أو
طاعة ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ أي يعلم إيفاءكم وإنذاركم، أو يعلم الذي تنفقونه والذي
تندرونه، فيجازيكم عليه ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ﴾ «الواو» للحال، والمراد بالظالمين
هاهنا الذين ينفقون في المعاصي وينذرون فيها ولا ينفقون في الطاعات
ولا ينذرون فيها والذين ينذرون ولا يوفون بما نذروا ولا يكفرون عن تقصيرهم
في الإيفاء، فالمقام مخصص وإن كان اللفظ عاماً، ويجوز أن تحمل الآم على
العهد الذهني، والمعهود حينئذ من أنفق ونذر في المعاصي ونذر في الطاعات ولم
يف بنذره ولم يكفر فلم يخرج العهد اللفظ عن العموم الشامل لقسمي النذر مطلقة
ومقيدة، فالآية كما تدل

على مشروعية النذر المقيد أعني المنعقد من الشرط والجزاء تدل على مشروعية
المطلق كقولك: لله عليّ كذا ﴿من أنصار﴾ ينصرونهم على دفع ما أراه الله بهم من
العذاب على ظلمهم و«من» زائدة وأيضاً مرفوعة المحل بالابتداء، وما قبله خبره،
هذا على لغة بني تميم، فإنهم لا يعملون «ما» وأما على لغة الحجازيين فهو اسم
لها، و«أنصار» جمع نصير كأشراف وشريف، ويجوز أن يكون جمع ناصر
كأصحاب وصاحب.

والقول بأن نفي الجمع لا يستلزم نفي الواحد مجاب بآته محمول على

المقابلة والتوزيع.

يُوفُونَ بِالْأَنْذَرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴿١﴾
وَيَنْظَعُونَ الْأَطْعَامَ عَنْكُمُ يَا مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٢﴾

بيان آية
«يُوفُونَ بِالْأَنْذَرِ...»
والأحكام
المستفادة منها

الثانية: قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالْأَنْذَرِ﴾ الجملة استثنائية تعليل للتفجير كأن سائلاً سأل حين سمع قوله تعالى: ﴿يَفْجَرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾^(١)، قال كيف يفجرونها؟ فقيل: ﴿يُوفُونَ بِالْأَنْذَرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾، قد أجمع المفسرون على أن هذه الآية بل هذه السورة نزلت في حق علي وفاطمة عليهما السلام.

سبب نزول الآية

روي عن ابن عباس رضي الله عنهما:^(٢) أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عليهما السلام اشْتَكِيَا فَعَادَهُمَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله فِي جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ صلى الله عليه وآله لِعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ: «لَوْ نَذَرْتُمَا صَوْمًا لَكَانَ خَيْرًا» فَنَذَرَ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ عليهما السلام صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَتَابَعْتُهُمَا فَضَّةً فِي ذَلِكَ وَصَامُوا جَمِيعًا، وَلَمْ يَكُنْ عَنْدهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْقَوْتِ، فَلَيْسَتْ قَرْضَ عَلِيٍّ عليه السلام مِنْ شَمْعُونَ الْخَبِيرِ ثَلَاثَ أَصْوَعٍ شَعِيرٍ فَطَحَنَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام وَخَبَزَتْهُ خَمْسَةَ أَقْرَاصٍ، وَقِيلَ: صَنَعْتُهُ عَصِيدَةً، فَلَمَّا وَضَعُوهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ لِيَفْطَرُوا وَقَفَ عَلَيْهِمْ سَائِلٌ مَسْكِينٌ فَأَثَرَهُ كُلٌّ مِنَ الْخَمْسَةِ أَعْنَى عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَفَضَّةَ بَقْرَصِهِ وَبَاتُوا عَلَى الطَّوِيِّ لَمْ يَذُوقُوا إِلَّا الْمَاءَ وَأَصْبَحُوا صِيَامًا، فَلَمَّا دَخَلَ وَقْتُ إِفْطَارِ الصَّائِمِ وَوَضَعُوا الطَّعَامَ الْمَصْنُوعَ مِنَ الصَّاعِ الثَّانِي وَقَفَ عَلَيْهِمْ يَتِيمٌ سَائِلًا فَأَثَرُوهُ بِمَا كَانَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَفَعَلُوا مَا فَعَلُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى وَصَامُوا الْيَوْمَ الثَّالِثَ حَتَّى إِذَا الْبَسَ النَّهَارُ ثَوْبَ الظَّلَامِ وَخَلَعَ غِلَالَةَ الضِّيَاءِ وَصَنَعُوا مَا صَنَعُوهُ مِنَ الصَّاعِ الثَّالِثِ عَلَى

١- الإنسان ٧: ٨.

٢- الإنسان ٦: ٧٦.

٣- المناقب: ج ٣، ص ٣٧٣-٣٧٤، الكشف: ج ٤، ص ٦٧٠.

مائدة البرّ والإيثار نادى منادياً على الباب يا أهل بيت النبوة وياذي القوة ببابكم أسير قد رفضته العشيرة وقلته القبيلة وأخذت كربه الغربة وسحقته فلم يهنىء بطعام ولن يسوغ في مريّة شراب فهل لكم في إعانة ابن السبيل وإغاثة المعنيّ الأسير من سبيل، فبادر عليّ ﷺ بقرصه يرفعه إليه وهرولة فاطمة ؑ بما يخصّها تتصدّق به عليه واقتفى الحسن والحسين أثرهما يهديان إليه ما أرادا أن يفطرا عليه ولحقت فضّة في الإيثار أثر موالها، فإنّ العبد على طينة مولاه وياتوا على ما باتوا في تلك الليلتين عليه ونزل جبرئيل ﷺ، وقال: خذها يا محمد، فإنّ ربك قد هنأك بها في أهل بيتك. وقد عرفت ممّا بينته نديّة النذر وحسن الوفاء به، ويعلم من المفهوم وخامة عدم الوفاء به وترتب الذم في الدنيا والعقاب في الآخرة لاسيّما إذا لم تمح الكفارة شين عدم الوفاء عن ناصية المتقاعد عن الإيفاء.

وعلمت أنّ الحديث المشتمل على التّهي عن النذر على تقدير صحّته لا يجوز حمل التّهي على حقيقته.

فإن قلت: كيف قدّم الإيفاء بالنذر على خوف ذلك اليوم والخوف عليه للإيفاء والعلة متقنّمة على المعلول؟

قلت: لادلالة اللّوا على الترتيب وإنّما هو لمجرد الجمع وأمّا التقدّم في الذكر فللإيماء إلى عدم ركوبهم ﷺ في إزالة خوف ذلك اليوم على الأعمال البازة وإن جلّت وجعت وللتنزيه لهم عن إستجلاء الطاعة وإن استمرت وعدم إسلاخهم عن لباس الخوف في مقام القرب ووصف اليوم بالإستطارة بمعنى الشور والإتشار من إستطار شرار النار وإستطار الصبح إذا إنتشر ضوءه ولاظهار إستحقاق ذلك اليوم أن يخاف ويخشى منه *ويطعمون الطّعام*^(١)، «الأم» للعهد

الذهني *على حبّه*، أي على حبّ الله، وقيل: ^(١) حبّ الطعام أو حبّ الاطعام، فعلى الأوّل الحال لبيان حال إخلاصهم، وعلى الثاني لبيان حال صبرهم وإيثارهم وعلى الثالث لبيان رسوخ صفة الكرم في ذواتهم وانجبال طبائعهم عليها *مسكيناً ويتماً وأسيراً*.

قيل: ^(٢) إنّ الأسير الذي أطعموه في الليلة الثالثة كان كافراً، فقد روي عن رسول الله ﷺ أنّه كان يؤتى بالأسير فيدفعه إلى بعض المسلمين فيقول له: «أحسن إليه» ^(٣)، فيكون عنده اليوم واليومين والثلاثة وعلى تقدير صحّة هذه النقل، قد يستدلّ به على إباحة إطعام الكافر من الصدقة المستحبّة وأمّا من الواجب كالإطعام من الكفّارات فلا يجوز أصلاً، وإنّما يجوز من المستحبّة إذا لم يفهم منه العناد ونصب العدوّة للمؤمنين وعدم حضور المحتاج من المؤمنين.

وعن قتادة: ^(٤) كان أسيرهم يؤمّنهم المشرك، وأخوك المسلم أحقّ أن تطعمه. وعن أبي سعيد الخدري: ^(٥) هو المملوك والمسجون. وعنه ﷺ: «غريمك أسيرك فأحسن إلى أسيرك» ^(٦).

وروي من طريق أهل البيت ﷺ إنّ المسكين واليتيم والأسير كان شخصاً واحداً وهو جبرئيل عليه السلام تزياً بزي هؤلاء الثلاثة إظهاراً لكرامتهم وكرمهم ﷺ وليس ببعيد ولا من بدع التفاسير والله أعلم بحقائق الأمور.

في روايات أهل
البيت ﷺ إنّ
المسكين
واليتيم والأسير
هو جبرئيل عليه السلام

١- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ج ٣، ص ٤٢١.

٢- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ج ٣، ص ٤٢١.

٣- تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٥٥٢.

٤- الكشاف: ج ٤، ص ٦٦٨.

٥- الكشاف: ج ٤، ص ٦٦٨.

٦- الكشاف: ج ٤، ص ٦٦٨.

ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَوفُوا

بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ^(١)

الثالثة: قوله تعالى: * ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ *، أى ليدروا عنهم درنهم بقصّ الشارب وتقليم الأظفار وتنف الإبط وحلق العانة كأنّ الذي تركوه في الإحرام ممّا حرم عليهم كان واجباً عليهم إداؤه وكان الإحرام مانعاً من إدائه، فلمّا ارتفع المانع وجب القضاء عليهم * وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ * التي نذورها وعاهدوا الله عليها وإضافة الجمع تفيد العموم والأمر للوجوب، فتفيد الآية الدلالة على وجوب إداء كلّ ما نذره ناذر من الطاعات وكون المضاف إليه ضمير الحاج لا يخصّص العام نعم ربّما يقال: إنّ المقام يخصّصهم بتوفية ما نذروه ممّا كان الحجّ مانعاً من الإتيان به * وَلِيَطَوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ * أصل «يَطُوفُوا» يتطوّفوا قلبت الياء طاء وأدغمت الطاء في الطاء، وقيل: لاجابة إلى القلب لقرب المخرج بين التاء والطاء، وأوثر التطوّف على الطوف إيداناً بالترّكّار والمراد به طواف الزيارة، ووصف البيت بالعتيق لقدمه، فإنّه بناه آدم وجدّه إبراهيم، ويجوز أن يكون بمعنى المكرّم ومنه قولهم: فرس عتيق، وقيل: ^(٢) وهو من العتق بمعنى المعتق مبنياً للمفعول، فإنّ الله عتقه أن يظفر بخراجه ظالم وأن يكون مبنياً للفاعل بمعنى عتيق من طاف به من نار جهنّم.

فإن قلت: هل الآيات الثلاث متساوية الإقدام في الدلالة على المطلق. خلاصة ما أفاده المصنّف في الآيات الثلاث المتقدمة قلت: لإبل الآية الأولى تدلّ على وجوب الوفاء بالنذر بالنص لتضمّنها الوعيد في قوله تعالى: * فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ * ^(٣)، وقوله: * وما للظالمين من أنصار * الكلام مسبوق له بالإشارة على إباحة النذر، فإنّه لو لم يكن مباحاً لما ترتّب

١ - الحج ٢٢: ٢٩.

٢ - تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٨٨.

٣ - البقرة ٢: ٢٧٠.

الوعيد على ترك الوفاء به، فالإباحة مستفادة من اللفظ لكن الكلام ليس مسوقاً لها.

وأما الآية الثانية: فتدلّ بالعبرة على المدح والثناء على الناذرين، فإنّ الكلام مسوق لهما وبالإقتضاء على نديّة النذر، فإنّها علّة للمدح والثناء على الإيفاء متقدّمة عليهما، فإنّه لو لم يكن مستحبّاً مندوباً إليه لم يترتب المدح والثناء على الوفاء به وأما دلالتها على وجوب الوفاء فبدلالة النص، فإنّ كلّ من عرف اللغة علم أنّ علّة الحكم في المنطوق إنّما هو لوجوب الوفاء وأما خطر الترك مستفاد من المفهوم المخالف.

وأما الآية الثالثة: فتدلّ بعبارة النصّ على وجوب الوفاء، وبالإشارة على سواغ النذر، وبالمفهوم المخالف على حرمة ترك الإيفاء.

تحقيق:

لما كان وجوب الوفاء بالنذر وحرمت الترك واستحباب النذر أو إباحته من الأحكام الشرعية، والحكم الشرعي من العبادات إنّما يصحّ من العاقل البالغ مع القصد والقربة، إنّ الناذر شرط صحّة انعقاد نذره البلوغ والعقل والإسلام والإختيار والقصد، فلا ينعقد نذر الصبيّ وإن كان مميزاً، ولا المجنون ولا المغمى عليه ولا السكران ولا الكافر.

شروط النذر

نعم يستحبّ منه الوفاء عند زوال المانع، وأما الصبيّ والمجنون والسكران والمغمى عليه لو تجدد من أحدهم القصد عند زوال المانع كان ذلك عقداً مستأنفاً لاتعلّق له بما صدر منه عند وجود المانع.

وقال العلامة في القواعد:^(١) ويشترط في نذر المرأة بالتطوّعات إذن الزوج، والظاهر إنّ المراد بالتطوّعات المشروطة التطوّعات المانعة من التمتع لا مطلق التطوّعات، وفي انعقاد نذر المملوك قبل إذن المولى تردّد، ينشأ من كونه

فاسد لعدم وجود الشرط الذي هو إذن المولى ومن عموم الدليل الدال على وجوب الوفاء بالنذر، وكون المولى له ولاية المنع لا يمنع وجوبه على العبد. وقال العلامة: ^(١) الأقرب عندي ما تقدّم في اليمين أعني الإتيان والظاهر أقربيّة الأوّل وإحتمال الثاني.

وهنا مسائل خلافية لا بدّ من التعرّض لبعض منها تدريجاً للمبحث.

الأوّل: لو نذر ما يمنع عادة كحج ألف عام وصومه، ففي اعتقاده أيضاً تردّد هل ينشأ من إمتناعه عادة ومن امكانه عقلاً، فإنّ العقل إذا لاحظ قدرة الله تعالى وشمولها لجميع الممكنات لا يسعه انكار إمكان حياة شخص تلك المدة، فينعتقد النذر ويجب عليه الحجّ كلّ عام وصومه مادام حيّاً، وقال الشيخ فخر الدّين ^(٢) وهو الأصحّ عندي.

الثانية: لو نذر واحد ذبح ولده، فالأصحّ عدم الإتيان وأنّه لا يجب عليه شيء اتفاقاً خلافاً لأبي خنيفة ^(٣)، فإنّه قال: إذا نذر ذبح ولده فعليه شاة ولم يوافقه ذلك أحد على ذلك إلا صاحبه محمّد ^(٤).

الثالثة: لو نذر الحجّ ماشياً أو راكباً هل يعتبر القيد أم لا؟

مدار هذا الخلاف في الأفضلية، فذهب بعض إلى أفضلية المشي لإيثار أبي محمّد الحسن وزين العابدين وموسى الكاظم عليهم السلام المشي ومواظبتهم عليه مع استصحابهم الخيل والبغال والجمال وإركابهم غيرهم مراكبهم، فلو لا الأفضلية لكان ذلك سفهاً أو عبثاً، ولقول النبي صلى الله عليه وآله: «أجرك على قدر نصبك» ^(٥)، وقوله صلى الله عليه وآله: «خير الأعمال أحمّها» ^(٦)، فعلى هذا يجب الإتيان بالقيد الذي هو

١- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٢٨٤.

٢- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥٠.

٣- الشرح الكبير: ج ١١، ص ٣٣٨.

٤- الخلاف: ج ٦، ص ٢٠٤.

٥- التفسير الكبير: ج ٢٣، ص ١٨٥.

٦- البحار: ج ٧٠، ص ١٩١.

كلام واستدلال

في أفضلية نذر

الحج ماشياً

المشي كما يجب أصل الفعل ولو قيده بالركوب لم يجب عليه إلا الاتيان بأصل الفعل دون القيد، وذهب بعض إلى أن الركوب أفضل نظراً إلى أنه يضم في العبادة المالية إلى العبادة البدنية ولأنه ﷺ وعلياً حباً راكبين، فعلى هذا لو قيد نذره بالركوب وجب عليه القيد مع أصل الفعل بخلاف ما لو عكس، فإنه يجب عليه أصل الفعل دون القيد هكذا قيل.

كلام عام في أهلوية الأعمال وفي الاستدلالين نظر، أما الأول: فإنه يحتمل أن تكون الأفضلية في الجمع بين المشي والإركاب أو راحة الدواب ولا يلزم من وجود الأفضلية في الجمع وجودها في أحدهما وأما قوله ﷺ: «أجرك على قدر نصبك»، وقوله: «خير العبادات أحمرها»، فلا دلالة له على المقصود أصلاً، وذلك فإن النصب والمشقة قد تكون في الركوب بالنسبة إلى بعض الراحة في المشي، أما لاقتضاء الركوب صرف المال للشراء أو الاجرة والنقصان المالي عند بعض أشد من النقصان البدني وأما بحسب العادة، فإن بعضاً قد اعتاد المشي ولم يعتد الركوب، فعنده الركوب أشق وأحزم من المشي.

وأما الثاني: فلأن حجه ﷺ راكباً يحتمل أن يكون لبيان الجواز إذ لو حج ماشياً في جميع حجه لتوهمت الأمة وجوب المشي، وأيضاً لو مشى لم يركب أحد ممن يستطيع المشي ممن صحبه ولأذى ذلك إلى الحرج، وحيث احتمل ركوبه هذه الأمور فلا دلالة على الأفضلية، وأما ركوب علي عليه السلام فلا إقتفاء أثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحذراً من مخالفته، فإنه لم يضع قدماً في الدين إلا وضعه ولم يرفعه إلا رفعه هذا.

وقد قال أفضل المحققين وأكمل المتقدمين والمتأخرين الشيخ فخر الدين رحمته وبخطيرة - القدس سره - : «وأنأ أقول كل واحد من هاتين الصفتين لها فضيلة وفيها أجر والبحث في انعقاد نذر أحدهما أنه إذا نذر المفضول هل يتعين عليه بمعنى أنه لا يصح منه الأفضل؛ لأن المفضول طاعة مقدورة يصح نذرها، فالإتيان بغيرها إتيان بغير الواجب فيبقى في عهدة التكليف، ويحتمل أن يقال

لا يتعيّن بل الأفضل يجزي عنه؛ لأنّ القصد من النذر الفضيلة والمفضول بالنسبة إلى الأفضل كفاقد الفضيلة انتهى كلامه رحمه الله^(١).

وربّما يقال: إنّ مع تعيين الناذر والمنذور الذي هو طاعة مقدورة لامجال للقول بعدم التعيين مع القول بصحّة عقد النذر.

نعم قد يقال: إنّ مع التعيين قد يقوم الأفضل مقامه، وفي كلامه أخيراً إشارة إلى هذا حيث قال: (٢) بمعنى أنّه لا يتعيّن بحيث لا يجزي عنه الأفضل، بل لو أتى بالوصف المنذور وفي بالمنذور وإن أتى بالأفضل أجزء وكان أفضل، هذا ولربّما يقال: لو سلم الإجزاء ففي الأفضلية مناقشة؛ لمخالفة ما أتى به لما تعيّن في ذمّته، والأفضلية لما كانت علّة للإجزاء إذ لو لاها لم يصحّ قيام المأثى به مقام المتعيّن لم يصحّ جعلها علّة للأفضلية بمعنى زيادة الإجزاء.

إذا تمّ هذا فنقول: إذا نذر الحجّ ماشياً وكان قادراً عليه وعلى الركوب كان الركوب عليه أثقّ لتوقّفه على صرف المال ووجد من نفسه الشيخ كان الركوب بالنسبة إليه أفضل لو لا تعيّن المشي بالنذر، فيجوز له المشي لتعيّنه بالنذر والركوب لكونه بالنسبة إليه أفضل والأفضل قد يقوم مقام المفضول.

نعم لو نذر المشي فراراً من مؤنة الركوب، ففي انعقاده إشكال ينشأ من مخالفته القربة ومن كونه طاعة مقدورة، وإذا نذر الحجّ راكباً وكان قادراً عليه وعلى المشي لكنّ المشي عليه أثقّ لما يقاسيه فيه من التعب وكان الركوب عليه لسهل لعدم وجدان الشيخ من نفسه بصرف المال جاز له الركوب لتعيّنه بالنذر والمشي لكونه أفضل والله أعلم.

الرابعة: لو نذر صوم شهر قبل ما بعد قبله رمضان قال العلامة: فهو سؤال^(٣) وقيل: شعبان^(٤) وقيل: رجب^(٥).

١ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٦٦.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٦٦ - ٦٧.

٣ - قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٢٩٠.

٤ - نفاه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٦٥، عن بعض النحاة وهم الأخفش والكوفيون.

قال بعض الشعراء:

إنَّ شهرًا مباركًا نحن فيه قبل ما بعد قبله رمضان

الآراء، في تعيين نذر صوم شهر قبل ما بعد قبله لو نذر المكلف صوم شهر قبل ما بعد قبله رمضان - وبني الخلاف في المسألة على الخلاف في البيت، ويفهم من عبارته عليه السلام اختيار كون ذلك الشهر المنذور سؤال

لتقديمه ومقابلته بالقبليين، فإن أراد المعنى بالقبل يفيد إستضعاف ذلك المعنى وتقديم القبل الثاني على القبل الثالث يفيد تقوية القبل الثاني على الثالث.

إذا تقرّر ذلك فنقول: أمّا الوجه الذي بنى عليه العلامة اختياره فهو أن يجعل رمضان مبتدأ و«قبل» ظرف مستقرّ في موضع الخبر للمبتدأ، وقبل مضاف إلى «ما» وهي أمّا موصولة أو موصوفة و«بعد» أمّا صلتها أو صفتها، و«بعد» مضافة إلى «قبل» وهو مضاف إلى الضمير، والضمير عائد إلى شهر للمندور المنصوب على البدلية من أن أصوم، والتقدير حينئذٍ نذرت صوم شهر رمضان واقع قبل الشهر الذي هو واقع بعد الشهر الذي هو قبل الشهر المنذور، وما قبل الشيء هو نفس ذلك الشيء؛ لأنّ كلّ شيء هو بعد الشيء الذي قبل نفسه مثلاً يوم الجمعة قبل يوم الخميس ويوم الجمعة واقع بعد اليوم الذي هو قبله أعني يوم الخميس، فكانه قال: أصوم شهرًا رمضان قبله والشهر الذي رمضان قبله سؤال.

وأما وجه بناء القبل الثاني، فهو على ما قرّرناه آنفاً ولكنّ سيبويه^(٦) ذهب فيه إلى أن رمضان مرفوع بالظرف الذي قبل على أنّه فاعل للاستقرار والأخفش وعامة الكوفيين^(٧) إلى أنّه مبتدأ كما قرّرناه أولاً، وإلى هذا ظهر ميل ابن الحاجب في «أماليه»، والضمير في «قبله» على هذا الوجه عائد إلى «ما» سواء كانت موصولة أو موصوفة وسواء كان رمضان مبتدأ أو فاعلاً وتقدير الكلام حينئذٍ

٥ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٦٥، عن بعض النحاة وهم الأخفش والكوفيون.

٦ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٦٥.

٧ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٦٥.

أصوم شهراً كائناً قبل ما بعد قبله رمضان، والشهر الكائن بعده قبله رمضان هو رمضان؛ لأن كل شيء فهو يعدّ قبل نفسه على ما عرفت والكائن قبله شعبان فكأنّه قال: أصوم شهراً قبل رمضان والشهر الذي قبل رمضان إنّما هو شعبان.

وأما القبل الثالث فقد قال بعض في تقريره^(١) إنّ تقدير الكلام إنّني أصوم شهراً سابقاً على الشهر الذي رمضان بعد قبله والشهر الذي هو بعد قبله سابق على رمضان هو شعبان، والسابق عليه هو رجب واستخراج هذا المعنى من هذا التركيب بعد ملاحظة اعراب اجزاء التركيب وارجاع الضمير إلى ما يجب أن يرجع إليه غير ظاهر.

وحلّ بعض الأفاضل التركيب^(٢) بأن جعل «قبل» منصوباً على الظرف و«بعد» مبنية على الضمّ لقطعها عن مضاف مقدّر وهو ضمير يرجع إلى «شهراً»، وجعل «قبله» المضاف إلى الضمير منصوباً على الظرف والضمير المضاف إليه أمّا أن يكون زائداً وأمّا كناية عن رمضان، و«رمضان» بدل منه كما في قول العرب مررت به المسكين بجزّ المسكين على البدل من الهاء في «به»، فيصير التقدير أصوم شهراً قبل شهر كائن بعده قبل رمضان، أي ذلك الشهر المنذور موصوف بأنه قبل شهر كائن بعده وكائن أيضاً قبل رمضان.

وحيث كان في هذا الوجه من التعقيد ما يزيد على التعقيد في الوجهين الأولين جعله العلامة أخيراً وأشار بذلك إلى ضعفه بالنسبة إلى ما قبله.

الخامسة: في انعقاد نذر الواجب المعين كنذر صلاة الظهر وصوم يوم من رمضان خلاف ذهب الشيخ في المبسوط^(٣)، وابن إدريس^(٤)، إلى عدم انعقاد لكونه من قبيل تحصيل الحاصل، وتحصيل الحاصل ممتنع فيمتنع تحصيل وجوب صلاة ذلك الفرض وصوم ذلك اليوم بالنذر لحصوله بدونه، فإذا لم يحصل

١ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٦٥.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٦٥.

٣ - المبسوط: ج ٥، ص ١٧٣.

٤ - السرائر: ج ٣، ص ٦٨.

كلام في انعقاد
نذر الواجب
المعين

الوجب به فلا يكون فيه فائدة أو فائدته ترتب الوجوب عليه وإذا خلا عن الفائدة لا يكون صحيحاً لكونه عبثاً ولربما يدعى عدم مقدورية المنذور لكون الوقت معياراً للواجب الذي عيَّنه الشارع له لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، وإذا كان ذلك الوقت الذي عيَّنه الناذر بنذره لا يسع ذلك الفعل الذي إلتزمه لا يكون ذلك الفعل مقدوراً له، فلا يصح نذره؛ لأنَّ من شرائط صحة النذر كون ذلك المنذور مقدوراً.

وذهب العلامة في المختلف^(١)، وابنه في الإشكالات^(٢) إلى الاعتقاد لكونه طاعة مقدورة، وكل طاعة مقدورة يصح نذرها، فالواجب المتميّن يصح نذره، أمّا كونه طاعة فظاهر، وأمّا كونها مقدورة، فإنّ مطلق الفعل مع قطع النظر عن تعيَّنه بالوجب المستفاد من أمر الشارع مقدور للمكلف، فإنّه قادر على أن يوقع ذلك الصوم مثلاً عن رمضان فيقع صحيحاً وأن يوقعه عن النذر فيقع باطلاً.

وقال الشيخ فخر الدّين رحمه الله: (٣) وهو المختار عندي؛ لأنّ صحة هذا النذر لطف في الواجب المنذور، وكلّ لطف في الواجب فهو صحيح.

أمّا الأولى؛ فلأنّ اللطف هو ما يدعو إلى فعل الواجب ويصرف عن فعل القبيح ولا مدخل له في التمكين وهذا كذلك.

وأمّا الثانية: فقد حققت في علم الكلام، وتظهر الفائدة في الكفارة.



١- مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٢٢٩، المسألة ٥٩.

٢- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥١.

٣- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥١.



كِتَابُ الْعِمْدِ

وَفِيهِ خَمْسُ آيَاتٍ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ
أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَٰئِكَ الْأَلْبَابِ ۖ الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ
اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ أَلَيْسَ (١)

الأولى: قوله تعالى: * أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ
يَعْلَمُ إِنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ... والأحكام المستفادة منها
أَعْمَى * الهمزة للإنكار والفاء للتفريع أي بعد ضرب المثل وتحقق التباين بين
الحق والباطل والمستجيب وغيره، لا ينبغي لأحد أن يعتقد التساوي بين من علم
حقيقة ماجاء به الرسول وعمل به، وبين من لم يعلمه أو علمه ولم يعمل به، وعبر
عَمَّن لم يعلم بالأعمى؛ لأنَّ مسلوب البصيرة أشدَّ عمى من مسلوب البصر.

وفيه إشارة إلى أن حقيقة ماجاء به ﷺ بلغ في مرتبة الظهور إلى مرتبة
عدم ادراكها، معلول لعدم البصيرة لا لأمرٍ آخر كما أن من لم يدرك ضوء الشمس
عند طلوعها إنما هو ل نقصان في بصره لا لنقصان في نورها * إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَٰئِكَ
الألباب *، أي إنما يتعظ أرباب العقول والبصائر * الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ * (٢)،
ولا يتبعون أغواء الشيطان فيها يلقي إليهم مما يقتضي نقض العهد وهو هاهنا
مقتضى العقل، فإنه تعالى لما أعطى بني آدم قانون العقل الذي يفرقون به بين الحق

١ - الرعد ١٣: ١٩ - ٢٠.

٢ - الرعد ١٣: ٢٠.

والباطل والحسن والقبیح واستعملوه في أمر معاشهم، وهذا أمانة قبولهم إياه، فقد عهد إليهم ألا يخالفوا مقتضاه رغبة فيما تأمرهم به أنفسهم الأمانة وتسؤل لهم شياطينهم في أمر معادهم ومعاشهم *ولا ينتقضون الميثاق* الذي عقده بينهم وبين بارئهم وبين الناس، فإن العقل والنقل كما يحكمان بقبح العهد والميثاق المحكمين بينهم وبين بارئهم كذلك يحكمان بقبح نقض العهد والميثاق بين الناس.

الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا
أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ
هُمُ الْخَاسِرُونَ ^(١)

الثانية: قوله تعالى: *والَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا
أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ* لما ذكر ما للمؤمنين من الحلال الذي
يستحقون به عقبى الدار التي هي الحيوان والتي وصف أحوالهم فيها بما وصفها
عقبها بذكر نعوت المشركين وما هم عليه مما يستحقون به ما أعد لهم من دخول
جهنم وما يكون لهم فيها من أنواع العذاب *أُولَٰئِكَ* لهم اللعنة التي هي البعد
عن رضوانه.

بيان آية الذين
ينقضون عهد
الله... والأحكام
المستفادة منها

فإن قلت: المقام مقام «على» فلم يستعمل فيه اللام؟
قلت: للدلالة على أنها مختصة بهم اختصاص المالك بالمملوك لإشترائهم
إياها بالأنفس والأموال واستبدالهم الدنيا بالآخرة ولهم سوء الدار هذا مقابل
عقبى الدار، فلما أريد بعقبى الدار الجنة أريد بسوء الدار جهنم، وقد يقال: إن
المراد بالدار جهنم وبالسوء أشد العذاب، أي ولهم في الآخرة لشدة عذاب جهنم،

ما المراد بالدار
وسوء العذاب؟

وقدّمت اللّعة على العذاب؛ لأنّ بعدهم عتقٌ ﴿لشدّ عليهم من شدّ العذاب ولاّتهم لم يحضوا بأشدّ العذاب ما لم يلعنوا ولما ترتّب على نقض العهد ما ترتّب علم وجوب الوفاء وأنّ ترك الواجب حرام.

وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ^(١)

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم﴾، أي بكلّ ما نويتم في بيان آية. وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم... والأحكام المستفادة منها

الإتيان به التقرب إلى الله تعالى، وقيل: ^(٢) ما تعهدتم بقول «لا إله إلا الله محمد رسول الله» من إقامة أحكام الدين، فإنّ هذا القول عهد بينك وبين مولاك بقبول ما كلّفك به من الأحكام الشرعيّة، وقيل: ^(٣) هو أن يقول المكلّف عاهدت الله، أو عليّ عهد الله أن أفعل كذا، وأن لا أفعل كذا أو متى كان كذا فعليّ كذا.

وشرطه أن يكون فرضاً أو ندباً أو ترك مكروه أو ترك حرام أو فعل مباح متساوٍ في الدين أو الدنيا أو راجح.

فلا ينعقد العهد على فعل حرام أو مكروه أو ترك واجب أو نفل، وفي انعقاده كلام في نقض الأيمان

بمجرد قصد القلب من دون اللفظ تردد، ولا تردد في عدم انعقاده بمجرد اللفظ دون النية، أعني قصد القلب وترك ما تركه راجح على فعله سواء كانت علّة الترك مصلحة دينيّة أو دنيويّة أولى من فعله ﴿ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها﴾ نقض الأيمان هو عدم الإبرار بها، وتوكيدها تغليظها بالمبالغة فيها بما يفيد

١ - النحل ١٦: ٩١.

٢ - التفسير الكبير: ج ١٩، ص ٨٦.

٣ - تفسير الماوردي: ج ٣، ص ٢١٠.

تقويتها، ككثرة ذكر أسماء الله وصفاته أو تعليق الوقوع واللاوقوع بعلم الله أو بالخروج عن حول الله وقوته وأمثال ذلك ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمْ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾، أي شاهدًا ورقياً فيما عليكم، فإن من حلف بإسم الله أو عاهد الله على أمر فقد جعل الله شاهداً عليه في ذلك الأمر وصيره حكماً بينه وبين خصمه بأن ينتقم منه إن نقض يمينه أو عهده ولم يبر ولم يف، وقيل: إنه قد جعل الله كافلاً له بالجنة إن وفى وأبر بالندى أن لم يف أو نقض ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ فيعلم وفاءكم وإبراركم ونقضكم وحنثكم قيل: ^(١) نزلت في الذين بايعوا رسول الله ﷺ، وقيل: ^(٢) في قوم من الجاهلية حلفوا الرسول الله ﷺ وحكمها عام وفي نظم العهد واليمين في قرن واحد دلالة على اشتراكهما في كثير من الأحكام الأربعة.

وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ
لَكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١﴾ مَا عِنْدَكُمْ يَفْقَدُ وَمَا
عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ
مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٣﴾

بيان آية
ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً وهو ما طعموا فيه بنقضهم العهد
مما أملوه من ثروة قريش، فإن جماعة ممن كانوا قد بايعوا رسول الله ﷺ
وعاهدوا الله سبحانه وتعالى على تلك البيعة وأكدوها بالإيمان مالت أنفسهم على
غلبة قريش وعنائهم وعن قلة المؤمنين وفقيرهم، فنهاهم الله سبحانه وتعالى رافة
بهم عن ذلك ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ مما رغبتم فيه ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، أي

١ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٥٥٥.

٢ - تفسير الفرطبي: ج ١٠، ص ١١١.

٣ - النحل ٩٥: ٩٦ - ٩٧.

إن كنتم من أهل العلم والدراية الذين يؤثرون الباقي على الفاني، ولا تطح أعينهم في الحطام الفاني، أو إن كنتم تعلمون إن ما عند الله خير لكم * ما عندكم ينفد وما عند الله باق * لا ينفد وعند ذوي العلم والدراية الباقي خير مما ينفى * ولنجزين الذين صبروا * على الفقر والخوف وجهدوا أنفسهم التي هي أعدى أعدائهم، ومنعوها عن الميل إلى المزخرفات الفانيات * أجرهم * على ما صبروا * بأحسن ما كانوا يعملون *، أي بسبب أحسن أعمالهم الذي هو الصبر على المكروه وتحمل الأذى في سبيل الله، فالتقدير بعمل أحسن عمل كانوا يعملونه، وقيل: بجزء أحسن مما كانوا يعملون.

وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا (١)

الخامسة: * وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ * خصّه بالذكر لأن الطمع فيه أكثر وشدة بيان آية الإعتناء والإهتمام بمحافظته أكد وأبلغ * إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ *، أي إلا قريباً * ولا تقربوا مال اليتيم... والأحكام المقروناً بالصلة الحسنى، وهو أن يكون على وجه المحافظة والإتماء، وقيل: (٢) المراد بها التجارة لهم * حتى يبلغ أشده *، أي حتى تستأنسوا منه رشداً، فلا يجوز لكم حينئذ التصرف فيه أصلاً إلا أن يؤذن لكم.

ولقد أول بعض العارفين هذه الآية تأويلاً حسناً، وهو أنه عني باليتيم العارفين في أن حضرة محمّد ﷺ وبما له من منصب النبوة وما له من الدرجة التي لم يؤتها أحد من الأنبياء غيره، أي لا تقربوا تلك الدرجة أيها النبيون إلا على الطريقة الحسنة

تأويل بعض
العارفين في أن
المراد باليتيم
هو النبي ﷺ

١ - الإسراء ١٧: ٣٤.

٢ - تفسير الماوردي: ج ٢، ص ١٨٧.

التي قد عيّنت لكم حتّى يبلغ بما كلّفته من أعباء النبوة إلى تلك الدرجة، أو أيّها السالكون المقام الذي هو مخصوص به أعني مقام الفناء المعبر عنه عند أهل الله بالمقام المحمّدي إلّا باتّباع سنّته وارتكاب طريقته والتحليّ بأحكام شريعته.

وقيل: هو خطاب لمن أدعى النبوة ممّن كان في عصره أو قبله، أي لا تقربوا أيّها المدّعون الكاذبون منصبه حتّى يبلغ لشدّه وأبعثه إلى ما جرى به القلم ممّا اقتضته العناية الأزليّة به وبأمره *وأوفوا بالعهد*، أي بالعهد الذي أخذته ﷺ، فإنّه لن يبعث الله نبياً إلّا أمره بالإيمان به ويأمر أمّته أن يؤمنوا به قبل بعثه *إنّ العهد كان مسؤولاً* «اللام» يجوز أن تكون للعهد، فيكون المعنى إنكم أيّها الأنبياء سوف تسألون عمّا عهد الله إليكم في حقّ نبيّ آخر الزمان وأن تكون للجنس وهو الأقوى؛

رأي المصنف في أن جنس العهد كان مسؤولاً عنه في جميع الشرائع، فإنّه لم يأت نبيّ من الأنبياء أن العهد لم تشرع شريعة من الشرائع إلّا وقد أمر الله ذلك النبيّ في تلك الشريعة بإيجاب جميع الشرائع الوفاء وتحريم نقضه.







كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ

وَالْأَشْرَبَةِ

وَفِيهِ أَبْوَابُ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأول: في إباحة ما ينتفع به، اختلف في إباحة الأشياء قبل صدور الحكم مقتمة المصنف
في الأصل فيها
والأشربة
بإباحة من مالها، فذهب معتزلة^(١) البصرة وبعض من الفقهاء إلى أن الأصل فيها
إباحة ما لم يرد حكم الشارع بحرمة ما حرم منها، ومعتزلة بغداد^(٢)، وبعض من
الإمامية إلى أن الأصل فيه الحرمة، والإشعري^(٣) إلى التوقف.

احتج الأولون بأن في الأشياء المخلوقة نفعاً وغاية خلقها الانتفاع بها وهو
أما عائد إلى خالقها أو إلى غيره ممن له قابلية الانتفاع بها والأول محال باستغنائه
الذاتي عن كل شيء فتعين الثاني وإلا لكان خلقها عبثاً وأيضاً الانتفاع بها خالٍ
عن أماراة المفسدة وعارٍ عن مضرة المالك، وكلما كان كذلك كان مباحاً قياساً
على الاستئلال بجدار الغير والاعتباس من ناره؛ لأن إباحة الحكم دائرة مع
الأوصاف وهي كونها نفعاً خالياً عن أماراة المفسدة ومضرة المالك وجوداً وعدمًا.

واجب عن الأول بأنه لم لا يجوز أن يكون خلقها لغرض؛ لأن أفعاله هل أفعاله
سبحان مفعله
بالأغراض؟
تعالى غيره معلله بغرض ولئن سلمنا أنها معلله لا تسلم أن الغرض منحصر في
الالتذاء والانتفاع بالأكل والتغذي لجواز أن يكون لغرض آخر مثل الاستئلال
على وجود صانعها وكمال علمه وقدرته وكالاتحساس بالوائها تلذيداً للباصرة

١ و ٢- إشار إلى الأقاويل الثلاثة إجمالية في الجامع لأحكام القرآن: ج ١، ص ١٧٤.

٣- الجامع لأحكام القرآن: ج ١، ص ١٧٤.

والاستشفاق بروائحها تطرية للشامة.

جواب من أن
أفعاله معللة
بالأغراض

والجواب عنه: أن أفعاله تعالى معللة بالأغراض العائدة إلى العباد إذ فعل
الفاعل المختار لا لغرض عبث، وهو سبحانه وتعالى متعال عنه وأن الاستشفاق
وتسريح النظر في الألوان تصرف فإذا ابيحاً ابيح ما عادهما، والفرق بالاستهلاك
في الأكل بخلاف النظر والاستشفاق مندفع بعدم التضرب به بالنسبة إلى المالك مع
حصوله بطول المكث بدون التعذي، وهو مؤد إلى تضييع ما خلق.

وأما حديث الاستدلال فلا يخلو عن قوة اللهم إلا أن يقال أن كماله في
الأكل والاستدلال به مع عدم مضرة المالك وتطرق الفساد بدون الأكل والتعذي.
 واحتج الآخرون بأنه تصرف في ملك الغير بدون إذنه وهو حرام حملاً
على الشاهد واجيب عنه بأنه قياس مع الفارق للتضرر في الشاهد وعدمه في
الغائب.

جواب لرأي
الأشعري الداعي
إلى التوقف في
أصل الإباحة

وأما التوقف فليس بشيء؛ لأن تلك الأشياء أن منع العقل عن التصرف فيها
كانت حراماً وأن لم يمنع كانت مباحة، ومنع الإباحة مع عدم منع العقل من
التصرف بأن عدم المنع أعم من الأذن لجواز أن لا يكون ممنوعاً عنه ولا يكون
مأذوناً فيه فعدم الحرمة لا يستلزم الإباحة سفسطة؛ لأن الحاكم هاهنا إما هو العقل
فعدم منعه أذن منه.

تفسير الرازي
للتوقف

وفسر الرازي التوقف: بعدم الحكم أي حكم للأشياء الاختياريه قبل
الشرع.

إشكال على
تفسير التوقف
عند الرازي

وأورد عليه: أن هذا التفسير مخالف لمذهبه فإن الحكم عنده قديم وإذا كان
قديماً لا يجوز تفسيره بالعدم قبل الشرع ووجوده بعده وإلا لكان حادثاً، وحمل
بعضهم كلامه نصرة له على أن مراده أنه لا تعلق للحكم بتلك الأشياء قبل الشرع
فيكون تعلق الحكم موقوفاً على الشرع، ورد بأن تعلق الحكم بفعل المكلف غير

متوقف على الشرع لجواز تعلّقه قبل الشرع وأن لم يعلمه المكلف إذ غاية ما يلزم منه أنه تكليف بالمحال والتكليف بالمحال عنده غير محال إذا تمهد هذا فتقول قد ورد في القرآن المجيد مما يتعلق بهذا الباب آيات.

هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^(١)

الأولى: قوله تعالى: *هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسوّهن سبع سموات وهو بكل شيء عليم*، جميع فاعيل من الجمع وهو ضدّ التفريق والاستواء الاستقامة والاعتدال يقال استوى العود إذا استقام وعتدل، وقد جاء بمعنى التساوي يقال استوى الماء والخشبة أي تساويًا ويقال استوت به راحلته على البیداء، أي علّت عليها أو قامت مستوية على قوائمها ويقال سوى المعوج فاستوى.

وفي الحديث قدم زيد بشيراً بفتح بدر حين سوينا على رقية يعني سوينا قبرها، أي وسوينا تراب قبرها عليها و غلام سوي أي مستوي الخلق، أي لاداء به ولا عيب فيه، وقد يجي بمعنى القصد السوي يقال سواء كالمسهم المرسل إذا قصده قصد لم يعرج معه على غيره والمراد بالسماء هاهنا جهة العلو^(٢)، ويجوز حملها على السقف المرفوع قيل^(٣) أنها مفردة على أنها اسم جنس كقولك كثر الدرهم

١ - البقرة ٢٩:٢.

٢ - ولا يراد بأن الجهات حينئذ لم تكن متحددة أو لاسماء ولا أرض فكيف تتحدّد جهة العلوّ والسفل مجاب بأنه يكفي في التحديد جسم كروي واحد محيط بالكلّ. وهذا الجسم كان مخلوقاً قبل السموات والأرض وهو العرش على أنه يجوز أن تجعل الجهتان فرضين كما جعل اليوم هنا لك فرضياً «منه رحمة الله».

٣ - التّبيان: ج ١، ص ١٢٦.

بيان آية هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسوّهن سبع سموات وهو بكل شيء عليم

ما المراد بالسماء؟

والدينار في أيّد الناس، وقيل^(١) جمع سماوة كجمراد وجرادة والّام في «لكم» اجلي ومنه يستدلّ على أنّ الأصل في الأشياء الإباحة إذهي مباحة لمن خلقت له، وقد يقال عليه أن الإباحة إذا علمت من الآية كانت مستفاده من الشارع فلا يكون حكم الإباحة متعلّقاً بها قبل إذن الشارع.

وقد يجاب عنه أنّه قد علم من الآية أنّ الخلق كان لأجلهم فتكون الأشياء مباحة لهم عند الخلق لا عند الاخبار بكون الخلق لأجلهم هذا.

و«ما» موصولة وجميعاً نصب على الحال من ما والضمير في «فسويهنّ» مبهم و«سبع سموات» نصب على التميز مثل ربّة رجلاً ويجوز أن يعود إلى السّماء باعتبار التعدّد الجنسي أو الجمعي وإن جعلت التسوية بمعنى التعبير فالضمير في «فسويهنّ» مفعول أوّل وسبع سموات مفعول ثانٍ بكلّ شيء متعلّق بعليم، وهو بمعنى عالم والباء زائده والأوّل^(٢) أوّل إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه لما كان المقام مقام عد النعم وذكر من جملة الأحياء اردفه بذكر ما لا بدّ للحي من الحيوان منه وهو خلق الأرض وما في الأرض.

فإن قلت: كيف يجوز إرادة الأرض بقوله ما في الأرض؟

قلت: قد تطلق الأرض وبرادبها الجهات السفلية مجازاً ولاشكّ أنّ الأرض من في الجهات فكأنّه قيل كيف تكفرون بالله، وهو الذي خلق لأجل انتفاعكم ديناً ودنيا ما في الجهات السفلية من الأرض التي جعلها لكم مهاداً أو ما في الأرض من المطاعم الشهية والمشارب المرية والفواكه الطرية والملابس السنية

ما هو المراد
بالأرض؟

١ - مجمع البيان: ج ١، ص ٧٢.

٢ - أعني كون الضمير مهماً وسبع سموات مميزة له كربة رجل ونعم رجلاً زيد وما له قولاً ما بعده وأمثال ذلك مما ذكر في كلام العرب ووجه الأولوية لئتماله على التفخيم والتشويق والإيهام ثم التفسير والتمكين في النفس على أنّه الجنسية غير كافيه في جواز عود الضمير الجمع المؤنث والجمعية غير زمالية ولو سلّمت الكفاية والتبوت فترجيح ما حلّو عن تلك النكات على ما يتضمّنّها غير مفعول عند البلاغ منه».

والمراكب الوطيه والمناظر الحسنه البهية * ثم استوى إلى السماء *، أي قصد إلى الجهات العليا بإرادته ومشيئته بعد أن خلق الأرض من غير أن يقصد فيما بينهما خلق شيء آخر.

فإن قلت : من أين استفدت عدم القصد إلى خلق شيء بينهما.

قلت : من حمل الاستواء على القصد السوي ، أي القصد الذي لا يعرج معه رأي المصنف في الاستواء ، وفي أن الأفلاك تسعة بأضلاع العرش والكرسي على غيره ، وعن ابن عباس^(١) صعد امره إلى السماء ، وقيل استولى على ملك السماء ولم يستخلف فيها كما استخلف في الأرض ، وبالجملة المراد بالاستواء استواء يليق بعظمته وكبريائه لا استواء كاستواء الصادر عن الممكنات * فسويهن سبع سموات * ، أي فخلقهنّ معدلات عن العوج والفتور وصيرهنّ سبع سموات ، وهذا لا ينافي ما عليه الهوتيون من أنها تسعة أفلاك لأنه لا يعلم من الآية نفي الزائد على أنه إذا ضم العرش والكرسي إليها فلا إشكال * وهو بكل شيء عليم * ، لا يعرب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء قراء أبو جعفر وأبو عمرو والكسائي وقالون بسكون الهاء في «هو»^(٢) ، وهذا إذا كان قبلها الواء والفاء واللام.

فإن قلت : هلا قيل وهو على كل شيء قدير موضع * وهو بكل شيء عليم *.

قلت : ما ذكره من خلق الأرض وما فيها والاستواء إلى السماء مشتمل على العلم والقدرة ، وتخصيصه التذييل بالعلم قصد للتعليل فكأنه قيل خلق ما خلق من الأرض وما احتوت عليه ومن السماء وما انطوت عليه عالمأبما في كل مخلوقاته من المصالح التي تقتضي الحكمة خلقها كان علّة الخلق علمه بالمصالح ، وفيه أيضاً

١ - مجمع البيان : ج ١ ، ص ٧٠ .

٢ - معجم القراءات : ج ١ ، ص ٤١ .

توطئة وتمهيد لما يذكر بعد من قوله ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ﴾^(١)، وقوله: ﴿اعْلَمْ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

فإن قلت: تقييد الموصول الثاني بالحال يأبى أن يكون جميع المخلوقات لاجل النفع لأن فيها ما لانفع فيه.

قلت: المراد النفع بالمجموع من حيث هو للمجموع من حيث هو على أنه قد يقال أن في كل فرد نفع لكل فرد لأنه إن كان فيما ينفع نفع من جهتي الدنيا والدين ففيما يضر نفع من جهة الدين وهو الاعتبار والاستدلال على وجود الصانع والتنبيه من أمور الدنيا على الأمور الآخرة مع أن الوجود خير كله ليس شيء من الموجودات شراً محضاً بل كل موجود وإن اشتمل على مضرّة وشرف ففعله وخيره يربو على مضرّته وشرفه.

فإن قلت: يعلم هاهنا إن خلق السماوات بعد خلق ما في الأرض كما هو مقتضي «ثم» وذلك ينافي قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحِيهَا﴾^(٣).

قلت: ثم هاهنا المجرد التفاوت بين المخلوقين لا للتفاوت في الوقتين على أن ما ذكرته من السؤال إنما يردّ على تقدير أن تكون التسوية والدحو بمعنى أصل الخلق، وأما إذا كانتا بمعنى التعديل فلا ورود، وقد علم ممّا اجتنابه جواب ما قيل أنه إذا لم يقصد بين خلقها خلق غيرهما فما وجه التراخي الذي هو مدلول «ثم» على أن عدم القصد إلى خلق غيرهما بينهما لا يستلزم عدم التراخي لجواز

١- البقرة ٣١: ٢.

٢- البقرة ٣٠: ٢.

٣- النازعات ٧٩: ٣٠.

٤- فإن خلق ما في الأرض متأخّر عن خلق الأرض، فإذا كان خلق ما في الأرض مقدّم على خلقه السماء، لزم بطريق الأولوية تقدّم الأرض على السماء، فإن المقدّم على المقدّم على الشيء متقدّم على ذلك الشيء، وتقدّم الأرض بنافي البعديه بنافي البعديه المستفادة من قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاها﴾ «منه».

التراخي منع عدم القصد.

يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا
خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ^(١)

الثانية: قوله تعالى: «يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا
خطوات الشيطان إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ»، بعد أن أمرهم بالتوحيد ونهاهم عن الشرك
وبين لهم حال المشركين في الآخرة وما يؤل أمرهم إليه تحذير ألهم عنه شرع في
بيان ما يحل من المأكّل وما يحرم عليهم والأمر هاهنا للإباحة ومن تبعيضية على
تقدير أن يكون حلالاً حالاً وإن كان مفعولاً به كانت ابتدائية إذا التبعية في
موقع المفعول، أي كلوا بعض ما في الأرض ولا يجوز أن يكون حالاً من حلال
للزوم وقوع التبعية ظرفاً، أو كون الحال لغواً، وكلّ منهما مخالف لما عليه
النحاة وما موصولة والجار والمجرور مع متعلّقه صلتها و«طيباً»، قيل المراد به
الظاهر فيكون وصفاً تأكيدياً إذ كلّ نجس حرام، وقيل^(٢) المراد به المستلذ
المستطاب والمسلم يستلذ الحلال ويستطيعه ويعاف الحرام ويكرهه،
«والخطوات» بضمّ الطاء واسكانها، وقرى بهما ومع الضمّ بالهمز وبفتح الخاء
والطاء والفتح مع الاسكان جمع خطوة بفتح الخاء أو ضمها وهي بالفتح للمرة من
الخطو وبالضم ما بين القدمين، وهي طرفه بحسب المعنى المجازي الذي سيق
الكلام لأجله.

وعن ابن عباس عمله، وقيل هي المحقرات من الذنوب، وعلى كلّ تقدير

١ - البقرة ١٦٨: ٢.

٢ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢٥٢.

لابد من ارتكاب مجاز، وحاصل النهي عن الاقتداء به في تركه المأمور به أو الأتيان بدلاً على الوجه المأمور به وفعل المنهي عنه، أو الانتهاء عنه لاعلى الوجه المنهي عنه مبين كعداوته مكاشف بها، وقيل بين العداوة وإن كان مظهر الصداقه للخدع والمكر.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ
وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ^(١)

الثالثة: قوله تعالى: * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ
واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون *.

بيان آية يا أيها
الذين آمنوا كلوا
من طيبات ما
رزقناكم... والأحكام
المستفادة منها

مقدمة: اختلف في تعريف الرزق بناء على اختلاف المذاهب في تعيينه،
فمن ذهب إلى انحصاره في الحلال وإن الحرام ليس برزق عرفه بمملوك يأكله
المالك، أو من هو نازل منزلته، ومن عمم عرفه بما لا يمنع من الانتفاع به، ومن
ذهب إلى أنه ليس مختصاً بالحلال بل الحرام عنده رزق أيضاً عرفه بما يسوقه الله
تعالى إلى الحيوان فيأكله، وعرفه بعض منهم بما يغذى به الحيوان واعتراض بأنه
ليس فيه اضافة إلى الله سبحانه وتعالى مع أنه لا يكون الإيمه، واحتج الأولون
بقوله تعالى * وانفقوا مما رزقناكم * ^(٢)، والله سبحانه وتعالى لا يأمر بالانفاق من
الحرام، وبقوله تعالى * ومما رزقناهم ينفقون * ^(٣)، فإنه سبحانه وتعالى مدح هذه
الطائفة عن عباده المؤمنين بأنفاقهم مما رزقناكم وحكم عليهم بكونهم على هدى
من ربهم بسبب تلك الأوصاف التي من جملتها ذلك الأنفاق وهو سبحانه وتعالى

آراء المذاهب
في الرزق
واستدلالاتهم في
ذلك

١ - البقرة: ١٧٢.

٢ - البقرة: ٢٥٤.

٣ - البقرة: ٣٠.

لا يمدح على الأنفاق على الحرام وهو متعال أن يجعله علة للحكم بالهدى والفلاح.

وقد يورد على هذا الاستدلال بأن من في «مما رزقناهم» للتبويض، فقد ابراد على
الاستدلال الأول مدحهم وحكم لهم بالهدى والفلاح بالأنفاق من ذلك التبويض الذي هو الحلال ولا يلزم اختصاص الرزق به، وقد يجاب عنه بأن «من» للإبتداء لا للتبويض، وعلى تقدير احتمال البعضية لا يصح الاستدلال مع احتمال الابتداء فأن المحتمل لا يستدل به والآخرون بقوله تعالى ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾^(١)، وما عدى الإنسان من الدواب لا يوصف ما يصل إليه ويتغذى به بالحلية ويرد عليه أنه كما لا يوصف بالحلية لا يوصف بالحرمة فلا تدل الآية على شيء منهما وبأنه على تقدير انحصاره في الحلال فمن يأكل طول عمره إلا الحرام لم يكن الله قد رزقه رزقاً، وهذا مخالف للكتاب والسنة والإجماع.

واجيب عنه بأن الله قد رزقه الحلال وهو قد كساه حلية الحرمة بكسبه إذا جواب الإشكال
على الاستدلال الأول تمهد هذا، فنقول عند من خص الرزق بالحلال، والمراد بالطيبات المستلذات لا غير، أي لا يجوز حملها على الحلال لأن كل ما رزق الله سبحانه وتعالى لا يكون إلا حلالاً وعند من لم يخصصه به يجوز حملها على الحلال والأمر في المستلذات المتفكه بها للإباحة وفيما عداها في حالة الاضطرار للوجوب، أو لا يجوز للتمكّن من أكل الحلال أن يتركه حتى يهلك أو يشرف على الهلاك، وفي السعة للإباحة أيضاً أن لم يكن زائداً على قدر الحاجة مودياً إلى الضرر والأمر بالشكر للوجوب؛ لأنه الأصل فيه ما لم توجد قرينه المجاز في معنى من المعاني المجازية يرشدك إلى ذلك تعليق العبادة به وما يعلق وقوع الواجب به فهو واجب،

كالطهارة والصلاة على أن شكر المنعم واجب عقلاً عن النبي ﷺ: «يقول الله تعالى: إني الاتس والجن في نباء عظيم اخلق ويُعبد غيري وارزق ويشكر غيري»^(١)، فالشرك شركان، شرك في عبادة غيره وشرك في شكر غيره.

١ - التفسير الصافي، ج ١، ص ٢١٢، الدر المنثور، ج ٦، ص ١١٦، مع اختلاف التعبير.



الْبَابُ الثَّانِي



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الباب الثاني :

في أشياء معيّنه ورد الشرع بتحريمها والمحرمات جامدات وما يعات ، كلام للمصنف
والجامدات خمس الميتة ، وما يحرم من حيوان البرّ والبحر ، وما يحرم ممّا أُحلّ في محرمات
الذبيحة وحرمة أكل الطين عدّى تربة الحسين عليه السلام للاستشفاء
ظاهرة وباطنه والنخاع والعلباء والغدد وذات الاشجاع والحدق وخرزة الدماغ
والأعيان النجسة ، كالعدرة ممّا لا يوكل لحمه ، وكلّ طعام نجس لا يمكن تطهيره
والعدرة من مأكول اللحم حرام وأن كانت طاهرة والطين عدّى مقدار الحمصة
ومادونها من تربة الحسين عليه السلام للاستشفاء ، أو التبركّ والسموم القاتل قليلها
وكثيرها.

والمايعات خمس :

الأول : لبن ما يحرم أكله ، كالذبيّة والهرة ، ويكره لبن مكروه اللحم كلبن أنواع المايعات
المحزمة .

الان.

الثاني : البول سواء كان نجساً أو لا يوكل لحمه ، أو طاهر أو كبول ما كول

للحم.

الثالث : الدم المسفوح حرام نجس سواء كان مأكول اللحم أو لم يكن ، وكذا ما ليس بمسفوح من الحيوان المحرم كدم الضفادع والقراد وإن لم يكن نجساً ، ومن ثمة علم ان علّة الحرمة في الدم ليست النجاسة ، وأمّا غير المسفوح من مأكول اللحم إذا ذبح ممّا يبقى في اللحم فأنّه حلال طاهر .

الرابع : الخمر وما في حكمه كالمسكرات فأنّها محرمة ، لوجود علّة الحرمة فيها التي هي الاسكار لقوله ﷺ «كلّ مسكرٍ حرام»^(١).

الخامس : كلّ مائع لاقاه نجس إلّا الكر من الماء القراح إذا لم يغير النجاسة أحد أو صافه ، وفيما يتعلّق بهذا الباب آيات .

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ
وَمَنْ نَفَعَهُ لِنَاسٍ وَإِثْمُهُمَا كَبِيرٌ مَنْ نَفَعَهُمَا فَاغْنُ عَنْهُ
يُفْقِرْ قُلْ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ
تَتَفَكَّرُونَ^(٢)

الأولى : قوله تعالى : *يسألونك عن الخمر* ، هي كلّ مائع يستر العقل ولفظها منقول عن المصدر يقال خمر يخمر خمرأ بمعنى غطى يغطى تغطية سميت به لسترها العقل ، وليست في الحكم مختصة بما يتخذ من العنب ، بل كلّ مائع يستر العقل فهو حرام ونجس على أصح الوجهين ، والخلاف في النجاسة إنّما هي بالنسبة إلى المائع المسكر ممّا عدى الخمر المتخذ من العنب فأنّه لاخلاف في نجاسته ، وما ذهب إليه بعضهم ممّا هو خلاف ذلك غير ملتفت إليه ، قال الشيخ

بيان آية
يسألونك عن
الخمر... والأحكام
المستفادة منها

١ - مشكاة المصابيح : ج ٢ ، ص ٢١ ، ح ٤٢٩١ .

٢ - البقرة ٢ : ٢١٩ .

فخر الدين رحمه الله في الإشكالات: لاخلاف عندنا في نجاسة الخمر، وما ذكره علي بن بابويه رواية ضعيف سندها معارضة بالقرآن والإجماع والنص المتواتر، ومن ظن أن فيه خلافاً لم يحقق شرائط انعقاد الإجماع وإثبات الخلاف في غيره مثل المزور والتبع، وغير ذلك وألحق النجاسة لأنها خمر وكل خمر نجس فهذه نجسة.

أما الأولى: فلما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما هي الأنواع التي يتخذ منها الخمر؟
 «قال رسول الله ﷺ الخمر من خمسة العصور من الكرم، والتبعية من الزبيب والبتع من العسل، والمرز من الشعير، والنبيد من القمح؛ ولأن الخمر إنما سمي خمر لخامرة العقل السكر والمعنى موجود في هذه الأشياء^(١) ومما يناسب هذا المعنى قول أبي الأسود الدؤلي:

دع للخمر تشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مجزياً بمكانها^(٢)

فإن لا تكتنه أو تكتنه فإنه آخرها غذته أمة بلبانها لا يقال إطلاق الخمر على ما عداها مجاز لأنه أولى من المشترك لاما نقول أن النبي ﷺ سوى بينها في التسمية ونمنع الإشتراك، بل هو القدر المشترك سلّمنا لكن لانسلم مرجوحته بالنسبة إلى المجاز، وهذا قد يقرر في الأصول.

وأما الثانية: فمعلوم بالضرورة من دين النبي ﷺ روي عن خمسة أشياء الأصول الخمسة المعتمدة في جميع الأديان
 يسمى الأصول لم تبح في دين من الأديان، وكل نبي أرسل إنما أرسل للمحافظة عليها توحيد الله سبحانه وتعالى فإن الشرك لم يباح في دين من الأديان، وكل رسول أرسل إنما أرسل ليحض أمته على التوحيد وينهاهم عن الشرك، ودم المسلم وما له فإنهما كانا في جميع الأديان محقّقين ولم يباح أحد منهما في دين من الأديان إلا بوجه شرعي والفروج إلا بعقد شرعي والصدق في الكلام، فإن الكذب لم يباح في دين من الأديان، وشرب ما يزيل العقل فإنه كان محرماً في

١- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٥٥-١٥٦.

٢- مجمع البيان: ج ١، ص ٣١٥.

جميع الأديان وجاء في الخبر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لعن في الخمر عشيرة^(١)، وعن علي عليه السلام أنه قال: «لو وقعت قطرة من الخمر في برء فطمت وبني عليها منارة لم أراها لا وزن عليها ولو قطرت في بحر جفف ونبت في مكانه الكلاء ورعت ذلك الكلاء شاة لم أكل من لحمها وحرمتها ونجاستها»^(٢).

وجوب الحد على
شارب الخمر

ووجوب الحد على شاربها ثابت بالنص والسنة والإجماع فشر بها فسق واستحلها كافر، ولم يخالف أحد في شيء من هذا الأحكام إلا من خرج عن ربة الإسلام واستحق العقاب الدائم في يوم القيامة «والميسر» مفعول من اليسر لأنه سبب أخذ مال بيسر، أي من غير كد أو من اليسار لأنه سبب لسلب اليسار وهو وأن كان قد وضع لقمار معين وهو القمار في الجزور خاصة وكيفية من قوله في كتب اللغة فلاحاجة إلى ذكرها هاهنا، لكن المراد منه هاهنا مطلق القمار، عن النبي ﷺ «إياكم وهاتين الكعبتين المشومتين فاتنهما من ميسر العجم»^(٣)، وعن علي عليه السلام «إن الردو الشطر نج ميسر»^(٤) * قل فيها إثم كبير *، أي في تقاطعهما ذنب عظيم قرىء بالباء المنقوطة بنقطه من تحت وبالثاء المنقوطة بثلاث من فوق.

أما الأول: فلائهم استعملوا في الذنب إذا كان من موبقاً، الكبيرة كقوله تعالى: * كبائر الإثم *^(٥)، و * كبائر ما تنهون عنه *^(٦)، وفي غير الموبق الصغيرة.

وأما الثاني: فهو من الكثرة المقابلة للقلة والإثم فيها هو إيقاع العدو والبغضاء والتشبيط عن العبادات والاعراض على إرتكاب ما تميل إليه النفس ويأمر به الشيطان فإن الخمر أم الخبائث وناهيك من ضررها زوال العقل الذي كل سعادة من سعادات الدنيا والآخرة منوطة به وحرى بالعاقل السعيد أن يبذل جهده وطاقته في تحصيل ما يحفظ عقله ويوقره لا يزيله وينقصه، ويجوز حمل الإثم على ما

١ - بحار الأنوار، ج ١١٠، ص ١٦٩، الباب السادس والثمانون.

٢ - الكشاف: ج ١، ص ٢٦٠.

٣ - زبدة البيان، ص ٦٢٨.

٤ - الدر المنثور، ج ٢، ص ٣١٩، مع اختلاف في التعبير.

٥ - الشورى: ٤٢: ٣٧.

٦ - النساء: ٤: ٣١.

يترتب على شربها من العذاب، وهو الظاهر «ومنافع للناس» من ارباح التجارات في المتجر فإنهم كانوا يجلبونها من الشام واليمن إلى الحجاز فينتفعون بالربح الحاصل من التجارة فيها وقيل منافعهما الأتذاذ بشرب الخمر والتلهي بالقمار وتسلية الاحزان ومباسطة الدنان ومولفة الاخوان والتشجيع على منازلة الاقران في رشف ما في الخواوي والدنان والتوسعة على ذوي الحاجات من الميسر؛ لأن من قمر لم يكن أكلا شيئاً من الجزور، بل كان يفرقه على المحتاجين.

وأما ما يتوهم من المنافع البدنية في شرب الخمر فليس بشيء لقوله ﷺ «لاشفاء في محرّم»^(١)، وكيف والنفع على ما قيل إنما يكون في قليلها، وقليلها ممّا لا سبيل لشاربها إليه لأستدعاء قليلها الكبير استدعاء لا يجد صاحبهما بدءاً من الاجابة لدعاها وكثيرها ضرره غير قليل صرح بذلك صاحب الخمسة في الخمسة النجسة * وإثمها أكبر من نفعها *؛ لأن إثمها يتعلّق بالدنيا والدين تحقيقاً لا يتخلّف فيه ونفعهما المتوهم لا تحقق له وإن فرض وقوعه فهو أقل قليل، ولا يليق بعاقل أن يرتكب ما ضرره كثير متحقّق لاجل منفعة حقيرة قليلة متوهمه فيصح أن يضرب المثل لمن صدر منه مثل هذا الأمر بخير قليل وفضحت نفسي.

حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلُ
لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيخَةُ
وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُجِّجَ عَلَى النُّصَبِ وَأَنْ
تَسْتَقْسِمُوا بِآلِ زُرَّارٍ لَكُمْ فَسُقُ الْيَوْمَ بِسِ الدِّينِ كَهْرُ
مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ
أَضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(٢)

١ - البحار: ج ٦٠، ص ١٦٢، ح ٥.

٢ - المعاندة ٣: ٥.

بيان آية حرمت
عليكم الميتة...
والأحكام
المستفادة منها

الثانية: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾، بعد أن بين ما حلّ وحرّم من غذاء القلب والروح شرع في بيان ما حلّ وحرّم من غذاء البدن والنفس وقدم بيان ما حرّم على بيان ما حلّ لتقدم التحليه على التخليه «والميتة» الحيوان التي زهقت روحه من غير تذكية، وأصل الميتة بالتشديد ولا فرق بينهما في المعنى، وذهب بعض إلى أن المشدّد ما لم يمت بالفعل والمحقّق الميت به مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مُّيْتُونَ﴾^(١)، وقول الشاعر:

ليس من مات فاستراح ميت
إنما الميت ميت الأحياء^(٢)

﴿والدم﴾، أي الدم المسفوح على أن اللّام للعهد الذهني ويحتمل أن يكون للجنس والسنة مخصصة للعموم المستفاد منه كانت العرب تفصد الابل وتضع الدم في المباعر وتشويه وتضييف به ويقول لو يحرم من فزده قيل أول ما قال هذا حاتم الطائي وروي عن أباه بعثه ليفصد ناقه كريمة ليضيّف بدمها ضيفاً نزل عليه فعقرها فكلمه أبوه في ذلك فاجابة بقوله: هكذا فزدي أنّه ﴿ولحم الخنزير وما أهل بعض الأحكام لغير الله به﴾، أي الذي رفع الصوت لغير الله به وحاصله أنّه حرم عليكم المذبوح الشرعية المستفادة من الآية الذي ذكر غير اسم الله عليه ومحصله ان ما لم يذكر اسم الله عليه لم يحل أكله، وذلك، فإنّ المشركين كانوا يذكرون اسم آلهتهم في تذكيتهم ويقولون باسم اللات والعزى، فيزيدونها رجساً على رجسهم فأمر الموحّدون بذكر آلههم على ذبيحتهم فمن اخل بذكره تعالى على ذبيحته حرمت عليه ﴿والمُخَنَّقَةُ﴾ التي خنقت برقة أو غيرها ﴿والمَوْقُودَةُ﴾، أي التي أوقدت أي اثخنت ضرباً بعصي أو حجارة أو غيرها ﴿والمُتَرَدِّيةُ﴾، أي التي تردت من شاهق أو في غور ﴿وَالنَّطِيطَةُ﴾، أي المنطوحة وبها قراء ابن مسعود وهي التي نطحتها دابة أخرى

١- الزمر ٣٩: ٣٠.

٢- جامع التواهد: ج ٢، ص ٤٣١.

فماتت والمراد تحریم ما لم تفرأ أو داجه بمحدّد واختصّة المذكورات بالذكر لكثرة الوقوع ولا فإنّ المراد بيان حرمة ما لم يذبح أو ينحر * وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ *، أي وحرّم عليكم ما أكل السبع بعضه * إِلَّا مَا ذُكِّيتُمْ *، أي ما ادركتم تذكيته، وفيها حياة مستقرة من المذكورات، عن الصادق عليه السلام «أدنى ما يدرك به الذكاء أن تدركه يتحرّك إذنه أو ذنبه أو تطرف عينه»^(١).

والتذكية في الشرع: قطع المسلم الودجين بمحدّد مع الاستقبال والتسمية، الأحكام الشرعية في التذكية
وذهب بعض إلى أن هذا الاستثناء يختصّ بما أكل السبع والأكثر من على أنّه من المنخقة وما بعدها * وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ * قيل: هو مفرد يجمع على أنصاب، وقيل: ^(٢) هو جمع واحدة النصاب، وقرىء بسكون الصاد: وهي حجارة منصوبة حول البيت كانوا يعبدونها ويذبحون لها ويشرحون اللحم ويطرحونه عليها تبركاً بها وتعظيماً لها، وقيل هي الأصنام * وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ * في محلّ الرفع عطفاً على المحرمات المذكورات؛ والأزلام جمع زلم بفتحتين وجاء بضميتين أيضاً وهو القدح والاستقسام طلب معرفه ما قسم ممّا لم يقسم.

كانت العرب إذا لم بهم أمر مهم من معاظم الأمور كسفر وغزو وما أشبههما عمدوا إلى سهام مكتوب على بعضهما أمرني ربّي وعلى بعض نهاني ربّي وتركوا بعضاً غفلاً فاجالوها واستخرجوا منها واحداً فأَن كان أمراً فعلوا وإن كان نهياً تركوا وإن كان غفلاً اجلوها.

ثانياً: حتّى يخرج أحد المزبورين فنهوا عن ذلك أمّا لأنّه تكلم بالغيب، وأمّا لاعتقادهم تأثير ذلك، وأمّا لأن كان مرادهم بالربّ الوثن، وقيل ^(٣) المراد

١- الاستبصار: ج ٤، ص ٧٣، ح ١١، وفيه: «تقديم وتأخير».

٢- الكشف: ج ١، ص ٦٠٤.

٣- الكشف: ج ١، ص ٦٠٤.

بالأزلام الميسر وقسمتهم الجزور على القداح العشرة، وقيل: هي الشطرنج والنرد *ذلكم*، أي الاستقسام وما ذكر من المحرمات *فسق*، أي خروج عن جادة الصواب فيشمل الكفر أيضا *اليوم يئس الذين كفروا من دينكم* من إبطاله، أو من أن ترجعوا عنه، أو من أن تحلوا ما حرم، أو تحرموا ما أحل فيه، قيل لم يرد باليوم الزمان المعين بل أريد به الزمان الحاضر وما يتصل به وما يدانيه من الأزمنة الماضية والآتية، كقولك كنت بالأمس شيئا وأنت اليوم اشيب فلا تريد بالأمس ما قبل يومك ولا باليوم الذي أنت فيه، وقيل ^(١) المراد به يوم نزول الآية *فلا تخشوهم* في أمر من الأمور فإن الله قد وفى بوعده وأظهركم عليهم باظهار دينكم على الدين كله *واخشون*، أي اخلصوا الخشية لي بأن لا تخشوا أحدا سواي فإني أنا أضرار النافع وغيري لا يضر ولا ينفع قريء بالياء في «اخشوني» وبدونها وقفاً.

إشارة لطيفة من المصنف في اكمال الدين والعبادات، والمعاملات مع أنفسكم ومع غيركم من الحلال والحرام والمباح والمكروه والواجب والمندوب في جمع الأحكام *وأقمت عليكم نعمتي* بتعريفكم ما يجب عليكم من حق الإمامة المختصة في زمانكم بعلي بن أبي طالب عليه السلام وأخذ العهد له منكم، روي عن الباقر والصادق عليهما السلام إنها نزلت ^(٢) في حق علي بن أبي طالب عليه السلام، بعد أن نصبه النبي صلى الله عليه وآله إماماً يوم غدير خم بعد إصرافه من حجة الوداع ولم ينزل بعدها حكم *ورضيت لكم الإسلام ديناً*، أي اخترته لكم من بين الأديان وبينت لكم أنه الدين المرضي عندي ونصب «ديناً» على التمييز، ويجوز أن يكون حالاً فمن اضطر في مخمصة، أي من حصل له الاضطرار

١- الكشف: ج ١، ص ٦٠٥.

٢- التبيان: ج ٣، ص ٤٣٥.

في حالة فقدان ما إباحه الله وخشي على نفسه الهلاك، وهذا بيان للرخصة في أكل المحرم عند فقدان المباح فهو متصل بما ذكر من المحرمات، وقوله: *أَلْيَوْمَ يَكُنْ - إلى قوله - وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا* معترضين بين ما تقدم وتأخر.

وحاصل المعنى أن ما تدعوه الضرورة في حالة المجاعة وعدم وجدان ما يسد رمقه فلا بأس عليه بتناول شيء مما ذكر من المحرمات، وعنهم عليهم السلام أنها متصلة بقوله *فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ*، وهي رخصة لشيئتنا في أيام استيلاء الظلمة في عصر الهضم والغيبة بأن يلتجئوا في حالة الإضطراب إليهم فيما يسد جوعهم وتدلل بالمفهوم المخالف على النهي عن الركون إليهم مع عدم الضرورة والاحتياج.

وقال بعض العارفين: المعنى فمن أبتلى بالالتفات إلى شيء من زخارف الدنيا ونعيم الآخرة مضطر إليه غير مائل بالقلب، ولكن فترة تقع للسالكين ووقفة تعرض للناسكين ثم يتداركها بالاستغفار والاستشفاع بالنبي وآله الأطهار فلا بأس عليه بين لابرار *غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ*، أي غير مائل عن حد ما يسد الرمق ويمسك القوة إلى ما يكتب به الإثم، وفي هذا بيان لمقدار الرخصة كما وكيفاً كقوله *غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ* يغفر ما ارتكبه في حين الاضطراب بالاستغفار ويرحمهم بأن يزيل عنهم حالة الضر ويبدلهم حالة الضيق والاضطراب بحالة السعة ورفع الافتقار.

تتميم المضطر: من خاف على نفسه التلف أو المرض أو الضعف المودي إلى التخلف عن الرفقة مع ظن الهلاك، وفي خوف امتداد المرض وتعسر إزالته تردد ومداره على أن الرخصة مختصة بالمضطر أم مشتركة بينه وبين من في معناه،

هل الرخصة في
أكل الميتة
مختصة بالمضطر
أولاً؟ وعرض آراء
العلماء في ذلك

فذهب الشيخ في النهاية لايحوز أن يأكل الميتة، إلا إذا خاف تلف النفس فإذا

خاف ذلك أكل منها ما يمسك رmqه^(١)، وتبعه في ذلك ابن البرّاج^(٢)، وابن إدريس^(٣)، والعلامة^(٤) في المختلف، وقال في المبسوط أنّها حلال للمضطر ومن في معناه وهو من يخاف المرض ان ترك أكلها^(٥) فجعل من يخاف في حكم المضطر في الإباحة، وقال الشيخ فخر الدّين^(٦) في الإشكالات وشيخنا هنا، أي في القواعد جعله مضطر، وكذا من يخاف طول المرض وعسر برئه ثم قال، وهذا هو الأجود عندي^(٧) لأنّ منعه حرج، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٨)، أي ما يتوقع التهلكة عنده والمرض كذلك ولا رخصة للباغي وللعادي لقوله تعالى: ﴿غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾^(٩)، ولقوله جلّ طوله ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ﴾^(١٠)، وقد اختلف في تفسيرهما قال العلامة: الباغي هو الخارج على الإمام والعادي قاطع الطريق^(١١)، وقال الشيخ في النهاية: الباغي الذي يبغي للهو بالصيد لهواً وطرباً، والعادي الذي يخرج لقطع الطريق^(١٢)، وقيل: الذي يعدو لشبعة والمستباح ما حرّم في زمان الاختيار كالخمر لازدراء ما وقف في الحلق من الطعام وادى إلى الهلاك ولم يوجد ما يسيغه من المايعات إلا الخمر أو لإزالة العطش وقيل يحرم والقولان مرويان عن الشيخ، قال في النهاية: ^(١٣) بالجواز

١ - النهاية: ص ٥٨٦.

٢ - المذهب: ج ٢، ص ٤٤٢.

٣ - السرائر: ج ٣، ص ١٢٥.

٤ - المختلف: ج ٨، ص ٣٢٧.

٥ - المبسوط: ج ٦، ص ٢٨٤-٢٨٥.

٦ - إنباض الفوائد: ج ٤، ص ١٦٣.

٧ - البقرة: ١٩٥:٢.

٨ - البقرة: ١٧٣:٢.

٩ - القواعد: ج ٣، ص ٣٣٤.

١٠ - النهاية: ص ٥٨٦.

١١ - النهاية: ص ٥٩١-٥٩٢.

وتبعه ابن البراج^(١)، وابن إدريس^(٢) في ذلك واختاره العلامة^(٣)، وقال في المبسوط: ^(٤) «بالتحريم، وقال الشيخ فخر الدين والأصح الأول حملاً للأدنى في الفحش على الأعلى^(٥)».

بيان ذلك أن أباحة الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير ثابتة بالنص والعلة في أباحتها محافظة النفس وحرمة هؤلاء افحش من حرمة الخمر اتفاقاً فإذا أبيح الأفحش للمحافظة فلاحة الأدنى أولى، وقد يقال عليه أنه رخصة والإختصار في الرخصة على محل النص أولى.

وفي التداوي به مع خوف التلف خلاف منعه الشيخ^(٦)، وابن إدريس^(٧)، وجوزه ابن البراج^(٨) احتج المانع بما روي عن الصادق^(٩) عن التداوي به، فقال «لا ولا جرعه»^(١٠)، وقال «أن الله سبحانه وتعالى لم يجعل في شيء مما حرم دواء»^(١١)، وعن الحلبي قال سألته^(١٢) عن دواء عجن بالخمير فقال «لا والله لأحب أن انظر إليه فكيف اتداوى به»^(١٣).

واحتج المجوز بأن محافظه النفس واجبة وحيث أبيح لها ما هو أفحش من الخمر فلاحة الخمر لها أولى.

١ - الكافي في الفقه: ؟

٢ - السرائر: ج ٣، ص ١٢٦.

٣ - الفوائد: ج ٣، ص ٣٣٤.

٤ - المبسوط: ج ٦، ص ٢٨٨.

٥ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٦٥.

٦ - المبسوط: ج ٦، ص ٢٨٨.

٧ - السرائر: ج ٣، ص ١٢٦.

٨ - المهذب: ج ٢، ص ٤٣٣.

٩ - الوسائل: ج ١٧، ص ٢٧٦، الباب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٧.

١٠ - الوسائل: ج ١٧، ص ٢٧٤، الباب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ١.

١١ - الوسائل: ج ١٧، ص ٢٧٦، الباب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٦.

واجابوا عن الحديثين بأنه لم يعلم فيهما التقيد بحاله التلف مع التقيد بحالة المستفتى فتنه ﷺ، ولا يعلم منه حال حال الغير للفاوت العظيم بينه وبين من عداه على أن ما أبيض من المحرمات في حاله الاضرار غير محبوب أصلاً، بل إنما يستعمل مستكرهاً، وقد يقال على ما قبل ان المستفتى لم يرد باستفتائه استعمال حال المستفتى منه بل اراد بيان الحكم بالنسبة إلى جميع المكلفين والمستفتى منه عالم بذلك فلو اجابه بما يخص نفسه لم يكن الجواب مطابقاً للسؤال على ان ما رخص لمحافظة النفس يحب على المضطر استعماله وما يجب استعماله لا يجوز استكراهه، فلو كان التدوي بالخمير مباحاً لم يسع الامام المقتدى به الواجب الطاعة أن يعبر عنه بعدم المحبة فإن عدم محبة الواجب عليه لا يليق بحضرته.

ولو حضره بول وخمير وجب عليه ايثار البول، ولو عكس إثم ولو وجد الخمر والماء المغصوب أو الميتة والطعام المغصوب وجب عليه ايثار الميتة والخمر عليهما، وإذا اضطر إلى الطعام الغير، وكان المالك غير مضطر إليه والمضطر غير واجد شيئاً من الثمن حل له مجاناً ولا يجوز للمالك منعه منه لأنه بمنعه منه يكون معيئاً على إتلاف محقون الدم وكلما يعان به على إتلاف محقون الدم حرام فمنعه حرام فيجب دفعه.

أما الصغرى فلان بذله اعانه على انقاذه من التلف فيكون منعه اعانة على التلف.

وأما الكبرى فلقوله ﷺ: «من أعان على قتل مسلم ولو بشر كلمة جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه ايس من رحمة الله»^(١)، وهذا مختار الشيخ في المبسوط^(٢)، والعلامة في المختلف^(٣)، وقال الشيخ فخر الدين، وهو الصحيح

١- الوسائل: ج ١٩، ص ٩، الباب ٢ من أبواب الفصا في النفس، ح ٤.

٢- المبسوط: ج ٦، ص ٢٨٥.

عندي؛ لأنه يعاون على البر والتعاون عليه واجب أمّا الأولى فظاهرة. وأمّا الثانية: فللآية^(٤)، وقال الشيخ في الخلاف: (٥) للإصالة براءة الذمة وتبعه ابن إدريس^(٦)، وإذا كان البذل واجباً والامتناع حراماً فلو امتنع جاز قتاله، ولو قيل كان دمه هدراً، ويجب على المتمكّن من الإعانة عليه أن يعين عليه لكونه أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، ولقوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾.

وهل يجب عليه قضاء الثمن ان تمكن منه بعد التصرف؟ قيل لانقله العلامة^(٧)، وأبو القاسم بن سعيد^(٨) لوجوب البذل على المالك وبراءة ذمة المضطر عند التصرف، وقال الشيخ فخر الدين: الحق الوجوب لعصمة مال الغير، وفيه جمع بين الحقوق^(٩).

ولو كان قادر على الثمن أو على شيء منه وجب عليه ما يمكن من ادائه بلا خلاف نعم في طلب الزيادة على القيمة السوقية خلاف قال الشيخ في المبسوط: (١٠) لا، وقال العلامة^(١١) نعم، وقال ابنه وهو الحق لأن مع وجود القدرة لا ضرورة فلا يباح قهره عليه لقوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾^(١٢)، وإذا تساوى في الاضرار فإن امكنت المواساة مع محافظة النفسين وجب وإلا قدم المالك وجوباً.

٣- المختلف: ج ٨، ص ٣٥٤.

٤- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٦٧.

٥- الخلاف: ج ٦، ص ٩٥، المسألة ٢٤.

٦- السرائر: ج ٣، ص ١٢٦.

٧- الفوائد: ج ٣، ص ٢٣٥.

٨- التشرائع: ج ٣، ص ١٨٢.

٩- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٦٧.

١٠- المبسوط: ج ٦، ص ٢٨٦.

١١- الفوائد: ج ٣، ص ٣٣٥.

١٢- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٦٨.





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



الْبَابُ الثَّالِثُ

فِي بَيَانِ مَا أُحِلَّ مِنَ الْأَكْلِ وَالْمَشَارِبِ

وَفِيهِ تِسْعَ آيَاتٍ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ
عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ
فَأَتَوْهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ^(١)

الأولى: قوله تعالى: «كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ»، «كُلُّ» لتأكيد
العموم المستفاد من اللام أن حملناه على الاستغراق والأولى حملة على العهد
ويراد به ما هو حلال في شريعتنا وردّ به النصّ في كتابنا فإنه لم يبلغنا أن شيئاً ممّا
حرم علينا كان حلالاً عندهم وكلّ حكم كان في الشرائع السابقة إذا لم يردّ في
شريعتنا له ناسخ كان مستمراً عندنا وإلا فمن مضاف مقدّر، أي كلّ أنواع الطعام
فلا بدّ حينئذٍ من إطلاق الحل الذي هو مصدر حل عليه من تأويله بمعنى الحلال أو
تقدير مضاف أي ذا حل * «إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ»، «إسرائيل» هو
يعقوب عليه السلام وما حرّمه إسرائيل على نفسه قد اختلف فيه وفي سببه، فقليل هو لحم
الإيل والبانها، وقيل العروق ^(٢).

وأما سببه، فقد روي أن يعقوب عليه السلام مرض فنذر أن عافاه الله من مرضه
ليحرّم على نفسه أحب الطعام والشراب، وكان أحبّ الطعام إليه لحم الإيل
عَلَى نَفْسِهِ حَرَّمَ يَعْقُوبُ عليه السلام

١- آل عمران ٣: ٩٣.

٢- الكشف: ج ١، ص ٣٨٥.

وأحبّ الشراب إليه البانها وقيل^(١) ان ذلك المرض الذي كان عرق النساء واختلف أيضاً في سبب حدوثه، فقيل^(٢) أنّه نذر أن أعطى اثنا عشر ولداً وأتى بيت المقدس صحيحاً ذبح ثاني عشرهم فلما أوتى ما نذر له وتوجّه إلى بيت المقدس وهم أن يأتي بما نذر صادفه في طريقه ملك من الملائكة فقال له يا يعقوب إنك رجل قوى فهل لك في الصراع فصارعة على أن يصرعه فلم يستطع فغمره الملك غمرة فحدث به عرق النساء فلما قدم بيت المقدس وهم أن يأتي بما نذر جاء الملك فقال له قد خرجت من نذرك بما حدث بك من غمزي إياك.

سببه تحريم
يعقوب عليه السلام
للحوم على نفسه

وعن الحسن أن يعقوب حرم على نفسه لحم الجوزور تعبداً^(٣).

وأعلم أنّه قد اختلف أيضاً في حال التحريم على بني إسرائيل، فقيل إنّما حرم عليهم بتحريم إسرائيل، فإنّه كان قد قال أن عافاني الله لن أكله ولم يأكله لي ولد، وقيل حرم الله عليهم بعد نزول التوراة بظلمهم، كما قال تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ذلك جزيناهم ببغيهم وأنا صادقون﴾، وقيل^(٤) لم يك شيء من ذلك حراماً عليهم؛ وإنّما حرموه هم على أنفسهم ثمّ اضافوا تحريمه إلى الله تعالى فكذبهم بقوله ﴿قُلْ قَاتُوا بِالتَّوْرَةِ قَاتِلُوهَا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، وقيل^(٥) أنّه لما قال النبي ﷺ: «أنا على ملّة إبراهيم»، وقالت اليهود ولو كنتم على ملّة إبراهيم لما أكلت لحم الإبل ولا شربت ألبانها، فقتل ﷺ «كان ذلك حلال على إبراهيم وقد أحله الله لنا ونحن بحله»، فقالت اليهود كل شيء أصبحنا اليوم نحرمه فإنّه كان حراماً على نوح وإبراهيم حتّى انتهى إلينا فنزل الله

١- الكشاف: ج ١، ص ٣٨٥.

٢- تفسير الفرطبي: ج ٤، ص ٨٧.

٣- الكشاف: ج ١، ص ٣٨٥.

٤- تفسير الفرطبي: ج ٤، ص ٨٧.

٥- التفسير الكبير: ج ٨، ص ١٢٠.

الآية تكذيباً لهم، أي كل أنواع الطعام والشراب كان حلالاً لبني إسرائيل سوى ما حرمه إسرائيل على نفسه ولم يحرم الله قبله شيئاً على من قبله مما حرمه على نفسه وليس في التوراة ما يدل على خلاف ذلك، فلذلك أمر نبيه أن يأمرهم بأن يأتوا بالتوراة فيتلوها إلزاماً لهم بما انكروه فابوا من أن يبدوها فضلاً عن أن يتلوها وبهتوا بما إلزمهم الله به من الحجة.

يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَقْتُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ^(١)

الثانية: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾، أي شيء أحل لنا أو ثرت بيان آية
 الغيبة على الخطاب ليوافق آخر الكلام أوله أعني يسألونك، وماذا مبتدأ وأحل
 لهم خبره وقعت الجملة بعد السؤال؛ لأنه متضمن معنى القول، وقيل إن ذا
 موصول وأحل لهم صلته، أي أي شيء الذي أحل لهم، ولما بين ما حرم عليهم من
 الخبائث اقتضى المقام أن يسألوا عما أحل لهم من المطاعم فسألوا فأجيبوا بقوله
 تعالى: ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾، أي ما طاب وطهر من حيث الحرمة مما لم يرد
 بتحريمه آية ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾، «ما» في محل الرفع بالعطف
 على الطيبات ولا بد من تقدير مضاف، أي وأحل لكم صيد ما علمتم من الجوارح.
 وما ورد مما يدل على حرمة بعض الحيوانات من الكتاب والسنة مخصص
 هذا العام، فلا يحل بالصيد إذا اجتمعت شرائطه صحة، إلا ما حل بالتذكية،

ما المراد من لو لم يصيد والمراد بالجوارح الكلاب المعلّمة، عن الصادق عليه السلام «كل شيء من السباع تمسك الصيد على نفسها إلا الكلاب المعلّمة فإنها تمسك على صاحبها»^(١)،

الجوارح؟

و«مكلّبين» جمع «مكلّب» وهو مؤدّب السباع، وهو مشتق من الكلب، أمّا لأنّ

التأديب أكثر ما يكون له، أو لأنّ الكلب يطلق على عامة السباع قتالاً عليه السلام في دعائه «اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فسلط الله عليه الأسد فافترسه»^(٢)، وهو

الكلب يطلق على عاقبة السباع

منسوب على الحال «تعلمونهن» حال ثانية أو استئناف، وقرىء من طريق الشواذ مكلّبين بالتخفيف فإنّ أفعّل وفعل كثيراً ما يستعمل أحدهما في موضع الآخر «مما علمكم الله»، أي ممّا ألهمكم الله فإنّ علم ذلك، أمّا الهام من الله، أو اكساب من العقل، وهو من الله أيضاً.

وقيل ممّا عرفكم ان تعلموه من اتباع الصيد بارسال صاحبه وانزجاره بزجره وانصرافه بدعائه وأمساك الصيد عليه ان لا يأكل منه، وفي التقييد بالحالين إرشاد للمعلّم والمعلّم أي ينبغي أن يكون المعلّم تحريراً في ذلك الفن حاذقاً فيه لا يخفى عليه شيء من غوامضه ولا يشكل عليه شيء من عويصاته ويعلم منه بطريق الأولوية أنّه لا يجوز لمن قصر باعه في علم أن ينتصب للتعليم فيه خصوصاً العلوم الدنيّة ويجب على المتعلم أن لا يأخذ علماً من العلوم إلا من ماهرٍ حذق قد أحاط باطرافه خبرة واطلع على اكنافه دراية واقتنص شوارده تحقيقاً واصطاد وابتدع تدقيقاً «فكلّوا ممّا أمسكن عليكم» من التبعيض فتكون مخصّصة للعالم في قوله «وصيد ما علمتم»، وقيل زائده، والأوّل أولى والأمر للإباحة شرطها أن يكون الكلب معلّماً يسترسل إذا غرى وينزجر إذا زجر غير معتاد لأكل الصيد، فلا بأس بأكل ما أبقي إذا لم يكن معتاد، أو قد اختلف فيما تحصل به العادة، فقليل

إرشاد وإشاره من المصنّف إلى المتعلمين والمتعلّمين

١ - وسائل الشيعة: ج ١٦، ص ٢٥١، باب واحد من أبواب الصيد، ح ٤.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٦٠٦.

بمرتّين ، لأنّها مشتقّة من العود ، وهو متحقّق بالمرّة الثانية ، وقيل ^(١) بثلاث مرّات ، وقيل بما يسمّى عادة عرفاً ، وعليه عامة العلماء ، وفي تحرّيم ما أكل منه قيل **متن** يستحقّق الإعتياد؟

أحدهما التحريم ، لأنّ اعتياد الأكل يكشف عن خروجه عن كونه معلّماً من أوّل أكله ؛ ولأنّ كلّما اشتبه الحلال بالحرام غلب جانب الحرمة ، ولقول النبي ﷺ لحاتم بن عدي ممّا سنورده .

وثانيهما عدمه ، قال الشيخ فخر الدّين : وهو الأقوى عندي لأنّ المتأخّر لا يؤثر في المتقدّم وغيره لا يصلح للسببية ، ولما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله ﷺ عن رجل أرسل كلبه فأخذ صيداً فأكل منه أكل من فضله فقال « كلّ ما قتله الكلب إذا سميت وإن كنت ناسياً وكلّ منه أيضاً ، وكلّ فضله » ^(٢) ، وعندي أن تعارض هذين الحديثين يوجب تقيّد كلّ منهما ^(٣) ، بما يرفع العموم أمّا في قوله ﷺ في حديث عدي بن حاتم « فإن أكل منه فلا تأكل » ^(٤) ما التقدير إن كان معتاد .

وأما في حديثه ﷺ ، فالتقدير كلّ فضله أم لم يكن معتاد وإن يكون المرسل شروط المرسل مسلماً مسيّاً قاصداً بأرساله الصيد فلو ترك التسمية عانداً لم يحلّ أكله .

وفي نسيانها معتقد الوجوب قولان سنكشف عنهما القناع إن شاء الله * واذكروا اسم الله عليه * ، الضمير « لما علمتم » ، أي على ما علمتم ، أجمع الأصحاب على اشتراط التسميّة في حلية ما يقتله المعلم ، وإنما الخلاف في وقتها بعد الاتفاق على أن التسميّة حالة الإرسال محلّلة ، واقتصر بعض الأصحاب عليه ،

١ - التبيان : ج ٣ ، ص ٤٤١ .

٢ - إيضاح الفوائد : ج ٤ ، ص ١١٩ .

٣ - الواسط : ج ١٦ ، ص ٢٦٥ ، الباب ٩ من أبواب الصيد ، ح ٩ .

٤ - صحيح مسلم : ج ٣ ، ص ١٥٢٩ ، ح ٢ .

حالات التسمية
والإستدلال
عليها

ومنع منه غيره وجعل لهما ثلاثة مقامات: الأول حال الإرسال، والثاني بعد الإرسال قبل الإصابة، والثالث بعدها احتج من اختار حالة الإرسال بأن الإرسال جاري مجرى التذكية، فكما لاتجزى التسمية بعد التذكية كذلك لايجزي بعد الإرسال. وبما رواه زراة عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إذا أرسل كلبه ونسي ان يسمي فهو بمنزلة من ذبح ونسي أن يسمي، وكذا إذا رمي بالسهم ونسي ان يسمي»^(١)، وبما رواه عنه أيضاً عليه السلام أنه قال في صيد الكلب ان ارسله وسمي أكل ممّا أمسك. واحتج من قال بالأجزاء بعد الإرسال قبل الإصابة، أو عض الكلب، أو بعدهما لقوله تعالى: «فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(٢)، ويقول «فَكُلُوا مِمَّا لَمْ يَسْكَنْ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» لتناول الاثنين بل عموم النصوص هاتين الصورتين ويقول أبي عبد الله عليه السلام «كُلِّ مَا قَتَلَهُ الْكَلْبُ إِذَا سَمِيَتْ»^(٣)، فإن ترك الاستفصال يدلّ على العموم؛ إذ الأخلال به بعد الاحتياج إليه لايليق بمرتبة المعصوم الذي فرض الله طاعته، وهذا هو المختار عند أكثر الأصحاب؛ لأنّ الموجب للذكوّة إنّما هو العقر المزهق لا الإرسال والتسمية إنّما يقارن الموجب للذكوّة والشارع إنّما رخص في تقديمها عند الإرسال تسهياً على المكلفين لعسر مقارنتها للعقر لاشغال البال غالباً هنالك فاجزاؤها بعد الإرسال أولى لاسيما عند الإصابة والعض «اتَّقُوا اللَّهَ» أن تأكلوا شيئاً ممّا حرم عليكم، أو أن تلبسوا شيئاً ممّا نهاكم عنه، أو تهملوا بترك شيء ممّا أمركم به «إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ»، أي زمان حسابه للعباد على ما صدر منهم من الأعمال سريع إياها قريب إبانها، فكونوا على حذر مشمرين لفعل ما يستحقّون به الثواب متقاعدين عمّا ينالكم به العقاب.

١- الوسائل: ج ١٦، ص ٢٧٠، الباب ١٢ من أبواب الصيد، ح ١.

٢- الأنعام: ١١٨.

٣- ايضاح الفوائد، ج ٤، ص ١١٧، ب ٣.

الْيَوْمَ أَجِلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ
 جِلْ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ جِلْ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ
 وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا
 ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُخْصِينَ عَنْ مَسْغِفَةٍ وَلَا تُمْسِكُوا
 أَخْدَانُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ
 فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ^(١)

الثالثة: قوله تعالى: «الْيَوْمَ أَجِلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ»، أي كل مستطاب من بيان آية اليوم
 الأطعمه إلا ما دلّ الدليل على تحريمه، والآن في «اليوم» للعهد والمشار إليه يوم أحل لكم
 غدیر خم الذي كمل فيه الدين وتمت فيه النعمة ورضى فيه بإسلام المسلمين، الطيبات...
 ويعلم من هذا أن الطيبات اللاتي هي جلائل نعم الله وحلائله محرمة على من والأحكام
 لا يتحل بحليلة الدين القويم الذي رضى الله لعباده. الاستفادة منها

وقال بعض المحققين: أن المراد بالطيبات هاهنا المعارف والحقائق التي المراد بالطيبات
 لا تفيض إلا على قلب من دخل في حرم النبوة من باب الولاية وإلى هذا الإشارة وأقوال بعض
 بقوله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعليّ بإيها» ^(٢)، ولا بعد في هذا؛ فإنه كما أن النفس المحققين في
 تستطيع الأطعمة الطيبة وتستلذ المأكول الهنيئة ويتربى بها البدن، كذلك القلب ذلك
 والروح يستطيعان المعارف والحقائق، وكما أن البدن يتغذى بالأطعمة اللذيذة
 والأشربة الهنيئة، كذلك القلب والروح يتغذيان بالمعارف واللطائف الحقيقة
 «وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ جِلْ لَكُمْ» إضافة «الطعام» إلى «الذين أُوتُوا

١ - المائدة ٥: ٥.

٢ - المناقب لابن المغازلي: ص ٨٠، ح ١٢٠.

ذبائح غير
المسلمين خارجة
عن الحلية

الكِتَاب» وإن أفاد العموم بالنسبة إلى كل ما يصدق عليه اسم الطعام مما يطعم، أمّا الأحاديث المروية عنهم عليهم السلام تفيد الخصوص وتخرج ذبائحهم عن حكم الحلية روي أبي بصير وابن جابر والحلي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال «لا تأكل ذبيحة المجوس ولا النصراني من تغلب فإنهم مشركوا العرب»^(١)، وعن علي عليه السلام أنه استثنى نصراني بني تغلب وقال «ليسوا على النصرانية»^(٢)، روي عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «لا يأكل ذبيحة الناصب واليهودي والنصراني حتّى تسمعه يذكر اسم الله»^(٣)، أي وحده.

فإن قلت: قوله «نصراني بني تغلب»، وقوله: «ليسوا على النصرانية»، يوهم أن غيرهم من النصراني الذين ثبتوا على النصرانية يحلّ أكل ذبيحتهم، وكذا قوله عليه السلام «حتّى تسمعه يذكر الله»، يوهم أن ذبيحتهم إذا ذكروا اسم الله عليها كانت حلالاً.

قلت: أمّا تخصيص بني تغلب بالذكر، فلا يدلّ على نهي الحكم عمّا عداهم فإنّ التخصيص بالذكر لا يدلّ على نفي من عدى؛ وإنّما خصوا بالذكر لإختصاصه النصرانية في ذلك العصر بين الأعراب بهم، وإذا تحقّق إنّ علّة عدم الحلية النصرانية لا كونهم بني تغلب علم عموم الحكم لمن اتّصف بصفة النصرانية سواء كان تغلبياً أو غيره.

وأما قوله عليه السلام «ليسوا على النصرانية» أراد بمن ثبت على النصرانية من لم يحرف الإيجيل، ومن لم يخرج أوصاف النّبّي عليه السلام منه، وهم الذين آمنوا بالنّبّي عليه السلام فإن من لم يصدقه ويؤمن به ليس ثابتاً على النصرانية بل محرّفاً ومغيراً لها مكنى بقوله: «ليسوا على النصرانية» عن كونهم ليسوا مسلمين، وأمّا

المراد بالتسمية
الإقرار بالتوحيد
والنبوة والإمامة

١- الوسائل: ج ١٦، ص ٣٥٠، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح، ح ٢٢.

٢- كنز العرفان: ج ٢، ص ٣١١.

٣- الوسائل: ج ١٦، ص ٣٥٢، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح، ح ٣١.

قوله ﷺ «حَتَّى تَسْمَعَهُ يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ»، فليس المراد بذكر اسم الله التسمية في حالة الذبح، بل المراد به التوحيد وما يتبعه من الإقرار بالنبوة والإمامة ويرشدك إلى هذا المجاز كون علّة حرمة ذبيحتهم النصب والنصرانية واليهودية، وما لم تنزل العلّة لم يزل المعلول، ومن المعلوم أنّها لم تنزل بالتسمية إذا خلت عمّا ذكرنا من التوحيد والإقرارين ﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾، فلا بأس عليكم ان تطعموهم، وفي هذا بيان لعدم حرمة إطعامنا إياهم إذ لو كان طعامنا حرام عليهم لما حلّ لنا إطعامهم، فإنّ الإعانة على الحرام محرمة.

ومن هاهنا اندفع ما ربّما يخطر بالبال من هذا الحكم متعلّق بهم، وهم غير مدعنين لكتابنا حتّى يسلموا إلى هذا الحكم فما فائدته «والمحصنات»، أي الحرائر أو العفاف من المؤمنات تخصيصهنّ بالذكر مع صحة نكاح الاماء من المحصنات حتّى للمؤمنين على ان يختاروا النطفهم الحرائر العفاف.

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، أي اللواتي اسلمن منهم، وذلك لاحتراز بعض منهم عن العقد عليهنّ ولذلك اقرن بالذكر يؤيد هذا قوله تعالى ﴿وَلَا تَمْسُكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ﴾^(٢).

وعن ابن عمر أنّه كان لا يرى نكاح الكتابيات ويحتجّ بقول عز من قائل ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ﴾، ويقول لأرى شركاً أعظم من قولها ان ربّها عيسى، وقد اختلف أبو حنيفة^(٣)، والشافعي^(٤) في الاماء الكتابيات فعند أبي حنيفة عرّض بعض الآراء في أزواج من الكتابيات

١ - الممتحنة ٦٠: ١٠.

٢ - البقرة ٢: ٢٢١.

٣ - المغني: ج ٧، ص ١٠٣ - ١٠٤، [٥٣٩٩].

٤ - المغني: ج ٧، ص ١٠٣ - ١٠٤، [٥٣٩٩].

إلتزمتهم مهورهن* *مُحْصِنِينَ* ، أي اعفاء بالنكاح *غَيْرُ مُسَافِحِينَ* ، أي مجاهرين بالزنا معلنين بالمواقعة من غير عقد نكاح وإلتزام مهر *وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ* جمع خدن وهو الصديق ، فيقع على الذكر والأنثى ، والمراد به النهي عن الزنا المخفي لما نهى عن الاجهار به نهى عن الاسرار به يشمل النهي عن الصنفين *وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ* ، أن يترك شرائع الإسلام ويهمل أحكامه يرشدك إلى ذلك قوله تعالى : *فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ* ، فإن الكافر لاعمل له يعتد به ويترتب عليه ثواب ، إذ لاقربة له ، وكل عمل لاقربة فيه ليس بعمل *وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ* ، الذين لا يجدون لاعمال البر ما يجد المؤمنون من الثواب ودفع العقاب وحمل من حمل الطيبات على المعارف والحقائق المعهودين للذين أوتوا الكتاب على الأنبياء وطعامهم ، على ما تصفه الكتب السماوية من الاسرار الملكوتية والمعارف الآلهية ، والمخاطبين في «طعامكم» على من دخل في دائرة الولاية ، والطعام على الاسرار اللدنية التي لا فيض إلا على قلب من أوفى بعهده من الصادقين الصابرين على البأساء والضراء وحين الباس ، والمحصنات المؤمنات على إنكار أفكار المؤمنين العارفين الذين استنبطوا الأحكام ، والحكم من القرآن المجيد *وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ* على إنكار أفكار الأنبياء الماضيين والعلماء الغابرين واجور هؤلاء الإنكار على مهورهن ، وهي بذل الأنفس والأموال ، بل بذل الوجود المجازي بالكلية والانسلاخ عن التعيين والانائية والمحصنين على المتعفين في بذل الوجود ليكون على وجه الحق المبين وطريقة الصراط المستقيم غير جارحين فيه الشريعة المصطفوية ولاميلين فيه عن الطريقة المرتضوية والمسافحين على من جاهد رياء أو مبتدعاً ، والاختدان على من اقتدى بمن لا يجوز الاقتداء به من أئمة الضلال وشرذمة الجهال والمبتدعين المنحرفين .

وحاصل المعنى حينئذ ان في هذا اليوم الذي أتممت فيه عليكم نعمتي
وأكملت فيه دينكم ورضيت فيه لكم الإسلام ديناً أحللت لكم فيه الطيبات من
المعارف الحقيقة والأسرار الملكوتية؛ لاستعدادكم في هذا اليوم لقبولها فإن من لم
يدخل مدينة العلم من بابها لم يكن مستأهلاً كذلك العلم ففي هذا اليوم أحللت لكم
الجمع بين علوم الشريعة والطريقة والحقيقة وجعلتكم مخازن لأسرار كتبي
السمائية طراً؛ فإنه لما كمل دينكم بمعرفة النبي والولي الوصي، وجمعكم بين
العلوم الثلاثة حل لكم التحلي بسائر العلوم الفائضة على قلوب الأنبياء والأولياء،
وبذلك حل لأُمم الأنبياء من قبلكم التحلي بما تحليتم به من الكمال، فإن قيل هذا
الكمال لم يتحلوا بطعام الذين أوثوا الكتاب، أي بعلوم الأنبياء السابقين؛ لأن تلك
العلوم كانت مشحونة بإيجاب معرفه من يجب معرفته ومحبتّه، ومودته فإن كمال
علومهم إنما كان بتبينك المعرفتين، فقل ان تكملوا بها لم يحلّ لكم طعامهم
ولا يحلّ لهم طعامكم فإنكم قبل هذا اليوم كنتم ناقصين والتحلي باخلاق الناقص
نقص والنقص حرام على أهل الكمال، وفي هذا اليوم بسبب فتح أبواب الكمال
والاكمال تمكنت من إقتصاص إيكار ما اشتملت عليه كتبي من الحكم والأحكام
مخلّ لكم أيها المؤمنون الذين حازوا رجولية الفتوة بالوفاء به بيعت «مَنْ كُنْتُ
مَوْلَاهُ فَعَلِي مَوْلَاهُ»، وإجابة دعوة «لَلَّهِمَّ وَالْ مِنْ وَالْإِلهِ وَعَادَ مِنْ عَادَاهُ»^(١).
* الْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ *، * وَمِنْ الَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ *، وتحليل ذلك
أي تمكنت من الخوض فيه والاستمتاع به وقطف ثمار ما في الدارين منه،
مشروط بايتاء المهور وهو بذل المجهود في طلب نيل المقصود على الوجه
الشرعي والطريق السوي، ومن يكفر بالإيمان وينقض العهد للذين عاهد عليه
فقد حبط عمله ولو كان موازياً لعمل الثقلين، «وهو في الآخرة من الخاسرين»،
بالولاية الحقّة

إشارة إلى أخذ
البيعة وتولية
الإمام علي عليه السلام
من قبل
النبي صلى الله عليه وآله

جملة من
الأحاديث تدل
على عدم قبول
الأعمال إلا
بالولاية الحقّة

نقل اخطب خوارزم ما وصل إليه بروايات صحيحه يرفعها إلى النبي ﷺ أنه قال لعلي «يا علي لو ان عبداً أقام في قومه مثلياً أقام نوح في قومه وكان له مثل أحد ذهباً فأنفقه في سبيل الله ومد في عمره حتى حج ألف عام على قدميه ثم قتل بين الصفاء والمروة مظلوماً» ثم لم يوالك يا علي يشم رائحة الجبة ولم يدخلها»^(١)، وعن ابن عمر: أنه قال «من أحب علياً قبل الله منه صلواته وصيامه وقيامه واستجاب دعاءه إلا ومن أحب علياً اعطاه الله بكل عرق في جسده مدينة في الجنة، إلا ومن أحب آل محمد آمن من الحساب والميزان والصراف، إلا ومن مات على حب آل محمد فانا كفيله بالجنة مع الأنبياء، ألا ومن أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه: آيس من رحمة الله»^(٢).

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ
وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٦٧﴾ وَكُلُوا مِمَّا
رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَتَمَّ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٦٨﴾

الرابعة: قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا»، أي لا تمنعوا أنفسكم وتجعلوها كالمحرمة عليها «طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ» منعاً كمنع التحريم، ولا تقولوا حرّمناها على أنفسنا مبالغة في المنع والعزم على الترك تزهداً وتشفافاً، ومعنى «طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ» الذي طاب ولذلكم من الحلال.

روي عن رسول الله ﷺ ذكر أصحابه واشبع الكلام في أهوال الآخرة

ففرقوا من ذلك، واجتمع منهم عشرة في بيت عثمان بن مظعون، واتفقوا على

بيان آية ديا أيها
الذين آمنوا
لا تحرموا...
والأحكام
المستفادة منها

قصة لطيفة تدل
على نفي
التزهد في
الإسلام

١ - مناقب الخوارزمي: ص ٦٧ - ٦٨، [٤٠]، وفيه: [قتل بين الصفاء والمروة مظلوماً].

٢ - مناقب الخوارزمي: ص ٧٢ - ٧٣، [٥١]، وفيه: «قال رسول الله ﷺ:».

٣ - المائدة: ٨٧ - ٨٨.

سلوك طريق الترهّب، واقسموا أن يصوموا النهار، ويقوموا الليل، ولا يناموا على الفراش، ولا يأكلوا اللحم والودك، ولا يقربوا النساء والطيب، وإن يرفضوا الدنيا ويلبسوا المسوح ويسبحوا في الأرض، ويجبوا المذاكير فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأتى بيت عثمان فلم يجدهم، فسأل امرأته عن ذلك فكرهت أن تكذب رسول الله ﷺ وان تبدي أمر زوجها، فقال لها «قولي لزوجك وأصحابه أن رسول الله ﷺ يقول لكم أيّ أكل وأشرب أكل اللحم والدسم وأنام أو صلي وإتي النساء وأصوم وافطر فمن رغب عن سنّي فليس منّي»^(١)، وقيل جاء عثمان وأصحابه فقراً عليهم هذه الآية، وقال: ألا لأنفسكم عليكم حقاً، فصوموا وأفطروا، وقوموا وأرقدوا»^(٢)، وجمع الناس، وقال «ما بال اقوام حرّموا النساء والطيب والطعام والنوم وشهوات الدنيا إنّّي لست آمركم أن تكونوا رهباناً وقسيسين، وليس في ديني ترك اللحم والنساء، ولا اتخاذا الصوامع، وأن سياحة أمتي الصوم ورهبانيتهم الجهاد، اعبدا الله ولا تشركوا به شيئاً حجوا واعتمروا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان واستقيموا ولا تشددوا على أنفسكم، فانما هلك من كان قبلكم بالتشديد شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم، ولا تعتدوا على أنفسكم فتظلموها بمنعها عمّا أحلّ الله لها ممّا يطيّب لها وتستلذه من المأكّل والمشارب والمنكاح، ولا تتجاوزا الحد الوسط في الذي أحلّ الله لكم فتبلغوا في ذلك حد الإسراف»^(٣).

روي عن رسول الله ﷺ كان يأكل الدجاج والقالودج، وكان تعجبه الحلواء والعسل^(٤)، وأنه كان يميل إلى أكل الهريسة والجلس، وروي ابن مسعود: إن رجلاً قال له أنّي حرمة الفراش على نفسي فتلى هذه الآية وقال «تمّ على

١ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٣٥.

٢ - مستدرک الوسائل، ج ١٦، ص ٥٤، ح ٣/١٩١٢٦، مع اختلاف في التعبير.

٣ - مستدرک الوسائل، ج ١٦، ص ٥٥، ح ٣/١٩١٢٦، مع اختلاف في التعبير.

٤ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٣٦.

فراشك وكفر عن ميلك»^(١).

* **إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ** ، استئناف للمبالغة في النهي عن ارتكاب طريق الإعتداء * **وَكُلُّوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً** ، قيل أن «حلالاً» منصوب على الحال ، ويلزم منه إلا يكون الرزق بعضه حلالاً وبعضه حرام ، ويجوز أن يكون مفعولاً به لـ «كلُّوا» ويكون حينئذ الجار والمجرور مع صلة المجرور حالاً ، أو ظرفاً لغواً ، وحينئذ لا يلزم منه ما ذهب إليه ذلك البعض ، والأمر هاهنا للإباحة «ومن» ابتدائية أو تبعية ، والمعنى كلُّوا ما حلَّ لكم وطاب «مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ» ، وهو بالنسبة إلى من حرم على نفسه الطيبات مترهياً للوجوب بالنسبة إلى ما حرمه على نفسه * **وَاتَّقُوا اللَّهَ** ، أي واجتنبوا ما لم يكن حلالاً طيباً فلا تأكلوه أو لاتحلوا ما حرمه الله عليكم ولا تحرِّموا ما أحله لكم * **الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ** ، في وصف الله سبحانه وتعالى بهذا الوصف حتَّ لهم على التقوى ، وفي الأمر بالتقوى حتَّ على الأكل من الحلال والإجتناب عن الحرام.

لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا
وَأَمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (٢)

الخامسة : قوله تعالى : * **لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ** ، أي أثم فيما طعموا من المطاعم اللذيذة الهنيئة ، إذا كانت على وجه مشروع * **إِذَا مَا اتَّقَوْا وَأَمَنُوا** ، إذا ظرف متضمن معنى الشرط لنفي والجناح عن المؤمنين * **فِيمَا طَعَمُوهُ** ، أي إنما ينتفي عنهم الجناح والأثم * **إِذَا اتَّقَوْا وَأَمَنُوا** ، أي وقت

بيان آية وليس
على الذين آمنوا
وعملوا الصالحات
جناح... والأحكام
المستفادة منها

١ - الكشاف: ج ١، ص ٦٧١ - ٦٧٢.

٢ - المائدة ٥: ٩٣.

دوام تقواهم واجتنابهم المحرم، وهو أن لا يكسبوه من طريق لا يحل لهم ولا يستعملوه على وجه لا يحل لهم، أو إلا يكون ذلك المطعم هو حراماً في حد ذاته، وقيل إذا ما اتقوا الشرك وآمنوا بالله، أي ثبتوا على الإيمان وعملوا الصالحات.

فإن قلت: قد لزم ممّا ذكرت أن العمل الصالح والتقوى والإيمان لها مدخل في نفي الجناح عن المطعم فمن لم يؤمن ويتق ويعمل صالحاً لم يحل له المطعم. قلت: غاية الأكل وفائدته تقوية البدن للعبادة وإصدار الأعمال الصالحة، والعبادة فرع الإيمان والتقوى التي هي الاجتناب عن الشرك، فإذا لم يعمل صالحاً بعد الإيمان والاجتناب عن الشرك لم ينتف عنه الجناح والإثم لأنّه طعم محرماً بل التقوية غاية المطعم، فهي العبادة والعمل الصالح، هذا وقد يقال أن تعليق نفي الجناح بهذه الأحوال ليس على سبيل الاشتراط بل على سبيل المدح والثناء على أنهم متصفون بهذه الأوصاف ﴿ثُمَّ اتَّقُوا وَآمَنُوا﴾، أي اثبتوا على التقوى وازدادوا نصيباً منها ﴿ثُمَّ اتَّقُوا وَاحْسِنُوا﴾، أي ازدادوا تقوى واحسنوا إلى الناس بالايثار والمواساة، أو ثم ثبتوا على اتقاء المعاصي، واحسنوا أعمالهم بالإخلاص.

وقيل، الاتقاء الأول: اتقاء المعاصي العقلية والاتقاء الثاني: اتقاء المعاصي السمعية ممّا يتعلّق بنفس المكلف عقلاً ونقلاً، والاتقاء الثالث: ما يتعلّق بمظالم العباد، وما يتعدّى إلى الغير من الظلم والتعدي ﴿وَاللّٰهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾، الذين يحسنون إلى أنفسهم بالتخلية من الشرك والإعتقادات الفاسدة والأخلاق الذميمة والأعمال السيئة، والتخلية بالاعتقادات الصحيحة، والأخلاق الحميدة، والأعمال الحسنة، وإلى العباد المؤمنين الذين هم إخوانهم في الدين، بأن يروا لهم ما يرون لأنفسهم وأن يكرهوا لهم ما يكرهونه لها.

تقسم المعاصي
إلى عقلية وسمعية
ومظالم العباد
على ما قيل؟

خلاصة من
المصنّف في
مضمون الآية

وأنت خبير يا أخي المؤمن الحي بما تضمنته الآية من الحث على الإيمان والتقوى والإحسان، وفي تقديم التقوى على الإيمان تارة، وتأخيرها عنه أخرى وتكرارها ثالثاً مع ضمها إلى الإحسان إشارة إلى أنها بدرقة الإيمان وحارسة له من كيد الشيطان وجنده، وإلى أنها بدونها قد لا ينجع وإذا قد تبين أن ما يطعمه الإنسان في الدنيا مع أنه قد سيكون من كسبه وهو حقير جداً بالنسبة إلى نعيم الآخرة لم يحله الجواد الكريم على الإطلاق، بل قد اشترط فيه الإيمان والتقوى والعمل الصالح والإحسان، فما ظنك بنعيم الآخرة يا إنسان ممّا لاعين رأّت ولاذن سمعت اتعاطه مجاناً فتذكر قوله تعالى: ﴿مَا غَزَاكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾^(١)، الذي خلقك إلى آخر السورة واستعد بالله من سبب المناقشة في الحساب، فإن غضب الحليم عظيم، ومنع الكريم أليم، ولا اعتصام إلا بكرمه ولا التزام إلا بحلمه.

وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ
وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَلَا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمْ أَوِ
الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِغَيْرِهِمْ
وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ^(٢)

بيان آية وعلى
الذين هادوا
حرمنا كل ذي
ظفر... والأحكام
المستفادة منها

السادسة: قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾، تقديم الظرف على العامل للتخصيص، أي إنّما وقع التحريم عليهم لا على غيرهم، ويعلم من هذا إباحة ما ذكر من المحرمات عليهم بالمفهوم المخالف علينا، والتقدير حرمنا كل ذي ظفر على الذين هادوا لا على غيرهم، والغيرية ثابتة لنا وإن شملت

١ - الإنفطار ٦: ٦٨٢.

٢ - الأنعام ٦: ١٤٦.

غيرنا والمراد «بذي ظفر» كل حيوان ذي ظفر، أي أصبع ذكر البعض وإرادة للكل ممّا كان حلالاً على غيرهم من الإبل وعليهم سابقاً، كالأيل والانعام والطيور، وهذا التحريم تعذيب وتأديب لا تحريم إصلاح وتهذيب فإن بعض ذي الظفر كان حلالاً عليهم فلما ظلموا حرم عليه الجميع قال تعالى: «فَيُظْلَمُ مَنْ أَلْزَمُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ»^(١)، «وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَمًا عَلَيْهِمْ شُحُومُهُا»، فتكون الاضافة في شحومهما لزيادة الربط؛ فإنه لو قيل حرمنا عليهم من البقر والغنم الشحوم، لكان الربط حاصلًا لتعلق الجار والمجرور بالفعل، فيكون العطف حينئذ على حرمنا، أي حرمنا عليهم كل ذي ظفر وحرمنا عليهم من البقر والغنم الشحوم، وهذا كما تقول من عمر وأخذت جميع ما يملك، ومن زيد أخذت ما له، ولو قلت أخذت المال لكان الربط حاصلًا، وحاصل المعنى أننا حرمنا لحم كل ذي ظفر وشحمه وعظمه وعصبه وجميع كل شيء منه، ومن البقر والغنم لم يحرم إلا شحومهما، وما عدا الشحوم باق على حليته.

وثانيها: أي يكون من البقر عطفًا على كل ذي ظفر وحرمنا عليهم شحومهما بياناً للمحرم منهما، فالأضافة حينئذ للربط المحتاج إليه إلا ما حملت ظهورهما لستثناء من الشحوم، أي إلا الشحوم التي حملتها ظهورهما، أي اعتلا على ظهورهما واشتملت عليهما فإنها باقية على حليتهما أو الحوايا، وهي المباعر جمع حاوية كالسرايا جمع سارية، أو جمع حاوياً كالتقواعد جمع قاصعاً أو حوية كسفينة وسفائن * «أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ»، قيل^(٢) هي الآلية لإتصالها بالعصص، وقيل^(٣) المنع وفي العطف أقوال.

١ - النساء ٥: ١٦٠.

٢ - التبيان: ج ٤، ص ٣٠٦.

٣ - الإنسان ٢٤: ٧٦.

أحدها: أنها معطوفة على ظهورهما، فتكون مرفوعة تقديرًا وهي داخلية حينئذ في حيز الحل، أي حرّمنا عليهم الشحوم إلا ما حملت الظهور، وما حملت الحوايا فإنّهما حلالان.

وثانيها: أنها معطوفة على ما في حملت، فتكون منصوبة تقديرًا وعلى التقديرين هي داخله في حيز الإستثناء، فالحكم فيها الحلية عليهم.

وثالثها: أنها معطوفة على شحومهما فتكون خارجة عن الإستثناء الحكم فيها الحرمة عليهم و«أو» على كلّ تقدير للإباحة، وهي في هذا المقام أرسخ قدمًا في البلاغة من الواو فإنّك إذا قلت: لاتطع زيد، أو عمرو افقه بتوهم تعلّق النهي باطاعتها معاً، فيجوز طاعة أحدهما بدون إطاعة الآخر، بخلاف قولك أو عمرو فإنّه نص في الدلالة على النهي عن اطاعة كلّ واحد منهما على إنفراد، وعن اطاعتها معاً، ومنه قوله تعالى: *ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً*^(١)؛ فإنّ المعنى لاتطع الآثم على حدّته ولا الكفور على حدّته ولا تطعهما معاً ولو جىء بالواو لم يفد ذلك، وكذا في صورة الإيجاب فإنّك إذا قلت جالس الحسن أو ابن سيرين أو الشعبي، فليس المعنى أنّي أمرك بمجالسة واحد منهم، بل المعنى أن كلّ واحد منهم أهل للمجالسة، فإن جالست واحداً منهم لن تخرج عن الإصابة، وإن جالست الجميع حزت الإصابة، وأمّا ما قيل: أنّ الحوايا إذا عطف على الشحوم كانت، «أو» هاهنا مثل أو في جالس الحسن، أو ابن سيرين، وأمّا إذا كانت معطوفة على ظهورهما فالتسوية في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه من الأمور الثلاثة إنّما يستفاد من كون الإستثناء من الإيجاب نفياً، وأو في النفي تفيد العموم لكونه بمنزلة النكره في سياق النفي، فيصير المعنى لم يحرم واحداً من

الثلاثة لأعلى التعيين، وهذه تقتضي نفي الحرمة عن المجموع، وهو معنى إباحة الكلّ ففيه بعد.

أما أولاً؛ فلأنه ليس في صورة هذا العطف مانع من حملها على الإباحة، فكما حملت في صورت ذلك العطف عليه، فلم لم تحمّل في صورة هذا العطف ونخلص من نصب مؤنة هذا التكليف.

وأما ثانياً؛ فلأحد أن يقول لا يلزم من كون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم أن يكون ما هو بمنزلة مفيداً للعموم؛ لأنّ النكرة إذا كانت في سياق النفي أفادت نفي إيجاب المبهم البتة؛ وذلك لا يتحقق إلا بنفي الكلّ وما هو بمنزلة قد لا يفيد نفي إيجابه ولهذا قيل، أنّ أو في النفي قد يكون النفي أحد الأمرين فتعم، وقد تكون لأحد الطرفين، فلا تعم ذلك، أي تحريم ما كان حلالاً لهم، وهو في محلّ النصب لجزيئناهم، أي جزيئناهم ذلك التحريم، فيكون مفعولاً به، أو ذلك الجزاء جزيئناهم لانجزي، فيكون مفعولاً مطلقاً ﴿يَبْتَغِيهِمْ﴾، أي بسبب ظلمهم وتعديهم، وقيل بسبب كفرهم، ﴿وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾، لا يجري في أخبارنا كذب، ولا في وعدنا ووعيدنا بالنسبة إلى الكفر خلف.

وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا يَغْفُلَ الشَّرِيرُ ۖ (١)

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً﴾، أي دليلاً وحجةً تعبرون بها من وادي الجهل إلى نادي العلم ﴿نُسْقِيكُمْ﴾، والقراءة المستفيضة لعبراً... والأحكام المستفادة منها.

وقد مرَّ تحقيق هذا البحث وهما لغتان وإن فرق بينهما، قال لبید يصف
سحاباً:

سقي قومي بني مجد واسقى نميرا والقبائل من هلال^(١)

رَمَّا فِي بُطُونِهِ، ذكر والضمير العائد إلى الانعام على أن الانعام كالنعم
وكما يرد الضمير إلى النعم مفرداً مذكراً كذلك يردّ إلى الانعام قال الشاعر:

*أكل عام نعماً تحونه *

وقيل أريد بطون هذا الشئ كقوله تعالى: *فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِعَةً قَالَ هَذَا
رَبِّي*^(٢)، وقال زيادة الاعجم:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ ضَمَّنَا قَبْرًا بَمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ^(٣)
وقال الآخر:

إذا الناس ناس والبلاد بقبلة وإذا عمر صديق مساعد

وقيل إن الضمير راجع إلى البعض المقدر بحسب المعنى؛ لأنَّ المعنى
نسقيكم اللبن من البطون ويطون جميع الأنعام ليس فيها لبن *مِنْ بَيْنِ فَرَثٍ
وَدَمٍ*، الفَرث ما في الكرش من السرجين بعد خروجه، فأنه مادام فيه لايسمى
هكذا قيل، وهذا لا يخلو عن إشكال، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ أَنْ يُطْلَقَ الْفَرثُ عَلَيْهِ
باعتبار ما يؤل كقوله تعالى: *إِنِّي أَرَأَيْتُ أَصْعَرَ خُمْراً*^(٤)، *لَبَنًا خَالِصًا* من لون
الفَرث والدم وطعمهما وريحهما *سَانَعَالُ الشَّارِبِينَ*، روى أنه لم يغص أحد باللبن
قط.

فإن قلت: علام عطف قوله *وَأَيْنَ لَكُمْ*.

١ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٣٧٠.

٢ - الأنعام: ٦: ٧٨.

٣ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٣٧٠.

٤ - يوسف: ١٢: ٣٦.

قلت: على ان في ذلك الآية *لقوم يسمعون*، *ونسقيكم*، استئناف

بيان لكون الانعام عبرة ومن في «مما» تبعية، وفي «من بين فرث» ابتدائية،

وقيل أنها حال من اللبن قدم عليه لأنه محل العبرة، وفي توليد الأنواع الثلاثة إشارة لطيفة من العصفاء على قدرة الله تعالى وعظمته

من بين هذين الشئين بعداكتناهما به من غير شوب، وخلط بشيء مما يقدرح في سوغه، ما يدل على وجود الصانع، وكمال قدرته وعلمته وحكمته، عن ابن عباس رضي الله عنه (١)؛ إذا أكلت الدابة العلف فاستقر في كرشها طحنته فكان أسفله فرثا واعلاه دماً وأوسطه لبناً، والكبد مسطرة على هذه الأنواع الثلاثة تقسمها، فتجري الدم في العروق، واللبن في الضروع، وتبقى الفرث في الكرش فتسلط عليه القوة الدافعة فتدفعه، فتبارك الله من قادر حكيم ما أقدره وأحكم صنعه.

فإن قلت: ما وجه تطبيق كلام الاطباء من قولهم إن الدّم إذا خرج من الكبد ووصل إلى اللحم الغددي استحال فيه لبناً على ظاهر الآية، وهو يدل على ان اللبن متوسط بين الفرث والدم، وعلى قول ابن عباس من ان الكبد هي القاسمة.

قلت: لا يجب علينا التطبيق فإنه إذا صحّ ذلك القول عنهم مع ان ظاهر الآية إشكال وجواب في تحقيق واستخلاص اللبن

تاباه، فإن ذلك أمر لم يهّم ووقع عليهم فعليهم التطبيق لاعلينا، وان اعترتك لذلك هزة ونبض منك عرق العصبية لهم، فنقول لاجلك نصرّة لهم إن الله سبحانه وتعالى: لما جعل ما دخل جوف الحيوانات ذوات الالبان أقسام ثلاثة وجعل موضع الفرث أسفل البطن، وموضع الدم أعلاها فقد جعل موضع اللبن متوسطاً بينهما، إلا ترى إلى محل كل منها من الكرش والضرع والكبد والقلب، على أنه قد يقال إن ما قالوه مخصوص بلبن المراءة، وتولد اللبن في اللحم الغدوي، فلانافي كون الكبد

قاسمة، فإنَّ الكبد بعد كلِّ جزء من أجزاء الكيلوس إلى ما يستحيل إليه، والقوى الجاذبة والدافعة والماسكة والمخيَّلة والمصوِّرة يتصرفنَّ فيه على وجه يلينه تلك الصورة التي قدرها له العزيز العليم * فتبارك الله أحسن الخالقين *^(١).

وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا
وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ^(٢)

الثامنة: قوله تعالى: «وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا»، أي ويتخذون من ثمرات النخيل والأعناب سكرًا ورزقًا، فيكون الجار والمجرور متعلقًا بـ «تتخذون»، و«منه» توكير للتأكيد وتذكير الضمير لأمر من تأويل المذكور بالشيء، أو باعتبار رجوعه إلى المتخذ ويجوز أن يتعلّق به نسقيكم المقدّر على تقدير مضاف، أي نسقيكم من عصير ثمرات النّخيل حذف لدلالة المذكور عليه، ولا يجوز أن يتعلّق بالمذكور؛ لأنّ المذكور بيان لما في الأنعام و«تتخذون» بيان للاسقاء، وقيل أنّه صفته لموصوف محذوف، والتقدير ومن ثمرات النّخيل ما يتخذون، أي شيئاً يتخذون منه، ويجوز أن يكون من قبيل: «متقلاً سيفاً ورمحاً»، أي نستقيكم لبناً ونطعمكم من ثمرات النّخيل، وأن تكون من بمعنى «في»، أي وفي ثمرات النّخيل لعبرة؛ لأنّ العبرة إذا وجدت فيها فقد وجدها المعبر من جانبيها.

وللعلماء مع تفسير السكر والرزق الحسن إختلافات؛ فقال بعضهم السكر

بيان آية «ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون...» والأحكام المستفادة منها

١ - المؤمنون ٢٣: ١٤.

٢ - النحل ١٦: ٦٧.

الخمر، والرزق الحسن التمر والزبيب والدبس والسيلان والخل، و«سكرأ» مفعول ليتخذون على تقدير الاستفهام، وعامل رزقاً مقدّر، والتقدير يتخذون منه سكرأ ونحن قد رزقناكم منه رزقاً حسناً، فيكون في هذا الكلام جمع بين المعاتبة والمنة، ولذلك اسند لأتخاذ إليهم، وقيل^(١) السكر الخل والرزق الحسن ما هو خير منه، وقيل السكر ما اتّخذ من التمر والرزق الحسن ما اتّخذ من العنب، وقيل السكر ما يشرب والرزق الحسن ما يؤكل، وقيل^(٢) السكر كلّ ما حرمة الله من ثمارهما، سواء كان خمرأ أو غيره كالنبذ والفقاع وما شبههما، والرزق الحسن ما أحله الله من ثمارهما، وقيل^(٣) السكر ما يشبع ويسدّ به الجوع من قولهم سكرت النهر إذا سددته، وقيل^(٤) السكر نبذ التمر.

عن النبي ﷺ: «الخمر ما اتّخذ من العنب والسكر من التمر والتبع من العسل والمرز من الذرة والعنبر من الحنطه وأنا أنهاكم عن كلّ مسكر»^(٥)، وعن أبي عبيده السكر الطعم وانشد:

* جعلت عيب الأكرمين سكرأ *^(٦)

* إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * ، أي يستعملون ما من الله عليهم من القوى الداركة في دقائق حكم ما خلقه الله ممّا أنعم به عليهم لنظام معاشهم.

١ - تفسير القرطبي: ج ١٠، ص ٨٥

٢ - تفسير ابن كثير: ج ٤، ص ٩٣٧.

٣ - تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٥٥٠.

٤ - تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٥٥٠.

٥ - تفسير التعلوي: ج ٦، ص ٢٨.

٦ - تفسير القرطبي: ج ١٠، ص ٨٥

وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٩﴾ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلَالًا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونٍهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٧٠﴾

بيان آية
«وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ... وَالْأَحْكَامِ
المستفادة منها

التاسعة: قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾، في من الخطاب العام، أعني وان لكم إلى الخطاب الخاص، فقال ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ﴾ لغموض الخطاب به فإنه لا يطلع على كيفية هذا الوحي إلا الراسخون في العلم، واضيف الرب الذي اسند إليه الإيحاء إلى ضمير النبي ﷺ تشريفاً له ولكون ذلك الفعل الذي هو الإيحاء فعلاً من عادة الله أن لا يؤتیه إلا من امتاز بمزية من البشر فلما خالف فيه عادته اسند إلى الرب وضاف الرب إلى النبي ﷺ إيماء إلى أنه يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد فكانه قيل أوحى إليهما ربك الذي تعلم منه الاستبداد بالاشاءة والحكم، لامعقب لحكمه ولامغيراً لاشاءته.

و«النحل» جمع «نحلة»، وهي السمك قرى بفتحين، ولا يبعد حينئذ أن يكون مفرداً كالجبل، والجمل، والوجل، والعسل، والدقل وأمثال ذلك ﴿أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾، أي أصنعي لاجل نفسك في الجبال بيوتاً، وعبر عن الظرفية «بمن» إشارة إلى أحكام البيوت، فإن البيت الذي هو جزء الجبل وجزء الشجر وجزء البناء أحكم واظن واشد ثباتاً وادوم بقاء من البيت الكائن فيها، وقيل هو إشارة إلى معنى البعضية لثلاث يتخذ البيت في كل جبل، وفي كل شجر، وفي كل مكان بل في بعض منها ممّا يليق بحالها، ولذلك تراها في جبل دون جبل وشجر دون شجر ومكان دون مكان، والتنوين في بيوتاً للتعظيم، أي بيوتاً عظيمة

الشأن مشتملة على غرائب الصنعة أو للنوعية، أي نوعاً من البيوت ممتازة عن جنس البيوت بصفة تخصها في انتظام أمرها، والقراءة المستفيضة «يُوتاً»، بضم الباء، وقرىء^(١) بكسر الباء لمناسبة الياء، قراء عامر، وأبو بكر «يعرشون» بكسر الراء والباقون بضمها والضمير في «يعرشون» للناس، والمراد بالعرش رفع البناء، أي ومن المواضع التي ينونها لانفسهم ويرفعونها، كالسقف ورؤوس الجدران * ثُمَّ كُلِّ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ *؛ والالف واللام للعهد الذهني ان كانت من ابتدائية، أي من الثمرات التي تليق بك وتناسبك على مقتضى ما الهمة لله وللجنس ان كانت تبعية، أي كل البعض من الكل، وهو الذي يليق بها ويناسب مزاجها * فَاسْلُكَيْ سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا *.

فإن قلت: ما نكته تقديم الأمر باتخاذ البيوت، وما وجه عطف الأمر عليه بالأكل، ثم وما وجه عطف الأمر بالسلوك على الأمر بالأكل بالفاء.

قلت: أمّا تقديم الأمر باتخاذ البيوت على الأكل فلتقدم المكان على الأكل فيما يضطر إليه الحيوان، فإن احتياج الحيوان إلى مأوى يأوي إليه لشدة من احتياجه إلى مأواه؛ لأنه قد يتعوض في المأكل بشيء عن شيء ويمكنه القناعة منه بخلاف المأوى، فإن لكل حيوان مأوى يخصه لا يمكنه التعوض عنه بغيره، كالحيوان المائي، فإنه لا يمكن التعيش في البر، كما أن الحيوان البري لا يمكن له التعيش في الماء أصلاً، وكذلك النحل لا يمكنه العيش في غير تلك البيوت، كما أن ما عداه لا يمكنه اللبث فيها أويأ فضلاً عن التوكل والتعيش، وأيضاً اتخاذ البيوت لما كان موكولاً إلى صناعته، بخلاف الأكل، فإنه موقوف على ما يؤكل وهو يصنع الرزاق وخلقه؛ ولأن الجوع ينحفه غالباً والبرد والحر يهلكه غالب، وأيضاً عدم وجدان البيت يقضي إلى تفرقه وتبدد شمله وابتزاز النوع، وقد لا يتم له البقاء مع تطرق شيء من هذه الآفات، وأمّا عطف الأكل بـ «ثم» فليبان بعد المرتبتين في أمر المعاش، وأمّا عطف الأمر بالسلوك على الأمر بالأكل بالفاء فلئلا يجوز التراخي

لكل حيوان مأوى
خاص لا يمكن
التعويض عنه

والانفصال، بينهما فإن من استمتع بنعمة المنعم وجب عليه المبادرة إلى امتثال أمره في سلوك طريق مرضاته والمشاركة إلى الإتيان لأوامره ونواهيه.

بيان معنى
السلوك والسبل
والذل

وقد اختلف في معنى السلوك والسبل والذل، فقيل ان السبل هي الطريق التي الهمتها وفهمتها في أعمال ما في بطونها لتقنه عسلاً فحينئذ يكون «سبلاً» مفعولاً به والسلوك بمعنى الاجارة؛ لأنه سبب لها وحاصله اجيدي صنعة العسل، وقيل ان السبل هي المواضع التي يجعل الله سبحانه وتعالى بقدرته فيها عسلاً فتكون السبل مفعولاً منه والسلوك بمعنى الاجزاء ومفعوله محذوف، أي أجراما أكلت من النور والثمار في المجاري التي يحيل الله ما أكلت فيه عسلاً، وقيل: ان المراد بها الطريق التي تطير فيها من بيوتها إلى قضم الأنوار، ومنها إلى بيوتها فإنها ربما تقصد الأماكن البعيدة لاجل طلب المرتع فلا تضل في الذهاب والأياب * «وذلك»، جمع «ذل» بمعنى منقادة منصوبة على الحال أما من السبل، أي اسكلها سهلة غير وعرة عليك أو من الضمير في فاسلكي، أي منقادة طائعة غير عاصية ولا آية، وفي التعبير عن كل معنى من المعاني المذكورة بالسلوك والسبل وتقيدهما بلفظ الذلل من اللطف وحسن الموقع ما يضييق عنه نطاق البيان * يخرج من بطونها شراباً مختلفاً ألوانه، *، أبيض واصفر وأحمر وأشقر وأرزق إلى غير ذلك، وقد يختلفت كيفياته بحسب اختلافه ألوانه قوة وضعفاً * فيه شفاء للناس *، أي يتشفى به من بعض الأمراض، وإنما خصه بالذكر من بين الأدوية التي يستشفى بها، لأنه لما ذكر ما في حصوله من الكيفيات المشتملة على غرائب الصنع ذكر فائدته أيضاً.

بيان: أنواع
العسل على ضوء
الآية الكريمة

وقد يقال أن الاحتياج إليه في المداوات أكثر من سائر الأدوية؛ لأنه قيل مركب من الادوية بدونه، يروى أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال ان أخي يشكي بطنه فقال «اسقه عسلاً»، فذهب ثم رجع فقال قد سقيته فلم يغن عنه شيئاً، فقال اذهب فاسقه عسلاً فقد صدق الله وكذبت بطن أخيك^(١)، فسقاها فبرأ كأنما

بيان: فائدة
العسل في علاج
الأمراض

نشط من عقال، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن الضمير في «فيه» راجع إلى القرآن، وعن عبدالله بن مسعود : إن العسل شفاء من كل داء والقرآن شفاء لما في الصدور، وعنه عليكم بالشفاء بين القرآن والعسل ^(١).

فإن قلت : ما موقع هذه الجملة، وكيف عدل فيها عن الخطاب إلى الغيبة.

قلت : هي جملة استئنافية، وقعت جواباً لسؤال مقدر يقتضيه المقام، فإن النحل لما وصفت بما وصفت من الأوصاف الغريبة العجيبة الدالة على اختصاصها بعنايات الهية، وفيوضات سبحانه من الوحي والهداية والعلم والطاعة والافتقار، اقتضى المقام أن يسأل عن الفائدة العائدة إلى ما خلق العالم لأجله الذي هو الإنسان الكامل فبيّنت الفائدة بقوله *يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا - إلى قوله - فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ*، وأما العدول من الخطاب إلى الغيبة، فقد علم الجواب عنه من الجواب عن هذا السؤال، فإنه لما كان الكلام ملقى إلى السائل لم يحسن الخطاب للنحل.

فإن قلت : لم قيل للناس، ولم يقل لك نظراً إلى قوله *وَلَوْ جِى رَبَّكَ إِلَى النُّحْلِ* ذهباً إلى بيان عموم الفائدة، فإنها ليست مختصة به رضي الله عنه : *إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ* ^(٢) قال : فإن من استحضر فكره وأجال نظره وتدبر ما أودعه ربه في هذا الحيوان الضعيف البنية النحيف الهيئة من الأحوال العجيبة الغريبة

والشؤون الدقيقة الأتية، علم علماً قطعياً إن لهذا العالم صناعاً عليمات قادرين أحكاماً عظماء من قبيل عز وجل من قبل المصطفى صلى الله عليه وسلم *لَقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ* ^(٣)، والثانية : بقوله *لَقَوْمٍ يَسْمَعُونَ* ^(٤)، والثالثة : *لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ* ^(٥)، والرابعة : *لَقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ* ^(٦)، فنحن وإشارة إجمالية إلى الآيات التسع المعطية

١ - الكشف : ج ٢، ص ٦١٩.

٢ - النحل ١٦ : ٦٩.

٣ - الزمر ٣٩ : ٥٢.

٤ - الروم ٣٠ : ٢٣.

٥ - النحل ١٦ : ٦٧.

٦ - الجاثية ٤٥ : ١٣.

كاملاً ونصبياً وافرأ من علم البلاغة يطلع به على أسرار دقائق نكات كلام المتكلم بلامف ولالسان، السميع بلاصمته ولاأذان.

تنبيه: لا يخفى عليك أيها المستبصر إن في قوله تعالى في الآية السابعة ﴿نسيكم﴾، وقوله ﴿لبناً خالصاً سائغاً للشاربين﴾ دلالة ظاهرة على حلية الحليب وما يتخذ منه.

استدلال المصنف
على حلية
الحليب ومشتقاته

وفي الثامنة: إن حملنا السكر على الخمر وما اشبهه والكلام على الاستفهام الانكاري كان في الآية دلالة على حرمة السكر وحلية ما عده ممّا يتخذ من ثمرات التخيّل والأعنان، وإن حملناه على غير الخمر وما اشبهه من الخل أو غيره، ولم تحمّل الكلام في قوله ﴿تتخذون﴾ على الاستفهام الانكاري، لم يكن في الآية ما يدلّ على الحرمة، بل يدلّ على إباحة المجموع.

في الآية التاسعة: ما يدلّ على حلية ما يخرج من بطون النحل سواء كان عسلأ أو غيره، وإن أكلها ثمار الغير لا يحرم ما في بطونها، وإن كره ذلك ربّ الثمرة لقوله تعالى: ﴿ثمّ كُلّ من كلّ الثمرات﴾ بخلاف ما رعت الناقة أو البقرة أو الشاة علفاً مغصوباً وتولد منه لبن، فإنّه لا يحلّ على صاحبة ما لم تبرأ ذمته من حق ذلك العلف بوجه شرعي، وكذلك الدجاجة والبطّة إذا رعت مغصوباً، فإنّ بيضهما المتولّد من ذلك العلف لا يحلّ لصاحبهما إلّا بشرط الاستحلال، كما إنّ أكل العذرة من دون غيرهما محرم له.

وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِغٌ شَرَابُهُ
وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنَ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَخَطَا طَرِيقًا
وَتَسْتَخْرِجُونَ حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَازِرَ
لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ^(١)

العاشرة: قوله تعالى: ﴿وما يستوى البحران﴾^١، أي العذب والمالح وقد عبر بهما هاهنا عن المؤمن والكافر لما بين البحرين من المساواة في الماهية التي هي المائية مع التفاوت العظيم في الأوصاف من الطعم ولذة والمنفعة، وبين المؤمن والكافر من المساواة في الماهية التي هي الحيوانية المقيدة بالنطق مع المبانيّة العظيمة في الأخلاق والأقوال والأفعال لم يعد ما عبر بهما عنهما عقب ذلك بذكر ما يخص كلّاً منهما، فقال «هذا عذب فرات» العذب الطيب والفرات ما اشدّتْ عذوبته، وقيل الخالص الذي لا يشوبه شيء، وقيل^(١) الذي يكسر العطش «سائع شرا به»، أي مريء سريع الانحذار لعذوبة، وقرئ^(٢) «سيع» بوزن سيّد و«سيع» بالتخفيف كميت وميت ﴿وهذا ملح أجاج﴾، أي شديد الملوحة يكاد أن يحرق بملوحيته ويذكر ما يشارك المالح فيها العذب من الصفات الحميدة مع ما بينهما من التباين الفاحش توبيخاً للكافر على أنّه مع مشاركة المؤمن فيما يقتضي به المشاركة في الصفات الكمالية باينة كلّ المبانيّة ولم يماثله في شيءٍ منها أصلاً، فقال ﴿ومن كلّ﴾، أي من كلّ واحد من البحرين تأكلون لحماً طرياً، أي النوع من السمك الذي كشف عن حليته قول أصحاب التأويل الذين أقوالهم مأخوذة من صاحب التنزيل الذي لم ينطق عن الهوى بل قوله من وحي يوحى «وتستخرجون حلية» أعني اللؤلؤ والمرجان تلبسونها للزينة واستعمال الاستخراج دون الإخراج إيماء إلى ما في إخراجه من الكلفة والمشقة ﴿وترى الفلك فيه﴾، أي في كلّ واحد منهما مواخر جمع ما مخر من إذashقه فإنّ السفينة تمبر الماء وتشقه شقّ الطائر الهواء، وقيل: أنّه من تنمة التمثيل على معنى إنّ البحرين وان اشتركا في بعض الفوائد تفاوتاً فيما هو مقصود ذاتي فإنّ كلّاً منهما

١- الكشف: ج ٣، ص ٦٠٥.

٢- تفسير الفرطبي: ج ١٤، ص ٢١٤.

صفات المؤمن خالطه ما أخرجه عن فطرته الأصلية، وكذلك المؤمن والكافر، فإنهما قد باقية على الفطرة والكافر تتبدل صفاته بكفره وهما يشتركان في بعض من فضله» تعليل للأكل والاستخراج ورؤية الفلك شاقة الماء، أي صنع ما صنع ويفترقان في بعض آخر وفقاً لمقياس الفطرة يشتركان في بعض من فضله» تعليل للأكل والاستخراج ورؤية الفلك شاقة الماء، أي صنع ما صنع ولا تشركوا معه غيره في ذلك الطلب فيعترىكم التعب والنصب من غير فائدة في نيل الأرب * ولعلكم تشكرون *، أي رجاء لشركم إياه على ما أنعم به عليكم، وفي هذا توبيخ عظيم وتقريع عنيف لمن كفر بنعمته وشك في قدرته.

فإن قلت: كيف خص الفلك بذكر الرؤية ولم أفرد الضمير ولم يقل وترون. قلت: لما كان حديث الفلك أول على كمال القدرة لغرابته وبعده عن العقل، فإن الإنسان لو أخبر بها مع عدم مشاهدته إياها وملاحظته تلك الهيئة العجيبة والکیفیه البديعة الغريبة كاد أن يكذب ذلك الأخبار استبعاداً له أقحم فعل الرؤية، أي ترونه بأبصاركم، وليس هو ممّا ترتابون فيه، فجدير بأن لا يرتاب أحد منكم في كمال قدرة الباري وحكمته، وأمّا الأفراد فلا تزام كل فرد من أفراد المرتابين فكأنه مخاطب به كل فرد على حدة فكأنه يقول لكل واحد منهم أنت يا فلان تراه وأنت يا فلان تراه وهو مشاهد لكل من تتأتى منه الرؤية لا يختص ببعض دون بعض.

وهو الذي سخر البحر لنا كل ما آمنه لحماطرياً
وتسخر جوامينه حليّة تلبسوها وترى ألفلاك مواخر
فيه ولتبتغوا من فضله. ولعلكم تشكرون^(١)

الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْماً طَرِيّاً﴾، سماه لَحْماً مطلقاً جريات على اللغة، وإن كان في العرف إنما يطلق مقيداً، فيقال لحم السمك ويقابل المطلق، فيقال أَكَلْتُ لَحْماً وَسَمَكاً ووصفه بالطراوة لسرعة تطرق التغير إليه أو أنه إنما يأكله المتنعمون بعد أن عافت نفوسهم اللحم لكثرة تكرره فهو طرى لندرة أكله وتجدهه ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾، أسند اللبس إلى الجميع، وإن كان إنما يلبسها بعضهم كالنساء والنادر من الرجال لأنَّ فائدة لبس النساء عائدة إليهم فأنَّ لبس النساء إنما هو للزينة في أعين الرجال ليهنأ لهم التمتع بهن، روى اسمعيل بن عبد الملك: قال جاء رجل إلى أبي جعفر عليه السلام فقال: «هل في حلى النساء صدقة، فقال: لا هي كما قال الله تعالى ﴿وَحِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾»^(١)، وفي هذا دلالة على حلية لبس ما يستخرج من البحر للزينة، كالدر واللؤلؤ والمرجان، وعلى أن ما يوضع في التيجان والقلاند وما يتختم به قد تطلق على استعماله على تلك الهيته اسم اللبس، فلو حلف أن لا يلبس ذهباً أو لؤلؤاً حنث بالتختم والتقلد به ﴿وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَاحِرَ فِيهِ﴾، المخر، قيل هو الشق يقال امرأة ممخورة، أي مشقوقة الحر، أي تشق الماء بجناحيها يميناً وشمالاً، وقيل هو احتياط مهب الريح.

ومنه ما ورد في الحديث «إذا أراد أحدكم البول فليمتخر الريح»^(٢)، أي فليختبر من أين هبوبها فليستدبرها وهذا لا يناسب المقام، وقيل هو استدبار الريح، ومنه قوله استمخر والريح أي استدبرواها، وقيل هو صوت هبوب الرياح إذا اشتدت، وقيل هو القطع للشيء والدخول منه أي مقبلة ومدبرة تمخر الماء بمخاريبها أقبالاً وأدباراً.

فإن قلت: لم خولف الأسلوب في قوله و ترى الفلك وفيما قبلها وبعدها

١- نحل ١٦: ١٤.

٢- تفسير الثعلبي، ج ٦، ص ١١.

فاتى بصيغة خطاب المفرد والخطاب جمع.

قلت : تصوير المصورة العجيبة الغريبة فكأنه قيل مخر البحر ليرى تلك الصورة الغريبة العجيبة أعني شق السفن الماء على تلك الهية المهيبة كل من يتأتمى منه الرؤية ، ولا تختص بها رؤية راء دون آخر *ولتبتغوا من فضله* بالسفر فيه والاصطياد منه *ولعلمكم تشكرون* ، أي ولتوقع الشكر منكم على ما أنعم به عليكم.

تحقيق من
المصنف وعرض
الاستدلالات
وأراء الفقهاء في
الجري والمارماهي
و... إلخ

تذييل : إعلم أن الحيوان البحري المماثل للحيوان البري المحرم أكله لا خلاف في حرمة عند أحد من أصحاب المذاهب وعندنا لا يحل منه إلا السمك الذي له فلس خاصة سواء بقى عليه ، كالشبوط أو لا كالكتنعت ، وما لا فلس له محرم ، كالجري المارماهي والزمار والزهور روايتان ، فرواية التمليل ما رواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام : «قال سألت عن الجري والمارماهي والزمار وما ليس له قشر من السمك أحرأ هو؟ فقال لي : يا محمد أقرء هذا الآية التي في الأنعام *قل لأجد فيما أوحى إلى محرمأ على طاعم يطعمه* قال : فقراءتها حتى فرغت منها ، فقال إنما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه ولكتهم كانوا يعافون أشياء فنحن نعافها»^(١) ، وما رواه الحلبي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : «لا يكره شيء من الحيتان إلا الجري»^(٢) ، وما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام : قال سألت عن الجري قال ، وما الجري فنعت له فقال *لأجد فيها أوحى إلى محرمأ على طاعم يطعمه* الخ الآية ، ثم قال لي لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا الخنزير بعينه ويكره كل شيء من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس بحرام ، وإنما هو مكروه»^(٣) ، ورواية التحريم ما رواه سمرق بن سعيد قال : خرج أمير المؤمنين علي عليه الصلاة والسلام - على بغلة رسول الله ﷺ فخرجنا معه نمشي حتى انتهينا إلى

١- وسائل الشيعة: ج ١٦ ، ص ٤٠٤ ، الباب ٩ من أبواب الأطعمة والأشربة ، ح ٢٠.

٢- وسائل الشيعة: ج ١٦ ، ص ٤٠٣ ، الباب ٩ من أبواب الأطعمة والأشربة ، ح ١٧.

٣- وسائل الشيعة: ج ١٦ ، ص ٤٠٤ ، الباب ٩ من أبواب الأطعمة والأشربة ، ح ٩ ، «باختلاف الإمام».

موضع أصحاب السمك مجمعهم، فقال أتدرون لاي شيء جمعتمكم قالوا لا قال لا تشتروا الجريث ولا المارماهي ولا الطافي على الماء ولا تبعوه^(١)، وما رواه ابن فضاله عن غير واحد من أصحابنا، عن الصادق عليه السلام: أنه قال «الجري والمارماهي والطافي حرام في كتاب علي»^(٢) وللأصحاب عليه السلام على اختلاف الروايات أقوال مختلفة.

قال الشيخ في النهاية: وأما المارماهي والزمار والزهو فأنه مكروه شديد الكراهية، وإن لم يكن ذلك محظوراً^(٣)، وتبعه ابن البراج في ذلك^(٤)، وقال في باب الحد في شرب الخمر في النهاية أيضاً ونعزراً أكل الجري والمارماهي ومسوخ السمك وغير ذلك من المحرمات فإن عادادب ثانية [أدب ثانية] فإن استحل شيئاً من ذلك وجب عليه القتل.

وجزم في باب المكاسب من النهاية^(٥) بتحريمها أيضاً، وهذا هو المشهور وعليه معظم الأصحاب ذهب إليه علم الهدى^(٦)، وهو ظاهر كلام المفيد حيث قال: ويتجنب أكل الجري والزمار والمارماهي^(٧)، وقال ابن الجنيد ولا يؤكل من السمك الجري والمارماهي والزمار وما لا قشر له وما ليس ذنبه مستويّاً^(٨)، وقال ابن عقيل حرام بيع الجري والمارماهي والزهو^(٩)، وقال محمد بن بابويه: ولا يؤكل الجري ولا المارماهي ولا الزمار ولا الطافي^(١٠).

١ - وسائل الشريعة: ج ١٦، ص ٤٠٣، الباب ٩ من أبواب الأطعمة والأشربة، ح ١٤.

٢ - وسائل الشريعة: ج ١٦، ص ٤٠٣، الباب ٩ من أبواب الأطعمة والأشربة، ح ١٥.

٣ - النهاية: ص ٥٧٦.

٤ - المهدب: ج ٢، ص ٤٣٨.

٥ - النهاية: ص ٣٦٤ و ٣٦٥.

٦ - الانتصار: ص ٤٠٠.

٧ - المغنعة: ص ٥٧٦.

٨ - نقله عنه في المختار: ج ٨، ص ٣٠٣.

٩ - نقله عنه في المختار: ج ٨، ص ٣٠٣.

١٠ - المغنعة: ص ٤٢٣.

وما أوردناه من الروايات لم يتناول تحريم الزهو والذي يدل على تحريمه ما رواه الشيخ في التهذيب: يرفعه إلى اسحق صاحب الحيتان قال: خرجنا بسمك لتلقي أبا الحسن الرضا عليه السلام، وقد خرجنا من المدينة، وقد قدم من سألته، فقال: «ويحك يا فلان لعلّ معك سمكاً، فقلت نعم جعلت فداك فقال: انزلوا فنزلوا فقال: ويحك لعلّ زهو قال قلت: نعم قال: اركبوا الاحاجة لنا فيه»^(١).

فإن قلت: هذا لا يدلّ بصريحه على التحريم لجواز كون عدم الرغبة فيه الكراهية.

قلت: لما شارك هذا النوع ما عداه في علّة الحرمة التي هي عدم القشر علماً إلا الإمتناع من أكله إنما كان للحرمة لالكراهية، ولذلك ذهب ابن إدريس^(٢) إلى تحريم الجميع، وقال العلامة في المختلف: الأولى في الزمار والمارماهي والزهو التحريم لأنّه قول أكثر الأصحاب، وهو الأقوى عندي للاحتياط ثمّ قال، وهذه الأخبار وإن كانت صحيحة لكنّها دلّت على كراهية الجري والحقّ تحريمه فهي قد خرجت مخرج التقيّة.^(٣)

١- السرائر: ج ٣، ص ٩٩.

٢- تهذيب الأحكام: ج ٩، ص ٠٤، ح ٦.

٣- المختلف: ج ٨، ص ٣٠٥.



کتاب الموعظة

وفيه ثمان آيات





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقد يترجم عنه بالفرائض: جمع فريضة فعيلة من الفرض.

وهو في اللغة: التقدير والقطع والبيان، قال الله تعالى: ﴿فَنَصَفَ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(١) أي قدرتم، وقال تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾^(٢) أي بيناها. معنى المواريث لغة وشرعا

وفي الشرع: ما ثبت بدليل قطعي كالكتاب والسنة والإجماع، وسمي هذا الباب من الفقه بالفرائض؛ لأنه سهام مقدرة مقطوعة مبيّنة بدليل قطعي، وهو علم يعرف منه كيفية قسمة الموارث بين مستحقّيها، وهو علم شريف تعلّمه من فروض الكفايات، قال عليه السلام: «تعلّموا الفرائض وعلموها الناس، فإنّها نصف العلم»^(٣)، وفي المباحث المتعلقة به آيات:

لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ
نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ
نَصِيبًا مَّفْرُوضًا^(٤)

الأولى: قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ وهم المتوارثون الذين بين الله سبحانه وتعالى توارثهم في كتابه العزيز دون غيرهم من الأقربين الذين لم يبين توارثهم فيه، والتوارث إنما يثبت بالنسب، وهو إتصال والأحكام المستفادة منها

١ - البقرة ٢: ٢٣٧.

٢ - النور ٢٤: ١.

٣ - سنن البيهقي: ج ٦، ص ٢٠٩.

٤ - النساء ٤: ٧.

شخص بآخر لانتهاأ أحدهما في الولادة إلى الآخر ، أو لانتهاأهما إلى ثالث على الوجه الشرعي.

والأصل فيه التوليد ، فمن ولد شخصاً من نطفته فالمولد أب والمولدة أم والمولد إن كان ذكراً فهو ابن وإن كان أنثى ، فهي بنت ، وآباؤهما أجداداً وجدّات وإن تصاعدوا ، وأولادهما إخوة وأخوات وأولاد آبائهما أعمام وعمّات وأخوال وخالات وإن علوا ، والمراتب بحسب البعد والقرب ثلاث:

بيان طبقات
الإرث

الأولى: الأبوان والأولاد وإن نزلوا.
الثانية: الإخوة والأخوات لأب أو لأم أو لهما وأولادهم وإن نزلوا والأجداد والجدّات وإن علوا لأب أو لأم أو لهما.
الثالثة: الأخوال والخالات وإن علوا أو سفلوا ، والأعمام والعمّات وإن علوا أو سفلوا.

أو السبب: وهو زوجيّة وولاء ومراتبه أيضاً ثلاث: ولاء العتق ، ثم ولاء الجريرة ، ثم ولاء الإمامة.

وللنساء نصيبٌ ممّا تركّ الوالدان والأقربون إمّا أوتر الإطّئاب والتفصيل على الإيجاز والإجمال إعتناء بشأن النساء ، *مما قلّ منه أو كثر* بدل «مما ترك» بتكرير العامل ، والضمير في «منه» عائد إلى «ما ترك» ، وقيل: إلى النصيب *نصيباً مقروضاً* نصبه إمّا على الإختصاص بمعنى أعني نصيباً مقروضاً مقطوعاً واجباً أو مقدّراً^(١) ، وإمّا أنّه منتصب إلتصاب المصدر كقولك: قسماً واجباً وفرضاً لازماً ، ولو لم يكن فيه معنى المصدر لم يجز فيه ذلك ، نحو: لك عندي حقّ

١ - حاشية في «ب» ، د: «أي إيجاز هو أن يقال: للرجال والنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، فقوله: للرجال وللنساء نصيب إطناب . والاجمال مع الإيجاز هو أن يقال للرجال والنساء نصيب . وبدونه للرجال نصيب وللنساء ، فإلّا قال فيهما ممّا ترك الوالدان والأقربون ، جاء التفصيل والإجمال أيضاً من وجه آخر منه قدس سره».

درهماً، ولو قلت: لك عندي درهم حقاً مقبوضاً جاز^(١)، وذهب الزجاج^(٢) إلى أنه حال من الضمير المستتر في «قلّ أو كثر».

وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينُ
فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا^(٣)

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ اللّام العهد، أي قسمة التركة بيان آية، وإذا حضر القسمة المستفادة من قوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾، ﴿أُولُو الْقُرْبَىٰ﴾ الذين لم يجعل الله لهم نصيباً من مال الميت بقرينة قوله: ﴿مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾، ﴿وَالْيَتَامَىٰ﴾ والمساكين فارز قوهم منه أي ممّا ترك الوالدان والأقربون، والرزق قد يسند إلى غيره سبحانه وتعالى^(٤) قال أبو الطيّب:

كذب ابن فاعلةٍ يقول بجهله مات الكرام وأنت حيّ ترزق^(٥)
والأمر للندب، قيل^(٦): كان المؤمنون إذا اقتسموا الميراث رضخوا لهؤلاء المذكورين نصيباً، فنزلت الآية تحريضاً لهم على ثبات القدم في تلك السجّية،

١ - حاشية في «ب، د»: «الحاصل: إنّك إذا نصبت درهماً لم يجز نصب حقاً على المصدرية؛ لأنّه حينئذٍ مبني للابتدائية، فلم يكن فيه معنى المصدر، فلم يجز نصبه انتصاب المصدر، وأما إذا رفعته جاز نصبه حقاً على المصدرية، فإنّ درهماً حينئذٍ مبتدأ، فيجوز اعتبار معنى المصدر في حقه، فيجوز نصبه على المصدرية منه قدس سره».

٢ - تفسير القرطبي: ج ٥، ص ٣٣.

٣ - النساء ٨.

٤ - حاشية في «ب، د»: «في التعبير عن الاعطاء بالرزق مبالغة في الحرّ على إعطائهم، فإنّ الرزق إعطاء تحتم على المعطي لسداؤه إلى المعطي كرزق الله العبد، قال المطرزي في المغرب: الرزق ما يخرج الجندي عند رأس كلّ شهر. وقيل: يوماً فيوماً والمرتقة هم الذين يأخذون الرزق أي الموظفون. وفي مختصر الكرخي: العطاء ما يفرض للمقابلة، والرزق للفقراء، وقد يطلق على ما يرزق به منه قدس سره».

٥ - ديوان المتنبي: ص ٢٨.

٦ - الكشف: ج ١، ص ٤٧٧.

وقيل: ^(١) الأمر للوجوب والآية منسوخة بآيات المواريث، وعن سعيد بن جبير: أن ناساً يقولون إنها نسخت، والله ما نسخت ولكنها ممّا تهاون به الناس ^(٢).

وقولوا لهم قولاً معروفاً أي كلاماً ليتّأ خالياً من مخائل الغلظة والجفاء غير مشوب بالمدّ والإيذاء، بل مخلوطاً بالإعتذار والدعاء.

وعن الحسن والتخعي: ^(٣) أدركنا الناس وهم يقسمون على القربات واليتامى والمساكين من العين، فإذا قسم الورق والذهب وصارت القسمة إلى الأرضين والريّيق قالوا لهم قولاً معروفاً ^(٤)، فكانوا يقولون لهم بورك فيكم.

وقيل: ليس هذا في شأن قسمة الميراث، بل في شأن قسمة المريض أمواله فيما بين قرباته كقوله تعالى: *كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت* الآية ^(٥)، وقوله تعالى: *وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريّة ضِعْفًا* جمع «ضعيف» «كه كريم» «وكرام» «وظريف» «وظراف»، وقرئ في الشواذ «ضُعفاء» «كه كرماء» «وضعافى» «كه سكارى»، وقرئ في «ضعافاً» بالإمالة للكسرة في أوّل فعالٍ وإن كان أوّله صرف استعلاء، فإنّه لمّا صغر بالحرف المستعلى وانحدر بالكسر استحَبَّ أن لا يصعد بالتقحيم بعد الانحدر بالكسر لكون الصوت على طريقة واحدة وأما من فتح فقد ذهب على التفخيم الذي هو الأصل

وأما من أمال في «خافوا» مع كون الخاء صرفاً مستعلياً مفتوحاً فقد طلب بالإمالة الإشارة إلى الكسرة التي في «خفت» فتأمّل وصرف الترك أعني لو مع ما في حيّزه صلة للذين، من الشرط وما في حيّزه من الظرف والصفة والموصوف،

١ - الكشف: ج ١، ص ٤٧٧.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٤٧٧.

٣ - الكشف: ج ١، ص ٤٧٧.

٤ - حاشية في «ب» «أي قوله تعالى: *فارزقوهم منه*» *وقولوا لهم قولاً معروفاً* منه قدس سره.

٥ - البقرة: ١٨٠.

ومن الجزاء أعني: *خافوا عليهم* صلة الموصول، والخطاب قيل: للأوصياء^(١) والمعنى: أمر لهم بأن يخافوا الله ويحذروه، فيخافوا على من في حجورهم إليهم خوفهم على أولادهم وذرائعهم ورأفتهم بهم، أو أن الإشراف على الهلاك وانقسام عرى القيام بأموالهم وتصوير الحالة المميتة المخيفة التي من شأنها أن من تصوّرها وخطرت ببالة أحجم أن يقدم على ما يتوهم أنه قد يكون سبباً لدوثوق، وقيل: هو لمن يحضر المريض^(٢)، ويحرّضه على إيفاق ما في يديه في طرق البرّ واستغراق وصية متروكاته

فليتقوا الله، أمروا بالتقوى التي في غاية الخشية تأكيداً ومبالغة، وختم بها كالمتبدأ بها إشارة إلى أنه يجب أن لا يحلّ بها في حال من الأحوال، فإن الأول والآخر مستوعب للجميع، *وليقلوا قولاً سديداً*، القول السديد على القول الأول: هو أن يتلطفوا في القول مع اليتامى والأقربين تلطفاً تقتضيه رافة الأبوة، وأن لا يقولوا لهم قولاً لا يرضونه أن يقال مثله لأولادهم، وعلى القول الثاني: أن يقول الخاضرون كما قال رسول الله ﷺ لسعد: «إِنَّكَ إِنْ تَرَكَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرَ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(٣).

وعلى الثالث: أن يقولوا له: أوفِ حقَّ الله عليك من ثلث مالك الذي جعله الله لك، فإن الله سبحانه وتعالى كما لطف بك سيلطف بعيالك، فإنه ربهم كما هو ربك.

وعلى الرابع: أن يلطفوا القول ويجمّلوه للحاضرين ولا يقولوا لهم ما لم يرضوه أن يقال لأولادهم من بعدهم إذا كانوا فقراء ضعفاء حاضري قسمة

١ - الكشف: ج ١، ص ٤٧٨.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٤٧٨.

٣ - الكشف: ج ١، ص ٤٧٨.

ميراث غير هم.

يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَاكُمْ لِلَّذِي كُنْتُمْ لَكُمْ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَرَثَةٌ فَلِلرَّثَةِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْإِخْوَةِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنٍ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَنْدِرُونَ أَيْنَهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (١)

الثالثة: قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾، أي يأمركم ويعهد إليكم، وإنما عبّر عنها بالإيصاء للتأكيد والمبالغة؛ لأنها تعبر عن حسن إعتناء من الموصي بالموصى له مع حسن ظن من الموصى له، بأنه ليس ممن لا يمثل أمر الموصي ويهمله^(٢)، وإشارة إلى أنهم مجبولون على السهو والغفلة، واللائق فيما يؤمرون به أن يؤكد ويخرج على سنن المبالغة، ومنه المثل: «أن الموصين بنو سهوان»^(٣).

بيان آية
يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
أَوْلَاكُمْ...
والأحكام
المستفادة منها

١ - النساء ٤: ١١.

٢ - حاشية في «ب. د»: «أي الوصية والأمر لتعادل كون الوصية مقيدة للتأكيد والمبالغة، والحاصل: أن معنى قولهم: أوصى فلان فلاناً في حق فلان أنه أمره وأخذ منه العهد أن يحسن إليه ويتعهد أمره بما يصلحه، ولا يخفى ظهور حسن الأمر في حق المأمور؛ إذ أمره مبيّن حسن ظنه به، إذ لولاه لم يأمره ولم يحسن منه ذلك وظهور إعتناؤه بشأن الموصى له، إذ لولاه لم يتحمل مؤنة تلك الوصية وإنما جمع في تفسيره الوصية بين الأمر والعهد لإشتمالها على جهة هذه المبالغة والتأكيد كما بيّناه. وفهم أيضاً أن الموصى من شأنه الغفلة والنسيان وإلا لم يحتج إلى الوصية ولذلك قال: مع إشارة إلى أنهم أي الموصين مجبولون على السهو والغفلة منه رحمة الله».

٣ - حاشية في «ب. د»: «قال الندائي: هذا مثل محيط فيه كثير من الناس، وأيضاً ما أثبتته بعد ما حكى ما قالوا قال بعضهم: إنما يحتاج إلى الوصية من يسهو وينفل وأما أنت فقير محتاج إليها لأنك لا تسهو، وقال بعضهم: يريد بقوله «بنو سهوان» جميع الناس، لأن كلاً منهم يسهو والأصوب في معناه أن يقال: إن الذين يوصون بالشئ مسؤول عليهم السهو حتى كأنهم موكلوا بهم والسهوان السهو، ويجوز أن يكون صفة أي هو رجل سهوان وهو أقدم بالشيء منه قدس سره».

ورعاية للتناسب المعنوي، وهو أنه لما كان المقام مقام بيان المواريث والوصية معظم استعمالها فيها ناسب أن يؤمر المورثون بلفظ الإحصاء

في أولادكم أي في بيان ميراثهم وهو قول إجمالي يفصله قوله تعالى: *للذكر مثل حظ الأنثيين* أي بأن تجعلوا^(١) للذكر من أولادكم من أموالكم التي تتركونها بعد وفاتكم مثل نصيب الأنثيين، وإيما أوترت^(٢) هذه العبارة على «للأنثيين مثل حظ الذكر» أو «للأنثى نصف حظ الذكر»؛ لأنّ كلّاً من هاتين العبارتين نصّ في بيان سهم الأنثى، وبيان سهم الذكر يعلم منها على سبيل التبعية، ويلزم منه^(٣) تفضيل المفضل على الفاضل وهو لا يليق ببلاغة كلام الحكيم، وأيضاً «للذكر مثل حظ الأنثيين» بيان لفضل الذكر، وإحدى العبارتين بيان لنقص الأنثى وبيان الفضل أفضل من بيان النقص^(٤)، ولأنّ الكلام مسوق لبيان فضل الذكور، فما دلّ على فضلهم أحسن بالمقام ممّا دلّ على نقص غيرهم، ولأنّهم كانوا يورثون الذكور دون الإناث تفضيلاً لهم، فكأنّهم قيل لهم كفى الذكور تفضيلاً تضعيف نصيبهم، فلا ينبغي أن يتجاوز فيقع الحيف على الإناث، فيكون عدولاً عن العدول وتجاوز عن الحدّ الوسط، وإرادة^(٥) حالة الاجتماع لدلالة ذكر حالة الإفراد عقيب هذا القول عليها يدفع توهم أنّ للأنثيين الثلثين، فيلزم أن يكون قد عيّن حظّ الإبن بأنّه الثلثان، وليس كذلك؛ إذ لا تعيّن لحظّه، بل قد يأخذ المال كلّهُ

١ - حاشية في «ب»: «في هذا إيماء إلى أنّ قوله تعالى: *للذكر مثل حظ الأنثيين* من قبيل قوله: «السمن منوان بدرهم»، إذ لا بدّ من تقدير العائد ليصحّ الارتباط ونفع البيان منه قدس سرّه».

٢ - حاشية في «ب»: «يعني لما كانت الآية لبيان ميراث النساء، فإنّهم لما كانوا يورثون الذكور دون الإناث كان الأنسب أن يساق لبيان نصيبهنّ موضع حرمانهنّ، فلما عدل عنها هو الأنسب بحسب الظاهر وجب أن يبيّن جهة العدول فتبيّنه الوجه المذكورة منه قدس سرّه».

٣ - حاشية في «ب»: «أي من الأسلوب الذي يفهم من إحدى العبارتين تفضيل المفضل لأعني المفضل على الفاضل الذي هو الذكر، وتفضيل المفضل على الفاضل غير جائز شرعاً وعرفاً منه قدس سرّه».

٤ - حاشية في «ب»: «لأنّ في بيان الفضل إدخال المسرة وفي بيان النقص إدخال الحزن، وإدخال المسرة أخرى من إدخال الحزن منه قدس سرّه».

٥ - حاشية في «ب»: «قوله: «إرادة» مبتدأ و«يدفع» خبره وهذا الكلام مسوق لبيان توهم بنشأ من الآية ورفعها منه قدس سرّه».

وقد يأخذ البعض على حسب ما تقتضيه القسمة ، مع أنَّ^(١) المراد بالمثل هاهنا كون كلِّ من الحظَّين سهمين من التصحيح^(٢)، سواء كانا بالنسبة إلى جميع التصحيح أو بعضه ، وسواء كانا بالنسبة إلى المال نصفاً كما في الإبن والبتين أو أقلَّ كما إذا كان معهم وارث آخر ، ولا يتصوَّر كونهما فوق النصف فضلاً أن يكونا ثلثين ؛ إذ لا يكون لواحد أكثر من النصفين.

وحاصله: إقامة الذكر من الأولاد مقام الأنثيين منهم ، فيكون نصيب الإبن مثلي نصيب البنت * فإن كنَّ نساءً فوق اثنتين فلهنَّ ثلث ما ترك * تأنيث الضمير في «كنَّ» باعتبار الخبر ، وإلا فالظاهر أن يقال: فإن كان الأولاد يجوز أن يقال: أنَّ التأنيث باعتبار تقديم المولودات أو البنات.

فإن قلت: على تقدير البنات والمولودات يكون التقدير إن كنَّ البنات أو المولودات نساء ولا يظهر في هذا الكلام فائدة.

قلت: الفائدة باعتبار القيد ، أي إن كنَّ نساء خالصاً ليس معهنَّ رجل ، أي بنات ليس معهنَّ ابن ، فإنه لما بيَّن حال الاجتماع أراد أن يُبيِّن حال الإفراد.

فإن قلت: لم خصَّ البيان في حال الانفراد بحال الإناث؟

قلت: لما كان الإبن مع انفرده يحوز جميع المال وحده ، ومع غيره مع

بيان المناقشة
الواردة في الآية

١ - حاشية في «ب»: «قوله «مع أنَّ» كالعلاوة تأييد للجواب بما يقع الوهم بخلافه وحاصله: أنه لا يمكن أن يفهم من هذه العبارة لتحصر نصيب الإبن في الثلثين ، لأنه يلزم أن يكون للشيء أربعة أثلاث ، وهذا ظاهر الامتناع ، فهذا التوهم مستحيل قطعاً منه رحمة الله تعالى».

٢ - حاشية في «ب»: «التصحيح تغجيل من الصخَّة التي هي ضد السفيم ، والمراد هاهنا إرالة الكسر الذي وقع بين رؤوس كلِّ فريق من الورثة ، وبين سهامه من أصل المسألة ، فقوله: «سهمين من التصحيح» أدانها سهمين من السهام التي جاءت غير منكسرة على عدد رؤوس الورثة أو إلى بعضها أو بالنسبة إلى مالا يحتاج إلى الضرب.

والتصحيح: وهو فيما صحت السهام على الرؤوس من غير ضرب ، وهذا القسم قد يكون السهمان فيه نصف المال ، وقد يكونان للأناث أقل . فقد علم أنَّ السهمين لا يمكن أن يزيد على النصف ، فلا يتصوَّر حينئذٍ فريضة تكون سهمان للبنين وسهمان للأناث ، إذ لشيء له أربعة أثلاث ، فعلم من هذا أنَّ الآية مسوقة لبيان حال الذكور والأناث من الأولاد مع الاجتماع ، دلَّت على اضمحلال ذلك التوهم ، وعلم أيضاً أن المراد ببيان أنَّ نصيب الذكر ضعف الأنثى ، سواء كان الذكر واحداً أو أكثر ، وسواء كانت الأنثى واحدة أو أكثر منه رحمة الله تعالى».

الأبناء يجوزونه أيضاً، ولم يقع فيه تغيير لما كانوا عليه حصل الإعثناء ببيان حال ما غير حكمه عما كانوا عليه^(١) فخصّ حال البنات بالذكر ووكل بيان حال البنين إلى الإجماع على ما كانوا عليه، وكون صدر الكلام منساقاً لبيان حال الذكور بالأصالة لا يقدح في إردافه بيان حال ما فوق البنيتين من الإناث، فإن صدر الكلام وإن كان بالأصالة منساقاً لبيان حال الذكور لكنّه بالتبعية مبين لحال مادون الثلاث من الإناث

«وفوق اثنتين» يجوز أن يكون خبراً بعد خبر أي إن كنّ البنات فوق اثنتين، ويجوز أن يكون صفة للنساء أي نساء زائدات على اثنتين * وإن كانت واحدة * أي إن كانت البنت أو المولودة واحدة أي منفردة، وقرئت مرفوعة على أن «كان» تامة والنصب أوفق بقوله: * فإن كنّ نساء * .

* فلها النصف * قرأ زيد بن ثابت بضمّ النون، وهي لغة حجازية وهي أقيس من الكسر، وعلى هذا يجوز أن يكون الضميران مبهمين، ويكون «نساء» و«واحدة» تفسيراً لهما، فتأمل.

وإنما لم يقل^(٢) «وإن كانت امرأة مع أنّه قيل أولاً: «فإن كنّ نساء»، لأنّه ليس

١ - حاشية في «ب»: «هذا جواب سؤال مفترق تقديره أنّ الكلام إذا كان مسوقاً لبيان حكم الجنس، فإذا أردف فإن نسب أن يردف ببيان حكم جنس يقابله وإذا كان مسقياً ببيان حكم عدد من جنس، فإذا أردف فالمناسب أن يجعل مرادفاً لبيان حكم عدد آخر من ذلك الجنس مثلاً، يقول: «اعط الدنار فإن لم تجد فالدرهم» ولا يحسن إن لم تجد فدرهمين، ويقول «لنشر هذا بدرهمين، فإن لم يشتري فثلاثة دراهم» وأجيب عنه بأن حكم البنين من النساء وإن لم يكن الكلام مسوقاً له بالأصالة يمكن أن يعام منه بالتبعية حتّى كأنّه مسوق لحكم جنس الذكر وعدوها دون الثلاث من النساء، فلا يكون الإرداف على هذا التقدير غير مستحسن، على أنّه قد قيل: إنّ الكلام كان ينبغي أن يكون مسوقاً لبيان حكم النساء، ونظراً إلى سبب النزول فتأمل منه رحمه الله تعالى».

٢ - حاشية في «ب»: «قوله: «وإنما لم يقل» جواب سؤال مفترق قد قرئ على وجهين أحدهما: أنّه لما ذكر في مقابلة أعني ما عطف عليه الجنس - فلم عدل عنه في المعطوف مع أنّه قد يفيد المعنى في التعبير. وأجاب عنه بأن ذكر الجنس في الأول ضروري لا مندوحة عنه بخلاف الثاني فيه مندوحة عما يفيد الجنس. وثانها: أنّه لم يعرض في جانب الكثرة للجنس والعدد جميعها واقتصر في جانب القلة على الوحدة وأحد الأمرين لازم إما الزيادة في الأول أو النقص في الثاني فأشاره إلى جواب هذا العلوة المذكورة. فإن قلت: العلوة إنّما يحسن لو كان جولاً عن الوجه الأول أيضاً.

المراد في الأول ذكر حكم عدد معين كإثنين أو ثلاثة أو أربعة، فلم يمكن التعبير عما قصد أولاً إلا بلفظ النساء أو ما يقوم مقامه، وفي الثاني المقصود ذكر حكم الواحدة، ففي التعبير عنها بهذا اللفظ مندوحة عن ذكر المرأة أو ما يقوم مقامها، وفي إيتاء^(١) اللفظ الواحدة على المرأة مع رعاية اثنتين إيماء إلى الفرق المذكور، على أن المقصود أولاً ذكر حكمهن خالصات عن الذكور ليميز بين ما ذكر أولاً من اجتماعهن مع الذكور، وبين إفرادهن، وثانياً أن يميز بين كون البنت مع بنت أخرى وبين كونها وحدها لاقرينة لها.

وقد اختلف في حكم البنتين حالة الإفراد إذ لم يذكر حكمها صريحاً، فنقل عن ابن عباس^(٢) أنه حكم بإعطائهما حكم الواحدة^(٣)، حملاً على الواحدة في قوله: *وإن كانت واحدة فلها النصف* لا امتناع حملها على ما فوقها في قوله: *فإن كن نساءً فوق اثنتين* فإنه لما قيد هذا الحكم أعني الثلثين بكونهن فوق اثنتين لم يجز أن تجري البنتان عليهن ويرد عليه^(٤) أنه لما قيد الحكم الآخر أعني النصف بكونها واحدة لم يجز أن يجري ما فوق الواحدة عليهما.

وقد أجيب عنه: بأنه لما قيد في حكم استحقاق الثلثين من النساء بوصف



قلت: لا بأس بهذا الأسلوب أيضاً، فإنَّ حاصله: إنَّ هذا الجواب يدفع السؤال على الوجه الأول على أنَّ هذا الجواب الثاني يدفعه لو قرَّر على الوجه الثاني منه رحمة الله.

١ - حاشية في «ب»: «قوله إيتاء اللفظ إلى آخره جواب عن سؤال مقدَّر تقديره أنه إذا كان لفظ امرأة موضع لفظ الواحدة مع زيادة فائدة وهي الدلالة على الجنس، فلم أؤثر لفظ الواحدة؟ وأجيب عنه: بأنَّ إيتاءه رعاية للتمييز وإيماء إلى الفرق المذكور، وهو أنَّ الأول لا يَدْفِقه بما يدلُّ على الجنس، بخلاف الثاني ولو عبَّر في الثاني بما يدلُّ على الجنس لفات هذا الإيماء منه رحمة الله تعالى».

٢ - حاشية في «ب»: «حاصل هذه العبارة أنَّ الكلام مسوق لبيان حال الإناث ولما انحصر في ثلث اجتماعهنَّ مع الذكور توحدن أو قعدن وقد بين حال هذا القسم في قوله «للاذكر مثل حظ الأنثيين» وخلصهنَّ من الذكر مجتمعات والإفراد فيجب أن يذكر الثانية مراعي فيها ذكر الجنس والعدد والثالثة مقصودة على الإفراد، فعلم من هذا وجوب الكلام على الأسلوب الذي هو واقع عليه منه رحمة الله».

٣ - حاشية في «ب»: «حاصل الإبراد أن يفيد استحقاق الثلثين بما فوق البنتين لما كان مانعاً من إعطاء البنتين الثلثين كان الاتقييد بالواحدة المفردة في استحقاق مانعاً من إعطاء البنتين النصف منه رحمة الله».

الزيادة على الإثنتين مع الإستغناء عنه بلفظ النساء علم أنه تحقيق وتأکید لاشرط هذا الوصف، فعلم أن هذا الحكم مشروط بهذا الوصف ألبتة، وليس كذلك إعتبار حال وصف الواحدة في استحقاق النصف لخلوه عن هذا التحقيق والتأکید.

وأنت خبير بأن هذا إنما يتم على تقدير^(١) الوصفية، وأما على تقدير الخبرية فلا فرق بينه وبين قوله: «إن كانت واحدة» في اعتبار المفهوم^(٢).
فإن قلت: إمتناع إعطائهما حكم الجماعة وجواز إعطائهما حكم الواحدة لا يلزم منه القطع بأن لهما حكم الواحدة.
قلت: يمكن^(٣) أن يقال نصره له: لما أجمع على أنه لا ثالث يحمله عليه وانتفى الأول تعين الثاني.

والحق هو أن يقال: إن تقييد النساء بكونهن فوق اثنتين إنما هو للدلالة على انتفاء زيادة الحظ عند زيادة العدد، فلا يلزم منه انتفاء الثلثين عند انتفائه^(٤)، وعن أئمة الهدى أنهم أعطوها حكم الجماعة، وعلمه الزمخشري بأن قوله تعالى: «لذكر مثل حظ الأنثيين»^(٥) قد دل على أن حكم الأنثيين حكم الذكر، وذلك أن الذكر كما يحوز الثلثين مع الواحدة فالأنثيان كذلك يحوزان الثلثين^(٦)، فلما ذكر^(٧)

١ - حاشية في «ب»: «أي على تقدير أن يكون فوق اثنتين وصفاً للنساء منه رحمه الله تعالى».

٢ - حاشية في «ب»: «يعني كما أن مفهوم الوصف أعني الزيادة من الإثنتين لمنع من إعطاء الإثنتين حكم النساء كذلك مفهوم وصف الوحدة يمنع من إعطائهما حكم الواحدة التي هي النصف منه رحمه الله تعالى».

٣ - حاشية في «ب»: «وإنما قال «يمكن» لأنه يمكن أن يرد بأن هذه الدلالة إنما يستفاد من العموم في قوله «فوق اثنتين»، فلا ينافي دلالة مفهوم الفيد على اختصاص الحكم بالفيد أعني ما زاد على الإثنتين، فلا يعم الإثنتين منه رحمه الله تعالى».

٤ - حاشية في «ب»: «فإذا لم يلزم من انتفاء الفيد الأول انتفاء الحمل عليه لم يصدق قوله إذا انتفى الأول تعين الثاني منه رحمه الله تعالى».

٥ - النساء ٤: ١١.

٦ - الكشف: ج ١، ص ٤٨١.

٧ - حاشية في «ب»: «في هذا دلالة على أن الحكم الظاهر أعني أن نصيب البنتين الثلثان مستفاد من قوله: «لذكر مثل حظ الأنثيين»، وقوله: «وإن كن نساء فوق اثنتين» مؤيد لتلك الدلالة وإيماء إلى أن زيادة العدد ليس مفتضياً لزيادة النصيب منه رحمه الله تعالى».

ما دلّ على حكم الأنثيين قيل: «فإن كنّ نساءً فوق اثنتين فلهنّ ثلثا ما ترك» والمعنى: فإن كنّ جماعة فلهنّ ما للأنثيين وهو الثلثان لا يتجاوزنه بالغات ما بلغن ليعلم أنّ حكم الجماعة حكم الثنتين

ويرد عليه: أنّ حكم الذكر يختلف، فإنّه كما يحوز الثلثين مع الواحدة فقد يحوز النصف مع الاثنتين والخمسين مع الثلاث والسدسين مع الأربع إلى غير ذلك على أنّ المطلوب أن حكم الأنثيين حالة إفرادهما حكم الذكر مع إجتماعهما^(١) معه وظاهر الآية بعد تسليم دلالتها على حال الأنثيين، إنّما تدلّ على حالهما حال إجتماعهما مع الابن لا على حالهما مع الإفراد، فأنا لنا الدلالة على أنّ حكمهما حال الإفراد حكمه حال إجتماعه مع الواحدة؟ وأيضاً إنّنا نعلم من الآية أنّ له مع الأنثيين مثل حظّهما، فلا يعلم حاله مع الواحدة منهما. وأيضاً أنّ حكم الذكور إنّما يعلم من حكم الأنثيين فلو أُحيل علم حكم الأنثيين عليه لزم الدور.

وقد أُجيب عن الأول: بأنّهم إنّما عوّلو على ذلك؛ لأنّ حكمه مع الأقلّ وهو الواحدة هو اليقين، ومع الزائد في محلّ الشك^(٢)، نظراً إلى ظاهر الآية، وفيه ما فيه^(٣)، وعن الثاني أنّه لما ثبت أنّ لهما الثلثين في صورة ما، وليست صورة الإجماع قطعاً؛ إذ ليس لهما مع الابن الثلثان قطعاً، فتعيّن ثبوته لهما حالة الإفراد وفيه ما لا يخفى عليك^(٤).

١ - حاشية في «ب»: «إذا اجتمع الذكر والأنثيان كان لهما سهمان، كما أنّ له سهمين حال انفردهما عنه منه رحمه الله تعالى».

٢ - حاشية في «ب»: «ولعلّ هذا القائل حمل الآية على تخصيصها في الدلالة بأنّها نصّ في أنّ له الثلثين، وإنّما يكون له الثلثان عند اجتماعه مع الواحدة، ولادلالة في ظاهر الآية على حاله مع ما فوقها، فيكون حكمه مع الزائد مشكوكاً منه رحمه الله تعالى».

٣ - حاشية في «ب»: «قوله «فيه ما فيه» أي فيه من الضعف بالعجز عن بيانه، وفي هذا إيماء إلى قوّة الضعف وهي أنّ دلالة الآية على كون نصيب الذكر مثل نصيب الأنثيين أعني ضعف نصيب الواحدة ليس مخصوصاً بإجتماعه مع الواحدة ولئن سلم أنّ ظاهر الآية يدلّ على ذلك، لاسدّم أنّ دلالة إشارة النصّ غير مفيدة للتعين منه رحمه الله».

٤ - حاشية في «ب»: «وهو أنّ كون معرفة حكمهما حينئذٍ حالة الإفراد غير مستفاد من الآية وإنّما قال هاهنا

وعن الثالث: أَنَّهُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ لَهُ مَعَ الْإِثْنَيْنِ مِثْلَ حِظِّهِمَا عَلِمَ أَنَّ لَهُ مَعَ الْوَاحِدَةِ مِثْلًا حِظَّهَا، ضَرُورَةٌ أَنَّ حِظَّ الْإِثْنَيْنِ ضَعْفُ حِظِّ الْوَاحِدَةِ.

وعن الرابع: أَنَّهُ قَدْ اسْتَفِيدَ مَعْرِفَةُ كَوْنِ حِظِّ الثَّلاثَيْنِ عَلَى التَّعْيِينِ مِنْ مَعْرِفَةِ كَوْنِ حِظِّ الذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثَيْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَا دَوْرَ^(١).

وقيل: إِنَّ الْبِنْتَ لَمَّا كَانَ لَهَا مَعَ أُخِيهَا الثَّلَاثُ فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَعَ أُخْتِهَا ذَلِكَ^(٢)، وَإِذَا كَانَ لِكُلِّ ثَلَاثٍ كَانَ لِهَمَا الثَّلَاثَانِ، وَقِيلَ^(٣): إِنَّ الْبَنَيْنِ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيْتِ مِنَ الْأُخْتَيْنِ، فَلَمَّا كَانَ لِهَمَا الثَّلَاثَانِ فَبِالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَنْقُصَا عَنْهُمَا.

وقيل: إِنَّ الْوَاحِدَةَ لَمَّا كَانَ لَهَا عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ النِّصْفُ وَهُوَ سِتَّةٌ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَعِنْدَ وَجُودِ الذَّكَرِ يَرِدُ نِصْفُهَا إِلَى الثَّلَاثِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ مِنْهَا يَنْقُصُ مِنْ حِظِّهَا السُّدُسُ وَعِنْدَ وَجُودِ بِنْتٍ أُخْرَى يُرَدُّ ثُلُثُهَا إِلَى الرَّبْعِ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ، فَلَوْ فَرضْنَا عَدَمَ الذَّكَرِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَجِبَ رَدُّ السُّدُسِ الَّذِي لُقِصَ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُرَدُّ عَلَيْهَا لَوْ فَرضْنَا عَدَمَ الذَّكَرِ بِدُونِ أُخْتِهَا، فَمَعَ أُخْتِهَا أَوَّلَى أَنْ تُرَدَّ، فَإِذَا رَدَدْنَا الْأُنثَيْنِ إِلَيْهِمَا كَانَ نَصِيبُ كُلِّ أَرْبَعَةٍ، فَيَكُونُ نَصِيبُهُمَا ثَمَانِيَةً مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَهِيَ الثَّلَاثَانِ، فَيَعْلَمُ نَصِيبُهُمَا حَالِ الْإِنْفِرَادِ^(٤) مِنْ قَوْلِهِ: *لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ* وَمِنْ قَوْلِهِ: *وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً

→

مَالًا يَخْفَى، وَثَمَّةٌ فِيهِ مَا فِيهِ لَضَعْفِ هَذَا الْإِبْرَادِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ بَرْدٌ عَلَيْكَ شَيْءٌ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ ضَعْفُهُ، وَذَلِكَ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ كَوْنِ ذَلِكَ حَالِ الْإِنْفِرَادِ مِنْ عَدَمِ ثَبُوتِهِ حَالَةَ الْإِجْتِمَاعِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ لَهُ مِنَ الْآيَةِ لَا يَفِدَحُ فِي كَوْنِهِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْآيَةِ مِنْهُ وَحَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

١ - حَاشِيَةٌ فِي «ب»: «وَمَعْرِفَةُ كَوْنِ الذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثَيْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا عَلِمَ مِنْ كَوْنِ حِظِّ الْبَنَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ عَلَى التَّعْيِينِ مِنْهُ وَحَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

٢ - تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ ج ١، ص ٢٠٣.

٣ - الْكَشَافُ: ج ١، ص ٤٨٢.

٤ - حَاشِيَةٌ فِي «ب»: «لَا نَعْلَمُ بِأَنَّ لِهَمَا حَالَةَ الْإِنْفِرَادِ وَالثَّلَاثَيْنِ عَلَى مَا قَرَّرَ هَاهُنَا مَوْقُوفٍ عَلَى أَنَّ لِأَحَدِهِمَا حَالَةَ الْإِنْفِرَادِ وَالنِّصْفَ الَّذِي هُوَ السِّتَّةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، وَأَنَّهُ يَرُدُّ نَصِيبَهَا الَّذِي هُوَ النِّصْفُ إِلَى الثَّلَاثِ الَّذِي هُوَ الْأَرْبَعَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ عِنْدَ تَقْدِيرِ وَجُودِ الذَّكَرِ، وَأَنَّهُ يَرُدُّ نَصِيبَهَا الَّذِي هُوَ الثَّلَاثُ عِنْدَ تَقْدِيرِ وَجُودِ الْأُخْتِ الْأُخْرَى إِلَى الرَّبْعِ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيْهَا مَا نَقُصَ مِنْ أَحَدِهِمَا بِدُخُولِ الذَّكَرِ وَهُوَ السُّدُسُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ عِنْدَ تَقْدِيرِ عَدَمِ الذَّكَرِ، وَالْعِلْمُ بِأَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْبَنَيْنِ النِّصْفَ إِنَّمَا يَحْصُلُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: *وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ*، وَالْعِلْمُ بِنَقْصَانِ السُّدُسِ بَعْدَ تَقْدِيرِ دُخُولِ الذَّكَرِ، وَرَدُّهُ بَعْدَ تَقْدِيرِ عَدَمِهِ إِنَّمَا يَسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ

←

فلأها النصف ﴿ فتأمل ^(١) .

هذا، وقد قال بعض: إنّ «فوق» صلة كما في قوله تعالى: ﴿فاضربوا فوق الأعناق﴾ ^(٢) .

ويرد عليه أنه يلزم عدم بيان حكم ما فوق البنتين
«ولأبويه لكل واحد منهما السدس» الضمير في «لأبويه» راجع إلى
الموروث لتقدمه ^(٣) معنى وإن لم يجر له ذكر و«لكل واحد» بدل من «أبويه»
بتكرير العامل واقع بين المبتدأ أعني: «السدس»، وخبره أعني: «لأبويه»، لبيان
التسوية بينهما دفعا لتوهم أن يكون السدس مشتركا بينهما، وأن يكون للأب
ضعف ما للأم.

فإن قلت: البدل شرطه أنه لو لُقط لاستقام الكلام بدونه وهاهنا لم يستقم
أن يقال: لأبويه السدس؟

قلت: حكم المثنى والمجموع قد يقصد تعلقه بكل فرد بالمجموع، فصح
قوله: «لأبويه السدس» باعتبار كل واحد منهما، وجيء بالبدل لدفع توهم
الثاني، ولهذا قلنا إنّ «السدس» مبتدأ ولم يحتج إلى أن يقال: إنّ «لأبويه» خبر
مبتدأ محذوف وهو الثلث، كما ذهب إلى بعض الأوهام، فإنه تطويل لا طائل تحته
ومثله لا يليق بكلام من له أدنى درية بأساليب كلام البلغاء، فضلا عن كلام رب



تعالى: «لذكر مثل حظ الأنثيين» ، فظهر بذلك أن العلم يكون نصيبهما حالة الإفراد الثلثان إنما حصل من
الأنثيين أعني قوله «لذكر مثل حظ الأنثيين» وقوله «فإن كانت واحدة فلها النصف» منه رحمه الله تعالى» .
١ - حاشية في «ب»: «ووجهه أنه تقدير أن لها النصف مع الإفراد لا يجب أن تكون العريضة من ستة، لأن
العريضة إنما تكون من أقل ما يصح منه القسمة والأقل عدداً يصح منه النصف هو منه رحمه الله تعالى» .
٢ - الأنفال: ٨: ١٢ .

٣ - حاشية في «ب»: «التقدم المعنوي هو أن يقدم على الضمير ما يدل على المرجع لفظاً كقوله تعالى:
«اعدلوا هو أقرب للتقوى» فإن «هو» عبارة عن العدل وهو لم يجر له ذكر ، لكن قد ذكر ما يدل عليه لفظاً
وهو «اعدلوا» أو سياق كقوله تعالى «ولأبويه» ، أي لأب المورث وهو لم يجر له ذكر ، بل دل عليه سياق
الكلام وهو أن الكلام مسوق لبيان الميراث ، هذا هو المشهور من كلام النحويين ولو جعل من قبيل التقدم
الحكمي لكان له وجه منه رحمه الله تعالى» .

العزة خالق القوى والقدر

على أنه قد قيل: إنه لو قدر هذا المبتدأ لزم الدور، بيانه: أن لكل واحد منهما السدس قرينة حذفه، فيكون ثبوت معناه أعني ثبوت الثلث لأبويه موقوفاً على ثبوت السدس لكل منهما، لكن ثبوت السدس لكل منهما موقوف على ثبوت الثلث لهما؛ لأنه لا يتحقق بدونه، وإثارة هذه العبارة على «لكل واحد من أبويه السدس»، لما فيها من التأكيد والتشديد الذي يقتضيه التفصيل بعد الإجمال المستفاد من البديل، ومما ترك صفة السدس وفائدتها تعيين السدس من الأصل لا مما يبقى، والولد يطلق على الذكر والأنثى.

والحاصل: أنه لكل من أبوي الميت السدس مع وجود الولد ذكر أكان أو أنثى واحداً أو أكثر صلياً كان أو غيره، فإن الولد يعم الجميع. فإن قلت: قال العلامة: إن الولد وإن نزل ذكر أكان أو أنثى يمنع الأبوين عما زاد على السدسين إلا البنت وحدها معهما أو مع أحدهما، والبنتين فما زاد مع أحدهما^(١).

قلت: أراد بذلك في هذه الصور أن ما زاد على السدس أو السدسين أو النصف أو الثلثين يُردّ على الأب أو الأبوين أيضاً كما يُردّ على البنت أو البنتين، فلا ينافي القول بأن فرض كل واحد منهما مع كل واحد من الأولاد ذكر أكان أو أنثى السدس^(٢).

١ - قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٢٥٦، وحاشية في «ب، د، هـ»: «حاصل هذا السؤال أن الاستثناء في عبارة العلامة يقتضي بدل على أن البنت إذا كانت مع أحد الأبوين أو معهما عما زاد على السدسين وكذلك البنات، فما زاد مع أحدهما فلا يصدق دعوى عموم الولد في المنع.

وأجيب عنه: أن البنت والبنتين في الصور المذكورة يمتنع أن يكون فرض الأبوين زائد على السدس وأما ما يستحقه الأبوان مما زاد على السدس في الصور المذكورة ليس بالوصية بل بالرد، فإن للأبوين مع البنت السدس، ولها النصف والباقي يرد عليهم أحماً، ولأحدهما السدس ولها النصف والباقي يرد أرباعاً، ولأحدهما مع البنتين فصاعداً السدس، وللبنتين الثلثان والتالي يرد أحماً، ولهما مع البنتين فصاعداً السدسان والباقي للبنتين فصاعداً منه رحمه الله تعالى».

٢ - حاشية في «ب»: «عند أبي حنيفة للأب أحوال ثلاثة: الفرض المطلق هو السدس، وذلك مع الابن أو ابن

﴿مَمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ لَمَّا بَيَّنَّ حَالِ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْوَلَدِ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ حَالَهُمَا مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ، وَوُقُوعِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ لِإِفَادَةِ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ أَيْ كَوْنِ الثُّلُثِ لِلْأُمِّ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ إِنَّمَا يَكُونُ بِشَرْطِ انْحِصَارِ الْوَرِثَةِ فِيهِمَا، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُمَا زَوْجٌ أَوْ زَوْجَانِ أَوْ إِخْوَةٌ لَمْ يَكُنِ الْحَالُ كَمَا ذَكَرَ.

وحاصله: أَنَّ الْأَبَوَيْنِ إِذَا تَفَرَّدَا عَمَّنْ يَشَارِكُهُمَا فِي الْوَرَاثَةِ تَقَاسَمَا الْمَالَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ الْإِخْوَةُ ^(١) تَحْجَبُ الْأُمَّ عَنِ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ وَإِنْ لَمْ يَرِثُوا مَعَ الْأَبِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ السُّدُسَ الَّذِي حَجَبُوهَا عَنْهُ ^(٢)، وَلَيْسَ يَثْبِتُ إِنَّمَا يَحْجِبُونَهَا بِشَرْطِ سَبْعَةٍ: الْأَوَّلُ: الْعَدَدُ، فَالْوَحْدُ لَا يَحْجِبُ وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا، وَإِنَّمَا يَحْجِبُهَا الذَّكَرَانِ،



الابن وإن سفل فقد حصَّصَ الولد بالابن وابن الابن، والفرض والتعصيب وذلك مع البنت الابن وإن سفلت وادعى في ذلك الإجماع أمَّا مع البنت فمثاله ميت ترك بنتاً وأباً فللبنت النصف وللأب النصف سدس الحمل بالفرض وثلثه بالتعصيب، وأمَّا مع بنت الابن فمثاله ميت ترك بنت ابن وأباً فللبنت والابن النصف بالإجماع، وللأب النصف سدس الكل بالفرض وثلثه بالتعصيب، والتعصيب المحض أي يعطي جميع الميراث بالتعصيب لا بالفرض وذلك عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل مثاله ميت ترك أباً فقط فالمال له أو ترك أباً وأماً فالثلث للأم والباقي للأب.

والأم أيضاً لها أحوال ثلاثة السدس مع الابن أو ولد الابن وإن سفل، أمَّا في الابن فلفظه تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾، وأمَّا في ولد الابن فبالإجماع وكذلك عند وجود الأخوة والأخوات وثلث الكل عند عدم هؤلاء وثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين، يعلم من هذا أنه حمل الولد على الذكر فقط وهذا مخالف لما يفهم من كتب اللغة، قال المطرزي في المغرب الولد يطلق على الذكر والأنثى والواحد والجميع، والوليد الصبي وجمعه ولدان والوليدة الصبية وجمعها على ولاية واعطاء أحد الأبوين النصف مع البنت وبنت الابن دون بنت البنت بحكم، فإنه إذ لم يطلق الولد على الأنثى فلا ينبغي أن يعطى مع البنت السدس وإذا لم يطلق الولد على ولد الولد فينبغي أن لا يعطى مع ابن الابن ولا مع بنت الابن السدس لما لا يعطيان مع بنت البنت وإن اطلق على الذكر والأنثى صليبين كذا أو غير صليبين، فينبغي أن لا يفرق بين الصور المذكورة واعطاء الفريضة في بعض والتعصيب في بعض آخر لا يظهر له وجه والله أعلم منه رحمه الله تعالى.

١ - حاشية في «ب»: «فإنه نظر إلى أن الأخوة جمع أخ وأقل الجمع ثلاثة عند جمهور أهل العربية، وحمل الذكر على أن الأربع حكم على خلاف الظاهر وهذا احتج على عثمان فقال لا استطيع رد فراغ ورثته أبواه لم يكن له وراث غيرهما بمعنى ورثته أبواه منه رحمه الله تعالى».

٢ - الكشف: ج ١، ص ٤٨٣.

خلافًا لابن عباس رضي الله عنه أو الذكر والإثنين أو الإناث الأربع ، وذلك لقوله: *فإن كان له إخوة* فإن الإخوة لا تطلق على الواحد.

فإن قلت: كما لا تطلق على الواحد لا تطلق على الإثنين؟

قلت: قد يطلق إمّا على قول من جعل أقلّ الجمع «إثنين» وهو الظاهر لقوله عليه الصلاة والسلام: «الإثنان فافوقهما جماعة»^(١)، فلا إشكال ، وإمّا على قول من جعل أقلّه «ثلاثة» فلأنّ الذكرين أربع إناث حكمًا ولهذا حكم بأنّ الأنثيين لا يحجبان.

على أنّه قد جاز استعمال الجمع في الإثنين مجازاً وهو استعمال اللفظ في جزء ما وضع له ، وذلك لأنّ معنى الجمع حقيقة الاجتماع بشرط الزيادة على الإثنين ، فإذا استعمل في مطلق الجمع كان إستعماله في جزء المعنى الموضوع له وهو مجاز هكذا قيل وفيه نظر^(٢).

الثاني: وجود الأب لأنّ هذه الجملة معطوفة على قوله: *فإن لم يكن له ولدٌ وورثه أبواه فلاّمه الثلث* فيكون التقدير فإن كان له إخوة وورثه أبواه فلاّمه السدس ، هكذا قيل وفيه نظر^(٣).

الثالث: إبتفاء موانع الإرث.

الرابع: أن يكونوا للأب والأُمّ أو للأب.

الخامس: الانفصال ، فلا حجب لو كان أحدهم حملاً.

السادس: الحياة.

السابع: المغايرة.

١ - التفسير الكبير: ج ٩ ، ص ١٧٤.

٢ - تفسير الكشاف: ج ١ ، ص ٤٨٢.

٣ - حاشية في «د. ه.»: «أي ولأنّ الذكر أربع إناث حكمًا ولّما قلنا ذلك ، لأنّ الذكر له حظّ الأنثيين في الميراث والمراأتان تقومان مقام الرجل في الشهادة ، فعلم من نعمة أنّ الذكر في الحكم كالانثيين ، فيكون الذكران أربع إناث حكمًا منه رحمه الله تعالى».

وقرىء في «السُّدُس» بضم الدالِّ، وقرأ نعيم بن ميسرة بسكونها^(١)، وكذلك في الربع^(٢) والثلث والثلثم، وقرىء في «لأُمّه» بضم الهمزة على الأصل وبكسرها على الإبتاع.

من بعد وصية يوصي بها أو دين أي تقسم التركة بين الورثة على الوجه المذكور من بعد إخراج ما كان من وصية أو دين و«أو» للإباحة، وهي هاهنا التسوية في الحكم وعدم الاختلاف وهي وجوب التقديم في الوصية والدين سواء كانا معاً أو كان أحدهما على الإفراد وجعلها مثل قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين لا يحسن^(٣)؛ إذ المراد هاهنا التسوية في الوجوب، وهناك التسوية في الجواز.

واختلف في وضعها، فمنهم من ذهب إلى أنها في الخبر للشك وفي الأمر للإباحة، ومنهم من لم يفرق، فعلى الأول يحتاج إلى تأويل الخبر بالأمر، فالمعنى أعطوا كلَّ صنف نصيبه الذي ذكر واقتسموا المال تلك القسمة من بعد وصية أو دين، وإشارتها على الوالد؛ لأنه إنما يفيد وجوب التقديم إذا وجداً معاً ولا يفيد الوجوب في أحدهما على الإفراد بخلاف «أو».

وتقديم الوصية على الدين في اللفظ مع وجوب تقديم الدين عليها في الحكم كما يدلُّ عليه قول أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام: «إنكم تقرؤون في هذه الآية الوصية قبل الدين وقد شهدت رسول الله ﷺ بدأ بالدين قبل

١- معجم القراءات: ج ٢، ص ١١٦.

٢- حاشية في «ب، د، هـ»؛ «وجه أن الزيادة شرط كما صرح به في قوله «الاجتماع بشرط الزيادة»، والذي يفهم من عبارة صاحب الكشف يدلُّ على أن استعماله في الاثنين حقيقة حيث قال: «الآخرة تفيد معنى الجمعية المطابقة بغير كمية والتنبيه كالتثنية والتربيع في إفادة الكمية ولما كان هذا مخالفاً لما صرح به في مصنفاته حملت العناية صاحب الكشف والتفازاني على التوفيق بين الكلامين» فحملاً كلامه ثم على الحقيقة وهذا على المجاز وهذا لا يخلو عن... كما عرفت منه رحمه الله تعالى».

٣- حاشية في «ب»؛ «وذلك لأن التسوية في الجواز تقتضي جواز الترك كما أنه يجوز ترك المجالسة في المثال المذكور بخلاف الآية، فإنه لا يجوز ترك التقديم أصلاً منه رحمه الله تعالى».

الوصية^(١).

وما نقل أنه قيل لابن عباس رضي الله عنه: إنك تأمر بالعمرة قبل الحج وقد بدأ الله سبحانه وتعالى بالحج فقال تعالى: *وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ*^(٢) فقال: كيف تقرأون آية الدين؟ فقالوا: *من بعد وصية يوصي بها أو دين* قال: فبماذا تبدوون قالوا: بالدين قال: فهو ذاك^(٣).

وما روي: أن رجلاً أعتق عبداً في مرض موته وعليه دين فاستسعه رسول الله للإعتناء بشأن الوصية لاشمزاز نفس الورثة من قبولها والتقصص^(٤) بها لكونها مجتناً بخلاف الدين، فإنه مما وطئوا أنفسهم على التطوق به وإخراج أعناقهم من رقبته، فلما كانت مظنة للتفريط اعتنى بشأنها، فقدمت للحث والتحريض.

آباؤكم وأبناؤكم لاتدرون أيهم أقرب لكم نفعاً^(٥)، (آباؤكم) خبر مبتدأ محذوف أي الورث آباؤكم وأبناؤكم، وقيل: مبتدأ و«لاتدرون» خبره وهو بمعنى لاتعلمون ولذلك علق بالاستفهام^(٦) و«نفعاً» نصب على التمييز، وهذه الجملة اعتراضية^(٧) يجب فيها مراعاة الملازمة لما قبلها وما بعدها، وقد ذكر في توجيهها وجوه أحسنها وجهان:

أحدهما: أنه لما كانت العرب تورث الرجال الأقوياء وتمنع الصبيان والنساء، ظناً منهم أن منفعة الفريق الأول أقرب إليهم من منفعة الفريق الثاني، وبناء قسمة الميراث على ظن قرب المنفعة، نهىوا على خطائهم في ذلك الظن

١ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٥.

٢ - البقرة ١٩٦:٢.

٣ - سنن البيهقي: ج ٦، ص ٢٦٨.

٤ - حاشية في «ب»: «التقصص بمعنى التلبس ومنه قوله لَا تَلْبَسُوا» ولقد تقصصها ابن أبي حنيفة وأن محلي منها محل القطب من الرحن ينحدر على السيل ولا يرقى إلى الطير منه رحمه الله تعالى.

٥ - النساء ١١:٤.

٦ - حاشية في «ب»: «التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً وجوباً بخلاف... فإنه إبطاله لفظاً ومحلاً وجوازاً وهو مخصوص بأفعال القلوب مشروط بالاستفهام أو النفي أو لا الابتداء منه رحمه الله تعالى».

٧ - حاشية في «ب»: «لأن المعترضة إما تعترض للتأكيد، والتأكيد لا يتحقق بدون المناسبة والملازمة منه رحمه الله تعالى».

بأنهم لا يعلمون من هو أقرب منفعة إليهم.

والمحصل^(١): أنكم أيها الناس بنيتم أحكام الميراث على قرب المنفعة مع عدم إحاطة علمكم به، ومع عدم علمكم بصحة البناء، فإنَّ قرب المنفعة في الأمور الدنيوية لا تصلح أن تكون علة للاستحقاق، على أنَّ المال مال الله والخلق عبيده والحكم في العبيد والأموال إنما هو إلى مالكهما، فقد بيَّنا الأحكام في أموالنا وعبيدنا على مقتضى حكمتنا البالغة ونحن قسّمنا بينكم معيشتكم في الحياة الدنيا، ويدلّ على حسن هذا الوجه مناسبتة لما قبل المعترضة ولما بعد.

وثانيهما: ما استحسّنه الزمخشري وهو أنكم لا تدرون من أنفع لكم من آبائكم وأبنائكم الذين يموتون^(٢)، من أوصى منهم أمّن لم يوص^(٣)؟

وحاصله: أن من أوصى ببعض ماله فعرضكم بإمضاء الوصية لنيل ثواب الآخرة، فهو أجدر أن يكون نفعه لكم أقرب ممّن ترك الوصية، فوَقَر عليكم عرض الدنيا، وجعل نفع ثواب الآخرة أقرب من نفع عرض الدنيا، وخالف فيه ما هو الظاهر بناءً على الحقيقة عملاً بقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(٤)، فإنّ ما يبقى أنفع ممّا يفنى، بل ليس فيما يفنى حقيقة نفع، وهذا الوجه مؤكّد لجهة تقديم الوصية على الدّين، وهو وجه حسن، أمّا إذا برز المقصود^(٥) الأصلي الذي هو فرض الموارث سفيراً عن محياه واستكنّ المعنى الضمني الذي

١ - حاشية في «ب»: «هذا تعليل لعدم العلم بصحة البناء أو بعدم صحة البناء منه رحمه الله تعالى».

٢ - حاشية في «ب»: «بدل عن آبائكم أو أبنائكم أي لا يدرون من أوصى أنفع لكم لم يوص الأمر بالعكس، وحاصله: تقرير الفع ممّن أوصى منه رحمه الله تعالى».

٣ - الكشف: ج ١، ص ٤٨٤.

٤ - النحل ٩٦:١٦.

٥ - حاشية في «د»: «حاصل هذه العبارة أنّ المقام مقام بيان قسمة الموارث، فإنّ المقصود الأصلي نظراً إلى المقام إنّما هو تقدير الموارث وذكر الوصية والدين بالنظر إلى المقام وليس مقصود بالذات، وهذا الوجه الذي ذكره الزمخشري إنّما هو مؤكّد للأمر الضمني وتحد الجملة المعترضة مؤكدة مقتضى الأصلي أولى من تتخذ مؤكدة للمعنى الضمني على أنّ تأكيدها لأحد جزئي المعنى الضمني أعني الوصية من دون الجزء الآخر أعني الدين لا بدّ له من مرجح وعلى تقدير المحل المرجح ما يكون مؤكّد للمقصود الأصلي من غير احتياج إلى المحل عنذ يكون الأولى بالاعتبار، فإذا عارض أحد الوجهين الآخر في الحسن كان هذا الوجه الذي أثبتنا له المزية جدير أفي مضبطه التحلي والآخر حري بالاستثناء منه رحمه الله تعالى».

هو ذكر الوصية تحت خباياه^(١)، وأبى المعنى الضمني الآخر الذي هو ذكر الدين أن يفارق أخاه من غير أن يظهر له وجه آخر يرجّحه عليه احتجب الوجه الثاني خجلاً تحت حجب الإستتار، واحتيج في بروزه إلى إغذار وإن تراى مع بروز هذا الجمال، فحقيق أن ينشد ويقال:

لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا إلا بوجه ليس فيه حياء

ويؤيد ما قلناه^(٢) قوله تعالى: ﴿فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾، وهي منصوبة على المصدر المؤكّد، والتقدير فرض ذلك فريضة كائنة من الله، وكذلك ينبغي أن تكون الأحكام^(٣)، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾، أي أنّه عليم بمصالح عباده حكيم في أحكامه يضعها محكمة حيث شاء كيف شاء،

وقرى «يُوصَى بها» مبنياً للفاعل مخففاً ومشدداً أو مبنياً للمفعول مخففاً،

قيل: إن سبب نزولها بأمر من حديث أم كجّة^(٤)، وقيل: إن سعد بن الربيع النقيب، لما استشهد يوم أحد وخلف امرأة وبتين وأخاً يُدعى الربيع، فأخذ كل مال سعد أتت امرأته إلى النبي ﷺ وقالت: يا رسول الله إن الربيع أخذ كل شيء لسعد وترك ولده عالة لاملال لهم فقتل ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَرَى مَكَانَهَا إِنْ

١ - حاشية في «ب. د»: «حاصله أنّه لما كان الدين والوصية متواجدين من حيث وجوب التقديم، فجعل الجملة الاعتراضية مؤكدة للوصية فقط من دون أن يظهر وجه ترجيح الوصية على الدين ولا يحسن، وفي ارتكاب المعجاز ولسناد الآباء إلى الأخ الذي هو الدين وتسميته بالأخ مبالغة في الارتباط بينهما ليظهر وجوب اعتبار ما لأحدهما في الآخر منه رحمه الله تعالى».

٢ - حاشية في «ب. د»: «أي كذلك قوله «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً» مؤيد للوجه الأول هو أن معنى قوله «فريضة من الله» أن تقدير الموارث على الوجه المذكور فرض فرضه الله سبحانه وتعالى وقدره، فهو الحري بأن فراغ بقدره بفرضه العرب بناء على زعمهم مع عدم علمهم، وهذا بعينه محفل الوجه الأول، فيكون مؤكّداً ومؤيداً له، ووجه التأييد هو أنّه لما كان محفل قوله «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً» كان عليماً بمصالح عباده حكيماً في أحكامه يضعها كيف يشاء حيث يشاء فهو الحري بأن يفرض الموارث لامن لا يعلم ومعنى الحكم على ما لا يحيط به علماً، وهذا أيضاً محفل الوجه الأول، فيكون مؤكّداً ومؤيداً أيضاً وبإزاء من هذا اتّحاد معنى القولين بحسب المحصول والحاصل منه رحمه الله تعالى».

٣ - حاشية في «ب. د»: «أي يجب أن يكون منه لامن غيره لا بدّ هو الحاكم لا غيره، فلا يكون الحكم إلاّ منه رحمه الله تعالى».

٤ - تفسير الماوردي: ج ١، ص ٤٥٥.

يشأ أنزل فيها ما شاء»، فمكت أياماً ورجعت إليه ﷺ وقالت: إلهما لا يتزوجان إذا لم يكن لهما مال، فأنزل الله قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (١) الآية.

وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ
وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ
مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوْصِيْنَ بِهِنَّ أَوْ ذِينَ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا
تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ
فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوْصَوْنَ بِهِنَّ
أَوْ ذِينَ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ
أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ
مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوْصَى
بِهِنَّ أَوْ ذِينَ غَيْرِ مُمْضَاكِ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿٢٠﴾
تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَدْخِلْهُ جَنَّاتٍ
تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (٢١)

بيان آية «ولكم»
الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ﴾ أيها الأزواج «نصف ما ترك أزواجكم»،
نصف ما ترك
أزواجكم... الزوج يطلق على المرأة والرجل، والمراد به هاهنا المرأة، أي لكم نصف ما ترك
والأحكام
الزواج (٣) «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ» وارث (٤) من بطونهن أو من أولاد أولادهن وإن
المستفادة منها

١ - أسباب النزول للواحدي: ص ١٥٠.

٢ - النساء ٥: ١٢.

٣ - حاشية في «ب»: «أي نصف ما ترك أزواجكم ثابت بكم منه رحمه الله تعالى».

٤ - حاشية في «ب»: «قوله «وارث» احتراز عن منع الميراث بوجه من وجوه وقوله «من بطونهن أو من»

سفل ذكرًا كان أو أنثى منكم أو من غيركم * فإن كان لهنّ ولدٌ * على الوجه المذكور * فلكم * أيها الأزواج * الرُّبْع مما تَرَكْنَ من بعد وصية يوصين بها أو دين * وهُنَّ الرُّبْع مما تَرَكْتُمْ * أيها الأزواج * إن لم يكن لكم ولدٌ فإن كان لكم ولدٌ فَلَهُنَّ الثمن مما تَرَكْتُمْ من بعد وصية يوصون بها أو دين * جعل للمرأة نصف مال للرجل كما في النسب والواحدة والجماعة سواء في الربع والثلث، وفي تسميتها بالزوجة في حال إثبات نصف مالها للزوج، وهي حالة الموت دلالة على عدم انقطاع الزوجية بالموت، فيجوز للرجل تغسيلها ولها تغسيه، وقياس عدم حلية التغسيل على عدم حلية الوطء^(١) وجعله دليلاً على انقطاع الزوجية فيه ما فيه

* وإن كان رَجُلٌ يورث كِلالَةً * مبني للمفعول من ورث يورث، فالتقدير يُورَث منه و«كان» قيل: تامة^(٢)، وقيل: ناقصة^(٣)، فعلى الثاني قيل: يجوز أن تكون «كِلالَةً» خبر كان و«يورث» صفة «رجل»، لكنّه يلزم على هذا الوجه إختياراً إعمال الأول في باب التنازع مع فساد المعنى، وإيّا يصحّ على وجه بعيد، فالأحسن أن يقال: أن «يورث» خبر و«كِلالَةً» حال من الضمير في «يورث» وعلى كلا الوجهين.

الكِلالة: القرابة وهي مقدّرة بمضاف أي ذاكِلالة، ويجوز أن تكون صفة كالهجاجة^(٤) والفقاقة^(٥)، هذا إذا جعلت صفة للوارث أو الموروث، وإن جعلتها



أولاد أولادهنّ» تفصيل للولد أي سواء كان ولد أو ولد منه رحمه الله تعالى».

١ - حاشية في «ب، د»: «فإن عدم حلية الوطء قد يكون مع الزوجة كما في حالة الحيض والنفاس والظهار فحرمته لا يستلزم انقطاع النكاح وارتفاع الزوجية، وأمّا حرمة النظر فممنوعة، فلا يفرغ عليها لقطاع النكاح والقول بأن تسميتها مجاز ورويد بأن المجاز خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا عند العدّة وهي متنبية هاهنا والأصل على الحقيقة رحمه الله تعالى».

٢ - فقه القرآن للرواندي: ج ٢، ص ٣٣٦.

٣ - فقه القرآن للرواندي: ج ٢، ص ٣٣٦.

٤ - قال في الصحاح «رجل هجاجة، أي أحمق»، الصحاح: ج ١، ص ٣٤٩، مادة «هجع».

إسماً للقرابة فإن تصابها على أنها مفعول له أي يورث أو يرث لأجل الكلالة، وقيل: إنها صفة مصدر محذوف تقديره يورث وارثه كلالة، وعلى الأول يورث صفة و«كلالة» مصدر وقع موقع الحال من رجل أو من الضمير، وقرئ: من طريق الشواذ يورث ويورث مبنياً للفاعل مخففاً ومشدداً وحينئذ إن كان يورث أو يورث صفة «كلالة» خبر لـ«كان» إن كانت ناقصة وإلا فهي حال أو مفعول به، وإن كان خبراً فهو مفعول به البتة.

والكلالة: في الأصل مصدر من «كل» بمعنى ضعف، ومنه قول الأعشى:
فأليت لأرثي لها من كلالة ولا من حفا حتى ألقى محمداً^(٦)

فاستعيرت للقرابة من غير جهة الولد والوالد؛ لأنها بالإضافة إلى قرابتهما ضعيفة كلالة كأنها أراد أن تصل إليها فعيت وكلت عنها، وقيل: لإستدارتها بطرف النسب، فكانها تكلله وتحيط به كالإكليل محيط بالرأس ويكلله ثم استعملت في الميت الذي لم يخلف ولداً ولا ولداً، بل أقارب أباعد، وفي الوارث الذي ليس بوالد ولا ولد، بل ينتمي إليه بأقارب غير هؤلاء، وهذان المعنيان يختلفان بحسب المفهوم وهو ظاهر وبحسب الصدق أيضاً لصدق الأول بدون الثاني، والثاني بدون الأول وبحسب الإضافة أيضاً؛ إذ الأول يعتبر إضافته إلى المخلف مبنياً للمفعول والثاني إلى المخلف إسم فاعل، وهذا موافق لما نقل عن أبي بكر أنه لما سئل عنها فقال: أقول فيها برأيي، فإن كان موافقاً فمن الله وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان والله منه بريء.

الكلالة: ما خلا الولد والوالد^(٧) وما نقل عن عطاء والضحاك: أن الكلالة هو

٥ - قال في الصحاح، «رجل ففاعة بالتخفيف، أي أحمق هذرة»، الصحاح: ج ٤، ص ١٥٤٤، مادة «فقق».

٦ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٠٤.

٧ - الكشف: ج ١، ص ٤٨٦.

الموروث منه^(١)، وعن سعيد بن جبير: هو الوارث^(٢) *أو امرأة* عطف على رجل *وله أخ أو أخت* أي وللرجل اكتفى بضميره عن ضميرها لدلالة العطف على اشتراكهما في الحكم، والمراد بالأخ والأخت هاهنا اللتان هما من جهة الأم؛ لأنه ذكر حكم الأخ والأخت من جهة الأب والأم ومن قبل الأب في آخر السورة، ويدل عليه قراءة أبي^(٣): وله أخ أو أخت من الأم.

وقراءة سعد بن أبي وقاص^(٤): وله أخ وأخت من أم؛ وأن ما قدر هاهنا فرض الأم، فناسب أن يكون ما ذكر هاهنا لأولادها

فلكل واحدٍ منهما السدس الضمير في «منهما» على قراءة «يورث» مبنياً للمفعول، من «ورث» راجع إلى الأخ والأخت؛ لأن الرجل موروث منه وهما الوارث، ومن «أورث» راجع إلى الرجل وأخيه وأخته؛ لأن الرجل حينئذ وارث لاموروث منه، وكما لامفاضلة بين الذكر والأنثى في حيازة السدس في الوجه الأول كذلك في الوجه الثاني، فإن المعنى السدس له أو لواحدٍ من الأخ والأخت على التخيير بينهم أو التسوية.

فإن كانوا أكثر من ذلك، أي من واحد *فهم شركاء في الثلث* من غير مزية للذكور على الإناث؛ لأن لفظ الشركة على الإطلاق يفهم منه التسوية، وذلك لأن الأولاد لمحض الأنوثة *من بعد وصية يوصي بها أو دين* تكرار القيد لاختلاف المقيد *غير مضار* نصب على الحال من ضمير «يوصي» الموروث غير مدخل المضرة على الوارث، بأن يوصي بأزيد من ثلث المال أو بالثلث فما دونه قاصداً المضرة لا القربة، وهذا على قراءة «يوصي» مبنياً للفاعل وجعل

١ - الكشف: ج ١، ص ٤٨٦.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٤٨٦.

٣ - تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢٠٥.

٤ - الكشف: ج ١، ص ٤٨٦.

الرجل الموروث ظاهر، وأما إذا جعل وارثاً فلا بد من تحمّل للضمير الذي هو ذو الحال بأن يقال: إن الضمير في يوصي للميت كما في «ترك» في قوله تعالى: *فلهنّ ثلثاً ما ترك*^(١)؛ لأنه علم أن الموصي والتارك الميت.

وأما على قراءة المبني للمفعول فلا بد أن يضمن «يوصي» فينتصب الحال عن ضميره، فإنه لما قيل: «يوصي» علم أن ثم موصياً كقوله تعالى: *يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ*^(٢) على قراءة الفتح، فإن رفع رجال بتقدير يسبحه.

والمضاربة في الدين: أن يعترف بمال ليس عليه، وقرىء مبنياً للفاعل والمفعول.

وصية من الله مصدر مؤكد أو منصوب بـ«ضار» على أنه مفعول به أي لا يضار وصية من الله بأن يزيد على الثلث أو يقدم الميراث على الوصية أو الدين. ويؤيده قراءة «غير مضار وصية من الله» بالإضافة *والله عليم* بما تعملونه من المضاربة «حليم» لا يعجل بالعقوبة.

تلك أي هذه الأحكام المذكورة في شأن اليتامى والوصايا والموارث *حدود الله* أي شرائعه التي لا يجوز لأحد أن يتخطأها، سنها حدوداً؛ لأن حد الشيء غايته التي لا تتجاوز *ومن يطع الله ورسوله* بأن لا يتعد حدوده *يدخله* قرىء بالياء على الغيبة لتقدم مرجع الضمير وبالنون على الاستئناف *جنات* مفعول ثانٍ «يدخله» على مذهب أبي عمرو، وعلى قول سيبويه فهو على تقدير حذف حرف الجر *تجري من تحتها الأنهار* هذه الجملة نصبت على النعت أي يدخله جنات جارية من تحتها الأنهار *خالدين فيها* حال من الضمير المنصوب في «يدخله»، والجمع في «خالدين» والإفراد في «يدخله»

١ - النساء ٤: ١١.

٢ - النور ٤: ٣٦.

نظراً إلى لفظ «مَنْ» ومعناها *وذلك* أي الدخول في الجنّاتِ الموصوفات والخلود فيها *الفوز العظيم* الذي لا فوز أعظم منها.

ومن يعص الله ورسوله ويتعدّدْ حُدُوده عطف تفسيري مشتمل على توبيخ وتعبير للعصاة *يُدْخِلْهُ* قرىء فيه بما قرئ في الأوّل *ناراً خالداً فيها* حال مقدّرة كقولك: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، وليس بصفة كالأوّل لعدم إفراد الضمير فيها *وله عذاب مهين* لاستهانتها بحدود الله وعدم تعظيمه لأمره.

وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ
عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَتَاوَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا إِنَّا اللَّهُ كَانَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ شَهِيداً^(١)

الخامسة: قوله تعالى: *وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ* ذكر بيان آية. ولكن جعلنا موالٍ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ في تفسيرها وجوه ثلاثة:

أولها: أن المراد بالـ «موالي» الوارث لكل المال، و«لكل» متعلق بـ «جعلنا» على أنه مفعول ثانٍ، و«موالي» مفعول أوّل و«مِمَّا» صفة بيانية للمضاف إليه المحذوف الذي أقيم التنوين في «كل» مقامه، والمعنى حينئذٍ ولكل شيءٍ من متروكات الميت الذي هو الوالدان والأقربون جعلنا وارثاً ووليّاً، فلا شيء من التركة إلاّ له وارث حائز.

واعترض على هذا الوجه بوقوع الفاصلة بين الصفة والموصوف وهو بمنزلة قولك: لكل رجل جعلت درهماً فقيرٍ.

وأجيب: بأنّ التقدير جعلنا موالى لكلّ شيء من متروكات الميت فلا يقدر المعمول على العامل، لئلا يقتضاها المقام تخلل العامل بين الصفة والموصوف، فكان العامل لم يتخلل، بل المعمول قد تقدّم، فيكون الموصوف مقروناً بصفته، وفي الجواب ما لا يخفى.

وثانيها: أن المراد بـ «كلّ» والـ «مولى» كليهما الوارث و«جعلنا مولى» صفة «لكلّ» والضمير الراجع إلى «كلّ» محذوف، و«لكلّ» خبر لمبتدأ محذوف أقيمت صفته مقامه فاستغني عن ذكره، والمعنى ولكلّ قوم جعلناهم وارثين نصيب ممّا ترك الوالدان والأقربون، فلا يحرم أحد من الورثة.

واعترض على هذا الوجه بإعتراضين:

أحدهما: جعل الجار والمجرور مبتدأ بتقدير الموصوف قليل.

وثانيهما: أن لكلّ قوم من الموالى جميع ما ترك الوالدان والأقربون لانصيب منه ممّا ترك، وإلّا نصيب لكلّ فرد.

وأجيب عن الأوّل: بأنّ وروده في القرآن يعارض قلته قال تعالى: *ومهم دون ذلك* ^(١) وفيه ما فيه.

وعن الثاني: أن تقدّم مؤن التجهيز والوصيّة والذين يجعل لكلّ البعض لا الكلّ.

وثالثها: أن المراد بالـ «مولى» الوارث و«لكلّ» الموروث ومن صلة الموالى، لأنهم في معنى الوارث، وفي ترك ضمير كلّ والوالدان والأقربون ليستثاف كأنّ قائلاً قال ومن الموالى؟ فقل: والوالدان والأقربون، والمعنى لكلّ أحد من الناس جعلنا له ورثة يحوزون المال، فلا يموت أحد إلّا يرثه وارث

واعترض عليه من وجوه:

أحدها: أنَّ المولى اسم يشبه أن يكون في الأصل اسم مكانٍ لصفة، فيتعذر أن تكون «من» صلة له.

وثانيها: أنَّ من الموروثين من لاموالي له، بل مولىً واحداً، بل قد لا يكون له مولى أصلاً.

وثالثها: أنَّ الأقربين إن حمل على المعنى اللغوي فهو يشمل الوالدين فلا فائدة في ذكره، وإن لم يحمل عليه فالأولاد خارجون ممّا قربه الموالي.

وأجيب عن الأول: بأنَّ عمله لتضمّنه معنى الفعل، فإنّه بمعنى الوارث والوارث بمعنى الذين ورثوا.

وعن الثاني: بأنَّ ذلك بحسب التوزيع الجنسي، فالمعنى أن لكلٍّ من الآحاد شيئاً من جنس المولى قلّ أو أكثر وأمّا من لا وارث له فبيت المال موله.

وعن الثالث: بأنّه يجوز حمله على المعنى اللغوي والتصريح بالوالدين لشرفهم وزيادة الإهتمام بهم وعلى العرفي، وترك التصريح بالأولاد لظهور أمرهم.

والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبتهم قرئ في «عاقدت» بالألّف ودونه وقرأت أم سعد بنت بن الربيع «عقدت» بالتشديد^(١)، ومعنى عاقدت أيمانكم: عاقدتهم أيمانكم أي ما منحتهم بأيمانكم.

ومعنى «عقدت» تخفيفاً وتشديداً شدّت وأحكمت عهودهم أيمانكم، وإسناد الفعل إلى الأيمان إسناد إلى الآلة وإثما المعاقدة والعقد حقيقة لإصحاب الأيمان «والذين عاقدت»، يجوز أن يكون مرفوع المحلّ على الإبتدائية

فَأَتَوْهُمْ نَصِيحَهُمْ خبره، ودخول «الفاء» على الخبر لكون المبتدأ موصولاً صلته فعل، فهو لهذا متضمن لمعنى الشرط، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل يفسره «فأتوهم»، فيكون من باب ما أضر عامله على شريطة التفسير كقولك: زيداً فاضربه، ولا يبعد أن يكون هذا هو المختار لنأ يقع الخبر جملة طلبية، لكنه يبقى على هذا الوجه شيء وهو أن مثل هذا التركيب، لا يستعمل في غير الإختصاص وهو غير مناسب هاهنا كما لا يخفى، ويجوز أن يكون عطفاً على «الوالدان» ويكون الضمير في «فأتوهم» للموالي.

ويضئف هذا الوجه اختيار الفراء الوقف على الأقربون دون أيمانكم والمعني بالذين عاقدت أيمانكم موالي الموالاة، كان الرجل يعاقد صاحبه فيقول: دمي دمك، وهدمي هدمك، وحربي حربك وسلمي سلمك، وترثني وأرثك، وتعقل عني وأعقل عنك، فيكون للحليف السدس من ميراث حليفه فنسخت بقوله تعالى: *وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ*^(١)، وكان الشعبي يقول: لا ولاء إلا لذي نعمة، يعني المعتق وبه أخذ الشافعي^(٢) وهو المروي عن زيد بن ثابت.

وروي أن رجلاً أتى علياً عليه الصلاة والسلام وسأله أن يواليه فأثنى عليه^(٣). ونقل عن أبي حنيفة أن الآية المذكورة إنما تقتضي النسخ في حق مولئ لم يوجد معه قريب وهو خلاف الظاهر من مذهبه، فإن المشهور من مذهبه أن هذا العقد صحيح ويرث كل منهما الآخر إذا مات لآخر وارث^(٤)، والحق أن العقد

١ - الأنفال ٨: ٧٥.

٢ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٤٢.

٣ - المغني لابن قدامة: ج ٧، ص ٢٧٨.

٤ - حلية العلماء: ج ٦، ص ٢٦٠.

٥ - المغني لابن قدامة: ج ٦، ص ٢٩٩.

صحيح ويرث كل منهما الآخر إذا مات لآعن وارث مناسب ومسأب حتى
المعتق، ويأخذ مع أحد الزوجين ما فضل عن نصيبه ولا يضمن إلا سايبة.
* إن الله كان على كل شيء شهيداً * هذا تهديد ووعيد لمن خالف هذا
الحكم وحث على القيام به.

وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا تَكُنَّ
عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي نَمَسِ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا
كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالنِّسَاءُ الَّتِي
مِنَ الْوَلَدِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلنِّسَاءِ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ
خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيماً^(١)

السادسة: * ويستفتونك في النساء *، أي يسألونك أن تبين لهم ما هو مبهم ببيان آية
عليهم من ميراث النساء.

يستفتونك في
النساء... والأحكام
المستفادة منها

روي أن سبب نزولها أن عيينة بن حصين أتى النبي ﷺ فقال: أخبرنا أنك
تعطي الابنة النصف والأخت النصف وإنّا كنا لانورث إلا من يشهد القتال ويحوز
الغنيمة فقال النبي ﷺ: «كذلك أمرت»^(٢) * قل الله يفتيكم فيهن * أي هو الذي
يبين لكم ما هو مبهم عليكم في ميراثهن لأننا، فإنه هو الحاكم في عباده وإنما أنا
سفير بينهم وبينه.

* وما يتلى عليكم في الكتاب *، «ما» مرفوع إمّا بالعطف على الله أو على
الضمير المستكن في «يُفْتِيكُمْ»، وساغ ذلك لوقوع الفصل بالمفعول والجار

١ - النساء ٥: ١٢٧.

٢ - تفسير البيضاوي، ج ٢، ص ٢٦٠.

والمجرور، والمعنى حينئذٍ يُقتيكم الله والمتلوّ عليكم في القرآن من قوله تعالى: *يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ*^(١)، وقوله: *وإن خفتم ألاّ تقسطوا في اليتامى*^(٢)، ويكون الإسناد إلى الأوّل حقيقة وإلى الثاني مجاز، أو بأن تكون بدلاً من الله والواو لتأكيد البدليّة كقولك: أعجبني زيد وكرمه أي كرم زيد، فيكون التقدير يُقتيكم ما يتلى عليكم في كتاب الله وفيه نظر.

أو بأن تكون «ما يتلى عليكم» مبتدأ و«في الكتاب» خبره، والمراد بالكتاب حينئذٍ اللوح المحفوظ؛ إذ لفائدة لقولنا «المتلو من القرآن في القرآن». والجملة حينئذٍ معترضة للتعظيم وأمّا مجرورة على القسم، فالمعنى قل الله يُقتيكم فيهنّ وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب والقسم أيضاً للتعظيم.

ولا يجوز أن يكون معطوفاً على الضمير في «فيهنّ» للفساد معنى ولفظاً. أمّا الفساد من حيث اللفظ فللعطف على المجرور من غير إعادة الجار. وأمّا من حيث المعنى فلصيرورته «يُقتيكم في النساء» وفي حقّ «ما يتلى عليكم في الكتاب»، من غير دخوله في الإستفتاء، والمذكور في تصحيح هذا العطف بأنّ «فيهنّ» صلة، والتقدير: يُقتيكم في حقّ النساء، ومعنى «هنّ»، و«فيما يتلى» بمعنى الظرف أي يُقتيكم في الكتاب، ليس بشيءٍ إذ الخلل واقع من حيث العطف على الصلة ما ليس بصلة، على أنّ المناسب حينئذٍ أن يقال: فيما يتلى عليكم من الكتاب لافي الكتاب.

في يتامى النساء صلة يتلى على الوجه الأوّل، ويجوز أن يكون بدلاً من الضمير المجرور من «فيهنّ» بتكرير العامل أو من فيهنّ على الاختلاف في أنّ المبدل منه هل هو المجرور أو هو مع الجار؟ والقول الأوّل أرجح، للزوم الفصل

١ - النساء ٤: ١١.

٢ - النساء ٤: ٣.

بين البذل والمبدل منه بالعطف وإن لم يكن أجنبيّاً في الغاية، وأمّا على الوجهين الأخيرين فبدل لا غير؛ إذ لا معنى لتقييد المتلو بهذا القيد في حقّ الحكم عليه بكونه في اللوح المحفوظ، أو بكونه مقسماً به

على أنّه يلزم على الوجه الأوّل الفصل بين العامل والمعمول بالخبر وهو مستقبح خصوصاً في أجزاء الصلة، بخلاف الفصل في الجملة القسميّة بين البذل والمبدل منه، فإنّه ليس بالخبر ولا بين أجزاء الصلة، وقرئ من طريق الشواذ «بيامى» بياءين بقلب الهمزة ياء

الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ما فرضه الله من الصداق أو من ميراثهنّ وقرأت الشاذّة: «ما كتب الله لهنّ» *وترغبون أن تنكحوهنّ* يجوز أن يكون بتقدير «في» أي وترغبون في نكاحهنّ لجمالهنّ، وأن يكون بتقدير «عن» أي ترغبون عن نكاحهنّ لقبحهنّ، فإنّه كان الرجل منهم يتولّى اليتيمة ومالها، فإن كانت جميلة تزوّجها وأكل مالها ولو كانت قبيحة منعها من التزويج ليأكل مالها. *والمستضعفين من ولدان* مجرور عطف على «يتامى النساء» فتأمل.

ويجوز أن يكون معطوفاً على «الكتاب» أي ما يتلى عليكم في الكتاب وفي المستضعفين، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ضمير «فيهنّ» لما عرفت.

وأن تقوموا لليتامى بالقسط، «وأن تقوموا» في موضع جرّ بالعطف على يتامى، أي يفتيكم الله وما يتلى عليكم في يتامى النساء، وفي «أن تقوموا» هذا على تقدير جعل «في يتامى» صلة لأحدهما، وإن جعل بدلاً فهو في محلّ النصب عطفاً على موضع «فيهنّ»، ويجوز أن ينتصب بفعل مقدّر أي يأمركم أن تقوموا، وهو خطاب للولاة بأن يعدلوا فيما بينهم ويراعوا حقوقهم ولا يمسكوا أحداً من إدخال الحيف والظلم عليهم.

وما تفعلوا من خير، «من خير» في موضع نصب بـ «تفعلوا» أو الجملة

شرط والجزاء *فإن الله كان به علياً* أي يعلم ما تفعلون من الخير ويجازيكم عليه على طبق الإشتقاق أو التفضل.

يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ أَمَرْتُكُمْ
لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا
تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثَى ۚ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ^(١)

السابعة: *يَسْتَفْتُونَكَ* أي في الكلالة حذف لدلالة قوله: *قل الله يفتيكم*
في الكلالة عليه *إِنْ أَمَرْتُ* فاعل فعل محذوف يفسره قوله: *هلك* أي مات
سواء كان موته حتف أنفه أو غيره، ولذلك قال: «هلك» ولم يقل مات؛ لأنَّ
المتبادر منه الموت حتف الأنف *ليس له ولد* صفة الأمر، وقيل: حال من
المستكن في هلك فتأمل.

والولد يطلق على الذكر والأنثى *وله أُخْتٌ* «الواو» يجوز أن يكون
للعطف وللحال، والمراد بالأختِ منهما ما كانت لأبٍ وأُمٍّ أو لأبٍ إذا انفردتا عن
ذكر مساوٍ لهما في القرب.

فلها نصف ما ترك ذلك المرء الذي هو أخوها *وهو يرثها* إن لم يكن لها
ولدٌ، أي يرث الأخ للأب والأم أو للأب المنفردين عن الأخوات جميع ميراث
الأخت إذا لم يكن لها ولد ولا والد.

فإن كانتا اثنتين أي فإن كان الوارث اثنتين يعني أختين *فلهما الثلثان

بيان آية
يستفتونك قل
الله يفتيكم في
الكلالة... والأحكام
المستفادة منها

مما ترك* أي لهما ثلثا الميراث ما ترك المورث* وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء* أي إن كان من يرث بالأخوة ذكوراً وإناثاً غلب الذكور على الإناث* فللذكر مثل حظ الأنثيين* ويمنع المتقرب بالأبوين ذكر أكان أو أنثى المتقرب بالأب خاصة، ويقوم المتقرب بالأب مقام المتقرب بالأبوين من الإخوة عند عدمهم* يبين الله لكم أن تصلوا* أي كراهة أن تصلوا أو لنسلا تصلوا* والله بكل شيء عليم* فيعلم^(١) صلاح دينكم ودنياكم.

ومنه ما يتعلق بقسمة المواريث، وهذا تذييل يتضمن بيان كون ما تضمنته الآية من بيان قسمة ميراث الكلاله أو ما تضمنته السورة من سائر الأحكام مطابق للحكمة الإلهية، فإن ما كان على مقتضى علمه كان موافقاً للحكمة لا محالة.

وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا
فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا* يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ
وَأَجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا* يَزَكِّرُنَا إِنَّا بُشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ
يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا^(٢)

الثامنة: قوله تعالى: *وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ* جمع مولى، قيل: أريد به بنو العم^(٣)، وقيل: العصبه^(٤)، وقيل: الكلاله^(٥)، والتقدير خِفْتُ ظلم الموالِي من خفت الموالِي...، بعدي فيما أتركه مما يورث مني بعد موتي، وقيل: خفت تغييرهم دين الله^(٦)، والأحكام فإنهم كانوا غير معصومين وغير المعصوم يخاف منه الظلم والتغيير إن ولي أمر

١ - في «د» ما فيه.

٢ - مريم ٥: ١٩ - ٧.

٣ - تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٢٧.

٤ - تفسير الماوردي: ج ٣، ص ٣٥٥.

٥ - تفسير الماوردي: ج ٣، ص ٣٥٥.

٦ - الكشف: ج ٣، ص ٤.

الرعيّة وهو غير صالح للولاية لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْبَأُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(١)، وقوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ لَوْلَاكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ^(٢).

﴿مِنْ وَرَائِي﴾ فَإِنْ قُلْتُ: بِمَ يَتَعَلَّقُ هَذَا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ؟
قلت: لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ«خَفْتُ»؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ صَلَاحًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، فَلَا حَتَّاجَ لَهُ إِلَى حَرْفِ الْجَزْ، وَقَدْ تَعَدَّى بِنَفْسِهِ فَلَا حَتَّاجَ لَهُ إِلَى حَرْفِ الْجَزْ، وَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولٍ أَعْنَى الْمَوَالِي، فَإِنَّهُمْ الَّذِينَ كَانَ يَخَافُهُمْ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى؛ إِذْ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ خَوْفُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَخَوْفُهُ إِنَّمَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْحَالِ لَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَإِذَا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْمَذْكُورِ وَجِبَ أَنْ يَقْدَّرَ لَهُ عَامِلٌ، فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ حِينَئِذٍ إِنِّي خَفْتُ الْمَوَالِيَّ خَوْفًا نَاشِئًا مِنْ بَقَائِهِمْ بَعْدِي بِتَغْيِيرِهِمْ شَرِيعَتِي وَتَبْدِيلِهِمْ سُنَّتِي وَإِضْلَالِهِمْ أُمْتِي، وَقُرِئَ وَخَفْتُ الْمَوَالِيَّ مِنَ الْخَفَةِ بِمَعْنَى الْقَلَّةِ^(٣)، فَالظَرْفُ حِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى بَعْدِي أَيْ قَلَّوْا وَضَعُفُوا بَعْدِي.

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ جَازَ أَنْ يَبِثَّ حَزْنُهُ عَلَى قَلَّتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ؟

قلت: لَمَّا كَانَ فِي أَيَّامِ حَيَاتِهِ عَالَمًا بِكُمِّيَّتِهِمْ وَكَيْفِيَّتِهِمْ وَأَنَّ شِدَّةَ أَزْرِهِمْ وَقُوَّةَ دِينِهِمْ وَارْتِفَاعَ شَأْنِهِمْ بِكَوْنِهِ بَيْنَ ظَهْرَانِيَّتِهِمْ وَهُوَ عَالَمٌ بِكَوْنِهِمْ غَيْرَ مَعْصُومِينَ أَيْضًا، فَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْنِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ بَعْدَهُ مَنْ يَخْلُفُهُ فَسَوْفَ يَقْلُّوْا وَيَضْعَفُوا وَيُوْهِنُ أَمْرُهُمْ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى قَدَامِيٍّ أَيْ دَرَجَاوًا وَمَضَاوًا قَدَامِيٍّ وَلَمْ يَبْقَ بَعْدِي مِنْ يَصْلُحُ لَوْرَاثَتِي ﴿وَكَانَتْ أَمْرًا قَاعًا﴾ لَمْ تَلِدْ لِي وَلَدًا ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ﴾ أَيْ

١ - البقرة ٢: ١٢٤.

١ - محمد ٤٧: ٢٢ - ٢٣.

٣ - الكشف: ج ٣، ص ٤.

من خزائن قدرتك ورحمتك *ولياً* أي ولدأ ذكراً يلي أمري ويقوم بإقامة شرائعك بعدي *يرثني* أي يكون مستحقاً لثركتي *ويرث*، «يرثني» قرىء مجزوماً جواباً للأمر ومرفوعاً على الوصف لـ «ولياً»^(١)، وقرىء يرثني وارث آل يعقوب وأويرث على التصغير ووارث^(٢) *من آل يعقوب* أي يرثني به وارث، وما قيل: من أن يحتسب قد هلك قبل زكريا، فلا يصح أن يقع وصفاً وإلا فلا يكون قد وهب ما طلب، بل يلزم الخلف في أخبار الله تعالى، فإنه قال في الأنبياء: *فاستجبنا له*^(٣)، مندفع بأن هذه الرواية ضعيفة وناهيك بهذه الآية دليلاً على ضعفها.

«من آل يعقوب» الجار والمجرور يجوز أن يتعلق بمقدر صفة لـ «ولياً» أي ولياً كائناً من آل يعقوب، قيل^(٤): إن يعقوب هذا ليس هو يعقوب بن اسحق بن ابراهيم بل يعقوب بن ماثان وكانت امرأة زكريا أخت مريم بنت عمران بن ماثان، فكأنه سأل ربه أن يهب له من هذه المرأة العاقر ولدأ، فيكون حينئذٍ مفعول يرث محذوفاً لدلالة «آل يعقوب» عليه أن اجعله لي ولياً من آل يعقوب يرثني ويرث من آل يعقوب.

ويجوز أن يتعلق بـ «يرث»، أن يرثني ويرث من آل يعقوب وتكون «من» صلة أو تبعية أي يرثني ويرث بعضاً من آل يعقوب، أو يكون التقدير يرث المال أو العلم أو النبوة من آل يعقوب.
واجعله ربّ رضيعاً طريقته وسيرته، أو اجعله شديد الرضا بقضائك وأمرك.

وقيل: مرضياً يرضاه ويرضى عنه، فاستجاب ربه دعاه وأجرى حكمه على سنن أمره فيه من إجابة دعاه وبشره فناداه.

١ - تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٢٧.

٢ - تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٢٧.

٣ - الأنبياء ٨٨: ٢١.

٤ - تفسير الماوردي: ج ٣، ص ٣٥٦.

* يا زكريّا إِنَّا نبشِّرُكَ بغلامٍ اسمُهُ يحيى؛ سَمَّاهُ بهذا الاسم، قبل أن يخلق مكرمة له.

قيل: إِنَّمَا سَمَّيَ به لإحيائه رحم أمّه به^(١)، أو لعلَّه بشهادته والشهداء أحياء عند ربهم يرزقون، أو لأنَّه يحيي به دين الله، وقيل: لإحيائه من بين مسئين في حكم الولادة، وقيل: إشتق اسمه من يحيى.

وما ذكرناه على تقدير كونه عربياً، والأظهر أنَّه أعجمي * لم نجعل له من قبل سَمِيّاً * أي خصصناه بهذا الاسم أو لم نسّم أحداً قبله به، وهذا مؤيد للقول بأنَّ الأسماء تنزل من السماء، وهذه صفة مادحة، فإنَّ إختصاص الاسم دليل على عظمة السَمِيّ، وفيه تنبيه على أنَّ للمسَمِيّ من المزايا حظاً لا يوازي، ألا ترى إلى لُسماء الله سبحانه وتعالى المختصة بالله، والرحمن كيف جلّت عن أن يشاركه فيها أحد.

وكيف اشتق لنبيّه وأهل بيته من أسمائه أسماء لم يسبق بتزّلها من السماء لأحدٍ قبلهم، فسَمَيَ نبيّه محمداً أو أحمداً أو محمود وهو المحمود بكلّ لسان في كلّ مكان وابن عمّه عليّاً وهو العليّ الكبير المتعال وابنیه حسناً وحسيناً وهو المحسن كثير الإحسان.

وقيل: أريد «السَمِيّ» المثل أي لم يجعل له مثيلاً؛ لأنَّه لم يهم بمعصية فضلاً عن أن يعصي هكذا قيل^(٢).

وفيه نظر؛ لأنَّ ذلك ليس أمراً يستبدّ به من بين سائر الأنبياء وخلفائهم عليهم الصلاة والسلام.

وقيل: الضمير في «له» لزكريّا أي لم يجعل لزكريّا من قبل يحيى ولداً^(٣). «السَمِيّ» في لغة بعض العرب هو الولد، وهذا قول ليس بذاك أو العدول من

١ - تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٢٧.

٢ - تفسير الكشاف: ج ٣، ص ٥.

٣ - تفسير الماوردي: ج ٣، ص ٥٧.

الخطاب إلى الغيبة حيثنذ ليس له نكتة سرية تشفي العليل، على أن هذا حكم قد علم سابقاً.

خاتمة:

موانع الإرث

اعلم أنه قد يعرض للموارث موانع لولاها لكان وارثاً. منها: الكفر: وهو اعتقاد يخرج معتقده عن دين الإسلام، ويدخل تحته المشرك والمتدين بدين غيره، والمرتد ومن أظهر الإسلام ووجد ما يعلم ثبوته من الدين ضرورة.

قال الشهيد^(١) في الدروس: لافرق بين الحربي والذمي والخارجي والناصري والغالي، أما المبتدعة من المسلمين فيقع التوارث بينهم وبين أهل الحق من الجانبين^(٢).

وعن المقيّد^(٣): يرث المؤمن أهل البدع من المعتزلة والمرجئة والخوارج والحشوية، ولا ترث هذه الفرق مؤمناً^(٤)، وقال الحلبي: المجبرة والمشبهة وجاحد الإمامة لا يرثون المسلم، والمرتد يرثه المسلم^(٥).

ولو خلف الكافر ورثة كفاراً ورثوه وإن اختلفوا في طرق الضلال، فيرث اليهودي النصراني الحربي وبالعكس، ولو كان بينهم مسلم منع الجميع وحاز المال بأسره، ولو قربوا أوبعدوا حتى أن مولى النعمة بل ضامن الجريرة المسلم يمنع الكافر ولو كان ولداً صلباً.

تقسيم

تقسم تركة المرتد الفطري بين ورثته المسلمين وتبين زوجته، فتعتد عدة الوفاة وإن لم يقتل، ولا تقبل تويته فيقتل، اللهم إلا أن تكون امرأة فلا تقتل، بل تستتاب، فإن تابت قبلت توبتها وإلا حبست وضربت أوقات الصلاة، ولا تقسم

١ - الدروس: ج ٢، ص ٣٤٤.

٢ - المغنعة: ص ٧٠١.

٣ - الكافي في الفقه: ص ٣٧٥.

تركها إلى أن تموت، وكذا غير الفطري إلا أنه يقتل بعد الإستتابة إن لم يتب، وتعتد زوجته من حين الإرتداد عدة الطلاق، وتحل له وتحرم على غيره إن تاب قبل أن تستوفي العدة، وإلا فلا سبيل له إليها اللهم إلا أن يجدد العقد بعد التوبة. ومنها: القتل: فلا يرث القاتل مقتوله إذا كان عمداً وعدواناً، ويرثه إن كان بحق، وفي الخطأ أقوال:

أحدها: أنه يرث مطلقاً سواء كان المال من التركة أو الدية، وهذا هو المختار عند المفيد^(١) وسلار^(٢).

وثانيها: أنه يمنع منها مطلقاً وهو إختيار ابن أبي عقيل^(٣).

وثالثها: منعه من الدية وتوريثه ممّا عداها وهو مختار الشيخ^(٤) وابن الجينيد^(٥) وعلم الهدى^(٦) وأبي الصلاح^(٧) وابن البراج^(٨) وابن حمزة^(٩) وابن زهرة^(١٠) وابن ادريس^(١١) والعلامة^(١٢) وابنه^(١٣).

احتج الأولون بما رواه عبدالله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام: قال: سألت عن رجل قتل أمه أيرثها؟ قال: «إن كان خطأ ورثها، وإن كان عمداً لم يرثها»^(١٤).

١ - المفنعة: ص ٧٠٣.

٢ - المرلسم: ص ٢١٨.

٣ - نقله عنه في المختلف: ج ٩، ص ٨٢.

٤ - الخلاف: ج ٤، ص ٢٨ المسألة ٢٢.

٥ - نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٩، ص ٨١.

٦ - الانتصار: ص ٣٠٧.

٧ - الكافي في الفقه: ص ٣٧٥.

٨ - المهذب: ج ٢، ص ١٦٢.

٩ - الوسيلة: ص ٣٩٦.

١٠ - الغنية «الجوامع الفقهية»: ص ٥٤٦.

١١ - السرائر: ج ٣، ص ٢٧٤.

١٢ - مختلف الشيعة: ج ٩، ص ٨٤.

١٣ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٧٩.

١٤ - الوسائل: ج ٢٦، ص ٣٤، الباب ٩ من أبواب موانع الإرث، ح ٢.

ومن ذهب إلى القول الثاني: بما رواه هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ميراث للقاتل»^(١)، وهذا عام في القاتل كما أن الأول عام في التركة وغيرها، والآخرون بأنه وجه قد جمع فيه بين الأخبار المطلقة. ولو انحصرت الورثة بين الكافر والقاتل فالميراث للإمام، فإن أسلم الكافر أو تاب المرتد لأعن فطرة، قبل نقل الميراث إلى بيت المال أخذه وطالب بالدية وإلا طالب بها فقط.

وقد اختلف فيمن يستحق الدية، فذهب العلامة^(٢) وابنه^(٣) إلى أنه يستحقها كل مناسب ومسبب عدا من يتقرب بالأم خاصة، وهو قول الشيخ في النهاية^(٤)، وقال الشيخ في المبسوط وموضع من الخلاف وابن حمزة، يرثها الجميع سواء يقرب بالأم خاصة أم لا، وقال الشيخ في موضع آخر من الخلاف في باب الجنائيات^(٥): يرثها الوالدان والأولاد للذكر ضعف حظ الأنثى، فإن فقدوا ورثها الإخوة والأخوات من قبل الأبوين لامن أحدهما أو العمومة، فإن لم يكن واحد منهم وكان هناك مولى كانت الدية له، فإن لم يكن كانت للإمام، وقال في موضع آخر الزوج والزوجة يرثان منها^(٦).

احتج الشيخ على ما قاله في النهاية بما رواه عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين في دية المقتول أنه يرثها الورثة على كتاب الله وسهامهم إذا لم يكن على المقتول دين إلا الإخوة والأخوات من الأم، فبأنهم لا يرثون من دية شيئاً»^(٧)، وبما رواه عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام بأن الدية يرثها الورثة إلا الإخوة والأخوات من الأم».

١- الوسائل: ج ٢٦، ص ٣٠، الباب ٧ من أبواب موانع الإرث، ح ١.

٢- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٣٤٦.

٣- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٨٠.

٤- النهاية ونكها: ج ٣، ص ٢٥٢.

٥- الخلاف: ج ٣، ص ١٠١-١٠٢.

٦- الخلاف: ج ٤، ص ١١٤.

٧- الوسائل: ج ٢٦، ص ٣٥، الباب ١٠ من أبواب موانع الإرث، ح ١.

فإنَّهم لا يرثون من الدية شيئاً»^(١)، وعلى قوله في المبسوط بما رواه عن إسحاق بن عمار عن جعفر عليه السلام: «أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: إذا قبلت دية العمد فصارت مالاً فهي ميراث كسائر الأموال»^(٢).

وعلى ما قاله في الخلاف في باب الجنائيات بما رواه عن سوار عن الحسن عليه السلام قال: «إنَّ عليّاً عليه السلام لما هزم طلحة والزبير أقبل الناس منهزمين، فرؤوا بامرأة حامل على ظهر الطريق، ففزعت منهم وطرحت ما في بطنها، فاضطرب حتى مات، ثم ماتت أمه من بعده، فرَّبها أمير المؤمنين علي وأصحابه وهي مطروحة وولدها على الطريق، فسألهم عن أمرها، فقصوا عليه القصة، فسألهم أيها مات قبل صاحبه؟ ف قيل: إنَّ ابنها مات قبلها، فدعا بزوجها أب الغلام الميت، فورَّثه عن إبنه الميت ثلثي الدية، وورَّث أمه ثلث الدية، ثم ورَّث الزوج عن إمرأته نصف ثلث الدية الذي ورثته من إبنها، وورَّث قرابة الميت الباقي، ثم ورَّث الزوج أيضاً من دية إمرأته الميتة نصف الدية، وهو ألفان وخمسة درهم، وورَّث قرابئها النصف الآخر، وذلك أنَّه لم يكن لها ولد غير الذي رمت به»^(٣).

وروي أنَّ جميع ذلك أمرته عليه السلام من بيت مال البصرة^(٤).

وقد اختلف في توريث الزوج والزوجة منها.

احتجَّ من ورَّثهما بما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام أنَّه قال: «المرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه»^(٥).

ومن لم يرَّثهما بما رواه الشيخ أيضاً عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه أنَّ عليّاً عليه السلام: «كان لا يرث المرأة من دية زوجها شيئاً ولا يرث الرجل من

١- الوسائل: ج ٢٦، ص ٣٦، الباب ١٠ من أبواب موانع الإرث، ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٢٦، ص ٤١، الباب ١٤ من أبواب موانع الإرث، ح ١.

٣- الوسائل: ج ٢٦، ص ٣٦، الباب ١٠ من أبواب موانع الإرث، ح ٣.

٤- الوسائل: ج ٢٦، ص ٣٦-٣٧، الباب ١٠ من أبواب موانع الإرث، ح ٣.

٥- التهذيب: ج ٩، ص ٣٨١، ح ١٣٦٢.

دية إمرأته شيئاً ولا الإخوة من الأم من الدية شيئاً»^(١) وضعف الأول السكوني والثاني محمد بن قيس، وقال: أنه اسم مشترك بين جماعة بعضهم ضعيف^(٢).

فإن قلت: ما شأن الشيخ عليه السلام في هذه الأقوال المختلفة والآراء المتباينة مع علو شأنه وارتفاع مكانه في باب الإجتهد وسلوك طريق الصواب والرشاد؟ قلت: لعله فرغ على حديث فرعاً قبل أن يظهر له ضعفه ثم عدل عنه إلى ما لا ضعف فيه، فأعقد عليه وفرغ عليه ما عليه الفتوى عنده.

ومنها: الرقية، وهي تمنع الإرث في الوارث والموروث؛ إذ الرقية مانعة من الرقية وأحكام التملك والإرث دائر عليه فالعبد لا يورث منه؛ لأنه لا مال له، بل ماله لمولاه لقوله عليه السلام: «العبد وما تحت يده لمولاه».

ولو مات من يرثه العبد على تقدير الحرية لم يرثه مادام عبداً، اللهم إلا أن يعتق قبل القسمة، فيشارك من سواه ويختص إن انفرد، ولو أعتق بعد قسمة بعض التركة فهو كمن أسلم بعد قسمته ففيه أقوال ثلاثة:

أحدها: توريثه جميع التركة، فيساوي فيه من ساواه، ويحوز الجميع إن انفرد؛ لأن التركة اسم لمجموع المال والمجموع لم يقسم، فيصدق عليه أنه اعتق على تركة قبل قسمتها وكل من اعتق على تركة قبل قسمتها ورث، فهذا يرث كمن أسلم على تركة قبل قسمتها أما الكبرى فإجماعية وأما الصغرى، فلا لأنه لم يقسم جميع المال والمجموع وهو التركة لا البعض.

وثانيها: أنه يرث مما لم تقسم خاصة، فإن كان منفرداً اختص وإلا شارك، وذلك لأن القسمة مانعة من الإرث وقد وجدت في البعض، وكلما وجد مانع الحكم امتنع الحكم فيمنع من ارث ما قسم ويورث مما لم يقسم لأنه تركة لا مانع فيها، وكل تركة لا مانع فيها يستحقها الوارث، فهذا البعض يستحقه الوارث أما كونه تركة، فلا لأنه مال خلفه الميت ولم تتعلق به وصية ولا دين وكل مال

١ - التهذيب: ج ٩، ص ٣٨٠، ح ١٣٦٠، والإستبصار: ج ٤، ص ١٩٥، ح ٧٣١.

٢ - راجع إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٨١.

خلقه الميت ولم يتعلّق به وصيّة ولا دين فهو تركة، فهذا تركة، وأيضاً بعض التركة تركة كما أن بعض المال مال،

وأما كونه لآمانع فيه؛ لأنّ المانع هاهنا إنّما هي القسمة وهي لم تتحقّق في هذا البعض، وأما أنّ كلّ تركة لآمانع فيها يستحقّها الوارث فإجماعيّة وهذا الاحتمال هو الأقوى عند أكثر المحقّقين؛ لاشتماله على الحد الوسط المتجافي عن طرفي الإفراط والتفريط، وهذا برهان إنّي والبرهان اللّمي الدال على قوّة هذا الاحتمال ما عرفته آنفاً.

ثالثها: منعه مطلقاً، وذلك لوجود القسمة في المجموع في الجملة؛ لأنّ الكلّ قد يتّصف بما يتّصف به البعض لاشتماله عليه وضعفه ظاهر؛ لأنّ اتّصاف الكلّ بما يتّصف به البعض ليس اتّصافاً حقيقياً، بل مجاز بالملابسة بين الكلّ والجزء فلا يعتبر الأحكام الشرعية.

مسائل

الأوّل: لو انحصرت الوراثة في العبد اشتري من التركة وأعتق وورث مابقي، ولو امتنع المالك من البيع أجبر عليه، ولو طلب ما زاد عن القيمة لم يجب أدائه ولو أعطي لم يحلّ له.

الثانية: لو قصرت التركة عن الثمن لم يجب شراؤه وكان الميراث للإمام، فإنّه وارث من لا وارث له.

قال الشيخ فخر الدّين في الاشكالات: هذا هو المشهور لأصالة عدم وجوب الشراء، وقد خرج ما إذا وفّت التركة فيبقى الباقي على الأصل^(١)، وهذا هو المنقول عن المفيد^(٢) وسألار^(٣)، ونقل الشيخ رحمه الله عن بعض الأصحاب أنّه يشترى منه بقدر التركة ويعتق ويستسعى في باقي قيمته ولو كان عاجزاً فلا بد في

١ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٨٣.

٢ - المغنّة: ص ٦٩٥.

٣ - المرسم: ص ٢١٩.

أدائه من بيت المال إذا كان مفقوداً^(١).

وقال العلامة في المختلف: هذا القول ليس ببعيد عن الصواب؛ لأن عتق الجزء يشارك عتق الجميع في الأمور المطلوبة شرعاً فيساوي في الحكم. وقال ابن العلامة: هذا الجزء المملوك لو كان حرّاً لكان وارثاً بالفعل، وكلّ مملوك لو كان حرّاً وكان وارثاً يشتري ويعتق، فهذا الجزء يشتري ويعتق. أمّا الأولى: فالنص والإجماع.

وأما الثانية: فلما روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «إذا مات الرجل، وترك أباه وهو مملوك، أو أمّه وهي مملوكة، والميت حرّ يشتري ممّا ترك أبوه أو قرابته، وورث ما بقي من المال»^(٢).

وبعض الأب كالأب في مطلق الإرث وبعض القريب قريب تمّ كلامه عليه السلام^(٣) وهو لا يخلو عن شيء، وذلك فإنّ هذا المدعى هو محل النزاع ويتفرّع على الخلاف في هذه المسألة خلاف حينئذ في مسألة أخرى. الثالثة: وصورتها تعدّد الورثة الأرقاء مع عدم وفاء نصيب كلّ واحد بقيمته، فالظاهر أنّه يحتمل عدم الشراء وجعل جميع التركة للإمّام عليه السلام.

ويحتمل وجوب شراء بعض كلّ منهم بما يساوي قيمته ويستسعى في الباقي، لكن لم ينقل هذا الاحتمال عن أحد من الأصحاب، ولذا جزم العلامة في القواعد بعدم الفكّ وجعل جميع التركة للإمام حيث قال: ولو تعدّد الوارث الرقيق وقصر نصيب كلّ واحد منهم أو نصيب بعضهم عن قيمته لم يفك، وكان المال للإمام^(٤)، وخصّوا الخلاف بوفاء نصيب بعضهم بقيمته لكثرة ثقلها أو لقلّة قيمته. قال العلامة عليه السلام: وهل يفك من ينهض نصيبه بقيمته لكثرة أو لقلّة قيمته فيه

١ - النهاية ونكتها: ج ٣، ص ٢٤٦.

٢ - الوسائل: ج ١٧، ص ٤٠٤، أبواب موانع الارث، باب ٢٠، ح ٣.

٣ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٨٣.

٤ - قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٣٤٨.

إشكال، فإن أوجبناه ورث باقي المال^(١).

كما لو خلف ذكراً وأنثى وكان نصيب الذكر لكثرة يفي قيمته دون نصيب البنت، أو ولدين قيمة أحدهما أقل من الآخر بحيث يفي نصيبه قيمته، ففي شراء من وفي نصيبه قيمته إشكال ينشأ من أن وجوب الشراء مشروط بتوفية التركة قيمة الوارث، وقد فقدت هاهنا؛ لأن الوارث مجموع الولدين والتركة لم تف بقيمتها واختصاص كل منهما بقدر معين موقوف على حرّيته، فليس لأحدهما نصيب حتى يفك به دون صاحبه، بل مجموع التركة يجب صرفها مع الوفاء في فكّ الجميع وهو ممتنع، فلا فك كما لم تف قيمة المملوك الواحد ومن ثبوت الفرق، فإن مع قصور التركة عن قيمة الواحد لو أوجبنا الفكّ لزم الإضرار بالمالك بسبب الزامه بإزالة الملك مع عدم إيصال تمام الثمن إليه بخلاف صورة النزاع، فإن المانع منتف لو صول تمام قيمة المملوك إلى مالكة.

الرابعة: تقرب الحرّ بالمملوك لا يمنع من توريثه كما لو كان ابن الميّت مملوكاً وأبوه حرّ فيرث ابن الابن الحرّ مع وجود أبيه الرقّ، فإن المانع الذي هو الرقّ نزل وجوده منزلة العدم كما لو خلف ابن الابن الحرّ مع فقدان أبيه المملوك، فإن سبب استحقاق الميراث إنّما هو اتصال الوارث بالميّت على وجه شرعي وعدم استحقاق الواسطة الميراث في الاتصال لا يقدح فيه

لا يقال: وجود المانع في السبب يقتضي وجوده في المسبّب؛ لأنّا نقول: إنّ السبب إنّما هو الاتصال لا الواسطة بل الواسطة لو لا المانع لكان مانعاً لأسبباً.



كِتَابُ الْقَضَا



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب القضاء

وهو في اللغة الحكم، وفي الإصطلاح الشرعي هو الحكم بين الناس على معنى القضاء، لغة وجه شرعي مَمَّنْ له أهلية الحكم شرعاً.

وقيل: هو ولاية الحكم شرعاً لا الحكم لمن له الفتوى بجزئيات القوانين الشرعية على أشخاص معينة بشرية متعلقة بإثبات الحقوق واستيفائها للمستحق، وهو مرتبة عليّة ودرجة سنيّة، لكن في التعرّض له خطر عظيم والتخلّص من موبقاته عسر جداً، ولذلك قتال ﷺ: «من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكّين»^(١)، وروي عن أبي عبد الله ﷺ أنّه قال: «القضاة أربعة ثلاثة في النار وواحد في الجنة، رجل قضى مجور وهو يعلم أنّه جور هو في النار، ورجل قضى مجور وهو لا يعلم أنّه جور فهو في النار، ورجل قضى بالحق وهو لا يعلم أنّه حق فهو في النار، ورجل قضى بحق وهو يعلم أنّه حق فهو في الجنة»^(٢).

ويقرب من هذا قوله ﷺ: «قاضٍ في الجنة وقاضيان في النار»^(٣). ومبدأه الرئاسة العلمية في أمور الدين والدنيا، وغايته قطع المخاصمات

١- مشکاة المصابيح: ج ٢، ص ١١٠٢، ح ٣٧٣٣.

٢- الوسائل: ج ١٨، ص ١١، باب ٤ من أبواب صفات القاضي، ح ٦.

٣- كنز العمال: ج ٦، ص ٩١، ح ١٤٩٨١.

وإقامة الحدود وهو من فرض كفاية؛ لأنّه من مهمّات نظام النوع الإنساني، ويجب على الرجل العاقل البصير العالم بما يحتاج إليه أمراء القضاء، الكاتب المتدين الورع إذا أمره الإمام، ويحرم على الجاهل وإن كان ثقة وعلى العالم إذا لم يكن، وقبولها من الجائر التمكّن من الامتناع حرام، فإن خاف على نفسه أو ماله أو على من يجب عليه حمايته أجاب ناوياً النيابة عمّن له الولاية، وكذلك كلّ منصب من قبله.

وفي اشتراط الكتابة والحرية والسلامة من الخرس تردّد والأقوى الاشتراط.

شرائط القاضي

أما الكتابة: فإنّها من آلات الضبط والتذكّر، والقاضي مفتقر إليهما، فهو مفتقر إليها والقياس على نبوة خاتم الأنبياء عليه الصلّة والسلام قياس مع الفارق لاستغنائه ﷺ عنها بالعصمة وقوة الحافظة، وهذا هو مختار الشيخ في المبسوط^(١)، والعلامة في القواعد^(٢)، والشيخ فخر الدّين في الإشكالات^(٣).
وأما البصر، فلأنّ الأعمى لا تنفذ شهادته في بعض القضايا، والقاضي تنفذ شهادته في كلّ الأمور، ولا تقتاره إلى مشاهدة الغرماء بوجوب الحكم على الأعيان، ولأنّه طريق إلى العلم بالمحسوسات بالبصر، فيحتاج إليه، والقياس على شعيبؓ قياس مع الفارق كما عرفت آنفاً، فلا يقاس عليه، وهذا هو مختار الشيخ^(٤) والعلامة^(٥) وولده^(٦).

وأما الحرية: فلأنّ القضاء من المناصب الجليلة^(٧)، فلا يجوز أن يتصدّى له

١- المبسوط: ج ٨، ص ١٠١.

٢- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٤٢١.

٣- إيضاح العوائد: ج ٤، ص ٢٩٨.

٤- المبسوط: ج ٨، ص ١٠١.

٥- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٤٢١.

٦- إيضاح العوائد: ج ٤، ص ٢٩٩.

٧- في ب، ج، د «العلية».

إلّا من هو عالي القدر، ولو قلّد ذلك المنصب من هو دني المرتبة بين الناس لكان وضعاً للشيء في غير محله، وذلك هو الظلم؛ ولأنّ العبد محكوم عليه والقاضي حاكم، فمن حيث أنّه قاض يجب نفاذ حكمه على مولاه، من حيث أنّه مملوك له وحكم المالك نافذ في المملوك طرّاً لا يجب نفاذ حكمه بالنسبة إلى مولاه، فيتعارض الحاكمان، والأصل نفاذ حكم المولى، فيبطل حكم القاضي العبد، فلا تصحّ ولايته؛ لأنّ القاضي يجب أن لا يكون فيه مانع من نفاذ الحكم، وهذا مختار الشيخ في المبسوط^(١)، وقال الشيخ فخر الدّين في الإشكالات: والأصحّ عندي وعند والدي وجدي اشتراطها^(٢).

وما قيل: من أنّ الاعتبار بالعلم والزهد والاجتهاد ممنوع بأنّ تحقّق الشيء كما هو مفتقر إلى وجود مقتضي مفتقر إلى ارتفاع المانع، والأخير مذهب الشيخ نجم الدين أبي القاسم بن سعيد^(٣).

وأما السلامة من الخرس: فلأنّ دلالة الإشارة من الأخرس ظنيّة ومستند الشهادة على الحكم يجب أن يكون قطعياً، فلا يجوز الإشهاد على حكمه، وفي ذلك تعطيل لكثير من الأحكام، وذهب بعض إلى جواز تولية الأخرس اعتماداً على الإشارة المفهمة أو الكتابة وفيه ما عرفته.

وأما الصمم: فإن امتنع معه الاستماع لم تجز التولية إجماعاً لامتناع سماع الإقرارات والبيّنات والأيمان، ومع الامكان ففيه خلاف، والأصحّ الجواز حملاً على من لم يعلم اللغة ركوناً إلى الترجمان، وهذا الخلاف في المسائل المذكورة إنّما هو متحقّق في زمان غيبة الوالي العادل، وأمّا في حضوره فلو ولي من فقد

١ - المبسوط: ج ٨، ص ١٠١.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٢٩٩.

٣ - شرائع الإسلام: ج ٤، ص ١٢٠.

شرطاً من تلك الشرائط كان ذلك رافعاً للخلاف رضا في الجواز .
هذا وقد ورد في الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
خلفه آيات تتعلق بمباحث هذا الباب.

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ
لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً^(١)

منها: قوله تعالى: *فلا وربك لا يؤمنون* دخلت «لا» بعد الفاء في أول
الكلام لرد ما زعموه، والمعنى: ليس الأمر كما يزعمون أنهم كائنون على الإيمان
مع المخالفة، ثم أكد هذا المعنى بالقسم والتكرار.

بيان آية خلا
وربك لا يؤمنون...
والأحكام
المستفادة منها

وقيل: إنها زائدة^(٢) كقوله تعالى *ثلاً يعلم أهل الكتاب*^(٣)، والتقدير:
فوربك لا يؤمنون أي لا يثبت لهم الإيمان ولا يكتبون عند الله من المؤمنين.
حَتَّى يُحَكِّمُوكَ، أي يجعلوك حاكماً عليهم *فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ*، أي فيما
وقع فيه الخلاف فيما بينهم، و«المشاجرة» المخاصمة مشتقة اشتقاقاً جعلنا من
الشجر الملتف بعضه ببعض، فإن المتخاصمين قد يتعارضان فيلتف كل منهما
بصاحبه.

ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ، أي لا تضيق صدورهم بما
حكمت عليهم له، وعبر عن هذا المعنى بالوجدان مبالغة *وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً*، أي
ينقادوا لحكمك انقياداً ذاتياً طبعياً لا تكلف فيه، فيجوز حينئذ أن يكون المصدر
للنوع وأن يكون للتوكيد، يعني ينبغي أنهم لا يجدون في أنفسهم كراهة من الحكم

١- النساء ٥٤: ٦٥.

٢- تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٢٢.

٣- الحديد ٥٧: ٢٩.

عليها بما لا يلائمهما، فضلاً عن أن يظهر آثار تلك الكراهة على صفحات وجوههم وقلبات ألسنتهم.

وفي هذه الآية دلالة على وجوب الانقياد لحكمه ﷺ عليهم في الخصومات بما يتعلق بالأنفس والأموال وعدم الانقباض لذلك، ويفهم منه وجوب الانقياد لذلك الحكم إذا صدر ممن له الولاية، سواء كان إماماً أو نائباً له؛ لأن من حكمه امتثال أمرهما.

قيل: إن الآية متعلقة بما سبق من قضية المناق واليهودي^(١)، وقيل: تخصم الزبير وحاطب بن أبي بلتعة في ماء كانا يسقيان منه نخلهما، فترافعا إلى النبي ﷺ فقتل ﷺ: «إسقى يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك» فغضب حاطب، وقال: لأنه كان ابن عمك، فتغير وجه رسول الله ﷺ فقال: «إسقى يا زبير واحبس الماء إلى أن يصل إلى الجدر ثم استوف حَقَّك، ثم أرسل الماء إلى جارك» ثم خرجاً فمراً على المقداد ﷺ ومعه يهودي، فقال: لمن كان القضاء يا أبا بلتعة؟ فقال: لابن عمته ولوى شذقه ففطن له اليهودي، فقال: قاتل الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ثم يتهمونه في قضاء قضاه بينهم وإيم^(٢) الله فقد أذنبنا ذنباً في حياة موسى عليه السلام فدعانا إلى التوبة منه، فقال: اقتلوا أنفسكم ففعلنا فبلغ قتلنا سبعين ألفاً في طاعة ربنا جل جلاله حتى رفق بنا، فقال: ثابت بن قيس وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر والله إن الله ليعلم منا الصدق والله لو أمرنا محمد ﷺ أن نقتل أنفسنا لقتلناها، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إن من أمتي رجالاً الإيمان في قلوبهم أثبت من الجبال الرواسي»^(٣).

١ - تفسير الطبري: ج ٤، ص ١٦٢.

٢ - ما بين المعفوتين من المصدر.

٣ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٥٢٩.

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا
حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا
يُعْظِمُ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ^(١)

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾، لامراء

في أن الحكم عام، فإن رد الأمانة واجب على كل مستودع، ويلزم منه عموم الخطاب، فشموله لمن لم يكن موجوداً عند نزول الآية وأما باعتبار تنزيل البعض منزلة المجموع، أو باعتبار الحضور العلمي، فيكون من قبيل ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ ^(٢).

والمراد بـ«الأمانات» ما يعم أمانات الخالق وهي أوامره ونواهيه، والمخلوق فيما يأتمن به بعضهم بعضاً.

قيل: أول ما خلق الله عز وجل من آدم ﷺ فرجه ونودي هذه أمانة استودعها وأضعها فاحفظها، فإنه لا إيمان لمن لا أمانة له ^(٣).

وقيل: أهل الأمانات خمسة أصناف السلاطين والعلماء والأغنياء والتجار والفقراء.

فأمانة السلاطين: العدل في الحكم قتال ﷺ: «يوم واحد من سلطان عادل خير من مطر أربعين يوماً» ^(٤).

وأمانة العلماء: العلم بما علموه من الأحكام العملية والأصول الاعتقادية والنصيحة للخلق وترك الطمع والخيانة والحكم بين الناس بما يحكم به الله.

وأمانة الأغنياء: أداء الحقوق المتعلقة بالأموال وإظهار النعمة وشكر المنعم. وأمانة التجار: ترك البخس والتطفيف وترك الربا والحيلة منه.

١- النساء ٤: ٥٨.

٢- الأعراف ٧: ١٧٢.

٣- تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٤٢٩.

٤- كنز العمال: ج ٦، ص ١٢، ح ١٤٦٢٤.

ولأمانة الفقراء: الصبر على محن الفقر واجتناب الشكاية والتجَنُّب عن القلق والإضطراب، وعن أبي عبد الله عليه السلام: «الأمانة في حفظ أربعة أشياء اللسان والعين والفرج والقلب، فخصم اللسان الأتبياء، وخصم الفرج المؤمن، وخصم العين الملائكة، وخصم القلب الله عزَّوَعلا»^(١).

وروي عن ثلاثة طيور وقعن في موضع الطواف ثم طار واحد وتبعه الآخر وبقي الثالث على وجه الأرض، وتعجَّب من ذلك عمر بن عبد العزيز، فقال الثالث: كنَّا ثلاثة الأمانة والرحمة والصلاة، فارتفعت الأمانة والرحمة وبقيت أنا الصلاة إن ضيَّعت نزل العذاب، وقيل: إنَّ الخطاب لولاة الأمر أمرهم الله بأداء الأمانات، وهي العدل في الحكم ثم أمر الرعيَّة التي يتلوها بالطاعة^(٢).

وعنه عليه السلام: إنَّ الآية نزلت بالأمر لكلِّ واحد من الأئمَّة عليهم السلام أن يسلم الأمر إلى ولي الأمر من بعده، وقالوا: إنَّ هذه الآية الأولى لنا والأخرى لكم^(٣).

وروي محمد بن يعقوب الكليني عن علي بن إبراهيم عن ابنه عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليماني عن سليمان^(٤) بن قيس الهلالي قال: شهدت وصيَّة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام حين أوصى إلى ابنه الحسن ولشَّهد على وصيِّته الحسين ومحمَّد عليه السلام وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته، ثم دفع إليه الكتاب والسلاح، ثم قال له: «يا بني! أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أوصي إليك وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي، كما أوصى إليَّ رسول الله صلى الله عليه وآله ودفع إليَّ كتبه وسلاحه، وأمرني أن أمرك إذا حضرك الموت أن تدفعها إلى أخيك الحسين عليه السلام، ثم أقبل على ابنه الحسين عليه السلام، فقال له: وأمرك رسول الله صلى الله عليه وآله أن تدفعها إلى ابنك هذا، ثم أقبل إلى علي بن الحسين عليه السلام وأخذ بيده وقال له: وأمرك رسول الله صلى الله عليه وآله أن تدفعها إلى

١ - مستدرک الوسائل: ج ١١، ص ١٥٤، الباب ٢ من أبواب جهاد النفس، ح ٧.

٢ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٦٣.

٣ - جوامع الجامع: ج ١، ص ٢٦٥.

٤ - في المصدر «سليم».

محمّد بن علي عليه السلام، فأقرأه^(١) من رسول الله ﷺ ومني السلام^(٢).

وقيل: نزلت في عثمان بن طلحة بن عبد الدار وكان سادن الكعبة، وذلك أن عثمان أغلق باب الكعبة يوم الفتح وصعد السطح ومنع رسول الله ﷺ عن الدخول إليها، فلوى علي عليه السلام يده وأخذ المفتاح وفتح الباب ودخل النبي ﷺ الكعبة وصلى فيها ركعتين فنزلت الآية بعد ذلك ورد المفتاح إلى عثمان^(٣).

* «وَإِذَا حَكَّمْتَ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ»، غير مانئين فيه عن الحق إلى طرف الباطل * «إِنَّ اللَّهَ نَعَمًا يُعْظَمُ»، أي نعم شيئاً يعظمكم به، فتكون «ما» نكرة منصوبة موصوفة بـ «يعظمكم» أو نعم الشيء الذي يعظمكم به، فتكون «ما» موصولة مرفوعة، والمخصوص بالمدح محذوف أي نعمًا يعظمكم به ذلك على ردّ الأمانات سواء كانت «ما» منصوبة أو مرفوعة.

* «إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا»، يسمع أقوالكم ويبصر أفعالكم، فيجازيكم على ما تراعونه فيهما من ردّ الأمانات، فإنها كما تجري في الأفعال تجري في الأقوال، فإذا استأمن أحد أحدًا على سرٍّ من القول لا يجوز له إفشاؤه، اللهم إلّا أن يكون في كتمانها ضرر لأحد من المسلمين ظلمًا.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ
إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا^(٤)

١ - في المصدر «وأقرأه».

٢ - الكافي: ج ١، ص ٢٩٧، ح ١.

٣ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٢٠.

٤ - النساء: ٥٩.

ومنها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ أراد بهم أمراء الحق وهداة الدين الذين سلكوا منهج رسول الله ﷺ اعتقاداً وقولاً وفعلًا ولم يعدلوا عن سنته، وسنته فيما ذكرناه مقدار سمّ الخياط، وهم المؤيدون من عند الله سبحانه وتعالى بما يُؤيد به رسول الله ﷺ من العصمة والهداية بنفث روح القدس في روعهم وهم أمناء الله في أرضه ومخازن علمه ومعادن حكمته وهم قطب دائرة الوجود لو خلت الأرض منهم طرفة عين لاختل نظام العالم، فإنهم هم الوسائط بين الحق والخلق في إفاضة الخير ونزول الرحمة، يرشدك إلى ذلك عطف طاعتهم على طاعة الله وطاعة رسوله، وتعالى الله أن يكلف العباد باطاعة من هو مظنة للفساد فضلاً أن يقع منه، وإلا لكان مغرياً بالقبیح تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وكيف يأمر بإطاعة من علّة الإحتياج إلى إطاعة أولى الأمر فيه موجودة، وذلك ينافي الحكمة وما ينافي الحكمة لا يصدر من الحكيم.

﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ﴾، أيها المؤمنون ﴿في شيء﴾ من أمور دينكم أو دنياكم ﴿فَرُدُّوهُ﴾ أي فارجعوا فيه ﴿إِلَى اللَّهِ﴾، أي إلى حكم الذي هو في كتابه ﴿وَالرَّسُولِ﴾، وإلى حكم الرسول في أيام حياته وإلى من أمر بالرجوع إليه بعد وفاته.

فإن قلت: بم استفتت هذا التفصيل؟

قلت: لاشبهة عند من له درية بأساليب الكلام في أن النظم تدلّ على تقدير مضاف؛ إذ الردّ إلى ذات الله سبحانه وتعالى وذات الرسول ﷺ ليس بمعقول، وذلك المضاف الذي يقتضيه المقام هو الحكم أي فردّوه إلى حكم الله وحكم رسوله وحكم الله عزّ وعلاً في كتابه العزيز أن نأخذ ما أمرنا به رسوله وأن نترك ما

بيان آية يا أيها
الذين آمنوا
أطيعوا الله
وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر
منكم... والأحكام
المستفادة منها

نهانا عنه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١)، وحكم رسوله في سنته أن تَمَسَّكَ بَعْدَهُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَعِترته، قَالَ ﷺ: «إِنِّي تَارِكُ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا كِتَابَ اللَّهِ وَعِترتي أَهْلَ بَيْتِي، وَأَنْتُمْ لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضُ»^(٢)، يَظْهَرُ أَنَّ عِترته الطاهرة لَنْ تَزُولَ عَنَّا فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَالرَّدُ إِلَيْهِمْ بَعْدَ وَفَاتِهِ وَإِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالرَّدُ عَلَيْهِمْ رَدُّ عَلَيْهِمَا، فَهَمَّ خَلْفَاؤُهُ عَلَى أُمَّتِهِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ بِرَدِّ الْأَمَانَةِ إِلَيْهِمْ وَوَقَفَ الْوَلَايَةُ عَلَيْهِمْ، وَهَمَّ أُولَا الْأَمْرِ الَّذِينَ قَرَنَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى طَاعَتُهُمْ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَعَلَّقَ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ بِذَلِكَ الرَّدِّ فَقَالَ ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ﴾، أَيِ الرَّدِّ ﴿خَيْرٌ﴾ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، أَيِ أَحْمَدَ عَاقِبَةً، فَإِنَّ مَالَ مَنْ آلَ إِلَى الْآلِ أَمْنٌ مِنَ الضَّلَالِ وَأَمَانٌ مِنَ الْوَبَالِ وَجَنَّةٌ مِنَ الزَّلْزَالِ يَوْمَ تَزُلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ وَتَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ فِيهِ مِنْ أَنْصَارٍ.

ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الطَّبْرَسِيُّ فِي كِتَابِهِ «أَعْلَامُ الْوَرَى» مَا يَرْوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ جَعْفَرِ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي مَخْلَفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ كِتَابُ اللَّهِ مِنْ هُمُ الْعِترَةِ؟ وَعِترتي مَنْ الْعِترَةُ؟ فَقَالَ: أَنَا وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَالْأُئِمَّةُ التَّسْعَةُ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ، تَأْسَعُهُمْ مَهْدِيهِمْ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَفَارِقُوا كِتَابَ اللَّهِ وَلَنْ يَفَارِقَهُمْ حَتَّى يَرِدُوا عَلَى رَسُولِ

١ - الحشر ٥٩: ٧.

٢ - الوسائل: ج ١٨، ص ١٩، باب ٥ من أبواب صفات القاضي، ح ٩.

الله المحوض^(١).

وذكر الشيخ المفيد في كتاب «الإرشاد» ما رواه محمد بن عثمان الدهان، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي، قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن خالد عن الشعبي، عن مسروق، قال: كنا عند عبد الله بن مسعود، فقال له رجل أحدثكم نبيكم ﷺ كم يكون بعده من الخلفاء؟ قال: عبد الله نعم وما سألتني عنها أحد قبلك، فإنك أحدث القوم سئاً، سمعته ﷺ يقول: «يكون بعدي من الخلفاء عدة نقباء بني إسرائيل اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»^(٢)، وفي رواية «عدة نقباء موسى»^(٣).

وعنه رحمه الله قال: أخبرني محمد بن علي قال: حدثني حمزة بن محمد العلوي، حدثنا أحمد بن يحيى الشحام، حدثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، حدثنا أبو بكر محمد بن أبي غياث الأعين، حدثنا سويد بن سعيد الأنباري، حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن شرين الصنعاني عن ابن مثنى عن أبيه عن عائشة قال: سألتها كم خليفة يكون لرسول الله ﷺ؟ فقالت: أخبرني رسول الله ﷺ أنه يكون بعده اثنا عشر خليفة، قال: فقلت لها: من هم؟ فقالت: لسماء هم عندي مكتوبة بإملاء رسول الله ﷺ، قال: فقلت لها: فاعرضيه فأبت^(٤).

وروى أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي محدث خراسان، قال أخبرنا أبو العباس المستغفري، حدثنا أبو الحسين نصر بن أحمد بن إسماعيل الكسائي، أخبرنا أبو حاتم جبرئيل بن مجاع الكسائي، أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: أخبرنا أبو القاسم الكاتب، أخبرنا أبو حامد الصائغ، أخبرنا أبو العباس الثقفي، حدثنا قتيبة، وأخبرنا أبو سلمة القاضي، أخبرنا أبو القاسم النسوي، أخبرنا أبو العباس النسوي،

١ - أعلام الوري: في ذكر إمامة الاثنى عشر والامام الثاني عشر، ص ٣٩٦.

٢ - الارشاد: الباب الثاني في أخبار أمير المؤمنين، فصل ٥٢، ج ٢، ص ١٦٩.

٣ - بحار الأنوار: ج ٣٦، ص ٢٩٩، ذيل ج ١٣٢.

٤ - بحار الأنوار: ج ٣٦، ص ٣٠٠، ح ١٣٧.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْمَهَاجِرِ بْنِ مَسْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ مَعَ غُلَامِي نَافِعٍ أَنْ أَخْبِرَنِي شَيْءً سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَشِيَّةَ رَجَمِ الْأَسْلَمِيِّ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَيَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلَّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» وَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: «أَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْحَوْضِ»^(١)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَقَتِيبَةَ بْنِ سَعِيدٍ.

قال: وأخبرنا أبو القاسم الكاتب، أخبرنا أبو حامد الصائغ، أخبرنا أبو العباس الثقفي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا بَنُ أَبِي فَدِيكٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ مَهَاجِرِ بْنِ مَسْمَارٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ سَمُرَةَ الْعَدَوِيِّ فَقَالَ: حَدَّثَنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبْتُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلَّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ، وَأَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْحَوْضِ»^(٢).

وعن الكليني قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ حَمْزَةَ الْعُلَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دُرْسْتِ السَّرُوي عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الْكُوفِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَجْرَانَ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَا إِسْحَاقُ أَلَا أُبَشِّرُكَ؟ فَقُلْتُ: فَدَاكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَبِي وَأُمِّي وَأَتَى لِي ذَلِكَ فَقَالَ: «وَجَدْنَا صَحِيفَةً بِإِمْلَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخَطِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ فِيهَا بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا كِتَابُ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ»، وَذَكَرَ حَدِيثَ اللَّوْحِ الَّذِي رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ رَأَاهُ فِي يَدِ فَاطِمَةَ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «يَا إِسْحَاقُ هَذَا دِينُ الْمَلَائِكَةِ وَالرَّسُلِ فَصْنُهُ عَنْ غَيْرِ أَهْلِهِ يُصْنَعُ وَيُصْلَحُ

١ - بحار الأنوار: ج ٣٦، ص ٢٩٧، ح ١٢٦.

٢ - بحار الأنوار: ج ٣٦، ص ٢٩٧، ح ١٢٧.

شأنك ، ثم قتال ﷺ من دان بهذا الدين أمن من عذاب الله ﷻ^(١).

وقد ظهر لك ممّا تلوته عليك أنّ الزمان لا يجوز أن يخلو عن واحد منهم ﷺ هو صاحب التأويل يجب على كلّ أحد من المكلفين من أبناء عصره أن يؤول إليه ويعرفه بأنّه إمام معصوم مفترض الطاعة يجب الرجوع إليه والامتثال لأوامره ونواهيه ، فتنبه ولا تكن من الغافلين ، فإن «من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهليّة»^(٢) ، وفي رواية أخرى: «فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً».

عن ابن عباس رضيه الله عنه أنّه قال: رأيت سلمان في المنام وعليه تاج من ياقوت وحلى من حلل الجنة ، فقلت له ما أفضل الأشياء بعد الإيمان بالله ورسوله في الجنة ؟ فقال: ليس في الجنة بعد الإيمان بالله ورسوله شيء هو أفضل من حب علي ابن أبي طالب.

وقيل: لفظ «أولوا الأمر» يشمل العلماء العاملين المجتهدين الذين يعلمون الناس أحكام الدين ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ
وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى
الطَّغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ
أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا^(٣)

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾

بيان آية. ألم تر
إلى الذين يزعمون
أنهم آمنوا...
والأحكام
المستفادة منها

١ - بحار الأنوار: ج ٣٦، ص ٢٠٠، ح ٣.

٢ - بحار الأنوار: ج ٢٣، ص ٨٩، ح ٣٥.

٣ - النساء ٤: ٦٠.

وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ *، أي يقصدون دفع أحكام معاملاتهم وما يقع بينهم من المخاصمات إلى أئمة الضلال، وعبر عنهم بالطاغوت الذي هو علم شيطان للمناسبة اللفظية والمعنوية.

أما اللفظية فلطغيانهم كطغيانه، فإنهم بما شاركوه في الطغيان حسن أن يطلق عليهم ما اشتق منه كما حسن أن يطلق عليه، وأما معنى فلمشاركهم إياه في الإضلال، فإنهم يريدون إضلال من اقتدى بهم ورضي بحكمهم، كما أن الشيطان يريد ذلك.

و*يريدون* في موضع النصب على الحال من *الذين يزعمون*، والعامل فيه «تري»، وفيه تشنيع عظيم وتوبيخ شديد لهم عليهم لعائن الله لما فيه من التباين الفاحش لما بين إرادتهم وزعمهم، وفي تفصيل ما زعموه تأكيد لذلك التشنيع والتوبيخ، وفي التقييد بالجملة الخالية أعني: *وَقَدْ لِمُرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ*، من تأكيدهما ما لا يدرك كنهه.

وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا، إذ جعل إرادتهم على خلاف ما أمروا به.

قيل: نزلت في «بشر» المشهور بالتفاق، فإنه كان بينه وبين يهودي: خصومة، فقال اليهودي نتحاكم إلى محمد ﷺ لعلمه أنه ﷺ لا يحكم إلا بالحق ولا يميل في الحكم أصلاً ولن يقبل الرشى، فقال المنافق الذي هو أقل من اليهودي رتبة وأكثر ريبة له نتحاكم إلى كعب بن الأشرف لما في قلبه من الغل والحقد للنبي ﷺ، وطمع في أن يميل كعب إلى طرفه في الحكم، علماً منه بأنه يدور في الحكم على ما تدور به رضى الرشى، فعبر عنه تعالى بالطاغوت، إما لشدة طغيانه

وعتوه^(١)، وإِذَا تشبَّهه بالشیطان، فاستعير اسم شیطان الجنِّ لشیطان الإنس، ويجوز على هذا أن يراد بالشیطان في قوله تعالى: ﴿ویرید الشیطان أن یضلَّهم﴾ كعب بن الأشرف كما أطلق الطاغوت علیه.

وفي الآیة دلالة على تحریم ترافع المؤمنین إلى علماء المخالفین، فإنَّ ما یحكم به العالم المحق وهو حکم النَّبِيِّ ﷺ لكونه مأخوذاً من الكتاب والسنة، وقول المعصوم، فالعدول منه إلى ما یخالفه من أقوال أهل الضلال تحاکم إلى الطاغوت، وقرئ «بما أنزل وما أنزل» مبنياً للفاعل والمفعول، وقرأ ابن الفضل «أن یكفروا بها» على جمع الطاغوت، كقوله تعالى: ﴿أولیاؤهم الطاغوت یُخْرِجُونَهُمْ﴾^(٢)، وهذه القراءة نصٌّ في حمل الطاغوت على أئمة الضلال.

إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَىٰكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا^(٣)

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾، الجار والمجرور في بيان آية دينا أنزلنا إليك الكتاب بالحق... والمصدر أي إنزالاً متلبساً بالحق.

﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَىٰكَ اللَّهُ﴾، أي بما عرَّفَكَ وأوحى به، وليس بمعنى العلم لاستدعائه ثلاثة مفاعيل، أجمع المفسرون أنَّ الآية نزلت «في طعمة بن أبيرق بن الأوسي» أحد بني ظفر، كان قد سرق درعاً من جاري له يدعى «قتادة بن نعمان» وأودعه عند يهودي يسمَّى «زيد بن السمين»، وظهر في بيته وأنكر

١ - أسباب نزول القرآن للواحدي: ص ١٦٦، ح ٣٣١، تفسير الطبري: ج ٥، ص ١٥٦.

٢ - البقرة ٥٧: ٢.

٣ - النساء ٥: ١٠.

«طعمة»، ايداعها إياه وتعصّب بنوظفر لصاحبهم، وترافعوا إلى النبي ﷺ ولم يعظم ﷺ صورة الحال، وشهد قوم من اليهود على «طعمة» قَدْ كَذَّبَ ﷺ شهادتهم لكونهم غير مسلمين، وهم بأنّه يحكم بظاهر الشرع ولم ينتظر الوحي، فنزل جبرئيل عليه بالآية وعرفه صورة الحال ونهاه أن يحكم بظاهر الشرع قبل نزول الوحي^(١).

وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً أي لا تخاصم اليهود لأجل الخائنين أعني طعمة ومن يتعصّب له من قومه ظفر، ولعمري من زعم أن رسول الله كان يعرف صورة الحال وهم أن ينتصر لطعمة ويقطع يد اليهودي متابعة لإغراء قوم طعمة على ذلك الانتصار لئلا يفتضح طعمة، لقد افتري على رسول الله الصادق الأمين بما لا يليق بحال أحد من المستضعفين فضلاً عن أن يليق بحال أحد من المسلمين تعالت حضرة أمين استأمنه رب العالمين على جميع عبادهم، وجعله خليفة على بريته ومهبطاً لوحيه ومخزناً لسره وعيبة لعلمه، أن يحوم مثل هذا الأمر الشنيع والخطب الفضيع حول خلال سرادقات جلال خياله، فضلاً أن يهّم بفعاله قنباً لمن تجزى بإجراء مداد قلمه وسود بياض صحيفته بهذه الخزعات، فلقد سودبها وجهه وخاصم بها ربّه ودخل بذلك في زمرة الخائنين لأنفسهم المفترين على رسلهم.

وفي هذه الآية دلالة على وجوب التفتيش والتنفير على الحاكم في الأحكام الشرعية، وأن لا يركن إلى ظاهر الشرع إذا حاكت القرائن والاستدلالات العقلية في باطنه لباس الالتباس وأن يحكم بعلمه وإن خالف ما قامت عليه البيّة وأحكمته اليمين.

١ - أسباب نزول القرآن للواحدي: ص ١٨٣، ج ٣٦١.

وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَضَّلَ الْخِطَابَ ^(١)

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾، أي قَوَيْنَاهُ، فَإِنَّ الشَّدَّ مستلزم بيان آية للتقوية، فَإِنَّهُ يقتضي ضمَّ الأجزاء بعضاً إلى بعض وذلك مستلزم للتقوى، قال تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ ^(٢) أي سَنُقَوِّيك بِأَخِيكَ، وقال تعالى: ﴿غَنَّا خَلْقَنَاهُمْ وَشَدَدْنَا آسْرَهُمْ﴾ ^(٣) أي قَوَيْنَاهُ، قَرِئَ «شَدَدْنَا» بالتشديد للمبالغة.

قيل: كان يبيت حول محراب داود أربعون ألف مُسْتَلْتَم له إظهاراً للعظمة الملك وإيقاعاً للرهيبة في قلوب الناس، فجاءه رجل يدعي على آخر بقرعة وعجز عن إقامة البيّنة، فأمر داود في المنام بقتل المدّعي، فتوقّف فيما رأى احتياطاً كما هو الواجب من الاحتياط في حقن الدماء عسى أن يتجلّى عليه حقيقة هذا الأمر في اليقظة، فأوحى الله إليه أن يقتله، فأمر بقتله، فأقرّ ذلك الشخص، اظهاراً للمعجزة داود ﷺ لما ظهرت عليه دلائل نبوته أنه كان قد قتل أباه غيلة، فوقع في قلوب الناس منه رعبٌ وهيبة واستغنى عن ذلك الجمع الكثير؛ لإيقاع الرعب والهيبة وكان ذلك سبباً لشدّ ملكه.

﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ﴾، أي النبوة، وقيل: الزبور وعلم الشرائع، وقيل: كلّ كلام أو كلّ حكم طابق الحقّ فَإِنَّهُ حكمة.

﴿وَفَضَّلُ الْخِطَابَ﴾، «الفصل» التمييز، وفصل الخطاب الكلام الفارق بين الحقّ والباطل، فهو من قبيل قولهم زيد عدل أي عادل أو ذو عدل أو البين الملخص من الكلام الذي تَبَيَّنَ من يخاطب به ولا يلتبس عليه، و«الفصل» معنى

١ - ص ٣٨: ٢٠.

٢ - الفصص ٣٥: ٢٨.

٣ - الإنسان ٢٨: ٧٦.

المفصول كقولهم: الدرهم ضرب الأمير أي مضروب الأمير أو الذي ارتكب فيه القصد وهو الحد الوسط الواقع بين طرفي الاختصار المخل والإطناب الممل، وقيل: إنه كناية عن كلمة، أمّا بعد، فإنه أول من تكلم بها على ما جاء في بعض الروايات، وقيل: هو مضمي قوله ﷺ: «البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر»^(١).

يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ
النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ
اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ
بِمَا شَاءُوا يَوْمَ الْحِسَابِ^(٢)

ومنها: قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾، أي بيان آية داود «يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ» استخلفناك على أهل الأرض وجعلناك حاكماً عليهم امتثال أمرك وامتثال أمر من يستخلفه عليهم، فإن من جملة أمر الواجب الامتثال بامتثال من ينصبه قائماً عليهم مقامه والياً على رعيته.

وفي هذه الآية دلالة [على] امتثال أمر من ينصبه النبي والإمام قاضياً يحكم بين الناس بما أنزل الله، بل قد يتعدى ذلك إلى من جمعت فيه الصفات التي تجب أن تجتمع في الحاكم حتى يصح للنبي والإمام عليهما الصلاة والسلام توليته في زمان الغيبة، فإن وجود العلة يقتضي وجود المعلول، لاسيما عند تلاطم أمواج الفتن واستيلاء أهل البغي وقضاء السوء من قبل الولاة الجائرين الضالين المضلين، فيجب على الفرقة الناجية من المؤمنين إذا ظفروا بعالم عامل عدل عادل أن

١ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ١١١٠، ح ٣٧٥٨.

٢ - ص ٢٦: ٣٨.

يدخلوا رقابهم في ربق طاعته وأن لا يخرجوا عن حكمه إذا حكم على أحدهم بما أنزل الله في كتابه المجيد، ووردت به الأحاديث والأخبار الصحيحة عن المعصوم حفظاً للشرعية الغراء، وصيانة للملّة الزهراء، فمن حاد عن حكمه إلى حكم البغي والضلال رغبة في حصول ما يرغب فيه من المال والمال، فقد خرج عن ربة الإسلام، وعرض نفسه للعذاب والوبال في يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا.

فَاحْكُم أَيُّهَا الْحَاكِمُ *يَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ*، أي بحكم الله، إذ كنت خليفة *وَلَا تَتَّبِعُ الْهَوَى*، بأن يقودك الميل في الحكومة إلى هوة الوبال فتهوي فيها، والأنبياء وإن كانوا مؤيدين بالعصمة آمنين من الميل واتباع الهوى، لكن المؤدّب الحكيم لا يترك مقتضى التأديب على طبق الحكمة، نظراً إلى أن المؤدّب غير محتاج؛ إليه إذ فيه تنبيه لغيره من الحكّام الذين يجوز عليهم الميل واتباع الهوى *فَيُضِلُّكَ*، أيها الحاكم اتّباع الهوى *عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ*، عن المنهج القويم الذي شرّعه الله لك والصراط المستقيم الذي أمرت بسلوكه ونهيت عن التجاوز عنه.

إِنَّ الَّذِينَ يُضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ، «الباء» سببية و«ما» مصدرية و«يوم» مفعول به لـ «نسا» أي بسبب نسيانهم يوم الحساب.

فإن قلت: الظاهر أن يقال: «لهم عذاب شديد» بسبب ضلالهم أو إضلالهم. قلت: لما كان نسيان يوم الحساب سبباً للضلال رتب الوعيد على السبب تأكيداً لطلب إزالة المسبب، فإن نسيان الإخوة وما فيها من صعاب الأمور يكون سبباً لكل إثم ومعصية، فإنه إذا أقتر المكلّف بالقيامة والحساب وجعل ذلك نصب عينيه ارتدّ عن كلّ صغيرة يوشك أن تجرّه إلى الكبيرة فضلاً عن الكبيرة، ويجوز أن يكون نسيان يوم الحساب عبارة عن انكاره وهو عين الضلال، فيكون المعنى:

لهم عذاب شديد بسبب ضلالهم الذي هو انكار الحساب، أو أن يوم الحساب ظرف للعذاب، ومفعول «نسوا» محذوف أي لهم عذاب شديد يوم الحساب بسبب نسيانهم العمل بأوامرنا والاجتناب عن نواهيها [في] الدنيا.

روي أن بعضاً من المفتونين بالخلافة من آل مروان قال لعمر بن عبدالعزيز أو للزهري هل سمعت ما بلغنا أن الخليفة لا يجري عليه قلم الكرام الكاتبين ولا تكتب عليه معصية؟ فقال له: الخلفاء أفضل أم الأنبياء؟

ولعل من أبلغه عرض له بعدم استحقاقه الخلافة؛ لأن الخليفة أن لا يجري قسم بذنوب يكتب عليه لعدم صدور الذنب منه، فإن الكرام الكاتبين لا تجري أقلامهم إلا بما يصدر من المكلف، فإذا لم يصدر منه ذنب لم يجر القلم بكتابة الذنب والخليفة كذلك ينبغي أن يكون، فهو إشارة إلى مقام العصمة لا يصدر منه ذنب ولا يكتب عليه كما فهمه مما سؤلت له نفسه.

وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا
إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ
بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ^(١)

ومنها: قوله تعالى: * وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ *، أي لا يأكل بعضكم مال بعض بغير وجه شرعي قد أباح له ذلك الوجه ذلك المال أي لا يأكل أحدكم مال غيره، فهو نهى كل عن أكل مال الآخر عدواناً.

بيان آية
«وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ...»
والحُكَّامُ المستفاد
منها

فإن قلت: كيف يستفاد هذا المعنى من هذه العبارة؟

قلت: بأن يجعل الطرفان متعلقين بفعل النهي ليصير حاصل المعنى امتنعوا عن أن يقع أكل أموالكم فيما بينكم بغير وجه شرعي، ووقوع أكل الأموال فيما بينهم بغير وجه شرعي إنما يكون بأن يأكل بعضهم مال بعض عدواناً؛ إذ أكل كلّ منهم مال نفسه لا يتصور فيه العدوان، فهو ليس من مقابلة الجمع بالجمع كقولك اركبوا دوابكم وإلا لزم أن يكون نهياً أن يأكل أحد مال نفسه وهو باطل، ويجوز أن يجعل «بعضكم» حالاً ولا يخل حال المعنى عما قرّره.

فإن قلت: لانسلم انحصار وقوع الأكل على خلاف النهج الشرعي في أكل بعضهم مال بعض؛ إذ أكل الشخص مال نفسه في المحرمات أو على وجه التبذير والاسراف أكل على خلاف الوجه الشرعي.

قلت: لفظ «بينكم» يأبى حمله على هذا المعنى، على أنه لو قصد هذا المعنى لناسب أن يقال مكان «بالباطل» في الباطل.

والإدلاء في الأصل إرسال الدلو لاستقاء الماء، قال الله تعالى: ﴿فَادْلُواْ دُلُوهٗ﴾^(١)، وقال الشاعر:

وَلَمَّا رَأَيْتَ أَدْلُوا دِلَاءَهُمْ إِلَى بَحْرِكَ التِّيَّارِ جَنَّتْ بِحَرَّتِي
وَدَلَوْتُهَا: نَزَعْتُهَا وَمِنَ الْمَجَازِ قَوْلُهُمْ: دَلَوْتُ بِهِ إِلَى فَلَانٍ أَيْ تَوَسَّلْتُ بِهِ إِلَيْهِ،
وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

وقد دلونا به إليك وربما يزداد، وهذا المجاز حسناً إذا استعمل في التوسل لطلب الماء.

وفي الصحاح يدلي برحمه أي يمتُّ بها^(٢)، قيل: الآية مسوقة للنهي عن مطلق الترافع إلى الحكّام، عن أم سلمة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ أنه قال:

١ - يوسف ١٢: ٩٩.

٢ - الصحاح: ج ٦، ص ٢٣٤٠.

«إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَأَنتُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ لَخَنٌ بَحْتَهُ مِنْ بَعْضٍ ، فَاقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئاً ، فَإِنَّمَا أَقْضِي لَهُ قِطْعَةً مِنْ نَارٍ»^(١).

وقيل: إِنَّمَا مسوقة للنهي عن الترافع إلى حكام سوء والتشفع إليهم بدس الرشوات، «اللام» في «الحكام» حينئذٍ للعهد وهم الذين يحكمون بالباطل في الواقع سواء كان في اعتقادهم باطلاً إن لم يكن، والظاهر اللام للاستغراق، فإنه كما يحرم ترافع المبطل إلى الحاكم الجائر كذلك يحرم إلى الحاكم العدل، «وتدلوا» يجوز أن يكون مجزوماً عطفاً على «يأكلوا»، ومنصوباً بتقدير «أن»، فيكون معطوفاً على «لتأكلوا»، والضمير في «بها» راجع إلى الأموال، والباء سببية، وهاهنا مضاف مقدر أي يشأنها، واللام في «تأكلوا» متعلقة بـ «تدلوا» وهي لام كي، والفعل منصوب بتقدير «أن» و «من» في «من أموال الناس» بيان لـ «فريقاً» أي فريقاً كائناً من أموال الناس ومتعلق بـ «تأكلوا».

و «الإثم» قيل: المراد به الظلم وهو حكم الحاكم إذا لم يطابق الواقع سواء علم الحاكم عدم مطابقتها أم لم يعلم، فإن حكم الحاكم لم يحلّ حراماً ولا يحرم حلالاً، وقيل: شهادة الزور^(٢)، وقيل: اليمين الكاذبة^(٣).

وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ، أنكم على الباطل وإثما قيد النهي هذا الحال؛ لأنَّ المبطل إذا لم يعلم أَنَّهُ مبطل وكان يزعم أَنَّهُ محقّ لم يحرم عليه ما يأخذه بحكم الحاكم وإن كان مبطلاً في نفس الأمر.

قيل: نزلت في شأن إمري القيس بن عابس الكندي ادّعى عليه ربيعة بن

١- مشکاة المصابيح: ج ٢، ص ١١١١، ح ٣٧٦١.

٢- تفسير الماوردي: ج ١، ص ٢٤٩.

٣- مجمع البيان: ج ١، ص ٢٨٢.

عبدان الحضرمي أرسأً عند رسول الله ﷺ، فتوجه عليه اليمين بعد أن عجز عن البيعة، فقتل ﷺ: «أَمَا إِنْ حَلَفَ عَلَى مَا لَهُ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لِيَلْقِيَنَّ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ»^(١) فنزلت ردعاً لكل أحد أن يأكل مال غيره ظلماً، وعن أن يتوسل في ذلك بالترافع سواء كانوا عادلين أو جائرين.

وَدَاوُدُ وَسُلَيْمَانُ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ
فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكَُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ^(٢)

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدُ وَسُلَيْمَانُ﴾، أي واذكر أو تذكر قصة داود سليمان آية .وداود
وسليمان عليهما السلام.

﴿إِذْ يَحْكُمَانِ﴾، بدل من القصة المقدرة الداخلة على داود وسليمان تقديرًا
والأحكام المستفادة منها
﴿فِي الْحَرْثِ﴾، أي في الزرع، وقيل: كان كرمًا قد تدلت عناقيدہ ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ﴾،
أي انتشرت فيه ﴿غَنَمُ الْقَوْمِ﴾، ورعته والنفش الانتشار بالليل، وقيل: الرعي فيه
من غير راع، وفرق بينهما بالوقوع في الليل والنهار، يقال: نفشت الغنم بالليل
وسرحت بالنهار، ولعل ذلك نظرًا إلى مراعاة المعنى الأصلي في النفس، فإنه
التفرق وهو في الليل للغنم أكثر في النهار.

﴿وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ جمع الضمير لحكم المتحاكمين إلى داود
وسليمان.

فإن قلت: داود وسليمان قد أوقعا الحكم بين المتحاكمين، والمصدر إنما
يضاف إلى الفاعل والمفعول فكيف أضيف إليهما؟
قلت: إنما أضيف المصدر هاهنا بعد تجريده من الإعمال وتصييره بمعنى

١ - مشکاة المصابيح: ج ٢، ص ١١١١، ح ٣٧٦٤.

٢ - الأنبياء ٧٨: ٧٩ - ٧٨.

القضية وهي لها اختصاص بالحاكم والمحكوم عليه الذي هو معنى الإضافة.
فإن قلت: قوله: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ تذييل فما وجهه وما وجه تقديم
الظرف؟

قلت: عني به الإشعار بتأييده تعالى حكمهما بنفسه روح القدس في روعهما
وهو مصب الفائدة هاهنا؛ إذ الغرض الأقصى من إيراد الكلام في هذا المقام،
إظهار المنّ على أنبيائه إطماعاً لنبيّه ﷺ في توقّع ما منّ به على أنبيائه عليهم
الصلاة والسلام، ألا ترى كيف عدّي باللام وعدل عن صلة العلم التي هي الباء،
ولو أريد به معنى العلم لتعدّي بنفسه أو بالباء، وأمّا تقديم الظرف فليس
للتخصيص، بل للاهتمام، فإنّ التقديم لا يكون أبداً للتخصيص، ولذلك قال
صاحب الإيضاح: والتخصيص لازم للتقديم غالباً^(١)، وقال الفاضل التفتازاني
طاب ثراه في شرحه للمختصر^(٢): وإِنَّمَا قَالَ غَالِباً؛ لأنّ اللزوم الكلّي غير متحقّق،
إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر كمجرّد الاهتمام والتبرّك والاستلذاذ وموافقة
كلام السامع وضرمة الشعر والسجع وغير ذلك.

فإن قلت: كيف أفاد ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ الإشعار بالتأييد؟

قلت: شهود الحاكم الحقيقي حكم^(٣) الحاكمي المجازي من غير اعتراض
عليه وتفسير لحكمه تقريراً وتقوية لذلك الحكم وإيداناً بأنّه قد أقي إليه هذا على
وجه الصحّة والصواب وأنّه قد تلقّاه كذلك، ولا يعني بالتأييد إلّا هذا، فإذا أخبر عن
ذاته تعالى بكونه شاهداً لذلك الحكم كان ذلك إشعاراً منه بذلك التأييد، نظير شهود
الأستاذ مجلس التلميذ في حال تقرير مبحث من المباحث من غير اعتراض عليه،

١- لا يوجد كتبه.

٢- شرح المختصر: ص ٢٠٤.

٣- في «ب، ح» «حكمهم».

فيثني عليه بقوله قرّر فلان هذا المبحث بمحضر منّي، فيتيقّن السامع أنّه قد قصد بذلك الإشعار بكونه قد أفاده إيّاه على وجه الجمع فيه، وأنّ التلميذ قد صبغ في ذلك المبحث يده وعانى فيه وكده وكدّه، ولعلّ الفائدة العظمى دفع أن يتوهّم الخطأ في حكم داود وسليمان عليهما السلام خطأه في حكمه كما يتوهّم من ظاهر قوله: *فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ*، أي ففهمنا سليمان القضية أو الفتوى أو الحكومة.

وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا، وفي هذا أيضاً دفع لذلك التوهّم أرافه سبحانه بعباده، وما لشدّ عنايته بتنزيه أنبيائه بما يسمّونه به المبتلون ويسومونه اليهم المقترون من تجويز الخطأ عليهم المنافي العصمة اللازمة لهم التي لا يجوز عليهم جريان ما ينافيها.

فإن قلت: قد أجمع المفسّرون على أنّ داود حكم لصاحب الحرث بالغنم، وأنّ سليمان عليه السلام خالفه في ذلك وأمر صاحب الغنم أن يدفع الغنم إلى صاحب الحرث، فيتنفع بها وصاحب الحرث أن يدفع الحرث إلى صاحب الغنم ليصلحه، وأنفذ داود حكم سليمان ورجع عن حكمه وما ذلك إلّا لكون حكمه كان خطأ.

قلت: حكم سليمان كان ناسخاً لحكم أبيه، فإنّ النبي لا يجوز له أن يجتهد، وما الاجتهاد إلّا بعد انسداد باب الوحي وهو مفتوح في وجه كلّ نبي مدّة حياته ولا يتمتع نزول الوحي أو الإلهام على سليمان مع وجود داود سواء كان قبل نبوّته أو في حال النبوة؛ لصحّة تعدّد الأنبياء مع اتحاد الزمان، وعدم صحّة التعدّد إمّا هو مخصوص بزمان نبينا عليه الصلاة والسلام لكونه خاتم النبيين، على أنّه يجوز أنّه كان قبل النبي واختصاصه به دون أبيه تعظيم له وتبنيه لأبيه بأنّه الحري بمنصبه من بين سائر أنبيائه.

إذا عرفت ذلك فأعلم أنّ لعلمائنا في هذه المسألة قولان: أحدهما: بناء الحكم على الليل والنهار، وهو قول الشيخ في التهذيب

اعتماداً على ما رواه أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن عبد الله المغيرة عن السكوني، عن جعفر، عن آبائه عن علي عليه السلام: أنه كان لا يضمن صاحب البهائم ما أفسدته نهاراً أو يسند التفريط إلى صاحب الحرث، فإنه يجب عليه محافظته نهاراً ويضمنه ما أفسدته ليلاً^(١)، فإنه يجب عليه محافظتها ليلاً، وعلى تقدير صحة الرواية لعل عليه السلام نظر إلى غالب العرف والعادة، فإن من عادة أصحاب المواشي أن يرسلوها نهاراً للرعي ويمسكوها ليلاً محافظة لها، ومن عادة أرباب الحرث أن يحفظوه نهاراً لعلهم يارسال المواشي ويهملوه ليلاً لأنهم من شر المواشي ركناً إلى امساك أهل المواشي مواشيهم.

وثانيهما: بناء الحكم على التفريط مع قطع النظر عن اعتبار الزمان ردّاً للرواية لكون السكوني عامي المذهب، وهذا مختار العلامة^(٢) وابنه^(٣).



١- تهذيب الأحكام: ج ١٠، ص ٣٦٣، ح ٥٢٤.



٢- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٧٠٢.

٣- إنباح الفوائد: ج ٤، ص ٧٣٢.



الفصل الثاني

وفيه آيات تتعلق بالبيئة





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

فصل: فيه آيات تتعلق بالبيّة

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا
أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِجْهَلَةٍ فَتُصْحُوا عَلَيْهِمْ مَأْفَعَلُمْ نَدْ مِينٌ^(١)

منها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾، الباء يجوز أن تكون للتعدي أي أتاكم فاسق نبأ، وأن يكون للملابسة والجار والمجرور في محلّ النصب على الحالة أي متلبساً نبأ، وقد اختلف في المراد بالفاسق في مورد الآية والخلاف دائر بين الوليد بن عتبة أخ عثمان لأُمّه وهو الذي ولّاه عثمان الكوفة فصلّى بالناس سكراناً الصبح أربع ركعات، ثم قال: أزيدكم وخالدين الوليد^(٢).

روي أن النبي ﷺ بعث الوليد إلى بني المصطلق وكان بينه وبينهم إحنة فاستقبلوه، فظنّ أنهم خرجوا لقتاله، فرجع وقال لرسول الله ﷺ أنهم ارتدّوا ومنعوا الزكاة فهم رسول الله ﷺ لهم فنزلت^(٣).

وفي بعض التفاسير أنه كان قد أرسل إليهم خالداً، فأتى إلى النبي ﷺ فأخبره عنهم بما لم يهّموا به فنزلت^(٤)، ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾، أي فاطلبوا البيّة على ذلك النبأ

١ - الحجرات ٤٩: ٦.

٢ - تفسير الكشاف: ج ٤، ص ٣٥٩.

٣ - تفسير الماوردى: ج ٥، ص ٣٢٨.

٤ - تفسير الفرطى: ج ١٦، ص ٢٠٥.

ولا تتقوا بقول الفاسق، وقرئ «فتثبتوا» والثبات عند سماع النبأ كناية عن طلب البيئة عليه والتفحص عن صدقه وكذبه.

* أن تصيبوا قوماً بجهالة* أي لئلا أو كراهة أن تضرّوا قوماً بسبب جهلكم بحالهم.

* فتصبخوا على ما فعلتم* من الإصابة * نادمين*، عند ظهور خطائكم فيها.

وفي هذه الآية دلالة صريحة على عدم صحة شهادة الفاسق، ويلزم من ذلك اشتراط العدالة، وهي كيفية نفسانية راسخة تبعث على ملازمة المروءة والتقوى، وأمّا المروءة فهي اجتناب ما يقدر في العزة والاحترام ويستلزم الإهانة بين الناس كالجلوس على رؤوس السلك وإقتناء الطيور للتسابق بها والقيام في معارك القصاص والأكل في الأسواق وما أشبه ذلك.

وأمّا التقوى المشروطة في العدالة المعتبرة في صحة الشهادة فللفقهاء فيها ما هي العدالة المشتركة في صحة الشهادة؟ أقوال أقواها ما ذكره العلامة وهو قولان:

أحدهما: إجتنب الكبائر والصغائر طراً، وإليه ذهب المفيد^(١) وأبو الصلاح^(٢) وابن البراج^(٣) وابن إدريس^(٤)، واحتجوا بأن الشهادة فضيلة تتلوا فضيلة النبوة والإمامة لقوله تعالى: * فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً*^(٥)، وقوله تعالى: * وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس

١ - المعنعة: ص ٧٢٥.

٢ - الكافي في الفقه: ص ٤٣٥.

٣ - المهذب: ج ٢، ص ٥٥٦.

٤ - السرائر: ج ٢، ص ١١٧.

٥ - النساء ٤: ٤١.

وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً^(١)، ومن هو في هذه المرتبة في الفضيلة يتمتع عليه الذنب كبيراً كان أو صغيراً أو امتناع صدره من المتلو، وبقوله تعالى: *وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَتِهِمُ قَاتِلُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ* أولئك في جَنَاتٍ مُّكْرَمُونَ^(٢)، وتعليق الحكم على وصف مشعر بالعلية لعدم الفائدة في ذكره بدونها، والظاهر في الإكرام إحاطة جميع الأوقات لمنافاة الإهانة في بعضها له، وارتكاب الذنب مقتضٍ للإهانة صغيراً كان أو كبيراً.

وأنت خير: بأن الشهادة متعلقة بالمجموع لا بكل فرد، فنكون العدالة واجبة للمجموع، على أن لم نشترط الخلو من الصغيرة فيها لا يضره ذلك وهو مصادرة على المطلوب، وأيضاً القضية المستفادة من الآية مطلقة عامة، فجاز أن تكون الشهادة بعد العفو أو استيفاء ما يستحق منه، ولأن الإيمان يوجب دخول الجنة وهو غير الإكرام، ودخولها لا يستلزم نفي مقدم العذاب، وإلا لزم الإكرام عن كبير ممن أدخل الجنة، ولقائل أن يقول: إن الإكرام المستفاد من الآية المعد المتضمن الشهادة غير الإكرام الذي هو دخول الجنة، وإلا لكان القيد تأكيداً لا تأسيساً، والتأسيس خير من التأكيد، فيجوز أن يكون ذلك الإكرام مختصاً بأن الجنة من غير سبق عذاب، فيجب أن يكون مقيم الشهادة غير معذب أصلاً.

وأنت خير: أن هذا الكلام على تقدير تمامه إنما يقدر في المقصود على تقدير القول باستحقاق العذاب على الصغيرة النادرة، ونحن نستعبد من عذاب الله من هذا القول والذهاب إليه.

وثانيهما: إجتنب الكبائر طراً، ويعلم إجتنب الإصرار على الصفات أو عدم كونها أغلب، فإن كلاً منهما كبيرة فلا تقدر الصغيرة النادرة، وهذا اختيار

١ - البقرة ٢: ١٤٣.

٢ - المعارج ٧٠: ٣٣-٣٥.

الشيخ في المبسوط^(١)، وقال الشيخ فخر الدين: وهو الأصح عندي وعند والدي وجدّي^(٢) وذلك؛ لأن الاشتراط إجتنب الصغائر طرأ بدون العصمة حرج وهو منتف لقوله تعالى: *وما جعل عليكم في الدين من حرج*^(٣)، والقول بأن الحرج منتف بالتوبة، مجاب بأن التوبة تسقط الكبائر والصغائر، وأيضاً هذا الاشتراط مؤد إلى بطلان الشهادة وعدم مشروعيّتها، وهذا مناف لغرض الشارع.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقَنَاطِ شُهَدَاءَ
لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا
أَوْ فَقِيرًا فَاللّٰهُ أَوْلَىٰ بِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ
تَلَوْا أَوْ نَزَعْتُمْ أُولَئِكَ لَكُنَّ عَيْنًا لِلّٰهِ كَانِ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا^(٤)

ومنها: قوله تعالى: *يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقَنَاطِ*، أي
مجتهدين في إقامة العدل بأن لا يشدّ عنكم شيء منه، يعني كونوا متّصفين به في
جميع أوقاتكم وأحوالكم فعلاً وقولاً *شهداء لله* أي لوجه الله كما أمركم
لا تراعون في تحملها وأدائها إلا وجهه طلباً لمرضاته وامتنالاً لأمره، هذا وقد قيل
في نصب شهداء أوجه ثلاثة:

بيان آية «يا أيها
الذين آمنوا
كونوا قوامين
بالقسط... والأحكام
المستفادة منها

أحدها: النصب على الحال.

وثانيها: أنّه خبر بعد خبر.

وثالثها: أنّه صفة «قوامين» ووسطها أوسطها.

ولو على أنفسكم، أي ولو كانت الإقامة على أنفسكم وهي الإقرار بما

١- المبسوط: ج ٨، ص ٢١٧.

٢- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٢١.

٣- الحج ٧٨:٢٢.

٤- النساء ١٣٥:٤.

يدّعيه الخصم إذا كان مطابقاً للواقع وهو يعلم مطابقته له، فإنّه في معنى الشهادة، وفي هذا دلالة على وجوب الإقرار وحرمة الإنكار مع القيد المذكورين.

أو الوالدين والأقربين، أي ولو كانت الإقامة على الوالدين والأقربين، وقيل: ^(١) المعنى إن كانت الشهادة وبالأعلى أنفسكم أو والديكم وأقاربكم كمن يشهد على سلطان جائر يتوهم إضراره لمن يشهد وبمن يقرب منه من الوالدين والأقارب *إن يكن* المشهود عليه، وقيل: المشهود عليه أو له.

غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما، فلا ينبغي أن يمنعكم غناء الغني من الشهادة عليه توقّعاً لشيء مما في يديه ولا من الشهادة له توهمًا لعدم احتياجه إلى ما يطلبه من خصمه، ولا فقر الفقير ترحمًا عليه استهانة به وقلة مبالاة بأحواله، ويجوز أن يكون حاصل المعنى لا تشهدوا للغني لأجل غناه وتتركوا الشهادة للفقير لفقره، ولا تشهدوا للغني لغناه وعلى الفقير لفقره فالله أولى بهما، وتثنية الضمير مع أنّه لا يقال زيداً وعمراً أضر بهما، فإنّ المأمور به ضرب أحدهما؛ لأنّ الضمير ليس للمذكور أعني أحد الجنسين، بل لما دلّ عليه المذكور أعني مجموع الجنسين، فإنّ في اشتراط أحد الأمرين دلالة على وجودهما في الجملة.

فإن قيل: لم عدل عن الظاهر أعني إرجاع الضمير إلى المذكور إلى خلافه أعني مادّل عليه المذكور؟

قيل: دفعاً لتوهم اختصاص الأولوية بالواحد وقصدًا إلى عمومها بالنسبة إليهما، وتشهد بذلك قراءة أبي «فالله أولى بهم» ^(٢)، وقرأ ابن مسعود «إن يكن غني أو فقير» ^(٣) على أنّها التامة.

فلا تتبّعوا الهوى، أي لما كان سبحانه وتعالى أولى بالغني والفقير

١ - التبيان: ج ٣، ص ٣٥٤.

٢ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٥٧٥.

٣ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٥٧٥.

وأمرهما موكل إليه، وليس للغني والفقر مدخل في إقامة الشهادة، واحترزوا عن اتباع الهوى والميل في الشهادة إلى ما تهواه أنفسكم وتميل إليه طباعكم. فإن قلت: كيف يترتب الأمر بالاحتراز عن اتباع الهوى على عدم مدخلية الغني والفقر؟

قلت: بطريق الأولوية، بيان ذلك أنه إذا علم أنه ليس للغني والفقر اللذين هما من صفات المشهود له والمشهود عليه في إقامة الشهادة وكنهما مدخل مع ما قد يترتب عليهما من النفع والضرر بالنسبة إلى الشاهد والمشهود عليه وله، وكان من الواجب أن تؤدى الشهادة ولا يجوز كتمها، نظراً إلى طلب مرضاة الله عز وجل، علم بطريق الأولوية أن ما ليس من صفات^(١) المشهود له ولا المشهود عليه وليس له نفع ولا ضرر بالنسبة إليهما ولا يترتب عليه نفع للشاهد، بل هو ضرر محض أعني مجرد الميل ومتابعة الهوى، لا ينبغي أن يكون له مدخل في الإقامة والكنم، فينبغي أن يحترز عنه لعدم النفع وعظم الضرر.

أن تعدلوا، أي لأجل أن تعدلوا أو لاتجوروا أو كراهة لعدولكم على جعل المفعول له متعلقاً بالنهي وطلب الترك أي أنهاكم عن اتباع الهوى إرادة لعدلكم أو كراهة لعدولكم عن طريق الحق، وإن جعل متعلقاً بالنهي كان الأمر على العكس كما ذهب إليه صاحب الكشف^(٢).

وأنت خبير بأن اتباعهم الهوى لم يكن لذلك، فلا بد في هذا الوجه من الرجوع إلى ضرب من التأويل بخلاف الأول.

وأن تكلوا، قرئ بواوین من اللي، «لويت يدها» إذا قلبتها، ومنه قوله تعالى: *تَوَوُّا رُؤُوسَهُمْ*^(٣)، قيل: المراد به قلب الشهادة، وقيل: تحريفها^(٤).

١- في «ج. هـ» «شهادة».

٢- تفسير الكشف: ج ١، ص ٥٧٥.

٣- المنافقون ٦٣: ٥.

وعلى هذا يجب حمل «أن تعدلوا» على المعنى الثاني أعني كراهة لعدولكم عن الحق، وبإواء واحدة من ولي الأمر يليه أي أقبل عليه، أي إرادة أن تقبلوا على الشهادة بقلب حاضر من غير ملل ومطل وتسويق، وعلى هذا يجب حمل «أن تعدلوا» على المعنى الأول أعني لأجل أن تعدلوا أو إرادة لعدلكم فتأمل.

أو تُعرضُوا في هذا العطف دلالة صريحة على وجوب الحمل على المعنى الأول فتدبر.

فإن الله كان بما تعملون خبيراً، من العدل أو العدول واللي والإعراض، فيجازيكم بما كنتم عليه، وضع سبب الجزاء موضعه لما عرف في عدة مواضع.

قيل: نزلت في رجل من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ، وقال له: لي والد وعليه حق وأنا من الشهود عليه وبما يمينني من أداء الشهادة إلا أعساره فنزلت (٥).

وأنت خبير: بأن خصوص المورد لا يقتضي خصوص الحكم.

تنبيه:

خلاصة ما في هذه
المصنف في الآية

لا يخفى عليك تصدير الآية بالنداء والخطاب للمؤمنين دالاً على اشتراط الإيمان في صحة الشهادة؛ إذ لو صحّت شهادة الكافر لم يكن لإختصاص الأمر بالمؤمنين وجه، ولاقتضى المقام التعميم، ولوجب أن يقال: «يا أيها الناس».

إذا تمهد ذلك فنقول: الإجماع أيضاً منعقد على عدم قبول شهادة غير الذمي من الكفار، وأما الذمي فإذا كان عدلاً وكان الكذب في الشهادة وكنها في ملته كبيرة وفقد غيرهم من المؤمنين قبلت شهادتهم في الوصيّة خاصّة، لما رواه الكناسي عن الباقر عليه السلام قال: سألت عن شهادة أهل الملل هل تجوز على رجل من

٤ - التبيان: ج ٣، ص ٥٦٦.

٥ - تفسير ابن عباس: ص ٨٢.

غير أهل ملّتهم؟ فقال: «لا، إلا أن لا يوجد في تلك الحال غيرهم، فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية، لأنّه لا يصلح ذهاب حق إمري مسلم ولا تبطل وصيته»^(١).

وأطلق ابن البرّاج المنع^(٢)، وقيد الشيخ في المبسوط^(٣) وابن البرّاج^(٤) القبول بما ذكر وبالسفر، وقال الشيخ فخر الدّين رحمه الله: هو المختار عندي وعند والدي^(٥).

وأما في غير الوصية على المسلمين فلا يقبل على المسلمين إجماعاً سواء كانوا في السفر أولاً، وأما على غير المسلمين فكلّما يقبل منه على المسلمين يقبل على غيرهم بطريق الأولوية.

وأما في غير ذلك، ففيه أقوال أقواها إنّها لا تقبل مطلقاً وهو المختار عند العلامة^(٦) وابنه^(٧) لوجوه:

الأول: أنّه كلّما لم تقبل شهادة الفاسق لم تقبل شهادة الكافر والمقدّم حقّ فالتالي مثله أمّا الملازمة فلا لأنّ كلّ كافر فاسق.

فإن قلت: إسم الفاسق مخصوص بالمسلم الذي لم يجتنّب الكبائر والإصرار على الصغائر.

قلت: الاختصاص ممنوع وعلى تقدير التسليم يثبت عدم القبول بالأولوية ويكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى.

١ - الكافي: ج ٧، ص ٣٩٩، ج ٧.

٢ - المذهب: ج ٢، ص ٥٥٧.

٣ - المبسوط: ج ٨، ص ١٨٧.

٤ - المذهب: ج ٢، ص ٥٥٧.

٥ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤١٨.

٦ - قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٤٩٤.

٧ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤١٨.

الثاني: أنه كلّ مقبول الشهادة مركون إليه والكافر غير مركون إليه لقوله تعالى *ولا تتركوا إلى الذين ظلموا*^(١) ولا مرأى في ظلم الكافر.

الثالث: إن الكافر الذي يدّعي الخصم قبول شهادته صاغر ولا شيء من الشاهد بصاغر، أمّا الأولى فلقوله تعالى: *حقّ يُعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون*^(٢)، وأمّا الثانية فللمنافاة بين الصغار وقبول الشهادة.

ولا يخفى عليك أيضاً دلالة الآية أيضاً على وجوب تحمّل الشهادة ووجوب أدائها على من تحمّلها، لكن التحمّل مع التعدّد فرض كفاية ولا يتعيّن بطلب المشهود له التحمّل من شخص معيّن.

نعم، لولم يكن من العدول إلاّ إثنتين، وعرفا إضاعة حقّ المسلم بدون تحمّلها وجب عليهما التحمّل، هذا إذا كان التحمّل اختيارياً، وأمّا إذا كان اضطرارياً كمن إذا كان حاضراً مجلس الواقعة، والسمع والبصر ضروري، فيجب حينئذٍ الأداء، وأمّا إذا عرف من نفسه عدم صلاحيّته لذلك التحمّل وعرف إضاعة مال الغير في تحمّلها أو عدم صحّة الطلاق لم يجز له التحمّل.

فإن قلت: ظاهر الآية تدلّ على شهادة الولد على والده، كما ذهب إليه علم الهدى عليه السلام^(٣)، وهذا مخالف لما ذهب إليه كثير من الأصحاب كالشيخين^(٤) وابني بابويه^(٥) وسألار^(٦) وابن البرّاج^(٧) وابن حمزة^(٨) وابن ادریس^(٩) والعلماء^(١٠)

١ - هود: ١١٣.

٢ - التوبة: ٢٩: ٩.

٣ - الانتصار: ص ٤٩٦.

٤ - المغنّة: ص ١٧٢٦، النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٥٩.

٥ - المغنّة: ص ٣٩٧.

٦ - العراشم: ٢٣٢.

٧ - المهذب: ج ٢، ص ٥٥٨.

٨ - الوسيلة: ص ٢٣١.

٩ - السرائر: ج ٢، ص ١٣٤.

وابنه^(١١).

قلت: قولهم ﷺ لا يخلو عن تردد، واحتجاج الشيخ ﷺ بالإجماع يقدح فيه مخالفة علم الهدى، وعلى تقدير انعقاده مع مخالفته يكون الإجماع لم يكن في زمانه يشكل بعدم صحة معارضة الإجماع لظاهر النص، هذا والعلامة ﷺ استدل بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾^(١٢)، فإنه سبحانه وتعالى قد نهى عن يسير ما يؤذيها فكيف بالعزير، ولا شك أن الشهادة عليهما بعد إكسارهما إيذاء بليغ، فتكون منهيًا عن إقامتها، والنهي عن إقامتها مستلزم للنهي عن تحملها فلا يجوز له التحمل مع الإختيار، أمّا مع الإضطراب بوقوع ما ينكره والده بمحض منه، فيجب عليه أدائها ويكل قبولها إلى رأي الحاكم، وأمّا إذا تحملها مع الإختيار والتمكّن من عدم التحمل، فالظاهر أنها لا تقبل منه لقدح تحملها في عدالته، والآية إذا حملناها على العموم إمّا تفيد وجوب الإقامة لا وجوب القبول هذا.

وربما يقال: إنه كما يجب عليه الكفّ عن إزائهما يجب عليه البرّ بهما، ومن أعظم البرّ تنجيتهما من عذاب الآخرة، وإذا تعارض أمران أحدهما يقتضي خسران الدنيا والآخر خسران الآخرة، فمن البرّ أن يقدم خسران الدنيا على خسران الآخرة، وإذا لم يعاقل مرضان داوى الأخطر، وقد يقال أن يخلف الحكم في الأمّ مع اتحاد العلة فيهما يؤذن بعدم اعتباره في الأب أيضاً وإلاّ التجأ إلى تخصيص الإجماع بالنسبة إلى الأب ليس بقوي.

نعم ربما يقال: إن إطلاق الوالد والوالدة على الأب والأمّ من ألفاظ المتواطئة؛ لأنّ الوالدية في الأب أقوى وأشدّ؛ لأنّ الولاية للأب لالأم فلا يلزمه اتحاد العلة.

١٠ - مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٥١٠.

١١ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٢٧.

١٢ - لقمان ١٥:٣٦.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى آخِلٍ مَسْئَةٍ
فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكُتَبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ
كَاتِبٌ أَنْ يَكُتَبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكُتَبْ وَلِيُعْمَلِ
الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِيَ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ
شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا
أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا
شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ
وَأَمْرٌ آتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا
فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّدَاءُ إِذَا مَا
دُعُوا وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى آخِلٍ
ذَلِكَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا^١
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً تُدِيرُوتَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ
جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا نَضَارَ
كَاتِبٍ وَلَا شَهِيدٍ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَايَةً فَسَوْفَ يَكُتَبُ بِكُمْ وَاتَّقُوا
اللَّهَ وَيَعْلَمِ كُتْمُ اللَّهِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^(١)

بيان آية
واسستشهدوا
شهيدين من
رجالكم... والأحكام
المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ وقد مرّ تفسيرها
في كتاب الدين فليرجع إليه ثمة.

هل تقبل شهادة
ولد الزنا؟

تذييل:

اعلم إنّه قد اختلف في شهادة ولد الزنا، فذهب علم الهدى^(١) والشيخ في الخلاف^(٢)، والمفيد وابن البرّاج^(٣) وابن الجنيد^(٤) والعلامة^(٥) وابنه^(٦) إلى أنّها لا تقبل مطلقاً، واحتجوا بأنّ الشهادة من المناصب الجليلة كالإمامة، فكما لا تصحّ منه الإمامة لا تصحّ منه الشهادة، وهذا دليل قياسي، وعلى تقدير صحّة الاستدلال به قد يدعى هاهنا وجود الفارق، فالأولى یرتكن إلى الروايات الصحيحة.

روى عبيد بن زرارة عن الباقر^(ع) قال: سمعته يقول: «لو أنّ أربعة شهدوا على رجل بالزنا وفيهم ولد زنا لحدّتهم جميعاً، لأنّه لا يجوز شهادته ولا يؤمّ الناس»^(٧).

فإن قلت: قد يستدلّ بقوله^(ع): «ولا يؤمّ الناس» أنّه قد قاس الشهادة على الإمامة.

قلت: كلا، بل قد حكم^(ع) بعدم صحّة الإمامة بعد أن حكم بعدم صحّة الشهادة.

وروى أبو بصير عن الباقر^(ع) أيضاً قال: سألته عن ولد الزنا أتجوز شهادته؟ قال: «لا»، قلت: إنّ الحكم يزعم أنّها تجوز قال: «أللهم لا تغفر ذنبه»^(٨)، وهذا الدعاء يدلّ على أنّ الافتاء بقبول شهادته من الذنوب العظيمة، وفيه دلالة على أنّ الافتاء بالباطل من الكبائر العظام.

روى أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولّاد قال: اكرتيرت بغلاً إلى

١ - الانتصار: ص ٥٠١.

٢ - الخلاف: ج ٦، ص ٣٠٩، مسألة ٥٧.

٣ - المهذب: ج ٢، ص ٥٥٧.

٤ - نقله عنه في المهذب البارع: ج ٤، ص ٥٣٠.

٥ - مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٥٠٣.

٦ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٢٧.

٧ - الوسائل: ج ١٨، ص ٢٧٦، باب ٣١ من أبواب الشهادات، ج ٤.

٨ - الوسائل: ج ١٨، ص ٢٧٥، باب ٣١ من أبواب الشهادات، ج ١.

قصر ابن هبيرة ذاهباً وجائياً، فلما صرت قرب قنطرة الكوفة خبّرت أنّ صاحبي ذهب إلى النيل، فتبعته، فلما وصلت إلى النيل خبّرت أنّه توجه إلى بغداد، فأتبعته، فلما رجعت إلى الكوفة أخبرت صاحب البغل بما وقع وأردت أن أتحلّل منه، فبذلت له خمسة عشر درهماً، فأبى أن يقبل [فترافعنا]^(١) إلى أبي حنيفة.

فقال: ما صنعت بالبغل؟

فقلت: رددته إليه سليماً.

فقال المكاربي: بعد خمسة عشر يوماً؟

فقال أبو حنيفة: ما تريد من الرجل؟

قال: أريد كراء بغلي، فإنّه قد حبسه عنّي خمسة عشر يوماً.

فقال: إني ما أرى لك حقّاً؛ لأنّه اكتراه إلى قصر ابن هبيرة، فخالف وركبه إلى النيل وإلى بغداد، فضمّن قيمة البغل وسقط الكراء.

قال: فخرجنا من عنده وجعل صاحب البغل يسترجع، فرحمته وأعطيته شيئاً وتحلّلت منه وحجبت تلك السنة، فأخبرت أبا عبد الله ﷺ بما أفتى أبو حنيفة. فقال: «في مثل هذا القضاء وشبهه تحبس السماء ماءها وتمنع الأرض بركاتها».

فقلت: ماذا ترى يا ابن رسول الله؟

فقال: «أرى أنّ له عليك مثل كراء البغل ذاهباً إلى النيل وإلى بغداد ومثله من بغداد إلى الكوفة».

فقال: قلت: جعلت فداك فقد علّفته بدراهم فلي عليه علفه.

قال: «لا، لأنك غاصب».

فقلت: أرايت لو عطب البغل أو نفق أليس كان يلزمني؟

قال: «نعم قيمة بغل يوم خالفته».

قال: فقلت: فلو أصاب البغل كسراً ودبراً وعقراً؟

١ - في المصدر «تراضينا».

فقال: «عليك قيمة ما بين الصحة والعيب يوم رَدَّه».

قلت: فَأَتَيْتُهِ دَرَاهِمَ وَرَضِي بِهَا وَحَلَلْتَنِي؟

قال: «إِنَّمَا رَضِيَ وَحَلَّلَكَ حِينَ قَضَى عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ بِالْجَوْرِ وَالظُّلْمَ وَلَكِنْ أَرْجِعْ إِلَيْهِ وَأَخْبِرْهُ بِمَا أَفْتَيْتَكَ بِهِ، فَإِنْ جَعَلَكَ فِي حُلٍّ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».

قال أَبُو وَلَادٍ: فَلَمَّا انصرفت من وجهي ذلك لقيت المكاربي، فأخبرته بما أَفْتَانِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وقلت له: قل ما شئت لأعطيكه.

فقال: قد حببت إلى جعفر بن محمد عليه السلام، ووقع في قلبي له التفضيل [على من سواه]^(١)، فأنت في حلٍّ وإن أردت أن أردَّ عليك بالذي أخذت فعلت^(٢).

واستدلَّ ابن الجنيد على ردِّ شهادته مطلقاً بقول النَّبِيِّ عليه السلام: «ولد الزنا شرُّ الثلاثة»^(٣)، فإذا كان شرّاً من الزاني، والزاني لا تقبل شهادته، فبالحري أن لا تقبل شهادة ولد الزنا، وردَّ بقوله تعالى: «ولا تزر وازرة وزر أخرى»^(٤)، فمؤاخذته بذنب أبيه وأُمِّه وهو عنه متعال؛ لأنَّه قبيح ولا يظلم ربك أحداً.

واستدلَّ ابن إدريس بأنَّه كافر^(٥)، بقوله عليه السلام: «ولد الزنا لا ينجب والمؤمن ينجب»^(٦) لقوله تعالى: «قد أفلح المؤمنون»^(٧)، وردَّ بمنع كَلِيَّةِ الصَّغْرَى لإفادة الأوصاف التي قيد بها فلاح المؤمنين لا الخصوص.

ونقل الشيخ في المبسوط: أنَّه إذا كان عدلاً تقبل شهادته في الزنا^(٨)، وفي النهاية: أنَّه إذا كان عدلاً تقبل في الشيء الدون^(٩)، وحتجَّ بما رواه عيسى بن

١ - ما بين الفوسين ليس في المصدر.

٢ - الكافي: ج ٥، ص ٢٩٠، ح ١٦ الوسائل: ج ١٧، ص ٣١٣، باب ٧ من أبواب الغصب، ح ١.

٣ - نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٥٠٣.

٤ - الأنعام ٦: ١٦٤.

٥ - السرائر: ج ٢، ص ١٢٢.

٦ - مستدرک الوسائل: ج ١٧، ص ٤٣٣، باب ٢٥ من أبواب الشهادات، ذيل ح ٥، وفيه «لا يفلح أبداً».

٧ - المؤمنون ٢٣: ١.

٨ - المبسوط: ج ٨، ص ٢٢٨.

٩ - النهاية وكنها: ج ٢، ص ٥٣.

عبد الله عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن شهادة ولد الزنا فقال: «لا تجوز إلّا في الشيء اليسير إذا رأيت منه صلاحاً»^(١).

وأجيب: بأنّ التقيد بالشيء اليسير يفيد المنع من قبولها في الكثير من حيث المفهوم ولا يسير إلّا وهو كثير بالنسبة إلى ما دونه، والذي لا دون له لا يملك وما لا يملك لا يقع فيه خصومة لا يحتاج إلى شهادة حتّى يحكم عليها بالقبول أو الردّ.

تذييل:

تذييل اشيق
من المصنّف

المشهود عليه قسمان:

الأوّل: حق الله وفيه مرتبتان:

الأوّل: ما يتعلّق به حدّ وهو قسمان:

الأوّل: الزنا وما يقرب منه كاللواط والسحق، ولا يثبت شيء منها إلّا بأربعة أمّا في اللواط والسحق، فلا بدّ فيهما من الذكورة، ويثبت الزنا خاصّةً بشهادة ثلاثة رجال وإمرأتين، ويجب الرجم مع الإحصان، وبرجلين وأربع نساء، ويجب الجلد لا الرجم، ولا يثبت بشهادة النساء وإن كثرن ولو كان معهنّ رجل، بل يحدّ الشهود للقذف.

وفي ثبوت الإقرار بالزنا بشاهدين تردّد ينشأ من كونه إقراراً، فيساوي سائر الإقرارات في الثبوت بشاهدين، ومن كونه متضمناً للحدّ ولهتك الحرمة فيساوي الزنا في الإحتياج في الثبوت إلى الأربعة والأوّل أقوى ترجيحاً للمفهوم على اللازم والثاني أحوط درءاً للحدود بالشبهات، وهو مختار العلامة في المختلف^(٢).

وقال الشيخ فخر الدّين رحمته الله: وهو الأقوى عندي^(٣)، وهذا التردّد وارد في

١ - الوسائل: ج ١٨، ص ٢٧٦، باب ٣١ من أبواب الشهادات، ح ٥.

٢ - مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٤٨٥.

٣ - إضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٣٢.

ثبوت اتيان البهائم بشاهدين ؛ لإختصاص الأربعة بالزنا وما يجري مجراه وهو ليس بزنا ولا جارٍ مجراه، فلا يفتقر ثبوته إلى الأربعة، ومن كونه هاتكاً للحرمة صائباً لماء وجه العرض، وقال العلامة: والأقرب ثبوت اتيان البهائم بشاهدين^(١)، وقال ابنه: وهو الأصح عندي^(٢).

ولعل وجه الأصحية والأقربية ما ذكرناه آنفاً من كونه غير زنا ولا جارياً مجراه، وقال تعالى: ﴿واشهدوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(٣)، وقال: ﴿واستشهدوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ وَأَنْ هَتَكَ الْعُرْضَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بَلِ الْعُزَيْرُ. والثاني: ما فيه حدٌ وليس بزنا ولا جارياً مجراه كالسرقة، وشرب الخمر والردة والقذف، وهذا القسم يثبت بشاهدين.

الثانية: ما يتعلق به حدٌ كالزكاة والخمس والكفارات والنذور والإسلام والولاء والبلوغ والعدة والجرح والتعديل والعفو عن القصاص، وهذا أيضاً إنما يثبت بشاهدين.

الثاني: حقّ الآدميين ودرجاته ثلاث:

الأولى: ما لا يثبت إلا بشاهدين عدلين ذكرين، كالطلاق والخلع والوصية إليه والنسب ورؤية الأهلة على الأقوى، وفي ثبوت العتق والنكاح والقصاص بشاهد وإمرأتين تردّد، وأمّا العتق فللشيخ فيه قولان، قال في الخلاف^(٤) بعدم الثبوت بالرجل والإمرأتين، وقوى الثبوت في المبسوط^(٥).

١- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٩٩.

٢- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٣٢.

٣- الطلاق: ٦٥: ٢.

٤- الخلاف: ج ٦، ص ٢٥٢، مسألة ٤.

٥- المبسوط: ج ٨، ص ١٧٢.

وأما النكاح فقد منع الشيخ في الخلاف^(١) قبول شهادة النساء فيه مطلقاً، وهذا هو المختار عند المفيد^(٢) وسألار^(٣) وابن حمزة^(٤) وابن إدريس^(٥)، وفي المبسوط قوى القبول مع إضمام الرجال إليهن^(٦)، وهذا مذهب ابني بابويه^(٧) وابن الجنيّد^(٨) وأبي الصلاح^(٩) ومختار العلامة^(١٠) وإبنته^(١١).
لما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام قال: سألت عن شهادة النساء تجوز في النكاح؟ قال: «نعم ولا يجوز في الطلاق»^(١٢).

ويؤيد ما رواه محمد بن الفضيل قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام فقلت له: تجوز شهادة النساء في طلاق أو نكاح أو في رجم؟ قال: «تجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال أن ينظروا إليه وليس معهن رجل، ويجوز شهادتهن في النكاح إذا كان معهن رجل»^(١٣)، ومحمد بن الفضيل الظاهر أنه من الثقات، أما ما قيل من أن شهادتهن مع الرجال يفيد الظن فيجب العمل به لأصالة العمل بالراجح وعدم العمل بالمرجوح مع وجود الراجح فلا يخلو عن شيء.
وأما القصاص فقد ذهب قوم إلى أنه لا تقبل شهادتهن في الجنائية الموجبة للقصاص، وقال الشيخ في النهاية^(١٤): تقبل إذا كان معهن رجل لئلا يطل دم امرئ

١ - الخلاف: ج ٦، ص ٢٥٢. مسألة ٤.

٢ - المغنعة: ص ٧٢٧.

٣ - المراسم: ٢٣٣.

٤ - الوسيلة: ص ٢٢٢.

٥ - السرائر: ج ٢، ص ١١٥.

٦ - المبسوط: ج ٨، ص ١٧٢.

٧ - المغنعة: ص ٤٠٢.

٨ - نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٤٨٠.

٩ - الكافي في الفقه: ص ٤٣٦.

١٠ - مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٤٨٠.

١١ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٣٢.

١٢ - الوسائل: ج ١٨، ص ٢٦٠، باب ٢٤ من أبواب الشهادات، ح ١١.

١٣ - الوسائل: ج ١٨، ص ٢٥٩، باب ٢٤ من أبواب الشهادات، ح ٧.

١٤ - النهاية ونكته: ج ٢، ص ٦١.

مسلم، غير أنه لا يجب القود، بل الدية على الكمال، وهذا هو المختار عند ابن الجنيّد^(١) وأبي الصلاح^(٢) وابن البرّاج^(٣) والعلامة^(٤) وإبنه^(٥)، جرياً على الأصل لقوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾.

ولما رواه جميل بن ذرّاج وابن حمران في الصحيح عن الصادق^(٦) قالاً: قلنا أتجوز شهادة النساء في الحدود؟ قال: «في القتل وحده أن عتياً كان يقول لا يبطل دم لمريم مسلم»^(٧)، وما احتج به ابن إدريس ممّا رواه ربعي عن الصادق^(٨) أنه قال: «لا تجوز شهادة النساء في القتل»^(٩)، على شهادتهنّ منفردات أو في عدم إيجاب القصاص.

الثانية: ما ثبت بشاهدين أو شاهد وشاهدتين أو شاهد ويمين ممّا هو مذكور في الكتب الفقهية مفصلاً.

الثالثة: ما ثبت بالرجال والنساء منفردات ومنصّات ممّا هو مذكور فيها كذلك.

بيان طريق علم
الشاهد

تعقيب:

طريقي علم الشاهد الذي يفيد العلم القطعي الذي يترتب عليه وجوب الأداء عند الطلب أمور:

منها: ما يتعلّق بالبصر وهو مشاهدة الواقعة بالعين، وذلك في الأفعال كالغصب والسرقة والقتل والرضاعة والولادة والزنا واللواط وما أشبه ذلك، وفي مثل هذه الوقائع لا تقبل شهادة الأعمى إلا أن يدّعي المشاهدة في حالة صحّة

١ - نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٤٨٣.

٢ - الكافي في الفقه: ص ٤٣٦.

٣ - المذهب: ج ٢، ص ٥٥٨.

٤ - مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٤٨٣.

٥ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٣٤.

٦ - الوسائل: ج ١٨، ص ٢٥٨، باب ٢٤ من أبواب الشهادات، ح ١.

٧ - الوسائل: ج ١٨، ص ٢٦٤، باب ٢٤ من أبواب الشهادات، ح ٢٨.

الآلة ولا يشترط سلامة القوة السامعة من الصمم لعدم الإحتياج إليها.
ومنها: ما يتعلق بالقوة السامعة فقط، وهو ما يثبت بالتسامع كالنسب
والموت والملك المطلق من غير تقييد بالسبب، إلا أن تكون ميراثاً والوقف
والنكاح والعق وما أشبه ذلك.

وقد اختلف الأصحاب في العدد المعتد به في شهادة السامع، فذهب الشيخ
إلى ^(١) اشتراط الاستفاضة المفيدة للظن؛ لحكمنا بزوجية النبي ﷺ لزوجاته
ولا طريق لذلك إلا الاستفاضة ^(٢).

ويرد عليه: أن ذلك ثابت بالتواتر وسببية الأخص لا يقتضي سببية الأعم
والتواتر أصله محسوس، فإن المخبرين الأولين أدركوه بالحس، وذهب ابن
الجنيد إلى اشتراط صحة شهادة السامع باتصال الشهادة على الشهادة على إقرار
أو رؤية إلا في النسب وحده ^(٣)، وذهب بعضهم إلى اشتراط أحد أمرين إما
الاستفادة من جماعة يتمتع العقل من تجويز تواطئهم على الكذب، وإما الإشتهار
إلى مرتبة تقارب العلم وهي الظن الغالب، واستبعده العلامة ^(٤)، لقوله تعالى:
ولا تلقف ما ليس لك به علم ^(٥)، وقوله تعالى: *إلا من شهد بالحق وهم
يعلمون* ^(٦)، وقول النبي ﷺ: «على مثل الشمس فأشهد أو فذع» ^(٧).

وقيل: لو شهد عدلان فصاعداً صار السامع متحتملاً وشاهد أصل لافرعاً
على شهادتهما ^(٨)، وقال العلامة ^(٩): والأقوى أنه لا بد من جماعة لا يجمعهم رابطة
التواطؤ ^(٩).

١ - في «ج، هـ»: «في».

٢ - الخلاف: ج ٦، ص ٢٦٥، مسألة ١٥.

٣ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٣٨.

٤ - مختلف الشريعة: ج ٨، ص ٥٥١.

٥ - الإسراء ١٧: ٣٦.

٦ - الزخرف ٤٣: ٨٦.

٧ - كنز العمال: ج ٧، ص ٢٣، ح ١٧٧٨٣.

٨ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٣٩.

٩ - قواعد الأحكام: ج ٤، ص ٥٠١.

ومنها: ما يتعلق بالاسماع والإبصار معاً، وذلك في الأقوال كالعقود، فإنّه لا بدّ من البصر لمعرفة المتعاقدين من السماع لفهم اللفظ، فلا يقبل فيها شهادة الأعمى إلاّ أن يعرف الصوت قطعاً على رأي، أو يعرف المتعاقدين عنده عدلان، والأصحّ أن مدار الصحة على العلم اليقيني، فبأيّ طريق حصل له ذلك العلم وجب عليه أداء الشهادة، وإذا أداها وكان عدلاً وجب على الحاكم قبولها؛ لأنّ أداها وعدلته يبيّنان عن صدورهما عن علم يقيني، فإنّ العدالة ناطقة بامتناعه عن الإقامة بدون العلم اليقيني.

وذهب علم الهدى^(١) والشيخان^(٢) وابن الجنيد^(٣) وابن بابويه في المقنع^(٤) وابن حمزة^(٥) وأبو الصلاح^(٦) وابن إدريس^(٧) والشيخ نجم الدين بن سعيد^(٨) والعلامة^(٩) وأباه^(١٠) وابنه^(١١) إلى الصحة، ومن خالف في ذلك لم يأت بما يعتد به بيد تشابه الأصوات المؤدّي إلى احتمال الإلتباس، وهذا لا يعارض اليقين، واستدلّ بعضهم على الصحة بجواز وطئ الأعمى زوجته اعتماداً على الصوت، وفرّق بينهما بأنّ جواز الوطء يكفي فيه الظن بخلاف الشهادة، فإنّها لا بدّ فيها من العلم اليقيني للآية^(١٢) والحديث^(١٣)، وقد يمنع جواز الوطء بمجرد الظن؛ لأنّ فيه ارتكاب الكبيرة التي هي صبّ الماء في غير محلّ الزرع، وليس هذا بأقلّ فساداً من الخطأ في الشهادة.

١ - الانتصار: ص ٥٠٣.

٢ - المقنعة: ص ١٧٢٦، النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٥٤.

٣ - نقله عنه في كنز الفوائد: ج ٣، ص ٥٢٢.

٤ - المقنع: ص ٣٩٧.

٥ - الوسيلة: ص ٢٣٠.

٦ - الكافي في الفقه: ٤٣٦.

٧ - السرائر: ج ٢، ص ١٢٣.

٨ - شرائع الإسلام: ج ٤، ص ١٢٤.

٩ - مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٥٠٧.

١٠ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٣٧.

١١ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٣٧.

١٢ - الإسراء ٣٦: ١٧.



١٣ - كنز العمال: ج ٧، ص ٢٣، ح ١٧٧٨٣.



كِتَابُ الْمُحَدِّثِ

حَدَّثَنَا

وَفِيهِ آيَاتٌ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحدود

«الحَدُّ» في اللغة^(١): المنع، ومنه سُمِّيَ البَوَابُ والسَّجَّانُ حَدَّاداً؛ لَأَنَّهُ
أحدهما يمنع من الولوج، والآخر من الخروج.
وفي الشرع: عقوبة معينة قد عيَّنها الشارع جزاءً لكبيرة معينة، وإنما سُمِّيَتْ
به لَأَنَّهَا تمنع مقترفها عن العود إليها، بل قد تمنع غيره أن يأتي بمثلها حذراً أن يقع
به مثل ما وقع بصاحبها، وهو ينقسم باعتبار الذنب إلى أقسام.
منها: حَدُّ الزَّنا وما يقرب منه، وفيه آيات:

الرَّزَايَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ
وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمْ طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ^(٢)

الأولى: قوله تعالى: «الزانية والزاني»، «الزنا» إيلاج الإنسان ذكره حتى
تغيب الحشفة، عالماً بالتحريم مختاراً بالغاً عاقلاً في فرج امرأة قبلاً أو دُبُرًا، لم
يستبح ذلك الفعل بعقد ولا شبهه ولا ملك يمين، فالمولج يسمَّى «زانياً»، والمولج
فيها تسمَّى زانية بشرط كونها مختارة بالغة عاقلة عالمة بالتحريم، والقراءة
المستفيضة الرفع.

١ - لسان العرب: ج ٣، ص ١٤٢، مادة «حدد».

٢ - النور ٢٤: ٢.

وقد اختلف في وجهه، فذهب سيبويه إلى أَنَّ الزانية مبتدأ محذوف الخبر، أي في هذه السورة حكم الزانية والزاني، أو فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني^(١)، وذهب المبرد^(٢) إلى أَنَّ الخبر هو قوله: *فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة*، وإِنما صحَّ دخول الفاء في الخبر؛ لأنَّ اللام في اسم الفاعل بمعنى الذي، وقد تقرَّر في علم الإعراب أَنَّ المبتدأ إذا كان موصولاً صلته فعل أو ظرف يجوز دخول الفاء في خبره، فالتقدير حينئذٍ: المرأة التي زنت والرجل الذي زنى فقد قيل في حقهما: إجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة.

وقرأ عيسى بن عمرو النحوي^(٣) بالنصب فهو حينئذٍ من قبيل ما أضمر عامله على شريطة التفسير، فالمختار فيه حينئذٍ النصب والتقدير: فاجلدوا الزانية والزاني.

وهذا الحكم مختصَّ بالحرِّ والحرَّة مع عدم الإحصان، وأمَّا العبد والأمة فيجلد كل واحد منهما خمسين جلدة سواء كانا محصنين، أم لم يكونا والحرِّ والحرَّة المحصنان يرجمان إن لم يكن الزنا بالمحارم وإلا فالقتل.

وقال الشيخ: بالجمع بين الجلد والرجم في الشيخ والرجم فقط في الشاب المحصن خاصة.

فإن قلت: كيف قدِّمت الزانية على الزاني؟

قلت: لما كان ظهور أثر تضرُّر الزنا الذي هو ظهور شرِّ الثلاثة، أعني: ولد الزنا ووقوع الزنا منهنَّ أظهر وأكثر؛ لأنَّه إمَّا يقع من ثوران الشهوة وهي فيهنَّ أشدَّ تأثيراً لقوَّتها فيهنَّ وضعف المانع الذي هو العقل قال رحمته الله: «هنَّ قليلات خط وعقل

١- شرح الكافية للرضي: ج ١، ص ١٧٨.

٢- شرح الكافية للرضي: ج ١، ص ١٧٨.

٣- النهاية ونكتها: ج ٣، ص ٢٨٧.

ودين».

وروي عن الشهوة قسّمت عشرة أجزاء فَجُعِلَ تسعة منها نصيب النساء وجزء نصيب الرجال^(١) ولذلك سهل على الرجال قمعها ودفعها وصعب عليهن ذلك.

ولا تأخذكم بهما رأفة، أي ولا ينبغي ولا يجوز لكم أن تسلطوا الرحمة والعطفية على أنفسكم، فيأخذ كل منهما بخناقكم فيجذبكم إلى التقاعد والتهاون في إقامة الحد عليهما.

في دين الله، الظرف متعلق بالرأفة *إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر*، «إن» هي الوصلية وما قدّم عليها جزاؤها، فإنها في الأصل هي الجزائية؛ لكن لما قدّم عليها الجزاء سمّيت وصلية، والحاصل: أن الرأفة بهما والإيمان بالله واليوم الآخر متنافيان فاختيار أحدهما مفوّت للآخر، وفي هذا حثّ عظيم وإغراء شديد على إقامة هذا الحدّ وردع عن التهاون في الإلتصاف لإقامته.

فإن قلت: الرأفة لمن هي حاصله له أمر ضروري غير اختياري فكيف يصح التكليف بإزاحته؟

قلت: المنهي عنه ترتّب الأثر على تلك الرأفة وهو التقاعد عن المأمور به أو الإتيان به على وجه غير مكيف بالكيفية التي أمر بإيقاع الحدّ ملابس لها، وقد يدعى إمكان إزالة الصفات الضروريات بالمجاهدات والرياضات، ومنه التكليف بتبديل الأخلاق السيئة بالأخلاق الحسنة، فإنّ الإنسان إذا تأمل قبح صنيع الزاني وحسن حكم الحاكم الحقيقي وعموم المصلحة في إقامة ذلك الحدّ بالنسبة إلى الزاني التي هي تطهيره من ذلك الذنب، وإلى عموم الغاية التي هي

١- الوسائل: ج ١٤، ص ٤٠، الباب ٢٣ من أبواب مقدّمات النكاح، ح ٧.

الارتداع عن الإتيان بمثله سهل على الطبع السليم والعقل المستقيم أن يزيل تلك الرأفة الجبليّة عن نفسه والله ملهم الصواب.

وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ، «الطائفة» فاعلة من الطوف، وهي بمعنى الفرقة.

وقد اختلف في مقدار من يصدق عليه فقيل: من يمكن اعتبار معنى اللغوي فيه، وقيل: أقلّها هاهنا واحد^(١)، وقيل: إثنان^(٢)، وقيل: ثلاثة^(٣)، وقيل: أربعة^(٤)، وبتعدد الشهود، وقيل: عشرة^(٥)، وقيل: لاحصر فيها.

وقد اختلف في الأمر هاهنا، فحمله بعضهم على الوجوب^(٦) نظراً إلى الأصل وبعض على الإستحباب^(٧)، وعلى تقدير الوجوب قيل: إنّه فرض كفاية، وقيل: إن ثبت بالبيّنة وكان الحدّ الرجم وجب الشهود على الشهود؛ لأنّ الإبتداء بالرجم واجب عليهم وهو لا يمكن صدوره منهم بدون شهودهم تلك الواقعة، وما يتوقّف عليه الواجب واجب، وقال الشيخ فخر الدّين: الأقوى عندي عدم وجوب الحضور؛ لأنّ الأصل عدم وجوبه^(٨).

وما رواه الشيخ رحمه الله عن صفوان عمّن رواه عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «إذا أقرّ الزاني المحصن كان أوّل من يرميه الإمام ثمّ الناس، وإذا قامت عليه البيّنة كان أوّل من يرميه البيّنة ثمّ الإمام ثمّ الناس»^(٩).

١ - تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٧٢.

٢ - تفسير القرطبي: ج ١٢، ص ١١١.

٣ - السرائر: ج ٣، ص ٤٥٤.

٤ - تفسير ابن كثير: ج ٦، ص ٤٣٤.

٥ - الخلاف: ج ٥، ص ٣٧٤، مسألة ١١.

٦ - منهم ابن ادريس في السرائر: ج ٣، ص ٥٣، والتقي في الكافي في الفقه: ص ٤٠٦.

٧ - منهم الشيخ في المبسوط: ج ٨، ص ٨.

٨ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٨٩.

٩ - الوسائل: ج ١٨، ص ٣٧٤، الباب ١٤ من أبواب حدّ الزنا، ح ٢.

فقد قال العلامة: إن الحديث مرسل، وفي طريقه ابن فضالة، ولادلالة فيه على الوجوب^(١)، والحكمة في الوجوب أو الإستحباب احتراز من شهد الواقعة عن الإتيان بمثلها وشدة ألم الجاني، وينبغي للإمام إذا استوفى حداً أن يشعر الناس ويأمرهم بالحضور، وإذا أمر طائفة وجب عليهم الحضور، وإذا لم يعين كان فرض كفاية، فإذا حضر من يصدق عليه اسم الطائفة سقط عن الباقيين.

وَأَلَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا
عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي
الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَخْلَعَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا^(٢)

الثانية: قوله تعالى: *وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ*، أي الزنا؛ إذ لافعل أفحش منه، وإتيان الفاحشة غشيانها والتلبس بها يقال: أتى الأمر وجاءه إذا غشيه وتلبس به فاعلاً يأتاه *مِنْ نِسَائِكُمْ*، أي من زوجاتكم الحرائر، وقيل: المؤمنات^(٣)، وقيل: الثيبات *فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ*، أي فاطلبوا شهادة أربعة رجال منكم أنها المؤمنون، ومن هاهنا يعلم أن الآية تقدير، أي واللاتي يقذفن بإتيان الفاحشة.

فَإِنْ شَهِدُوا، أي الأربعة عليهن بإتيان الفاحشة *فَاسْمَكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ*، أي فاحبسوهن فيها مخلصات، والآية منسوخة، قيل: بآية الجلد^(٤)، وقيل: بما رواه عباد بن الصامت عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ وَالثَّيْبُ

١ - مختلف النسخة: ج ٩، ص ١٨٣.

٢ - النساء ٥: ١.

٣ - تفسير الفرطى: ج ٥، ص ٥٥.

٤ - تفسير الفرطى: ج ٥، ص ٥٦.

بيان آية
واللاتي يأتين
الفاحشة...
والأحكام
المستفادة منها

بالثيب وجلد مائة ورمي بالحجارة»^(١) ثم نسخ هذا الحديث بآية الجلد. وأورد عليه أنه يجوز أن يكون الحديث مبنياً للجلد الذي هو قوله: «أو يجعل الله هُنَّ سبيلاً»، ومخصّصاً لعموم آية الجلد؛ فإن آية الجلد تعم الثيب والبكر، وهذا الحديث قد خصّص حكمها بالبكر، فإنه قد ضمّ في الحديث الرجم إلى الجلد في الثيب.

وقد يقال: أن حكم الجلد باقٍ على حاله فلا تخصيص، وقيل: إنها محكمة، ويجب الحبس بعد الجلد حذراً من أن «تعود لعترها لميس»^(٢) وإنما ترك ذكر الجلد هاهنا للعلم به من الكتاب في موضع آخر، ومن السنة المبيّنة أيضاً، والسبيل على هذا الوجه هو النكاح الذي يستعففن به عن السفاح، وعلى الأول هو الحد، فإنه لم يكن مشروعاً في ذلك الوقت وبه يخلصن من الحبس ويجدن سبيلاً إلى التردّد من البيوت، والمراد من التوفّي التوفية والإستيفاء وهو الأخذ بالكلية، وإن حمل على معنى الأمانة بقوله تعالى: «اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا»^(٣) فهو على حذف المضاف أي ملائكة الموت، ويجوز أن يحمل على الإستعارة بالكناية، فيشبه الموت بشخص يستوفي أرواحهنّ، ويكون «يتوفّي» على أصل معناه وهو الأخذ، ولا يحسن أن يكون إسناداً مجازياً؛ لأنّ الموت ليس من الملابس التي تسند إليها الأمانة مجازاً.

وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّهُمْ مِنْكُمْ فَادُّوهُمْ فَإِنْ تَابُوا وَأَصْلَحُوا
فَاعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا^(٤)

١ - تفسير القرطبي: ج ٥، ص ٥٦.

٢ - مجمع الأمثال: ج ٢، ص ٥ [٢٣٨٥].

٣ - الزمر ٤٢: ٣٩.

٤ - النساء ١٦: ٤.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِي﴾، أي الفاحشة ﴿منكم﴾، بيان
 ﴿الَّذَانِ﴾ ﴿فأذوهما﴾ بما يظن به الإرتداع عن ذلك الإتيان من ترك الإختلاط
 والإستخفاف والتقريع والتوبيخ والتعيير وأمثال ذلك، وقرئ بتخفيف التون
 وبثقله.

﴿فإن تابا﴾، عن ذلك الإتيان ﴿وأصلحا﴾، حال لفسهما بأن ثبتا على
 التوبة ولم يلج عليهما مخايل النقض ﴿فأعرضوا عنهما﴾، أي عن إيذائهما
 والتعرض لهما بما كنتم تعرضون، أو تصرحون به.
 ﴿إن الله كان تواباً﴾، قابلاً للتوب شديد القبول له ﴿رحماً﴾ بعباده، وفي هذا
 تقليل للأمر بالإعراض عنهما بعد التوبة، والخطاب يحتمل أن يكون للولادة، وهذا
 الحكم المستفاد من هذه الآية، إنما يكون قبل ثبوت الزنا ووجوب إقامة الحد
 عليهما، ويحتمل أن يكون للعامة الذين لا يجب عليهم، بل لا يجوز منهم إقامة
 الحدود.

وقيل: للشهود، وهو إرشاد لهم إلى سلوك طريق الستر، والمعنى حينئذ
 أنكم إذا عثرتم على خطأ وقع من اثنين منكم وتلوئتهما بمثل هذه الفاحشة
 فأذوهما بالتقريع والتوبيخ والتهديد كي ينزجرا عما أتياه، ولا تبادروا إلى هتك
 سترهما ورفع قضيتهما إلى الإمام أو نائبه، فإن إعرضا عما أتياه فأعرضوا عن الذم
 والتوبيخ وعن عرض حالها على الحاكم، فإن الله قد قبل توبتهما وإيابتهما، ﴿فإنَّ
 الله تواب رحيم﴾، وقيل: نزلت الأولى في السخافات، والثانية في اللواطين^(١)،
 ولعل شبهة من ذهب إلى هذا القول تأنيث الموصول في الأولى وتذكيره في الثانية.

١ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٦١ التفسير الكبير: ج ٩، ص ١٩٠.

يَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ
مِنَ الَّذِينَ قَالُوا: آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ
الَّذِينَ هَادُوا وَسَمِعُوا لِلْكَذِبِ سَمْعُونَ لِقَوْمٍ
آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ يُخْرِفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ
يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا
وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ
الَّذِينَ لَمْ يَرْدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ هُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ
وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ^(١)

الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ﴾، قرئ بفتح الياء من طريق السبعة وبضمها من طريق الشواذ.

بيان آية: يا أيها
الرسول لا يحزنك...
والأحكام
المستفادة منها

﴿الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾، أي يقعون متهافتين فيه يقال: أسرع فيه الشيب فأسرع فيه الفساد بمعنى وقع فيه سريعاً، وفي الآية تسليّة للرسول ﷺ وإزاحة^(٢) لما كان يغشاه من مبادرة المنافقين إلى ما يجب من التقاعد عليه مما هو من مخايل الكفر ومقاعدهم عما يجب المبادرة إليه من دلائل الإيمان، وحاصله لا ينبغي لك أن تهتم وتبالي يا من تحلى بالرسالة وتزين بزينة النبوة بمسارعة المنافقين في إظهار الكفر بعد أن حليت وزيت بما حليت وزيت به وعلمت منه أن من حلاك وزينك حسبك وكافيك فيما يهتك من الأمور الصعبة والشؤون الشاقة.

١ - المائدة ٥: ٤٩.

٢ - في جميع النسخ كلمة غير واضح.

ومما فسّرنا به هذا الكلام علم أنّ، اسناد الفعل إلى *الذين يسارعون* مجاز، فيجب أن يقدّر له فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة، فيكون المعنى لا ينبغي أن تحزن ولا تبالي، فيكون من قبيل قولك: اقدمني بلدك حقّ لي على فلان.

مِنَ الَّذِينَ قَالُوا، بيان للموصول مع صلته *أَمَنَّا* مقول القول *بِأَفْوَاهِهِمْ* متعلّق بـ«قالوا» *وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ*، الواو يجوز أن يكون للحال، وأن يكون للعطف وهو بيان لنفاقهم.

وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا، «من» هذه تبعية، ويجوز أن تكون أيضاً بيانية؛ إذ لا منافاة بينهما، وعلى هذا يكون *مِنَ الَّذِينَ هَادُوا* عطفًا على *الذين قالوا*، وقيل: إنّه كلام مبتدأ مفضول عمّا قبله وهو خبر لقوله^(١).

سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ، أي من الذين هادوا قوم سماعون للكذب، وعلى تقدير العطف خبر لمبتدأ محذوف أي هم قوم سماعون، والضمير للفرّيقين أو لليهود واللام في *لِلْكَذِبِ* إمّا للكذب وإمّا للغرض، ولفظ *سَمَاعُونَ* على حقيقته أي يلقون أسماعهم إلى سماع كلام رسول الله لا يقبلوه ويستفيدوا منه ما يصلح أمر دينهم ودنياهم، بل ليفتروا عليه ويغيّروا ما سمعوا منه بالتحريف والتبديل على ما لا يلائم ما هم عليه من الكفر وتحريف اليهوديّة، وإمّا للصلة *سَمَاعُونَ* محمول على القبول أي قائلون لما يلقيه إليهم أخبارهم من الكذب والإفتراء على الله وعلى رسوله، ويجوز أن تكون مزيدة للتأكيد كما هو مستفاد من صيغة المبالغة.

سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتَوْكَ، أي لقوم آخرين من اليهود لم يحضروا مجلسك.

١ - تفسير البضاوي؛ ج ١، ص ٢٦٦.

قيل: المراد بالسامعين بنو قريظة والقوم الآخريين يهود خير^(١)، وقيل: إن هذا مؤيداً لتوجيه الأخير كأنه قسم السامعين ففتن فئة سمّاعون للكذب من قوم كانوا يأتونه، وفئة سمّاعوه من فئة كانوا لا يأتونه، وفي هذا القيل نظر؛ لأنّه يجوز أن يقال: إنّ المراد أنّهم فئتان سمّاعون كلامك لينقلوه إلى قوم آخريين منهم لم يأتوك ليجمعوا ذلك ذريعة للاستعانة عند قومهم وتحفة يتحفون بها القوم الذين يأتوك تكبراً وعناداً وغلظة وفساداً، وفئة سمّاعون كلامك ليكذبوا عليك، وعلى هذا يكون مؤيداً للوجه الأوّل كما لا يخفى، وعلى كلا التقديرين: ﴿لم يأتوك﴾ في محلّ الجزّ على أنّه نعت «لقوم».

﴿يَحْرِفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾، أي يجعلونه بلا موضع بعد أن غيّر الله له موضعاً اقتضته إرادته على طبق حكمته، ومعنى جعله بغير موضع إمّا أنّهم لا يستعملونه في المعنى الذي أراده الله من ذلك اللفظ، أو يغيّرون موارده، وهو عبارة عن تفسير الأحكام أو عن تغيير أوصافه عليه الصلاة والسلام عمّا وصف به في التوراة، أو إخفائها عن عوامهم، وإمّا أنّهم لا يستعملونه على الوجه الذي أنزل عليه، بل يغيّرونه بالزيادة والنقصان والتقديم والتأخير والوجه الأوّل أوجه.

فإن قلت: على كلّ من التقادير لم يجعلوه بغير موضع بل نزلوه في موضع آخر غير موضعه.

قلت: التقدير: أنّهم تركوه بغير موضع من المواضع التي جعلها الله له، فإنّ تلك المواضع التي أنزلوا الكلم فيها ليست مواضعها، فقد تركوها بلا موضع، والجملة أعني ﴿يَحْرِفُونَ﴾ صفة أخرى «لقوم»، وقيل: إنّ صفة ﴿سَمَّاعُونَ﴾^(٢)، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير فيه، أو استينافاً لاموضع له أو مرفوعاً على

١ - التفسير الكبير: ج ١١، ص ١٨٣.

٢ - تفسير القرطبي: ج ٦، ص ١١٨.

الخبرية لمبتدأ محذوف أي هم يحرفون.

يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا، أي المحرف *فخذوه*، أي فاقبلوه عاملين متمسكين به *وإن لم تؤتوه*، وأوتيتهم غيره مما هو مطابق للحق غير محرف *فاحذروا*، أن تقبلوه وتتمسكوا به عملاً فيما بينكم من الأحكام، وهذا قول اليهود عليهم لعائن الله لقومهم الذين أرسلوهم يستفتون النبي ﷺ في الزنا.

روي أن شخصاً من أشرف خبير زنا بشريفة منهم يقال لها «بشرة» وهما محصنان، وكان حنهما الرجم في التوراة كما هو في شريعتنا، فكرها رجمهما لشرفهما، فبعثوا نفرًا منهم إلى بني قريظة يسألوا النبي ﷺ، وقالوا: إن أمركم بالجلد فأقبلوا حكمه، وإن أمركم بالرجم فاحذروا أن تقبلوه، وأرسلوا الزانيين معهم، فأمرهم بالرجم فأبوا أن يأخذوا، فقال له جبرئيل عليه السلام: «اجعل بينك وبينهم ابن صوريا حكماً، فقال: هل تعرفون شاباً أبيض أعور يسكن فذك يقال له ابن صوريا؟ فقالوا: نعم وهو أعلم يهودي على وجه الأرض، فقال رسول الله ﷺ: أترضونه حكماً فرضوا به فقال له ﷺ: أنشدك بالله الذي لا إله إلا هو الذي فلق البحر لموسى ورفع فوقكم الطور ولجأكم وأغرق آل فرعون وأنزل عليكم كتابه وحلاله وحرامه هل تجدون في التوراة الرجم على من أحصن» قال: نعم، فوثب عليه سفلة اليهود، فقال: حق إن كذبتة نزل علينا العذاب، فسأل رسول الله ﷺ عن أشياء كان يعرف أنها من أعلام النبوة فأجابها عنها، فأسلم وقال: أشهد أنك رسول الله النبي الأمي العربي الذي بشر به المرسلون في التوراة والإنجيل والزبور، وأمر رسول الله ﷺ برجم الزانيين فرجما عند باب المسجد^(١).

١ - التفسير الكبير: ج ١١، ص ١٨٣، مجمع البيان: ج ٢، ص ١٩٣.

﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ﴾، أي خذلانه وتركه على ما هو عليه من الكفر لعلمه أَنَّ اللطف والتقريب من الإيمان لا يَنْجَعُ فيه، وقيل: عذابه وفضيحته^(١) ﴿فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً﴾، أي فلن تستطيع أن تمنحه بشيء من لطفه وأن تدركه عنه شيئاً من عذابه ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ﴾، أي أولئك الذين لم يمنحهم الله شيئاً من لطفه الخاص وترك قلوبهم على ما هي عليه من درن الكفر وخبث الشرك، وقيل: لم يرد أن يوسعها فيزيل ضيقها عقوبة لهم.

﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾، فضيحة بالإطلاع على كذبهم وافتراءهم وما هم عليه من التغيير والتبديل وذل، وهو أن يضرب الجزية عليهم.

﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، هو عذاب جهنم الذي لا عذاب أخزى منه ولأعظم منه، قيل: عظّمه لشدة ألمه، وقيل: لدوامه وعدم انقطاعه، والأقوى أنه لهما وضع اللام في «لهم» موضع «على» تهكماً بهم، وكسر الجار والمجرور تسجيلاً عليهم بوقوع العذاب وأنهم لا محيص لهم عنه.

تتميم:

هل يجوز لغير الإمام إقامة الحد؟

لا يجوز لغير الإمام أو من يأمره إقامة الحدود، أَللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الزَّانِي قَتْلًا أو زوجة والزَّوْجَ حُرًّا أو ولداً، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلسَّيِّدِ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَى عَبْدِهِ وَلِلزَّوْجِ الْحَرِّ إِقَامَتَهُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَلِلْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ بَدُونِ إِذْنِ الْإِمَامِ مَعَ الْمَشَاهِدَةِ، أو الإقرار، وكون الحدّ غير القتل والرجم، ويشترط في المولى عدم الفسق وفي الفاسق إشكال، وكذا في القطع، وإذا اجتمع الإمام والسَّيِّدُ وكان الإمام أولى ترجيحاً للولاية العامة على الولاية الخاصة، وإذا زنى الذمّي بذمّيّة كان الإمام

مختير بين إقامة الحدّ عليه ودفعه إلى أهل ملته ليقيموا الحدّ على شريعتهم.
وأقسام الحدّ ستة:

القتل: وهو حدّ من زنى بمحارمه، كالأمّ والبنت والأخت والعمة والخالة،
وبنت الأخت وبنت الإبن وبنت البنت، هذا كله نسباً لأرضاعاً، والذميّ بالمسلمة
والمكره على الزنا.

والرجم: وهو حدّ المحصن إذا زنى بالبالغة العاقلة إذا لم يكن شيخاً.
وحدّ المحصنة إذا زنت بالبالغ وإن كان مجنون إذا كانت شابة.

والجمع بين الجلد والرجم وهو حدّ المحصنين إذا كانا شيخين، وفي
الشابّين خلاف، والأقوى أنّه كذلك، وذلك، فإنّه لا خلاف في وجوب الرجم،
وإنّما الخلاف في الجلد وآيته عامّة تشمل الشيخ والشابّ، فإنّ لفظ الزانية و
«الزاني» في قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدة﴾^(١)
عام لا مخصّص له، ولأنّ أمير المؤمنين عليه السلام جلد سراجة يوم الخميس ورجمها
يوم الجمعة، فقليل له أتحدّها حدّين فقال: «حدّتها بكتاب الله ورجمها بسنة
رسول الله ﷺ»^(٢).

ويؤيده ما رواه محدّثين مسلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام: «في المحصن
والمحصنة جلد مائة ثمّ الرجم»^(٣)، ولذلك أطلق المرتضى عليه السلام^(٤) ولم يفصل، وأكثر
الأصحاب من المفيد^(٥) والصدوق^(٦) وابن أبي عقيل^(٧) وابن الجنيّد^(٨) وسنّار^(٩)

١ - النور ٢: ٢٤.

٢ - مستدرک الوسائل: ج ١٨، ص ٤٢، الباب الأوّل من أبواب حدّ الزنا، ح ١٢.

٣ - الوسائل: ج ١٨، ص ٢٤٨، الباب الأوّل من أبواب حدّ الزنا، ح ٨.

٤ - الانتصار: ص ٥١٦.

٥ - المغنّة: ص ٧٧٥.

٦ - المغنّة: ص ٤٢٨.

والعلامة^(١٠) وولده^(١١) على هذا ولم يخالف فيه إلا الشيخ في النهاية^(١٢)، واحتج بما رواه عبد الله بن طلحة عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إذا زنى الشيخ أو العجوز جلدًا، ثم رجعا عقوبة لهما، وإذا زنى النصف من الرجال رجم ولم يجلد إذا كان قد أحسن»^(١٣). وجلد المائة مع جز شعر الرأس وإخراجه من بلده سنة، وهو حد البكر غير المحسن الذكر بالجز، ولا جز على المرأة ولا إخراج.

وجلد مائة لا غير وهو حد غير المحسن ومن لم يكن قد عقد عقدًا دائمًا ولم يخل الخلوة الصحيحة من البالغين الأحرار، وحد المرأة الحرة غير المحصنة وإن كانت معقوداً عليها غير مدخول بها، والرجل المحسن إذا زنى بصبية أو مجنونة، والمحصنة إذا زنى بها طفل.

وخمسون جلدة وهو حد المملوك البالغ سواء كان محصناً أم لم يكن.



٧- نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٩، ص ١٤٧.

٨- نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٩، ص ١٤٧.

٩- المرئسم: ص ٢٥٢.

١٠- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٥٢٧.

١١- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٧٨.


١٢- النهاية ونكتها: ج ٣، ص ٢٨٧.

١٣- الوسائل: ج ١٨، ص ٣٤٩، الباب الأول من أبواب حد الزنا، ح ١١.



حَدُّ الْقَذْفِ

وَفِيهِ آيَاتٌ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ
فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا
وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ
ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١)

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾، بالزنا مثل، يا «زانية»، أو بيان آية
«أنت زانية»، وشرط الإحصان الذي يترتب عليه الحكم هاهنا الإسلام، أو الحرية
والعفة من الزنا والبلوغ والعقل، سواء كان ذكراً أو أنثى، وتخصيص «المحصنات»
بالذكر لخصوص الواقعة، أو لأنّ قذف النساء أغلب وأفحش، فإنّ القذف المترتب
عليه هذا الحكم ليس مخصوصاً بالنساء، ولا بالزنا، بل الزنا أو اللواط، مثل
«زنيته»، أو «لطت» أو «زنا بك»، أو «أوليط بك»، أو «أنت زاني»، أو «منكوح في
دبره»، أو «زان»، أو «لائط»، أو يا «منكوحاً في دبره»، وما أشبه ذلك، بأي لغة
كانت مع العرفان والقصد، ولو ادع القائل معنى آخر يحمله اللفظ قبل منه.

﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا﴾، على ما قذفوا به «بأربعة شُهَدَاءَ فاجلدوهم ثمانين جَلْدَةً»
ولا يشترط في الثبوت شهادة زوج المقدوفة خلافاً لأبي حنيفة.

﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾، في أي شيء شهدوا به وقيل: في القذف
خاصة (٢) والأوّل أولى.

١ - النور ٤: ٥.

٢ - التفسير الكبير: ج ٢٣، ص ١٤٠.

وَلَوْلَكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ، عُبِّرَ عَنْهُمْ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَعُرِفَ الْخَبَرُ وَأَتَى بِضْمِيرِ الْفَصْلِ مَبَالِغَةَ فِي ادِّعَاءِ حَصْرِ الْفَسْقِ فِيهِمْ وَقَصْرِهِ عَلَيْهِمْ رَدْعًا لَهُمْ عَنْ *إِلَّا تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ* الْقَذْفِ.

وَأَصْلَحُوا، أَيِ وَاسْتَقَامُوا عَلَى التَّوْبَةِ وَإِصْلَاحِ الْحَالِ بِهَا، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَكْذِيبِ الْقَاضِي نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ الْقَذْفِ وَتِلْكَ الشَّهَادَةُ وَالنَّدَمُ عَلَيْهَا وَالتَّصْمِيمُ عَلَى عَدَمِ الْإِقْدَامِ عَلَى مِثْلِهَا وَالِاسْتِسْلَامُ لِلْحَدِّ، أَوِ الْإِسْتِحْلَالُ مِنَ الْمَقْذُوفِ، وَمِنْ ثَمَّةٍ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ الْحَدَّ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَعْيِينِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ وَالْفَاسِقُونَ، فَيَكُونُ الْمُسْتَشْنَى حَيْثُ ذُنُوبُ الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّهُ لِيَسْتِثْنَاءُ مِنْ مُوجِبٍ، وَبَعْضٌ إِلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّهْيِ وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا، فَيَكُونُ مَجْرُورَ الْمَحَلِّ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «لَهُمْ»، وَبَعْضٌ إِلَى أَنَّهُ اسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٍ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ، بَلْ بِمَا بَعْدَهُ، أَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: *فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ*، وَلِهَذَا نَظَائِرُ جَمَّةٍ فِي الْقُرْآنِ قَالَ تَعَالَى: *إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ* فَيَعْلَبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ*^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: *إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حَسَنًا بَعْدَ سَوْءٍ*^(٢) وَقَالَ: *إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي*^(٣).

إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا
فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ^(٤)

الثانية: قوله تعالى: *إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ*، أَيِ يَقْذِفُونَ بِالزُّنَا *الْمُحْصَنَاتِ*

بيان آية دُرِّ
الذين يرمون
المحصنات...
والأحكام
المستفادة منها

١ - العنيفة ٢٣:٨٨ - ٢٤.

٢ - النمل ١١: ٢٧.

٣ - البقرة ٢: ١٥٠.

٤ - النور ٢٣: ٢٤.

العفائف.

الغافلات، اللواتي لاعلم لهنّ بما قذفن به، أي المفتريات عليهنّ، وقيل: هنّ القاصرات الفطنة الخاليات من الصبوة التي قلّ أن تبطل بها ربّات الخرق، ومنه قوله ﷺ: «أكثر أهل الجنة البلة»^(١).

المؤمنات، أخرج بهذا القيد المشاركات، فإنّ قذفهنّ بما ليس فيهنّ وإن كان أيضاً حراماً لا يجوز للمؤمن الذي يجب أن يكون متحلياً بحليّة الصدق أن يقدم عليه لكن لا يترتب عليه هذا الوعيد الشديد المترتب على قذف المؤمنات *العنوا في الدنيا والآخرة ولهنّ عذاب عظيم*، هذا وعيد قلّ أن يوجد في آيات الوعيد في القرآن المجيد مثله.

تذييل:

شرائط حدّ القذف

إعلم أنّ لوجوب حدّ القذف شرائط تتعلّق بالقاذف والمقذوف، فلا بدّ من التعرّض لبيانها، أمّا المتعلقة بالقاذف فهو التكليف والاختيار والقصد، فلا يثبت الحدّ على الصبي، بل يجوز تأديباً ولاعلى المجنون، أللهمّ إلّا أن يقع منه القذف في وقت الإفاقة، ولاحدّ على المكره، وفي وجوبه على المكره تردّد. ولاعلى الساهي والغافل والنائم والمغمى عليه.

وفي السكران إشكال ينشأ من اعتبار القصد في وجوب الحدّ وفقدانه من السكران ومن اجراء العقوبات الشرعيّة عليه تأديباً، واعتناء الشارع بإقامة هذا الحدّ يربوا على كثير من الحدود، وقال الشيخ فخرالدّين ﷺ: والأقوى عندي ثبوت الحدّ عليه بقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: «لأنّه إذا شرب سكر

وإذا سكر هذى وإذا هذى أفترى»^(١)، وحدّ المفترى ثمانون^(٢).

وفي اشتراط الحرية في عام الحدّ خلاف، فذهب الشيخ في المبسوط^(٣) إلى أنّه لا يجلد العبد القاذف للحرّ أو الحرّة إلا أربعين سوطاً، واستدلّ عليه بتخصيص الآية أعني: *والذين يرمون المحصنات*^(٤) بالروايات^(٥) وعمل الصحابة، فهو إجماع والإجماع مخصّص، وقال: المخصّص قوله تعالى: *ولا تقبلوا لهم شهادة*^(٦)؛ فإنّ الضمير في «لهم» عائد إلى «الذين يرمون»، فقد جعل المانع من قبول شهادتهم القذف، وهذا يقتضي قبول الشهادة قبل القذف، وهذا لا يتحقّق في العبيد، فيكون المراد بهم الأحرار؛ لأنّ عود الضمير إلى بعض أفراد العام يقتضي تخصيصه كما هو مقرّر في الأصول وعورض بالكافر، فإنّه ليس من أهل الشهادة. وأجيب عنه بأنّ تماميّة الحدّ في الكافر ثابت بالأولويّة، فهو من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، وبإجماع المسلمين، بل على أنّ الكفر ينقص الكافر عن المسلم في الحقّ الذي هو له، لافي الحقّ الذي هو عليه، بل قد يساويه أو يزيد عليه للتغليظ والإهانة، وذهب الأكثرون من الأصحاب إلى حمل الآية على العموم، وأنّ العبد القاذف للحرّ يجلد ثمانين جلدة هو مختار المفيد^(٧) وابن بابويه^(٨) والشيخ في التهذيب^(٩) والنهاية^(١٠) وقال الشيخ فخر الدّين رحمه الله: وهو الأصحّ

١ - الوسائل: ج ١٨، ص ٤٦٧، الباب ٣ من أبواب حدّ المسكر، ح ٤.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥٠٣.

٣ - المبسوط: ج ٨، ص ١٦.

٤ - النور ٤: ٢٤.

٥ - الوسائل: ج ١٨، ص ٤٣٤، الباب ٤ من أبواب حدّ القذف.

٦ - النور ٤: ٢٤.

٧ - المفنعة: ص ٧٩٢.

٨ - المفنعة: ص ٤٤١.

٩ - تهذيب الأحكام: ج ١٠، ص ٨٤، ذيل الحديث ٢٧٦.

١٠ - النهاية ونكتها: ج ١، ص ٣٤٤.

عندي؛ لأنه حقّ آدمي فلا يناسب التخفيف^(١).

ولما رواه الشيخ في التهذيب عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن عبد افتري على حرّ فقال: «يجلد ثمانين»^(٢).

ولما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في مملوك قذف محصنة حرّة قال: «يجلد ثمانين؛ لأنه إنما يجلد بحقّها»^(٣)، وقد يدعى هاهنا أيضاً الثبوت بالأولوية، فإنه إذا وجب على الحرّ مع شرفه وبالحرية جلد ثمانين، فبالحري أن يجب على العبد الناقص بالقيّة ذلك المقدار فلا ينقص عنه، فإنّ مقدار التأديب على مقدار الذنب وشدة تأثيره في المجني عليه، ولا شك أنّ جناية الأدنى على من يعلوه وتفضّله أشدّ مضاضة من جناية المساوي على مساويه، ممّا يشدّ بنيانه هذا الكلام، ويشدّ إزر هذا المرام قول حاتم الطائي:

* لو ذات سوار لطمتني *^(٤)

وقول الآخر:

ولو أنّي منيت بها عمي خوّلته بنو عبد المداني لهان عليّ ما ألقى ولكن
تعالوا فأنظروا بمن إملاي.

وقد يدعى العكس في ذلك، فإنّ الناقص لا يعتدّ بكلامه لنقصانه.

قال المتنبي:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأنّي كامل^(٥)

وقال الآخر:

١ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥٠٢.

٢ - تهذيب الأحكام: ج ١٠، ص ٨٣، ح ٢٧٠.

٣ - الوسائل: ج ١٨، ص ٤٣٥، الباب ٤ من أبواب حدّ القذف، ح ٨.

٤ - تفسير التبيان: ج ٧، ص ٤١٣.

٥ - ديوان المتنبي: ص ١٤٧.


ولقد أمرَ على اللّٰئيم يسبّني فضيت ثمّة قلت لا يعنيني^(١)
وأما المتعلّقة بالمقدّوف ممّا يجب به الحدّ، كمال البلوغ، وكمال العقل
والحرية والإسلام والعفة، فلو فقد أحدها أو الجميع فالتعزير، سواء كان القاذف
مسلماً أو كافراً حرّاً أو عبداً، ولا شيء منهما في التقاذف، وكذا لو كان القاذف أباً،
والعموم المستفاد من الآية مخصّص بالأحاديث، وفعل السلف مؤذنين إلى
الإجماع.





حَدُّ السَّرِقَةِ

وَفِيهِ آيَاتٌ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا
نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(١)

الأولى: قوله تعالى: *وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا
نَكَالًا مِنَ اللَّهِ*، السرقة شرعاً: أخذ المكلف نفسه مال الغير نصاباً غير مستحق بغير
إذن من حرز يهتك سرّاً بلا شبهة، فلو أخذ غير المكلف، كالطفل أو المجنون أو أمر
المكلف بالأخذ أو أخذ مال ولده، أو كان غير نصاب، أو نصاباً مستحقاً، أو كان
مأذوناً أو من غير حرز أو منه بغير هتك، أو هتك هو وأخرج غيره أو جهراً أو
بشبهة فلا يعدّ شرعاً سارقاً ولا يقطع.

وقد اختلف في مقدار القطع، فذهبت الخوارج إلى وجوب القطع من
المنكب^(٢)، نظراً إلى أنّ «اليد» تطلق على المجموع، والعامّة إلى القطع من
الرسغ^(٣)، وعلماء أهل البيت إلى القطع من أصول الأصابع الأربع من اليمنى وترك
الإبهام والراحة^(٤)، فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليمنى من مفصل القدم ويترك
العقب للصلوة، ولو سرق ثلاثة سجن دائماً، ولو سرق في السجن قتل^(٥)، هكذا
ورد عنهم عليهم السلام^(٦).

واختلف في الحرز أيضاً، قليل: وهو المكان المعدّ للحرز، كالدار والبيت ما معنّى الحرز؟
والحانوت والصندوق والدرج للمال والإصطبل للدابة.

١ - المائدة ٥: ٣٨.

٢ - نقله في الخلاف: ج ٥، ص ٤٣٨.

٣ - المعنى: ج ١٢، ص ٣٥٥.

٤ - الخلاف: ج ٥، ص ٤٣٧.

٥ - ليس في «ج ٥٠».

٦ - الوسائل: ج ١٨، ص ٤٩٢، الباب ٥ من أبواب حد السرقة.

وقال الشيخ في النهاية: لابد من القفل والغلق أو الدفن^(١)، وقال في المبسوط: معرفة الحرز مأخوذة من العرف، فما كان حرزاً لمثله في العرف ففيه القطع، وما لم يكن حرزاً لمثله فلا قطع فيه، فإنه ليس بحرز^(٢)، وقال العلامة في القواعد: الحرز هو ما يعد في العرف حرزاً لعدم تنصيب الشارع عليه، فيحال على العرف وهو متحقق فيما على سارقه خطر؛ لكونه ملحوظاً دائماً أو مقلداً عليه أو مغلقاً أو مدفوناً، وقيل: كل موضع ليس لغير المالك الدخول فيه إلا بإذنه^(٣)، فهو حرز، فلا يقطع من سرق من المواضع المشرعة كالمسجد والحمام. وقيل: إذا كان المالك أو من يقوم مقامه مراعيّاً للمال فهو محرز وذلك الموضع حرز، والقبر حرز للكفن لا غير.

المقدار الذي
يوجب القطع

واختلف في النصاب أيضاً، فذهبت الإمامية إلى أنه ربع دينار^(٤)، ووافقهم الشافعي^(٥)، ومالك في ذلك إلا أن قدر ربع الدينار بثلاثة دراهم^(٦) ادعاء منه أن الدينار كان في عهد رسول الله ﷺ اثني عشر درهماً، والحق أنه مقدّر بقيمة يوم السرقة، واحتجوا بأن القطع في زمن رسول الله ﷺ ما كان إلا في ثمن مجن^(٧)، وقدّر ربع دينار أو بثلاثة دراهم، وهذا قد يقوّي قول مالك، وكل ما بلغ قيمته ذلك ممّا يتملك شرعاً من الثياب والطعام الفاكهة^(٨) والماء والكلاء، أو الملح والثلج والتراب والطين الأرمني وما أشبه ذلك، فهو نصاب، لكن تشترط فيها أن يكون قيمة كل منها قد بلغ ربع دينار من الذهب الخالص المسكوك بسكّة المعاملة،

١- النهاية ونكتها: ج ٣، ص ٣٢١.

٢- المبسوط: ج ٨، ص ٢٢.

٣- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٥٦٠.

٤- كما في المختصر المنافع: ١٢٢٤، قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٥٥٥.

٥- تفسير القرطبي: ج ٦، ص ١٠٥، تفسير الكشاف: ج ١، ص ٦٢٢.

٦- تفسير القرطبي: ج ٦، ص ١٠٥.

٧- مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ١٠٦٦، ج ٣، ص ٥٩١.

٨- ليس في «ج ٥».

فلو كان المسروق ربع دينار من الذهب الإبريز^(١)، أو ما يقوم به ولم يساو ربعاً مضروباً فليس بنصاب، وفي خاتم من الذهب إذا لم يبلغ بالوزن الربع وبلغه بالقيمة إشكال ينشأ من اعتبار العين والقيمة، فإن اعتبرنا العين لم يبلغ الوزن الربع، فلا يجب القطع؛ لأنَّ المسروق لم يبلغ النصاب، والقيمة إنما تعتبر في غير عين الذهب، وإن اعتبرنا القيمة بلغ المسروق النصاب؛ لأنَّ قيمته ربع دينار وهو النصاب، فيجب القطع.

وقال الشيخ فخر الدين: والأصح عندي قطعه^(٢) تنزيلاً للذهب الذي لم يبلغ الربع منزلة الدراهم وغيرها من الأعيان، فإنها تقوم بالذهب.

أما لو كان الخاتم ربع دينار وقيمه السدس فلا إشكال، ولو صحب الدينار المسروق من غير قصد من السارق إلى سرقة فالإشكال متحقق، لعدم قصد الأخذ المعتبر في تحقق السرقة الموجبة للقطع، ومن حصول النصاب في يده بسرقة من حرز فيدخل تحت العموم، والأصح عدم القطع دراً للحد بالشبهة، بخلاف ما لو سرق نصاباً بظنه غير نصاب أو دنائير يظنها فلوساً لأنه قصد هاهنا أخذ العين، ولا يشترط علمه ببلوغ النصاب وقصده إليه بل إنما يشترط بلوغه في نفس الأمر وقصده الإخراج من الحرز.

وفي اشتراط النصاب في الكفن المأخوذ من القبر بالنبس خلاف، فذهب العلامة في المختلف^(٣)، وقال إمامه رحمه الله: وهو الأقوى عندي^(٤)؛ لأنه يشترط فيه ما يشترط في السارق.

لما رواه حفص بن البختري في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول: «حدّ النّيباش حدّ السارق»^(٥)، ولما رواه أبو الجارود عن الباقر عليه السلام أنه قال

١ - الذهب الخالص، وهو الإبريزي والعبان والمسجد، لسان العرب: ج ٥، ص ٣١١.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥٢١.

٣ - المختلف: ج ٩، ص ٢٤١.

٤ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥٣٣.

٥ - الوسائل: ج ١٨، ص ٥١٠، الباب ١٩ من أبواب حدّ السرقة، ح ١.

أمير المؤمنين عليه السلام: «يقطع سارق الموقى كما يقطع سارق الأحياء»^(١)، ولما رواه إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «أَنْ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطَعَ نَبَاشَ الْقَبْرِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَقْطَعُ فِي الْمَوْتِ فَقَالَ: إِنَّا لَنَقْطَعُ لَأَمْوَاتِنَا كَمَا نَقْطَعُ لَأَحْيَاءِنَا»^(٢).

و «التشبيه» يقتضي الإشتراط في المشبّه ما اشترط في المشبّه به، وهذا هو الظاهر من كلام سلّار^(٣) وأبي الصلاح^(٤) وابن حمزة^(٥) وأمّا كلام الشيخ في النهاية، أعني قوله: من نبش قبراً وسلب الميت كفنّه وجب عليه القطع كما يجب على السارق^(٦)، فقد قال الشيخ فخر الدّين عليه السلام: من حيث إطلاق الوجوب قد يفهم عدم الإشتراط، وفي قوله: كما يجب على السارق دليل على الإشتراط^(٧)، وربّما يناقش في إطلاق الوجوب لتقييده بالتشبيه، وذهب ابن إدريس إلى الإشتراط في المرّة الأولى دون غيرها^(٨) محتجاً بقولهم عليهم السلام: «سارق مَوْتَاكُمْ كَسَارِقِ أَحْيَائِكُمْ»^(٩)، لكنّه يعلم الرجوع عن هذا، لما نقل عنه أنّه قال بعد ذلك، والذي أعتمد عليه، وأفتي به ويقوى في نفسي قطع النّباش، سواء كان في قيمة الكفن ربع دينار، أو أقلّ من ذلك، أو أكثر في الدفعة الأولى أو الثانية^(١٠).

إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ تقديم «السارق» في آية السرقة و «الزانية» في آية الزنا إنّما هو لكثرة السرقة منهم وكثرة الزنا منهنّ، وإنّما قطعت الآية فيها ولم يقطع فيه لإستواء الرجل والمرأة في آية السرقة واختلافهما في آية الزنا، والقراء السبعة قد اتفقوا على الرفع في «السارق» و «السارقة»، ولما كان الظاهر من هذا

١ - الوسائل: ج ١٨، ص ٥١١، الباب ١٩ من أبواب حدّ السرقة، ح ٤.

٢ - الوسائل: ج ١٨، ص ٥١٢، الباب ١٩ من أبواب السرقة، ح ٨.

٣ - المرسل: ص ٢٥٨.

٤ - الكافي في الفقه: ص ١٢٤.

٥ - الوسيلة: ص ٢٣٤.

٦ - النهاية ونكتها: ج ٣، ص ٣٣٦.

٧ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥٣٤.

٨ - السرائر: ج ٣، ص ٥١٢.

٩ - الوسائل: ج ١٨، ص ٥١١، الباب ١٩ من أبواب حدّ السرقة، ح ٤.

١٠ - السرائر: ج ٣، ص ٥١٤.

التركيب أنه من باب ما أضرع عامله في شرائط التفسير بناء على أن الفاء ليست مانعة من تسليط الفعل الذي بعدها على ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فُكِّبَ﴾^(١) *وَأَمَّا الَّتِي فَلَا تَقْهَرُ*^(٢)، وكان من مواطن اختيار النصب بناءً على أن الأمر لا يقع خبراً للمبتدأ ظاهراً احتيج إلى تأويل يخرج عنه هذا الباب، فذهب سيويه^(٣) إلى أن الكلام جملتان، والفعل الذي هو في جملة لا يجوز تسليطه على معمول في جملة أخرى، فتقدير الكلام حينئذ: السارق والسارقة في القرآن أو فيما يتلى عليكم على تقدير مضاف، أي حكم السارق والسارقة، فيكون رفعه على الابتداء وخبره ما قدر، وقوله *فَاقْطِعُوا* جملة مستقلة مبيّنة للجملة الأولى.

وكذا القول في كلما هو منسوخ على هذا المنوال، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾^(٥) ونحو ذلك، وذهب المبرد^(٦) إلى أن «الفاء» مانعة من التسليط، وليست من قبيل: *وَتِيَابُكَ فَطْهَرُ*^(٧)، بل هي الجزائية الداخلة على الخبر المتضمن مبتدأه معنى الشرط، والتقدير: الذي سرق والتي سرق فاقطعوا أيديهما، ومثل هذا «الفاء» تمنع عمل ما بعدها في ما قبلها إتفاقاً، والأمر في مثل هذا الموقع يقع خبراً للمبتدأ بلا تأويل؛ لأنه في تقدير إن سرق أحد فاقطعوا يده، فعلم أنه ليس من قبيل: زيد فاضربه، وقرئ في الشواذ بالنصب والأمر فيها ظاهر.

والمراد بـ«الأيدي»، اليدان وضعا للجمع موضع التثنية اكتفاءً بتثنية المضاف إليه عن تثنية المضاف حذراً عن اجتماع التثنتين حيث الإضطراب، وهذا إنما

١ - المدثر ٣: ٧٤.

٢ - الضحى ٩: ٩٣.

٣ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٩٠، تفسير الكشاف: ج ١، ص ٦٣١، تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٦٥.

٤ - النور ٢: ٢٤.

٥ - النساء ١٦: ٤.

٦ - التبيان: ج ٣، ص ٥١٥، تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٦٥.

٧ - المدثر ٤: ٧٤.

يكون في موضع لا تلبس التثنية بالجمع، كما يقول أشبعت بطونهما، فإنه من المعلوم أنه ليس للتثنية فوق بطنين، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَّتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(١)، ومن ثم علم أنه لا يجوز أن يقال: أفراسكما وعلمانكما، ويراد التثنية لحصول اللبس، والمراد باليدين اليمينان لقراءة بن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما والسارقون والسارقات فاقطعوا أيماهم^(٢).

واستدل بعضهم على ذلك بوضع الجمع موضع التثنية اكتفاءً بتثنية المضاف إليه^(٣)، فإنه لا يجوز ذلك إلا فيما لا يكون في الشيء منه إلا واحد، كالقلب والبطن، واليدان حملت على معنى أعم يشمل اليمنى واليسرى كان منه في الإنسان آيتان، فلا بد من حملة على اليمنى ليصح وضع الجمع موضع التثنية، وفيه نظر^(٤)، اللهم إلا أن يقال: إنه قد علم من السنة، أو من الإجماع أنه لا يراد بها إلا اليمنى فتأمل^(٥).

و «الجزاء» في اللغة: القضاء^(٦) يقال: «جزى» بمعنى «قضى» قد جاء به لمعنى الإكتفاء يقال جَزِئْتُ الإبل عن الماء بالرطب اجتزأت إذا اكتفت، وفي العرف الشرعي ما يقابل به العمل من خير ومن شر، وإذا اطلق في معرض العقوبة أريد به ما يجب حقاً لله في مقابلة فعل العبد، و «النكال» بمعنى المنع، وجاء بمعنى العذاب و «جزاء ونكالا» مفعولاً لهما ترك العطف فيهما للإشعار؛ لأن القطع للجزاء والقطع على قصد الجزاء للنكال والمنع عن المعاودة.

وقيل: هما منصوبان على المصدرية^(٧) لدلالة «فاقطعوا» على فعل الجزاء، أي فجاززهما جزء، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال، أي مجازين

١ - التحريم ٦٦: ٤.

٢ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٦٦.

٣ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٦٦.

٤ - حاشية في «ب»: «وجه النظر أن يقال: إن اليسرى كذلك فلم لم عليها منه».

٥ - حاشية في «ب»: «وجه التأمل هو أن يقال: إن الدال حينئذ إما هو السنة والإجماع لاما ذكر من وضع الجمع موضع التثنية، منه رحمه الله».

٦ - لسان العرب: ج ١، ص ١٤٤.

٧ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٦٦.

متكلمين^(١)، وأحتج بعضهم بلفظ الجزاء على أن الضمان والقطع لا يجتمعان، وفيه ما فيه، وفي هذا البحث كلام طويل الذيل المذكور في كتب الأصول، فلا نطول الكلام بذكره هاهنا.

والله عزيرٌ حكيمٌ يقطع يدا قيمتها في مائتة دينار على ربع دينار لعزته، فإنه لا يسأل عما يفعل ولحكمته؛ فإن الحكمة اقتضت عزّة الطائع وهوان العاصي، فاليد لما كانت يد مطيع كانت عزيرة قيمتها حينئذٍ عزيرة فلما خانت وعصت مولاهما هانت وابتذلت ونزلت عن قيمتها الغالبة إلى ذلك المقدار النزر العليل الحقيق فتبارك من عزّة كلمته وتعالى حكمته.

فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ
إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(٢)

الثانية: قوله تعالى: *فمن تاب*، أي رجع إلى الله وندم على ما كان منه وعزم جزماً أن لا يعود إلى مثله.

من بعد ظلمه، أي سرقته، فإن السارق ظالم لنفسه وللمسروق منه *وأصلح* برّد المسروق على مالكه، أو على وارثه عند فقده، أو إلى بيت المال عند فقدهما، وقيل: المعنى أصلح سريره وقيل: أصلح عمله أو توبته بترك المعاودة.

فإن الله يتوب عليه، أي يقبل توبته ويسقط عنه عقاب الآخرة إتماماً. وأما القطع فقد اختلف فيه، فذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يسقط بها، وفي أحد قول الشافعي أنه يسقط بها^(٣)، وعن علماء أهل البيت^(٤) أنها إن كانت قبل إقامة

١ - في «د. ب.» متكلمين.

٢ - المائدة ٣٩: ٥.

٣ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٦٣٢.

بيان آية فمن
تاب من بعد
ظلمه... والأحكام
المستفادة منها

البَيْتَةِ أو الإِقْرَارَ وَقَبْلَ طَلْبِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ الْقَطْعَ لُسْقَطَتْ، وَإِلَّا فَلَا. (١)
وفي كلام الشيخ فخر الدِّين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما يَدُلُّ عَلَى الإِسْقَاطِ مُطْلَقاً، فَإِنَّهُ قَالَ فِي
الإِشْكَالَاتِ: يَسْقُطُ الْقَطْعُ بِالتَّوْبَةِ. (٢)

وروي أَنَّ إِمْرَأَةً سَرَقَتْ حَلِيئاً فَأَتَتْ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
هَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ تَابَ﴾ (٣) الْآيَةَ، وَفَحْوَى
الْآيَةَ تَدُلُّ بِصَرَاحَةٍ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَسْقُطُ الْقَطْعُ عَنِ الْحَرَبِيِّ إِذَا كَانَتْ تَوْبَتُهُ بِالْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ.
وَتَثْبُتُ السَّرْقَةُ الْمَوْجِبَةُ لِلْقَطْعِ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ بِالْأَخْذِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْتَمَلِ
عَلَى الشَّرَائِطِ الْعَشْرَةِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي الْمَسْرُوقِ لِيَحْقُقَ وَجُوبَ الْقَطْعِ، فَلَوْ خَالَفَ أَحَدُ
الشَّاهِدَيْنِ أَوْ كِلَاهُمَا فِي شَيْءٍ مِنْهَا لَمْ يَثْبُتِ السَّرْقَةُ وَلَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ أَوْ الإِقْرَارُ
مَرَّتَيْنِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، وَلَوْ أَقْرَعَ مَرَّةً أَوْ ادَّعَى الْأَخْذَ عَلَى وَجْهِ مُخَالَفٍ لَشَيْءٍ
مِنْ تِلْكَ الشَّرَائِطِ غَرَمَهُ مِنْ دُونِ قَطْعٍ.

وَيَشْتَرِطُ فِي الْمَقَرِّ التَّكْلِيفُ، وَالْحَرَبِيَّةُ وَالِاخْتِيَارُ، فَلَوْ ضُرِبَ فَأَقْرَعَ لَمْ تَثْبُتْ
عَلَيْهِ السَّرْقَةُ، وَلَوْ رَدَّ مَا أَخْذَهُ إِلَى مَوْضِعِهِ، فَفِي الْقَطْعِ إِشْكَالُ الْأَشْبَهَةِ سَقُوطِ الْقَطْعِ،
وَالْقَطْعُ مَوْقُوفٌ عَلَى الْمِرَاقَعَةِ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ بَعْدَ طَلْبِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ الْقَطْعِ،
وَلَا فَرْقَ فِي الْحَدِّ بَيْنَ الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى وَالْحَرِّ وَالْعَبْدِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، شَدِيدُ الْمَغْفِرَةِ عَظِيمُ الرَّحْمَةِ، فَيَقْبَلُ تَوْبَةَ الظَّالِمِ فِي
حَقِّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَإِنْ اشْتَدَّ الظُّلْمُ وَعَظُمَ الْجُرْمُ، فَالْقَطْعُ إِنْ كَانَ حَقُّهُ تَعَالَى فَلَا
شَكَّ أَنَّ التَّوْبَةَ تَسْقُطُهُ، وَإِنْ كَانَ حَقُّ الْأَدَمِيِّينَ فَلَا يَسْقُطُهُ إِلَّا الْعَفْوُ مِنَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ.

١ - المختلاف: ج ٩، ص ٢٢٦، السرائر: ج ٣، ص ٤٩١.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥١٨.

٣ - تفسير الطبري: ج ٥، ص ٥٧١، مسند أحمد: ج ١٠، ص ١٤١، ح ٦٦٥٧.



حَدُّ الْمَحَارِبِ

وَفِيهِ آيَاتٌ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

ومنها حدّ المحارب:

وهو كلّ من حمل سلاحاً وجردّه لإخافة المسلمين أو من في حكمهم ^{ما معنى} خارج المصر أو فيه ليلاً ونهاراً ذكراً أو أنثى واحداً أو متعدداً، والأصل فيه الغلبة والتسليط، فلو استولت إمراة واحدة بفضل قوّة مجردة سيفاً أو رامية سهماً أو ^{المحارب؟} حاملة قنّاة فهي محاربة، وفيه آيتان:

إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي
الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ
وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ
خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١)

الأولى: قوله تعالى: * إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ *، أي عباد الله أو نقول إنّ

المسلمين ومن هو في ذمامهم في ذمام الله لحكمه بحقن دمائهم وتحريم أموالهم ^{بيان آية دأنا} ^{جزء قذرين} ^{يحاربون الله} ^{ورسوله... والأحكام} ^{المستفادة منها} بغير وجه شرعي، فمن خالف حكمه فقد تجاوز حكمه وتجاوز حدّه وهتك ستره

ولانعني بالمحاربة إلّا هذا.

ورسوله، أي ويحاربون رسوله، ويدخل المحاربين محاربة المسلمين،

فإنَّ محاربة من هو في ذمامهم محاربة لهم، ويجوز أن تحمل المحاربة على عدم الإمثال لحكمهما كما في قوله: *فإن لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله*^(١)، ويراد به عدم امثال خاص يترتب عليه الجزاء المذكور، ويكون قوله: *ويسعون في الأرض فساداً*، عطفاً تفسيرياً لقوله، *يحاربون الله ورسوله*.

وأصل الحرب السلب، وإثما سمي به لأنَّ المحارب يسلب الأرواح، و«فساداً» منصوبٌ على الحال، أي مفسدين أو على المصدر حملًا «يسعون» على يفسدون، أو على أنه مفعول به، أي يفعلون الفساد في الأرض، والأكثر أن على أنَّ المراد منه قطع الطريق، أو ما في حكمه، وحمله بعضهم على العموم وأدخل تحته الزنا والقتل واللصوصية والسعاية بالناس عند الظلمة وأمثال ذلك، والحق الأوَّل لخصوص المورد.

روي أنَّها نزلت في قوم هلال بن عويمر وكان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد، وقد مرَّ بهم قوم متوجِّهون إلى ملازمة حضرة رسول الله ﷺ فقطعوا عليهم الطريق^(٢)، وقيل: في العرنيين^(٣) *أن يُقتلوا*، أن قتلوا من غير أخذ مال *أو يُصلَّبوا*، أن قتلوا أو أخذوا المال، فحكمهم القتل والصلب، فقال قوم ويقتل ويصلب، وقال قوم يصلب حيّاً ويترك حتّى يموت، أو يطعن حتّى يموت^(٤). *أو تُقَطَّع أيديهم وأرجلهم*، إن أخذوا المال وأخافوا فقطع اليد على الآخذ وقطع الرجل على الإخافة *من خلاف*، أي اليد اليمنى والرجل اليسرى، وهذا التفصيل معلوم من فعل المعصوم وقوله: «أو» حينئذٍ للتفضيل لا للتخيير.

أو يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، بدون قتل أو أخذ، قيل: ينفوا من بلد إلى بلد بحيث لا يتمكنون من الفرار^(٥)، فلا تُهم لما أخافوا الناس عوقبوا بالإخافة ليدوقوا

١ - البقرة ٢: ٢٧٩.

٢ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٦٢٨.

٣ - تفسير القرطبي: ج ٦، ص ٩٧.

٤ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٦٢٨.

٥ - تفسير البغوي: ج ١، ص ٢٦٥.

مرارة طعم ما أذاقوا، وقيل: إنَّ المراد من النفي عن^(١) الأرض الحبس^(٢)؛ لأنَّ النفي لا يتمُّ به المقصود، إذ المقصود دفع أذاهم عن الناس وهو لا يتمُّ مادام حيًّا إلاَّ أن يحبس، فإنَّ المحبوس كالمرج من الدنيا، قال الشاعر:

خَرَجْنَا مِنَ الدُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا فَلَسْنَا مِنَ الْأَحْيَاءِ فِيهَا وَلَا الْمَوْتِ
إِذَا جَاءَنَا السَّجَانُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ عَجِبْنَا وَقَلْنَا جَاءَ هَذَا مِنَ الدُّنْيَا^(٣)

وقيل: المراد بالنفي إهدار الدم بحيث أين وجدوا قتلوا^(٤)، وقيل: المراد به قتالهم أين توجهوا، هذا الحكم عامٌّ جارٍ على كلِّ قاطع طريق كافراً كان أو مسلماً.

واختلف في اعتبار النصاب في الأخذ، فذهب بعض إلى عدم اعتبار الشدَّة [في آقب فعلهم، فيناسب التغليظ عليهم وهو يقتضي إجراء الحكم عليهم مطلقاً، وذهب بعض إلى أنَّه كالسرقة، فيجب إعتباره فيه كما يجب إعتباره فيها.

وردَّ بأنَّه قياس مع الفارق، وذلك فإنَّ السرقة إنما اعتبر فيها النصاب؛ لأنَّ قصد السارق فيها أخذ المال لا القتل ولا الإخافة وهو بصدد الإخفاء لم يسئل فيها سيفاً ولم يرم فيها سهماً ولم يهزَّ فيها رمحاً، فأين هذه من ذاك؟

وذهب بعضهم إلى أنَّهم إن قتلوا وأخذوا تخيَّر الإمام بين القتل والصلب وبين أحدهما وبين القطع والنفي، فتكون «أو» حينئذٍ للتخيير لا للتفضيل.

* ذلك * مبتدأ والمشار إليه المذكور من العقوبة * لهم في الدنيا خزي *، أي فضيحة وذلك يوجبان الإهانة والخجل وشماتة الأعداء، و«خزي» مبتدأ و«لهم» خبره و«في الدنيا» في محلِّ النصب على الحال، ويجوز أن يكون «في الدنيا» خبراً و«لهم» في محله عليه، والجملة في محلِّ الرفع على الخبرية لذلك، أي ذلك المذكور من العقوبة خزي حاصل لهم حال كونه في الدنيا أو خزي في الدنيا حال كونه حاصلًا لهم، وفي إستمعال «اللام» مكان «على» وتقدير «حاصل» مكان

١ - في «هـ، ح»: «على».

٢ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٦٢٨.

٣ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٨٨.

٤ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٨٨.

«واقع» تهكم بهم.

* ولهم في الآخرة عذاب عظيم*، لعظم ذنبهم، وفي هذا دليل على أن الحد لا يسقط عذاب الآخرة، وقد يقال: إن هذا الحكم أعني عدم الإسقاط مخصوص بهم لعظم ما جنوه من جرأتهم على عباد الله وتعديهم حدوده بما يهتك أمانة وحرزه.

إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا
أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١)

الثانية: قوله تعالى: * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا*، استثناء من «هم» في «لهم» أو من «الذين»، أي جزأهم ما تقدمم إلا الذين تابوا.

بيان آية إلا
الذين تابوا...
والأحكام
المستفادة منها

* مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ*، واستثناء التائبين من هذا الحكم، إنما هو جار في حق الله لا في حق الآدميين، وأما حق العباد فهو راجع إليهم والتوبة فيه إنما تسقط الوجوب لا الجواز، وقيل: هو مفوض إلى رأي الإمام عليه السلام.

روى: أَنَّ الْحَرْثَ بْنَ زَيْدٍ جَاءَ عَلِيًّا عليه السلام تَائِبًا بَعْدَ مَا كَانَ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ فَقَبِلَ تَوْبَتَهُ وَلَمْ يَعْاقِبْهُ (٢)، وتقييد إسقاط التوبة حق الله بوقوعها قبل القدرة عليهم دليل على أَنَّ هذا الحكم مخصوص بالمسلمين؛ وإلا فَإِنَّ تَوْبَةَ الْكَافِرِ الَّتِي هِيَ الْإِسْلَامُ تَسْقُطُ حَقَّ اللَّهِ الَّذِي هُوَ الْعُقُوبَةُ فِي الْآخِرَةِ سِوَاءَ كَانَتْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ أَوْ بَعْدَهَا وَوَضَعَ قَوْلُهُ:

* فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ*، موضع: «أَنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ» للتأكيد والمبالغة كما صرحنا به فيما مضى على أسلوبه غير مرة.



١ - المائدة ٥: ٣٤.

٢ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٦٢٨، وفيه الحرث بن بدر.



كِتَابُ الْجَنَائِزِ

وَفِيهِ أَحَدُ عَشَرَ آيَةً





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الجنائيات

وفيه أحد عشر آية:

مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ
نَفْسًا يَغْتَرِ بِنَفْسِهِ أَوْ فْسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ
النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ
جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ
بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ (١)

الأولى: قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾، أي ممّا جناه قابيل على هابيل، أي بيان آية من قبل ذلك لم يجتر أحد من بني آدم على هذا الفعل الشنيع، ولم يكن أحد منهم فطنه لذلك، فلم يكتب عليهم جزاء تلك الجنائية، و ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ واقع موقع المفعول له، أي لأجل ذلك، وإثما حسن وقوعه من موقع اللام لتضمّن الكلام معناه، فإنّ المعطوف المستفادة منها المعلول يتبدى في الوجود من علته المقتضية له و«أجل» مصدر.

قيل: أصله من أجل شراً إذا جناه^(٢)، ومنه قول الشاعر:

١ - المائدة ٥: ٣٢.

٢ - جوامع الجامع: ج ١، ص ٣٢٦.

وأهل خباء صالح ذات بينهم قد احترَبُوا في عاجل أنا آجله^(١)
 أي جانيه، ويدلُّ عليه إتِّفاقهم على أنَّ «من أجلك» و «من جزاك» بمعنى
 واحد، والجار والمجرور متعلِّقان بـ «كَتَبْنَا»، والمشار إليه بـ «ذلك» القتل
 المذكور، كما عرفت آنفاً، والوقف حينئذٍ على «جميعاً»، وقيل: إنَّه متعلِّق بـ
 «أنادمين» والوقف حينئذٍ على «ذلك»^(٢)، وقرئ بكسر النون وسقوط الهمزة في
 الوقف، وورث بفتح النون وسقوطها فيه، والباقون بسكون النون وفتح الهمزة.
 «كَتَبْنَا على بني إسرائيل»، تخصيص «بني إسرائيل» بالذكر؛ لأنَّهم أوَّل من
 فرض عليهم هذا الحكم، وعلى تقدير عمل «كَتَبْنَا» في «من أجل ذلك» يكون
 المعنى ابتداء الكتب ونشأ من أجل ذلك أي لأجل ذلك، وقد يحذف الجار
 ويوصل الفعل به من غير القرآن قال الشاعر:

أجل أن الله قد فضلكم فوق من أحكاً نصيباً بإزار^(٣)
 «أنَّه من قتل نفساً بغير نفس»، الضمير في «أنَّه» للشأن، و «بغير نفس»
 قيل: إنَّه منصوب المحل على الحال من ضمير «قتل»، وقيل: إنَّه صفة «نفساً»،
 والجملة في محلِّ النصب بـ «كَتَبْنَا»، والتقدير: من قتل نفساً بغير قتل نفس على وجه
 القصاص.

«أو فسادٍ في الأرض»، عطف على «نفس»، أي بغير فسادٍ في الأرض،
 وهو يعمُّ كلَّ فساد كالشرك والردة وقطع الطريق والزَّنا، ومن نصب أضمر فعلاً أو
 بعمل فساداً، وقراءة الجرِّ هي المستفيضة.
 «فكأنما قَتَلَ النَّاسَ جميعاً»، جواب للشرط، وقيل: في توجيه هذا الكلام

١ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٨٦.

٢ - تفسير القرطبي: ج ٦، ص ٩٦.

٣ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٨٦.

وجوه:

منها: أَنَّ المؤمنين كالنفس الواحدة فمن قتل واحداً فكأنما قتل الجميع.

ومنها: أَنَّهُ في الذنب كقاتلهم جميعاً؛ لِأَنَّ كلاًّ منهما بلغ النهاية فيه.

ومنها: أَنَّهُ مثله في العقاب؛ لِأَنَّ كلاًّ منهما مخلّد في النار.

عن الحسن يا ابن آدم أرأيت لو قتلت الناس جميعاً أكنت تطمع أن يكون لك عمل يوازي ذلك فيغفر لك به؟ كَلَّا أَنَّهُ شئٌ سَوَّلَتْهُ لك نفسك والشيطان، فكذلك إذا قتلت واحداً^(١).

ومنها: أَنَّهُ مثله في القود؛ لِأَنَّ قاتل الواحد وقاتل الجميع حكمهما القتل.

ومنها: أَنَّهُم جميعهم خصوم له؛ لِأَنَّهُ يجب على كُلِّ واحد منهم ذنبه وكفّ أذاه.

ومنها: أَنَّهُ من قبيل قوله ﷺ: «مَنْ سَنَّ سَنَّةً سَيِّئَةً كَانَ وَزْرُهَا وَزْرُ مَنْ يَعْمَلُ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢)، فَإِنَّهُ لما تجرّأ على إراقة دم حقه الله وكان ذلك سبباً لجرأة من بعده على مثل فعله، كان عليه مثل وزر من عمل بمثل عمله إلى يوم القيامة.

والوجه الوجه الأسنى هو أَنَّ هذا الحكم مترتب على مجموع المذكور من المعطوف والمعطوف عليه، وهو ناش من المعطوف، أعني: الفساد في الأرض، وأعظم الفسادات وأساسها غصب منصب الإمامة ومنع صاحبها أن يتقمّص بها، فَإِنَّ الأُمَّةَ الَّتِي لم تأخذ العصمة بضيعها عن الهوى في معاطب المعاصي مرضى والإمام المعصوم طبيب لها متمكّن من معالجتها وإبرائها من ذلك المرض وإحياء موتى الجهل والمعضية بإفاضة العلوم الشرعيّة وسقيهم شربة المعارف الحقيقيّة

١ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٦٢٧.

٢ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٨٦ - ١٨٧.

وتطهيرهم من درن المعاصي بالنصائح والمواعظ الزاجرة من اقتراف المآثم لتأثرهم بأقواله واقتنائهم لآثاره والتخلق بأخلاقه والاستتارة بأنواره، فمن صدّه عن القيام بما أوجبه الله عليه وتصدّى لما لم يعهد الله إليه وأخطأ في معالجة تلك المرضى، وبَدَّل الحياة المعنويّة بالموت المعنوي، فكأنما قتل الناس جميعاً.

وعن ابن عَبَّاسٍ عليه السلام: من قتل نبياً أو إماماً عادلاً، فكأنما قتل الناس جميعاً.^(١)

ومن أحيائها، أي خلّصها ممّا يحصل لها به الموت كتنبجية الغريق من الغرق أو الطفل والمجنون من الوقوع فيما يرديه، كالنار والموضع الشاهق والأعمى من الهوي في مواضع العطب، والمظلوم من يد ظالم يبغى إهراق دمه ظلماً وما أشبه ذلك، ويدخل فيه العفو عن القود.

فكأنما أحيّا النّاس جميعاً لتحقّق عكس بعض من الوجوه المذكورة في توجيه *فكأنما قتل النّاس جميعاً*، وفي هذين الكلامين ردع عن الإقدام على القتل، وحثّ على إغاثة المظلوم، وإغاثة الملهوف، والتجاوز عن طلب القصاص، وإيدان بأنّ القتل ظلماً من أكبر الكبائر.

فإن قلت: لم خصّ بني إسرائيل بالذكر مع أنّ الحكم عام؟ قلت: قيل: خصّوا به لكثرة تهم في زمن رسول الله ﷺ، وقيل: لأنّ التوراة أوّل كتاب نزلت فيه الأحكام، وما تقدّمها من الكتب إنّما كانت مواعظ وحكماء وزعم الحسن أنّ هذه القصّة إنّما كانت في زمان بني اسرائيل^(٢)، وهذا خلاف المشهور.

وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا، قرأ أبو عمرو بسكون السين في جميع القرآن

١ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٨٧.

٢ - التفسير الكبير: ج ١١، ص ١٦١.

والباقون بضمها *بالبَيِّنَات*، متلبسين بالمعجزات *ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ*، الكتاب أو بعد ذلك المجيء *لَمُسْرِقُونَ*، عُبِّرَ عن القتل أو الشرك بالإسراف تقبيحاً لهما وتنفيراً عنهما، فَإِنَّ العاقل لا يرضى لنفسه الإسراف والشطط، ويجوز أن يكون المعنى: المسرفون في القتل أو الشرك لا يبالون بما يتناه لهم من عظمها وعظم العذاب عليهما.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي
الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ
عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّ إِلَيْهِ
بِإِحْسَنِ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ مِّن
أَعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ^(١)

الثانية: قوله تعالى: *يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُم*، أي فرض عليكم، بيان آية يا أيها
الَّذِينَ ءَامَنُوا
كُتِبَ عَلَيْكُم

القصاص...
والأحكام
المستفادة منها

وفي هذا التعبير تأكيد من وجهين:

أحدهما: التعبير عن الفرض بالكتابة.

وثانيهما: لستعمالها بـ«على»، وقيل: المعنى كتب في اللوح المحفوظ ^(٢)

والتأكيد حينئذٍ أبلغ مما عرفته؛ لأنه مؤذن بعدم قبوله النسخ.

القصاص في القتل، القصاص المساواة والمماثلة في الجراح من قصّ

الأثر إذا تبعه.

لِلْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدِ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ، بيان للقصاص.

١ - البقرة ١٧٨:٢.

٢ - تفسير القرطبي: ج ٢، ص ١٦٤.

عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا يقتل حرّ بعد ولكن يضرب ضرباً شديداً ويغرم ثمنه دية العبد»^(١).

ولا يقتل الرجل بالمرأة إلا إذا أدى إلى أهله نصف دية، وعن علي عليه السلام: «أن رجلاً قتل عبده، فجلده رسول الله صلى الله عليه وآله ونفاه سنة»^(٢).

فَن عَفِي لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ، «العفو» جاء بمعنى الغفر والتجاوز، وبمعنى الترك والمحو والإزالة، يقال: عفا الله عنك أي صفح وتجاوز عن ذنبك ولم يعاقبك عليه، أو تركه ولم يتعرض له بالعقوبة، وعفت الريح الديار أي محت رسومها، لكن المناسب للآية هو العفو بالمعنى الأول، وهو لازم وتعديته بعن سواء عدّي إلى الجاني كقولك: عفا الله عنك أو إلى الجناية كقولك: عفا عن ذنبك، وإذا عدّي إلى الجناية بعن لم يعد إلى الجاني بها، بل يقال: عفا الله لك عن ذنبك أو عفا الله بتقدير ذكر الجناية أي عن ذنبك، وحيث اقتصر في الآية على ذكر الجاني باللام علم أنه لم يقصد التعدي إليه، بل إلى الجناية، لكن ترك ذكرها استغناء عنها بدلالة الكلام عليها، ومن عبارة عن القاتل، والضمير في «له» و«أخيه» راجع إليه.

و*شَيْءٌ* في موضع المصدر الموصوف لدلالة التنكير على الوصف كقولك: ضرب ضرباً، أي شديد، و*مِنْ أَخِيهِ* إمّا متعلّق بالفعل أو حال من «شيء»، وهو حينئذٍ عبارة عن المقتول أو وليّه، والمراد به الأخ في الدين أو صاحب الملابس، والتعبير به عن أحدهما استعطافاً له عليه، قال من شأن الأخ أن يعطف على أخيه، وإمّا جاز قيام المصدر مقام الفاعل مع كون «له» في معنى المفعول به للمساواة بين المصدر والمفعول به بالواسطة، والمعنى حينئذٍ: فالقاتل الذي عفي عن جنايته له من جهة أخيه الذي هو الولي شيء من العفو، وإمّا قيل

١- الوسائل: ج ١٩، ص ٧٠، الباب ٤٠ من أبواب الفصاح في النفس، ح ١.

٢- تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٠٢.

شيء من العفو إشعاراً بأن بعض العفو أو عفو بعض الورثة مسقط للقصاص.
 وقيل: عبارة عن ولي المقتول، والعفو بمعنى الإيدال والإعطاء، والأخ
 عبارة عن المقتول أو القاتل، والشيء عبارة عن المستحق من الدية، وتكثيره لعدم
 العلم بكونه ماذا إذ هبأ أم ورقاً أجلاً أم حالاً، والمعنى حينئذ: فمن أعطى شي من
 جهة أخيه القاتل أو أبدل دم المقتول بشيء من المال فليأخذه.
 وأنت خير بما في هذا الوجه ركافة النظم التي لاتليق بكلام أحد من
 البلغاء، فضلاً عن كلام خالق القوى والقدر.

فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ، أي فحكمه اتباع بالمعروف، أي يجب على العافي أن
 يتبع الجاني في أخذ ما تقرّر بينهما من الدية اتباعاً ملتبساً بالمعروف، ولا يركب
 معه شططاً، ولا يتجاوز عما تقرّر بينهما، ولا يجوز له بعد أن رضي بالدية أن يعود
 إلى طلب القصاص.

وَأَدَاءٌ لِيهِ، أي إلى العافي *بإحسان*، أي أداء ملتبس بإحسان يعني
 يجب على المعفو عنه أن يؤدّي ما قبله من الدية إلى العافي ملتبساً في أدائه
 بالإحسان، أي لا يبخره من الدية شيئاً فهذان وصيتان، وقيل: هما وصية للمعفو
 عنه، فالإتباع بالمعروف أن يقضيها برفق من غير أن يحوج العافي إلى العنف
 والإكراه، والأداء بإحسان أن لا ينقصه منها شيئاً.

ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ، بالنسبة إلى ما شرع في التوراة
 والإنجيل، فإنه شرع في التوراة لليهود القصاص دون أخذ الدية، وللنصارى الدية
 من غير جواز القصاص *فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ*، أي تجاوز حكم الله بعد ما شرع
 من الدين القيم، وقيل: بعد أخذ الدية^(١).

١ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ١١٧.

فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ، مؤلم شديد الألم. قيل: هو قتل لاعفو فيه^(١)، وقيل: استرجاع الدية^(٢)، عن النبي ﷺ: «لَأَعَا فِي رَجُلٍ قَتَلَ بَعْدَ اخْتِاخِ الدِّيةِ»^(٣).

فإن قلت: لِمَ قيل «له» ولم يقل «عليه»؟

قلت: رعاية للمشاكله لو قوعه بين اللامين، وبيناً لجنسه باعتدائه لإنتفاء أن يكون له شيء خلاف العذاب، فكأنه قيل: ليس له في هذا الإعتداء شيء إلا العذاب الأليم، والعذاب الأليم عليه لاله، فلا يكون له شيء البتة، فيكون من قبيل: لا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب^(٤) والحصر هاهنا مستفاد من سياق الكلام بمعونة المقام.

وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ^(٥)

الثالثة: قوله تعالى: *وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ*، أي في هذا الجنس من الحكم حياة عظيمة، وهي حياة نفوس متعددة لم تبشر القتل، فإن العرب قبل هذا الحكم كانوا يقتلون بنفس واحدة نفوساً كثيرة، ولربما سرى القتل إلى غير القبيلتين، فإن نار الفتنة إذا استعرت أحرقت الرطب واليابس، أو نوع من الحياة وهي الحاصلة للمقتول والقاتل بالارتداد عن القتل؛ لأنه إذا هم بالقتل فخطر بباله أنه سوف يقتل إن قتل ارتدع عن الإقدام على القتل، فيسلم صاحبه من القتل وهو من القود.

وفي إيجاز هذا اللفظ بالنسبة إلى أوجز عبارة كانوا يؤدّون بها هذا المعنى،

بيان آية . ولكم
في القصاص
حياة يا أولي
الألباب...
والأحكام
المستفادة منها

١ - تفسير ابن عباس: ص ٢٥.

٢ - تفسير الماوردي: ج ١، ص ٢٣١.

٣ - سنن أبي داود: ج ٤، ص ١٧٣، خ ٤٥٠٧؛ تفسير الطبري: ج ٢، ص ١١٧.

٤ - التبيان: ج ٢، ص ٢٧.

٥ - البقرة ٢: ١٧٩.

وهي قولهم القتل أنفى للقتل، وتعريف القصاص وتنكير الحياة، وجعل القصاص الذي هو القتل طرفاً للحياة، وإطراد الحكم في هذه العبارة وخلوها عن التكرار واشتمالها على المطابقة لستغنائها عن التقدير وسلامتها عن توالي الأسباب الحقيقية المنقضية سلاسة الكلام، من البلاغة والفصاحة والحسن ما أبعد من مقام ناهضاً للمعارضة ناكساً على عقبيه وأقام من جلس في نادي البيان دوماً للمكاوحة جائياً على ركبتيه، وتخصيص هذا الخطاب بـ«أولى الأبواب»، مع أن كل خطاب مشتمل على حكم من الأحكام التكليفية مخصوص بهم لاحتياج تدبر هذه الفوائد من تحت فرائد هذا العقد إلى فضل لب وكمال عقل، ولا يبعد أن يستفاد ما قيل من أن هذا الخطاب له فضل إختصاص بالانمة من هذا القيد.

لعلكم تتقون، أي تحفظون أنفسكم من القتل أو لعلكم تسلكون طريق التقوى في امتثال ما أمرتكم به والانتها عما نهيتكم عنه فتقون أنفسكم بذلك.

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ
قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ
إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ
لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ
مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى
أَهْلِهِ وَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا
حَكِيمًا (١)

بيان آية «وما كان للمؤمنين والأحكام المستفادة منها»

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ﴾، أي لا ينبغي ولا يصح لأحد من المؤمنين ﴿أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾، أي قتل مؤمن من المؤمنين بغير وجه شرعي ﴿إِلَّا خَطَأً﴾، أي لوجه الخطأ أو على وجه الخطأ، وهو صدور الفعل مع عدم القصد، أو في حال من الأحوال إلا في حال الخطأ أو إلا قتلاً خطأ، فيكون الإِسْتِثْنَاءُ على التقادير الثلاثة متصلاً مفزَعاً، وقيل: إنه منقطع ولا يجوز أن يكون متصلاً^(١)؛ لأنه يوهم جواز قتل المؤمن خطأ وأن له ذلك، وهو غير صحيح؛ إذ القتل على وجه الخطأ مما لا ينبغي أيضاً، فالتقدير حينئذٍ: وما صح لمؤمن أن يقتل مؤمناً أصلاً، لكن قد يقع منه على وجه الخطأ، فإن وقع كذلك فحكمه كذا وكذا.

﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾ كمن رمى كافراً فأصاب مؤمناً، أو رمى إنساناً على أنه كافر فإذا هو مؤمن، وما أشبه ذلك.

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾، خبر مبتدأ محذوف، أي فالإلزام عليه تحرير رقبة، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي فعلية تحرير رقبة، ويجوز في مثله غير القرآن النصب على تقدير فعل، أي فليفعل أو ليجد تحرير رقبة، و«التحرير» جعل القن حراً، أي إخراجها من لؤم العبودية إلى كرم الحرية، فإن الكرم ملازم للحرية غالباً، كما أن اللؤم لازم للعبدية غالباً، ومنه قولهم: حرّ الوجه لأكرم جزء منه قال البستي:

*** صن حرّ وجهك لاتهتك غلائله ***

أي صن وجهك الحرّ والعتيق حرّ؛ لأنه فارق لؤم العبدية ولحق كرم الحرية، ولذلك يطلق العتيق على الكريم، ومنه عتاق الطير وعتاق الخيل لكرامهما.

و«الرقبة» التسمية، فإنه يطلق الجزء الأشرف، ويراد به الكل كما يطلق الرأس ويراد به المجموع، ومنه قولهم: لفلان كذا كذا رأساً من العبيد أو الخيل أو

١ - تفسير القرطبي: ج ٥، ص ٢٠٢.

الغنم، ولا [إطلاق بجواز]^(١) لستعمال ذلك إلا فيما يملك من الحيوان، فلا يقال: عندي مائة رأس من الرجال ويراد بهم الأحرار.

والمراد الرقبة المؤمنة من قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، سواء كان ذكراً أو أنثى.

وفي اشتراط البلوغ والصلاة والصوم قولان قيل: إنه لما أخرج نفساً مؤمنة من قيد الحياة لزمه أن يخرج مثلها من قيد العبدية إلى إطلاق الحرية، فإن ذلك نازل منزلة الإحياء.

* وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ *، أي مؤداة إلى أهل المقتول، أي ورثته، لا يشاركون فيها أحد غيرهم، تقسم عليهم قسمة الميراث، ولا حق للقاتل فيها إن كان منهم، وهل يجهز ويكفن وتنفذ وصاياه ديونه منها؟ فيه قولان.

وإذا لم يكن له وارث فهي لبيت المال لقوله ﷺ: «أنا وارث من لا وارث له»^(٢).

روي أن عمر قضى بها للعصبة، فقام الضحاك بن سفيان الكلابي فقال كتب إلي رسول الله أن أؤثر امرأة أشيم الضبابي من عقل زوجها فورثتها.^(٣)

وعن ربيعة، العرة للجنين^(٤)، والرقبة والدية متعلقان برقبته إلا أنه يجب أن يتحمل العاقلة عنه الدية، فإن فقدت أخذت من بيت المال، وإن لم يكن أخذت من ماله وهي مائة من الإبل أو ألف ديناراً، إثني عشر ألف درهم.

* إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا *، أي يجب أداء الدية إلا أن يعفوا الورثة عن أخذها و«أن» في موضع النصب بنزع الخافض، والتقدير: إلا على أن يصدقوا، وهو

١ - في «ب»: «أطن جواز».

٢ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٥٤٩.

٣ - كنز العمال: ج ١١، ص ٨٤، ح ٣٠٧١٠.

٤ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٥٥٠، وفيه: «العة لأم الجنين».

مصدر وقع موقع الحال، ومعناه: وعليه ذلك على كل حال إلا على حال التصديق، ويجوز أن يكون حالاً من «أهله».

وحاصله: فعليه دية مسلمة إلى أهله إلا حال كونهم متصدقين، ومن قرأ بالياء فالضمير عائد إلى الأهل، ومن قرأ بالتاء عمم ليشمل كل من وقع له هذه الحالة من المسلمين، كأنه قيل: إلا أن تصدقوا أيها المسلمون، فمن قتل لهم أحد. *فإن كان*، أي المقتول *من قوم عدو لكم*، أي كفرة *وهو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة* من غير دية.

وفي الفرق بين كون الورثة كفرة أو مسلمين قولان، فمن لم يفرق جعل علة سقوط ديته مكنته فيما بينهم مع اسلامه، ومن فرق وأوجب الدية إذا كانوا مسلمين جعل علة الهدر عدم استحقاق الورثة *وإن كان من قوم بينكم* أيها المسلمون *وبينهم ميثاق*، أي عهد سواء كان ذلك العهد في أيام رسول الله ﷺ أو بعده، وسواء كانوا من اليهود والنصارى، أو من غيرهم *فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبته مؤمنة*.

فإن قلت: لم قدم الكفار على الدية في الأول وأخرها هاهنا؟ قلت: خطأ لمرتبة هذا القتل عن ذاك، بيانه أن في التقديم إظهار للعناية والإهتمام، ولما كانت الكفارة أداء لحق الله والدية لحق العباد، وكان في تقديمها بيان العناية والإهتمام على شدة اعتنائه تعالى بحال القتل الأول الذي هو من المسلمين بالنسبة إلى هذا الذي هو من المعاهدين المعاندين.^(١)

فإن قلت: لم استثنى في الأول دون الثاني؟

قلت: لما عبر عن الإسقاط بالصدقة والعفو وكل منهما لا يليق بحال المسلم من الكافر ترك الإستثناء في الثاني *فمن لم يجد* رقبته يعتقها *فصيام شهرين

١ - في «ب» «المعادين».

مُسْتَابِعِينَ*.

فإن قلت: كيف جعل الصوم عوض العتق؟

قلت: لما كان في الصوم عتق الروح من قيد رَقِيَّة الشهوة وعبد الشهوة أذلَّ من عبد الرق جعل هذا العتق قائماً مقام ذاك.

توبة من الله أي قبولاً كائنناً من الله؛ فإنَّ توبة الله هي قبول توبة عبده، وهي منصوبة على العلية بمعنى شرع لكم ذلك توبة منه أو بمعنى تخفيفاً أي نقلكم من العتق إلى الصوم تخفيفاً منه.

فإن قلت: العتق مع الوجدان أخفَّ من صيام الشهرين المستابعين، فأين التخفيف؟

قلت: لانسلم الإخففة في العتق، بل الأكثر منهم، لنقصان المال عندهم أشدَّ نكايه وتأثيراً من العقوبة البدنية، على أن في قبول البدل عند تعذر الأصل تخفيف ظاهر لاسترة عليه، ويجوز أن يكون منصوباً على المصدر، أي تاب عليكم توبة، وأن يكون على الحال بتقدير مضاف، أي فعلية صيام شهرين حال كونه ذا توبة من الله.

وكان الله علياً بأحوالكم *حكماً* فيما يكلفكم به.

روي أن عيَّاش بن أبي ربيعة أخا أبي جهل لأمه أسلم وهاجر خوفاً من قومه، قالت أمه وهي أسماء بنت محرملة: أن لا تأكل ولا تشرب ولا يؤويها سقف حتى يرجع، فخرج أبو جهل ومعه الحارث بن زيد بن أبي أنيسة، فأتياه وهو في أطم^(١) فقتل منه أبو جهل في الذروة والغارب، وقال: أليس محمدٌ يحثُّك على صلة الرحم، ارجع وبرزْ أمك وأنت على دينك، فما زال يكرهه، حتى نزل وذهب معهما، فلاتباعدا عن المدينة كتفا، وجلده كل واحد منهما مائة جلدة، فقال للحارث:

١- الأطم: مَبْنَى بجارة، لسان العرب: ج ١٢، ص ١٩.

هذا أخي، فلربما احتملته للأخوة فمن أنت يا حارث حتى تجلديني لله عليّ إن وجدتكَ خالياً لأقتلك، وقدا به علي أمّه فخلفت أن لا تحلّ كتابه حتى يردّه، ففعل كرهاً، ثم هاجر بعد ذلك، وأسلم الحارث وهاجر، فلقية العياش بظهر قباء ولم يشعر بسلامه فقتله، فنزلت الآية. (١)

وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا
وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا (٢)

الخامسة: قوله تعالى في النساء: *وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا*، في هذه الآية من التهديد الشديد والوعيد العتيد بما هو جدير لمن تقدّم على هذا الفعل القبيح ويتجرأ بالإقدام على مثل هذا الفعل الشنيع، ولهذا قد ورد من الأحاديث والآثار ما هو مؤيد بقبح هذه الفعل، بل عتبه ﷺ: «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم» (٣) وعنه ﷺ: «لو أنّ رجلاً قتل بالشرق وآخر رضي بالمغرب لأشرك في دمه». (٤)

وعنه ﷺ: «أنّ هذا الإجماع بنيران الرب ملعون من هدم بنيانه». (٥)
وعنه ﷺ: «من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه أيس من رحمة الله». (٦)

وقد اختلف في حكم القاتل، فذهب بعض إلى أنّه لا تقبل توبته، وهو من

١- أسباب نزول القرآن: ص ١٧٣، ج ٣٤٣، تفسير الكشاف: ج ١، ص ٥٤٨.
٢- النساء: ٩٣.

٣- تفسير الكشاف: ج ١، ص ٥٥١.

٤- تفسير الكشاف: ج ١، ص ٥٥١.

٥- تفسير الكشاف: ج ١، ص ٥٥١.

٦- تفسير الكشاف: ج ١، ص ٥٥١.

الخالدين في النار نظراً إلى ظاهر الآية، والظاهر أن الآية خصّصت بقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾^(١) ويقول تعالى: ﴿وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾^(٢)، والمراد بالخلود طول المكث لا التأييد، أو أن المراد أن ذلك جزاؤه لوجازاه، لكنّه يتفضّل منه بسبب إيمانه ويخرجه منها.

وقيل: إن القاتل عمداً لا يوفق للتوبة.^(٣)

وعن الصادق عليه السلام: «أن العمد هو أن يقتله بسبب دينه»^(٤)

وعن عكرمة وجماعة من العلماء هو أن يقتله مستحلاً لقتله.^(٥)

وقيل: نزلت في من قتل وارتدّ.

ويؤيد هذا القول ما ورد أنها نزلت في مقيس بن صبابه، وذلك أن أخاه هشام بن صبابه أسلم وهاجر إلى المدينة، فقتل بين أظهر بني النجار، فجاء مقيس يطلب دمه وأظهر الإسلام، فبعث رسول الله ﷺ معه رجلاً من فهر إلى بني النجار وقال له: إذا أتيت بني النجار فاقرأهم السلام وقل لهم: إن رسول الله يأمركم إن علمتم قاتل هشام أن تدفعوه إلى أخيه ليقتض منه، وإن لم تعلموا له قاتلاً أن تدفعوا إليه دينه، فبلغهم الفهري ذلك، فقالوا: سمعاً لرسول الله وطاعة والله ما نعلم له قاتلاً ولكن نؤدّي إليه دينه فأعطوه مائة من الإبل ثم انصرفا راجعين نحو المدينة، فلما قربا منها أتاه الشيطان فقال له: أي شيء صنعت؟ تقبل دية أخيك، فيكون عليك سبة؟^(٦) اقتل الذي معك، فيكون مكان أخيك وتفضل الدية معك

١ - طه ٢٠: ٨٢.

٢ - النساء ٤: ٤٨.

٣ - تفسير جوامع الجامع: ج ١، ص ٢٧٩.

٤ - تفسير جوامع الجامع: ج ١، ص ٢٧٩.

٥ - تفسير جوامع الجامع: ج ١، ص ٢٧٩.

٦ - السّنة: العار، وقال: صار هذا الأمر سنة عليهم، بالضم، أي عاراً بسبب به، لسان العرب: ج ١، ص ٥٦.

فرمى الفهري بصخرة فشرخ رأسه ثم ركب بعيراً منها وساق الباقي ورجع إلى مكة كافراً وأنشأ يقول.

قَتَلْتُ بِهِ فِهْرًا وَحَمَلْتُ عَقْلَهُ سَرَاةَ بَنِي النَّجَّارِ أَرْبَابَ فَارِعِ
فَأَذْرَكْتُ ثَأْرِي وَاضْطَجَعْتُ مُوسِداً وَكُنْتُ إِلَى الْأَوْثَانِ أَوَّلَ رَاجِعِ
فأهدر النَّبِيُّ ﷺ دمه يوم فتح مكة فقتل. (١)

وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ
بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ
وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ
وَمَن لَّمْ يَخُصَّمْ يَأْتِزَلِ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٢)

بيان آية «وكتبنا عليهم» قوله تعالى: *وكتبنا عليهم*، أي على اليهود، والحكم الذي عليهم فيها أن النفس بالنفس... حكم الله به في الملل السابقة إذا لم يكن له ناسخ في ملتنا كان مستمراً فيها بما ورد في الملة السابقة. الأحكام المستفادة منها

فيها، أي بالتوراة *أن النفس بالنفس*، أي مقتولة حال كونها مقابلة بالنفس أو تقتل بالنفس إذا قتلت نفساً بغير حق *والعين بالعين*، هذا المعطوف وما بعده من المعطوفات قراءة الكسائي فيها الرفع (٣)، ووجه العطف على «أن النفس»، لأن المعنى: و«كتبنا عليهم النفس القاتلة مقتولة أو مقابلة بالنفس المقتولة»، وذلك فإن «أن» لا تغير معنى الجملة، والجملة تقع مفعولاً بفعل الكتابة كما تقع مفعولاً بفعل القراءة، فكما تقول: «قرأت الحمد لله» يصح أن تقول: «كتب الحمد لله» يعني تنزل الكتابة منزلة القول تنزيل القراءة منزلته.

١ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٩٢، أسباب النزول: ص ١٧٤.

٢ - المائدة ٥٥: ٥.

٣ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٩٨.

ويؤيد ذلك قول الزجاج، ويجوز كسر «أن»^(١)، ولكني لأظن أن أحد قرأ بالكسر أو الإستئناف، ومعناها؛ وكذلك العين مفقوءة بالعين.

والأُتْفَ بالأنف، أي مجذوع بالأنف *والأُذُن بالأذن* قرأ نافع بسكون الذال حيث كان^(٢)، والباقون بضمها، والتقدير: والأذن مقطوعة بالأذن *والسِّن بالسِّن*، أي السن مقلوعة بالسِّن، أو العطف على الضمير المرفوع المستتر في الخبر، وجاز لوجود الفصل بالظرف والجار والمجرور حال مبنية للمعنى، أي العين مفقوءة بالعين حال كونها مقابلة بالعين وكذلك التقدير في المجموع.

وَلِجُرُوحٍ قِصَاصٌ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالرفع والباقون بالنصب^(٣)، والمراد ما أمكن فيها القصاص ممّا لم يذكر كالشفة والقدم وما أشبههما ممّا يمكن فيه مراعاة المساواة، وقيل: إنّه إجمال بعد التفصيل أي والجروح ذات قصاص وهو المقاصّة.

فَن تَصَدَّقَ بِهِ، أي بالقصاص من أصحاب الحقوق، والمراد بالتصدّق هاهنا العفو، وعبّر به عنه ترغيباً فيه *فهو* التصدّق *كفّارة له*، أي للمتصدّق يعني يكفّر الله بذلك التصدّق من ذنوب المتصدّق ما يشاء، وعند المعتزلة ما تقتضيه الموازنة، ويؤيد^(٤) هذا المعنى قوله تعالى: *وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى*^(٥)

١ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٦٣٨.

٢ - تفسير التبيان: ج ٣، ص ٥٣٥.

٣ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٩٨.

٤ - حاشية في «ب»: «وجه التأيد في الآية أن القرب إلى التقوى ليس عين التقوى، والتقوى هي الاحتراز عن جميع السيئات، فلا يكون العفو مكفراً لجميع السيئات وفي القراءة أنّه أضاف الكفّارة إلى ضمير المتصدّق ولهذا كونه مكفراً لما يستحقّه بالتصدّق، ويرد عليه عدم تسليم كون الإضافة مفيدة لما يستحقّه فقط على تقدير أنّها إضافية والتسليم يجوز أن يكون تلك الكفّارة يستحقّها المتصدّق تكفّر جميع الذنوب منه رحمه الله».

٥ - البقرة ٢: ٢٣٧.

ويؤيده أيضاً قراءة أبي فهو كفارته له^(١) يعني فالمتصدّق كفارته له، أي الكفارة التي يستحقّها له لا ينقص منها شيء ولا تتعدّاه إلى غيره.

وعن عبدالله بن عمر تهدم عنه ذنوبه^(٢) بقدر ما تصدّق به.^(٣)

وعن عبادة بن الصامت أنّ رسول الله ﷺ قال: «من تصدّق من جسده بشئ غفر الله له بقدره من ذنوبه».^(٤)

وعنه ﷺ: «أيعجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم كان إذا خرج من بيته تصدّق بعرضه على الجاني»^(٥)، يعني إذا عفا عنه المجني عليه أو وليه سقط عنه المألوم مما جناه.

* وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ *، في قوله: *بما أنزل الله* إيفات من التكلّم إلى الغيبة.*

وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قَتَلَ
مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ
إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا^(٦)

السابعة: قوله تعالى: *ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله قتلها* إلا بالحق*، أي إلا قتلاً ملتبساً بالحق وهو القتل بسبب القصاص أو الزنا بعد الإحصان أو

بيان آية
«ولا تقتلوا النفس
التي حرّم الله...
والأحكام
المستفادة منها

١ - تفسير الكشاف: ج ١، ص ٦٣٨.

٢ - حاشية في «ب»: «أي يسقط من ذنوبه بمقدار ما يستحقّه من الثواب ما جنّ عليه كسائر الحسنات، فإنّ الحسنة لا تذهب جميع السيئات، بل إنّما يذهب من السيئات ما هو بمقدار الثواب المترتب عليها، وفي هذا نظر، إذ بعض الحسنات قد يذهب جميع السيئات، بل قد يزيد على الإذهاب ما يشاء من فضله، منه رحمه الله».

٣ - تفسير الطبري: ج ٤، ص ١٦٠٠ مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠٠.

٤ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠٠.

٥ - كنز العمال: ج ٣، ص ٧٤، ج ٧٠١١.

٦ - الإسراء: ٣٢: ١٧.

الإرتداد عن فطرة، وما أشبه ذلك كالنيل من الرسول أو أحد الأئمة المعصومين أو لإظهار النصب لواحد منهم.

ومن قُتِلَ مَظْلُومًا، من غير أن يصدر منه ما يبيح دمه *فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَهُ*، أي لمن له حق المطالبة بالدم *سُلْطَانًا*، أي استيلاء على القاتل وهو القصاص أو الدية أو العفو، وقيل: حجة يثبت عليه أحدهن بها^(١) *فَلَا يَسْرِفُ*، أي الولي *فِي الْقَتْلِ*، بأن يقتل غير من حكمنا بقتله، وجعلنا له به عليه سلطاناً، كما كانت الجاهلية تفعل ذلك، أو أن يقتله على غير تلك الكيفية التي قتل عليها *إِنَّهُ*، أي الولي *كَانَ مَنْصُورًا* بسبب ما جعلنا له من السلطان.

وقرئ «فلا تسرف» بناء الخطاب للولي خصوصاً، أي لا تسرف أيها الولي أو للإنسان، أي فلا تسرف أيها الإنسان في القتل، فإنَّ المقتول منصور قد نصره الله بما جعله الله له من السلطان في الدنيا والحق الذي ينال به الدرجة العليا في الآخرة.

وقيل: إنَّ الضمير عائد إلى القاتل^(٢) وإن لم يجر له ذكر، فإنَّ سياق الكلام دالٌّ عليه، والمعنى حينئذٍ أنه ليس للولي أن يسرف في القتل، فإنَّ القاتل بسبب الإسراف قد نصره الله بحكمه على الولي المسرف بالمواخذه في الدنيا والعقاب في الآخرة، وقرئ فلا تسرف بالرفع على أنه خبر في معنى الأمر ولا تسرفوا رداً على لا تقتلوا.

وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴿٦٦٤﴾ وَحِزًّا وَسَيْفَةً
سَيْفَةً مِّثْلَهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ
لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٦٦٥﴾

١- تفسير الكشاف: ج ٢، ص ٦٦٤.

٢- تفسير الكشاف: ج ٢، ص ٦٦٥.

٣- السورئ ٣٩:٤٢ - ٤٠.

بيان آية
والذين إذا
أصابهم البغي...
والأحكام
المستفادة منها

الثامنة والتاسعة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾، أي إذا بغى أحد على أحد منهم نصر والمظلوم على الظالم.
وقيل: إذا بغى على واحد منهم دفع ذلك المظلوم الظلم عن نفسه على وجه لا يتعدى فيه الحد الذي حدّه الله، قيل: نزلت في القصاص، وقيل: أريد بالبغي بغي المشركين على المؤمنين، أي «إذا»^(١) بغى عليهم المشركون انتصروا بالسيف عليهم.^(٢)

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾، لا يزيد عليها أو لا ينقص، فإن نقصها صاحبها كان ذلك داخلاً في العفو، وتسمية الثاني سيئة للازدواج، أو لأنّ من شأنها أن تسوء من تقع عليه ﴿فمن عفى وأصلح﴾، أي من ترك الإتيان وأصلح ما بينه وبين خصمه بالعفو ﴿فأجره على الله﴾، فإنّه عفا وأصلح لوجه الله، وفي إيهام العدة تعظيم للأجر عن النبي ﷺ: «أنّه إذا كان يوم القيامة نادى مناد من كان له على الله أجر فليقم قال: فيقوم خلق فيقال لهم ما أجركم على الله سبحانه وتعالى؟ فيقولون: نحن الذين عفونا عمنّ ظلمنا فيقال لهم أدخلوا الجنة بإذن الله».^(٣)

﴿إنّه لا يحب الظالمين﴾، في هذا التذييل حثّ على العفو وترك الإتيان، وإغراء على إدخال الحقوق للآخرة، وذلك لأنّ فيه إشارة إلى أنّ المتصدي لأخذ حقّه بنفسه لا يأمن التعدي، لاسيّما عند التهاب نار الغضب، فينخرط في سلك من لا يحبّه الله من الظالمين، وأيضاً فإنّه إذا علم أنّ الظالم لا يحبّه الله فحريّ بمن علم ذلك أن لا يخرج خصمه من ضرب الظالمين، بأن يستوفي حقّه منه بيده ولا يذر أمره إلى المنتقم الحقيقي.

١ - ليس في جميع النسخ وأضفناها لسياق الكلام.

٢ - في «ب»: «منهم».

٣ - تفسير الكشاف: ج ٤، ص ٢٢٩.

وَلَمَنَ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّن سَبِيلٍ ﴿١٠﴾
 إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي
 الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١﴾ وَلَمَن
 صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٢﴾

العاشرة والحادية عشر: قوله تعالى: ﴿وَلَمَنَ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ هذا من
 إضافة المصدر إلى المفعول، وقرئ من بعد ما ظلم ﴿فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّن سَبِيلٍ﴾، بيان آية «ولمن
 انتصر بعد ظلمه
 أي من طريق يسلكه المعاقب أو المعتاب أو الغائب ليصل إلى عقابهم وعتابهم فلولئك... والأحكام
 المستفادة منها
 وتعييبهم؛ لأنهم آخذون حقوقهم.

﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ﴾، في العقوبة والعتاب والتعيب ﴿عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ
 النَّاسَ﴾، بأخذهم ما لا يستحقونه من أبدان الناس أو أموالهم أو أعراضهم
 ﴿وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾، أي يعتدون ويفسدون فيها بأخذهم ما
 لا يستحقونه من أمور الدنيا.

فإن قلت: البغي والفساد لا يكونان إلا بغير حق.

قلت: ما يصنعه المؤمنون بالكافرين والمنافقين والمظلومون والمنتقمون
 بالظالمين المعتدين من القتل والأسر وأخذ الأموال والإجلاء عن الديار فساد
 بالنسبة إليهم فيها، وهو عندهم وفي اعتقادهم ظلم وهو عندنا حق، فتأمل.

على أنه قد يقال إنه قيد بيان للواقع؛ فإن الظلم والبغي لا يكونان إلا بغير
 الحق ذكر تنفيراً من ارتكابهما لفاعلهما على فعلهما، وبياناً لتحريمهما وترتب
 العقاب في الآخرة والذم في الدنيا عليهما، ولا يلزم من ذلك أن يكون ثمة ظلم
 وبغي وهو حق احتراز بذلك عنهما.

لَوْلَكَ لَمْ عَذَابُ الْيَمِّ في الدُّنْيَا بِالْمِزْمَةِ وإِجْرَاءِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ، وَفِي الْآخِرَةِ بِالْعَذَابِ الَّذِي أَعْدَلَهُمْ *وَلَنْ صَبَرَ* عَلَى ظَلَمٍ يَصِيبُهُ *وَعَفَرَ* ذَنْبَ أَخِيهِ فِيمَا جَنَى عَلَيْهِ *إِنْ ذَلِكَ*، أَيِ الصَّبْرِ وَالْمَغْفِرَةِ، وَالْعَائِدِ إِلَى الْمَوْصُولِ مُحْذُوفٍ أَيِ مِنْهُ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ: «السَّمَنُ مَنْوَانٌ يَدْرَهُمْ» *لَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ*، أَيِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُنْدُوبَةِ الْمَحْبُوبَةِ إِلَى اللَّهِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَتَقَرَّبَ بِهَا إِلَيْهِ، وَمِنْ الْأُمُورِ الَّتِي يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى عِزْمٍ وَهَمَّةٍ عَلَيْهِ وَثِبَاتٍ قَدَمٍ، فَإِنَّهَا مِنَ الْمَوَاطِنِ الَّتِي نَزَلَ أَقْدَامُ أَفْهَامِ ذَوِي الْأَحْلَامِ، وَقِيلَ: عَزَمَ حَقِيقَتَهَا.

تذنيب:

الجناية على الأبدان إما قتل أو غيره، وكلّ منهما إما عمد محض أو خطأ محض، فالواقع على مهذور الدم لا قودفيه ولا دية، والعمد المحض إما أن يقع على مهذور الدم أو محقونه محض أو على شبيهه خطأ.

فالعمد المحض كون الجاني متعمداً في القصد والفعل.
والخطأ المحض كونه مخطئاً فيهما.

والعمد الشبيه بالخطأ أن يكون عامداً في فعله مخطئاً في قصده والواقع على محقون الدم، فإن كان واقعاً عليه من عاقل بالغ بما يقتل غالباً أو نادراً أو قصد العاقل البالغ فعلاً يحصل به القتل غالباً كان على القاتل القود.

ولا يشترط في وجوب القود مع وجود الشرائط كون الآلة محدودة، كالسيف والسكين والسهم والسنان والخنجر، وهي ما تفري الجلد وتلج اللحم، بل لو ضربه بمثقل يقتل مثله غالباً أو بحجر كبير أو صغير مع التكرار أو أصابه المقبل أو ضعف المضروب بمرض أو صغر وجب القود، وكذا لو خنقه بيده أو بمنديل أو حبل، وكذا لو حبسه ومنعه الطعام أو الشراب مدة لا يحتمل مثله الصبر عنها أو عن أحدهما فمات، وكذا لو أطعمه أو سقاه ما يفضي إلى الموت فمات، أو ألقاه بين يدي سبّع فاخطفه، سواء كان مكتوفاً أم لم يكن ولم يستطع الفرار، أو ألقاه في ماء

فغرق ولم يك عارياً فغرق، أو في نار محرقة فاحترق، أو أسقط نفسه عليه من علوّ قاصداً إتلافه فهلك، هذا إذا كان مثله يقتل غالباً أو نادراً وإلا فالدية؛ لأنّه عمد شبه الخطأ.

وأما إذا أكره إنسان إنساناً على قتل آخر ظلماً فالقصاص إنّما هو على المباشر؛ لأنّه قتل عمداً ظلماً لإستيفناء نفسه، فكان كمن قتله في المخصصة ليأكله. وأما الأمر فلا دية ولا قصاص عليه، نعم يحبس تأديباً إلى أن يموت، هذا إذا كان المكره بالغاً عاقلاً، فلو كان طفلاً أو مجنوناً فالقصاص على الأمر؛ لأنّ المباشر حينئذٍ كالآلة.

وفي قتل من قال: «أقتلني وإلا قتلتك» إشكال ينشأ من إسقاط حقّه بالإذن، فلا استحقاق للوارث، فإنّه لا يرث إلا ما هو حقّ المورث، فلا قصاص، ومن كون الإذن غير مبيح فالعدوان متحقّق، فلا يسقط حقّ المورث، فيتحقّق استحقاق الوارث، فلا يسقط القصاص حملاً على قول: «أقتل زيداً وإلا قتلتك»، فإنّه لو قتل زيداً ثبت عليه القصاص، وقد يمنع الحمل لوجود الفارق، فإنّ في «إن لم تقتلني قتلتك» إذن له بالقتل، بخلاف قوله: «إن لم تقتل زيداً قتلتك»، فإنّه لا إذن فيه؛ لأنّه مالك لنفسه وليس مالكا لزيد، فيكون القول الأوّل متضمناً للإذن بخلاف الثاني.

وقد يقال عليه: إنّ كما أنّ قتل زيد غير مباح له فكذلك قتل نفسه، فكما أنّ قوله: «أقتل زيداً وإلا قتلتك» غير متضمّن للإذن كذلك قوله: «أقتلني وإلا قتلتك» غير متضمّن له، ولو قال: «إقطع يد زيد وإلا قتلتك»، فقطعها كان القصاص على الأمر لتحقّق الإكراه هاهنا لتمكّنه من قتله ووجوب محافظة النفس، ودرأ القتل بغير القتل بخلاف قوله: «إلا قتلتك، فإنّ درأ القتل هنا بقتل مثله.

وإذا كان السبب غالباً على المباشرة فالقصاص على السبب لا على المباشر، كما لو شهد شاهدان أو أربعة شهادة زور بما يوجب القتل، فأمر الحاكم الجلاد بقتله فقتله وظهر أنّ تلك الشهادة شهادة زور، فالقصاص إنّما يتوجّه على

السبب لاعلى الحاكم ولاعلى الجلاّد؛ لأنّه مسبّب متلف شرعاً وقد أوجب هذا السبب الحكم على الحاكم بالقتل وأوجب أمر الحاكم على الجلاّد امتثال الأمر بالقتل على الجلاّد فلا قود على كلّ منهما، بل القود على السبب الغالب على المباشر، نعم لو أترف الولي بتزويرهم وبأشر القتل كان القود عليه لاعلى الشهود، أمّا لو لم يباشروطلب الحكم من القاضي بالقود، فأمر الحاكم بطلب الولي القود غيره فقتله ففي اختصاص القتل بالشهود والإشتراك فيه بين الولي والشهود تردّد ينشأ من استناد القتل إلى الشهادة والطلب، فيشتركان في السبب الغالب على المباشر، فيتوجّه القصاص عليهما ومن غلبة سببية الشهادة على الطلب؛ إذ لولاها لم يجب على الحاكم إجابة طلب الولي.

وفي التنصيف على تقدير الإشتراك إشكال ينشأ من الإشتراك في السبب وقطع النظر عن الغلبة والتعدّد، ومن تعدّد الشهود ووحدة الولي، فلو كانت الشهود أربعة كانت الحكم بالتخميس ولو كانت إثنين كان الحكم بالثلث، وإذا غلبت المباشرة السبب كما إذا ألقى إنسان إنساناً من شاهق من شأنه الإهلاك فاستقبله سيّاف فقدّه بسيفه فهلك فالقود إنّما هو على السيّاف المباشر لاعلى الملقى، بخلاف ما لو هلك بفعل ما لا يؤخذ شرعاً بفعله كما إذا التقمه الحوت أو اختطفه السيل فأهلكه.

ولو تساوى القود على المباشر كالإكراه مع القتل فلا قود على المكره ولا كفارة نعم يحبس حتّى يموت.

وفي المنع من الميراث إشكال ينشأ من عدم مباشرته للقتل، فهو ليس بقاتل حقيقة، ومن كونه أنّ له مدخلاً عظيماً في القتل بسبب الإكراه.

ولو تعدّدت المباشرة فالقود على الأقوى، كما لو جرحه واحد وقتله آخر عمدين فالقصاص على القاتل، هذا إذا أمكنت الحياة مع الجرح عادة، وأمّا إذا أغلب الهلاك معه عادة ولم يبق للمجروح حياة مستقرّة فالقود على الجراح، كما

لو أنهى الأول إلى عدم الحياة المستقرة وقده الثاني، فالأول هو المؤاخذ، فأمّا إذا كان له حياة مستقرة وكان جرحه مهلكاً عادة بعد يوم أو يومين أو أقلّ أو أكثر، فعجل عليه آخر فقتله فإشكال ينشأ من أنّه جنا على ذى حياة مستقرة والحياة ممكنة بالنظر إلى قدرة الله سبحانه وتعالى، ومن كونه لا ترجى له الحياة عادة والجاني قد أراحه من مقاساة ما هو فيه من شدة الألم.

ولصحة القصاص شرائط أربعة:

الأول: التساوي في الحرية والرقية فيقتل الحرّ بالحرّ والحرّة بالحرّة ولا يؤخذ من تركها شيء، والحر بالحرّة بعد ردّ فاضل ديتة، والعبد بالعبد وبالأمة، شرائط القصاص والأمة بالأمة وبالعبد إذا كانا لمالك واحد ورغب في ذلك، وكذلك إذا كانا لمالكين وتساويا في القيمة ومع التفاوت يقتل الناقص قيمة بالكامل، ولا رجوع لمالك الكامل بشيء.

ولو قتل زائد القيمة ناقصاً فيها، ففي ردّ الزائد مع قتل الكامل تردّد أقرب به الردّ، ويحتمل عدم الردّ لقوله تعالى: ﴿النفس بالنفس﴾^(١) هذا إذا كان القتل عمداً.

أمّا إذا كان خطأً فالخيار إلى مولى القاتل إن شاء فكّه بقيمة المقتول وإن شاء دفعه إلى مولى المقتول، فإن زاد شيء من قيمة القاتل على قيمة المقتول فالزائد لمولى القاتل، وليس عليه ما ينقص من قيمة القاتل عن قيمة المقتول أو المدبّر كالقن، فلو قتل مدبّر قناً عمداً فالخيار إلى مولى المقتول إن شاء قتله قصاصاً وإن شاء استرقه، وكذلك لو قتل قن مدبراً أو لو كانت قيمة الجاني أزيد لم يكن لمولى المقتول قتله إلا بعد ردّ الزائد ويقوم مدبراً.

ولو كانت أقلّ أو مساوية ولم يفده مولاة بل سلّمه إلى مولى المجني عليه فللفقهاء رحمهم الله فيه أقوال مختلفة:

قال المفيد: يعتق بموت مولاه إذا مات قبل قتله، وليس لأحد عليه سبيل.^(١)
وقال الشيخ في النهاية: يستسعى في قيمة المقتول وهو حرّ، وقال الصدوق يستسعى في قيمة نفسه^(٢)، وقال ابن إدريس ببطلان التدبير^(٣)؛ لأنّ حقّ مولى المجني عليه تعلّق برقبته قبل موت مولاه الذي هو شرط عتقه، وإن فكّه مولاه فالتدبير باق إجماعاً.

وإن كان القاتل مكاتباً فلا يخلو إمّا أن يكون مشروطاً أو مطلقاً، وكلّ منهما إمّا أن لا يؤدّي شيئاً من مال الكتابة أو أن تؤدّي، فالمشروط أو عين المؤدّي المطلق كالقن والمطلق المؤدّي البعض يتحرّر منه بقدر ما أدّى.

فلا يقتل بالعبد القن ولا بعبد انعتق منه بما أدّى، ويقتل بمن مائله أو زاد عليه، كما يقتل بالحرّ.

ولو قتل خطأ فعلى الإمام قدر ما فيه من الحرّية ويختار مولاه بين فكّ نصيب الرقيّة وبين تسليم حصّة الرقّ، وقال الصدوق: إذا أدّى نصف ما عليه فهو كالحرّ.^(٤)

الثاني: التساوي في الدين، فلا يقتل مسلم بكافر حربياً كان أو ذميّاً أو معاهداً أو مستأمناً، ويلزم بديّة الذميّ ويعزر ممّن عداه ويقتل الذميّ بمثله وبالذميّة بعد ردّ فاضل دينه، وتقتل الذميّة بمثلها بالذميّ.

ويقتل الكفار بعضهم ببعض وإن اختلفت مللهم.

ويقتل الذميّ بالمستأمن بمثله وبالذميّ، وفي قتل المرتد بالذميّ تردّد ينشأ من احترام المرتدّ بالإسلام المتقدم، ومن فقد فإنّه في حالة القتل، وإن رجع إلى

١ - المغنّة: ص ٧٥٢.

٢ - النهاية ونكته: ج ٣، ص ٣٩٣.

٣ - السرائر: ج ٣، ص ٣٥٤.

٤ - المغنّة: ص ٥٢٨.

الإسلام فلا تردّد في عدم جواز قتله به، وتلزمه الدية، وفي العكس القتل بلا خلاف، سواء كان ارتداده عن فطرة أو لا؛ لأنّه محقون الدم بالنسبة إليه، بخلاف ما لو قتله مسلم، فإنّه لادية ولا قود.

ومن وجب عليه قتل بزنى أو لواط، فليس على قاتله قود ولا دية لقول عليّ عليه السلام لمن قتل رجلاً رآه على امرأته: «عليك القود إن لم تأت بيّنة»^(١)، وهذا ينسحب على كلّ قريب للرجل وعلى ولده ومملوكه، وفي انسحابه على الأجانب إشكال ينشأ من وجوب القتل عليه في نفس الأمر، ومن كون إجرائه حقّ الإمام لا يتعدّاه إلى الرعيّة، أمّا لو وجب قتل بقصاص فاستوفاه غير مستحقّه أقتص منه.

ويقتل ولد الحلال بالنغل ليساويهما في الإسلام.

الثالث: انتفاء الأبوة فلا يقتل الأب وإن علا بالابن وإن اسفل، وتقتل الأمّ به ويقتل الولد بهما ويقتل الأقارب بقتل بعضهم بعضاً، فيقتل الأجداد والجدّات من قبل الأمّ بقتلهم الأولاد والأخوال والأعمام والأخوة مطلقاً، ويجب على الجلّاد والغازي قتل أبيه إذا أمره الإمام، وينبغي للإمام أن لا يأمرهما بقتله، ولو قتل الأب أمّ الولد أو زوجته وانحصرت الورثة فلا قود.

وأما لو كان لهما وارث سواء فإنّه يقتصّ إن شاء ويدفع إلى الولد نصيبه من الدية.

ولو قتل أحد الأخوين الأب والآخر الأمّ لزم لكلّ منهما على الآخر القصاص، ويقرّع بينهما للتقدّم، فإن بادر أحدهما قتلها فقد استوفي، ولورثة المقتول قتل القاتل قصاصاً.

الرابع: العقل فلا يقتل مجنون، وتثبت الدية ولو كان القتل عمداً، ولو قصد دفعه فلا دية ولا يقتصّ من المجنون سواء كان المقتول عاقلاً أو مجنوناً وتثبت

١ - المبسوط: ج ٧، ص ١٤٨ عوالي الآلي: ج ٣، ص ٦٠٠، ح ٥٩.

الدية على عاقلته.

الخامس: البلوغ، فلا يقتل صبي قتل عمداً، سواء كان المقتول مثله أو بالغاً عاقلاً أو مجنوناً، وروي أنه يقتص من الصبي إذا بلغ عشر^(١)، وقيل: خمسة عشر، وقال العلامة في القواعد: والأقرب أن عمد الصبي خطأ محض يلزم جنايته العاقلة حتى يبلغ^(٢).

ولو قتل بالغ صبيّاً قتل به، وطريان الجنون بعد القتل في حالة العقل إذا كان المقتول عاقلاً لا يسقط القود، سواء ثبت القتل بالبيّة أو الإقرار.

ولو قتل السكران محقون الدم عاقلاً ففي ثبوت القود تردّد ينشأ من كون قصده كلاكصد، ومن إجراءات مجرى العاقل في الأحكام، وقال فخر المحققين: والأقوى عندي ثبوت القصاص^(٣)، وقال العلامة: الأقرب عدم الثبوت^(٤)، والقول ما قاله فخر الأئمة عقوبة له على السكر والجناية، لكون المانع من تحقق ثبوت القصاص إيماناً من عند نفسه بارتكابه ما نهاه الله عنه المبتج نفسه إذا صدر منه القتل بخلاف النائم، فإنه لا قصاص عليه ومشاركه من لا يقتص منه في ثبوت القصاص إذا اجتمعت شرائطه.

وحيث وفق الله سبحانه وتعالى بمنّ عنايته لإتمام ما انتصينا لتحريره من تفسير الخمسمائة الآية وما يتعلّق بها من الأحكام من الفروع والأصول، فلنحمده شاكرين، ونشكره حامدين ونصلّي على سيّد المرسلين محمّد وآله المعصومين الطيّبين الطاهرين والمسؤول ممّن شرح نظره في رياض ما وشته قطرات البراعة وشرح صدره بتحديق حدقات طرفه في حدائق ما عقبه بنان البراعة أن ينظر إلى

١- التهذيب: ج ١٠، ص ٢٧٩، ح ٣.

٢- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٦٠٩.

٣- إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٦٠١.

٤- قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٦٠٩.

محاسن بنان الأفكار بعين الإنصاف، ويطالع طلعات وجنات أبناء الأذكار تجاف
عن طريق الاعتساف، فأثني في زمان قد عقدت فيه الأهواء المختلفة غيم التعامي،
وبسحب الأراء الواهية على أبصار أهله أغطية التعامى فأكثرهم في أضواء
شموس الفضل خشاشيف، وفي ميزان عيار الكمال لثانيف نقّادهم ينفق عليه
البهرج الزائف في سوق التفاق وصيارفته تصرف الدرهم الرائج عن نحو حانوت
الوفاق يكسون العالم أكسية التجهيل، ويلبسون الجاهل ملابس الإكرام والتبجيل
أم الزمان عقيمة بمهذب، لكنّها بذوي الجهالة مملّقة كان التفوق بالعلوم وبالبحج
لحججي، فالיום قد صار التفوق بالقحة فله درغضانه فيه قد تعصبوا بعصائب الصبر
على الأذى وتجلّبوا بجلباب الشكر عند تجرّع كؤوس القذى ولم يغتروا بما
اغتربه حزب الشيطان الغرور، ونافسوا ببذل الأنفس في نفائس الباقيات
الصالحات، واتجروا بتجارة لن تبور، قوم لهم من تسيج العز مدركة ومن أكاليل
بحر المجد تيجان لا يرتقون إلى الدنيا وبرزت في زي هيفاء منها الظرف حسنان
قد تمنطقوا من العقل بمناطق الورع والعفاف وتدرّعوا بالإفاء ينال الحرص بدروع
القناعة والكفاف فأمنوا من بوائق طعتان هذا سدّ البغي والإعتساف وطولهم في
ميدان الهداية طريق من الجري بسلوك طرق الغناء إلّا الطاف.

من كان للعقل سلطان عليه غداً، وما على نفسه للحرص سلطان من مدّ
طرفاً لفرط الجهل نحو هوى اعصبي على الحق يوماً وهو جريان عملوا بمقتضى
علمهم، فعاملهم مولا هم بطوبى لهم وحسن باب وكرعوا من حياض مياه العرفان
فأصبحوا مرتوين مفتحة لهم الأبواب واعتبقوا على الأرائك متكين شراب القرب
من كؤوس الإقتراب قرعوا أبواب الرحمة بمقارع زجر النفوس عن زجر الميل
إلى شرب كؤوس شراب غرور الدسوس، فأدخلوا الجنان يا أيها العالم المرضي
ضيرته أبشر، فأنت بماء العلم ريان وما أخا الجهل إن أصبحت في الحج، فأنت ما
بينها، والله طمان ولا يغرنك حظّ جره حرق فالحرق هدم وعلم المرء ببيان.

اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الَّذِينَ كَشَفْتَ عَنْ أَبْصَارِ بَصَائِرِ مَذْهَبِهِمْ رَيْنَ غِيْهِبِ الشُّكِّ وَحَلَيْتِهِمْ بِحَلِيِّ أَنْوَارِ الْيَقِينِ وَرَفَعْتَ عَنْ عِيُونِ عِيُونِ مُشْرِبِهِمْ عَيْنَ غِمَامِ التَّعَامَى فَشَرِبُوا زَلَالَ رَحِيقِ الْمَعَارِفِ مِنْ سُلْسَبِيلِ مَاءٍ إِنَّكَ أَكْرَمُ وَهَّابٍ وَأَجْوَدُ تَوَّابٍ وَأَرْحَمُ أَوَّابٍ وَأَعْوَنُ مَعِينٍ.

وَأَدْخَلْنَا بِجُودِكَ وَكَرَمِكَ وَلَطْفِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ وَأَحْشَرْنَا مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ مِنْ أُمَّةِ الْمُعْصُومِينَ بَعْدَ إِجْرَاءِ قَلَمِ الصَّفْحِ فِي دِيْوَانِ الْمَغْفَرَةِ وَالْعَفْوِ عَلَى زَلَّاتِ أَقْدَامِنَا وَرَثَاتِ أَقْلَامِنَا بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْمُعْصُومِينَ الطَّاهِرِينَ.

وَكَانَ إِيْتِمَامُ هَذِهِ النِّعْمَةِ عَصْرَ يَوْمِ السَّبْتِ ثَامِنِ عَشَرَ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ إِحْدَى وَتَسْعِينَ وَثَمَانِ مِائَةً عَلَى يَدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللُّطِيفِ الْخَفِيِّ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ التَّجَفِّيِّ بَصْرَهُ اللَّهُ بَعِيُوبَ نَفْسِهِ وَجَعَلَ يَوْمَهُ خَيْرًا مِنْ أَمْسِهِ بِالنَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَعَتَرَتِهِ الْمُعْصُومِينَ.

قَدْ وَقَعَ إِيْتِمَامُ تَحْرِيرِ التَّفْسِيرِ فِي سَلَخِ شَهْرِ فَفِيهِ لِشُكَالِ يَنْشَاءَ مِنْ صَحَّتِهِ لُغَةً وَمِنْ لُوتِهِ تَضَمُّناً الْإِنْكَارَ بَعْدَ الْإِعْتِرَافِ وَإِنْ كَانَ بَدَلَ الْإِشْمَالِ، فَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ مُقْتَضَى الْإِقْرَارِ فَالْأَقْرَبُ صَحَّتُهُ لَتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَكَوْنُهُ غَيْرَ هَادِمٍ بَنِيَانِ الْإِقْرَارِ، وَإِنْ رَفَعَهُ فِلْشُكَالِ يَنْشَاءَ مِنْ صَحَّتِهِ لُغَةً، وَمِنْ كَوْنِهِ رَافِعاً الْإِقْرَارَ فَهُوَ انْكَارٌ بَعْدَ الْإِعْتِرَافِ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ فَالْأَقْرَبِيَّةُ، فَإِنَّ الْأَقْرَبَ فِي الْأَوَّلِ الصَّحَّةُ وَفِي الثَّانِيَةِ الْبَطْلَانُ، وَكَذَا الْحَالُ لَوْ نَصَبْتَ هَيْئَةً وَعَادِيَةً عَلَى الْحَالِ.



الفهارس والفئتين

فهرس الآيات

فهرس الآيات ج ١	٣٩٣
فهرس الآيات ج ٢	٤٠٥
فهرس الآيات ج ٣	٤١٥
فهرس الآيات ج ٤	٤٢٧

فهرس الأحاديث

فهرس الأحاديث ج ١	٤٣٧
فهرس الأحاديث ج ٢	٤٦٥
فهرس الأحاديث ج ٣	٤٨٩
فهرس الأحاديث ج ٤	٥٠١

فهرس العناوين

فهرس العناوين ج ١	٥١٣
فهرس العناوين ج ٢	٥٣٧
فهرس العناوين ج ٣	٥٥٣
فهرس العناوين ج ٤	٥٦٧

فهرس مصادر التحقيق

٥٧٩





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



فَهْرِسُ الْآيَاتِ الْمُفَسِّرَةِ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

فهرس الآيات / ج ١

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة الحمد - ١		
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ...	٥	٢٠٩
□ سورة البقرة - ٢		
ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى...	٢	٥
يا أَيُّهَا النَّاسُ...	٢١	٤٦٨
فَأَتُوا بِسُورَةٍ...	٢٣	١٩٨
وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا...	٣١	٣٥
أَقِيمُوا الصَّلَاةَ...	٤٣	١٩٨
كُلُوا وَاشْرَبُوا...	٦٠	١٩٨
كُونُوا قَرَدَةً خَاسِئِينَ...	٦٥	١٩٨
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ...	٨٣	١٩١
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ...	٨٤	١٩١
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ...	١١٠	١٩١
كُنْ فَيَكُونُ...	١١٧	١٩٨
أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْمَاكِفِينَ...	١٢٥	٢٨٥، ٤٣
وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...	١٤٣	١٠٥

الآية	رقمها	الصفحة
فَوَلِّ وَجْهَكَ...	١٤٤	٢٨٦، ٢٦٨
ومن حيث خرجت فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ...	١٥٠	٢٧٦
إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...	١٦٤	٢٩٠
أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ...	١٨٧	٢٣٧، ٥١
ولعبد مُؤْمِنٍ خَيْرٍ مِنْ مُشْرِكٍ...	٢٢١	٣٨
فَاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي...	٢٢٢	١٠٩
		١١٣، ١١١، ١١٠
حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ...	٢٣٨	١٩٥
		٢٩٧، ٢٨٧
فَانْخَفِتُمْ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا...	٢٣٩	٢٠١، ١٩٧
قَوْلٍ مَعْرُوفٍ وَمَغْفِرَةٍ خَيْرٍ مِنْ صَدَقَةٍ...	٢٦٣	٣٨
فَنَظَرَةٍ إِلَى مَيْسِرَةٍ...	٢٨٠	٥١
لَا يَكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...	٢٨٦	٧٢
□ سورة آل عمران - ٣		
الراسخون...	٧	٣٤
وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ...	٦١	٤٢٤
وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ...	١٤٢	٢٦١
أَمْتَةٌ نَاعَسَاءُ يَفْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ...	١٥٤	١٢٥
وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...	١٩٠	٤٦٠
□ سورة النساء - ٤		
يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ...	١	٤٦٩
لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ...	٢	٢٣٦، ٥٤
فَاسْتَشْهِدُوا...	١٥	١٩٨

الآية	رقمها	الصفحة
فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد...	٤١	٣٩٧
يا أيها الذين آمنوا...	٤٣	٧٢، ٧١
ويريد الشيطان أن يضللهم ضلالاً...	٦٠	١٧٩، ١٠٢، ٩٩، ٩٦، ٩٥، ٨٩، ٨٦، ٧٤، ٧٣
فخبر رقة مؤمنة...	٩٢	٢٠١
وإذا ضربتم في الأرض فليس...	١٠١	٥١٤، ٢٠٣
وإذا كنت فيهم...	١٠٢	٥١٢
إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً...	١٠٣	٢٠٧
يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله...	١٣٦	٤٦٨
□ سورة المائدة - ٥		
وإن كنتم جنباً فاطهروا...	٦	٧٩، ٧٦
والتارق والتارقة فاقطعوا...	٣٨	١٨٥
يا أيها الرسول...	٤١	٢٦٨
وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً...	٤٨	٣٩
إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا...	٥٥	٣٥٥
كلوا مما رزقكم الله...	٨٨	١٩٨
فكفارتهم إطعام عشرة مساكين...	٨٩	٢٠٢
فهل أتم متهون...	٩١	١٤٨
□ سورة الأنعام - ٦		
لولا نزل عليه آية من ربه قل إن...	٣٧	٣٩
وهذا كتاب أنزلناه مبارك...	٩٢	٣٩
كذلك يجعل الله الرجس على الذين...	١٢٥	١٥٧

الآية	رقمها	الصفحة
ولا تقربوا الفواحش...	١٥١	٧٢
ثم آتينا موسى الكتاب...	١٥٤	٣٩
وهذا كتاب...	١٥٥	٣٩
إنما أنزل الكتاب...	١٥٦	٣٩
□ سورة الأعراف - ٧		
يا بني آدم...	٢٦	٤٦٨
وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد...	٢٩	٣٣٦
عند كل مسجد...	٣١	٣٣٥
ما نزل الله بها من سلطان...	٧١	٣٥
اعبدوا الله...	٧٣	٤٦٩
واتبعوه...	١٥٨	١٨٥
وإذا قرء القرآن فاستمعوا له...	٢٠٤	٣٩٧
□ سورة الأنفال - ٨		
ويثبت...	١١	١٣٠، ١٢٥
وما رميت إذ رميت ولكن...	١٧	٢٢
يا أيها النبي...	٦٤	٤٦٨
□ سورة التوبة - ٩		
إن الله غفور رحيم...	٥	٤٦٦
اليهود عزيز آبن الله...	٣٠	٣٦٣
عفا الله عنك لم أذنت لهم...	٤٣	٢٢٦
استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن...	٨٠	٥٠٦
إنهم كفروا بالله ورسوله...	٨٤	٥٠٦
رجال يحبون أن يتطهروا...	١٠٨	٤٣

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة يونس - ١٠		
يا أيها الناس قد جاءكم موعظة...	٥٧	٥
لقد ما أنتم ملقون...	٨٠	١٩٩
□ سورة هود - ١١		
عذاب يوم محيط...	٨٤	٥٩
فاستقم...	١١٢	٢٢٢
فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ...	١١٥	٢٢٣
□ سورة ابراهيم - ١٤		
ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً...	٢٨	٢٩٧
قل تمتعوا...	٣٠	١٩٨
وما أرسلنا من رَّسولٍ إلَّا بلسان...	٤٠	٣٥
□ سورة الحجر - ١٥		
ادخلوها...	٤٦	١٩٨
□ سورة النحل - ١٦		
ولكم فيها جمال...	٦	٣١٠
وبالتجم هم يهتدون...	١٦	٢٩٠
وأنزلنا إليك الذكر لتبين للنَّاس ما...	٤٤	٥
و جعل لكم سرايل تبيكم الحرَّ...	٨١	٣١٣، ٣١٠
فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله...	٩٨	٤٧
□ سورة الإسراء - ١٧		
إلى المسجد الأقصى...	١	٥١
إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَم...	٩	٥
فلا تقل لهما أف...	٢٣	٥٢١

الآية	رقمها	الصفحة
ولا تقربوا الزنى...	٣٢	٧٢
أقم الصلاة لدلوك الشمس...	٧٨	٤٥٦، ١٠٢
		٤٨٢
وَمِنَ اللَّيْلِ فَهَجِّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ...	٧٩	٢٣٠
وَاتَّبِعْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا...	١١٠	٣٩٥
□ سورة الكهف - ١٨		
فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ...	٦	٤٧٠
قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي...	١٠٩	١٦١
أَتَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ...	١١٠	٣٩
□ سورة مريم - ١٩		
يَرْتَبِي وَيُورِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ...	٦	٢٠٠
وَلَمْ يَمَسْسَنِي بَشَرٌ...	٢٠	٨١
□ سورة طه - ٢٠		
إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا...	١٤	٤٥٥
لِيُجْزِيَ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى...	١٦	٤٥٦
لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى...	٤٤	٤٧١
□ سورة الحج - ٢٢		
وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ...	٢٧	٣٤٧
ادْخُلُوهَا...	٤٦	١٩٨
مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ...	٧٨	٧٢، ٦٦
		٢٨٦، ١٢٤
□ سورة المؤمنون - ٢٣		
قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ...	١	٤١٧

الآية	رقمها	الصفحة
أَنْتُمْ هُمُ الْوَارِثُونَ...	١٠	٢١١
الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفُرُوسَ...	١١	٢١١
□ سورة النور - ٢٤		
الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا...	٢	٢٠٠
فَكَاتِبُوهُمْ...	٣٣	٥١٢، ٣٠٤، ٢٠١، ١٩٨
لِيَمَكِّنَ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ...	٥٥	٤٢٢
□ سورة الفرقان - ٢٥		
وَنَسْفِيقَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَاماً وَأَنْعَاسَ...	٤٩	١٣٨
□ سورة الشعراء - ٢٦		
وَيَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلَدُونَ...	١٢٩	٤٧١
□ سورة النمل - ٢٧		
وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ...	١٦	٢٠٠
رَدَفَ لَكُمْ...	٧٢	٣٣٢
□ سورة القصص - ٢٨		
سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكَ...	٣٥	٤٥٣
كُلَّ شَيْءٍ هَالِكٍ إِلَّا وَجْهَهُ...	٨٨	٢٨١
□ سورة الروم - ٣٠		
وَإِخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ...	٢٢	٣٥
ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً...	٥٤	٣٩
□ سورة الأحزاب - ٣٣		
إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ...	٣٣	٢٠٨
وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً...	٥٦	٤١٧

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة سبأ - ٣٤		
يُجْبَل أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْر...	١٠	٥٨
□ سورة يس - ٣٦		
لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ...	٤٠	٢٩٠
□ سورة الزمر - ٣٩		
أَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ...	٦	٢٩٣
يَا عِبَادِ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى...	٥٣	٤٦٨
□ سورة غافر - ٤٠		
قَالَ رَبِّكُمْ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ...	٤٠	٢٨٠
□ سورة فصلت - ٤١		
وَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ...	٦	١٩٠
الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ...	٧	١٩٠
لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ...	٢٦	٥٣٢
اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ...	٤٠	١٩٨
□ سورة الشورى - ٤٢		
لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ...	١٧	٤٧١
□ سورة الزخرف - ٤٣		
وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي... □ سورة الدخان - ٤٤	٨٤	٣٩
ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ...	٤٩	١٩٨
لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ...	٥٦	٢٧٧
□ سورة محمد - ٤٧		
فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ إِيمَانٍ فَدَاءٌ...	٤	٤٦٥

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة الفتح - ٤٨		
ومقصرين لانتخافون...	٢٧	٥١٣، ٥١٢
سيماهم في وجوههم من أثر السجود...	٢٩	٣٨٥
□ سورة الذاريات - ٥١		
وفى أموالهم حقَّ لِلسَّائِلِ والمَحْرُومِ...	١٩	٤٤١
□ سورة الطور - ٥٢		
فاصبروا أولًا تصبروا...	١٦	١٩٩
وَأَدْبَارَ التَّتَجُومِ...	٤٩	٢٥٣
□ سورة النجم - ٥٣		
فَنَشْهَاهَا مَا غَشَى...	٥٤	١٢٥
□ سورة الرحمن - ٥٥		
لَمْ يَطْمِئِنْهُنَّ إِنْسَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانَّ...	٧٤	٨١
□ سورة الواقعة - ٥٦		
في كتاب مكنون...	٧٨	١٦١
لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ...	٧٩	١٦٢
تنزيل من ربِّ العالمين...	٨٠	١٦٢
□ سورة الحديد - ٥٧		
وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ...	٢٥	٢٩٣
□ سورة الجمعة - ٦٢		
فَضَمَّنَا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ...	٦	٤٧٩
فَأَسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ...	٨	٤٨٢
وَذَرُّوا الْبَيْعَ...	٩	٤٨٩، ٤٨٣

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة نوح - ٧١		
ربِّ اغفر لي ولوالدي...	٢٨	١٩٩
□ سورة الجن - ٧٢		
فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا...	١٨	٣٣٩، ٣٣٤
□ سورة المزمل - ٧٣		
قم الليل...	٢	٣٦٩
إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا تَهِيلًا...	٥	٤٣٠
إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً...	٦	٤٣١، ٢٤٧
إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا...	٧	٤٣٣
كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً...	١٥	٣٩
فمضى فرعون الرسول...	١٦	٣٩
فكيف تتقون إن كفرتم يوماً...	١٧	٤٧٢
السماء منفطر به كان وعده مفعولاً...	١٨	٤٧٣
فاقرءوا ما تيسر من القرآن...	٢٠	٣٧٥
□ سورة المدثر - ٧٤		
والرَّجَزِ فَاهْجِرْ...	٥	١٧٠
ما سلككم في سقر ...	٤٢	١٩٠
قالوا لم نك من المصلين...	٤٣	١٩٠
□ سورة القيامة - ٧٥		
ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً... ٢٤	٨٠	
□ سورة الأعلى - ٨٧		
إِنَّ هَذَا لَنَى الصَّحَفِ الْأُولَى ...	١٨	٣٧٥

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة الفجر - ٨٩		
يا ليتنى قدّمت لحياتي...	٢٤	٤٥٦
□ سورة الضحى - ٩٣		
وإني لسوف أعطيك ربّك فترضى...	٥	٢٤٢
□ سورة الشرح - ٩٤		
ورفعنا لك ذكرك...	٤	٤٢١
فإنّ مع العسر يسراً...	٥	٤٠
إنّ مع العسر يسراً...	٦	٤٠
□ سورة العلق - ٩٦		
اقرأ باسم ربك الذى خلق...	١	٤٣١
خلق الإنسان من علق...	٢	٤٣١
اقرأ وربك الأكرم...	٣	٤٣١
الذى علّم بالقلم...	٤	٤٣١
علّم الإنسان ما لم يعلم...	٥	٤٣١
□ سورة الكوثر - ١٠٨		
فصلّ لربك وانحر...	٢	٤٢٠



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

فهرس الآيات / ج ٢

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة البقرة - ٢		
اسجدوا...	٣٤	١٧٦
واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها...	٤٥	٣٢
وجبرئيل وميكائيل...	٩٨	٣٦٢
أن طهراً بيتي للطائفين والعاكفين...	١٢٥	٣٠٤، ٢١٧
رب اجعل هذا بلدًا آمناً وازرق...	١٢٦	٢٣٦
وإذ يرفع إبراهيم القواعد...	١٢٧	٢٣٦
ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا...	١٢٨	٤١٤، ٣٩٦
أولئك عليهم صلوات من ربهم...	١٥٧	٤٥
وأتى المال على حبه ذوى القربى...	١٧٧	٢٠، ١٤
والأقربين بالمعروف...	١٨٠	٧٤
كُتب عليكم الصيام...	١٨٣	٤٠٩
فمن كان منكم مريضاً أو على سفر...	١٨٤	١٨٠
وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط...	١٨٥	١٨٥
كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط...	١٨٧	٢٠٦، ٢٠٣
ثم أتموا الصيام إلى الليل...	١٨٨	٢٥٩

الآية	رقمها	الصفحة
وليس البرّ بأن تأتوا البيوت...	١٨٩	٢٠
واقتلوهم حيث تفتمّوهم...	١٩١	٣٦٤
والحرّات قصاص...	١٩٤	٤٤٦
فمن لم يجد...	١٩٥	٤٥٤، ٣٢١
فإن أُحْصِرْتُمْ فما استيسر من الهدى...	١٩٦	٢٦٩، ٢٦٥
الحجّ أشهرُ معلّومات...	١٩٧	٢٨١، ٢٥٣
وإن كنتم من قبله لمن الضّالّين...	١٩٨	٢٨٨
ومنهم من يقول ربّنا آتّا في الدّنيا...	٢٠١	٢٩٦، ٢٩٤
لهم نصيبٌ ممّا كسبوا...	٢٠٢	٢٩٥
كتب عليكم القتال...	٢١٦	٤١٢
والفتنة أكبر من القتل...	٢١٧	٤٤٩
قل العفو...	٢١٩	٩٢
إنّ الله يحبّ التّوابين ويحبّ...	٢٢٢	٥١٠
ومن يتعدّ...	٢٢٩	٢١٥
والوالدات يرضعن أولادهن...	٢٣٣	٤٠٨
إن تبدوا الصدقات فنعما هي...	٢٧١	٧٧
وما تنفقون إلّا ابتغاء وجه الله...	٢٧٢	٨٤، ٨٣
وأحلّ الله البيع وحرم الربوا...	٢٧٥	٤٠٩
ولا يَأْبأ الشّهداء إذا ما دعوا...	٢٨٢	٢٧٧
لا يكلف الله نفساً إلّا وسعها...	٢٨٦	٤١٠، ٢٤٨

□ سورة آل عمران - ٣

اسلمت وجهي...	٢٠	٣٩١
فاتبعوني يحببكم الله...	٣١	٤٥

الآية	رقمها	الصفحة
وأنفسنا وأنفسكم...	٦١	٤٥
لن تتألوا البرّ حتّى تنفقوا ممّا...	٩٢	٧٣، ٢٠
وهديّ للعالمين...	٩٦	٢٣٧
فيه آياتٌ بيّناّت...	٩٧	٢٤٤، ٢٣٨
واعصموا بحبل الله...	١٠٣	٤١٦
يوم تبيضّ وجوه وتسودّ وجوه...	١٠٦	٥٠٧
إنّما استزلّهم الشيطان ببعض ما كسبوا...	١٥٥	٤٥٣
ولو كنت فظّاً غليظ القلب لانفضّوا...	١٥٩	٤٤
□ سورة النساء - ٤		
حرّمت عليكم أنّها تكم...	٢٣	٣٥٤
أم يحسدون الناس...	٥٤	٢٨٩
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى...	٥٩	١٣٩، ٥٠
وإنّ منكم...	٧٢	٤٢٥
ولئن أضابكم فضل من الله...	٧٣	٤٢٦
فليقاتل فى سبيل الله...	٧٤	٤٣٠
ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه...	٩٣	٧٣
وفضّل الله المجاهدين على القاعدين...	٩٥	٤٣٦
□ سورة المائدة - ٥		
وتعاونوا على البرّ والتقوى...	٥	٢٥١
فأذهب أنت وربك فقاتلا إنا...	٢٤	٤٨٣
والسارق والسارقة فاقطعوا...	٣٨	٤٩٤، ١٧٧
إنّما وليكم الله ورسوله...	٥٥	١٩
		١٣٩، ٦٢

الآية	رقمها	الصفحة
يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ...	٦٧	٤٦٠
لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ...	٩٥	٣٥١، ٣٣١
□ سورة الأنعام - ٦		
فَيَكْشِفْ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ...	٤١	١٧٤
تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ...	١٥٤	٧٧
□ سورة الأعراف - ٧		
أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مَتَا...	٥٠	٢٨٢
فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ...	١٣٥	٣٦٨
□ سورة الأنفال - ٨		
لِيَحِقَّ الْحَقُّ...	٨	٤٨٤
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ...	١٥	٤٥٥
وَمَنْ يُوَلَّهُمْ يَوْمَئِذٍ دَرَبَهُ...	١٦	٤٥٣
أَلَلَّهُمْ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ...	٣٢	٤٦٠
فَإِنَّ لِلَّهِ خُصْمَهُ وَلِلرُّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى...	٤١	١٢٦
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ...	٤٥	٤٥٥
وَابْتَأْ تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ...	٥٨	٤٧٧
الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ...	٦٦	٤٥٣،
٤٥٨، ٤٥٤		
لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ...	٦٨	٤٧١
فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالاً طَيِّباً...	٦٩	٤٧٢
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ...	٧٠	٤٧٤
□ سورة التوبة - ٩		
فَاغْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ...	٥	٤٨٥، ٤٤٤

الآية	رقمها	الصفحة
وما كان للمشركين أن يعمروا...	١٧	٣٦٤
إنما المشركون نجس...	٢٨	٤٤٨، ٣٦٤
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله...	٢٩	٤٨٥
ويأبى الله إلا أن يتم نوره...	٣٢	٥١٠
يوم يحمى عليها في نار جهنم تَكْوَى...	٣٥	٣٢
وقاتلوا المشركين كافة...	٣٦	٤٢٠
إنفروا خفافاً وثقالاً...	٤١	٤١٢
إنما الصدقات للفقراء...	٦٠	٢٦
تطهرهم وتزكّهم بها...	١٠٣	٢٦
وقل اعملوا فسيرى الله عملكم...	١٠٥	٤٧
ما كان لأهل المدينة...	١٢٠	٤٣٣
□ سورة يونس - ١٠		
ومنهم من يستمعون إليك...	٤٢	٤٢٦
□ سورة يوسف - ١٢		
وشروه بثمن بخس دراهم معدودة...	٢٠	١٥٨
□ سورة ابراهيم - ١٤		
قل لعبادى...	٣١	٣٧٦
رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ...	٣٦	٣٧٨
فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم...	٣٧	٣٧٩، ٢٣٦
□ سورة الحجر - ١٥		
إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ للمتوسمين...	٧٥	٥٢١
□ سورة النحل - ١٦		
والذين هاجروا في الله من بعد ما...	٤١	٥٢٨

الآية	رقمها	الصفحة
ونزلنا عليك الكتاب تبلياً لكلّ شيء...	٨٩	١٣٨
إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان...	٩٠	٢٠
		١٣٧، ١٣٧
وجادلهم بالتي هي أحسن...	١٢٥	٤٤
وإن عاقبتهم فغاقبوا بمثل ما عوقبتم به...	١٢٦	٤٧٧
□ سورة الإسراء - ١٧		
سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من...	١	٣٧٢
□ سورة الكهف - ١٨		
فضرنا على آذانهم...	١١	٤٧٩
والباقيات الصالحات خير عند ربك...	٤٦	١٠٢
أنا السفينة فكانت لمساكين...	٧٩	٦٣
□ سورة مريم - ١٩		
إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين...	٨٣	٣٧٠
□ سورة طه - ٢٠		
ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى...	٢٠	٢٨٩
وألقيت عليك محبة مني...	٣٩	٥١١
□ سورة الحج - ٢٢		
يا أيها الناس اتقوا ربكم إنّ زلزلة...	١	٤١٧
ثمّ ليقتضوا تفهمهم...	٢٩	٢٣٢
فاجتنبوا الرجس من الأوثان...	٣٠	٣٥٠
حُنَفَاءَ لِلّهِ...	٣١	٣٦٨
ومن يعظم شعائر الله...	٣٢	٣٧٠، ٣٦١
فكلوا منها...	٣٦	٣٢٣

الآية	رقمها	الصفحة
لن ينال الله لحومها ولادماؤها...	٣٧	٣١٦
وما جعل الله عليكم في الدين...	٧٨	٦١
٤١٩.٢٤٨.١٩٥		
□ سورة المؤمنون - ٢٣		
فما استكانوا لربهم وما يتضرعون...	٧٦	٣٧١
□ سورة الشعراء - ٢٦		
واجعل لي لسان صدق في الآخرين...	٨٤	١٠٢
□ سورة العنكبوت - ٢٩		
لنبؤننهم من الجنة غرقاً...	٥٨	٣٨٢
والَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا...	٦٩	٤٠٣
□ سورة الروم - ٣٠		
ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ...	٣٨	١٣٥
□ سورة لقمان - ٣١		
ما نفدت كلمات الله...	٢٧	٤٣
و ما تدرى نفسٌ ماذا تكسب غداً...	٣٤	١٩٢
□ سورة الأحزاب - ٣٣		
أُدْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ...	٥	١٢٩
من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا...	٢٣	١٩
يا نساء النبي من يأت منكن...	٣٠	٣٧٥
يا نساء النبي لستن كأحد من...	٣٣	٣٧٥
إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ...	٣٥	٢٩٩
□ سورة سبأ - ٣٤		
في الغرفات آمنون...	٣٧	٢٩٩

الآية	رقمها	الصفحة
وما أنقنتم من شيء فهو يخلفه وهو...	٣٩	١٧٤
□ سورة فاطر - ٣٥		
فلاتذهب نفسك عليهم حسرات...	٨	٥٢٤
وما يستوى البحران...	١٢	١٨٦
□ سورة الزمر - ٣٩		
أمن هو قانت ، غناء الليل...	٩	٥٢٦
ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء...	٢٩	٣٧٠
□ سورة غافر - ٤٠		
ولاشفع يطاق...	١٨	٨٧
□ سورة فضلت - ٤١		
وويل للمشركين الذين لا يؤتون...	٧	٢٣
خلق الأرض في يومين...	٩	٢٧٤
قدّر فيها اقواتها في أربعة...	١٠	٢٧٤
إنّ الذين يلحدون في آياتنا...	٤٠	٥٢٦
□ سورة الشورى - ٤٢		
قل لأستلکم عليه أجراً إلا المودة...	٢٣	١٣٤
□ سورة محمد - ٤٧		
سيهديهم...	٥	٤٦٧
ويدخلهم الجنة...	٦	٤٦٧
□ سورة الفتح - ٤٨		
ليس على الأعمى...	١٧	٤١١
هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين...	٢٨	٣٢٦

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة الحجرات - ٤٩		
إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...	١٠	٥٠٠
وَلَا تَبْزُوا بِالْأَلْقَابِ بِسْمِ الْإِسْمِ...	١١	٢٧٨
□ سورة الذاريات - ٥١		
ذُوقُوا فَتَنَتَكُمْ...	١٤	٤٤٩
وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْمَسْكِينِ وَالْمَحْرُومِ...	١٩	٣٧
□ سورة القمر - ٥٤		
فِي مَقْعَدِ صَدِيقٍ حِنْدٍ مَلِكٍ مَقْتَدِرٍ...	٥٥	٥٠٧
□ سورة المجادلة - ٥٨		
لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ...	٢٢	٦٥
□ سورة الحشر - ٥٩		
مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى...	٧	١٣٩، ١٣٥
لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ...	٨	٣٧٢
□ سورة الممتحنة - ٦٠		
لَا هُنَّ حَلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحْلَوْنَ لَهُنَّ...	١٠	٤٩٤
وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى...	١١	٤٨٩
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ...	١٢	٤٨٨
□ سورة الصف - ٦١		
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ...	٤	٥١٠
يُرِيدُونَ لِيُطْفَئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ...	٨	١٧٢
□ سورة الجمعة - ٦٢		
فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي...	١٠	٤٧٠
وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا...	١١	٣٦٤، ٣٢

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة التحريم - ٦٦		
يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ...	١	٩٣
وإن تظاهرا عليه فإنَّ الله هو مولاه...	٤	٤٧
يوم لا يخزي الله النبيَّ والَّذِينَ آمَنُوا...	٨	٧٣
وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا...	١٢	٤٣
□ سورة نوح - ٧١		
مَتَا خَطِيئَتِهِمْ...	٢٥	٢٩٦
□ سورة المزمل - ٧٣		
واصبر على ما يقولون واهجرهم...	١٠	٤٤
□ سورة الإنسان - ٧٦		
وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَكِينًا...	٨	١٩
□ سورة النازعات - ٧٩		
إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً...	٢٦	٤٢٥
□ سورة الأعلى - ٨٧		
قد أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى...	١٤	١٠٣
وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى...	١٥	١٠١
بل تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا...	١٦	١٠١
وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى...	١٧	١٠١
□ سورة البلد - ٩٠		
أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ...	١٦	٦٣
□ سورة الزلزلة - ٩٩		
فمن يعمل مثقال ذرَّةَ خَيْرًا يره...	٧	٨٩

فهرس الآيات المفسترة / ج ٣

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة البقرة - ٢		
وأولئك هم المفلحون...	٥	١٦
أتأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ...	٤٤	١٤٧، ١٥
مَنْ يَتَّبِدْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ...	١٠٨	٣٧١
وَمَنْ ذَرَيْتِي أُمَّةً مُسْلِمَةً...	١٢٨	٣١٢
إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ...	١٣٠	١٢٨
يَعْرِفُونَهُ...	١٤٦	٢٦٨
إِنَّمَا يُأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ...	١٦٩	٣٤
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ...	١٨٠	٤٠٢
فَمَنْ يَذَلِّهِ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ...	١٨١	٣٧٢
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ...	١٨٣	٥٣١
يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ...	١٨٥	٣١١
هَٰنَ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ...	١٨٧	٥٠٧
وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ...	١٨٨	٦٣، ٥٣، ٤٧
فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ...	١٩٤	٢٩٢
وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ...	١٩٥	٣٥٠، ١٢٠
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ...	٢١٦	٧٨

الآية	رقمها	الصفحة
ولأمة مؤمنة خيرٌ من مشركٍ ولو...	٢٢١	٤٣٨،
		٤٥٨، ٤٤٠
فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان...	٢٢٩	٤٦٧
حتى تتكح زوجاً غيره...	٢٣٠	٤٠٨
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن...	٢٣٣	٤٩٥
ومتعهن على الموسع قدره وعلى...	٢٣٦	٤٨٢
إن الله بما تعملون بصير...	٢٣٧	١٦١
من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً...	٢٤٥	١١٩
والكافرون هم الظالمون...	٢٥٤	١٠٧
وأحل الله البيع...	٢٧٥	٤٥
يمحق الله الزبوا...	٢٧٦	٧٣
فإن لم تفعلوا فاذنوا...	٢٧٩	٨٦
وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة...	٢٨٠	١١٨
واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن...	٢٨٢	١٠٨، ١٠٥
		١١٦، ١١٥، ١١٣
فليؤد الذي أؤتمن أمانته...	٢٨٣	١٠٢،
		١٢٨، ١٢٧
□ سورة آل عمران - ٣		
وما يذكر إلا أولوا الأبواب...	٧	٩٢
وسيداً وحصوراً...	٣٩	٤٢٦
فمن تولى بعد ذلك...	٨٢	٣٢٢
ولتكن منكم...	١٠٤	١٢
أكفرتم بعد إيمانكم...	١٠٦	٧

الآية	رقمها	الصفحة
وَأَنَا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ...	١٠٧	٧
وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ...	١١٠	١٠٩
وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ...	١٣١	٨٨
بَلِ اللَّهِ مَوْلَاكُمْ...	١٥٠	١٤٧
سَتَلْقَى فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ...	١٥١	١٤٧
□ سورة النساء - ٤		
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...	٣	٤٢٢، ٤١٤
		٥٦٨، ٤٤٧
فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...	٤	٤٦٨، ٤١٣
يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا...	١٠	٣٨٠، ٤٤
		٣٨٤، ٣٨٣
مَنْ بَعْدَ وَصِيِّ يَوْصِيَنَّ بِهَا...	١٢	٣٥١، ٣٤٣
وَلَا تَكْنُحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...	٢٢	٤٥٣، ٦٨
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...	٢٣	٤١٥
وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاثَيْتُمْ بِهِ مِنْ...	٢٤	٤٣٤
		٤٥٣، ٤٣٧
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...	٢٥	٤٢٢
وَلَا تَحْتَلُوا أَنْفُسَكُمْ...	٢٩	١٩٧، ٦٨
الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ...	٣٤	٤٨٢
		٤٨٥، ٤٨٣
فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُوا لَكَ...	٦٥	٨٦، ٩
وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ...	١٢٨	٤٩٢
وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا...	١٢٩	٤٩٢

الآية	رقمها	الصفحة
يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ...	١٣٥	١١١
فَإِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ...	١٤١	٩٤، ٩٢
		٤٨٦، ١٦٨
□ سورة المائدة - ٥		
أَوْفُوا بِالْعُقُودِ...	١	١٣٦، ١٢٥
		١٩٨، ١٩٧
إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...	٦	٥٢٥
إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ...	٢٧	٣٢٦
وَمِنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً...	٣٢	٢٦٧
فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ...	٤٢	٤٤
احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ...	٤٩	٤٤
الَّذِينَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ...	٥٥	٥٦٦
إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ...	٩١	٥١
حِينَ الْوَصِيَّةِ...	١٠٦	٣٤٣
فَإِنْ عَصَيْتُمْ...	١٠٧	٣٥٦
ذَلِكَ...	١٠٨	٣٦٠
□ سورة الأنعام - ٦		
لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ...	١١٥	٣٧١
وَلَا تَرَوْا وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى...	١٦٤	١٠٩
□ سورة الأعراف - ٧		
قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ...	١٠	٣١
وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ...	٣٧	٣٢٧
لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي...	٤٠	٤٤٣

الآية	رقمها	الصفحة
فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا...	٤٤	٣٢٠
أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى...	١٧٢	٣١٩
إِنْ لَنَا لَأَجْرٌ إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ...	١١٣	٣٢٠
□ سورة الأنفال - ٨		
فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ...	٤١	٥٦١
لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا...	٦٣	٥٨
□ سورة التوبة - ٩		
إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ...	٢٨	٩٣
حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ...	٢٩	١٠٧
عَمَّا يُشْرِكُونَ...	٣١	٤٥٨، ٤٥٧
عَفَا اللَّهُ عَنْكَ...	٤٣	٨٨
وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ...	٦٢	٥٦١
الْمُتَنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنَ...	٦٧	٤٥٠
مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ...	٩١	٢٣٠
خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ...	١٠٣	٣٢٧
□ سورة هود - ١١		
وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا...	١١٣	٣٦٣، ١٠٧
□ سورة يوسف - ١٢		
قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ...	١٧	٢٥١
فَادْلِيَ دُلُوه...	١٩	٢٨٥
وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ...	٧٢	١٣٤
وَسُئِلَ الْقُرَيْةَ...	٨٢	٥١٥

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة الرعد - ١٣		
مثل الجنة التي وعد المتقون...	٣٥	٣٩١
□ سورة الحجر - ١٥		
إلا آل لوط إنا لمنجّوهم أجمعين...	٥٩	٥٥٦
□ سورة النحل - ١٦		
بل أنتم قوم تجهلون...	٥٥	٣٦٨
فلا تضربوا لله الأمثال...	٧٤	٣٩١
ضرب الله مثلاً...	٧٥	٣٩١
□ سورة الإسراء - ١٧		
فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما...	٢٣	٣٩٤، ١١٠
ولا تقف ما ليس لك به علم...	٣٦	١١٤
□ سورة الكهف - ١٨		
فأردنا أن يبدّلها ربهما خيراً...	٨١	٣٧٢
□ سورة مريم - ١٩		
من كان في المهد صبيّاً...	٢٩	٨
إنّه كان وعده ماثلاً...	٦١	٥٢٥
لا يملكون الشفاعة إلا من اتّخذ عند...	٨٧	٣٤٨
□ سورة طه - ٢٠		
ولأصليّتكم في جذوع النخل...	٧١	٣٥٩
ولا تطفؤا فيه...	٨١	٣٦
وأمر أهلك بالصلاة...	١٣٢	٥٥١
□ سورة الأنبياء - ٢١		
ولكم الويل ممّا تصفون...	١٨	٧٦

الآية	رقمها	الصفحة
وجعلنا من الماء كل شيء حي... □ سورة الحج - ٢٢	٣٠	٢٩
يا أيها الناس اتقوا ربكم... وما جعل عليكم في الدين من حرج... □ سورة المؤمنون - ٢٣	١	٣١٤
(والذين يرمون المحصنات ثم لم... إلا الذين تابوا من بعد ذلك... يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير... قل للمؤمنين... فلا يدين زينتهن إلا لبعولتهن... وانكحوا الأيامى منكم والصالحين... يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم... ليس على الأعمى حرج... إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله... □ سورة الفرقان - ٢٥	٧٨	٥٠٩
وكان الله غفوراً رحيماً... □ سورة الشعراء - ٢٦	٤	٣٣٢
يوم لا ينفع مال ولا بنون... إلا من أتى الله بقلب سليم... فما لنا من شافعين... ولا صديق حميم...	٥	٣٣٢
	٢٧	٥١١
	٣٠	٥١٤
	٣١	٥١٤، ٥١٣
	٣٢	٤٠٩، ٤٩٠
	٥٨	٥٦٩، ٤٤٠
	٦١	٥١١
	٦٢	٦٧
	٧٠	٩٦
	٧٠	٣٧٢، ٧
	٨٨	٥٥٧
	٨٩	٥٥٧
	١٠٠	٥٩
	١٠١	٥٩

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة القصص - ٢٨		
قال أَنِّي أُريدُ أَن أَنكحَكَ إِحدى ابنتي...	٢٧	٥٦٩
وأحسنَ كما أحسنَ اللهُ إِلَيْكَ...	٧٧	١٠٢
□ سورة العنكبوت - ٢٩		
إِنَّ الصَّلَاةَ تَتَهَيَّ عن الفحشاءِ والمنكرِ...	٤٥	٣٥٤
أولم يَروا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا...	٦٧	٢٧٦
□ سورة الروم - ٣٠		
وجعل بينكم مودةً ورحمةً...	٢١	٤٥٨
وماءٌ آتيتهم من ربِّا ليربوا في أموال...	٣٩	٦٩
□ سورة لقمان - ٣١		
ومن الناس من يشتري لهو الحديث...	٦	١٨٣
□ سورة السجدة - ٣٢		
أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً...	١٨	١٠٨
□ سورة الأحزاب - ٣٣		
وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ...	٢٥	٣٨٠
فلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كَهَا...	٣٧	٥٦٨
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا...	٤٩	٤٠٨
إِنَّا أَهْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ...	٥٠	٥٧٤
ترجئ من تشاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي...	٥١	٥٧٤، ٥٧٢
لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ...	٥٢	٥٧٣، ٥٤٠
وإِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ تَخَفُوهُ...	٥٤	٥٧٦
□ سورة سبأ - ٣٤		
وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ...	١٦	٣٧٣، ٣٧٢

الآية	رقمها	الصفحة
بل مكر اللَّيْل والنهار...	٣٣	١٤٣
		٤٧٨، ٣٥٢
□ سورة فاطر - ٣٥		
ما يفتح الله للناس من رحمة فلا...	٢	٥٧
□ سورة يس - ٣٦		
اصلوها اليوم...	٦٤	٣٨٤
إنما أمره إذا أراد شيئاً أن...	٨٢	٥٥٢
□ سورة الصافات - ٣٧		
إلا من هو صال الجحيم...	١٦٣	٣٨٤
□ سورة ص - ٣٨		
أنى مستني الشيطان يتصبّ وعذاب...	٤١	٧١
□ سورة الشورى - ٤٢		
وجزاء سيئة سيئةً مثلها...	٤٠	٢٩٠
		٢٩٣، ٢٩١
وَلَمَن اتَّصَرَ بِغَدٍ ظَلَمَ...	٤١	٢٩٣، ٢٩١
□ سورة الدخان - ٤٤		
لا يذوقون فيها الموت إلا الموت...	٥٦	٤٤٣
□ سورة محمد - ٤٧		
فهل عسى إن توليتم أن تفسدوا في...	٢٢	١٧
□ سورة الحجرات - ٤٩		
إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا...	٦	١٠٦
		٣٦٢، ١٠٨
لا يسخر قومٌ من قومٍ عسى أن...	١١	٤٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة الواقعة - ٥٦		
أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ...	٦٣	٥١٥
لَا يُمْسِكُهُ إِلَّا الْمَطْهَرُونَ...	٧٩	٩٣
أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ...	٨١	٣٢٤
وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ...	٨٢	٣٢٤
□ سورة الحديد - ٥٧		
مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قرضاً حسناً...	١١	١١٩
إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا...	١٨	١١٩
*لَنَلَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ...	٢٩	٤١٣
□ سورة المجادلة - ٥٨		
لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...	٢٢	٤٥٨
□ سورة الحشر - ٥٩		
لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ...	٢٠	٤٥٨
□ سورة الممتحنة - ٦٠		
وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ...	١٠	٤٥٨
□ سورة المنافقون - ٦٣		
قُلْ أَنْبِئْكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ...	١٠	٤٦٣
□ سورة التغابن - ٦٤		
إِنْ تُقرضُوا اللهَ قرضاً حسناً يُضَاعِفْهُ...	١٧	١١٩
□ سورة الطلاق - ٦٥		
وَاشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ...	٢	١٠٨
فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ...	٦	١٨٥

الآية	رقمها	الصفحة
وليتفق ذووسعة...	٧	٤٨٦
□ سورة التحريم - ٦٦		
قوا أنفسكم وأهليكم ناراً...	٦	٢١
وكانت من القاتنين...	١٢	٣٦٨
□ سورة المزل - ٧٣		
وأقرضوا الله قرضاً حسناً...	٢٠	١١٩
□ سورة القيامة - ٧٥		
أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ...	٣	٣١٩
□ سورة النازعات - ٧٩		
أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى...	٢٤	٢٧١
□ سورة المطففين - ٨٣		
الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ...	٢	٣٥٩.٧٦
وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ...	٣	٧٦
أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ...	٤	٧٧
لِيَوْمٍ عَظِيمٍ...	٥	٧٧
يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ...	٦	٧٧
كَأَلَّا...	٧	٧٨
وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَجِّينٌ...	٨	٧٨
كِتَابٌ مَرْقُومٌ...	٩	٧٨
وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ...	١٠	٧٨
□ سورة الغاشية - ٨٨		
إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ...	٢٥	٥١٧
ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ...	٢٦	٥١٧

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة الشمس - ٩١		
فألهمها فجورها وتوبها...	٨	٤٥٦
□ سورة الليل - ٩٢		
لا يصلها إلا الأشتى...	١٥	٣٨٤
□ سورة الماعون - ١٠٧		
ويعتصرون الماعون...	٧	٢٣٦
□ سورة الإخلاص - ١١٢		
قل هو الله أحد...	١	٥٤٤

فهرس الآيات المفسّرة / ج ٤

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة البقرة - ٢		
ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ...	٣	١٥٠
اعْلَمْ مَا لَا تَعْلَمُونَ...	٣٠	١٤٨
وَعَلَّمَ آدَمَ...	٣١	١٤٨
لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ...	١٢٤	٢٤٢
وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا...	١٤٣	٢٩٨
إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي...	١٥٠	٣٣٦
غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ...	١٧٣	١٦٤
هَٰؤُلَاءِ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٍ لَّهُمْ...	١٨٧	٣٥
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ...	١٨٩	١٩
وَالْتَقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ...	١٩٥	٢٢٥، ١٦٤
وَلَا تَكْهِنُوا الْمَشْرَكَاتِ حَتَّىٰ يَوْمٍ...	٢٢١	١٧٩
لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ...	٢٢٥	٦٧
لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ...	٢٢٦	٦٩، ٦٨، ٦٧
وَالْمُطَلَّقاتِ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...	٢٢٨	١٨، ١١
الطَّلَاقِ مَرَّتَانٍ...	٢٢٩	٣٨، ٧

الآية	رقمها	الصفحة
لاتنصارَ والدَةَ بولدها ولامولود له بولده...	٢٣٣	٢٤
متَّوهَنَ على الموسع قدره وعلى المقتر...	٢٣٦	٢٤
فتصف ما فرضتم...	٢٣٧	٢٠٧
ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم...	٢٤٤	٦٧
وانفقوا ممَّا رزقناكم...	٢٥٤	١٥٠
أولياؤهم الطاغوت يُخْرِجُونَهُمْ...	٢٥٧	٢٨٣
ولا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ...	٢٦٧	٩٣
فإنَّ الله يعلمه...	٢٧٠	١٢٥
فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله...	٢٧٩	٣٥٤
لا يكلف الله نفساً إلَّا وسعها...	٢٨٦	١١٩.٦٢
□ سورة آل عمران - ٣		
إِنِّي نذرت لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا...	٣٥	١٢٠
□ سورة النساء - ٤		
وإن خفتم ألاَّ تحسطوا في اليتامى...	٣	٢٣٨
للذكر مثل حظَّ الأنثيين...	١١	٢٢٥.٢١٧
٢٣٨.٢٣٢		
واللذان يأتياها منكم فأذوهُما...	١٦	٣٤٧
يا أيُّها الذين آمنوا لا يحلَّ لكم أن ترموا...	١٩	٤٧
كبار ما تهون عنده...	٣١	١٥٨
فكيف إذا جئنا من كُلِّ أُمَّةٍ بشهيدٍ...	٤١	٢٩٨
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء...	٤٨	٣٧٣
فتحرير رقبة...	٩٢	٨٥
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً...	١٤١	٩٥

الآية	رقمها	الصفحة
فَيُظْلِمُ مَنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ...	١٦٠	١٨٧
□ سورة المائدة - ٥		
إذا قمتم إلى الصلاة...	٦	٩
النفس بالنفس...	٤٥	٣٨٣
فمن لم يجد...	٨٩	١١٥
□ سورة الأنعام - ٦		
فلما رأى الشمس بازعة قال هذا...	٧٨	١٩٠
فَكُلُوا مِنَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ...	١١٨	١٧٦
ولا تزر وازرة وزر أخرى...	١٦٤	٣١٠
□ سورة الأعراف - ٧		
ومتهم دون ذلك...	١٦٨	٢٣٤
ألست بربكم...	١٧٢	٢٧٤
□ سورة الأنفال - ٨		
فاضربوا فوق الأعناق...	١٢	٢٢٠
وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض...	٧٥	٢٣٦
□ سورة التوبة - ٩		
حتى يُعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون...	٢٩	٣٠٥
وقالت اليهود غَزِيرُ أَيْنِ اللَّهِ...	٣٠	١١٤
□ سورة هود - ١١		
وما من دابة في الأرض إلا على الله...	٦	١٥١
ولا تركنوا إلى الذين ظلموا...	١١٣	٣٠٥
□ سورة يوسف - ١٢		
فأدلى دلوّه...	١٩	٢٨٩

الآية	رقمها	الصفحة
غَلَقَتِ الأبواب...	٢٣	١١٠
أَنى أَرَانى أَعصرَ خمرًا...	٣٦	١٩٠
□ سورة الرعد - ١٣		
الَّذِينَ يوفون بعهد الله...	٢٠	١٣٥
ولكلِّ أَجل كتاب...	٣٨	٢٥
□ سورة النحل - ١٦		
وحلية تلبسونها...	١٤	٢٠١
فإِذا جاء أَجلهم لايسْتَخرون ساعة...	١٦	٢٥
تقوم يعقلون...	٦٧	١٩٧
إِنَ فِي ذَٰلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ...	٦٩	١٩٧
ما عِنْدَكُمْ ينفذ وما عِنْدَ اللَّهِ باقى...	٩٦	٢٢٦
وَإِذَا قرأت القرآن...	٩٨	٩
□ سورة الإسراء - ١٧		
ولا تحف ما ليس لك به علم...	٣٦	٣١٥
أقم الصلوة لدلوك الشمس...	٧٨	٢٨٩
□ سورة مريم - ١٩		
إِن كُلُّ من فى السَّموات والأرض إِلاَّ اتى...	٩٣	٩٢، ٩١
لقد أَحْضَهم وَعَدَهم عَدًّا...	٩٤	٩٢
وَكُلُّهم آتية يوم القيامة فَوَدًّا...	٩٥	٩٢، ٩١
□ سورة طه - ٢٠		
وَإِنى لَنفَأْزِلنَّ نَابَ وَأَمِن...	٨٢	٣٧٣
□ سورة الأنبياء - ٢١		
ونضع الموازين بالقياس ليوم القيامة...	٤٧	٢٨

الآية	رقمها	الصفحة
فاسْتَجِبْنَا لَهُ...	٨٨	٢٤٣
□ سورة الحج - ٢٢		
وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ...	٧٨	٣٠٠
□ سورة المؤمنون - ٢٣		
قد أفلح المؤمنون...	١	٣١٠.٩٤
وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ...	٥	٩١
إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ...	٦	٩١
فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ...	١٤	١٩٢
□ سورة النور - ٢٤		
سورة أنزلناها وفرضناها...	١	٢٠٧
الزانية والزاني...	٢	٣٤٧
وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ...	٤	٣٣٨.٧٥
وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ...	٩	٧٦
وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ...	٢٣	٩٠.٨٩
يُحْسِبُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ...	٣٦	٢٣٢
□ سورة النمل - ٢٧		
إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حَسْتًا بَعْدَ سَوْءٍ...	١١	٣٣٦
□ سورة القصص - ٢٨		
سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ...	٣٥	٢٨٥
□ سورة الروم - ٣٠		
لَقَوْمٍ يَسْمَعُونَ...	٢٣	١٩٧
□ سورة لقمان - ٣١		
وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ...	١٥	٣٠٦

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة الزمر - ٣٩		
إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ...	٣٠	١٦٠
اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا...	٤٢	٣٢٤
لَقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ...	٥٢	١٩٧
□ سورة الشورى - ٤٢		
كِبَائِرَ الْإِثْمِ...	٣٧	١٥٨
□ سورة الزخرف - ٤٣		
إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ...	٥٦	٣١٥
□ سورة الجاثية - ٤٥		
لَقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ...	١٣	١٩٧
□ سورة محمّد - ٤٧		
فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا...	٢٢	٢٤٢
أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى...	٢٣	٢٤٢
□ سورة الحديد - ٥٧		
لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ...	٢٩	٢٧٢
□ سورة المجادلة - ٥٨		
الَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ...	٢	٥٥
وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ...	٣	٨٥، ٦٤، ٥٧
فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعِينَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاشَا...	٤	٦٤، ٥٨
□ سورة الحشر - ٥٩		
وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا...	٧	٢٧٨
□ سورة الممتحنة - ٦٠		
وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ...	١٠	١٧٩

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة المنافقون - ٦٣		
والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون...	١	٧٥
لَوْوَا رُءُوسَهُمْ...	٥	٣٠٢
□ سورة الطلاق - ٦٥		
فطَلَّقُوهُنَّ لِمَدَّهِنَّ...	١	٢٨
واشهدوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ...	٢	٣١٢
واللّٰئِي يَئْسَنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِّسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ...	٤	٢٩، ١٢
□ سورة التحريم - ٦٦		
واللّٰئِي يَئْسَنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِّسَائِكُمْ إِنْ...	١	١٣
فَقَدْ صَنَّتْ قَلْبُوكُمَا...	٤	٣٤٨
□ سورة القلم - ٦٨		
فَلَا تَطْعَمْ كُلَّ يَوْمٍ فِيهِ...	١٠	١٠٨
فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ...	١٤	٥٦
□ سورة المعارج - ٧٠		
وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ وَالَّذِينَ هُمْ...	٣٣	٢٩٩
أُولَٰئِكَ فِي جَنَّاتٍ مُّكْرَّمُونَ...	٣٥	٢٩٩
□ سورة المدثر - ٧٤		
وَمِثْيَابَكَ فَطَهَّرَ...	٤	٣٤٧
□ سورة الإنسان - ٧٦		
يُنَجِّرُونَهَا تَنَجِيرًا...	٦	١٢٢
وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامَ...	٨	١٢٣
وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ أَنَّمَا أَوْ كَفُورًا...	٢٤	١٨٨
نحن خلقناهم وشددنا أسرهم...	٢٨	٢٨٥

الآية	رقمها	الصفحة
□ سورة النازعات - ٧٩		
والأرض بعد ذلك دحيا...	٣٠	١٤٨
□ سورة الإنفطار - ٨٢		
ما غرك ربك الكريم...	٦	١٨٦
□ سورة الغاشية - ٨٨		
إلا من تولى وكفر...	٢٣	٣٣٦
فيعذبه الله العذاب الأكبر...	٢٤	٣٣٦
□ سورة الضحى - ٩٣		
وأنا النبيم فلا تنهر...	٩	٣٤٧
□ سورة العاديات - ١٠٠		
وأنه لحب الخير لشديد...	٦	٩٠



فہرِسِ الْأَحَادِیْثِ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

فهرس الأحاديث المجلّد الأول

حديث	صفحه
<u>أحاديث النبي ﷺ</u>	
«اجعلوا في بيوتكم من صلوتكم،	٣٤٢
«اجعلوها في ركوعكم»	٣٩٠
«اجعلوها في سجودكم	٣٩٠
«أُحِلَّت لي ميتين السمك والجراد	٣٠٢
«إذا استنجى أحدكم فليوتر بها.	١٢٢
«إذا استنجى أحدكم فليوتر وترأ.	١٢٣
«إذا التقى المسلمان فسَلِّم كلّ	٤٤٧
«إذا أدخله فقد وجب الغسل»	٧٧
«إذا سلّم عليكم أهل الكتاب،	٤٤٨
«إذا قام أحدكم إلى الصلاة،	٣٤٠
«إذا كان آخر الليل يقول الله:	٤٣٨
«إذا كان يوم الجمعة قعدت	٤٨٢

- «إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ فَلْيَتَصَدَّقْ ١١٣
- «أُسْكِتَ حَتَّى يَحْيَىءَ جَبْرِئِيلُ، ٣٤٢
- «إِصْبَغِيهِ بِمَشْق ١٢٤
- «اعْفُوا اللَّحَى» ١٨٣
- «إِقْرَأْ عَلَى فَقَلْتُ: اقْرَأْ عَلَيْكَ ٣٩٧
- «الْأُتَمَّةُ ضَمْنَاءُ وَالْمُؤَدَّنُونَ ٣٥١
- «الْأُتَمَّةُ مِنْ قَرِيْشٍ» ٢٠٠
- «الْتَمِسُوا السَّاعَةَ الَّتِي تَرْجَى فِي ٤٨٠
- «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ» ٢٩٩
- «الْعَيْنَانِ وَكَاءُ السَّهْلِ فَمَنْ نَامَ ٤٨
- «الْمَائِدَةُ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ ٤٩
- «الْمُعْدَةُ بَيْتِ الدَّاءِ وَالْحَمِيَّةُ رَأْسُ ٣٠٠
- «الْوَضوءُ عَلَى الْوَضوءِ نُورٌ عَلَى ٤٨
- «لُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى ٢٠٠
- «لُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَطْرَافٍ ٣٨٥
- «لُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ» ٣٢٨
- «إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى فَرَضُ ٤٨٥
- «إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ: ٥١٤
- «إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَ مِنَ الْبُلْدَانِ مَكَّةَ وَمِنْ ٤٨١

- ٤٤٧..... إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الرِّفْقَ فِي كُلِّ شَيْءٍ
- ٤٣٥..... «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ أَنْ يَقْضَى يَوْمَ»
- ٣٧٢..... «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»
- ٤٣٩..... «إِنَّ فِي اللَّيْلِ سَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا
- ٤٨٠..... «إِنَّ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِسَاعَةً لَا
- ٤٨١..... «إِنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ سِتْمِائَةَ أَلْفٍ
- ٤٠٣..... «إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةُ سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ
- ١٩٠..... «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»
- ٧٦..... «إِنَّمَا الْمَاءُ عَنِ الْمَاءِ»
- ١٠٩..... «إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ تَعْتَزَلُوا بِجَامِعَتَيْنِ
- ٣٠٨..... «إِنَّمَا حَرَّمَ لَحْمُهَا»
- ٤٨٠..... «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ،
- ٣٢٢..... «إِنَّهُ إِذَا تَحَدَّثَ أَهْلُ الدُّنْيَا فِي
- ٤٠٣..... «إِنَّهُ جَاءَ الصَّحَابَةَ ذَاتَ يَوْمٍ
- ٤٨..... «إِنَّهُ صَلَّى الْخُمْسَ يَوْمَ الْفَتْحِ
- ٤١٩..... «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ، كِتَابَ
- ٥..... «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ كِتَابَ اللَّهِ
- ٤١٩..... «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ مِنْ مَرٍّ
- ٤٤٧..... «إِنِّي قَدْ قُلْتُ وَعَلَيْكُمْ»

- «أتاني جبرئيل لدلوك الشمس حين ٢٢٩
- «أتاني جبرائيل ﷺ وفي كَفِّه مرآة ٤٨٠
- «أتدرون ما الكوثر؟ أَنَّهُ نهر ٤١٨
- «أتعجبون لرحم أم الأفراخ ٣٧٢
- «أخذ كُفًّا من الماء فاستدارها ٥٠
- «أربع من سنن المرسلين الختان، ١٨١
- «أصليت معنا العصر؟ فقال: .. ٢٢٢
- «أعظم الناس أجراً في الصلاة ٣٢٩
- «ألا أخبركم بأهل الجنة؟ ٤٣٦
- «ألا إني نهيت أن أقرأ القرآن ٣٩١
- «ألا رجل يتصدَّق على هذا فيصلي ٥٢٧
- «ألبسوا من ثيابكم البيض ٣١٦
- «أللهمَّ اشدد وطأتك على مضر» ٤٣٢
- «أللهمَّ إنَّ موسى سألَكَ، فقال: ربُّ ٤٥٣
- «أللهمَّ داحي المدحوات وداعم ٤٠٦
- «أؤمنون أنتم فسكت القوم ١٢٠
- «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن ٤٣٥
- «أن كلَّ شيء حرام أكله فالصلاة ٣١٤
- أَنَّهُ قال: «من كانت له إلى الله ٤٠٣

- «بئس العبد عبد تخيل واختال ٤٣٦
- «بشّر المشائين في الظلم إلى ٣٢٩
- «بني سلمة دياركم تكتب آثاركم» ٣٢٩
- «بيناً أنا أسير في الجنة، إذا ٤١٨
- «تحت قدمه اليسرى» ٣٤٠
- «تحريمها التكبير» ٣٦٦، ٣٦٥
- «تلك صدقة تصدّق الله عليكم ٢٠٤
- «جاءني الملك فقال لي: اقرأ فقلت: ٤٣٠
- «حقوا الشوارب» ١٨٣
- «حوضي مثل ما بين عدن إلى ٤١٨
- «خمس صلوات افترضهنّ الله من ١٩٥
- «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم ٤٨٠
- «رسول الله ﷺ: «عجلّ هذا ثمّ دعاه، ٤٠٥
- «رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم ٤٠٢
- «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ٣٣٨، ٢١٥
- «ساعة العالم يتكى على فراشه ٤٣٥
- «سبعة يظلّهم الله في ظلّه يوم ٣٢٨
- «صدقة تصدّق الله بها عليكم، ٥١٢
- «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذّ ٥٢٨

«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ٣٧٢.٣٦٥.٣٤٩.٢٨٦.

٤٥٢.٤٠٩.٤٠٧.٣٨٦

«عَرَضْتُ عَلَيَّ أَعْمَالُ أُمَّتِي ٣٤٠

«عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ قَصَّ الشَّارِبُ، ١٨١

فَبِأَنِّي أَعْتَقُكَ ٤٦٥

«فَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا» ٣٣٥

«فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ ٦٣

«فَرَضَ عَلَى أُمَّتِي غَسْلَ مَوْتَاهَا ٥٠٦

«فَرَضَ عَلَيْكُمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي ١٩٥

«فَضَّلَ الْعَالَمَ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي ٤٣٥

«فَقَالَ: هَذَا مِنَ السِّرِّ الْمَكْنُونِ، ٤٠٢

«فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» ٣٤٩

«فِي الدَّمِ لَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ» ١٢٣

فَيَقُولُ: «الصَّلَاةُ رَحِمَكُمُ اللَّهُ» ٢٠٨

«قُولُوا اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، ٤٠٥

«قُولُوا اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآل ٤٠٨

«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ٢٣٨

«كَانَ يَدِيرُ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقِهِ» ٥٢

«لَا تَشُدُّ الرِّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ ٣٤١

- «لاتكابدوا الليل»..... ٤٣٨
- «لا صلاة بعد صلاة العصر حتى ٤٦٢
- «لا صلاة لمن عليه صلاة» ٤٥٩
- «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة ٣٧٣
- «لا فرض إلا الخمس» ٤٩٨
- «لا يدخل الجنة قتات» ٤٣٦
- «لا يدخل النار من في قلبه مثقال ٤٣٦
- «لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة ١٢٣
- «لبئس وسعديك والشر ليس إليك، ٢٣٢
- «لتحضرن المسجد، أو لأحرقن ٥٢٧
- «لتزخرفنّها كما زخرفت اليهود ٣٢٨
- «لتنظر عدد الليالي والأيام التي ١١٥
- «لجبرئيل ﷺ وددت لو حولني الله ٢٦٧
- «لعن الله المحرفين الكلم عن ٤٣٩
- «لعن الله الناظر والمنظور إليه» ٢٩٧
- «لعنة الله على اليهود والنصارى ٣٤٢
- «لقد أهلك حب اليهود» ٥٠٥
- «لم يترك لي فضلاً فرددت عليك ٤٤٦
- «لم يترك لي فضلاً فرددت عليك ٤٥١

- «لو خشع قلبه لخشعت جوارحه» ٢١٠
- «لو لا أن أشقّ على أمتي ١٨١
- «ليس للعبد من صلاته إلّا ما عقل» ٢١٠
- «ليس لنا شيء يحرم لحمه ويجوز ٣١٤
- «ليس من البرّ الصيام في السفر» ٥١٣
- «ليصليّ أحدكم من الليل ما تيسّر ٤٣٨
- «لي مع الله وقت لن يسعني فيه ٢٣١
- «ما أبقي لنا مزيداً وقرأ الآية» ٤٤٦
- «ما أبقي لنا مزيداً وقرأ الآية» ٤٥١
- «ما أذن الله تعالى لشيء ما أذن ٣٩٦
- «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبيّ ٣٩٦
- «ما زالت تلعن^(١) حتى وقعت، ٣٤٠
- «ما كان الله ليجعل حيضاً مع حبل ١٠٧
- «ما من أحد يسلم عليّ إذا ٤٠٣
- «ما من أحد يسلم عليّ إلّا ٤٠٣
- «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو ٥٢٧
- «ما من رجل مرّ على قوم مسلمين ٤٤٧
- «مثل أهل بيتي كمثّل سفينة نوح من ٦

١ - جميع النسخ: «تلعنه».

- «مري نساء المسلمين أن يستنجين ١٢٢
- «مسيرة يوم قليل: كم مسيرة يوم؟ ٥١٥
- «من استغفر غفر الله له، ولو عاد في ٣٧١
- «من أحب أن يجلس للخطبة ٥٠١
- «من أدرك من الغداة ركعة قبل ٢٢٧
- «من أدرك من الوقت مقدار ركعة ٢٢٨
- «من أكل من هذه الشجرة المنتنة ٣٤١
- «من أكلها فلا يقربن مسجدنا ٣٤١
- «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً ٣٢٧
- «من توضأ على طهر كتب الله ٤٨
- «من جلس في مجلس كثر فيه لفظه ٢٥٢
- «من رأيتموه يصلي في المسجد ٥٢٧
- «من سمع ينشد ضالة في المسجد ٣٤١
- «من صلى الغداة والعشاء الآخرة ٥٢٧
- «من صلى عليّ صلّت عليه ٤٠٣
- «من صلى عليّ في كتاب لم تزل ٤٠٣
- «من صلى عليّ من أمّتي مخلصاً ٤٠٣
- «من لزم الاستغفار جعل الله له من ٣٧١
- «من لم تنهه صلاته عن الفحشاء ٢١٠

- «من مات ولم يعرف إمام زمانه ٤٢٤
- «من نام عن صلاة أو نسيها ٤٥٦
- «نحن الآخرون الأُولون يوم القيامة ٤٧٩
- «نحن معاشر الأنبياء لانورث» ٢٠٠
- «نفسك نفسي ولحمك لحمي ودمك ٤٢٤
- «نوم العالم خير من عبادة ٤٣٥
- «والذي نفس محمد بيده لو تبايعتم ٤٩١
- «والله ما يغني عنه قيصي ٥٠٦
- «وأما ما سألت عنه من الصلاة ٤٦٢
- «وجّهت وجهي للذي فطر ٤٥٢
- «وكم من قائم حظّه من صلاته ٢١٠
- «هذان محرّمان على ذكور أُمّتي ٣١٥
- «هو مسجدكم هذا مسجد المدينة» ١٢٠
- «يا ابن أم عبد، قل: أعوذ بالله من ٤٢٦
- «يا أبا أمانة أيّما أحبّ إليك ٤٦٥
- «يا علي ركعتان يصلّيهما العالم ٤٣٥
- «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وأرق به ٤٢٩
- «يقضيه وترأّأبدأ» ٤٦٢
- «يوم الجمعة سيّد الأيام وأعظمها ٤٨١

أحاديث أمير المؤمنين عليه السلام

- «ألا أخبركم بحالي مع فاطمة ٢١٧
- «اللهم إني أسألك بجرمة من عاذ ٤٣٩
- «أن مسجد السهلة ما أتاه مكروب ٣٣٠
- «بيته بياناً ولا تهذه هذا الشعر ٤٢٩
- «ثلاثة ويجزيه واحدة» ٣٩١
- «كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم قال ٤٥١
- «كان النبي صلى الله عليه وآله إذا قام إلى ٤٥١
- «كنتم تبغرون بعراً وأنتم اليوم ١٢٣
- «لا بأس به إذا كان الماء جارياً ١٣٥
- «لا ينظر الله إلى أعمالكم بل ولكن ٢١٨
- «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها ٤٠٩
- «من اختلف إلى المسجد أصاب ٣٢٩
- «نعم وبعد العصر إلى الليل وهذا ٤٦١
- «يطلب الماء في السفر إن كانت ٩٤

أحاديث الإمام الحسن عليه السلام

- «إن الله جميل ويحب الجمال» ٢٩٨
- «من صلى وجلس في مصلاه إلى ٢١٧

أحاديث الإمام السجاد عليه السلام

- «إذا فاتتك صلاة وذكرتها في وقت ٤٥٨
- «إذا كان قد قرأ أم الكتاب ٥٣٤
- «إذا كنت خلف إمام تأتم فانصت ٥٣٥
- «إذا لم يجد المسافر الماء ٩٩
- «الجهة إلى الأنف أي ذلك ٣٨٧
- «الصلاة فيها سواء يكبر ٥٠٠
- «المصحف لا تمسه على غير طهر جنباً ١٦٥
- «المضمضة والاستنشاق ليسا من ١٨٢
- «إلهي لأن عبدتك عبادة جميع من ٤٧٣
- «ما عبدتك خوفاً من نارك ولا ٤٦٩
- «من المدينة وإليها، فقلت: ٣٣٠
- «من صلى في مسجد السهلة ٣٣١
- «نوم على يقين خير من صلاة في ٤٣٥

أحاديث الإمام الباقر (عليه السلام)

- «إن أصاب زوجها شبق فلتغسل فرجها ١١٠
- «إن كان قد فرغ من صلاته فقد ٢١٢
- «أن النبي ﷺ صلى بأصحابه جالساً ٥٢٩
- «أن تقول: سبحان الله والحمد لله ولا ٣٧٩
- «أي الفراء؟ ٣١٥

- «أَيَّ ذَلِكَ فَعَلَ مُتَعَمِّدًا بَطَلَتْ» ٣٩٦
- «تَسْجُدُ عَلَى بَعْضِ ثَوْبِكَ» ٣٨٨
- «تَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَحَمْدُهُ» ٣٩٠
- «قَمَّتْ صَلَاتُهُ» ٤١٠
- «صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ» ٩٩
- «صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ مَعَ الْإِمَامِ سَنَةٌ» ٤٩٧
- «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: السُّجُودُ عَلَى ٣٨٦
- قال: «صَلَاةُ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوع ٢٢٧
- «قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا تَحْزِي صَلَاةٌ لَا ٣٨٦
- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا كَانَ فِي الْجِدَارِ ٢٤٨
- «كُلُّ مَا أَحَاطَ بِهِ الشَّعْرُ فَلَيْسَ عَلَى ٥٠
- «لَا بَأْسَ، اطْرَحْ عَلَيْهَا ثَوْبًا، وَلَا بَأْسَ ٣١٦
- «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ» ١٤٠
- «لَا صَلَاةَ إِلَّا بَطْهُورٌ وَبِحَزِيكَ مِنْ ١٢٢
- «لَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا بِقِرَاءَتِهَا فِي ٣٧٣
- «لَا وَاللَّهِ مَا بِذَلِكَ بَأْسٌ وَرَبِّمَا فَعَلْتَهُ ٨٩
- «لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَلَغَ ٣٥٤
- «لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ قِرَاءَةٌ ٥٠٨

- «ما يخرج من طريق الأسفلين» ٨٦
- «ماء الحَمَام لا بأس به إذا ١٣٦
- «نعم ما شاء إلا السَّجدة ويذكران ١٦٥
- «نعم مثل ما قيل له» ٤٤٩
- «نعم وصلاة للخوف أحق أن تقصّر ٢٠٤
- «والوذي فنه الوضوء، لأنّه ٨٨
- «يجب الجمعة على سبعة نفر من ٤٨٨
- «يجزي من الغائط المسح بالأحجار ١٢٢
- «يقضى وتراً أبداً» ٤٦٢
- «يقول: إن رسول الله ﷺ صلى على ٥٠٨
- «يكفي أحدكم ثلاثة أحجار إذا ١٢٣

أحاديث الإمام الصادق عليه السلام

- «آخر الصلاة التسليم» ٤١٠
- «إذا افتتحت الصلاة ونسيت أن ٢١٢
- «إذا التقى الختانان فقد ٧٦
- «إذا انقطع الدم ولم تغتسل فليأتها ١١٠
- «إذا أصاب ثوبك ١٥٠
- «إذا أصاب ثوبك خمرًا ونبيذ ١٤٨

- «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ ١٤٨
- «إذا أنت صليت أربع ركعات من ٢٤٠
- «إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها ١٠٩
- «إذا رأيت الحامل الدم بعد ما مضى ١٠٨
- «إذا زالت الشمس فصليت سبحتك ٢٣٦
- «إذا صليت خلف إمام تأتم به ٥٣٥
- «إذا صليت خلف إمام لا يقتدى ٥٣٤
- «إذا صليت وأنت على غير القبلة ٢٦٥
- «إذا عقل الصلاة ٥٠٧
- «إذا غربت الشمس دخل وقت ٢٢٨
- «إذا قبل الرجل المرأة من شهوة ٨٩
- «إذا كان الماء ثلاثة أشبار ١٣١
- «إذا كان أحدكم في سفر فدخل ٥٢٤
- «إذا كان في تقيّة فلا بأس» ٣٨٨
- «إذا كان قائماً أهل البيت فأول ٣٢٨
- «إذا كان قدر كثر لم ينجسه ١٣١
- «إذا كان قد قرأ أم الكتاب ٥٣٤
- «إذا كنت إماماً فاقراً في الركعتين ٣٨٠

- «إذا كنت خلف إمام تأتم فانصت ٥٣٥
- «إذا كنت خلف إمام فقرأ الحمد ٣٧٦
- «إذا لم يجد المسافر الماء ٩٨
- «إذا وضعت جبهتك على نيكمة^(١) ٣٨٧
- «أسجد على ظهر كفك فإتتها... ٣٨٨
- «اقض صلاة النهار أي ساعة شئت ٤٦١
- «اقضه وترأبداً كما فاتك ٤٦٢
- «إلا أن يكون رجلاً مشيعاً لسلطان ٥١٧
- «التعقيب في طلب الرزق أبلغ في ٢١٦
- «الحمد لله وسبحان الله والله أكبر» ٣٨٠
- «السنة في صلاة النهار بالإخفاء ٣٧٩
- «السنة في صلاة النهار بالإخفاء ٣٩٦
- «الصلاة يوم الجمعة والانتشار ٤٩٠
- «الكر من الماء الذي لا ينجسه ١٣٠
- «المضمضة والاستنشاق مماسن ١٨٢
- «المكاري إن لم يستقر في منزله ٥٢٠
- «الوضوء واحدة فرض وإثنتان ٥٥

١ - «النِّكَّةُ» بالتحريك وقد تُسَكَّن الباء: «الأرض التي فيها صعود ونزول والتدل الصغير أيضاً»، مجمع البحرين: ج ٥، ص ٢٩٤.

- «إِنَّ الْكَرَّ سِتْمَانَةٌ رَطْلٌ ١٣١
- «إِنَّ جَبْرِئِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَجَعَلَ ٢٢٧
- «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْغَدَاةَ ثُمَّ ٤١٨
- «إِنْ سَأَلَ مِنْ ذِكْرِكَ شَيْءٍ مِنْ مَذِي ٨٨
- «إِنْ شِئْتَ فَاقْرَأْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَإِنْ ٣٧٩
- «إِنْ شِئْتَ أَنْ تَغْتَسِلَ فَعَلْتُ، وَإِنْ ١١٥
- «انْفَضُّوا عَنْهُ إِلَّا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي ٤٩١
- «إِنْ كَانَ مَتَوَجِّهًا فَيَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ ٢٦٥
- «إِنْ كُنْتَ دَخَلْتَ الْمَدِينَةَ وَحِينَ ٥٢٢
- «إِنَّمَا السُّجُودُ عَلَى الْجِهَةِ ٣٨٦
- «إِنَّمَا الْغَسْلُ مِنَ الْمَاءِ» ٧٦
- «إِنْ نَامَ رَجُلٌ وَلَمْ يَصِلْ صَلَاةً ٤٥٧
- «إِنَّهَا مُحْتَصَّةٌ بِالنَّوَافِلِ» ٢٨٣
- «أَتَى جَبْرِئِيلُ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْلَمَهُ ٢٣٥
- «أَقَلُّ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ ١٠٩
- «أَلَا أُبَشِّرُكَ؟ فَقَالَ بَلَى يَا أَبَا أَنْتَ ٤٠٧
- «أَمَّا الَّتِي لَا يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ ٥٣٥
- «أَمَّا الطَّهَارَةُ فَلَا، وَلَكِنَّهَا تَوَضُّأٌ ٤٤

- «أَنَّ الله فرض من الصلاة الرُّكُوع ٣٧٣
- «أَنَّ لها وقتاً واحداً» ٢٢٧
- «أَنَّهُ بَيْتُ إِدْرِيسَ عليه السلام الَّذِي كَانَ ٣٣٠
- «أَنَّهُ كَرِهَ سُورَ وَلَدِ الزَّنا، ١٥٧
- «تَجْعَلُهُ غَسْلاً واحداً» ١١٦
- «تَجْعَلُهُ غَسْلاً واحداً عِنْدَ طَهْرِهَا» ١١٦
- «تَدْعُ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ رَبِّمَا بَقِيَ فِي ١٠٧
- «تَسْبِيحٌ وَتَحْمِيدُ اللَّهِ وَتَسْتَغْفِرُ لَذَنْبِكَ ٣٧٩
- «تَعْرِفُ هَذَا وَأَشْبَاهَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ٦٦
- «تَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ٣٥٣
- «تَقُولُ فِي الرُّكُوعِ سُبْحَانَ رَبِّي ٣٩٠
- «ثُمَّ لِيَرْجِعْ فَلَيْتَمَ صَلَاتُهُ فَإِنْ آخِر ٤١٠
- «حَلَالٌ ١٤١
- «ذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ وَأَمَّا فِي النَّافِلَةِ ٣٧٥
- «رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّوْا عَلَى الْمَرْجُومِ ٥٠٧
- «رُكْعَتَانِ لَيْسَ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا ٤٩٩
- «سُبْحَانَ اللَّهِ ثَلَاثاً ٣٩١
- «سَبْعَةٌ لَا يَقْضَوْنَ الصَّلَاةَ الْجَائِي ٥١٩

- «سبعين آية» ١٦٥
- «سجدة الشكر واجبة على كلّ» ٢١٨
- «سمعت أبا عبد الله يقول: إنّ» ٢٢٧
- «شارب الخمر كعابد الوثن» ١٤٨
- «صلاة العيدين فريضة» ٤٩٨
- «صلاة العيدين فريضة وصلاة» ٤٩٨
- «صلّ فيه ولا تغسله من أجل ذلك» ٣١٧
- «صلّ وأتمّ الصلاة» ٥٢٥
- «صلّ وقصّر» ٥٢٤
- «صلّ وقصّر وإن لم تفعل فقد» ٥٢٥
- «صلّي على من مات من أهل القبلة» ٥٠٧
- «صلّي فقرأ في الأولى الضحي» ٣٧٥
- «فإن سال حتى بلغ الساق فلا» ٨٨
- «فقال: «إنّ عليّاً عليه السلام كان رجلاً مذاء» ٨٧
- «فقال: «ليس في هذا وضوء إنّما» ٨٨
- «فليجعل صلاته التي صلّى الأولى» ٢٤٣
- «فليخرج وليغسل أنفه ثمّ ليرجع» ٤١٠
- «فليردّها إلى مكانها» ٣٣٩

- «فهي صلاة»..... ٤٨٤
- «في التقصير في الصلاة بريد في»..... ٥١٧
- «في الركعة الثانية فقال»..... ٢١٦
- «في السواك اثنتا عشرة خصلة هو»..... ١٨١
- «في أربعة فراسخ»..... ٥١٦
- «في بريد ألا ترى أهل مكة إذا»..... ٥١٦
- «في درع سابغ وملحفة تنشرها»..... ٣٠٢
- «في قول يعقوب لبنيه سوف»..... ٤٨٢
- «في كفارة الطمث أنه يتصدق إذا»..... ١١٣
- «في ميزابين سالاً أحدهما بول»..... ١٣٦
- قال: «الرعاف والقي والتخليل»..... ٨٨
- «قال: إن رأيته وعليك ثوب غيره»..... ١٧٢
- «قال رسول الله ﷺ: لولا إني أكره»..... ٢٣٦
- «قال رسول الله ﷺ من ذكرت عنده»..... ٤٠٣
- قال: «غسل الجنابة والحيض واحد»..... ١١٥
- قال: «قد مضت صلاته، وما بين»..... ٢٦٦
- قال: «ليغسل ما وجد بثوبه»..... ٧٨
- «قلّموا أظفاركم يوم الثلاثاء»..... ١٨٣

- «كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة ٤٨٨
- «كان رسول الله ﷺ يصلي من ٢٣٩
- «كل شيءٍ ما عدا القبل بعينه» ١١٠
- «كل ما كان على الإنسان، أو معه ١٧٤
- «لا اعتكاف إلا في مسجد ٣٤٣
- «لا إنما هو الماء والصعيد» ١٤٠
- «لا بأس إذا اجتنب ذلك الموضع» ١١٠
- «لا بأس، أنا أفعل ذلك إذا تخوّفت» ٢٤٠
- «لا بأس أن يتوضأ بالماء المستعمل ١٤٣
- «لا بأس أن يؤذن الغلام الذي ٥٢٨
- «لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن ٥٢٨
- «لا بأس بالبول في الماء الجاري ١٣٥
- «لا بأس بذلك إنما هو من جسده» ٩٠
- «لا بأس به إذا كان الماء جارياً ١٣٥
- «لا بأس ولا يغسل الثوب ولا تعاد ١٣٥
- «لا بأس ولا يمس الكتاب» ١٦٤
- «لا تدع الأذان في الصلوات كلّها، ٣٥٢
- «لا تسجد إلا على الأرض أو ما ٣٨٧

- «لا تصلّ في بيت فيه خمر أو ١٤٩
- «لا تصلّ في شيء منه ولا في» ١٧٤
- «لا تصلّي الغداة والمغرب إلّا بأذان ٣٥٣
- «لا تطلب الماء لا يميناً ولا شمالاً ٩٥
- «لا تعد الصلاة فإنّ ربّ الماء ٩٥
- «لا تقرأ في المكتوبة بأقلّ ٣٧٤
- «لا حتّى تغتسل» ١١٠، ١١١
- «لا صلاة بعد الفجر حتّى ٤٦١
- «لا، ولا على الثوب من الكرّسف، ٣٨٨
- «لا ولا يجعل عليه إلّا ما ٦٦
- «لا يجب الوضوء إلّا في بول ٨٥
- «لا يصلح حتّى تغتسل» ١١١
- «لا يصلّي فيه حتّى يغسله» ٣١٣
- «لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة ١٣٤
- «لا يكون مسافراً حتّى يسير من منزله ٥١٦
- «لا ينقض إلّا حدث، والنّوم ٨٥
- «لا يؤمّن الناس على كلّ حال ٤٨٦
- «لكل صلاة وقتان وأوّل الوقت ٢١٦

- «لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ
- لَيَدْخُلُ أَصْبَعُهُ﴾..... ٥٧
- «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»..... ١٧٢
- «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»..... ١٦٥
- «لَيْسَ عَلَيْهَا غَسْلٌ وَإِنْ لَمْ يَنْزَلْ ٧٧
- «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ شَاءَ غَسَلَ يَدَهُ ٩٠
- «لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ تَسْلِيمٌ ٥٠٨
- «لَيْسَ فِي حَبِّ الْقُرْعِ وَالذَّيْدَانِ ٨٧
- «مَا بَيْنَ الْيَتِيمَا وَلَا تَوْقَبٌ» ١١٠
- «مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَبْعِ آيَاتٍ» ١٦٤
- «مَا طَلَعَتْ شَمْسُ يَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْ ٤٨١
- «مَا كَانَ وَضوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٥٥
- «مَا يُخْرِجُ مِنْ طَرِيقِ الْأَسْفَلِينَ» ٨٦
- «مَسْجِدُ الْبَصْرَةِ» ٣٤٣
- «مَسَحَ الرَّأْسَ عَلَى مَقْدَمِهِ» ٥٧
- «مَنْ أَتَى حَائِضًا فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ» ١١٣
- «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا كَمَفْحَصِ قِطَاةٍ ٣٢٧
- «مَنْ جَلَسَ فِيمَا بَيْنَ أَذَانِ الْمَغْرَبِ ٣٥٣

- «من صافح الكافر ويده رطبة غسل ١٥٥
- «من صَلَّى فريضة وعَقَّبَ إلى أُخرى ١٧٣
- «من قرأها في فرائضه ونوافله ٤٢٢
- «من لم يستيقن أنَّ واحدة من ٥٥
- «نعم إنَّ الحبلى ربَّما قذفت بالدم ١٠٧
- «نعم إنَّه ربَّما قذفت المرأة بالدم ١٠٧
- «نعم، جرَّ وجهك على الأرض من ٣٨٧
- «نعم حيث كان متوجَّهاً ٢٨٢
- «واجبة تتمُّ بها صلاتك ٥٣٦
- «والوذي فنه الوضوء ٨٨
- «وإنَّ التصيّد مسير باطل لا يقصّر ٥٢١
- «وإنَّما جعلت الجمعة ركعتين ٤٨٩
- «ولا يغسل عنه الثوب ولا الجسد ٨٨
- «هو أن تتمكَّث فيه وتحسَّن به ٤٢٩
- «هو بمنزلة المجاري ١٣٦
- «يا زرارة، إذا زالت الشمس فقد ٢٣٦
- «يأتبال! قلت: لبيك ٥٢٣
- «يجزيك إذا كنت معهم من القراءة ٥٣٤

- «يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا ٤٨٧
- «يردّ عليه يقول: سلام عليكم، ٤٤٩
- «يصلّها أربعاً» ٥٢٤
- «يقرؤون ماشاؤوا» ١٤٨
- «يمضي في صلاته ولا ينقض ذلك ٨٧
- «ينضح بكفّ بين يديه وكفّاً من ١٤٢

أحاديث الإمام الكاظم عليه السلام

- «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت ٢٣٦
- «إذا كانت يده نظيفة فليأخذ ١٤٣
- «إن كان لا يخاف فوت الوقت فليتمّ، ٥٢٥
- «تكبيرة العيدين للصلاة قبل الخطبة ٥٠١
- «تمسّ الماء أحبّ إليّ» ١١١
- «خير الأمور أوسطها» ١٩٦
- «لا بأس وبعد الغسل أحبّ إليّ» ١١١
- «هو الطهور ماؤه» ١٣٩
- «يجزيك أن تزح منها دلاء فذلك ١٣٤

أحاديث الإمام الرضا عليه السلام

- «إحدى وخمسون ركعة» ٢٣٩

- «استكت على موضع قراءتك، وقل ٢١٣
- «إنما فضل الصلاة في مسجد ٥٢٨
- «ثلاثة أيام وأكثره عشرة» ١٠٩
- «ست ركعات بكرة، وست بعد ذلك ٤٩٠
- «لاتسجد على القير، ولا على ٣٨٨
- «لا يقصر ولا يفطر لأنه خرج من ٥١٦
- «ماء البئر واسع لا يفسده شيء ١٣٤
- «وجب عليك التقصير لأنك ٥١٧
- «ينزح منها دلاء» ١٣٤

أحاديث الإمام العسكري عليه السلام

- «قال الله سبحانه وتعالى في قوله: ٥٣١

الأحاديث الغير المصرح بقائلها

- «إذا فاتك وتر من ليلتك فتي ما ٤٦٣
- «إذا كان دماً أحمر فدينار ١١٣
- «إلهي لو كانت حاجته بيدي لقضيتها ٢١٨
- «إن كان خرج نظيفاً من العذرة ٨٧
- «إنما الأعمال بالنيات» ٩٦
- «إنما لكل امرئ ما نوى» ٥٣

- «إنَّهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ» ١٩٦
- «أَنَّ الدَّعَاءَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ أَفْضَلُ» ٢١٦
- «أَنَّ مَنْ صَوَّرَ صُورَةَ ذَاتِ رُوحٍ» ٣٢٨
- «أَنَّ وَاحِدًا مِنَ الصَّحَابَةِ طَفِقَ» ٩٤
- «أَنَّهُ مِنْ صَوَّرَ صُورَةَ أَوْ مَثَلَ» ٣٢٨
- «تَخْلُقُوا بِأَخْلَاقِ اللَّهِ» ١٧٩
- «رَوَى أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ» ٢١٨
- «صَاحِبُ دِينِكَ مَوْلَاكَ فَانْظُرْ عَبْدَ» ٤٧١
- «صَلِّ رَكَعَتَيْنِ فَإِذَا سَلَّمْتَ قُلْتَ:» ٤٠٥
- «ضَعِي فِرَاشِي هَاهُنَا وَاسْتَقْبِلِي فِيَّ» ٢٨٧
- «فَقَالَ: «الْحَدِيثُ تَسْمَعُ صَوْتَهُ أَوْ تَجِدُ» ٨٨
- «فِي مَسِيرَةِ يَوْمٍ وَذَلِكَ بِرِيدَانٍ وَهُمَا» ٥١٥
- «قَالَ: «فَلْيَغْتَسِلْ وَلْيَغْسِلْ ثَوْبَهُ» ٧٨
- «قَصَّرَ ثِيَابَكَ» ١٦٩
- «لَا، بَلْ أَوْتِرُوا آخِرَ الرُّكْعَاتِ حَتَّى» ٢٤٠
- «لَا، بَلْ يَقْضِي أَحَبُّ إِلَيَّ إِنْ أُكْرِهَ» ٢٣٩
- «لَا تَصَلِّ فِيهِ فَإِنَّهُ رَجَسٌ» ١٤٩
- «لَا تَقْرَأْهَا فِي الْفَرِيضَةِ وَاقْرَأْهَا» ٣٧٦

- «لا يزال عبدي إلى آخرة» ٤٧٢
- «من ردّ نخامته إلى جوفه ٣٤٠
- «من صلّى ركعتين بعد المغرب قبل ٢٥١
- «موتوا قبل أن تموتوا» ٤٧٢
- «وجهت وجهي للذي فطر السموات.. ٢١٦
- «يتصدّق بدينار ويستغفر الله تعالى» ١١٣
- «يتصدّق على مسكين بقدر شبعه» ١١٣

فهرس الأحاديث المجلد الثاني

صفحه

حديث

أحاديث النبي ﷺ

- «آخر شراب تشربه من الدنيا مذقة لبن»..... ٥٢٧
- «لأيعكنّ على أن لا تشركن بالله شيئاً»..... ٤٩٤
- «ابشروا برجل من أمتي يقال له عليه السلام: أويس..... ٥١٥
- «إذا أحب الله عبداً دعا جبرائيل فقال له: إني..... ٥١١
- «إذا أحب الله عبداً لم يضره ذنب»..... ٤٦
- «إذا أردت ذلك فاسبكه»..... ٣٥
- «إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب السماء»..... ١٥٢
- «إذا دُعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان..... ٤٢
- «إذا سألتهم الله فاسألوا لي الوسيلة..... ٥١٩
- «إرجع فاستأذنهما فإن أذنا لك فجاهد»..... ٤١٢
- «إسعوا فإن الله كتب عليكم السعي»..... ٣١٠
- «إلا إن القوة الرمي إلا إن القوة الرمي»..... ٥٠٢
- «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه،..... ١٣٧

- «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» ٤٦
- «الحجّ المبرور ليس له جزاء إلاّ الجنة» ٢٣٧
- «الحجّ عرفة فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحجّ» ٢٨٧
- «الحجّون والبقيع يؤخذ بأطرافها وينثران في ٢٤٠
- الرياء يقول الله تعالى لهم يوم القيامة ٩٦
- «الزكاة في كلّ ما كيل بالصاع» ٥٣
- «السفر قطعة من السقر» ٢٤٦
- «الصائم في السفر كاللفطر في الحضر» ١٦١
- «الصائم في عبادة وإن كان نائماً على فراشه ما ١٥٢
- «الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم ١٤
- «الصدقة في أربعة من التمر والزبيب ٢٤
- «الصوم جنة من النار» ١٥٢
- «الصوم نصف الصبر والصبر نصف الإيمان» ١٥٢
- «الطواف بالبيت صلاة إلا أنّ الله تعالى قد أحلّ فيه ٣٨٣
- «لَلّهُمَّ لا تغفر لمحمّد بن جثامة» ٤٨٠
- «المائدة من آخر القرآن نزولاً فأحلّوا حلالها ٣٦٣
- «المسجد الحرام ثمّ بيت المقدس» ٢٣٤
- «المعتدي في الصدقة كما نعتها» ٩٣
- «النظر إلى البيت الحرام عبادة» ٣٨٤

- «إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني ٣٦٣
- «إن أكرم سكاّن السماء على الله الذين يطوفون حول عرشه ٣٨٣
- «إن الأرض لتقبل شرّ آمنه ولكن الله يريد أن ٤٨٠
- «إن الله تعالى إذا كان يوم القيامة ٩٦
- «إن الله خلق من نور وجه عليّ ﷺ ملائكة يسبحونه ٥١٣
- «إن الله عزّ وجلّ وكلّ ملائكة بالدعاء للصّائمين ١٥٢
- «إن الله يبعث أناساً وجوههم من نور على ٥١٣
- «نزلت صحف إبراهيم ثلاث ليالٍ مضيّن من رمضان ١٦٩
- «إن كان خطأ طرح واحداً واعتدّ بسبعة» ٣١٣
- «إنك لهندبت عتبة؟» ٤٩٣
- «إن لله في كلّ يوم عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا ٣٨٣
- «إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر فإذا ٢٩٧
- «إنما كلّ امرئ مانوى» ١٩٣
- «إن هذه الصدقات أوساخ ١٣٩
- «إنهم لم يفارقونا في جاهليّة ولا إسلام، ١٢٧
- «لؤيس القرني خير التابعين» ٥١٥
- «أحببت من دنياكم ثلاثاً الطيب والنساء ١٠٢
- «أخوف ما أخاف عليكم الشوك الأصغر، ٩٦
- «أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ٤٤

- «أكثرُوا ذكر هادم اللذات» ٢٤٨
- «أَللّهُم اجعل لمنفق خلفاً» ٨٤
- «أَللّهُم صلّ على أبي أوفى وآل أبي أوفى ٤٥
- «أما علمت أن الصدقة لا تحلّ لآل محمّد» ١٤٠
- «أنّ الدنيا كلّها متاع وخير متاعها ٢٩٥
- «أنّ لله لواء من نور وعموداً من زبرجد خلقها الله قبل ٥٠٧
- «أنّه خرج في تلك السنة من المدينة وأحرم ٢٥٥
- «أين عليّ بن أبي طالب؟» ٥٠٩
- «بخ بخ لك يا عليّ سلّمت عليك ملائكة الله وسكّان سماءاته ٥١٦
- «تبّاً للذهب تبّاً للفضّة» ٣٠
- «تقتلك الفئّة الباغية وآخر زادك من الدنيا ضيغٌ ٥٢٧
- «حجّوا البيت فإنّ الحجّ يغسل الذنوب ٢٤٠
- «خاطب أهل الأديان وعزّفهم بوجوب الحجّ وأمرهم ٢٤٥
- «خذوا عنيّ مناسككم» ٣٠٥
- «خلق الله عزّ وجلّ من نور وجه عليّ بن أبي طالب ٥١٣
- «خمس من الفواسق يقتلن في الحلّ والحرم ٣٣٧
- «خسون درهماً أو قيمتها من الذهب» ٨٧
- «خير الصدقة ما أبقّت غنيّ» ٧٥
- «دخلت العمرة في الحجّ مرّتين، لا بل لأبداً ٣١٠

- «دخلت العمرة في الحجّ هكذا وشبك بين أصابعه ٢٦٢
- دخل علينا بوجه كافر وخرج بعقبى غادر حتّى ٣٦٣
- «زكاة الفطر صاع من تمرٍ أو صاع ١٠٣
- «زكاة الفطرة على كلّ ذكر وأنثى» ١٠٦
- «سباب المسلم فسوق» ٢٧٨
- «سبعة يظلمهم الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلّا ٧٩
- «سلوا الله لي الوسيلة لأنّها درجة في الجنّة ٥١٩
- «سيروا على بركة الله وابشروا بذلك فإنّ ٤٨٤
- «صاحب دينك مولاك فانظر عبد من تكون» ٧١
- «صدقة السرّ تطفي غضب الربّ» ٧٩
- «صلاة فريضة خير من عشرين حجّة ، وحجّة خير من بيت ٣٨٣
- «صلاة في مسجد الحرام أفضل من مائة ٢٣٧
- «صوموا لرؤيته» ١٧٩
- «طلب الكسب فريضة بعد الفريضة» ٤٦٩
- «طوافان لا يوقعهما مسلم إلّا خرج من ٢٣٧
- «على العبد والحر» ١٠٤
- «عليّ وفاطمة وأبناهما» ١٣٤
- «عليّ وفاطمة وأولادهما» ١٣٤
- فأين الذهب الذي دفعته إلى أمّ الفضل ٤٧٤

- «فذلك سعي الناس بينها» ٣١١
- «فريضة أقمها» ١٣٤
- «في الموقف ارتفعوا عن بطن عُرنة ، ٢٨٥
- «في خمس من الإبل شاة» ٢٤
- فيقول الله سبحانه وتعالى للقاريء: ألم ٩٦
- «قاتل عمار وسالبه وشاتم في النار» ٥٢٨
- «قتلت رجلاً يقول: لا إله إلا الله؟ ٤٧٩
- «قد أنزل الله عزَّ وجلَّ الآية» ١٤٥
- «كخ كخ أرم بها: أما شعرت أننا لاناكل ١٤٠
- «كلّا إنَّ عماراً قد ملئَ إيماناً من قرنه إلى ٥٢٥
- «كلَّ عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر ١٥٢
- «كنت من أبناء ثلاث سنين فأتي رسول الله ﷺ ١٤٠
- «لأعتكاف إلّا بصوم» ٢١٦
- «لا تقولوا رمضان بل انسبوه كما نسبته الله ١٦٨
- «لا صدقة على غني ولا ذي مرة سوي» ٦٢
- «لا صدقة على غني ولا ذي مرة سوي» ٦٣
- «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل» ١٩٧
- «لأعطين الراية غداً رجلاً يحبّه الله ورسوله ، ٣٢٦
- «لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيأتي ٨٨

- «لا والله ما تزني الحرة» ٤٩٣
- «لا يزال عبيدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبته» ٥١١
- «لا يكسب عبدٌ مالاً حراماً فيتصدق به» ٥٤
- «لبيك اللهم بحجته حقاً تعبداً ورقاً» ٢٤٦
- «لساناً ذاكراً وقلباً شاكراً وزوجة» ٣٠
- «لقد خلفتم بالمدينة أقواماً ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم» ٤٣٧
- «للحاج الركاب بكل خطوة يخطوها بعيره» ٢٤٠
- «للسائل حق وإن جاء على فرس» ١٥
- «لو قلت نعم لوجبت عليكم في كل عام» ٢٣٣
- «ليس في المال حق سوى الزكاة» ١٦
- «ليس فيما دون خمس أوسق صدقة» ٢٤
- «ليس من البر الصوم في السفر» ١٧٩
- «ليس من البر الصيام في السفر» ١٨١
- «ليس من أمرٍ أم صيامٌ في امسفر» ١٦١
- «ليس هذا لي إذ ذهب فاطر حه» ١٤٤
- «ماذا قلت حين فرضت الحج» ٣١٨
- «ما عرف الله إلا أنا وأنت» ١٨
- «ما عرفني إلا الله وأنت» ١٩
- «ما على الأرض رجل مسلم يدعو الله بدعوة» ١٧٣

- «ماكنت أرى بلغ مثل هذا أدعوا الخالق فدعوا ٢٦٧
- «ما من رجل له إيل أو يقرأ أو غنم ٨
- «مرحباً بالطيب المطيب» ٥٢٦
- «من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان ٤١١
- «من أحب آخرته أضرب بدنياه، ومن أحب ١٠٢
- «من أدى زكاة ماله فقد أدى الحق الذي ٣٠
- «من أدى ما افترض الله عليه فهو ٨
- «من ترك بعده كزاً مثلاً له يوم القيامة ٣٤
- «من ترك صفراء وبيضاء كوي بها يوم القيامة» ٣١
- «من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج كهيئة يوم ولدته ٢٨٠
- «من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق ٢٣٧
- «من سأل الناس وله أوقية أو عدلها فقد سأل ٨٧
- «من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ٨٧
- «من صبر على حرّ مكة ساعة من نهار تباعدت ٢٤١
- «من طاف حول البيت سبعاً في يوم صائف شديد ٢٣٧
- «من عادى عبّاراً عاداه الله ومن أبغض عبّاراً ٥٢٦
- «من عمل بهذه الآية فقد استكمل ١٧
- «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ١٥
- «من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة ولا مرض حابس ٢٤٤

- «من مات في أحد الحرمين بعث يوم القيامة ٢٤٠
- «من مات ولم يحج فلا يبالي أن يموت يهودياً ٢٥٤
- «من مات ولم يحج فليمت إن شاء يهودياً ٢٤٤
- «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ١٦٤
- «من نظر إلى الكعبة إيماناً واحتساباً ٣٨٤
- «موتوا قبل أن تموتوا» ٢٤٨
- «نعم المال الصالح للرجل الصالح» ٣٠
- «نفسك نفسي» ٤٥
- «والذي نفسي بيده ما من عبد يصدق ٤٦
- «والله ما كذبت ولا كذبت» ٥١٥
- «ولا يزنين!» ٤٩٣
- «ولا يقتلن أولادهن» ٤٩٣
- «هاتهما مغضباً فأخذها فحذفه بها حذفاً ٩٢
- «هذان لنائي» ١٢٩
- «هذا وذووه ثم قال: لو كان الدين معلقاً بالثريا ٥١٤
- «هذه عمرة استمتعنا بها، فمن لم ٢٦٤
- «هلاً هلاً شقت عن قلبه ٤٧٩
- «هل لك أحد بالين؟ ٤١٢
- «هم قوم هذا ثم قال: الإيمان يمان والحكمة ٥١٤

- «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» ٣٥٤
- «هي درجتي في الجنة وهي ألف مرقاة ٥١٩
- «يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون ١٧٥
- «يا فاطمة هذه فدك مما لم يوجف^(١) عليه بخيل ١٣٣
- «يرجع فيعيد السعي إن هذا ليس كرمي الجمار ٣١٠
- «يقتل المحرم الفارة والغراب والجرادة ٣٣٧
- «يومئذ فلا يبقى حينئذ أحد أحبك يا علي إلا ٥٢٠

أحاديث أمير المؤمنين (عليه السلام)

- «أقتلهم حتى يكونوا مثلنا»؟ ٥٠٩
- «الخنس من خمسة أشياء» ١٢٧
- «لَلَّهِمَّ اغفر للملّحقين» ٣٣٠
- «المرتدّ تعزل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ٥٣٢
- «إنا لله وإنا إليه راجعون إن إمرأً ٥٢٧
- «أندرون لأيّ شيء جمعتكم ٣٥٣
- «أما والله لقد تقمّصها فلان، وإني ١٩
- «أنّ حسنة الدنيا المرأة الصالحة وحسنة ٢٩٥
- «أولهم آدم» ١٥٧
- «أيتامنوا مساكيننا» ١٣٠

- «تشهد بما ترى فإنك شاهدي على هذه الأمة» ٥١٦
- «رحم الله ختأبأأسلم راعبأوأاجر طائعأوعاش مجاهدأ، ٥٢٩
- «طلقت دنياكم ثلاثأ طلاقأ لا رجعة فيه» ١٠٢
- «عف صومك فإن بدء القتال اللطام» ٢٠٦
- «فإذن رسول الله ﷺ هو الذي قتل عمه حمزة ٥٢٨
- «فإنما لمرنا أن نأخذ منهم العفو» ٩٣
- «في الجنة لؤلؤتان ممتدتان إلى بطنان العرش ٥١٩
- «كل مال زاد على أربعة آلاف درهم فهو كنز ٣٠
- «لا تشتروا الجريث ولا المارماهي ولا الطافي ٣٥٣
- «لا؟ قد كان قبله بيوت ولكنه أول بيت ٢٣٥
- «لو كشف الغطاء ما ازددت يقينأ ١٨
- «لو لم يقل سيد المرسلين هذا قلت السقر ٢٤٦
- «ليس على النساء الخلق» ٣٣٠
- «ما عبدتك خوفاً من نارك ولا شوقأ إلى جنتك ولكن ٤١٧
- «ما قوتل أهل هذه الآية حتى اليوم» ٥٠٦
- «من سره أن يعلم حبأفليم تحن قلبه فإن شارك ٥٢١
- «منهم من هو في خلق الغمام الدلخ، ١٨
- «نحن البيوت التي أمر الله تعالى أن يؤق ٢١
- «نحن والله الذين عنى الله سبحانه و- تعالى- بذى ١٣٥

- «هلك الناس في فروجهم وبطونهم لأنهم لم يؤدّوا ١٤٧
- «يأتيكم من قبل الكوفة ألف رجل يبائعون على الموت» ٥١٤

أحاديث الإمام السجاد (عليه السلام)

- وضع تحت العرش بيتاً وهو البيت المعمور ٢٣٥
- «هم فقراءنا ومساكيننا وأبناء سبيلنا» ١٣٥

أحاديث الإمام الباقر (عليه السلام)

- «إذا أخذ الحاج في جهازه كتب له بكل خطوة عشر ٢٢٨
- «إذا أعطيت فأغنه» ٧٥
- «أعطيت أمتي في شهر رمضان أربعاً لم تعطها ١٥٣
- «الزكاة على تسعة أشياء على الذهب والفضة ٥١
- «المتكف لا يشتم الطيب ولا يتلذذ بالرياحين ٢٢٣
- «إن الله نزهنا عن غسالة أموال الناس» ١٤٠
- «إن لنا سهم الرسول وسهم ذي القربى، ١٣٩
- «إنني أخاف عليه فليتنزه عن ذلك إلا أن يثق ٢٠٥
- «أحدهم يثب على أموال آل محمد وأيتامهم ١٤٨
- «أما كل لنا^(١) وقد قبلت ما جئت به، وقد حللتك ١٢١
- «خطب رسول الله ﷺ في آخر جمعة من شعبان ١٥٣
- «صاع عن الصغير والكبير، والذكر والأنثى، ١٠٦

١ - في حاشية «أ»: «أما إنّه كآله لنا».

- «عدل الهدي ما بلغ يصدق به ، وإن لم يكن عنده فليصم ٣٤١
- لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن ٣٥٢
- «ليس في شيء أنبتت الأرض من ٥٢
- «ليس في مال اليتيم زكاة» ٢٤
- «ليس فيه زكاة» ٢٤
- «ما أنبتت الأرض من الخنطة والشعير ٩٣
- «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ١٥٣
- «نعم ، إلا الطواف ، فإن فيه صلاة» ٣٠٦
- «وإن أقام يومين ولم يكن اشترط فليس ٢٢١
- «وفي الدراهم في كل مائتي درهم خمسة ٣٧
- «ومن قام شهر رمضان إيماناً واحتساباً غفر ١٥٣
- «ومن قام ليلة القدر غفر له ما تقدم من ذنبه» ١٥٣
- «هو عليّ ؑ» ١٣٤
- «يا أبا محمد نحن أهل البيت لا يقبل الله ٢١
- «يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل» ٥٣٤

أحاديث الإمام الصادق ؑ

- «إذا اشتريت أضحيتك وقطعتها وصارت في جانب رحلك ٣٢٨
- «إذا اعتكف العبد فليصم» ٢١٧
- «إذا أجنب الرجل في شهر رمضان بليل ولا يغتسل ٢٠٧

- «إِذَا أَصَابَ الْمُحْرَمَ الصَّيْدَ وَلَمْ يَجِدْ ٣٤٩
- «إِذَا أَصَابَ الْمُحْرَمَ الصَّيْدَ وَلَمْ يَجِدِ الْجِزَاءَ يَكْفُرُ ٣٤٩
- «إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ ثَلَاثَةَ إِيْمَانٍ وَهُوَ صَادِقٌ وَهُوَ ٢٧٨
- «إِذَا فَاتَتْكَ الْمَزْدَلْفَةُ فَقَدْ فَاتَكَ الْحَجُّ» ٢٨٧
- «إِذَا كَانَ عِنْدَكَ مَالٌ وَضَمَنْتَهُ فَلَكَ الرِّيحُ وَأَنْتَ ضَامِنٌ ٢٥
- «إِذَا وَقَفْتَ بِعُرْفَاتٍ فَادْنِ مِنَ الْمَضَابِ وَهِيَ ٢٨٥
- «اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا حَلَقْتَ رَأْسَكَ فَقَدْ حَلَّ لَكَ ٣٣١
- «الْأَتْفَالُ كُلُّهَا أَخَذَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ بِغَيْرِ ١٤٣
- «الْأَوْصِيَاءُ وَهُمْ أَبْوَابُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ ٢١
- «الْبَدْنَةُ وَالْبَقَرَةُ تَجْزِي عَنْ سَبْعَةِ إِذَا ٣٢٣
- «الْبَرُّ وَالشَّعِيرُ وَالذَّرَّةُ وَالْأَرْزُ وَالسَّلْتُ وَالْعَدَسُ ٥١
- «الْبَرُّ وَالشَّعِيرُ وَالذَّرَّةُ وَالذَّخْنُ وَالْأَرْزُ وَالسَّلْتُ ٥١
- «الْجَزْيُ وَالْمَارْمَاهِي وَالطَّافِي حَرَامٌ» ٣٥٣
- «الْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ وَفَدَ اللَّهُ أَنْ سَأَلُوهُ أَعْطَاهُمْ ٢٢٧
- «الْخُمْسُ بَعْدَ الْمُؤْنَةِ» ١٢٤
- «الزَّكَاةُ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ٥١
- «السَّعَةُ فِي الْمَالِ إِذَا كَانَ يَحْتَاجُ بِبَعْضٍ وَيَبْقَى ٢٤٢
- «الصَّائِمُ فِي عِبَادَةٍ وَصَمْتِهِ تَسْبِيحٌ وَعَمَلُهُ ١٥٢
- «الْصَّدَقَةُ لِمَنْ لَا يَجِدُ لِلْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ يَجْزِي ١١٢

- «الفقير من لا يسأل الناس والمسكين أجهد ٦٤
- «الكذب ينقض الوضوء ويفطر الصيام ٢٠٢
- «المملوك إذا حج وهو مملوك ثم مات قبل أن ٢٥٢
- «النحر بمنى ثلاثة أيام فمن أراد الصوم لم يصم ٣٢١
- «الوقوف بالمشعر فريضة، والوقوف بعرفة ٢٨٥
- «إننا إذا وقفنا بين يدي الله قلنا يا ربنا ٢٦٣
- «إن الله نزهنا عن غسالة أموال الناس» ١٤٠
- «إن أحب الناس إلى الله تعالى ٨
- «إن أردت أن يكثر مالك فأكثر الوقوف على الصفا» ٣١١
- «إن ذلك تطوع ولنا أن نفعل ما شئنا ١٨١
- «إن رجلاً قال لأمر المؤمنين ﷺ ٥٢١
- «إن ظن أن يدرك الناس بجمع قبل طلوع الشمس فليأت ٢٩١
- «إن كانا جميعاً قارئين فليذبح الأول وليبيع الأخير ٣٥٨
- «إن كانت خرجت [من المسجد] قبل ٢٢٤
- «إن كان تطوعاً فليتوضأ وليصل» ٣٠٦
- «إن كانت مضمونة فعليه مكانها، والمضمون ٣٥٩
- «إن كان في مهل حتى يأتي من عرفات من ليلته ٢٩١
- «إن كان قد استكرهها فعليه كفارتان وإن كانت قد ٢٠٤
- «إن كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه، وإن ٣٥٩

- «إن لم تجد من تضع الفطرة فيه فاعزلها ١١٤
- «إن لم يكن قد أشعرها فهي من ماله إن شاء ٣٦٠
- إنما الحرام ما حرّم الله ورسوله في ٣٥٢
- «إنما هذا شيء كان قد صلّاهم عليه رسول ٤٦٤
- «إنما يعطى من لا يعرف دينه ليرغب في ٦٦
- إنّه لخليق ألاّ أراه يدركه أبداً» ٢٠٧
- أفترى الله عزّ وجلّ أخلف وعده؟ ١٧٤
- «أفضل الصدقة أن تصدّق وأنت صحيح شحيح ١٤
- «أفلا صلّاهما حيث ما ذكره» ٣٠٨
- «أقول إنّ رسول الله ﷺ عفا عما سوى ذلك وتقول ٥١
- «أما في الهدى فلا ، وأما في الأضحية فنعم» ٣١٩
- «أو صاع من الأقطّ» ١١٥
- «أيما عبد حجّ به ماله فقد قضى حجة الإسلام ٢٥٢
- «تجزّي البقرة عن خمسة مئى إذا كانوا ٣٢٣
- «تجزّي البقرة والبدنة في الأمصار عن سبعة ٣١٩
- «تحلّ لمواليهم، ولا تحلّ لهم إلا صدقات بعضهم ٧٤
- «تسعة أشياء الذهب والفضة والخنطة والشعر ٥٢
- «تصدّق بأربعة أرطال من اللبن» ١١٦
- «تصدّق عن جميع من تعوله صغيراً وكبيراً ١١٢

- «توضاً وصلّ وإن كنت متعمداً» ٣٠٦
- «حقّ الخياط ليخيط قيصاً بخمسة دوانيق فلنا ١٢٤
- «دخلت العمرة في الحجّ إلى يوم القيامة لأنّ ٢٦٢
- «ذلك إلى الإمام يأخذ من كلّ إنسان منهم ٤٦٣
- «سهم الله جلّ جلاله للرسول ﷺ يصرفه في سبيل ١٢٨
- «صاع عن الصغير والكبير، والذكر والأنثى، ١٠٦
- «صدقة الفطرة على كلّ صغير وكبير حرّاً وعبد ١١٢
- «على الرجل أن يعطي عن كلّ من يعول من حرّاً وعبد ١٠٩
- «على الصرورة أن يحلق رأسه ولا يقصر، إنّما ٣٢٩
- «على الصغير والكبير والحرّ والعبد، عن ١١١
- «على كلّ امرئ غنم أو كسب، الخمس ممّا أصاب ١٢٠
- «فرض الله الزكاة مع الصلاة في الأموال ٥١
- «فليقبض ذلك اليوم عقوبة» ٢٠٨
- «في الذهب في كلّ أربعين مثقالاً ٣٦
- «في كتاب عليّ عليه السلام في بيض القطاة كفارة مثل ٣٤٣
- «في كلّ أربعين شاة شاة، وليس فيما دون ٩٤
- «قصد بالأمّة بنى هاشم خاصة» ٣٩٢
- «كان الأكل محرّماً في الليل بعد النوم وكان النكاح ١٨٤
- «كان رسول الله ﷺ إذا أتاه المغنم أخذ صفوه، ١٢٨

- «كان رسول الله إذا كان العشر الآخر..... ٢١٧
- «كان عليهم ما أجازوا على أنفسهم وليس ٤٦٤
- «كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق فعليه زكاة»..... ٥١
- «كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع والحيات ٣٣٧
- «لا اعتكاف إلا بصوم»..... ٢١٧
- «لا اعتكاف إلا في ٢١٤
- «لا بأس أن يشتري الرجل مملوكاً مؤمناً من ٦٨
- «لا بأس أن يعطى قيمتها درهماً» ١١٣
- «لا بأس سبعة لك وسبعة تطوح»..... ٣١٣
- «لا بأس وإن أمدى فلا يفطر ٢٠٦
- * لا تبشروهن*^(١) يعني الغشيان في ٢٠٦
- «لا تعط من الزكاة أحداً ممن تعول ٩٠
- «لا تعطين قرابتك الزكاة كلها ولكن ٩١
- «لا حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم قد حلّ ٣٣١
- «لا صدقة على الدين وعلى المال ٢٦
- «لا يجوز أن يدفع من الزكاة أقل من خمسة ٧٦،٧٥
- «لا يضحى إلا بما عرّف به» ٣٢٣
- «لا يضر الصائم» ٢٠٣

- «لا يضّر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث ٢٠١
- «لا يعطى أحد من الزكاة أقلّ من خمسة دراهم ٧٥
- «لا يكون الاعتكاف أقلّ من ثلاثة أيّام ٢٢١
- «لم يكن رسول الله ﷺ يصوم في السفر في شهر ١٨١
- «لو أنّ معسراً حجّ عشر حجج كان عليه حجة ٢٤٣
- «ليس الخمس إلّا في الغنائم» ١٢٥
- «ليس بالجدال إنّما الجدال قول الرجل: ٢٧٩
- «ليس حيث ذهبت إنّما ذلك الكذب على ٢٠٢
- «ليس على التبر زكاة وإنما هي على ٣٥
- «ليس عليه زكاة ينفقها على عياله يزيدا ٩٠
- «ليس عليه شيء وإن أمذى فليس عليه شيء ٢٠٦
- «ليس عليه قضاء ولا يعودن» ٢٠١
- «ليس عليه قضاء ولا يعودن» ٢٠٢، ٢٠١
- «ليس في الدين زكاة إلّا أن يكون ٢٦
- «ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء، فإذا ٩٤
- «ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب ٣٦
- «ليس فيه زكاة» ٢٤
- «ليس لأهل مكة ولا لأهل مرو ولا لأهل ٢٦٣
- «مال اليتيم ليس عليه في الدين والصامت ٢٤

- «ما من ذي مال ذهب أو فضة يمنع زكاة ٨
- «مرّ رسول الله ﷺ بروثة وهو حاجّ فقامت ٢٥٦
- «من تمتّع في أشهر الحجّ ثم أقام بمكة حتّى يحضره ٣١٨
- «من فرّ من رجلين في القتال من الزحف فقد فرّ من ٤٥٢
- «من كان صحيحاً في يده مخليّ سرّيه له ٢٤٢
- «من مشى مع أخيه المسلم في حاجة كتب الله له ٣١٤
- «من وجب عليه فداء صيداً أصابه وهو محرم كان حاجباً ٣٤٦
- «مواليهم منهم» ٧٤
- «نعم إنّ حجة الإسلام واجبة على من أطاق ٢٤٣
- «نعم إنّ ذلك أنفع له يشترى بها ما يريد» ١١٣
- «نعم شعبان إلّٰي إنّ شئتُ صمتُ وإن شئتُ لا ، ١٨١
- «نعم يا داود لا يأتينا من يبغيضنا إلّا نجد ٥٢١
- «والله علي ابن أبي طالب» ٤٨
- «وإن اشترى رجل أباه من زكاة ماله فأعتقه ٦٨
- «وفي الدراهم في كلّ مائتي درهم خمسة ٣٧
- «وقد سئل أبو جعفر عن هذا فقال: هلك الناس ٢٤٢
- «وليطيب لهم به الولادة» ١٢٤
- «هذا الشيعة حلال للشاهد منهم والغائب والميت منهم ١٤٦
- «هم الأئمة عليهم السلام» ٤٨

- «هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان» ٢٢٣
- «هي والله الإفادة يوم^(١) بيوم إلا أن أبي ١٢٠
- «هي والله لإفادة يوم بيوم إلا أن أبي ١٢٤
- «يا أبا محمد نحن أهل البيت لا يقبل الله ٢١
- «يا محمد اقرأ هذه الآية التي في ٣٥٢
- «يتصدق بأربعة أرطال من اللبن» ١١٥
- «يتم صومه ولا قضاء عليه» ٢٠٧
- «يتم صومه ويقضي يوماً آخر، وإن لم ٢٠٨
- «يجزيه أن يصوم يوماً آخر» ٢٧٠
- يخدم القوم ويخرج معهم» ٢٤٣
- «يخرج ويمشي إن لم يكن عنده ما يركب ٢٤٣
- «يرسل الفحل في عدة البيض من الغنم كما ٣٤٢
- «يسأل شهاباً من زكاته لمواليه، وإنما ٧٥
- «يستتاب، فإن تاب وإلا قتل» ٥٣٤
- «يشترى مكانه آخر ٣٥٩
- «يصنع فيه في الغنم، كما يصنع في بيض ٣٤٣
- «يصوم يوماً آخر بعد أيام التشريق» ٢٧٠
- «يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو ٢٠٧

١ - في المصدر: «يوماً».

أحاديث الإمام الكاظم (عليه السلام)

- «أصحاب الكبراء يقتلون في الثالثة» ٥٣٤
- «الصاع بستّة أرطال بالمدني، وتسعة أرطال بالعراقي ١١٤
- قال: كان جعفر (عليه السلام) يقول ذو الحجة كلّ من أشهر ٢٧٦
- «لا بأس بالجامد» ٢٠٩
- «لا، كلّ ما لم يحلّ عليه الحول فليس عليك ٣٥
- «ليس على التبر زكاة وإنّما هي على ٣٥
- «ليس فيه شيء حتّى يبلغ ما يكون ١٢٢
- «ما أحلّ هذا تمحضونا المودّ قبالستكم وتزرون عتّا حقّاً ١٤٧
- «مستحقّون لها ٩٠
- «من أخرج زكاة ماله تامّة فوضعها ٨
- «والغارمون قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها في ٦٨
- «ومن كانت أمّه من بني هاشم وأبوه من سائر ١٢٩

أحاديث الإمام الرضا (عليه السلام)

- «النساء لا يجوز له أن يحتقن» ٢٠٨
- «الطواف القروض إذا زدت عليه مثل الصلاة ٣١٣
- «إنّ ذلك جائز لك» ٩٠
- «أتقرأ كتاب الله عزّ وجلّ * وقل اعملوا فسيرى ٤٨
- «بسم الله الرحمن الرحيم، إنّ الله واسع كريم، ١٤٧

- «صاع بصاع النبي ﷺ» ١١١
- «لا يضرك هذا ولا يفطر ولا يبالي فإن» ٢٠٨
- «لما نزلنا أنفسنا بالإعطاء لم يرد الله» ١٤٠
- «ولست أفعل والله إن أعمالكم تعرض علي في» ٤٨
- «يعطي من الخطة صاع ومن الشعير وإلقاط صاع» ١١١

أحاديث الإمام الهادي عليه السلام

- «إن ذلك قد خرج لعلي بن مهزيار أنه يخرج» ١١٣

أحاديث الإمام المهدي (عج)

- «هي ديوان العباد ما من عمل يعملهُ أحد من أهل» ٤٨

الأحاديث الغير المصرح بقائلها

- «إدروا الحدود بالشبهات» ٥٣٣
- «الصدقة أوساخ الناس لا تحل لمحمد وآل» ٦٥
- «اليد العليا خير من اليد السفلى» ١٤٠
- «إنما لكل امرئ ما نوى» ٢٢٢
- «أربعة أرطال» ١١٥
- «أن الملائكة بنوه قبل خلق آدم بألفي عام ،» ٢٣٥
- «أن أعمال الأمة تعرض على النبي ﷺ كل» ٤٨
- «أن علياً عليه السلام رأى شيخاً لم يحج قط ،» ٢٥٠
- «فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب جهنم، وتسلسل فيه» ١٥٢

- «فتحت أبواب الرحمة» ١٥٣
- «ليس في ترك الحج خير» ٢٢٧
- «من دفن في الحرم أمن من الفزع الأكبر» ٢٢٧
- «من مات في طريق مكة أمن من الفزع» ٢٢٧
- «هل أعبد رباً لم أره» ١٨

فهرس الأحاديث المجلّد الثالث

صفحه

حديث

أحاديث النبي ﷺ

- «آمرهم بالمعروف وأنهاهم عن المنكر» ١١
- «آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب، وإذا ٢١٩
- «اتقوا الله في النساء فإنهنّ عوار عندكم اتخذتموهنّ ٤٨٥
- «إذا ابتلت النعال فصلّوا في الرحال» ٢٠٩
- «إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقاً» ١٦٦
- «إذا أتى على أمّي مائة وثمانون سنة فقد ٤٢٦
- «إذا أمرتكم بشيء فأتوا فيه ما استطعتم، فإنّ ٣١١
- «إذا جادت لزوجهابالعطية طائعة غير مكرهة. ٤٦٤
- «إذا حضرته الوفاة واجتمع الناس عنده قال: ٣٤٧
- «استوصوا بالنساء خيراً، فإنهنّ عوان في أيديكم ٤٦٧
- «اعطوا الأجير أجره قبل أن يجفّ عرقه، واعطوا السائل ١٧٥
- «ألا أنّ القوّة الرمي» ٢٤٨
- «الأمانة مؤدّاة والدين مقضي والزعيم غارم» ١٣٣
- «ألا ومن مات على بغض آل محمّد جاء يوم القيامة ٥٥٨

- «ألا ومن مات على حبِّ آل محمد مات مؤمناً مستكلاً» ٥٥٨
- «ألا ومن مات على حبِّ آل محمد يبشّره ملك الموت ٥٥٨
- «التسوا الرزق بالنكاح» ٤٢٨
- «الحسب والمال والكرم التقوى» ٥٣٤
- «الرياء أخفى من ديب النملة السوداء في الليلة ٢٣٦
- «العارية مؤدّة والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم» ... ٢٣٤
- «العلماء ورثة الأنبياء» ٢٢
- «الغريب من ليس له حبيب» ٥٩
- «الفقر فخري» ٥٣٤
- «لَلَّهِمَّ إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ أَهْلًا، وَأَنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي» ٥٥٠
- «لَلَّهِمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ هُم أَهْلُ بَيْتِي وَحَامَتِي لَلَّهِمَّ ٥٤٩
- «المؤمنون عند شروطهم» ١٩٨
- «إِنَّ الْقُوَّةَ رَمَى السَّهَامِ» ٢٤٨
- «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَنْفِرُ عِنْدَ الرَّهَانِ وَتَلْعَنُ ٢٤٨
- «إِنَّ أَكْلَةَ الرِّبَا يَعْرِفُونَ فِي الْآخِرَةِ كَمَا يَعْرِفُ ٧١
- «أُنْظِرْ فِي وَجْهِ الْقَوْمِ» ٥٣٥
- «إِنَّكَ إِلَى خَيْرٍ» ٥٤٩
- «إِنَّكَ إِنْ تَرَكَ أَوْلَادَكَ لَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ ٣٨٣
- «إِنَّكَ لَنْ تَفْضُلَهُمْ إِلَّا بِالتَّقْوَى» ٥٣٥

- «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَأَنْتُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ» ٢٨٥
- «إِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ كَمِثْلِ قَوْمِ رَكِبُوا سَفِينَةَ فِي الْبَحْرِ ١١
- «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ٥٥٥
- «أَتَعْجَبُونَ لِرَحْمِ أُمِّ الْأَقْرَاحِ فَرَاخَهَا فَوَالَّذِي ٤٠٤
- «أَتَعْجَبُونَ لِرَحْمِ أُمِّ الْأَقْرَاحِ فَرَاخَهَا فَوَالَّذِي يَعْثُنِي ٢٠٨
- «أَخْبِرُونِي هَلْ تَحْرَمُ الصَّدَقَةُ عَلَى الْآلِ» ٥٥٧
- «أَرَأَيْتُمْ مَوْتَكُمْ الْعِزَابُ» ٤٢٧
- «أَرَدْنَا وَأَرَادَ اللَّهُ أَمْرًا وَالَّذِي أَرَادَ اللَّهُ خَيْرًا» ٤٧٥
- «أَعْرِفْ عَفَاصَهَا^(١) وَكَأَهَا ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ ٢٦٥
- «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ مَلِكٍ جَائِرٍ وَآمِيرٍ ١١
- «أَفْعَمِيَا وَإِنْ أَنْتُمَا أَلَسْتُمَا تَبْصِرَانِهِ» ٥٠٠
- «أَلَا كُلُّ مَنْ أَمَرَ الْجَاهِلِيَّةُ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ ٨٦
- «أَلَا وَمَنْ مَاتَ عَلَى حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ مَاتَ تَائِبًا» ٥٥٨
- «أَلَا وَمَنْ مَاتَ عَلَى حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ مَاتَ مَوْقِنًا مَغْفُورًا ٥٥٨
- «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ * إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ٣٨٤
- «أَنْ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ» ٥٤٧
- «أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ مِنْ كَانَ لَهُ ٢٩١
- «أَنَّهُ قَالَ مَا اسْتَفَادَ امْرَأَةً فَائِدَةً بَعْدَ الْإِسْلَامِ ٤٢٧

١ - العفاس هو الوعاء الذي يكون فيه البقرة، إن كان من جلد أو من خرقة أو غير ذلك؛ لسان العرب: ج ٧، ص

- «أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّهْبَةِ وَالْمِثْلَةِ» ٢٨٤
- «بِالْمَعْرُوفِ غَيْرِ مِثَالٍ مَالًا وَلَا وِاقٍ مَالِكٍ بِمَالِهِ» ٣٨٠
- «بَعَثَ لِتُتَمَّ مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ» ٩٠
- «بَعَثَ وَالسَّاعَةَ كَفَرَسِي رَهَانَ كَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْبِقَ» ٢٤٧
- «بَلَ جَاهِلِيَّةٍ كُفْرٍ» ٥٤٧
- «تَتَّحِي فَإِنَّكَ إِلَى خَيْرٍ» ٥٤٩
- «ثَبِتَ الْأَجْرُ، ثَبِتَ الْأَجْرُ وَبَقِيَ الْوَزْرُ» ٣٦٨
- «خَمْسَ بَخْمَسَ مَا نَقَضَ قَوْمَ الْعَهْدِ إِلَّا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ» ٧٧
- «خَيْرُ النَّاسِ مَنْ يَنْفَعُ النَّاسَ وَشَرُّ النَّاسِ مَنْ.....» ٣١٥
- «خَيْرُ النِّسَاءِ امْرَأَةٌ إِنْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ، وَإِنْ أَمَرَتْهَا.....» ٤٧٦
- «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَالَ: يَا أَهْلَاهُ صَلَاتُكُمْ صِيَامُكُمْ.....» ١٩
- «شَرَارُ مَوْتَائِكُمُ الْعِزَابِ» ٤٢٧
- «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صِدْقَتَهُ»..... ٤٢٢
- «عَلَّمْنِيهَا جَبْرَيْئِيلُ ﷺ» ٣٤٨
- «عَلِيَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ» ٥٥٤
- «عَلَيْكَ بِالْبَاهِ» ٤٢٨
- «عَلَيْكُمْ بِإِخْوَانِ الصَّدَقِ فَإِنَّهُمْ زِينَةٌ فِي.....» ٥٩
- «عَلَيْكُمْ بِالْإِخْوَانِ فَإِنَّهُمْ عِدَّةٌ فِي الدُّنْيَا.....» ٥٩
- «عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ، فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ» ٤٠٠

- «فهذا فرق بين الأمة والآل» ٥٥٧
- «قال الله تعالى يا ابن آدم: إنك ما دعوتني ٤٠٣
- «قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى ١٧٤
- «قال الله سبحانه وتعالى: يا ابن آدم إنك ٢٠٧
- «قولوا لله صلّ على محمد وآل محمد، ٥٥٤
- «كذب أعداء الله، ما من شيء في الجاهلية إلّا ٢٢٥
- «كلام ابن آدم كلّ عليه، لاله إلّا ما كان ١٤٦
- «كلّ مولود يولد على الفطرة وإنا أبواه ٩٦
- «لابل عارية مضمونة» ٢٣٤
- «لا تحلّ الصدقة لآل محمد إنّما هي أوساخ الناس» ٥٥٥
- «لا تسبوا عليّاً فإنّه ممسوس في ذات الله» ٧١
- «لا تكفونا المؤونة ونشرككم في الثمرة» ١٩٣
- «لا سكنى لك ولا نفقة» ٤٨١
- «لاشفعة في سفينة ولا في نهر ولا في طريق» ٣٠٢
- «لا يا عائشة هذه جفنة نزل بها جبرئيل من طعام ٥٥٠
- «لا يحلّ لأحد ماشية امرئ بغير إذنه، أحبّ ٢٨٣
- «لا يكتسب العبد مالاً حراماً فيصدّق منه، فيقبل ٨١
- «لقد جيّ بالنار وذلك حين رأيتموني تأخّرت ٢٨٣
- «لما قضى الله الخلق كتب كتاباً، فهو عنده فوق العرش ٤٠٤

- «لَمَّا قَضَىٰ اللَّهُ لِلْخَلْقِ كِتَابًا فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ ٢٠٨
- «لَوْ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَىٰ حُبِّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي ٥٥٩
- «لَيَنْتَهَنَّ أَقْوَامٌ يَفْتَخِرُونَ بِآبَائِهِمُ الَّذِينَ مَاتُوا ٥٣٤
- «مَا أَصْرَّ مَنْ اسْتَغْفَرَ ذَنْبًا وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ ٤٠٣
- «مَا أَصْرَّ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ ٢٠٨
- «مَا أَنَا مِنْ دِدُو لَا الدِّدْمَنِّي» ٤٥٠
- «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ فَقَالَ أَصْحَابُهُ ١٧٤
- «مَا كُنْتُ ضَارِبًا مِنْهُ وَلَدَكَ» ٣٨٠
- «مَتَى لَقِيتَ مِنْ أُمَّتِي أَحَدًا فَسَلِّمْ عَلَيْهِ يَظَلْ ٦٢
- «مِثْلُ الْأَخْوَيْنِ مِثْلُ الْيَدَيْنِ تَغْسِلُ إِحْدَاهُمَا ٦٠
- «مِحَاشُ النِّسَاءِ أُمَّتِي عَلَى رِجَالِ أُمَّتِي ٥١٩
- «مِحَاشُ النِّسَاءِ عَلَى أُمَّتِي حَرَامٌ» ٥١٩
- «مِحَاشُ النِّسَاءِ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» ٥١٩
- «مِنْ أَخِي أَخَا فِي اللَّهِ رَفَعَ اللَّهُ لَهُ دَرَجَةً فِي ٥٩
- «مِنْ آوَى ضَالَّةٍ فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يَعْرِفْهَا» ٢٧٥
- «مِنْ الذَّاكِرِ فَلَانَةٌ» ٥٣٥
- «مِنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظَلَمًا فَإِنَّهُ ٢٨٣
- «مِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا رَزَقَهُ خَلِيلًا صَالِحًا ٥٨
- «مِنْ أَمْرٍ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَهُوَ ١١

- «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم ١٤
- «من كان له إمرأتان يميل مع أحدهما جاء ٤٩١
- «من لزم الإستغفار جعل الله له من كل ٢٠٨
- «من لزم الاستغفار جعل الله له من كل ضيق مخرجاً، ٤٠٣
- «من لم يحسن الوصية عند موته كان ذلك ٣٤٧
- «من مات على حب آل محمد مات شهيداً» ٥٥٨
- «من نكح امرأة في دبرها فقد كفر بما ٥١٩
- «نزلت هذه الآية في وفي علي وحسن وحسين وفاطمة» ٥٤٩
- «وإذا صام وصلى وزعم أنه مسلم» ٢١٩
- «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون ١١
- «وتصديق هذا في سورة مريم قوله تعالى * لا يملكون ٣٤٨
- «وذلك أضعف الإيمان» ١٥
- «ولاتأتوا النساء في أدبارهن» ٥١٩
- «ولد الزنا شر الثلاثة» ١٠٩
- «ومن يوق شح نفسه يطيع ربه هكذا فإنه يحل داره» ٣٦٨
- «هذه صدقة تصدق الله عليكم فاقبلوها» ٢١٤
- «هذه صدقة تصدق بها الله عليكم» ٨٥
- «هذه قسمتي فيما أملك فلا تؤاخذني بما تملك ولا أملك» ٤٩٠
- «هل تحرم على الأمة؟» ٥٥٧

- «هل ترى الشمس على مثلها فاشهد أو دع» ١١٤
- «هل على صاحبكم دين؟ قالوا: نعم درهمان فقتل ﷺ : ١٣٣
- «هؤلاء لبناني وأهل بيتي» ٥٥٠
- «هؤلاء أهل بيتي وعترتي وخاصتي فاذهب عنهم الرجس ٥٤٩
- «يا بني عبد المطلب لو أخبرتكم أن على سفحة ١٨
- «يا بني عبد المطلب يا بني هاشم يا بني ١٨
- «يا بني عبد المطلب يا بني هاشم يا بني ١٨
- «يا حسن لاتأكلها أما علمت أنا أهل بيت لاتحل لنا الصدقة» ٥٥٥
- «يأتي على الناس زمان لاتنال فيه المعيشة إلا ٤٢٦
- «يبعث الله قوماً من قبورهم تتأجج أفواههم ناراً» ٣٨٤
- «يقول الله تعالى: أنا ثالث الشريكين ما لم ١٩٢
- «يوم واحد من سلطان عادل خير من مطر أربعين ٢٢١

أحاديث أمير المؤمنين عليه السلام

- «إذا شكى أحدكم فليسأل امرأته ثلاثة دراهم ٤٦٥
- «الشفعة على عدد الرجال» ٣٠٥
- «الشفعة لاتورث» ٣٠٧
- «أن الشفعة تثبت على عدد الرجال» ٣٠٦
- «إنكم تقرأون الوصية قبل الدين، وقد شهدت ٣٥٠
- «ليس أحداً يصيب حداً فيقام عليه ثم يتوب ٣٣٤

- «ماعدتك خوفاً من نارك ولاشوقاً إلى جنتك ولكن ٣١٤
ولم ذلك؟ قال: تبغي على الأذان وتعليم ١٨٤

أحاديث الإمام السجّاد (عليه السلام)

- «أنّ الله سبحانه وتعالى أعلم نبيّه أنّها ستكون ٥٦٢

أحاديث الإمام الباقر (عليه السلام)

- «إذا اضطرّ إليها فلا بأس» ٤٤٠
«إذا قام القائم من آل محمّد يقول: أيّها ١٦
«إذا كان أميناً فلا غرم عليه» ٢٤٠
«التي يدخل عليها الرجال حرام، والتي تدعى ١٨٣
«إنّ الضرب بالسواك» ٤٧٧
«أو قد فعلت إنّما أخبرتك عن قرابتي ٥٢٩
«لأرهن إلا مقبوضاً» ١٢٤
«لو أنّ أربعة شهدوا على رجل بالزنا وفيهم ١٠٩
«من وجد شيئاً فهو له فليمتنع به حتّى ٢٧٤
«إذا أبرأ فليس له أن يرجع عليه وإن لم يبرئه ١٣٧

أحاديث الإمام الصادق (عليه السلام)

- «إذا الستأجرت أرضاً فأنفقت فيها شيئاً أو ١٨٢
«إذا تاب، وتوبته أن يرجع ممّا قال، ويكذب نفسه عند ٣٣٥
«إذا كان صاحبك ثقة ومعك رجل ثقة فأشهد له» ١١٣

- «الأمانة في حفظ أربعة أشياء اللسان والعين ٢٢١
- «الأطفال كل ما أخذ من دار الحرب بغير قتال وكل ١٥١
- «السحت ثمن الميتة وثن الكلب ٤٦
- «الشفعة في كل شيء من حيوان أو أرض أو متاع ٣٠٢
- «الصلاة يوم الجمعة والإيتشار يوم السبت ٢٠٥
- «إن جئت به وإلا عليك خمسمائة درهم ١٣٨
- «إني لأكره أن أستأجر رحي وحدها ثم ١٨١
- «أجر المغنية التي تزف العرائس ليس به ١٨٣
- «أقيموا الشهادة على الوالدين والولد ١١١
- «أمر الله سبحانه وتعالى نبيّه ﷺ في هذه ٩٠
- «تزوج الحرة على الأمة، ولا تزوج الأمة على ٤٣٧
- «جميع ما استعرت فاشترط عليك لزمك، والذهب لازم ٢٤١
- «جميع ما استعرت فاشترط عليك يلزمك، والذهب ٢٤٢
- «جميع ما استعترته فتوى^(١) فلا يلزمك تواه إلا الذهب ٢٤١
- «ركعتان يصلّيهما المتزوج أفضل من سبعين ٤٢٧
- «سحت وأما الصيد فلا بأس ٤٦
- «عليه نفسه ولا شيء عليه من الدراهم فإن قال: على ١٣٨
- «فإن وجد الأب من يرضعه بأربعة دراهم وقالت الأم ٥٢٧

١ - التوى مفسور: هلاك المال بفال: توى المال بالكسر يتوى توى، الصحاح: ج ٦، ص ٢٢٩٠.

- «في العرش تمثال لجميع ما خلق الله في ٢٩
- «قال أمير المؤمنين عليه السلام لا بأس بشهادة المملوك إذا ١١٢
- «كذبوا أعداء الله إذا أرادوا ألا يعلموا ١٨٤
- «لا بأس إن هذا ليس كالحنوت ولا الأجير ١٨١
- «لا بأس بأجر النائحة التي تنوح على الميت» ١٨٣
- «لا يجوز إلا في الشيء اليسير إذا رأيت منه صلاحاً» ١٠٩
- «لا يجوز شهادة الذمّي إلا على أهل ١٠٧
- «لا يجوز شهادة ولد الزنا» ١٠٩
- «لا تضمن العارية إلا أن يكون اشترط فيها ٢٤١
- «لا تضمن العارية إلا أن يكون قد اشترط فيها ضماناً، ٢٤٢
- «لا تكون الشفعة إلا للشريكين ما لم يتقاسما، ٣٠٤
- «لا غرم على مستعير عارية إذا هلك إذا كان ٢٤٠
- «لا غرم على مستعير عارية إذا هلك أو ٢٤٠
- «لأنّ هذا مضمون وذلك غير مضمون» ١٨٢
- «لا يأخذ الضوالّ إلا الضالّون إذا لم يعرفوها» ٢٧٦
- «لا يجوز الوكالة في الطلاق» ١٦٨
- «لا يصح بيع الشعر بالحنطة إلا واحداً ٧٣
- «لا يصلح ذلك إلا أن يحدث فيها شيئاً» ١٨١
- «لا يفعله إلا السفهاء من شيعتنا، لا بأس به» ٥١٦
- «لا ينبغي لأحد إذا دعي إلى شهادة ليشهد ١١٥

- «ليس بين المسلم والذمي ربا» ٧٠
- «ليس على العارية ضمان، وصاحب العارية والوديعة ٢٤٢
- «ليس على صاحب العارية ضمان إلا أن ٢٤٢
- «ليس على مستعير عارية ضمان وصاحب العارية والوديعة مؤتمن» ٢٤٠
- «ليس في الحيوان شفعة» ٣٠٢
- «من أصاب مالا أو بعيراً في فلاة من الأرض ٢٧٤
- «من أهل الكتاب، فإن لم تجدوا من أهل الكتاب ٣٦٢
- «نعم إذا كان واحداً» ٣٠٦
- «إذا أبرأه فليس له أن يرجع عليه وإن لم يبرئه ١٣٧

أحاديث الإمام الكاظم عليه السلام

- «بئس ما صنع، ما كان ينبغي له أن يأخذه ٢٧٩

الأحاديث الغير المصرّح بقائلها

- «أنت ومالك لأبيك وأن أطيّب ما ٥٥
- «ما نقصت زكاة من مال قطّ» ٧٣
- «إذا اختلف الجنس انبيعوا كيف شئتم» ٧٤
- «إن فضل البيت حرام وفضل الأجير حرام» ١٨٣
- «كلّم راع وكلّ راع مسئول عن رعيته» ٢٢٦
- «على اليد ما أخذت حتّى تؤدّي» ٢٣٠
- «لا سبق إلا في نصل أو حافر أو خف» ٢٤٧
- «لا سبق إلا في نصل أو خفّ أو حافر» ٢٥٤

فهرس الأحاديث المجلّد الرابع

صفحه

حديث

أحاديث النبي ﷺ

- «إني لأعرف آية لو أخذ الناس بها لكفّتهم ١٧
- «إتق الله واصبر وأكثر من قول لاهول ولاقوة ١٧
- «مالك ولأهلك» ٣٤
- «أتريدون أن ترجعي إلى رفاعة قالت: نعم ٣٩
- «لعن المحلل والمحلّ له» ٣٩
- «أقعدي في بيتك حتى يأتى فيك أمر الله» ٤٨
- «ما أراك إلا حرّمت عليه» ٥٥
- «لا يقربها حتى يكفر» ٥٨
- «اعتزلها حتى تكفر» ٥٨
- «أنا أتصدّق عنك فاعط؟ ثمن إطعام ستين مسكيناً ، ٣
- «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» ٦٧
- «البيّنة أو حدّاً في ظهرك» ٧٣
- «قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ٧٣

- «الآتسمعون يا معشر الأنصار إلى ما يقول سيّدكم ٧٥
- «أبشر يا هلال لقد جعل الله لك مخرجاً» ٧٥
- «إيمان بالله وجهاد في سبيله ٨٤
- «إن كنت اقصررت الخطبة لقد عرضت المسألة ٨٤
- «إنّه باع خدمة المّبر ولم يبيع رقبة» ١٠٢
- «والذي بعثني بالحق نبياً» ١٠٩
- «أجرك على قدر نصبك» ١٢٧
- «خير الأعمال أحمرها» ١٢٧
- «يقول الله تعالى إنّ الأنس والجن في بناء عظيم ١٥٢
- «أيّاكم وهاتين الكعبتين المشومتين فأنّهما من ميسر ١٥٨
- «أنا على ملّة إبراهيم» ١٧٢
- «كان ذلك حلال على إبراهيم وقد أحله الله لنا ونحن بحله» ١٧٢
- «الخمر ما اتّخذ من العنب والسكر من التمر والتبع من ١٩٣
- «إنّك إن تترك ولدك أغنياء خير من أن تدعهم ٢١١
- «إنّ الله تبارك وتعالى يرى مكانهما إن ٢٢٧
- «لاميراث للقاتل» ٢٤٧
- «إسق يا زير ثمّ أرسل الماء إلى جارك» ٢٧٣
- «إسق يا زير واحبس الماء إلى أن يصل إلى ٢٧٣

- «إِنَّ مِنْ أُمَمِي رَجَالاً إِيْمَانٍ فِي قُلُوبِهِمْ أُثْبِتَ مِنْ ٢٧٣
- «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَيَكُونُ ٢٨٠
- «أَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْخَوْضِ» ٢٨٠
- «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ إِثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً ٢٨٠
- «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ وَأَنْتُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ٢٩٠
- «أَمَّا إِنْ حَلَفَ عَلَى مَا لَهُ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لِيَلْقَيْنَ اللَّهَ ٢٩١
- «وَلَدَ الزَّنا شَرُّ الثَّلَاثَةِ» ٣١٠
- «عَلَى مِثْلِ الشَّمْسِ فَأَشْهَدُ أَوْ فَدَعُ» ٣١٥
- «خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهَنَ سَبِيلِ الْبَكْرِ بِالْبَكْرِ ٣٢٣
- أَتَرْضَوْنَ حَكْمًا فَرَضَوا بِهِ فَقَالَ لَهُ ﷺ: أَنْشُدَكَ بِاللَّهِ ٣٢٩
- «لَا أَعَا فِي رَجُلٍ قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِ الدِّيَةِ» ٣٦٦
- «مَنْ تَصَدَّقَ مِنْ جَسَدِهِ بِشَيْءٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ بِقَدْرِهِ مِنْ ذُنُوبِهِ ٣٧٦
- «أَيُعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي ضَمُضٍ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ ٣٧٦
- «أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٌ مَنْ كَانَ لَهُ ٣٧٨
- «كُلُّ طَلَّاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَّاقَ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ» ٨
- «طَلَّاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعَدَّتْهَا حَيْضَتَانِ» ٢٩
- «دَعِيَ الصَّلَاةُ أَيَّامَ اقْرَأُكَ» ٢٩
- «مَنْ أَعْتَقَ مُوْمِنًا أَعْتَقَ اللَّهَ الْعَزِيزَ الْجَبَّارَ ٨٤

- «اعتق الله بكل عضو منه عضو من النار حتى ٨٤
- «إنما الأعمال بالنيّات» ٨٩
- «الولاء لمن اعتق» ٩٥
- «والله لأغزون قريشاً» ١٠٥
- «لأنذر في معصية الله» ١١٩
- «مرّوه فليتكلم وليستظلّ وليتعد وليتمّ صومه» ١١٩
- «لأنذر في معصية» ١٢٠
- «لاتنذروا فإنّ النذر لا يغني من القدر شيئاً» ١٢٠
- «كفّارة النذر كفّارة اليمين» ١٢٠
- «غريمك أسيرك فأحسن إلى أسيرك» ١٢٤
- «يا علي لو ان عبداً أقام في قومه مثلياً أقام ١٨٢
- «إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما ٢٧٨
- «يكون بعدي من الخلفاء عدّة نقباء بني ٢٧٩
- «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم» ٣٧٢
- «لو أنّ رجلاً قتل بالشرق وآخر رضي بالمغرب لأشرك ٣٧٢
- «أنّ هذا الإنسان بنیان الرب ملعون من هدم بنيانه» ٣٧٢
- «من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة جاء يوم القيامة ٣٧٢

أحاديث أمير المؤمنين عليه السلام

- «لو وقعت قطرة من الخمر في بئر فطمت وبني عليها ١٥٨
- «إنّ الزرد والشطرنج ميسر» ١٥٨
- «ليسوا على النصرانيّة» ١٧٨
- «كان لايورث المرأة من دية زوجها شيئاً ولا يورث الرجل من ٢٤٨
- «لأنّه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى ٣٣٧
- «يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق الأحياء» ٣٤٦
- «أنّ رجلاً قتل عبده، فجلده رسول الله ﷺ ونفاه سنة» ٣٦٤
- «عليك القود إن لم تأت ببيّنة» ٣٨٥
- «المطلقة يتبعها الطلاق ما دامت في العدة» ٣٧
- «يا بني! أمرني رسول الله ﷺ أن أوصي إليك وأن ٢٧٥

أحاديث الإمام الحسين عليه السلام

- «إنّ عليّاً عليه السلام لما هزم طلحة والزبير أقبل ٢٤٨

أحاديث الإمام الحسين عليه السلام

- «سئل أمير المؤمنين عن قول رسول الله ﷺ أنّي مخلف ٢٧٨

أحاديث الإمام الباقر عليه السلام

- «التي لا تحبل مثلها لعدة عليها» ١٣
- «يقول الرجل لزوجته وهي طاهر في غير ٥٤

- وقد سئل عن رجل دبر مملوكاً له ثم احتاج ١٠١
- «هو مملوكه إن شاء باعه وإن شاء أعتقه ١٠١
- «لا، إلا أن لا يوجد في تلك الحال غيرهم، فإن لم ٣٠٤
- «لو أن أربعة شهدوا على رجل بالزنا وفيهم ولد زنا ٣٠٨
- «ولا يؤم الناس» ٣٠٨
- «أَللّهُمَّ لا تغفر ذنبه» ٣٠٨
- «أَللّهُمَّ لا تغفر ذنبه» ٣٠٨
- «نعم ولا يجوز في الطلاق» ٣١٣
- «في المحسن والمحسنة جلد مائة ثم الرجم» ٣٣١
- «لا يأكل ذبيحة الناصب واليهودي والنصراني حقاً ١٧٨
- «المرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم ٢٤٨
- «يجلد ثمانين؛ لأنه إنما يجلد بحَقِّها» ٣٣٩

أحاديث الإمام الصادق (عليه السلام)

- «ثلاث يتزوجن على كلِّ حال: التي لم تحض ١٣
- «إذا كان لها خمسون سنة» ١٣
- «ليس عليهما عِدَّة وإن دخل بهما» ١٣
- «إذا قالت المرأة للزوج لا أغتسل لك ولا أبر ٤٩
- «وإذا قتل خطأ أدَّى دية إلى أوليائه، ثم أعتق ٦٠

- «كَلَّ مَنْ عَجَزَ مِنَ الْكُفَّارَةِ الَّتِي تَحِبُّ عَلَيْهِ مِنْ ٦٢
- «إِنَّ الظَّهَارَ إِذَا عَجَزَ صَاحِبُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ ٦٣
- جاء إلى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله إني ٦٣
- فأطعم ستين مسكيناً ٦٣
- «لَا يَمْسُهَا حَتَّى يَكْفُرَ» ٦٤
- «أَيُّ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَا تَمُ ظَالِمٌ» ٦٤
- «نَعَمْ يَعْتَقُ أَيْضاً رَقَبَةً» ٦٤
- «إِذَا آلَى الرَّجُلُ أَنْ لَا يَقْرُبَ لِمْرَأَتِهِ وَلَا يَمْسُهَا ٦٨
- «هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِمْرَأَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أُجَامِعُكَ» ٦٨
- «إِذَا بَظَلَمَ قَوْمًا آخَرِينَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا ٨٩
- «إِنَّ عَتِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعْتَقَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا ٩٤
- «أَنَّهُ قَالَ لِأَبَاسٍ بَأَنْ يَعْتَقَ وَلَدَ الزَّانَا» ٩٤
- «إِنْ أَرَادَ بَيْعُهَا بِأَعْدَمَ خِدْمَتِهَا فِي حَيَاتِهِ ١٠٢
- «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمْرُ مِنْ خَمْسَةِ الْعَصِيرِ مِنَ الْكُرْمِ ١٥٧
- «أَدْنَى مَا يَدْرِكُ بِهِ الذِّكَاءُ أَنْ تَدْرِكَهُ يَتَحَرَّكُ إِذْنُهُ ١٦١
- «لَا وَلَا جَرْعَهُ» ١٦٥
- «أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ فِي شَيْءٍ ١٦٥
- «كُلُّ شَيْءٍ مِنَ السَّبَاعِ تَمْسُكُ الصَّيْدَ عَلَى نَفْسِهَا إِلَّا ١٧٤

- «لَلَّهْمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ فَسَلِّطْ اللَّهَ عَلَيْهِ الْأَسَدُ ١٧٤
- «كُلَّ مَا قَتَلَهُ الْكَلْبُ إِذَا سَمَّيْتَ وَإِنْ كُنْتَ نَاسِيًا وَكُلَّ ١٧٥
- «إِذَا أَرْسَلَ كَلْبَهُ وَنَسِيَ أَنْ يَسْمِيَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ١٧٦
- «كُلَّ مَا قَتَلَهُ الْكَلْبُ إِذَا سَمَّيْتَ» ١٧٦
- «لَا تَأْكُلْ ذَبِيحَةَ الْمُجُوسِ وَلَا النَّصَارَى مِنْ تَغْلِبَ فَيَأْتِيَهُمْ ١٧٨
- «الْجَرِي وَالْمَارْمَاهِي وَالطَّافِي حَرَامٌ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ ٢٠٣
- «إِنْ كَانَ خَطَأً وَرَثَتَهَا، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا لَمْ ٢٤٦
- «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي دِيَةِ الْمَقْتُولِ أَنَّهُ ٢٤٧
- «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِأَنْ الدِّيَةَ يَرِثُهَا الْوَرِثَةُ ٢٤٧
- «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، وَتَرَكَ أَبَاهُ وَهُوَ مَمْلُوكٌ، أَوْ لُغْمَهُ ٢٥١
- «الْقَضَاءُ أَرْبَعَةٌ ثَلَاثَةٌ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ ٢٦٩
- «الْأَمَانَةُ فِي حِفْظِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: اللِّسَانَ وَالْعَيْنَ ٢٧٥
- «يَا إِبْرَاهِيمُ أَلَا أُبَشِّرُكَ» ٢٨٠
- «وَجَدْنَا صَحِيفَةً بِإِمْلَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِخَطِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ٢٨٠
- «فِي مِثْلِ هَذَا الْقَضَاءِ وَشَبَّهَهُ تَحْبِيسُ السَّمَاءِ ٣٠٩
- «لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْيَسِيرِ إِذَا رَأَيْتَ مِنْهُ صَلاَحًا ٣١١
- «فِي الْقَتْلِ وَحْدَهُ أَنْ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ ٣١٤
- «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْقَتْلِ ٣١٤

- «إِذَا أَقَرَّ الزَّانِي الْمُحْصَن كَانَ أَوَّلَ مَنْ يَرْجِمُهُ الْإِمَامُ ٣٢٢
- «إِذَا زَنَى الشَّيْخُ أَوْ الْعَجُوزُ جَلَدًا، ثُمَّ ٣٣٢
- «يَجْلَدُ ثَمَانِينَ» ٣٣٩
- «أَنْ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطَعَ نَبَاشَ الْقَبْرِ، فَقِيلَ لَهُ: ٣٤٦
- «لَا يَقْتُلُ حَرَبِيًّا وَلَكِنْ يَضْرِبُ ضَرْبًا شَدِيدًا ٣٦٤
- «أَنْ الْعَمْدُ هُوَ أَنْ يَقْتُلَهُ بِسَبَبٍ دِينِهِ» ٣٧٣

أَحَادِيثُ الْإِمَامِ الرِّضَا (ع)

- «تَبَيَّنَ مِنْهُ قَالَ شَاءَتْ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهَا مَا ٣٧
- «لَيْسَ ذَلِكَ إِذَا خَلَعَ» ٣٧
- «وَيَحْكُمُ يَا فُلَانٌ لَعَلَّ مَعَكَ سَمَكًا ٢٠٤
- «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ أَنْ يَنْظُرُوا ٣١٣

الْأَحَادِيثُ الْغَيْرُ الْمَصْرُوحُ بِقَائِلِهَا

- «يُشِيرُهُ وَيَعْتَقُهُ» ٨٩
- «وُلِدَ الزَّانَا لَا يَنْجِبُ وَكُلُّ مَنْ يَنْجِبُ» ٩٤
- «لَا عَتَقَ إِلَّا مَنْ أُرِيدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ» ٩٤
- «لَمَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ٩٥
- «اعْتَقَهَا وَلَدَهَا فِي حَقِّ مَارِيَّةَ وَوَلَدَهَا لِإِبْرَاهِيمَ (ع)» ٩٩
- «لَا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ فَقَدْ عَتَقَتْ» ٩٩

- «لاتنذر فيما لايملك ابن آدم» ١١٩
- «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله ١٢٠
- «من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكّين» ٢٦٩
- «عدّة نقيباء موسى» ٢٧٩



فهرس العناوین





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

فهرس العناوين المجلد الأول

موضوع	صفحة
مقدمة التحقيق.....	٥
مقدمه مؤلف.....	٢١
كتاب الطهارة.....	٤١
الفصل الأول في أدلة وجوب الوضوء و كفيته.....	٤١
في ماهية الطهارة و اقسامها.....	٤١
تعريف الطهارة لغةً.....	٤٣
تعريف الطهارة اصطلاحاً.....	٤٣
أقسام الطهارة.....	٤٤
الفصل الثاني.....	٤٥
المبحث الأول في أدلة وجوب الوضوء و كفيته.....	٤٥
كفاية وضوء واحد للصلوات الخمس.....	٤٨
فروع.....	٤٩
وجوب المباشرة في الوضوء مع الاختيار.....	٤٩
اعتبار مستوي الخلقة.....	٤٩
حكم للمعة بعد الغسل.....	٤٩
هل المنار و العارضان من الوجه؟.....	٤٩
هل الصدغ والناصيه والتزعتان من الوجه؟.....	٤٩

٤٩	كيفية غسل الوجه
٤٩	هل يجب تحليل اللحية الكثيفة والخفيفة؟
٥٠	الخلاف في المسألة
٥٠	دليل وجوب غسل الوجه من الأعلى
٥١	أدلة وجوب غسل المرفقين
٥١	أدلة المصنّف في المسألة
٥٢	وجوب الترتيب بين الاعضاء في الوضوء
٥٢	فروع
٥٢	حقيقة النية
٥٣	وجوب نية رفع الحدث أو الإستباحة
٥٣	الأقوال في المسألة
٥٣	رأي المؤلف في المسألة
٥٤	فروع
٥٤	هل يصح الوضوء التجديدي إذا تيقّن إخلال عضو في السابق؟
٥٤	لونوى الوجوب قبل دخول الوقت
٥٤	لونوى التدب في وقت الوجوب
٥٤	دليل وجوب غسل المرفقين
٥٤	هل يجب غسل الظفر؟
٥٤	هل يجب تحليل الشعر التابت على اليد؟
٥٤	لو كانت له يد زائدة ولم تتميز عن الأصلية
٥٥	الفرض والسنة والبدعة في الفسلات
٥٥	أدلة المصنّف في المسألة
٥٥	آراء قهها العامة في المسألة ومناقشة المصنّف لهم

٥٧	فروع
٥٧	كفاية المسمي في مسح الرأس
٥٧	اختصاص المسح بمقدّم الرأس
٥٧	عدم كفاية المسح على الحائل
٥٧	استحباب المسح بثلاث أصابع عرضاً
٥٨	هل يكفي المسح بغير الأصابع؟
٥٨	أفضلية مسح الرأس مقبلاً وكراهته مدبراً
٥٨	رأي الإمامية في مسح الرجلين و مخالفة الجمهور في ذلك
٥٨	مناقشة المصنّف لاية «وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم»
٦٣	فروع
٦٣	مقدار الواجب من المسح
٦٣	تفسير العلامة والشهيد للكعب
٦٣	وجوب المسح ببقية بلل ماء الوضوء
٦٣	النصوص الواردة في المسألة
٦٤	مخالفة الجمهور في المسألة
٦٤	رأي ابن الجنيّد في المسألة
٦٤	توجيه صاحب الايضاح لكلام ابن الجنيّد
٦٥	لو غسل الرجلين تقيّة
٦٥	لو مسح مع التقيّة
٦٥	لو دارت التقيّة بين المسح والغسل
٦٥	مقطوع الرجل يسقط عنه المسح
٦٦	كيفية الوضوء مع الجبيرة
٦٦	النصوص الدالّة على أجزاء المسح على الجبيرة

- لو تمكّن من اىصال الماء تحت الجيرة ٦٦
- خلاصة ما أفاده المصنّف في الآيّة ٦٧
- المبحث الثاني في أدلّة غسل الجنابة و كيفيّته ٦٩
- فروع ٧٥
- بيان آية «لا تهرّبوا الصلاة» والمناقشة فيها ٧٥
- هل أن غسل الجنابة واجب لنفسه أو لغيره؟ ٧٦
- أسباب الجنابة ٧٦
- الأخبار الدالة على الغسل ومناقشة المصنّف لها ٧٦
- الايلاج في فرج البهيمّة ٧٧
- من وجد على جسده أو ثوبه متناً ٧٧
- الايلاج بالملفوف ٧٨
- وجدان المتني في الثوب المشترك ٧٨
- حكم ما لو خرج المتني من الموضع المعتاد وعدمه ٧٨
- وجوب الغسل على الكافر ٧٨
- في بيان بعض الأحكام المستفادة من آيات ومناقشة المصنّف لها ٧٩
- المبحث الثالث في الأحداث الموجبة للوضوء ٨٣
- فروع ٨٥
- نواقض الوضوء ٨٥
- خروج البول والغائط من غير الموضع المعتاد ٨٦
- خروج الحدث من غير الموضع المعتاد مع انسداد الطبيعي ٨٦
- لو برزت المقعدة ملوثة ٨٦
- حكم الريح الخارج من قُبُل المرأة ٨٦
- حكم بول الخنثى من أحد القُبُلين ٨٧

٨٧	حكم البول الخارج من الدبر
٨٧	حكم الدود الخارج ملطخاً
٨٧	عدم اتقاض الوضوء بالوذى والمذي
٨٨	عدم اتقاض الوضوء بالقيء والرفاء
٨٩	هل ملازمة النساء وتقبيلهن من التواقض؟
٩١	المبحث الرابع في أدلة التيمم وكيفيته
٩٣	تعريف التيمم لغةً وشرعاً
٩٤	فروع
٩٤	متى يسوغ التيمم
٩٤	وجوب طلب الماء للطهارة
٩٥	بعض الأخبار الدالة على طلب الماء
٩٥	حكم ما لو وهب الماء أو أعيرت الآلة
٩٦	حكم ما لو وجد بعض ما يكفي للفسل أو الوضوء
٩٦	مناقشة المصنف للمسألة
٩٧	حكم ما لو اجتمعت النجاسة العينية والحدث
٩٧	رأي العلامة في المسألة ومناقشة المصنف له
٩٨	هل يجوز تقديم التيمم على دخول الوقت؟
٩٨	آراء بعض الأصحاب في المسألة
٩٩	ما ذهب إليه ابن بابويه في المسألة
١٠٠	هل التيمم ينتقض بما ينتقض به المبدل؟
١٠٠	الأقوال الموجودة في المسألة
١٠١	حكم فاقد الطهورين والأقوال في المسألة
١٠٣	المبحث الخامس في أحكام الحيض

- سبب نزول آية «يسألونك عن المحيض» ١٠٥
- تعريف الحيض لغةً واصطلاحاً ١٠٥
- فروع ١٠٦
- في غلظة نجاسة دم الحيض ١٠٦
- هل يجتمع الحيض مع الحمل؟ ١٠٦
- حكم خروج الدم من غير المخرج المعتاد ١٠٨
- أقلّ الحيض وأكثره ١٠٩
- هل يجوز الاستمتاع بالحيض؟ ١٠٩
- بعض الأخبار الدالة على الاستمتاع بالحيض ١١٠
- كراهة وطء الحائض حتّى تغتسل ١١١
- فروع ١١١
- حكم مستحلّ الوطء حال الحيض ١١١
- حكم ما لو اشتبه الحيض بغيره ١١١
- حكم ناسية العدد والوقت معاً ١١١
- حكم من وطء الحائض عالماً عامداً ١١١
- أقوال بعض الأصحاب في كفارة وطء الحائض ومقدارها ١١٢
- بعض الأخبار الدالة على كفارة وطء الحائض ١١٣
- في تفسير آية «فإذا تطهّرن...» ١١٣
- فرعان ١١٤
- وجوب الغسل على الحائض والدليل عليه ١١٤
- هل يكفي غسل الجنابة عن غسل الحيض؟ ١١٥
- بعض الأخبار الدالة على كفاية غسل واحد للحيض والجنابة ١١٥
- المبحث السادس في أدلة الإستنجاء وكيفيته ١١٧

- ١١٩ في بيان آية «لا تتم فيه أبداً».....
- ١٢١ فروع.....
- ١٢٢ في وجوب التطهر من الخبث والدليل عليه.....
- ١٢٢ في وجوب الاستجاء والدليل عليه.....
- ١٢٢ ما يجزي من الماء في إزالة البول.....
- ١٢٣ تعين الغسل بالماء إذا تمدد الغائط المخرج والدليل عليه.....
- ١٢٣ أقوال بعض علماء الجمهور في المسألة.....
- ١٢٤ هل يكفي استعمال الحجر الواحد من ثلاث جهات؟.....
- ١٢٤ هل يختص الحجر بالموضع المعتاد فقط؟.....
- ١٢٥ في بيان آية «إذ يغشيكم النعاس».....
- ١٢٧ المبحث السابع في أحكام المياه و أدلتها.....
- ١٢٩ في بيان آية «ويتزل عليكم من السماء».....
- ١٣٠ فروع.....
- ١٣٠ ظهورية الماء للحدث والخبث.....
- ١٣٠ في أقسام المياه وتحديد الكثر بحسب الوزن والمساحة.....
- ١٣١ نجاسة الماء القليل بالملاقاة وخلاف ابن أبي عقيل.....
- ١٣٢ حكم الماء المضاف.....
- ١٣٢ حكم امتزاج المطلق الكثير بالمضاف النجس.....
- ١٣٣ تقسيم الماء بحسب الكثرة والقلّة.....
- ١٣٣ حكم مياه الآبار والأقوال فيها.....
- ١٣٤ طريقة تطهير ماء البئر وبعض الأخبار فيها.....
- ١٣٥ حكم الماء الجاري.....
- ١٣٦ حكم النجاسة الواقعة مع اتصالها بالماء الجاري.....

١٣٦	حكم الماء الجاري القليل.....
١٣٦	حكم ماء الحمام
١٣٦	حكم ماء المطر حال تقاطره
١٣٧	حكم الماء الواقف المتصل بالجاري
١٣٧	فيما لو تغير الجاري بالنجاسة دون الواقف
١٣٧	كيفية تطهير الحوض الصغير
١٣٧	حكم الماء القليل لو اقتطع عنه المطر
١٣٧	فيما لو استحالت النجاسة قبل انقطاع ماء المطر
١٣٧	في بيان آية «وهو الذي أرسل الرياح...»
١٣٩	آراء بعض المحققين في بيان الآية
١٣٩	فروع
١٣٩	رأي المصنف في كلمة الطهور في الآية
١٣٩	المضاف لا يزال الخبث ولا الحدث والأقوال في المسألة
١٤١	انحصار الطهارة بالماء فقط في حالة الاختيار والصعيد
١٤١	حكم الماء المنسوب
١٤٢	طهارة الماء المستعمل في رفع الحدث الأصغر والكبير
١٤٢	بعض الأدلة الدالة على المطلب
١٤٥	المبحث الثامن في أدلة نجاسة الخمر
١٤٧	بيان نجاسة الخمر وحرمة
١٤٧	بيان مفردات آية «إنما الخمر والميسر»
١٤٨	فروع
١٤٨	بعض الأدلة الدالة على نجاسة الخمر
١٤٩	ما أفاده الشيخ في الاستبصار وتوجيه المصنف لكلامه

- ١٤٩ نجاسة كل مسكر مائع
- ١٥٠ نجاسة الفقاغ
- ١٥٠ نجاسة العصير العنبي إذا غلا واشتد
- ١٥٠ هل ينجس الثوب إذا وقع عليه الخمر؟
- ١٥٠ طهارة الخمر بعد انقلابه خلأً
- ١٥١ هل يجب غسل الآنية من الخمر؟
- ١٥٣ المبحث التاسع في أدلة نجاسة المشركين
- ١٥٥ في نجاسة المشرك والدليل عليه
- ١٥٥ بيان مفردات آية «فلا يقربوا المسجد الحرام...»
- ١٥٧ فروع
- ١٥٧ ما أفاده المصنّف من أنّ الكافر نجس العین
- ١٥٧ نجاسة سؤر الكافر
- ١٥٨ نجاسة عرق الكافر ولعابه وما تساقط منه
- ١٥٩ المبحث العاشر في أدلة حرمة مس المحدث كتابة
- ١٦١ بيان بعض مفردات آية «إنه لقرآن كريم...»
- ١٦٢ فروع
- ١٦٢ حرمة المس المحدث للمصحف
- ١٦٣ هل يجب الوضوء على كاتب القرآن؟
- ١٦٤ هل تحرم قراءة القرآن على غير المتوضّئ؟
- ١٦٤ حرمة قراءة العزائم على الجنب والحائض
- ١٦٥ ما هو حدّ قراءة القرآن للمحدث بالمحدث الأكبر؟
- ١٦٥ حرمة مس الجنب والحائض والنفساء كتابة القرآن
- ١٦٥ كراهة لمس هامش المصحف وحمله للمجنب والحائض

المبحث الحادى عشر فى بيان احكام بعض التجاسات.	١٦٧
وجوب طهارة الثوب حال الصلاة	١٦٩
بعض التأويلات لآية «وَمَا يَكُفَّرُ»	١٦٩
بيان آية «وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ» وأحكامها	١٧٠
بيان آية «وَالرَّجَزَ فَاهْجِرْ»	١٧٠
فروع	١٧١
بعض الأحكام التى استفادها المصنف من الآيات	١٧١
بيان آية «وَالرَّجَزَ فَاهْجِرْ» وأحكامها	١٧١
وجوب إزالة قليل النجاسة وكثيرها	١٧٢
فى بيان أحكام بعض المستثنيات الخلاقية من التجاسات	١٧٢
أحكام ما لا تصح الصلاة فيه منفرداً	١٧٤
المبحث الثانى عشر فى معنى السنن الحنفية	١٧٥
بيان آية «وَإِذَا بَلَغَ الْإِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ...» والأحكام المستفادة منها.	١٧٧
بعض التفسيرات لـ «بِكَلِمَاتٍ فَأَتَتْهِنَّ»	١٧٨
فروع	١٨١
بيان بعض السنن فى شريعة الإسلام	١٨١
تحقيق فى معنى السنّة	١٨٤
المبحث الثالث عشر فى أدلة وجوب النية	١٨٧
بيان آية «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ»	١٨٩
وجوب النية فى العبادة	١٨٩
كلام للعلامة فى النية	١٩٠
الآيات الدالة على مخاطبة الكفار بالفروع	١٩٠
كتاب الصلاة	١٩٣

١٩٣	الفصل الأوّل في بيان ماهيتها.....
١٩٣	الفصل الثاني في اليوميّة وما يتعلق بها.....
١٩٣	وفيه مباحث الأوّل في دلائل وجوبها.....
١٩٥	تعريف الصلاة لغةً واصطلاحاً.....
١٩٥	أقسام الصلاة.....
١٩٥	دلائل وجوب الصلاة اليوميّة.....
١٩٦	بيان المراد من الصلاة الوسطى.....
١٩٦	بيان بعض مفردات الآية.....
١٩٧	بيان معاني صيغة الأمر.....
١٩٩	بيان بعض الأقوال في صيغة الأمر.....
٢٠٠	خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية.....
٢٠١	بيان آية «فإن خفتم فرجالاً...» والأحكام المستفاده منها.....
٢٠٣	فروع.....
٢٠٣	بيان أحكام صلاة الخوف والأقوال فيها.....
٢٠٥	أقسام صلاة الخوف.....
٢٠٥	في بيان صلاة المطاردة والمسايفه.....
٢٠٥	تجب صلاة الخوف للمحافظة على النفس والمال.....
٢٠٥	حكم صلاة الموتحل والغريق.....
٢٠٥	ما هو حكم صلاة الخوف للنساء؟.....
٢٠٥	حكم لباس المحارب في الصلاة.....
٢٠٥	أحكام السلاح في صلاة الخوف.....
٢٠٦	بيان آية «فاذا قضيت الصلاة...» والأحكام المستفاده منها.....
٢٠٧	بيان بعض الآيات الآمرة بالصلاة.....

٢٠٩	بيان آية «قد أفلح المؤمنون...»
٢١١	بيان معنى الخشوع في الآية
٢١٢	خلاصة ما أفاده المصنف في الآيات المتقدمة
٢١٢	فروع
٢١٢	وجوب قطع الصلاة وانتفاء الفريق المؤمن
٢١٢	استحباب الأذان والإقامة في الصلاة
٢١٢	بعض الأخبار الدالة على استحباب الأذان والإقامة
٢١٣	هل يجوز قطع الصلاة لتلث الحيّة؟
٢١٣	أولوية صلاة الحاضرة على صلاة الكسوف
٢١٤	بيان بعض الأفعال التي تبطل الصلاة
٢١٤	كلام للعلامة في المسألة
٢١٥	كراهة الصلاة مع مدافعة الأخبثين
٢١٥	بيان مراتب الخشوع
٢١٥	أبحاث في الصلاة وأحكامه
٢١٨	استحباب سجدة الشكر دبر كلّ صلاة
٢١٩	المبحث الثاني في الآيات المتعلقة بالأوقات
٢٢١	بيان آية «وأقم الصلاة طرفي النهار...» والأحكام المستفادة
٢٢٣	بيان آية «وزلناً من الليل» والأحكام المستفادة منها
٢٢٥	تحقيق ما أفاده المصنف في خصوص الوقت
٢٢٦	بيان ما أفاده بعض علماء الفريقين في خصوص الوقت
٢٢٦	فروع
٢٢٦	بيان أوقات الفرائض الخمس
٢٢٧	هل للمغرب وقتان؟

٢٢٨	استحباب الشروع في الصلاة أوّل الوقت إلّا في العصر
٢٢٨	حكم من لم يبق له من الوقت إلّا مقدار الطهارة وركعة
٢٢٩	في معنى دلوك الشمس
٢٢٩	معنى قرآن الفجر
٢٣٠	ما أفاده المصنّف في معنى التهجد
٢٣١	بيان معنى المقام المحمود في الآية
٢٣٤	خلاصة ما أفاده المصنّف في معنى الدلوك
٢٣٧	بيان ما أفاده صدر الشريعة في معنى «إلى الليل»
٢٣٨	فروع
٢٣٨	في أعداد التوافل
٢٣٩	أفضلية إيقاع التوافل في أوقاتها
٢٣٩	قضاء صلاة الليل أفضل من تقديمها على وقتها
٢٤٠	حكم إذا خرج وقت نافلة الظهرين
٢٤١	بيان معنى آناء الليل وأطراف النهار
٢٤٢	فروع
٢٤٢	وجوب الاجتهاد على المصلّي في معرفة الوقت
٢٤٢	هل يجوز العدول من صلاة إلى أخرى؟
٢٤٣	متى يسقط وجوب الصلاة؟
٢٤٤	حكم الوقت المشترك
٢٤٥	بيان آية «فسبحان الله حين تمسون...» والأحكام المستفادة
٢٤٨	فروع
٢٤٨	علامة وقت صلاة الظهر
٢٤٩	الأوقات المكروهة لصلاة النافلة

- ٢٤٩ ما أفاده المصنّف في معنى دائرة نصف النهار.
- ٢٥١ بيان آية «فاصبر على ما يقولون...» والأحكام المستفادة منها.
- ٢٥٢ بيان آية «واصبر لحكم ربك...» والأحكام المستفادة منها.
- ٢٥٥ المبحث الثالث في الآيات المتعلقة بالقبلة.
- ٢٥٧ بيان الآيات المتعلقة بالقبلة.
- ٢٥٨ ما هو المراد بالقبلة التي كانوا عليها.
- ٢٥٩ ما أفاده المصنّف بمن أعرّض عن التوجّه إلى القبلة.
- ٢٥٩ فروع.
- ٢٥٩ وجوب معرفة القبلة.
- ٢٦٠ وجوب استقبالها للمشاهد.
- ٢٦٠ حكم الصف المتوجّه إلى الكعبة حال الصلاة.
- ٢٦٠ بيان آية «وجعلنا القبلة...» والأحكام المستفادة منها.
- ٢٦٣ ما أفاده المصنّف في علّة تحويل القبلة.
- ٢٦٤ فروع.
- ٢٦٤ حكم من صلّى إلى بيت المقدس أو ذبح.
- ٢٦٤ حكم من أخلّ بالتوجّه إلى القبلة عامداً.
- ٢٦٤ هل التوجّه بالمذبح والمنحور شرط لصحة الذبح؟
- ٢٦٥ حكم من صلّى إلى غير جهة القبلة ظاناً أنّها القبلة أولم يعلم القبلة.
- ٢٦٥ بعض الأخبار الدالة على المسألة.
- ٢٦٦ بيان آية «قد نرى تقلّب وجهك...» والأحكام المستفادة منها.
- ٢٧٢ بيان ما أفاده المصنّف في ماهية الكعبة وجهتها.
- ٢٧٤ علامات القبلة لأهل العراق.
- ٢٧٤ علامات القبلة لأهل الشام.

٢٧٤	علامات القبلة لأهل المغرب
٢٧٤	علامات القبلة لأهل اليمن
٢٧٥	فروع
٢٧٥	جواز التعويل على قبلة أهل البلد
٢٧٥	وجوب تحصیل العلم بالقبلة للمسافر
٢٧٥	متى تجب الصلاة إلى أربع جهات؟
٢٧٥	صحّة صلاة الأعمى مع تعويله على أماره
٢٧٦	بيان آية «ومن حيث خرجت...»
٢٧٩	بيان آية «ولله المشرق والمغرب...» والأحكام المستفادة منها
٢٨١	فروع
٢٨١	حكم الاستقبال في التوافل والأقوال فيه
٢٨٢	جواز صلاة النافلة على الراحلة
٢٨٢	النافلة على الراحلة سفراً وحضراً
٢٨٣	حكم من لم يتمكن من الاستقبال ابتداءً
٢٨٣	مطلب المصلّي على الراحلة قبلته حكماً
٢٨٤	بيان آية «جعل الله الكعبة...» والأحكام المستفادة منها
٢٨٦	وجوب استقبال القبلة في كلّ فريضة وعند الذبح
٢٨٦	الأقوال في توجيه الميّت إلى القبلة
٢٨٧	فروع
٢٨٧	هل يجب القضاء على من عول على ظن وصلى ثم بدا
٢٨٨	لا يتكرر الاجتهاد بتعدّد الصلاة إلّا مع الشك
٢٨٨	وجوب تقليد العادل على من لم يتمكن من الاجتهاد
٢٨٨	هل يصح الاجتهاد في الحرمين ومحراب النبي وعلي عليه السلام؟

٢٨٩	حكم من اجتمعت عنده عدّة أمارات
٢٨٩	بيان بعض العلامات التي يستدلّ بها على القبلة
٢٩١	المبحث الرابع في الآيات المتعلقة بلباس المصلي
٢٩٣	بيان آية «يا بني آدم قد أنزلنا...» والأحكام المستفادة منها
٢٩٦	بيان أدلّة الأحكام الشرعية
٢٩٨	بيان آية «يا بني آدم خذوا...» والأحكام المستفادة منها
٣٠٠	بيان بعض الأحكام التي تخصّ اللباس
٣٠١	المراد من العورة الواجب سترها
٣٠٢	بيان آية «إنما حرّم عليكم الميتة...» والأحكام المستفادة منها
٣٠٥	بيان آية «قل لا أجد فيما أوحى إلّى...» والأحكام المستفادة منها
٣٠٧	فروع
٣٠٧	حرمة الصلاة في جلد الميتة والأقوال فيه
٣٠٨	حكم مذبح المشرّك والكتابي
٣٠٩	حكم ما وجد في يد الكافر من اللحم والجلد
٣٠٩	بيان آية «والأنعام خلقتها لكم فيها...» والأحكام المستفادة
٣١٢	بيان آية «والله جعل لكم من بيوتكم...» والأحكام المستفادة
٣١٣	بيان بعض الأحكام المستفادة من الآيات المتقدمة
٣١٩	المبحث الخامس في الآيات المتعلّقة بمكان المصلي
٣٢١	تعريف المكان لفظاً
٣٢١	ما أفاده بعض المتكلّمين والفقهاء في تفسير المكان
٣٢١	بيان آية «إنما يعمر مساجد...» والأحكام المستفادة منها
٣٢٤	بيان آية «ومن أظلم ممن منع...» والأحكام المستفادة منها
٣٢٧	بيان ما أفاده المصنّف في أحكام المساجد

٣٣٢	بيان آية «وأوحينا إلى موسى وأخيه...» والأحكام المستفادة
٣٣٣	بيان آية «قل أمر ربي بالقسط...» والأحكام المستفادة
٣٣٤	بيان آية «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ...» والأحكام المستفادة منها
٣٣٥	خلاصة البحث في الآيات الثلاث المتقدمة
٣٣٩	فروع
٣٣٩	لا يجوز استعمال آلات المساجد بعد انهدامها
٣٤٠	كراهة خذف الحصاة في المساجد
٣٤٠	كراهة البصاق والتخام في المساجد
٣٤٠	كراهة النوم في المساجد
٣٤١	كراهة إنشاد الضوال وتعريفها في المساجد
٣٤١	كراهة إنشاد الشعر في المساجد
٣٤٢	هل يحرم الدفن في المساجد؟
٣٤٢	يحرم إدخال التجاسة الملوثة إلى المساجد
٣٤٢	كراهة ترك الصلاة في المنازل
٣٤٣	ما هي المساجد التي يصح الاعتكاف فيها؟
٣٤٥	المبحث السادس في الآيات المتعلقة بالأذان
٣٤٧	بيان آية «وإنّا ناديتهم إلى الصلاة...» والأحكام المستفادة منها
٣٥٠	فروع
٣٥٠	مراتب الأذان
٣٥٠	متى يسقط الأذان؟
٣٥١	علّة أفضلية الإقامة عندنا
٣٥١	هل يستحب الأذان والإقامة لقاضي الصلاة؟
٣٥٢	استحباب الأذان والإقامة للمنفرد والجامع في كلّ الصلوات

٣٥٣	في كنيّة الأذان والإقامة
٣٥٤	كلام للمصنّف في الشهادة الثالثة
٣٥٧	المبحث السابع في الآيات المتعلقة بالقيام
٣٥٩	بيان آية «حافظوا على الصلوات...» والأحكام المستفادة منها
٣٥٩	ما يجب في القيام
٣٦١	المبحث الثامن في الآيات المتعلقة بتكبيرة الاحرام
٣٦٣	بيان الآيات التي تتعلق بتكبيرة الإحرام
٣٦٤	بيان آية «وربك فكبر» والأحكام المستفادة منها
٣٦٥	فروع
٣٦٥	هل يجزي التلفّظ بها بغير العربية؟
٣٦٥	يجب مقارنتها النية
٣٦٥	هل يجب اسماع نفسه تكبيرة الإحرام
٣٦٥	وجوب الترتيب في تكبيرة الإحرام
٣٦٥	وجوب الموالاة بين الكلمتين
٣٦٦	قصد الدخول بها في الصلاة
٣٦٦	وجوب تأخيرها عن تكبيرة الإمام بالنسبة للمأموم
٣٦٦	بعض المندوبات التي تخصّ تكبيرة الإحرام
٣٦٧	المبحث التاسع في الآيات المتعلقة بالقراءة
٣٦٩	بيان آية «إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ...» والأحكام المستفادة منها
٣٧٢	خلاصة ما أفاده المصنّف في بيان آية «فاقرؤا ما تيسر منه...»
٣٧٣	فروع
٣٧٣	وجوب قراءة سورة الفاتحة في كلّ الصلوات
٣٧٣	بيان أدلّة القراءة

- ٣٧٤ وجوب سورة كاملة بعد الحمد في الفريضة.
- ٣٧٥ عدم وجوب السورة في النافلة.
- ٣٧٥ هل تجزي بعض السورة مع الفاتحة؟
- ٣٧٥ وجوب القراءة بالعربية حكم العاجز عن العربية والترجمة.
- ٣٧٦ حرمة قول «آمين».
- ٣٧٦ حرمة قراءة العزائم في الفرائض.
- ٣٧٧ حكم من قرأ العزيمة ناسياً.
- ٣٧٨ استخلاص المصنّف خمس مقدّمات من خبر زرارة.
- ٣٧٨ الجهر بالقراءة في الصباح وأولتي المغرب والعشاء وركعتي.
- ٣٧٩ التخخير في غير الاولين بين الحمد والتسبيح للمنفرد.
- ٣٨١ المبحث العاشر في الآيات المتعلقة بالركوع والسجود.
- ٣٨٣ بيان آية «يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا...».
- ٣٨٤ تعريف الركوع لغةً وشرعاً ومناقشة المصنّف لهما.
- ٣٨٤ تعريف السجود لغةً وشرعاً.
- ٣٨٥ خلاصة ما أفاده المصنّف في الركوع والسجود والأدلة عليهما.
- ٣٨٧ وجوب وضع الجبهة على الأرض أو مما انتبت مما لا يؤكل.
- ٣٨٨ بيان آية «أفراجم النار التي تورون...» والأحكام المستفادة منها.
- ٣٨٩ بيان آية «سبح اسم ربك الأعلى...» والأحكام المستفادة منها.
- ٣٩٠ خلاصة ما أفاده المصنّف في خصوص الآيتين السابقتين.
- ٣٩٠ أقوال الفقهاء في ذكر الركوع والسجود.
- ٣٩٣ المبحث الحادي عشر في الآية المتعلقة بالجهر والاختفات.
- ٣٩٥ بيان آية «ولاتجهر بصلاتك...».
- ٣٩٦ فروع.

- ٣٩٦ تعمّد الجهر فيما يجب الإخفات فيه ميطل للصلاة وكذلك العكس.
- ٣٩٦ الستة في نوافل النهار الإخفاء ونوافل الليل الإجهار.
- ٣٩٦ استحباب الجهر بقراءة القرآن.
- ٣٩٧ يستحب الإستماع لقراءة القرآن.
- ٣٩٩ المبحث الثاني عشر في الآية المتعلقة بالصلاة و التسليم.
- ٤٠١ بيان آية «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ...» والأحكام المستفادة منها.
- ٤٠٥ في كيفية الصلاة على النبي ﷺ.
- ٤٠٦ الدليل الذي أورده المصنّف على التشهد.
- ٤٠٧ الدليل الذي أورده المصنّف في الصلاة على آل محمد ﷺ.
- ٤٠٩ هل التسليم واجب أو مستحب؟
- ٤١٠ رأى المصنّف في التسليم.
- ٤١١ ما هي الصيغة المخصوصة في التسليم؟
- ٤١٥ المبحث الثالث عشر في آيات تتعلّق بما يستحبّ فعله في الصلاة.
- ٤١٧ بيان آية «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ...» والأحكام المستفادة منها.
- ٤٢٠ استحباب رفع اليد في التكبيرات.
- ٤٢١ خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية.
- ٤٢٣ بيان آية «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ...» والأحكام المستفادة منها.
- ٤٢٣ بيان ما أفاده المصنّف في الجهات التي تحيط بالسالك إلى الله.
- ٤٢٥ بيان ما أفاده المصنّف في الاستعاذة.
- ٤٢٦ بيان آية «يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْقَلْبُ» والأحكام المستفادة منها.
- ٤٢٧ بيان آية «قُمِ اللَّيْلُ...» والأحكام المستفادة منها.
- ٤٢٩ بيان آية «وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا...» والأحكام المستفادة منها.
- ٤٣٠ بيان آية «إِنَّا سَتَلِقُكَ عَلَيْكَ قَوْلًا...» والأحكام المستفادة منها.

- ٤٣٤ بيان الأحكام التي استفادها المصنّف من الآيات
- ٤٣٤ بيان آية «إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ...» والأحكام المستفادة منها
- ٤٣٧ بيان آية «كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ...» والأحكام المستفادة منها
- ٤٤١ فيما قاله بعض العارفين عند الانتباه إلى صلاة الليل
- ٤٤١ بيان آية «وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِينَ...» والأحكام المستفادة منها
- ٤٤٢ خلاصة ما أفاده المصنّف من الآيات المتقدمة
- ٤٤٣ المبحث الرابع عشر في الآيات المتعلقة بباقي أحكام الصلاة
- ٤٤٥ بيان آية «وَإِذَا حَيَّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ...» والأحكام المستفادة منها
- ٤٤٨ خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية
- ٤٤٨ أقوال الأصحاب في صورة ردّ السلام
- ٤٥٠ فرع
- ٤٥١ بيان آية «قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي...» والأحكام المستفادة منها
- ٤٥٢ بيان آية «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...» والأحكام المستفادة منها
- ٤٥٤ خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية
- ٤٥٤ بيان آية «وَأَنَا اخْتَرْتُكَ...» والأحكام المستفادة منها
- ٤٥٥ بيان آية «إِنِّي أَنَا اللَّهُ...» والأحكام المستفادة منها
- ٤٥٧ وجوب تقديم الفائتة على الحاضرة
- ٤٥٧ بيان الأقوال في المسألة
- ٤٦٠ هل يجب الترتيب بين الصلاة اليومية؟
- ٤٦٠ بيان آية «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ...» والأحكام المستفادة منها
- ٤٦١ بيان ما أفاده المصنّف في الآية
- ٤٦٣ بيان آية «فَإِذَا نَسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحَرَامَ...» والأحكام المستفادة منها
- ٤٦٥ بيان آية «فَإِنَّمَا مَتْنٌ بَعْدُ...» والأحكام المستفادة منها

فرعان	٤٦٥
في بعض أحكام القضاء.....	٤٦٦
بيان آية «يا أيها الناس اعبدوا...» والأحكام المستفادة منها.....	٤٦٧
بعض التكات التي أوردها المصنف في بيان الآية.....	٤٦٩
بيان ما أفاده المصنف في الآية.....	٤٧٤
الفصل الثالث في الآيات المتعلقة	٤٧٧
بالصلاة الغير اليومية	٤٧٧
وهي أحد عشر آية	٤٧٧
منها ما يتعلق بصلاة الجمعة.....	٤٧٧
بيان آية «يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة...» والأحكام.....	٤٧٩
بيان فضل يوم الجمعة.....	٤٨٠
متى يحرم البيع على المكلف في صلاة الجمعة؟.....	٤٨٣
هل يجب الاصغاء والظهارة في الخطبتين وتحريم الكلام؟.....	٤٨٣
بيان ما أفاده المصنف في صلاة الجمعة.....	٤٨٤
بيان شرائط صلاة الجمعة.....	٤٨٥
هل تجب الجمعة على أصحاب الأعذار؟.....	٤٨٦
هل العدد شرط في صلاة الجمعة؟.....	٤٨٧
متى يحين وقوت الخطبتين في صلاة الجمعة	٤٨٨
اشتراط الجماعة في صلاة الجمعة.....	٤٨٩
بيان آية «فإذا قضيت الصلاة...» والأحكام المستفادة منها.....	٤٨٩
استحباب زيادة التفل يوم الجمعة.....	٤٩٠
بيان آية «واذا رأوا تجارة أو لهوا...» والأحكام المستفادة منها.....	٤٩١
خلاصة ما أفاده المصنف في الاستدلال على وجوب الجمعة.....	٤٩٣

- ومنها ما يتعلّق بصلاة العيدين ٤٩٥
- بيان آية «فصلٌ لربك وانحر...» والأحكام المستفادة منها ٤٩٧
- هل أنّ صلاة العيد فرض عين أو فرض كفاية؟ ٤٩٨
- بيان ماهيّة صلاة العيد ٤٩٩
- حكم التّنوت في صلاة العيد ٥٠٠
- ما هو حكم الخطبتين في صلاة العيد؟ ٥٠١
- ومنها ما يتعلّق بصلاة الأموات ٥٠٣
- بيان آية «ولا تصلّ على أحد...» والأحكام المستفادة منها ٥٠٦
- كيفية صلاة الميت ٥٠٨
- المبحث الرابع ما يتعلّق بصلاة المسافر ٥٠٩
- بيان آية «وإذا ضربتم في الأرض...» والأحكام المستفادة منها ٥١١
- بيان أدلّة قصر الصلاة ٥١١
- متى يجب قصر الصلاة؟ ٥١٤
- فروع ٥١٥
- فروع ٥١٧
- بيان ما أفاده المصنّف في سفر المعصية ٥١٨
- فروع ٥١٨
- ما هي وظيفة المسافر لصيد التجارة؟ ٥٢٠
- فروع ٥٢٢
- حكم المتردّد في قصد السفر ٥٢٢
- ما هو حكم الإقامة في السفر؟ ٥٢٢
- حكم ناوي القصر سهواً ٥٢٣
- حكم من سافر بعد دخول الوقت ولم يصل في منزله ٥٢٣

- ٥٢٤ حكم من دخل عليه الوقت ولم يصلّ حتى دخل بلده
- ٥٢٦ بيان آية «وأقيموا الصلاة واتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين»
- ٥٢٧ بيان ما أفاده المصنّف في الآية
- ٥٢٨ شروط إمام الجماعة
- ٥٢٩ معنى العدالة
- ٥٣٠ ما يتعلّق بالمأموم
- ٥٣١ هداية
- ٥٣٨ نقل كلام الإمام الحسن العسكري عليه السلام في تفسير آية «وأقيموا
- ٥٣١ بيان آية «وإذا قرئ القرآن...» والأحكام المستفادة منها
- ٥٣٣ بيان ما أفاده المصنّف في الآية
- ٥٣٥ بيان آية «إنما يؤمن بآياتنا...» والأحكام المستفادة منها
- ٥٣٦ بيان عدد الآيات التي يجب، ويستحب فيها السجود
- ٥٣٦ استحباب سجدة الشكر وبعض الأحكام المختصة بها

فهرس العناوين المجلد الثاني

موضوع	صفحة
كتاب الزكاة	٥
وفيه فصول	٥
الأول فى ماهيتها	٥
معنى الزكاة لغةً وشرعاً	٧
فى الأخبار الدالة على فضل الزكاة	٧
الفصل الثانى	٩
فى اقسامها وهى ثلاثة القسم الثانى الآيات المتعلقة بوجوبها	٩
بيان آية «ليس البر أن تولوا وجوهكم...»	١١
بيان آية «وأتى المال على حبه...» والأحكام المستفادة منها	١٤
ما المراد بآين السبيل؟	١٥
هداية.	١٧
بيان ما أفاده المصنّف فى الآيّة	١٧
خلاصة ما أفاده المصنّف فى وجوب الزكاة	٢٠
ما هو المراد من البيوت فى الآيّة؟	٢١
بيان آية «قل إنما أنا بشر مثلكم...» والأحكام المستفادة منها	٢٢
بيان آية «وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة...»	٢٣

شروط وجوب الزكاة	٢٣
بيان آية «يا أيها الذين آمنوا اذكروا»	٢٩
ما هو المراد من الكثر في الآية؟	٢٩
شروط وجوب زكاة التقدين	٣٥
القسم الثاني	٣٩
في الآيات المتعلقة بقبضها و تفرقتها	٣٩
بيان آية «خذ من أموالهم صدقة...» والأحكام المستفادة منها	٤١
هل يجب على النبي ﷺ أخذ الزكاة؟	٤٣
هل يجب على النبي الدعاء لمعطي الزكاة؟	٤٤
هل يجب على الامام ونائبه أخذ الزكاة والدعاء للمعطي؟	٤٤
بيان آية «يا أيها الذين آمنوا أنفقوا...» والأحكام المستفادة منها	٤٩
بيان آية «وما آتيتم من رباً...» والأحكام المستفادة منها	٥٥
فروع	٥٧
بيان آية «إنما الصدقات للفقراء والمساكين...»	٦٢
بيان المراد من الفقير والمساكين في الآية	٦٢
فروع	٦٤
بيان المراد من المؤلفنة قلوبهم	٦٥
بيان المراد من الرقاب في الآية	٦٧
بيان المراد من الغارمين	٦٨
فروع	٦٨
ما معنى في سبيل الله؟	٦٩
بيان المراد من ابن السبيل	٧٠
فروع	٧٢
هل تشترط العدالة في أخذ الزكاة؟	٧٢

هل يجوز أن تعطي الزوجة زوجها من الزكاة؟	٧٤
جواز إعطاء الهاشمي مثله من الزكاة	٧٤
ما هو المقدار الذي يعطى للفقير من الزكاة؟	٧٥
بيان آية «إن تبدوا الصدقات...» والأحكام المستفادة منها	٧٧
فروع	٨٠
القسم الثالث	٨١
فى الآيات المتعلقة بتوابع الإخراج	٨١
بيان آية «وما تنفقوا من خير...» والأحكام المستفادة منها	٨٣
بيان آية «للفقراء الذين احصروا...» والأحكام المستفادة منها	٨٤
بيان آية «يسألونك ماذا ينفقون...» والأحكام المستفادة منها	٨٨
جواز إعطاء الزكاة الواجبة للأقرباء	٩١
بيان آية «يسألونك ماذا ينفقون...» والأحكام المستفادة منها	٩١
بيان المراد من العفو فى الآفة	٩٣
بيان آفة «فا أئها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم...»	٩٥
إقفاظ:	٩٧
بيان ما أفاده المصنف فى الآفة	٩٧
هل الزكاة متعلقة بذمة المكلف أو بالعفن؟	٩٨
بيان آفة «قد أفلحن من تركن» والأحكام المستفادة منها	١٠٠
بيان آفة «وذكر اسم ربه فضلن» والأحكام المستفادة منها	١٠١
بيان أدلة زكاة الفطر	١٠٣
شروط زكاة الفطر	١٠٤
الفاى: فى بيان وقفا	١٠٧
بيان وقت زكاة الفطر	١٠٧
الفاى: فى بيان مقدارها	١١١

- بيان مقدار زكاة الفطر ١١١
- بيان مقدار الصاع ١١٤
- كتاب الخمس ١١٧
- وفيه مباحث المبحث الأول في ادلة وجوب الخمس ١١٧
- معنى الخمس ١١٩
- معنى الفتيمة اصطلاحاً ١١٩
- ما أفاده المصنف في الآية ١٢٠
- الأشياء التي يجب فيها الخمس ١٢١
- وجوب الخمس في الفنائم ١٢١
- وجوب الخمس في المعادن ١٢١
- هل يعتبر بلوغ التصاب في المعادن؟ ١٢٢
- ما هو المراد من الكنز؟ ١٢٣
- هل أثر الاسلام شرط في الكنز الملتقط؟ ١٢٣
- وجوب الخمس فيما يخرج بالفوص ١٢٣
- وجوب الخمس في أرباح التجارات ١٢٤
- وجوب الخمس في أرض المسلم إذا انتقلت إلى الذمي ١٢٤
- وجوب الخمس في المال المختلط بالحرام ١٢٥
- ما أفاده الشيخ في المال المختلط بالحرام ١٢٥
- بيان حقيقة العتبر ١٢٦
- هل يجب الخمس في العسل؟ ١٢٦
- بيان آية «فأن لله خمسة وللرسول...» والأحكام المستفادة منها ١٢٦
- هل تقسم الفتيمة؟ ١٢٦
- هل يحرم الخمس على من انتسب بالأم لبني هاشم؟ ١٢٨
- ما المراد من اليتيم؟ ١٣٠

بيان آية «وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ...» والأحكام المستفادة منها	١٣٢
بيان آية «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...» والأحكام	١٣٦
خلاصة ما أفاده المصنّف في ذوي القربى	١٣٨
المبحث الثاني في حكم الأنفال	١٤١
بيان آية «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ...» والأحكام المستفادة منها	١٤٣
هل نسخت آية الأنفال؟	١٤٥
حكم سهم الامام وقت الغيبة	١٤٦
كتاب الصُّوم وفيه مباحث	١٤٩
تعريف الصوم لغةً وشرعاً	١٥١
الروايات الواردة في فضل الصوم	١٥٢
أقسام الصوم	١٥٢
الروايات الواردة في فضل صيام شهر رمضان	١٥٢
المبحث الأول في الآيات المتعلّقة وجوب الصوم	١٥٥
بيان آية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ...»	١٥٧
بيان آية «أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ...» والأحكام المستفادة منها	١٥٨
خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية	١٦٢
كلام للأصوليّين في قضاء الصوم	١٦٤
بيان آية «شهر رمضان الذي أنزل...» والأحكام المستفادة منها	١٦٧
بيان الوجوه المحتملة في نزول القرآن	١٦٨
بيان آية «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي...» والأحكام المستفادة منها	١٧٢
الوجوه المذكورة في إعراب «شهر رمضان»	١٧٦
مناقشة المصنّف للحنفيّة والشافعية	١٧٨
الأقوال الواردة في صوم التطوع	١٨٠
بيان آية «أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ...» والأحكام المستفادة منها	١٨٣

بيان آية «كلوا واشربوا حتى...» والأحكام المستفادة منها	١٨٥
المبحث الثاني في النية	١٨٩
فروع	١٩١
لزوم النية في الصوم المعين	١٩١
هل يجب التعيين في الصوم المعين؟	١٩١
حكم قاضي رمضان في الوقت المضيق	١٩٢
هل يستقط التعيين في التذر مع ظن الموت	١٩٢
عدم وقوع صوم غير رمضان في رمضان	١٩٢
حكم من نوى مع رمضان غيره	١٩٤
لزوم الجزم في النية في شهر رمضان	١٩٤
حكم المتردد في النية	١٩٥
حكم من أفطر بعد الزوال عامداً	١٩٥
امتداد وقت نية رمضان إلى طلوع الفجر	١٩٦
المبحث الثالث في بيان ما يمسك عنه	١٩٩
حرمة الإرتماس على الصائم	٢٠١
حكم من تعمّد الكذب على الله ورسوله والأئمة	٢٠٢
بيان آية «أحل لكم ليلة الصيام الرفث...» والأحكام المستفادة	٢٠٣
حكم من جامع زوجته الصائمة مطاوعة له	٢٠٤
المفطر إذا أكره زوجته الصائمة على الجماع	٢٠٥
حكم من نظر إلى ما لا يجوز النظر إليها فأمّن	٢٠٥
يكراه للصائم تهويل النساء ولمسهنّ وملاعبتهنّ	٢٠٦
حكم من أجنب ليلاً ونام ناوياً للفلس	٢٠٦
صوم من أجنب وانتبه ونام ثانياً	٢٠٨
حرمة الحقنة بالمانع للصائم	٢٠٨

٢١١	كتاب الإعتكاف.....
٢١١	وفيه مباحث المبحث الأول في الآيات المتعلقة بالإعتكاف
٢١٣	بيان آية «ولاتبشروهنَّ وأنتم عاكفون...» والأحكام.....
٢١٣	تعريف الاعتكاف
٢١٦	بيان ما أفاده المصنّف في الآية
٢١٩	المبحث الثاني في احكام الإعتكاف.....
٢٢١	فروع.....
٢٢١	أقلُّ مدّة الاعتكاف
٢٢٢	هل يصحُّ الاعتكاف بدون النية والصوم؟
٢٢٢	هل يجب الصوم أصالة في النية والصوم؟
٢٢٢	هل يجزي صيام المعتكف قضاءً أو نذرًا؟
٢٢٢	عدم صحّة الاعتكاف في العيدين ولامن الحائض والنفساء
٢٢٣	وجوب استدامة اللبث في المسجد للمعتكف
٢٢٣	وجوب القضاء والكفارة لمن أفسد اعتكافه بالجماع
٢٢٤	حكم المعتكف إذا جامع نهاراً
٢٢٥	كتاب الحج
٢٢٧	تعريف الحج لغةً
٢٢٧	بيان الأخبار الدالة على فضل الحج
٢٢٩	كتاب الحجّ وفيه مباحث المبحث الأولى في الآيات المتعلقة
٢٣١	بيان آية «وأذن في الناس بالحج...» والأحكام المستفادة
٢٣٣	مناقشة المصنّف للأصحاب بخصوص الآية
٢٣٤	بيان آية «إنَّ أوَّل بيتٍ وضع للناس...» والأحكام المستفادة
٢٣٤	بيان الأقوال الواردة في أسماء مكة
٢٣٥	بعض الأخبار الواردة في بناء البيت

- بعض الأخبار الدالة على فضل الطواف ٢٣٧
- ما هي الآيات المراد بها هنا؟ ٢٣٨
- معنى الاستطاعة والأقوال الواردة فيها ٢٤٢
- ما هو المراد من الكفر في الآية؟ ٢٤٤
- بيان ما أفاده المصنف في سرّ وجوب الحجّ ٢٤٥
- بيان ما أفاده المصنف في التكليف بما لا يطاق ٢٤٨
- معنى الزاد والراحلة وما يشترط فيهما ٢٤٩
- حج الصبّي والمملوك ٢٥١
- بحث في أشهر الحجّ وزمانه ٢٥٣
- المبحث الثاني في الآيات المصّلقة بأنواعه ٢٥٧
- بيان آية «وأتمّوا الحجّ والعمره لله...» والأحكام المستفادة منها ٢٥٩
- أنواع الحجّ ٢٦١
- في بيان أنّ العمره على القسمين ٢٦٢
- بيان الفرق في نوعي العمرتين ٢٦٢
- بيان آية «فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى...» والأحكام ٢٦٥
- معنى الحصر وأحكامه ٢٦٥
- بيان بعض الأقوال في معنى التمتع إلى الحج ٢٦٧
- ما أفاده المصنف في الهدى ٢٦٩
- بحث في صيام القديّة في الحج ٢٧١
- بيان آية «الحج أشهر معلومات...» والأحكام المستفادة منها ٢٧٦
- ما هو حكم الشهادة بالعقد على المحرم؟ ٢٧٧
- ما هو حكم الاستمتاع بالنساء؟ ٢٧٧
- أحكام الفسوق والجدال في الحج ٢٧٨
- بيان آية «ليس عليكم جناح أن تبتغوا...» والأحكام المستفادة ٢٨٢

٢٨٣	بحث في المعاني المترادفة للافاضة
٢٨٣	بحث الافاضة لغوياً
٢٨٤	وجه التسمية بـ «عرفات» وحدها
٢٨٥	حدود عرفة
٢٨٥	وجوب الوقوف بالمشعر الحرام واستحباب الذكر فيه
٢٨٥	تسمية المشعر الحرام وحده
٢٨٦	بيان أدلة الوقوف بعرفة
٢٨٧	بيان أدلة الوقوف بالمزدلفة
٢٨٨	بيان آية «ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس...» والأحكام
٢٨٩	من هم الحمس؟
٢٩٠	بحث في الوقوف ومحله
٢٩٢	بيان آية «فإذا قضيتُم مناسككم...» والأحكام المستفادة منها
٢٩٣	بحث في أصناف الذاكرين
٢٩٥	المراد من «الحسنة» في الآية؟
٢٩٧	ارشاد
٢٩٧	بحث في الذكر
٢٩٩	بيان آية «واذكروا الله في أيام معدودات...» والأحكام
٣٠١	تتميم
٣٠١	بحث في وجوب الرجوع إلى منى
٣٠٢	بيان آية «وإذ جعلنا البيت مثابة...» والأحكام المستفادة منها
٣٠٥	بحث في مشروعية الطواف
٣٠٥	شروط صحة الطواف
٣٠٦	أقسام الطواف
٣٠٨	بيان آية «إِنَّ الصَّافِيَ والمَرُوءَةَ من شعائر الله...» والأحكام

تعريف الحجّ والمعرة لغةً واصطلاحاً	٣٠٨
صفة الحجّ النبيّ ﷺ	٣٠٩
علّة وجوب السعي	٣١١
ماهية السعي	٣١٣
جواز قطع الطواف الواجب	٣١٤
بيان آية «والبدن جعلناها لكم...» والأحكام المستفادة منها	٣١٤
إفادة	٣١٧
بيان ما أفاده المصنّف في وجوب الهدى	٣١٧
تقسيمات الهدى	٣١٨
كميّة الهدى	٣١٩
صفات الهدى	٣٢٠
زمان ذبح الهدى	٣٢٠
مكان ذبح الهدى	٣٢١
هل يجزي الهدى الواحد عن أثر من واحد؟	٣٢١
استحباب سمن الهدى	٣٢٣
حكم الأكل من الهدى وقسمته أثلاثاً	٣٢٣
بيان آية «لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق...» والأحكام	٣٢٤
قصة فتح خيبر	٣٢٥
توجيه	٣٢٧
بحث في الحلق والتقصير	٣٢٧
أفضليّة الحلق على التقصير	٣٢٩
تمّة:	٣٣٠
تقديم الحلق والتقصير على طواف الحجّ وسعيه	٣٣٠
مستحبات الحلق	٣٣٠

٣٣١	متى يحلّ المتمتع؟
٣٣٣	المبحث الثالث في الآيات المتعلقة بلواحقه
٣٣٥	بيان آية «يا أيها الذين آمنوا ليلوّنكم بشيء من الصيد...»
٣٣٦	بيان آية «يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد...» والأحكام
٣٣٧	جواز قتل الخمس الفواسق في الحلّ والحرم
٣٣٧	بحث في كفارات الإحرام
٣٤٤	فيما إذا كان الصيد مثلياً وكفّارته
٣٤٦	ما هو المراد بذوي العدل؟
٣٤٩	هل أن كفارة الصيد على الترتيب أو على التخخير؟
٣٥٢	بيان آية «أحلّ لكم صيد البحر...» والأحكام المستفادة منها
٣٥٢	حكم أكل الجزّيّ والمار ماهي والزهو
٣٥٤	حليّة جميع ما يصاد من البحر عند العامة
٣٥٥	حكم الصيد بغير اليد
٣٥٥	بعض محظورات الاحرام
٣٥٦	بيان آية «جعل الله الكعبة...» والأحكام المستفادة منها
٣٥٧	بيان
٣٥٧	بحث كلامي في علم الله
٣٥٨	كشف
٣٥٨	بيان أدلّة مشروعيّة الهدى وبعض مستحباته
٣٦١	بيان آية «يا أيها الذين آمنوا لا تحلّوا...» والأحكام المستفادة
٣٦٣	هل أنّ بعض آيات سورة المائدة منسوخة؟
٣٦٥	ما أفاده المصنّف في تفسير الشعائر والهدي والقتلاد
٣٦٦	بيان آية «ذلك ومن يعظم حرمات الله...» والأحكام المستفادة
٣٧٠	ما هو المراد بتعظيم الحرم؟

بيان آية «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصَدُّونَ...» والأحكام المستفادة.....	٣٧١
فرع:.....	٣٧٢
حكم سكنى الحاج دور مكة.....	٣٧٢
بيان الأحوال الواردة في الإلحاد.....	٣٧٤
بيان آية «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ...» والأحكام المستفادة منها.....	٣٧٦
إشارة لطيفة من المصنّف لدعاء إبراهيم عليه السلام.....	٣٧٦
ذكر خبر ظهور الماء لجرحهم.....	٣٨٠
بيان آية «وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...» والأحكام.....	٣٨٢
بعض الأخبار الدالة على فضل الطواف.....	٣٨٣
التوجيه الذي أفاده المصنّف في حمل حديث الطواف بالبيت.....	٣٨٣
تذييل.....	٣٨٤
خلاصة ما أفاده المصنّف في الآيات الثلاثة المتقدمة.....	٣٨٤
بعض الشرائط المعبرة في كمال الطواف.....	٣٨٥
بعض الأخبار الدالة على كَيْفِيَّة طواف الانبياء.....	٣٨٦
بيان آية «وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ...» والأحكام المستفادة منها.....	٣٨٩
بعض أخبار بناء البيت وظهوره.....	٣٨٩
بيان آية «رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ...» والأحكام المستفادة منها.....	٣٩١
بيان آية «وَأَنَّا مِنْ اللَّهِ وَرَسُولُهُ...» والأحكام المستفادة منها.....	٣٩٣
ختم وإرشاد:.....	٣٩٥
إشارات لطيفة من المصنّف في أسرار الحج.....	٣٩٦
حكاية.....	٣٩٨
بعض الحكايات المؤثرة التي أوردها المصنّف.....	٣٩٨
حكاية.....	٣٩٩
كتاب الجهاد.....	٤٠١

وفيه ثلاثة مباحث المبحث الأول في الآيات المتعلقة بوجوبه.....	٤٠١
تعريف الجهاد لغةً	٤٠٣
وفيه ثلاثة مباحث المبحث الأول في الآيات المتعلقة بوجوبه.....	٤٠٥
بيان آية «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ...» والأحكام المستفادة منها	٤٠٧
بيان ما أفاده المصنّف في الآية	٤٠٨
معنى الواجب العيني والكفائي	٤٠٩
أرجحية طاعة الوالدين وخدمتهم على الجهاد	٤١١
بيان آية «وجاهدوا في سبيل الله...» والأحكام المستفادة منها	٤١٣
بيان آية «وما جعل عليكم في الدين من حرج...» والأحكام	٤١٣
بيان آية «وقاتلوا في سبيل الله...» والأحكام المستفادة منها	٤١٩
بيان آية «الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ...» والأحكام	٤٢٠
بيان آية «وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله...» والأحكام	٤٢٢
تنبيه	٤٢٤
بيان ما أفاده المصنّف في الآية	٤٢٤
بيان آية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ...» والأحكام	٤٢٤
بيان آية «فليقاتل في سبيل الله الَّذِينَ...» والأحكام المستفادة	٤٢٨
إيقاظ	٤٢٩
بيان ما أفاده المصنّف في الآيتين السابقتين	٤٢٩
بيان آية «ما كان لأهل المدينة ومن حولهم...» والأحكام	٤٣١
بيان آية «ولا ينفقون نفقةً صغيرةً...» والأحكام المستفادة منها	٤٣٣
فائدة	٤٣٣
بيان آية «لا يستوي القاعدون من المؤمنين...» والأحكام	٤٣٤
تحقيق	٤٣٧
بيان ما أفاده المصنّف في الآية	٤٣٧

- بيان آية «ليس على الضعفاء...» والأحكام المستفادة منها ٤٣٩
- بيان آية «ليس على الضعفاء...» والأحكام المستفادة منها ٤٣٩
- المبحث الثاني في الآيات المتعلقة ببيان القتال وأحكامه ٤٤١
- بيان آية «يسألونك عن الشهر الحرام...» والأحكام المستفادة ٤٤٣
- تحقيق ٤٥٣
- بيان ما أفاده المصنف في الآية ٤٥٣
- بيان آية «واقتلوهم حيث تقتضوهم...» والأحكام المستفادة ٤٤٨
- بيان آية «يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين...» والأحكام ٤٥٠
- بيان آية «يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين...» والأحكام ٤٥٢
- تحقيق ٤٥٤
- بيان ما أفاده المصنف في الآية ٤٥٤
- بيان آية «يا أيها النبي حرّض المؤمنين...» والأحكام ٤٥٧
- بيان آية «يا أيها النبي جاهد الكفار...» والأحكام المستفادة ٤٥٨
- تنبيه ٤٥٩
- ما هو المراد من الذمي؟ ٤٥٩
- ما هو المراد من البغاة؟ ٤٥٩
- بيان آية «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر...» والأحكام ٤٦١
- ما معنى الجزية شرعاً؟ ٤٦٢
- توضيح ٤٦٣
- ما هو حد الجزية؟ ٤٦٣
- بيان آية «فإذا لقيتم الذين كفروا...» والأحكام المستفادة ٤٦٥
- أقسام الأسارى ٤٦٥
- بيان آية «والذين قاتلوا في سبيل الله فلن يضلّ...» والأحكام ٤٦٧
- بيان ٤٦٨

٤٧٠	بيان آية «ما كان لتبيّ أن يكون له أسرى...» والأحكام
٤٧٦	بيان آية «فإِذَا تَفَقَّهْتُمْ فِي الْحَرْبِ...» والأحكام المستفادة
٤٧٨	تبييه
٤٧٨	بيان آية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...»
٤٨٢	إيقاظ
٤٨٢	بيان ما أفاده المصنّف في الآية
٤٨٢	بيان آية «وَإِذَا يَدْعُوكُمُ اللَّهُ لِأَحَدٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ...» والأحكام
٤٨٤	كشف
٤٨٤	بيان ما أفاده المصنّف في الآية
٤٨٥	بيان آية «وإن جنحوا للسّلم...» والأحكام المستفادة منها
٤٨٧	بيان آية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ...»
٤٩١	بيان آية «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعْنَكَ عَلَى أَنْ...»
٤٩٣	تبين
٤٩٣	بيان ما أفاده المصنّف في الآيتين السابقتين
٤٩٧	المبحث الثالث بعض الآيات المتفرقة المتعلقة بالجهاد
٤٩٩	بيان آية «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا...» والأحكام
٥٠٠	هل يجب قتال الباغي؟
٥٠٢	بيان آية «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ...» والأحكام
٥٠٥	بيان آية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ...» والأحكام
٥٠٦	ذكر بعض الروايات المتعلقة بالآية
٥١٠	هداية
٥١٠	بيان ما أفاده المصنّف في الآية
٥١٢	بعض الروايات الواردة في حق أمير المؤمنين ٧ وشيعته
٥١٨	بيان آية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ...»

- ما معنى الوسيلة؟ ٥١٩
- بيان آية «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة...» والأحكام المستفادة ٥٢٢
- بيان آية «من كفر بالله من بعد إيمانه...» والأحكام المستفادة ٥٢٤
- فروع: ٥٣٠
- فروع في بعض أحكام الأسارى ٥٣٠
- بيان آية «قل للذين كفروا أن يتتبعوا...» والأحكام المستفادة ٥٣١
- تتبعه ٥٣١
- بيان ما أفاده المصنف في الآية ٥٣١
- فروع: ٥٣٣
- فروع في بعض أحكام المرتد ٥٣٣

فهرس العناوين المجلد الثالث

موضوع	صفحة
كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيه خمس آيات	٥
بيان آية «كنتم خير أمة أخرجت للناس...» وبيان الوجوه	٧
معنى المعروف والمنكر	٨
بيان آية «ولكن منكم أمة يدعون...» والأحكام المستفادة	٩
الأحاديث الحاتة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١١
هل أن وجوبهما فرض عين أو فرض الكفاية...؟	١٢
هل أن وجوبهما سمعي أو عقلي؟	١٢
بيان رأى المصنّف في المقام	١٣
شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٤
كيفية التدرّج بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٤
بيان الاشكالان اللذان اوردهما المصنّف على حديث «من رأى منكم منكراً...»	١٤
هل يشترط أن يكون الأمر بهما متصفاً بهما...؟	١٥
بيان آية «والذين إن مكناهم فى الأرض...» والأحكام المستفادة	١٦
بيان آية «وأنذر عشيرتلك...» والأحكام المستفادة منها	١٨
بيان آية «يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم...» والأحكام المستفادة منها	١٩
بيان بعض النكات المتعلقة بالآية	٢٠

- ٢١ هل يجب إقامة الحد على الأهل...؟
- ٢٢ وجوب وقاية الأهل من النار.....
- ٢٢ هل يجوز للفتية الحكم حال الغيبة...؟
- ٢٥ كتاب المكاسب.....
- ٢٥ وفيه فصول الفصل الأول في مطلق الإكساب.....
- ٢٧ بيان بعض الآيات المتعلقة بالإكساب.....
- ٢٩ خلاصة ما أفاده المصنف في الآية.....
- ٣٠ بيان آية «ولقد مكناكم في الأرض...» والأحكام المستفادة منها.....
- ٣٢ بيان آية «يا أيها الناس كلوا...» والأحكام المستفادة منها.....
- ٣٤ الفرق بين الفحشاء والمعاصي.....
- ٣٥ بيان آية «كلوا من طيبات...» والأحكام المستفادة منها.....
- ٣٥ بيان المراد من الأصول الخمسة.....
- ٣٦ إيقاظ في أحكام الكسب وأقسامه.....
- ٣٧ بيان آية «ونزلنا من السماء ماء...» والأحكام المستفادة منها.....
- ٣٨ بيان آية «هو الذي جعل لكم الأرض...» والأحكام المستفادة منها.....
- ٤١ الفصل الثاني في الآيات المتعلقة بتحريم ما يكتسب به وتحليله.....
- ٤٣ بيان آية «ستمعون للكذب أكالون للشح...» والأحكام المستفادة.....
- ٤٣ معنى الشح لغة.....
- ٤٥ حكم بيع السباع والمسوخ.....
- ٤٧ هل يقع عقد على الأشياء التي لم يتفنع بها؟.....
- ٤٩ بيان آية «ولا تكررهما فتياتكم على البغاء...» والأحكام المستفادة.....
- ٥٠ بيان آية «يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر...» والأحكام المستفادة.....
- ٥٢ بيان آية «ليس على الأعشى حرج...» والأحكام المستفادة منها.....
- ٥٨ إيراد بعض الروايات التي تحت على الصداقة.....

- ٦٣ خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية
- ٦٤ بيان آية «قال اجعلني على خزائن الأرض...» والأحكام
- ٦٥ كتاب البيع وفيه عشر آيات
- ٦٧ بيان آية «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا...» والأحكام المستفادة
- ٦٨ أقسام التجارة
- ٦٩ بيان آية «الذين يأكلون الربوا...» والأحكام المستفادة منها
- ٦٩ معنى الربا لغة
- ٧٠ معنى الربا اصطلاحاً
- ٧١ معنى المس لغة واصطلاحاً
- ٧٣ شروط الربا
- ٧٥ بيان آية «ويلٌ للمطفئين...» والأحكام المستفادة منها
- ٧٦ من هو المطفئ؟
- ٧٧ لغة لطيفة من المصنّف
- ٧٩ خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية
- ٧٩ بيان آية «يا أيها الذين آمنوا اتقوا...» والأحكام المستفادة
- ٨٢ بيان آية «إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة...» والأحكام
- ٨٣ بيان آية «فلما دخلوا عليه...» والأحكام المستفادة منها
- ٨٥ بيان آية «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى...» والأحكام
- ٨٧ بيان آية «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا...» والأحكام
- ٨٨ بيان آية «خذ العفو...» والأحكام المستفادة منها
- ٨٩ ما معنى العرف...؟
- ٩١ بيان آية «فإن كان لكم فتح...» والأحكام المستفادة منها
- ٩٣ إشارة من المصنّف إلى بعض المكاسب المحرّمة
- ٩٩ كتاب الدين وما يتبعه وفيه ثلاث آيات

- بيان آية «يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين...» والأحكام ١٠١
- شرائط الشاهد ١٠٥
- شروط شهادة الذمي على المسلم ١٠٦
- الوجوه التي استدلت بها العلامة على عدم قبول شهادة الذمي ١٠٦
- هل تقبل شهادة ولد الزنا؟ ١٠٨
- هل تقبل شهادة العبد؟ ١١١
- كتاب الرهن وفيه آية واحدة ١٢١
- بيان آية «وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً...» والأحكام ١٢٣
- هل صحة الرهن مشروطة بالسفر؟ ١٢٤
- هل أن اشتراط القبض شرط في الصحة...؟ ١٢٤
- التكات المترتبة على كتمان الشهادة ١٢٨
- كتاب الضمان وفيه آيتان ١٢٩
- ما معنى الضمان؟ ١٣١
- بيان آية «قالوا نفقد صواع الملك...» والأحكام المستفادة ١٣١
- بيان آية «سلمهم أيهم بذلك زعيم...» والأحكام المستفادة ١٣٢
- الأقسام التي ينقسم إليها المضمون ١٣٣
- معنى الحوالة وأركانها ١٣٤
- هل يصح ترامي الكفالات؟ ١٣٨
- كتاب الصلح وفيه ست آيات ١٤١
- معنى الصلح ١٤٣
- بيان آية «وإن خفتم شقاق بينهما...» والأحكام المستفادة ١٤٣
- شروط الحكمين ١٤٥
- بيان آية «لاخير في كثير من نجواهم...» والأحكام المستفادة ١٤٥
- ما هو المراد من المعروف في الآية؟ ١٤٦

١٤٨	بيان آية «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً...» والأحكام
١٥٠	خلاصة ما أفاده المصنف في الآية
١٥٠	بيان آية «يستلونك عن الأنفال قل الأنفال...» والأحكام
١٥١	تبيينه
١٥١	خلاصة ما أفاده المصنف في الآية
١٥٢	بيان آية «وإن طائفتان من المؤمنين...» والأحكام المستفادة
١٥٣	بيان آية «إنما المؤمنون إخوة...» والأحكام المستفادة
١٥٤	تتميم
١٥٤	أركان الصلح وشروطه
١٥٧	كتاب الوكالة وفيه ثلاث آيات
١٥٩	بيان آية «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن...» والأحكام
١٦٢	تتميم
١٦٢	خلاصة ما أفاده المصنف في الآية
١٦٢	شرائط صحة عفو الولي
١٦٤	بيان آية «وكذلك بعثناهم لیتساءلوا بينهم...» والأحكام
١٦٥	بيان آية «فلما جاوزا قال لفتاه...» والأحكام المستفادة
١٦٦	تذييل
١٦٦	خلاصة ما أفاده المصنف في الآيتين
١٦٦	أركان الوكالة
١٧١	كتاب الإجارة وفيه آيتان
١٧٣	معنى الإجارة اصطلاحاً وشرعاً
١٧٤	بيان أدلة الإجارة
١٧٥	بيان آية «يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا ما حرم الله وأحكامه المستفادة منها
١٧٦	بيان آية «قال إني أريد أن أنكحك...» والأحكام المستفادة

الحاق	١٧٧
أركان الإجارة	١٧٧
الفرق بين أرض المعاوضة وأرض الجنائية	١٨٧
كتاب الشركة وفيه ثلاث آيات	١٨٩
معنى الشركة	١٩١
أنواع الشركة	١٩١
بيان آية «فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً...» والأحكام المستفادة	١٩٣
بيان آية «فإن كانوا أكثر من ذلك...» والأحكام المستفادة	١٩٤
بيان آية «إنما الصدقات للفقراء والمساكين...» والأحكام	١٩٥
تتيمم	١٩٥
أركان الشركة	١٩٥
تحقيق	١٩٦
كتاب المضاربة وفيه ست آيات	٢٠١
معنى المضاربة	٢٠٣
بيان آية «فإذا قضيت الصلاة...» والأحكام المستفادة	٢٠٤
بيان آية «وإذا ضربتم في الأرض...» والأحكام المستفادة	٢٠٥
بيان آية «فاقرؤوا ما تيسر من القرآن...» والأحكام المستفادة	٢٠٦
بيان آية «وقال لفتياناه اجعلوا بضاعتهم...» والأحكام	٢٠٩
بيان آية «ولما فتحوا متاعهم وجدوا...» والأحكام المستفادة	٢١١
بيان آية «فلما دخلوا عليه...» والأحكام المستفادة منها	٢١٢
تدقيق	٢١٤
أركان المضاربة	٢١٤
كتاب الوديعة وفيه خمس آيات	٢١٧
معنى الوديعة	٢١٩

٢١٩	علامات المتافق
٢٢٠	بيان آية «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ...» والأحكام
٢٢١	أقسام الأمانات
٢٢٣	بيان آية «ومن أهل الكتاب من إن تأمنه...» والأحكام
٢٢٥	بيان آية «فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤدّ الذي...» والأحكام
٢٢٥	بيان آية «والَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ» والأحكام
٢٢٦	بيان آية «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...»
٢٣١	كتاب العارية وفيه آيتان
٢٣٣	معنى العارية
٢٣٤	بيان آية «وتعاونوا على البرِّ والتَّقْوَى...» والأحكام المستفادة
٢٣٥	بيان آية «الَّذِينَ هُمْ يُرَآؤْنَ» والأحكام المستفادة منها
٢٣٧	فوائد
٢٣٧	بعض أحكام الإعارة
٢٤٣	تنبيه
٢٤٣	أركان العارية
٢٤٥	كتاب السبق والزّماية وفيه ثلاث آيات
٢٤٧	معنى السبق
٢٤٨	بيان آية «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ...» والأحكام
٢٥١	بيان آية «وجاءوا آباءهم عشاءً يبكون...» والأحكام المستفادة
٢٥٢	بيان آية «وما أفاء الله على رسوله منهم...» والأحكام
٢٥٤	أحكام السبق والزّماية
٢٥٤	فوائد
٢٥٨	تكميل
٢٥٨	بعض مصطلحات الرمي

٢٦٠	تقسيم
٢٦٣	كتاب اللَّقْطَةِ وفيه أربع آيات
٢٦٥	معنى اللَّقْطَةِ
٢٦٩	تأويل
٢٦٩	تأويلات مبحث اللَّقِيطِ
٢٧٣	أحكام الضَّالَّة
٢٧٥	أركان اللَّقْطَةِ
٢٧٦	شروط المَلْتَقَطِ
٢٧٨	متى تملك اللَّقْطَةُ؟
٢٨١	كتاب الغَصْب وفيه أربع آيات
٢٨٣	معنى الغَصْب
٢٨٤	بيان آية «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ...» والأحكام
٢٨٨	بيان آية «الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ...» والأحكام
٢٩٠	بيان آية «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ...» والأحكام
٢٩٢	تحقيق
٢٩٢	خلاصة ما أفاده المصنّف في الآيات المتقدّمة
٢٩٣	تعقيب
٢٩٣	بعض أحكام الغَصْب
٢٩٩	كتاب الشَّعْثَةِ وفيه ثلاث آيات
٣٠١	معنى الشَّعْثَةِ
٣٠١	بعض أحكام الشَّعْثَةِ
٣٠٧	هل تَوَرَّتْ الشَّعْثَةُ
٣٠٨	بيان آية «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ...» والأحكام المستفادة منها
٣٠٩	بيان آية «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتَكُمْ...» والأحكام المستفادة منها

٣١٠	بيان آية «وجاهدوا في الله...» والأحكام المستفادة منها
٣١٧	كتاب الإقرار وفيه ثلاث آيات
٣١٩	معنى الإقرار
٣١٩	الفرق بين نعم وبلى في الإقرار
٣٢١	بيان آية «أءقررتم وأخذتم على ذلكم...» والأحكام المستفادة
٣٢٣	توجيه
٣٢٣	خلاصة ما أفاده المصنف في الآية
٣٢٤	بيان آية «فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً...» والأحكام
٣٢٥	بيان آية «وأخرون اعترفوا بذنوبهم...» والأحكام المستفادة
٣٢٨	تعقيب
٣٢٨	معنى الاستثناء وأقسامه
٣٣٠	تحقيق
٣٣٠	أحكام تكرر الاستثناء
٣٣٢	تدقيق
٣٣٢	تدقيق فيما إذا وقعت الجمل المعطوفة استثناء
٣٣٦	مسائل في أحكام الاستثناء
٣٤١	كتاب الوصايا وفيه أربع آيات
٣٤٣	معنى الوصية
٣٤٤	بيان آية «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت...» والأحكام
٣٤٦	بيان أقوال العلماء في نسخ الوصية ووجوبها
٣٤٧	هل الوصية واجبة؟
٣٤٩	بيان آية «من بعد وصية يوصي بها أو دين...» والأحكام
٣٥١	بيان آية «يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم...» والأحكام
٣٦١	فرعان:

بعض أحكام الوصية	٣٦١
باب اليتامى وفيه ستة آيات	٣٦٥
بيان آية «وأتوا اليتامى أموالهم...» والأحكام المستفادة منها	٣٦٧
معنى اليتيم لغةً وشرعاً	٣٦٩
بيان آية «وابتلوا اليتامى...» والأحكام المستفادة منها	٣٧٥
بيان آية «وليخش الذين لو تركوا...» والأحكام المستفادة منها	٣٨١
بيان آية «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم...» والأحكام	٣٨٥
أحكام اليتامى	٣٨٨
بيان آية «ضرب الله مثلاً...» والأحكام المستفادة منها	٣٩٠
بيان آية «ضرب لكم مثلاً من أنفُسكم...» والأحكام المستفادة	٣٩٢
كتاب العطايا وفيه ثلاث آيات	٣٩٧
بيان آية «لن تتالوا البر...» والأحكام المستفادة منها	٣٩٩
بيان آية «وأقيموا الصلاة...» والأحكام المستفادة منها	٤٠٢
بيان آية «ليس البر أن تولوا...» والأحكام المستفادة منها	٤٠٤
كتاب النكاح	٤٠٥
بيان الأقوال الواردة في معنى النكاح	٤٠٧
وفيه ابواب الباب الأول	٤١١
فى مشروعية وأقسام بحسب الأحكام وفيه ست آيات	٤١١
بيان آية «وإن خفتم ألا تحسطوا في اليتامى...» والأحكام	٤١٣
بيان آية «وانكحوا الأيامى منكم والصالحين...» والأحكام	٤٢٥
متى يكون النكاح واجباً؟	٤٢٦
بيان آية «والذين هم لفروجهم حافظون...» والأحكام	٤٢٩
بيان آية «وأحل لكم ما وراء ذلكم...» والأحكام المستفادة	٤٣٢
بيان آية «ومن لم يستطع منكم طولاً...» والأحكام المستفادة	٤٣٥

ما معنى العنت؟.....	٤٣٩
جواز نكاح الأمة بالعقد الدائم	٤٣٥
الباب الثاني فى المحرمات وفيه أربع آيات	٤٤١
بيان آية «حرمت عليكم أنهنّاتكم...» والأحكام المستفادة منها	٤٤٤
بيان عدد المحرمات نسباً	٤٤٥
بيان آية «والمحصنات من النساء...» والأحكام المستفادة منها	٤٥٢
بيان آية «ولاتتكنوا المشركات...» والأحكام المستفادة منها	٤٥٤
أقسام الكفر	٤٥٦
هل يصح نكاح الكتابيات؟.....	٤٥٦
الباب الثالث فى المهر والنفقة والآيات المتعلقة بهما عشر	٤٥٩
بيان آية «وأتوا النساء صدقاتهنّ نحلة...» والأحكام	٤٦١
بيان آية «وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج...» والأحكام	٤٦٦
بيان آية «لا جناح عليكم إن طلقتم النساء...» والأحكام	٤٦٨
بيان آية «الرجال قوامون على النساء بما...» والأحكام	٤٧٣
بيان آية «وإن خفتن شقاق بينهما...» والأحكام المستفادة	٤٧٨
بيان آية «أسكنوهنّ من حيث سكنتم من وجدكم...» والأحكام	٤٨٠
بيان آية «لينفق ذو سعة من سعته...» والأحكام	٤٨١
خلاصة ما أفاده المصنّف فى الآيات الأربع	٤٨٢
تذييل:.....	٤٨٢
فروع:	٤٨٤
فروع فى بعض أحكام النشوز	٤٨٤
بيان آية «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً	٤٨٧
بيان آية «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء...» والأحكام	٤٩٠
تنبيه:.....	٤٩٢

الحاق:	٤٩٣
متى تجب النفقة؟	٤٩٣
أقسام النفقة	٤٩٣
الباب الرابع في توابع التكاح وفيه عشر آيات	٤٩٧
بيان آية «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم...» والأحكام	٤٩٩
بيان آية «وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن...» والأحكام	٥٠٠
بيان آية «يا أيها الذين آمنوا ليستذكروا الذين...»	٥٠٦
بيان آية «وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم...» والأحكام	٥١١
بيان آية «والقواعد من النساء...» والأحكام المستفادة	٥١٢
تنبيه:	٥١٤
خلاصة ما أفاده المصنف في الآيات المقدمة الخمسة	٥١٤
بيان آية «نساؤكم حرث لكم...» والأحكام المستفادة	٥١٥
إيقاظ:	٥١٧
بيان ما أفاده المصنف في الآية	٥١٧
مستحبات التكاح	٥١٩
بيان آية «والوالدات يرضعن أولادهن...» والأحكام المستفادة	٥٢٢
بيان في زمان مدة الرضاع	٥٢٦
تذنيب:	٥٢٦
بيان صفات المرضعه	٥٢٧
بيان آية «ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء...»	٥٢٨
أقسام الخطبة	٥٣٢
تقسيم:	٥٣٢
بيان آية «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى...»	٥٣٣
بيان آية «وثيابك فطهر» والأحكام المستفادة منها	٥٣٦

الباب الخامس في الآيات المتعلقة بنكاح النَّبِيِّ ٩ وفيه سبع آيات	٥٣٧
بيان آية «يا أيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ إِن كُنْتُمْ...» والأحكام	٥٣٩
بيان آية «يا نساء النَّبِيِّ من يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ...»	٥٤١
بيان آية «يا نساء النَّبِيِّ لَسْتُمْ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ...» والأحكام	٥٤٣
من هم أهل البيت؟	٥٤٧
بيان ما أفاده المصنّف في الآية	٥٥١
ما الفرق بين آل الرسول وأهل البيت؟	٥٥٣
بيان آية «وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ...» والأحكام المستفادة	٥٦٠
بيان آية «يا أيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ...» والأحكام	٥٦٤
بعض مختصّات النَّبِيِّ ﷺ	٥٦٧
بيان آية «تُرْجَى مِنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ...» والأحكام المستفادة منها	٥٦٩
بيان آية «لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ...» والأحكام المستفادة منها	٥٧٢
تنبيه:	٥٧٤
خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية	٥٧٤
بيان آية «وما كان لكم...» والأحكام المستفادة منها	٥٧٥



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

فهرس العناوين المجلد الرابع

موضوع	صفحة
كتاب الطلاق وفيه اثني عشر آية	٥
معنى الطلاق لغةً وشرعاً	٧
أدلة الطلاق	٨
بيان آية «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء...» والأحكام	٩
معنى اقراء	١١
بيان مقادير العدة	١٢
وجوب الشهادة على الطلاق	١٦
بيان آية «واللاتي ينسن من الحيض...» والأحكام المستفادة منها	١٨
حكم عدة المطلقة اثناء الشهر	١٩
بيان آية «اسكنوهن من حيث سكنتم...» والأحكام المستفادة منها	٢٢
بيان آية «وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن...» والأحكام	٢٥
بيان آية «والمطلقات يتربصن بأنفسهن...» والأحكام المستفادة منها	٢٦
الأقوال الواردة في معنى الطهر لغةً وشرعاً	٢٧
بيان آية «الطلاق مرتان...» والأحكام المستفادة منها	٣٢
معنى المعروف والإحسان في الآية	٣٣

هل الخلع فسخ أو طلاق؟.....	٣٥
تتميم :	٣٥
بيان آية «فإن طلقها فلا تحلّ له من بعد...» والأحكام المستفادة	٣٨
بيان آية «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً...» والأحكام	٤٠
بيان آية «يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات...» والأحكام	٤١
بيان آية «وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن...» والأحكام	٤٣
النوع الثاني الخلع وفيه آية واحدة	٤٥
بيان آية «ولا يحلّ لكم أن تأخذوا ما آتيتموهن شيئاً...» والأحكام	٤٧
النوع الثالث الظهار وفيه آيات	٥١
كيفية صيغة الظهار	٥٣
معنى الظهار	٥٣
بعض أحكام الظهار	٥٧
بيان ماهية التسابع في صوم كفارة الظهار	٥٨
مقدار كفارة الاطعام	٦٠
هل لكفارة الاطعام بدل ؟	٦١
النوع الرابع الإيلاء	٦٥
معنى الإيلاء لغةً وشرعاً وهل يتعقد بغير اسم الله؟	٦٧
بيان آية «لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ...» والأحكام المستفادة منها	٦٩
النوع الخامس اللعان	٧١
معنى اللعان لغةً وشرعاً	٧٣
بيان آية «والَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ...» والأحكام المستفادة منها	٧٤
بيان آية «الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين...»	٧٥
كتاب العتق وفيه أربع آيات	٨١

- تعريف العتق ٨٣
- الأدلة الشرعية على ثبوت العتق ٨٣
- ما هي أفضل الأعمال؟ ٨٤
- الآيات الواردة في العتق ٨٥
- بيان آية «وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ...» والأحكام ٨٥
- بيان آية «فَلَا تَتَحِمَّ الْعُقَبَةُ...» والأحكام المستفادة منها ٨٥
- ما المراد بالعقبة؟ ٨٦
- محابس على جسر جهنم؟ ٨٦
- معنى الفك في اللغة ٨٧
- ما المراد من فك الرقبة؟ ٨٧
- رأي صاحب الكشف في فك الرقبة ٨٨
- بيان آية «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ...» والأحكام المستفادة منها ٨٨
- تحقيق من المصنف في قوله تعالى: «وفي الرقاب» وعرض لأقول ٨٨
- أعمال البر تحتاج إلى نيّة ٨٩
- ما يتعلّق بالمكاتب؟ ٨٩
- استحباب مكاتبه العبد ٩٠
- العبد وما في يده لمولاه ٩٠
- عادة جارية بين الناس كتابة صورة عند العقد ٩٠
- إشارة لطيفة من المصنف في ما ينطوي الحمق من الضلال ٩٢
- جميع أفراد الموجودات عبيد لله سبحانه وتعالى ٩٢
- شروط المعتق ٩٣
- هل يجوز عتق غير المسلم؟ ٩٣
- هل يجوز عتق ولد الزنا؟ والأقوال في ذلك ٩٤

- العتق عباده شرعيه ٩٥
- أقسام العتق ٩٦
- تحقيق في بيع السيد عبد نفسه ٩٧
- الأمد متى تكون أم ولد ٩٨
- صيفه عتق المدير ١٠٠
- هل يصح وقف وهبة المدير؟ ١٠٠
- الآراء في بيع وهبة ووقف المدير ١٠٠
- جواز بيع خدمة المدير ١٠٢
- كتاب الأيمان وفيه ثلاث آيات ١٠٣
- بيان آية «ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم...» والأحكام ١٠٥
- بيان آية «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم...» والأحكام ١٠٨
- بيان آية «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم...» والأحكام ١١٠
- كتاب النذر وفيه ثلاث آيات ١١٧
- معنى النذر لغةً وشرعاً ١١٩
- معنى نذر المجازاة؟ ١١٩
- ما هو نذر الايراد؟ ١٢٠
- إشكال وجوابه في النهي عن النذر ١٢٠
- بيان آية «وما أنفقتم من نفقة...» والأحكام المستفادة منها ١٢١
- استدلال بالآية على مشروعية النذر المقيّد ١٢١
- بيان آية «يوفون بالتّذر...» والأحكام المستفادة منها ١٢٢
- سبب نزول الآية ١٢٢
- في روايات أهل البيت: إنّ المسكين واليتيم والأسير هو جبرئيل عليه السلام ١٢٤
- بيان آية «ثمّ ليقتضوا نفقهم...» والأحكام المستفادة منها ١٢٥

١٢٥	خلاصة ما أفاده المصنّف في الآيات الثلاث المتقدمة.
١٢٦	تحقيق:
١٢٦	شروط التذر.
١٢٧	هل يتعقد نذر حجّ ألف عام؟
١٢٧	لو نذر التاذر ذبح ولده هل يصحّ ذلك؟
١٢٧	كلام واستدلال في أفضلية نذر الحج ماشياً.
١٢٨	كلام عام في أفضلية الأعمال.
١٣٠	الآراء في تعيين نذر صوم شهر قبل ما بعد قبله رمضان.
١٣١	كلام في انعقاد نذر الواجب المعين.
١٣٣	كتاب المهذ وفيه خمس آيات.
١٣٥	بيان آية «أفمن يعلم إنّما أنزل إليك من ربك الحقّ...» والأحكام.
١٣٥	رأي المصنّف في أن مسلوب البصيرة أشدّ عمى من.
١٣٦	بيان آية «الذين يتقضون عهد الله...» والأحكام المستفادة منها.
١٣٦	ما المراد بالدار وسوء العذاب؟
١٣٧	بيان آية «وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم...» والأحكام المستفادة.
١٣٧	كلام في تقض الأيمان.
١٣٨	بيان آية «ولانتشروا بعهد الله ثمناً قليلاً...» والأحكام.
١٣٩	بيان آية «ولاتقربوا مال اليتيم...» والأحكام المستفادة منها.
١٣٩	تأويل بعض العارفين في أن المراد باليتيم هو النبيّ.
١٤٠	رأي المصنّف في أن العهد مسؤول عنه في جميع الشرائع.
١٤١	كتاب الأطعمة والأشربة وفيه أبواب.
١٤٣	مقدمة المصنّف في الأطعمة والأشربة.
١٤٣	هل أفعاله سبحانه معلّله بالأغراض؟

جواب من أن أفعاله معللة بالأغراض	١٤٤
جواب لرأي الأشعري الداعي إلى التوقف في أصل الإباحة	١٤٤
تفسير الرازي للتوقف	١٤٤
إشكال على تفسير التوقف عند الرازي	١٤٤
بيان آية «هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً...» والأحكام	١٤٥
ما المراد بالسما؟	١٤٥
ما هو المراد بالأرض؟	١٤٦
رأي المصنف في الاستواء وفي أن الأفلاك تسعة باضافه	١٤٧
بيان آية «يا أيها الناس كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً...»	١٤٩
بيان آية «يا أيها الذين آمنوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا	١٥٠
آراء المذاهب في الرزق واستدلالاتهم في ذلك	١٥٠
إيراد على الإستدلال الأول	١٥١
جواب الإشكال على الإستدلال الأول	١٥١
الباب الثاني	١٥٣
كلام للمصنف في محرّمات الذبيحة وحرمة أكل الطين عدّى	١٥٥
أنواع المايعات المحرّمة	١٥٥
بيان آية «يسألونك عن الخمر...» والأحكام المستفادة منها	١٥٦
ما هي الأنواع التي يتّخذ منها الخمر؟	١٥٧
الأصول الخمسة المحرّمة في جميع الأديان	١٥٧
وجوب الحد على شارب الخمر	١٥٨
منافع الخمر	١٥٩
بيان آية «حرّمت عليكم الميتة...» والأحكام المستفادة	١٦٠
بعض الأحكام الشرعية المستفادة من الآية	١٦٠

- الأحكام الشرعية في التذكية ١٦١
- إشارة لطيفة من المصنف في أكمال الدين ١٦٢
- هل الرخصة في أكل الميتة مختصة بالمضطر أولاً؟ وعرض ١٦٣
- الباب الثالث في بيان ما أحد من الماكل والمشارب وفيه ١٦٩
- بيان آية «كُلْ الطَّعَامَ كَانَ حَلَالاً لَبِئْسَ إِسْرَائِيلُ...» والأحكام ١٧١
- علة الطعام الذي حرّمه يعقوب عليه السلام على نفسه ١٧١
- سبب تحريم يعقوب عليه السلام بعض اللحوم على نفسه ١٧٢
- بيان آية «يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ...» والأحكام المستفادة ١٧٣
- ما المراد من الجوارح؟ ١٧٤
- الكلب يطلق على عامة السباع ١٧٤
- إرشاد وإشارة من المصنف إلى المعلمين والمتعلمين ١٧٤
- متى يتحقّق الإعتياد؟ ١٧٥
- شروط المرسل ١٧٥
- حالات التسمية والإستدلال عليها ١٧٦
- بيان آية «الْيَوْمَ أَحْلَلَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ...» والأحكام المستفادة ١٧٧
- المراد بالطيّبات وأقوال بعض المحقّقين في ذلك ١٧٧
- ذبائح غير المسلمين خارجه عن الحلّية ١٧٨
- المراد بالتسمية الإقرار بالتوحيد والنبوة والإمامة ١٧٨
- عرض بعض الآراء في الزواج من الكتابيات ١٧٩
- إشارة لطيفة من المصنف إلى استعداد الأئمة لقبول الولاية الحقّة ١٨١
- إشارة إلى أخذ البيعة وتولية الإمام علي عليه السلام من قبل النبي صلى الله عليه وآله ١٨١
- جملة من الأحاديث تدلّ على عدم قبول الأعمال إلا بالولاية الحقّة ١٨١
- بيان آية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا...» والأحكام المستفادة ١٨٢

- ١٨٢ قصة لطيفة تدلّ على نفي الترهّب في الإسلام.
- ١٨٤ بيان آية «ليس على الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ...»
- ١٨٥ تقسم المعاصي إلى عقليه وسمعية ومظالم العباد على ما قيل؟
- ١٨٦ خلاصة من المصنّف في مضمون الآية
- ١٨٦ بيان آية «وعلى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ...»
- ١٨٧ اشارة من المصنّف إلى أقسام التحريم
- ١٨٩ بيان آية «وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ...» والأحكام المستفادة منها
- ١٩١ اشارة لطيفة من المصنّف على قدرة الله تعالى وعظمته
- ١٩١ إشاكل وجواب في تحقيق واستخلاص اللين
- ١٩٢ بيان آية «ومن ثمرات التّخيل والأعتاب تتخذون...» والأحكام
- ١٩٣ اختلافات العلماء في تفسير السكر والرزق الحسن
- ١٩٤ بيان آية «وأوحى ربّك إلى التحل...» والأحكام المستفادة
- ١٩٥ لكل حيوان مأوى خاص لا يمكن التعويض عنه
- ١٩٦ بيان معنّى السلوك والسبل والذل
- ١٩٦ بيان: أنواع العسل على ضوء الآية الكريمة
- ١٩٦ بيان: فائدة العسل في علاج الأمراض
- ١٩٧ اشارة إلى دليل النظم وحكمة الله عزّ وجلّ من قبل المصنّف؛
- ١٩٨ استدلال المصنّف على حليّة الحليب ومشتقاته
- ١٩٩ بيان آية «وما يستوى البحران...» والأحكام المستفادة منها
- ٢٠٠ صفات المؤمن باقية على الفطرة والكافر تتبدّل صفاته بكفره
- ٢٠١ بيان آية «وهو الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ...» والأحكام
- ٢٠٢ تحقيق من المصنّف وعرض الإستدلالات وآراء الفقهاء
- ٢٠٥ كتاب الموارث وفيه ثمان آيات

٢٠٧	معنى الموارث لغةً وشرعاً
٢٠٧	بيان آية «للرجال أَمْ نصيب مما ترك الوالدان والأقربون...»
٢٠٨	بيان طبقات الإرث
٢٠٩	بيان آية «وإذا حضر التسمية أولوا القربى...» والأحكام
٢١٢	بيان آية «يوصيكم الله في أولادكم...» والأحكام المستفادة منها
٢١٤	بيان المناقشة الواردة في الآية
٢٢٨	بيان آية «ولكم نصف ما ترك أزواجكم...» والأحكام المستفادة
٢٣٣	بيان آية «ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون.»
٢٣٧	بيان آية «يستغنونك في النساء...» والأحكام المستفادة منها
٢٤٠	بيان آية «يستغنونك قل الله يفتيكم في الكلالة...» والأحكام
٢٤١	بيان آية «وإنى خفت الموالى...» والأحكام المستفادة منها
٢٤٥	موانع الإرث
٢٤٥	خاتمة:
٢٤٩	الرقية وأحكام الارث
٢٦٧	كتاب القضا
٢٦٩	معنى القضاء لغةً وشرعاً
٢٧٠	شروط القاضي
٢٧٢	بيان آية «فلا وربك لا يؤمنون...» والأحكام المستفادة منها
٢٧٤	بيان آية «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها...»
٢٧٧	بيان آية «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
٢٧٨	من هم الحرّة؟
٢٨١	بيان آية «ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا...» والأحكام
٢٨٣	بيان آية «إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق...» والأحكام

- بيان آية «وعددنا ملكه...» والأحكام المستفادة منها ٢٨٥
- بيان آية «يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض...» والأحكام ٢٨٦
- بيان آية «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...» والأحكام ٢٨٨
- بيان آية «داود وسليمان إذ يحكمان...» والأحكام المستفادة ٢٩١
- الفصل الثاني وفيه آيات تتلّق بالبيّة ٢٩٥
- بيان آية «يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ...» والأحكام ٢٩٧
- بيان معنى العدالة والمروّة ٢٩٨
- ما هي العدالة المشترطة في صحّة الشهادة؟ ٢٩٨
- بيان آية «يا أيّها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط...» والأحكام ٣٠٠
- خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية ٣٠٣
- تبيّه: ٣٠٣
- بيان آية «واستشهدوا شهيدين من رجالكم...» والأحكام ٣٠٧
- هل تقبل شهادة ولد الزنا؟ ٣٠٨
- تذييل: ٣٠٨
- تذييل اشيق من المصنّف ٣١١
- تذييل: ٣١١
- بيان طريق علم الشاهد ٣١٤
- تعقيب: ٣١٤
- كتاب الحدود حدّ الزنا وفيه آيات ٣١٧
- معنى الحد لغةً وشرعاً ٣١٩
- بيان آية «الزانية والزاني...» والأحكام المستفادة منها ٣١٩
- بيان آية «واللاتي يأتين الفاحشة...» والأحكام المستفادة منها ٣٢٣
- بيان آية «واللذان يأتياها...» والأحكام المستفادة منها ٣٢٥

بيان آية «يا أيها الرسول لا يحزنك...» والأحكام المستفادة منها	٣٢٦
هل يجوز لغير الإمام إقامة الحد؟	٣٣٠
تتبع:	٣٣٠
حدّ القذف وفيه آيتان	٣٣٣
بيان آية «والذين يرمون المحصنات...» والأحكام المستفادة	٣٣٥
بيان آية «إنّ الذين يرمون المحصنات...» والأحكام المستفادة	٣٣٦
شروط حدّ القذف	٣٣٧
تذييل:	٣٣٧
حدّ السرقة وفيه آيتان	٣٤١
بيان آية «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما...» والأحكام	٣٤٣
ما معنى الحرز؟	٣٤٣
المقدار الذي يوجب القطع	٣٤٤
بيان آية «فمن تاب من بعد ظلمه...» والأحكام المستفادة منها	٣٤٩
حدّ المحارب وفيه آيتان	٣٥١
ما معنى المحارب؟	٣٥٣
بيان آية «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله...» والأحكام	٣٥٣
بيان آية «إنّ الذين تابوا...» والأحكام المستفادة منها	٣٥٦
كتاب الجنائيات وفيه أحد عشر آية	٣٥٧
بيان آية «من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل...» والأحكام	٣٥٩
بيان آية «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص...» والأحكام	٣٦٣
بيان آية «ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب...» والأحكام	٣٦٦
بيان آية «وما كان لمؤمن...» والأحكام المستفادة منها	٣٦٨
بيان آية «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم...» والأحكام	٣٧٢

بيان آية «وكتبنا عليهم فيها أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ...» والأحكام	٣٧٤
بيان آية «ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله...» والأحكام المستفادة	٣٧٦
بيان آية «والَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ...» والأحكام المستفادة	٣٧٨
بيان آية «ولمن انتصر بعد ظلمه فأُولَئِكَ...» والأحكام المستفادة	٣٧٩
تذنيب:	٣٨٠
شروط القصاص	٣٨٣

فهرست مصادرات التحقيق

١. قرآن كريم.
٢. احتجاج، ترجمه جعفرى، بهراد، اسلاميه، تهران، ١٣٨١ ش.
٣. ارشاد القلوب إلى الصواب، ديلمى، شيخ حسن، منشورات شريف رضى، قم، ١٤١٢ ق.
٤. الانتقان فى علوم قرآن، جلال الدين سيوطى (٨٤٩ - ٩١١ ق)، تحقيق، محمد ابو الفضل ابراهيم، قم: منشورات الرضى - بيدار - عزيزى.
٥. الإمتصار، شيخ طوسى، دارالكتب الإسلامية، تهران، ١٣٦٣ ش.
٦. الأمالى، شيخ صدوق عليه السلام (أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة قم، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ ق.
٧. الانتصار، الشريف المرتضى، دفتر انتشارات اسلامى جامعه مدرسين، قم، ١٤١٥ ق.
٨. التبيان في تفسير القرآن، طوسى، محمد بن حسين، داراحياء التراث العربى، بيروت لبنان، ١٤٠٩ ق.
٩. التفسير الكبير (تفسير فخر رازى)، فخرالدين رازى، ابو عبدالله، داراحياء التراث العربى، بيروت - لبنان، ١٤٢٠ ق.
١٠. التفسير الكبير (تفسير فخر رازى)، فخرالدين رازى، ابو عبدالله، داراحياء التراث العربى، بيروت - لبنان، ١٤٢٠ ق.
١١. الخلاف، شيخ طوسى، دفتر انتشارات اسلامى، قم، ١٤٠٧ ق.
١٢. الدروس الشرعية في فقه الإمامية، شهيد اول (أبو عبدالله شمس الدين محمد بن مكى بن محمد شامى عاملى جزينى)، قم، دفتر انتشارات اسلامى وابسته به جامعه مدرسين حوزه علميه قم، چاپ دوم، ١٤١٧ ق.
١٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آقا بزرگ طهرانى، دارالأضواء، بيروت - لبنان، ١٤٠٣ ق.
١٤. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلبي رحمته الله.

- قم، مؤسسه انتشارات اسلامى وابسته به جامعه مدرسين حوزه علميه قم، چاپ دوم، ١٤١٠ ق.
١٥. السنن الكبرى، البيهقي، الحافظ أبي بكر بن الحسين بن علي، دارالمعرفة، بيروت - لبنان.
١٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد جوهري (م ٣٩٣ ق)، به كوشش احمد عبد الغفور عطّار، انتشارات اميرى، تهران، چاپ اول، ١٣٦٨ ش.
١٧. الصواعق المحرقة، ابن حجر هيتي.
١٨. الكافي، شيخ كليني رحمته الله (ابو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق كليني رازی)، تصحيح و تعليق: علي اكبر غفّاری، تهران، دار الكتب اسلاميه، ١٣٦٢-١٣٦٧ ش.
١٩. اللّٰمعة اللّمثقيّة، الشهيد الأوّل، دارالفكر، قم، ١٤١١ ق.
٢٠. المبسوط، شيخ طوسي، تصحيح و تعليق، الكششفي، سيد محمد تقی، المكتبة الرضوية، تهران.
٢١. المعتبر، المحقّق الحلّي، مؤسسه سيد الشهداء، قم، ١٣٦٤ ش.
٢٢. المهذب، قاضی عبد العزيز بن الجراج الطرابلسی (م ٤٨١ ق)، قم، مؤسسه النشر الاسلامی، ١٤٠٦ ق.
٢٣. النهاية ونكتها، الشيخ الطوسي والمحقّق الحلّي، مؤسسه النشر الإسلامی، بقم.
٢٤. أمالی، شيخ طوسي رحمته الله، دارالثقافة والنشر، ١٤١٤ ق.
٢٥. أنوار التنزيل (للبیضاوی)، القاضی ناصر الدين ابی سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازی، اول، بيروت، دار الكتب العلميه، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
٢٦. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام، علّامه مجلسي رحمته الله، مولى محمد باقر بن محمد تقی، مؤسسه الوفاء، بيروت - لبنان، ١٤٠٣ ق- ١٩٨٣ م.
٢٧. تذکرة الفقهاء، العلامة الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهر، المتوفى سنة ٧٢٦ هـ تحقيق: مؤسسه آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، الطبعة الاولى، ١٤١٤ ق.
٢٨. تفسير الامام ابی محمد الحسن بن علی العسكري عليه السلام، تحقيق: سيد علی عاشور، بيروت: مؤسسه التاريخ العربي، چاپ اول، ١٤٢١ ق.

٢٩. تفسير البحر المحيط (البحر المحيط في التفسير)، اندلسي، ابوحيان محمد بن يوسف، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٢٠ ق.
٣٠. تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، ابن كثير دمشقي، اسماعيل بن عمرو، دارالكتب العلمية منشورات محمد علي بيضون، لبنان بيروت، ١٤١٩ ق.
٣١. تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، ابن كثير دمشقي، اسماعيل بن عمرو، دارالكتب العلمية منشورات محمد علي بيضون، لبنان بيروت، ١٤١٩ ق.
٣٢. تفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار الفكر، بيروت، چاپ دوم (افست)، ١٣٩٣ ق.
٣٣. تفسير بيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، بيضاوي، عبدالله بن عمر، داراحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤١٨ ق.
٣٤. تفسير عياشي، العياشي، محمد بن المسعود، المكتبة العلمية الإسلامية، تهران
٣٥. تفسير فرات الكوفي، فرات كوفي، ابوالقاسم فرات بن ابراهيم، تحقيق: محمودي، محمد باقر، سازمان چاپ و انتشارات وزارت ارشاد اسلامي، تهران، ١٤١٠ ق.
٣٦. تفسير قرطبي، القرطبي، داراحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٥ ق.
٣٧. تفسير قمي، قمي، علي بن ابراهيم، دارالكتاب، قم، ١٣٦٧ ش.
٣٨. جامع البيان في تفسير القرآن، طبري، ابو جعفر محمد بن جرير، بيروت - لبنان، دارالمعرفة، چاپ اول، ١٤١٢ ق.
٣٩. جامع البيان في تفسير القرآن، طبري، ابو جعفر محمد بن جرير، بيروت - لبنان، دارالمعرفة، چاپ اول، ١٤١٢ ق.
٤٠. جامع المقاصد، المحقق الكركي، مؤسسه آل البيت، قم، ١٤٠٨ ق.
٤١. جوامع الجامع في تفسير القرآن المجيد، أمين الاسلام أبو علي فضل بن حسن طبرسي (٤٦٨ - ٥٤٨ ق) تحقيق: بيروت، دارالأضواء، چاپ دوم، ١٤١٢ ق.
٤٢. دعائم الاسلام، القاضي النعمان المغربي، دارالمعارف، قاهره مصر، ١٣٨٣ ق.
٤٣. روض الجنان وروح الجنان في تفسير القرآن، (تفسير شيخ ابو الفتوح رازي)، ابو الفتوح رازي (حسين بن علي بن محمد بن احمد الخزاعي النيشابوري)، تحقيق: نكتر محمد جعفر ياحقي -

- دكتور محمد مهدي ناصح، مشهد، بنياد پژوهش‌های اسلامی آستان قدس رضوی، ١٤٠٨ ق.
٤٤. روضة المتقين، علامه مجلسي.
٤٥. رياض العلماء، ميرزا عبدالله أفندي اصفهاني.
٤٦. سعد السعود، الطبعة الحجرية
٤٧. سنن الترمزي، ابن عيسى محمد بن عيسى (م ٢٧٩ ق)، تحقيق: محمد جميل عطار، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤ ق.
٤٨. سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (م ٢٥٥ ق)، چاپ اول، قاهره، دار الحديث، ١٤٢٠ ق.
٤٩. سنن أبي داود، السجستاني، ابن الأشعث، دار الكفر، بيروت - لبنان، ١٤١٠ ق.
٥٠. شواهد التنزيل لقواعد الفضيل، حسكاني، عبيد الله بن أحمد، تحقيق: محمودي، محمد باقر، سازمان چاپ و انتشارات وزارت ارشاد اسلامي، تهران، ١٤١١ ق.
٥١. صحاح اللغة، جوهری، اسماعيل بن حماد، المتوفى ٣٩٣ هـ دار العلم لملايين، بيروت - لبنان، ١٤٠٧ ق.
٥٢. صحيح بخاري، البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٠١ ق.
٥٣. صحيح مسلم، النيسابوري، مسلم، دار الفكر، بيروت - لبنان.
٥٤. فقه القرآن، راوندی، قطب الدين سعيد بن هبة الله، كتابخانه آية الله مرعشي نجفی، قم، ١٤٠٥ ق.
٥٥. قرآن كريم.
٥٦. قواعد الأحكام، علامه حلي، دفتر انتشارات اسلامي جامعه مدرسين، قم، ١٤١٣ ق.
٥٧. كشف عن حقائق غوامض التنزيل، زمخشري، محمود، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.
٥٨. كنز الفوائد، كراجكي طرابلسي، شيخ ابو الفتح محمد بن علي بن عثمان، قم، دار الذخائر، چاپ اول، ١٤١٠ ق.
٥٩. لسان العرب، ابن منظور، ادب حوزة، قم، ١٤٠٥ ق.
٦٠. مجمع البحرين، الشيخ الطريحي، فخر الدين، المكتبة المرتضوية، تهران، ١٣٧٥ ش.
٦١. مجمع البيان في تفسير القرآن، طبرسي، امين الاسلام ابو علي، فضل بن حسن،

- بيروت - لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، چاپ أول، ١٤١٥ ق.
٦٢. مختلف الشيعة، علامه حلّی، دفتر انتشارات اسلامی، قم، ١٤١٣ ق.
٦٣. مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام، كاظمی، جواد بن سعید، کتابفروشی مرتضوی، تهران، ١٣٦٥ ش.
٦٤. مستدرک الوسائل، الميرزا نوري، مؤسسه آل البيت، بيروت - لبنان، ١٤٠٨ ق.
٦٥. مكارم الأخلاق. رضی الدین أبی نصر الحسن بن الفضل طبرسی (م قرن ششم)، به کوشش محمد حسين اعلمی، بيروت، مؤسسه اعلمی مطبوعات، چاپ ششم، ١٣٩٢ ق.
٦٦. من لا يحضره الفقيه، شيخ صدوق رحمته الله، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٤ ق.
٦٧. نهج البلاغة. دشتی، محمد، مشهور، ١٣٧٩ ش.
٦٨. وسائل الشيعة، الحر العاملي، مؤسسة آل البيت، قم، ١٤١٤ ق.
٦٩. وسائل الشيعة (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة)، شيخ حرّ عاملی، محمد بن حسن، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت رحمته الله لإحياء التراث، قم، چاپ دوم، جمادی الثاني ١٤١٤ ق.
٧٠. ينابيع المودة لذوي القربى، القندوزي، در الأسوة للطباعة والنشر، قم، ١٤١٦ ق.
٧١. المحلى، أبی محمد علی بن احمد بن سعید بن حزم (ابن حزم اندلسی)، المتوفى ٤٥٦ هـ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربی، دار الجيل و دار الآفاق الجديده، بيروت.
٧٢. عيون الأخبار، أبو جعفر محمد بن علی بن حسين ابن بابويه قمی (م ٣٨١ ق)، تصحيح: حسين اعلمی، بيروت، مؤسسه اعلمی، چاپ اول، ١٤٠٤ ق.
٧٣. كنز الدقائق، ميرزا محمد مشهدی قم (م ١١٢٥ ق)، مؤسسة النشر الإسلامي، أول ١٤١٠ ق، قم.
٧٤. الخصال، شيخ صدوق، م ٣٨١ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي، چاپ پنجم، قم، تصحيح: علی اکبر غفاری، سال ١٤١٦ ق.

٧٥. معجم المقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (م ٣٩٥ ق)، تحقيق: عبد الاسلام محمد هارون، قم، مكتب الاعلام الاسلامي، چاپ اول، ١٤٠٤ ق.

٧٦. المغني، الشيخ الامام العلامة ابن قدامة، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ، همراه با شرح امام ابن قدامة مقدسي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٧٧. المقنع، ابي جعفر صدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه قمي، المتوفى سنة ٣٨١ هـ، تحقيق: لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الامام الهادي (عليه السلام)، المطبعة اعتماد، سال ١٤١٥ هـ.

٧٨. كتاب العين، خليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، ابراهيم السامرائي، اول، قم اسوه، ١٤١٤.

٧٩. المحاسن، احمد بن محمد بن خالد برقي، م ٢٧٤ ق، تحقيق: سيد مهدي رجائي، مجمع اهل بيت (عليهم السلام)، چاپ دوم، سال ١٤١٦ ق.

٨٠. أنوار التنزيل و اسرار التأويل (تفسير البضاوي)، القاضي ناصر الدين ابي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي، المتوفى ٧٩١ هجري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٨١. الألفية و النلفية، الشهيد الأول، المتوفى ٧٨٦، مكتب الاعلام الإسلامي، چاپ اول، ناشر: مركز النشر - مكتب الاعلام الإسلامي، سال چاپ رمضان ١٤٠٨.

٨٢. تلخيص الحبير، ابن حجر، ناشر: دار الفكر، وفات ٨٥٢.

٨٣. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، الشهيد الأول، وفات ٧٨٦، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، چاپ اول، سال چاپ محرم ١٤١٩، چاپخانه: ستاره - قم، ناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث قم.

٨٤. نهاية الإحكام، العلامة الحلي، وفات ٧٢٦، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، چاپ الثانية، سال چاپ ١٤١٠، ناشر: مؤسسة إسماعيليان للطباعة و النشر و التوزيع - قم - ايران.

٨٥. الناصريات، الشريف المرتضى، وفات ٤٣٦، تحقيق: مركز البحوث والدراسات العلمية، سال چاپ ١٤١٧ - ١٩٩٧ م، چاپخانه: مؤسسة الهدى، ناشر: رابطته الثقافية و العلاقات الإسلامية مديرية الترجمة و النشر.

٨٦. تذكرة الفقهاء، علامة الحلي، وفات ٧٢٦، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، چاپ الأولى، سال چاپ محرم ١٤١٤، چاپخانه: مهر - قم، ناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث - قم.

٨٧. المقنعة، الشيخ المفيد، وفات ٤١٣، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، چاپ الثانية، سال چاپ ١٤١٠، ناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٨٨. تاج العروس، الزبيدي، وفات ١٢٠٥، تحقيق: على شيرى، سال چاپ ١٤١٤ - ١٩٩٤ م، چاپخانه دار الفكر - بيروت، ناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع - بيروت.

٨٩. الجمل، الشيخ المفيد، وفات ٤١٣، مكتبة الداوري - قم - ايران.

٩٠. المراسم العلوية، سلاربن عبد العزيز، وفات ٤٤٨، تحقيق: السيد محسن الحسيني الأميني، سال چاپ ١٤١٤، چاپخانه امير - قم، ناشر: المعاونة الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت (عليه السلام).

٩١. مشارق أنوار يقين، الحافظ رجب البرسى، وفات ح ٨١٣، تحقيق: السيد على عاشور، چاپ اولی، سال چاپ ١٤١٩ - ١٩٩٩ م، ناشر: مؤسسة الأعلمی للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٩٢. قواعد الأحكام، العلامة الحلي، وفات ٧٢٦، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، چاپ الأولى، سال چاپ ربيع الثاني ١٤١٣، ناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٩٣. بداية المجتهد و نهاية المقتصد، ابن رشد المفيد، وفات ٥٩٥، تحقيق: تنقيح و تصحيح: خالد العطار / اشراف: مكتبة البحوث و الدراسات، چاپ: جديدة

- منقحة ومصححة، ناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع - بيروت - لبنان.
٩٤. الإقتصاد، الشيخ الطوسي، وفات ٤٦٠، چاپخانه: مطبعة الخيام - قم، ناشر: منشورات مكتبة جامع جهلستون - طهران.
٩٥. مغنىبيب، ابن هشام الأنصاري، وفات ٧٦١، تحقيق و فصل و ضبط: محمد محيي الدين عبد الحميد، ناشر: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفى - قم - ايران.
٩٦. اسباب النزول الآيات، الواحدى النيسابورى، وفات ٤٦٨، سال چاپ ١٣٨٨ - ١٩٦٨ م، ناشر: مؤسسة الحلبي و شركاه للنشر و التوزيع - القاهرة.
٩٧. وقعة صفين، ابن مزاحم المنقرى، وفات ٢١٢، تحقيق و شرح: عبد السلام محمد هارون، چاپ الثانية، سال چاپ ١٣٨٢، چاپخانه المدنى - مصر، ناشر: المؤسسة العربية الحديثة للطبع و النشر و التوزيع - القاهرة.
٩٨. مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، وفات ٢٤١، ناشر: دار صادر - بيروت - لبنان.
٩٩. معجم البلدان، الحموى، وفات ٦٢٦، سال چاپ ١٣٩٩ - ١٩٧٩، ناشر: دار احياء التراث العربى - بيروت - لبنان.
١٠٠. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، الفيروز آبادى - وفات ٨١٧، چاپخانه لبنان - دار الكتب العلمية، ناشر: دار الكتب العلمية.
١٠١. نزهة الناظر و تنبيه الخاطر، الحلوانى، وفات ق ٥، تحقيق: مدرسة الإمام المهدى (ع)، چاپ اولى، سال چاپ ١٤٠٨، ناشر: مدرسة الإمام المهدى (ع) - قم المقدسة.
١٠٢. فتح القدير، الشوكانى، وفات ١٢٥٥، چاپخانه عالم الكتب، ناشر: عالم الكتب.
١٠٣. المختصر النافع، المحقق الحللى، وفات ٦٧٦، چاپ الثانية، سال چاپ ١٤٠٢ - ١٤١٠، ناشر: قسم الدراسات الإسلامية فى مؤسسة البعثة - طهران.
١٠٤. عوالى اللئالى، ابن أبى جمهور الأحسانى، وفات ن ٨٨٠، تحقيق - تقديم السيد

- شهاب الدين النجفي المرعشي، تحقيق: الحاج آقا مجتبی العراقی، چاپ اولی - سال چاپ ۱۴۰۳ - ۱۹۸۳ م - چاپخانه: سید الشهداء - قم.
۱۰۵. السراج الوهاج، الفاضل القطیفی، وفات ن ۹۵۰، تحقیق مؤسسة النشر الإسلامی، چاپ اولی، سال چاپ جمادی الثانیة ۱۴۱۳، ناشر: مؤسسة النشر الإسلامی التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
۱۰۶. بدائع السانع، أبوبکر الکااشانی، وفات ۵۸۷، چاپ اولی، سال چاپ ۱۴۰۹ - ۱۹۸۹ م، ناشر: المكتبة الحبيبية - پاکستان.
۱۰۷. المجموع، محیی الدین النووی، وفات ۶۷۶، ناشر: دار الفکر.
۱۰۸. ارشاد الأذهان، العلامة الحلی، وفات ۷۲۶، تحقیق: الشیخ فارس حسن، چاپ اولی، سال چاپ ۱۴۱۰، چاپخانه: مطبعة مؤسسة النشر الإسلامی، ناشر: مؤسسة النشر الإسلامی التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
۱۰۹. ایضاح الفوائد، ابن العلامة، وفات ۷۷۰، تحقیق و تعلیق: السید حسین الموسوی الکرمانی، الشیخ علی پناه الإشتهااردی، الشیخ عبد الرحیم البروجردی، چاپ اولی، سال چاپ ۱۳۸۷، چاپخانه: المطبعة العلمية - قم.
۱۱۰. شرائع الإسلام، المحقق الحلی، وفات ۶۷۶، تحقیق: مع تعلیقات: السید صادق الشیرازی، چاپ الثانیة، سال چاپ ۱۴۰۹، چاپخانه: أمير - قم، ناشر: انتشارات استقلال - طهران.
۱۱۱. الجامع للشرایع، یحیی بن سعید الحلی، وفات ۶۸۹، تحقیق و تخريج: جمع من الفضلاء / إشراف: الشیخ جعفر السبحانی، سال چاپ محرم الحرام ۱۴۰۵، چاپخانه: المطبعة العلمية - قم، ناشر: مؤسسة سید الشهداء - العلمية.
۱۱۲. الهدایة، الشیخ الصدوق، وفات ۳۸۱، تحقیق: مؤسسة الإمام الهادی (ع)، چاپ الأولی، سال چاپ: رجب الموجب ۱۴۱۸، چاپخانه: اعتماد - قم، ناشر: مؤسسة الإمام الهادی (ع).
۱۱۳. كشف اللثام، الفاضل الهندی، وفات ۱۱۳۷، سال چاپ ۱۴۰۵، ناشر: منشورات

- مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفى - قم - ايران.
١١٤. روح البيان، حقى بروسوى اسماعيل، موضوع: عرفانى، قرن دوازدهم، زبان عربى، ناشر: دار الفكر.
١١٥. الكامل التاريخ، ابن الأثير، وفات ٦٣٠، سال چاپ ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م، چاپخانه: دار صادر للطباعة و النشر - دار بيروت للطباعة و النشر.
١١٦. الوسيلة، ابن حمزة الطوسى، وفات ٥٦٠، تحقيق: الشيخ محمد الحسون / إشراف: السيد محمود المرعشى، چاپ الأولى، سال چاپ ١٤٠٨، چاپخانه: مطبعة الخيام - قم، ناشر: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفى.
١١٧. كشف المراد فى شرح تجريد الاعتقاد (تحقيق الآملی)، العلامة الحلى، وفات ٧٢٦، تحقيق: آية الله حسن زاده آملی، چاپ السابعة، سال چاپ ١٤١٧، چاپخانه: مؤسسة نشر الإسلامى - قم، ناشر: مؤسسة نشر الإسلامى - قم.
١١٨. نصب الرأية، الزيلعى، وفات ٧٢٦، تحقيق: اعتنى بهما، أيمن صالح شعبان، چاپ اولی، سال چاپ ١٤١٥ - ١٩٩٥ م، چاپخانه: مطابع الوفاء - المنصورة، ناشر: دار الحديث - القاهرة.
١١٩. مبادئ الوصول، العلامة الحلى، وفات ٧٢٦، اصول فقه شيعه، تحقيق: اخراج و تعليق و تحقيق: عبد الحسين محمد على البقال، چاپ: الثالثة، چاپخانه: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامى، ناشر: مركز النشر - مكتب الإعلام الإسلامى.
١٢٠. سنن النسائى، النسائى، وفات ٣٠٣، چاپ الأولى، ناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان.
١٢١. تفسير البغوى، البغوى، وفات ٥١٠، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، چاپخانه: بيروت - دار المعرفة - دار المعرفة.
١٢٢. معانى القرآن، النحاس، وفات ٣٣٨، تحقيق: الشيخ محمد على الصابونى، چاپ الأولى، سال چاپ: ١٤٠٩، ناشر: جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
١٢٣. الفائق فى غريب الحديث، جار الله الزمخشري، وفات ٥٣٨، مصادر حديث سنن،

- عام، چاپ الأولى، سال چاپ ١٤١٧ - ١٩٩٦ م، ناشر دار الكتب العلمية - بيروت.
١٢٤. تفسير السمرقندی، أبو الليث السمرقندی، وفات ٣٨٣، تحقيق: د. محمود مطرجی، چاپخانه: بیروت - دار الفكر، ناشر: دار الفكر.
١٢٥. مناقب، المؤلف الخوارزمی، وفات ٥٦٨، تحقيق: الشيخ مالک المحمودی، مؤسسة سيد الشهداء عليه السلام، چاپ الثانية، چاپخانه: مؤسسة النشر الإسلامی، ناشر: مؤسسة النشر الإسلامی، التابعة لجماعة المدرسين - بقم - المشرفة.
١٢٦. منتهی المطلب، العلامة الحلی، وفات ٧٢٦.
١٢٧. شرح الرضی علی الکافی، رضی الدین الأستر آبادی، وفات ٦٨٦، تحقيق: تصحيح و تعليق: يوسف حسن عمر، سال چاپ ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م، ناشر: مؤسسة الصادق - طهران.
١٢٨. القاموس المحيط، الفيروز آبادی، وفات ٨١٧.
١٢٩. بدايع الصانع، أبو بكر الكاشاني، وفات ٥٨٧، چاپ الأولى، سال چاپ، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م، ناشر: المكتبة الحبيبية - پاکستان.
١٣٠. نهج الفصاحه، ابوالقاسم پاينده، چاپ دهم، سازمان چاپ و انتشارات جاويدان.
١٣١. رسائل الشريف المرتضى، تأليف علم الهدى أبي القاسم علي بن موسى، الشريف المرتضى، المتوفى، سنة ٤٣٦ هـ ط / دار القرآن الكريم بقم، سنة ١٤٠٥ هـ.
١٣٢. تلخيص المرام في معرفة الأحكام، لأبي منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي، المعروف بالعلامة الحلّي (٦٤٨ - ٧٢٦)، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
١٣٣. الأم، تأليف لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤)، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م / دار الفكر، بيروت.

١٣٤. الغنية، للسيد أبي المكارم بن زهرة، المتوفى سنة ٥٨٥ هـ. المطبوع بالطبعة الحجرية ضمن «الجوامع الفقهية»، من منشورات مكتبة آية الله المرعشى بقم، سنة ١٤٠٤ هـ.

١٣٥. التنقيح الرائع لمختصر الشرائع، للفقيه جمال الدين مقداد بن عبد الله السيورى، المتوفى سنة ٨٢٦ هـ. تحقيق السيد عبد اللطيف الحسينى الكوهمكرى، من منشورات مكتبة آية الله المرعشى بقم، سنة ١٤٠٤ هـ.

١٣٦. المصاييح، تأليف السيد محمد مهدى الطباطبائى، المقلب به «بحر العلوم»، مخطوطة المكتبة الرضوية بمشهد، تحت الرقم ٧٩٤٥. وقسم التجارة من مخطوط مكتبة آية الله الكلپايكانى، تحت الرقم ١٠٧/٣١.